شرح المفصّل في صنعة الإعراب

الموسوم

بالتخمير

الجزء الأوّل

تأليف

صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي

٥٥٥ - ٦١٧ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى



شرح المفصّل في صنعة الإعراب

الموسوم

بالتخمير

الطبعة الأولى
١٩٩٠

دار الغرب الإسلامي
ص.ب: ١١٣/٥٧٨٧
بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على محمد خير خلقه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً دائماً إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد رأيت كتاب (المفصل في صنعة الإعراب) لأبي القاسم الزمخشري من أحسن كتب التراث النحوي المختصرة المفيدة فأردت أن تكون دراستي هذه حول هذا الكتاب فاخترت شرح الخوارزمي المعروف بكتاب: «التخمير» وذلك لأسباب منها:

أولاً: أن الخوارزمي من البيئة التي أنجبت الزَّمخشري مؤلف الكتاب الأصلي فهو من أقدر الناس على فهم مقاصده، ومراميه.

ثانياً: أن المؤلف يحرص كل الحرص على توضيح عبارة المؤلف بالرجوع إلى نسخ متعددة من الكتاب ومنها نسخة المؤلف نفسه ونسخ تلاميذه ويصحح بعض الألفاظ مما سمع عن المؤلف.

ثالثاً: أن مؤلف الكتاب صدر الأفاضل الخوارزمي من النحاة المغمورين فأردت أن أعرف به وبفكره وعلمه لكي يستفاد من دراساته وآرائه الجيدة النافعة.

وقد صدرت الكتاب بدراسة قسمتها إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تحدثت فيه عن حياة المؤلف ومؤلفاته وشعره.

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن كتاب (المفصل) وعناية العلماء به وشرحهم له.

الفصل الثالث: تحدثت فيه عن كتاب (التَّخمير) ضبط اسمه، وأجزائه وزمن تأليفه؛ ومصادره وشواهده.

ثم تحدثت عن أثره فيمن بعده ومنهج المؤلف فيه وآرائه الخاصة وردود العلماء عليه ومخالفاته للزمخشري ثم بعد ذلك تحدثت عن منهجه وموقفه من مسائل الخلاف. وعقدت مقارنة بشرح الأندلسي؛ لأنه أوسع شروح المفصل، ومقارنة أخرى بشرح ابن يعيش، لأنه أشهرها.. أما المنهج الذي سرت عليه في تحقيق النص فقد أوضحته في مبحث خاص تحت عنوان؛ (عملي في التحقيق) كما سيأتي.

والله أسأل أن يوفقنا للصواب.

ويجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم...!!!.

وكتبه الفقير إلى الله تعالى

عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة: ١٤٠٢/٧/٢١

القسم الأول

مؤلف الكتاب

صدر الأفاضل الخوارزمي

(٥٥٥ - ٦١٧ هـ)

حياته وآثاره وكتابه "التخمير"

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول

التّعْريف بالخَوارزميّ

- مصادر ترجمته
- اسمه ونسبه
- مولده ووفاته
- شيوخه
- تلاميذه
- مؤلفاته
- شعره

١ ـ مصادر ترجمته:

لم يرزق صدر الأفاضل من الشهرة ما يتناسب مع مكانته العلمية، ولا يعرف عن حياته إلاّ اليسير، على الرّغم من أن له نشاطاً واسعاً في التأليف فقد ترك مؤلفات كثيرة في النحو واللغة والأدب والبلاغة والشعر، وانتشر بعض هذه المؤلفات في حياته فتجاوز منطقته التي كان يعيش فيها خوارزم: إلى أن وصل إلى الشام والعراق.

وقد أغفل كثير من المؤرخين ذكر هذا الإمام الجليل فلم يترجموا له، ولولا الرحلة التاريخية التي قام بها ياقوت الحموي ٦٢٦ هـ إلى بلاد خراسان وما وراء النهر (خوارزم وما جاورها) وقابل العُلماء في تلك البلاد، وترجم لبعضهم في كتابه؛ (معجم الأدباء) وكان لصاحبنا ـ الخوارزمي ـ حظٌّ وافرٌ في هذا الكتاب لما عرفنا عن حياته شيئاً يذكر. وكان اللِّقاءُ بينهما قبيل وفاة الخوارزمي وذلك سنة ٦١٧ هـ، وهو العام الذي اجتاح فيه التتار خوارزم[١] وذلك أثناء إقامة ياقوت بها فولى هارباً ونجا بنفسه ووصل إلى إربل في العام نفسه فوصف مشاعره وأحاسيسه وما شاهده من المجازر التي ارتكبها التتار هناك للإمام ابن المستوفى[٢].

ثم خرج منها إلى حلب وذكر هذه المشاهد لـلإمـام القفطي[٣]. وكان

(١) انظر حوادث سنة ٦١٦ ـ ٦١٧ هـ في الكامل والبداية والنهاية.
(٢) تاريخ إربل: ٣١٩/١.
(٣) إنباه الرواة: ٧٧/٤.

من ضحايا هذا الهجوم صدر الأفاضل رحمه الله.

استطاع ياقوت أن يظفر بلقاء صدر الأفاضل والاجتماع به في داره بخوارزم فترجم له ترجمة هي من أنفس ما كتب عن حياته وكان ياقوت هو المصدر الأساسي لترجمة الخوارزمي.

وقد استمد منه كل من أتى بعده دون زيادة تذكر.

ولولا هذه الترجمة التي ذكرها ياقوت لأسدل ستار من النسيان على حياته، ولم يعرف عنه شيء، شأن كثير من علماء هذا الإقليم في هذه الحقبة بالذات، فأكثر المؤرخين الذين كتبوا عن علماء الإقليم لهذه الفترة ـ ذهبت مؤلفاتهم أو أغلبها ـ على الأقل ـ في حروب التتار (الذين أشعلوا النار في المدارس والمساجد وغيرها من المباني حتى أصبحت بخارى كأن لم تغن بالأمس)[1].

ولما كانت هذه المعلومات التي أوردها ياقوت لا تكفي لبيان ملامح شخصية الخوارزمي فقد بحثت عن آثاره وعثرتُ على بعضها وقرأتها قراءة كاملة حرفاً حرفاً حتى خرجت منها بمعلومات قد لا تقلّ أهمية عن المعلومات التي أوردها ياقوت. وبذلك استطعت أن أعوض بعض النَّقص، وإن كان هناك تساؤلات في حياة الرجل عن أشياء لا تزال مجهولة وقد تجيب عنها الأيام في بعض المصادر.

أمّا إغفال كثير من المؤرخين للخوارزمي فذلك راجع ـ في نظري ـ إلى أنَّ الخوارزمي لم يرحل إلى مراكز الحضارة كبغداد والموصل وحلب ودمشق والقاهرة... ولم يجتمع بعلمائها وأدبائها ومؤرخيها، ولو أنه فعل لعرفوا قدره وأنزلوه منزلته.

وربما كان ما رأوه في كتبه من حدة في الطَّبع وقسوة في الرَّدِّ على العلماء وهجوم على مشاهيرهم جعلهم ينفرون منه، ولعلَّ هذا هو السبب الذي جعل القفطيّ بالذات يغفل ذكره في (إنباه الرواة)، مع أنَّ الإمام القفطي

---

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير: ١٢/ ٢٤٠.

كان يعرفه، إذ أنه رجع إلى (معجم الأدباء) واستفاد منه. فلا بدّ أنه وقف على ترجمته فيه، كما أنّه وقف على شرحه للمفصل (التَّخمير) وانتقده انتقاداً شديداً كما سيأتي. وكذلك أغفله ابن خلكان، وابن شاكر، والصفدي، وابن العماد وغيرهم.

أمَّا الذين ترجموا له فقد جاءت تـراجمهم مختصرة ترجع كلّها إلى ياقوت، والذين ترجموا له هم:

ياقوت الحموي ت ٦٢٦ هـ في معجم الأدباء: ١٦/٢٣٨ ـ ٢٥٣.

وابن الشَّعَّار الموصلي ت ٦٥٤ هـ في عقود الجمان: ٥/٢٩٨ ـ ٣٠١.

والذَّهبي ت ٧٤٨ هـ في تاريخ الإسلام: وفيات ٦١٧.

والقُرشي ت ٧٧٥ هـ في الجواهر المضية: ٢/٧٠٣، ٧٠٤.

والفيروزآبادي ت ٨١٨ هـ في البلغة: ١٤١، والمرقاة الوفية: نسخة مكتبة شيخ الإسلام رقم ٢٣٧.

وابن قاضي شُهبَة ت ٨٥١ في: طبقات النحاة واللغويين، (الظاهرية رقم: ٣٤٨٦) ورقة: ٤٧٦، والإعلام له: وفيات ٦١٧ هـ.

وابن قُطلوبَغا ت ٨٧٩ هـ في تاج التَّراجم: ٥٠.

والسُّيوطيّ ت ٩١١ هـ في بغية الوعاة: ٢/٢٥٢، ٢٥٣.

والكَفَوِيّ ت ٩٩٠ في كَتَائب أعلام الأخيار: ورقة ٩٢ (نسخة شهيد علي) رقم: ٢٣٨.

والتَمِيمِيّ ١٠٠٤ هـ في الطَّبقات السَّنية: ورقة ٣٤٥ (نسخة حميدية) رقم ٩٦٩.

والقارِي ١٠١٤ هـ في الطَّبقات: ورقة ٤١ (نسخة أوقاف بغداد) رقم: ٢٣١٨٠.

٢ ـ اسمه ونسبه:

هو القاسم بن الحسين بن محمد وقيل[١] أحمد، أبو محمد وقيل أبو

---

(١) انظر عقود الجمان: ٥/٢٩٨.

الفضل[1] أيضاً، صدر الأفاضل، مجد الدين الطَّرائِفِيّ الخُوارزمي.

هذا ما ذكرته المصادر عن اسمه ونسبه.

أمَّا (الطَّرائِفِيُّ) فقد ذكرت على غلاف كتابيه (بدائع المُلح) و (التَّوضيح شرح المقامات).

وأوردها الإمامُ فخرُ الدين الأسفندري ٦٩٨ هـ في كتابه (المقتبس شرح المفصل)[2] في مقام رده عليه حيث قال: ما إن رأيت ولا سمعت بفاضل، أطرف من هذا الإمام الطَّرائفي؟! على سبيل التَّهكُّم.

ولست أعرف على سبيل الجَزم إلى أيّ شيءٍ تَرجعُ هذه النِّسبة؟ وقد ذكر الإمام السّمعاني في كتابه (التَّحبير في المعجم الكبير)[3]: رجلاً من شيوخه يسمّى الطرائفي من أهل نيسابور، قال:.. سكن بباب خان الطَّرائفيين. وقال في كتابه (الأنساب)[4]: نسبة إلى بيع الطُّرف وشرائها، وهي الأشياء المليحة من الخشب.

فلعلّ هذه النِّسبة: (الطَّرائفي) عائدة إلى محلّةٍ كان يسكنها، أو أن أحد آبائه كان يبيع الطُّرف.

أمَّا الخوارزمي فهي نِسبته التي عُرِفَ بها إذ أنه ولد بخوارزم وسكنها ومات فيها كما سيأتي، ولا ندري على وجه التحديد في أيَّةِ مدينةٍ من هذا الإقليم كانت إقامته، ولم ينص ياقوت الحَموي على المدينة التي سكنها حيث قال: وحضرت بمنزله بخوارزم...

والذي يغلب على ظنّي أنه كان في (الجُرجانيّة) عاصمة الإقليم، وكثيراً ما تأخذ العاصمة اسم المنطقة بأسرها.

وهنا لا بدَّ لنا من وَقفَةٍ قصيرة نتعرف خلالها على هذا الإقليم الذي

(١) انظر طبقات النحاة... لابن قاضي شهبة: ورقة ٤٧٦، ونسخة نور عثمانية من كتابه «ضرام السقط».
(٢) المقتبس: ١٧٣/٤.
(٣) ١٩٤/١.
(٤) ورقة: ١٦١.

عاش فيه الخوارزمي ونُسِبَ إليه.

خُوارَزم:

ضَبطه البكري في معجمه[1] فقال: بضم أوَّله، وبالرَّاء المُهملة المَكسورة وبالزّاي المُعجمة بعدها ميمٌ، من بلاد خُراسان.

وقالَ ياقوت[2]: أوله بين الضمة والفتحة والألف مُسترقة مختلسة ليست بألف صحيحة. هكذا يتلفَّظون به.

وقد ذكرها الحِميَريّ في (الرَّوض المِعطار)[3] ولم يضبطها، وذكرها ابن عبد الحقّ في (مَراصِد الاطِّلاع)[4] فلم يزد على ما قال ياقوت شَيئاً.

وقد حدَّد كثيرٌ من علماء المسلمين في مؤلفاتهم الجُغرافيَّة[5] هذا الإقليم فبعضهم يجعله من إقليم ما وراء النهر[6]، وبعضهم يعتبره من إقليم خراسان[7]، لذلك لُـقِّبَ صدر الأفاضل (بعلّامة خُراسان)، وبعضهم يجعل بعضه من خراسان وبعضه من بلاد ما وراء النهر[8].

أمَّا ياقوت الحموي فجعله إقليماً منقطعاً عن خُراسان وعن ما وراء النهر، عدَّه إقليماً مستَقِلاً عنهما[9].

وإقليم خوارزم الآن من المناطق الإسلامية التي استولى عليها الاتحاد السـوفيتي وضمَّها إليه.

أمَّا لقبه (صدرُ الأفاضل) فقد ذكره كل من ترجم له، وهو مدون على

(١) معجم ما استعجم: ٢/٥١٥.
(٢) معجم البلدان: ٢/٣٩٥.
(٣) الروض المعطار: ٢٢٤، ٢٢٥.
(٤) مراصد الاطلاع: ١/٤٨٧.
(٥) انظر مثلاً: المسالك والممالك: ١٦٨ وصورة الأرض: ٣٩٥، وتقويم البلدان: ١٠٥.
(٦) الأقاليم للأصطخري: ١٥٥.
(٧) نبذة من كتاب الخراج وصنعة الكتاب لقدامة بن جعفر: ٢٤٣، ضمن كتاب (المسالك والممالك).
(٨) أحسن التقاسيم للمقدسي: ٢٨٤.
(٩) معجم البلدان لياقوت الحموي: ٢/٣٩٥.

كلِّ مؤلفاته التي وقفتُ عليها، وهذا اللَّقب غير مألوف حينذاك عند أهل العراق ولا عند أهل الشام ولا عند أهل مصر... بينما هو مألوف جدّاً عند أهل المشرق: خوارزم وخراسان، وغزنة، وما جاورها من البلاد فتجد هناك كثيراً من الألقاب المشابهة لهذا اللَّقب مثل: شيخ الأفاضل، وحجَّة الأفاضل، وشمس الأفاضل، وصدر الشريعة، وصدر الدين، وصدر الملك، كما يسمون: ذا الفضائل وزين المشايخ ونجم الأئمة وفخر المشايخ وفخر خوارزم... وهذه الألقاب متداولة كثيرة عند أهل المشرق فإذا جئتَ إلى الشام ومصر والعراق وجدتَ ألقاباً أخرى مألوفة كصلاح الدين وشهاب الدين وركن الدين، وهذه الألقاب جاءت كذلك من اختلاط الثّقافة العربية بالثّقافات الفارسية والتُّركية، أي أنها مُؤثّرات أجنَبيَّة، حتى إذا بَعُد الإقليم عن مناطق التأثر بالأعجمية عموماً اختفت هذه الألقاب.

أمّا في بلاد المغرب والأندلس فلا تكاد تجد من يتلَّقب بمثل هذه الألقاب بل تجدهم يلحون في نسبتهم إلى القبائل العربية سواء أصالة أو ولاء، وذلك هو غالب أمرهم. وفي ترجمة الإمام أحمد بن يوسف الفهري اللبلي ت ٦٩١ تجدهم يقولون: رحل إلى المشرق ولُقّب هناك: شهاب الدين[١].

ووجدتُ من يشارك صاحبنا هذا اللَّقب، فهناك:

ناصر بن هادي بن ناصر الحُسيني لقّبَ صدرُ الأفاضِل. نحوي غير معروف، له كتاب اسمه (توشيح العِلَلِ في شرحِ الجُمل) شرح فيه جملَ عبد القاهر الجرجانِي، رأيته في مكتبة (لا له لي) ورقمه هناك: (٣٣١٤).

وابنُ صدرِ الأفاضل البُخاري رأيتُ له كتاباً اسمه (إنسان عَينِ المعاني) في التَّفسير في مكتبة شهيد علي رقم (٧٢).

ورأيت في هامش نُسخة الظَّاهرية من كتاب (طبقات النُّحاة واللغويين) لابن قاضي شُهبة الورقة رقم ٥١٠ في تَرحمة ناصر بن أبي المكارم المطرزي

---

(١) ملء العيبة: ١/١٦١.

قال: ويلقب صدر الأفاضل. وهذا غير صحيح، ولا أعتقد أنّه من كلام ابن قاضي شهبة كما سنوضح ذلك فيما يستقبل.

٣ ـ مولده ووفاته:

قال ياقوت[١]: سألته عن مولده فقال: مولدي في اللّيلة التاسعةِ من شعبان سنةَ خمس وخمسين وخمسماية.

أمّا وفاته فكانت على يَد التتار أثناء هجومهم على خوارزم شهيداً في الثاني عشر من ربيع الأول سنة سبع عشرة وستماية[٢].

رحلاته في طلب العلم:

نصّ (ياقوت الحموي على أنه ولد في خوارزم فيبدو أنه تعلم فيها مبادىء القراءة والكتابة ثم سافر في طلب العلم إلى البلاد المجاورة، فدخل بخارى كما أخبر عن نفسه حيثُ قال: مضيتُ إلى بخارى طلباً للعلم. كما أنّه دخل (جُخَنْدَة) قال في اليُمني[٣]: . . كذا سمعتُهُ بجخندة عن طائفةٍ من المُتَصَوِّفَةِ. وقال في الإيضاح[٤]: أنشدني الأُستاذ العالم فخر الدين الرّازي بـ (جُخَنْدَة). ودخل سَمرقند وألَّف فيها (شرح سقط الزند)، جاء في الإِيضاح[٥] قوله: أُنشدني بسَمَرقَنْد بعض الأئمة. . . وفي (ضرام السقط)[٦] قوله: ومثلها ما حكى لي بعض من دخل الهند ثم خرج إلينا بسَمَرْقَنْد. . .، كما أنه تجوّلَ في بعض قرى هذه المناطق. قالَ في اليُمني[٧]: خاخستَر بطرح التّاءِ وإبدال الخاءِ من الكاف فهي من قِبالة (درعم) أحد أرباع سمرقند وقد دخلتها.

---

(١) معجم الأدباء: ١٦/ ٢٥٠.
(٢) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شُهبة: ٤٧٦ والطبقات السَّنية: ٣٤٥.
(٣) اليمني: وهو أحد مؤلفات صدر الأفاضل ورقة ٢٧.
(٤) الإيضاح: ورقم ١٨٧.
(٥) المصدر السابق: ورقة ١٨١.
(٦) شروح السقط: ١٣٩١.
(٧) اليمني: ورقة ٣٠.

٤ ـ شيوخُ الخُوارَزِميّ :

١ ـ المطرزي الخوارزمي :

لم يشتهر من شيوخ الخوارزمي إلا الإمام ناصر الدين وبرهان الدين أيضاً عبد السيد بن أبي المكارم علي المطرزي الخوارزمي. مولده في العام الذي مات فيه الزمخشري ٥٣٨ هـ في شهر رَجب في خُوارَزم، لذلك لُقِّبَ بـ (خليفة الزمخشري)، وهو على مذهبه في المجاهرة بالاعتزال، دخل بَغداد حاجّاً سنة إحدى وستمائة وحدَّث بشيءٍ من مصنفاته. وتوفي في خُوارَزم في يوم الثُّلاثاء الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة عشر وستمائة (٦١٠ هـ). ورثي بأكثر من ثلاثمائة قصيدة. وخَطَّ يده على (شرح أبيات الجمل) لابن سيدة في دار الكتب المصرية على طرة الكتاب يجيز أحد تلاميذه رواية كتابه (الإيضاح شرح المقامات الحريرية). ألف كتباً كثيرة منها «المغرب» في شرح ألفاظ الفقهاء الحنفية، والمصباح في النحو، والإيضاح شرح المقامات والإقناع في اللغة ومختصر في النحو غير المصباح رأيتهما معاً في مجلد واحد. وقيل إنه شرح المفصل، أخذ عن تلاميذ الزَّمخشري، ومنهم أبو المؤيد المكي خطيب خوارزم، والبقالي... كما أخذ عن تلاميذ الحريري منهم ابن السجادة البغدادي وعبد الكريم الأنماطي... وغيرهم.

وأخذ عنه الخُوارَزمِّي، وأبو المعالي ابن العَجَمي، وإسماعيل بن الحسين عزيز الدين أبو طالب الحسيني... وغيرهم. وله شعر ذكر جملة منه ابن الشعار في (عقود الجمان) كما ذكر الخوارزمي نماذج منه في (بدائع الملح).

أخباره في سير أعلام النبلاء ١٣/١٢٣، والوافي بالوفيات ٢٦/١٧١، ١٧٢ وكتاب أعلام الأخيار: ٢١٨، والطبقات السنيّة: ٥٢٣ وانظر: وفيات الأعيان: ٥/٣٦٩، ومعجم الأدباء: ١٩/٢١٢، ٢١٣، والجواهر المضية: ٢/١٩٠، وتاج التراجم: ٥٨، وإنباه الرواة: ٣/٣٣٩، وبغية الوعاة: ٢/٤٠، وروضات الجنات ٤١/٢٢٣.

وقد صرَّح الخوارزمي بقراءته عليه واستفادته منه في (شرح سقط

الزند)، قال في مقدمة شرحه: فصل، أخبرنا بمتن هذا الديوان الأستاذ البارع برهان الدين أبو المظفَر ناصربن أبي المكارم المعروف بابن المطرِّزي قراءة عليه... وفي أثناء شرحه يصفه بـ (الأستاذ البارع) ويدعو له بقوله: (جزاه الله عنّي خَيراً) انظر الصفحات: ٣٨٠، ٣٩٠، ٧٤٦، ١٣١٤، ١٣٢٨، ١٦١٤، ١٧٢٤، ١٨٢٠، ١٨٧٥، ١٩٥٣. ولم يذكر أحد من العلماء أنه أخذ عن غيره. ولم يذكر ياقوت الحموي شيئاً عن شيوخه. وذكر ابن الشعار المطرزي وقال: وعليه يعتمد في علمه، وهذه العبارة تشعر بأنّه لم يأخذ عن غيره. وهذا غيرُ صحيحٍ. وقال القُرَشِيّ في (الجواهر المضيئة) ٢/٧٠٣، تفقّه على أبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي وأخذ عنه علم العربية. ومثله قال الفيروزآبادي في (المرقاة الوفية) وابن قُطلُوبَغَا في (تاج التراجم) والتَّميميّ في (الطبقات السنيّة) والكَفَويّ في (كتائب أعلام الأخيار). وزاد أخذ العربية عنه عن الزَّمخشري والصَّحيحُ أنَّ المُطرِّزي لم يأخذ عن الزَّمخشري، إنما أخذ عن المُوفّق المكي، والبَقالي... وغيرهما عن الزمخشري لأنَّ المطرِّزي لم يدركه، وإنما أدرك تلاميذه.

وبعد وقوفي على بعض مؤلفاته وقراءتها تبيَّن لي أن الخوارزمي قرأ على كثير من العلماء إلا أنه لم يصرح بذلك، وتعمّد إخفاءهم لحاجة في نفسه، وهو لا يخفي أسماء شيوخه ليسطو على آرائهم ويدعيها لنفسه، ولذلك نجده يصرح بنسبة الآراء إلى أصحابها بصورة مبهمة كقوله: قال بعضهم، وأخبرني بعض شيوخي، وأخبرني بعض أصحابنا من الأفاضل...

وأنا لا أعرف سبباً لإخفائه أسماءهم.

٢ ـ الأنماطيّ:

وبعد بحث طويل تعرّفتُ على من يغلب على ظنّي أنهم من شيوخه:

منهم عبد الكريم الأنماطي الذي أثبت الخوارزمي قراءَتَه عليه كتاب (المقامات) للحريري ورواها عنه رواية مسندة إلى مؤلفها أبي محمد القاسم بن علي الحريري (٤٤٦ هـ ـ ٥١٦ هـ) قالَ في مقدّمة شرحه «التَّوضيح» ورقة ٢٥: أخبرني بمتن المقامات سماعاً وقراءةً الإمام العالم

الكبير شيخ الخطباء فخر الأئمة أبو المؤيد عبد الكريم بن عبد الواحد الأنماطي. . . . وفي ورقة: ٣٠ قال: سمعتُ من مسمعي وهو الخَطيب الأنماطي رحمه الله. ولم أعثر على ترجمته.

٣ ـ فخرُ الدين الرّازي:

ومنهم الشيخ الإمام فخر الدين الـرَّازِي صاحب التفسير، العالم المشهور، فقد ورد في شرح المقامات (التوضيح): ١٩٧ أنشدني العالم فخر الدين الرَّازي بجخندة لذي الفضائل الأخسيتكي، وأورد ابن الشعار في عقود الجمان: ٥/٢٩٩، مقطوعة لصدر الأفاضل في مدح الفخر الرازي قال: أنشدني المؤيد بن محمد الخاصى الخوارزمي، قال أنشدنا أبو محمد لنفسه في الشّيخ فخرِ الدين أبي الفضل الرَّازِي رحمه الله:

قَـد نَسينـا قَـد نَسينـا   حِكمةَ الشيخ ابنِ سِينَـا
بـإمـامِ الـرَيِّ صِـرنـا   مُـذ زَمـانٍ مُؤْنَسِـينَـا
إنـنَّـا بـعـنـا حـصـاةً   واشتَـرينَـا طُـورَ سِينـا

والخطيب فخر الدِّين الرَّازِيّ محمد بن عمر ٦٠٦ هـ غني عن التَّعريف. وهو من شُراح المُفَصّل. وشرحه يُسمى (المُحرّر) وقف عليه ياقوت الحموي ٦٢٦ هـ، وابن رُشيد ٧١٠ هـ وأبو حيَّان الأندلسي ٧٥٤ هـ وغيرهم. ثم عثرت على نسخة منه، وهي عندي.

٤ ـ العارِضُ السَّرَخْسِيّ:

وقد ذكر الخوارزمي في كتابه (اليُمني) شرح اليَمِيني للعُتْبيّ: ورقة ٨٠ نسخة (رئيس الكتاب) ما يفيد بأنه أخذ عن العارض السّرخسي بسَمَرْقَندَ. صدّرها بقوله: أخبرني. . .

٥ ـ رَضِيُّ الدين النَيسابُورِيّ:

وأخذ الخُوَارَزميّ عن من يسميه «الرَّضِيّ» في بخارى فقد ورد في «معجم الأُدباء» عن الخُوارَزميّ أنه قال: إني مضيتُ إلى بخارى طالباً

للعلم، وقاصداً للقراءةِ على الرَّضِيِّ. . . ولعلّ الرَضيّ هذا هو الإمامُ منشىءُ النَّظر رضي الدّين النَيسابُورِيّ الذي قال في مدح الخُوَارزَميّ، ذكره في كتابه: (بدائع الملح) ورقة: ٦٠.

غلبَ مجدُ الدّين عَنّي غَيبةً عـرّضتني لظَني بعـدَ هَـلاَك
أطـلبُ المـجـد فـلا أدركـه وَكَـذَا المجد عَسِيـرُ الإدّراك

وذكره في كتابِ «التَّوضيح» شرح المقامات الحريرية في عدة مواضع منها: ١٩، ١٣٠، ١٤٦، ١٦٩. . .، كما ذكره في التخمير: ٢٩١/١ وفي كل موضعٍ يذكره يسبقه بقوله قال الأستاذ أو حكى لي الأُستاذ إلاَّ في (بدائعِ المُلَح) فإنّه قال: قال الإمام. . . . . لم أقف على ترجمته.

٦ ـ برهانُ الدِّين الرِّشتَانِيّ المَرغِنَانِيّ:

ويفهم من قصيدة قالها في رثاء الإمام شيخِ الإسلام برهان الدّين أبي الحَسَن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل بن الخليل الرِّشتاني المَرغِنَانِيّ ومدح أولاده أنَّ الإمام كان من شُيوخه حيثُ يقولُ:

وأفقهُ في تَدريسِهِ من مُحَمّدٍ وأجودُ من كعبٍ وأخطبُ من قُسِّ

والرُّشتاني هذا كانَ مقيماً بسَمَرْقَنْدَ. ذكر ذلك ابن قاضي شُهبة في ترجمة تلميذه أبي الوحدة شمسِ الأئمَّة البراتيقي في طبقات النحويين: ١٦٦/١ وتحرفت في المخطوط والمطبوع إلى الرّشداني. لم أعثر على ترجمته. قال ياقوت في «معجم البلدان»: ٤٥/٣ (رِشتان): بكسر الرّاءِ وبعد الشين تاءٌ مثناة من فوقها وآخرها نون من قرى مرغنان. . . ينسب إليها شيخ الإسلام بخوارزم المعروف بـ (الرشتانِيّ)

٧ ـ أفضلُ الدّين الغَيلانِيّ:

ولعـل من شيوخـه أيضاً أفَضـلُ الدّين الغَيـلاَنِيّ الذي أثنى عليـه الخُوَارَزمِيّ بأبياتٍ ذكرها في (بدايع الملح): ٥٥ وهي:

يَقُولونَ رِسطالِيسُ في العلم وَاحدٌ وذا خَطَأ مِنهم فأفضلُ أفضلُ

فلا عَجَبٌ أن فاقَهُ وهو آخِرٌ أَتى بَعدَ أزمانٍ وذلك أوّلُ
فأوَّل ما يَبدو من السَّيفِ مِقبَضٌ وآخر ما يَبدو فِرنـدٌ ومُنصَلُ

والغَيلانِيُّ هذا لم أَقف على تَرجَمَتِهِ أيضاً.

٥ ـ تلاميذه :

أفنى الخُوارزمي بعد تصدره أكثر وقته في التأليف والتدريس فلم تكن له وظيفة(١) ولم يكن من المشتغلين بالتجارة(٢). وقد ذكر في مقدمة «التَّخمير» أنه حلَّق على كتاب «المُفَصَّل» قريباً من ثلاثين سنة، ومع ذلك لم يذكر أحد من المؤرخين وأصحاب الطّبقات شيئاً عن تلاميذه. على أننا نعلم أنه لم يقتصر على إقليمه فحسب بل كانت تأتيه المكاتبات من العراق يُسأل فيها عن بعض المسائل النَّحوية والأدبيَّة، فهو يقول في مؤلفاته سألني بعض العِراقية، وكتب إليَّ بعض المواصلة. . . وما أشبه ذلك.

وياقوت الحَمَوي ـ الذي يعدّ المصدر الأول في أخباره ـ لم يذكر أحداً من تلاميذه ولعلّ لحروب التتار التي راح ضحيتها صدرُ الأفاضل أثراً في خفاء أسماءِ تلاميذه، وربما قتل أغلبهم في معارك التتار، على أن أخبار العلماء الذين عاشوا في تلك الأقاليم بعد غزو التتار لها أصبحت قليلةً جداً في المصادر التاريخية أفقدتنا بذلك حلقة من سلسلة تاريخنا الإسلامي.

وبعد البحث عثرت على أسماء بعض الأشخاص الذين يغلب على ظني أنهم من طلبته فهم على الأقل من مستجازيه منهم :

١ ـ موفق الدين أبو المفاخر بن طاهر بن أبي سهل بن طاهر بن عصام بن محمد المفسري الفِرْيَابِيّ. ناسخ كتاب «بدائع الملح» للخوارزمي، أجازه وكتب له بخطه سنة ٥٩٥ كما هو مدون على نسخة الكتاب المذكور.

---

(١) معجم الأدباء : ٢٥١/١٦.
(٢) المصدر نفسه.

٢ ـ الملخي؟ هكذا ولا أعرف عنه شيئاً ذكره ناسخ كتاب «التوضيح» شرح المقامات الحريرية للخوارزمي في هامش ورقة ٣٠ عند إحالة الخوارزمي على كتابه «اليمني شرح اليَمِيني» علق الناسخ بهامش الكتاب بقوله: «اليمني» بسكون الميم وكسر النون بخطّ المصنّف في إجازة مولانا الملخي ـ رحمه الله ـ.

٣ ـ الإمام أبو البركات المبارك بن محمد بن المُستَوفى الإِرْبِلِّي ٦٣٩ هـ ذكر إجازة الخوارزمي له في أول كتابه «إثبات المُحَصَّل» قال في الورقة رقم ٥: وقالَ صدرُ الأفاضل أبو محمد القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي فيما أجاز لي.

٤ ـ ويظهر من كلام ابن الشَّعَّار الموصلي ٦٤٥ هـ في كتابه «عقود الجمان»[1]، رواية أبي المُؤيد مُحمّد الخاصّي الخوارزمي عن صدرِ الأفاضل حيث ورد فيه قول ابن الشَّعَّار: وأنشدني أبو المؤيَّد... قال أنشدنا أبو محمد لنفسه:...

فلعل أبا المؤيّد هذا كان من تلاميذه.

٦ ـ مؤلفات الخوارزمي:

ألف الإمام صدر الأفاضل الخوارزمي ما يربو على عشرين مؤلفاً في النحو واللغة والبلاغة والأدب، ولم يؤلف ـ فيما أعلم ـ في غير هذه الفنون فهو من العلماء باللغة وآدابها أمَّا العلومُ الشرعيةُ والتاريخ... وغيرها فقد ظهرت آثار معرفته فيها في ثنايا مؤلفاته، وإن لم يخصها بالتأليف فلعله كان ينزع إلى فكرة التخصص، أو يرغب في تأليف ما تمس الحاجة إليه، وما يتطلع إليه طلاب العلم في ذلك العهد في موضوع اللغة وآدابها.

ومؤلفات الخوارزمي منها ما وصل إلينا، ومنها ما فُقد أو اختَفى فلم نعثر له على أثر إلى الآن. لذلك رأيت أن أتحدّثَ عن مؤلفاته مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) عقود الجُمان: ٥/٢٩٩.

القسم الأول: مؤلفاته الموجودة التي اطّلعت عليها.

القسم الثاني: مؤلفاته التي لم أطلع عليها ولا أعلم لها وجوداً، ولكن ذكرها هو في مؤلفاته الأخرى، أو وقف عليها العلماء من بعده، ونقلوا منها منسوبة إليه.

القسم الثالث: مؤلفاته التي ذكرت في كتب التراجم التي ترجمت له.

القسم الأول، وفيه خمسة كتب:

١ ـ «شرح سقط الزند»: لأبي العلاء المعري:

واسمه «ضرام السقط» عرفه العلماء، ونقلوا عنه قديماً وحديثاً، وأثنوا عليه، وهو من أوائل مؤلفاته، أتم تأليفه كما قال في خطبته في أوائل المحرم سنة سبع وثمانين وخمسمائة، والشّمس في الدّرجة الثانية من الدلو، وكان ذلك بسَمَرْقَنْدَ أعادنا الله إليها. هكذا قال عن زمن تأليفه ومكانه. وعرفه الاسفندري ٦٩٨ هـ ونقل عنه في كتابه «المقتبس» في عدة مواضع منها ٣/١٤٨.. والبغدادي ١٠٩٣ هـ في «خزانة الأدب» ٣/٣٧٧، وابن معصوم في «أنوار الربيع» ١/٣٧٩ وغيرهم.

و «ضرام السقط» من أوائل كتبه التي طبعت، إذ تمَّ طبعه سنة ١٢٧٦ هـ في مدينة تبريز على هامش (التَّنوير)، ثم أعادت طباعته وزارة الثقافة المصرية، فطبعه المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة، في مطبعة دار الكتب سنة ١٣٦٤ هـ/١٩٥٤ م مع شرحي الخطيب التبريزي ٥٠٢ هـ، وابن السِّيد البَطليوسي ٥٢١ هـ، وحققها الأساتذة مصطفى السقا، وعبد الرحيم محمود، وعبد السلام هارون، وإبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد، بإشراف الدكتور طه حسين.

وقد وصفت هذه اللّجنة شرح الخوارزمي بأنه يمتاز بعمق غوصه على أسرار معاني أبي العلاء... وهذه الميزة وحدها تكفي دليلاً واضحاً على أهمية الكتاب وخاصة وهو يشرح كلام رجل من عباقرة اللغة وأساتيذها الأجلاء.

وقد ضمن الخوارزمي شرحه كثيراً من المباحث اللُّغوية واللّفتات البلاغية، والمسائل النَّحوية، والفوائد التاريخية، كما تعرض فيه لمسائل فقهية وعروضية. وذكر جملة من شوارد اللُّغة وأمثال العرب وأشعارها، ونوادر العرب وحكاياتها... كل ذلك وغيره له أمثلة واضحة في متن الكتاب، ونظراً إلى أنَّ الكتاب مطبوع مشهور فالقارىء الكريم يستطيع أن يرجع فيه إلى كلّ ما ذكرناه.

٢ ـ كتابُ بَدَائعِ المُلَحِ :

وهذا الكتاب أيضاً من أقدم مؤلفات الخوارزمي ألفه سنة ٥٩٠ هـ، وأحال عليه في كتابه: «اليُمني شرح اليَمِيني» ورقة: ٦٩، ونقل عنه الاسفندري في «المقتبس» ٢/٩٤.

وقفت على نسخة واحدة من هذا الكتاب فقط، ولا أعرف له نسخة أخرى، وهي محفوظة في مكتبة (لا له لي) في تركيا رقم (١٧٦٠) تقع في (٩٨) ورقة. وهذه النسخة تنقص ورقة من أولها وبها خرم في وسطها. تبدأ بقوله: ... الأشعار، وتخجل في أكمامها الأزهار... (فصل) يقول قاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي رمى الله إليه أزمة المقاصد وخلّى بينه وبين عذارى المحامد، وشَّحت هذا الكتاب بكلّ غُرَّةٍ ووضح، وسمَّيتُهُ: «بَدَائِعَ المُلَحِ» وكسَّرتُهُ على اثني عشر باباً، وفتحتُ به إلى المحاسِنِ باباً: وذلك سنة تسعين وخمسمائة...

أمَّا ما يشتمل عليه الكتاب من الأبواب فهو كالتالي:

الباب الأول: في الحكم والأمثال لوحة/٢.

الباب الثاني: في مكارم الأخلاق لوحة: ١٢، وآخره مفقود في الخرم.

الباب الثالث: في الافتخار بالنفس والإباء لوحة ١٧، وأول الباب مفقود في الخرم.

الباب الرابع: في الخمر والغزل لوحة ٢٠.

الباب الخامس: في الأوصاف والتشبيهات: لوحة: ٢٩.
الباب السادس: في الثناء والشكر والاستماحة: لوحة: ٣٥.
الباب السابع في المكاتبات: لوحة: ٥٥.
الباب الثامن: في الهجاء والمجون: لوحة: ٦٠.
الباب التاسع: في شكاية الدَّهر وأهله: لوحة: ٦٧.
الباب العاشر: في التهاني والتعازي: لوحة: ٧٤.
الباب الحادي عشر: في الشيب والزهد: لوحة: ٨١.
الباب الثاني عشر: في لطائف الحكايات: لوحة: ٩٢.

وقد ضمن هذه الأبواب مقطعات شعرية لمجموعة من الشعراء المحدثين الذين عاشوا في العصر العباسي، ومنهم شعراء عاصرهم صدر الأفاضل، وهؤلاء الشعراء هم في الغالب من نفس الإقليم الذي عاش فيه، ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب حيث سجَّل فيه مقطعات لشعراء عصره قد لا توجد في مصدر آخر. كما أنَّ المؤلفَ يختتم كل باب بمقطوعة من شعره هو، وهذا يعطي الباحث الدليل على قُوَّة شاعريته إلى جانب وفرة شعره وغزارته، وتنوّع أغراضه، وقدرته على التعبير عما يجيش في نفسه في كل غرض من أغراض الشعر الرحبة مع فصاحة في اللسان، وقوة في البيان.

والشّعراء الذين اختار لهم الشعر ـ بالإضافة إلى ما ذكر لنفسه ـ هم: أبو العلاء المعري، وأبو الحسن التهامي، وأبو منصور الكاتب (صرَّبعر) والصاحب بن عباد، وأبو الفتح البستي، وأبو بكر الخوارزمي، وأبو الخطاب محمد بن علي الجُبَّلي، وهو ممن عاصر أبا العلاء المعري، وابن الرومي والسَّرِيّ الرفاء، وبديع الزمان الهمذاني، ونصر بن سيَّار، ومؤيَّد الملك أبو إسماعيل الكاتب، والإمام جار الله الزَّمَخْشَرِيّ، وأوحد الزمان الغزي والشّريف الرضي، والشّريف المُرتَضَى، وأبو الفَضل المِيكالِيّ، وزين العرب الأبِيوَرْدِيّ، وعبد الوهاب بن نوح، وعبد الصمد بن بابَك، وأبو سعيد الرُّستُمِيّ، ومسعود بن سعد بن سليمان، وبديع الترك الأجّي، والقاضي

التَّنوخي، وجَحظة البَرمكي، والخطيب معين الدّين الحَصكَفِيّ، والباخَرْزِيّ والخازِنُ، وَصفِيّ المُلك علي بن محمد الخاتُونِيّ، وشمسُ الشعراء طَلحَة النُّعمَانِيّ، وحسامُ الدين النَّسفِيّ، وأبو إسحاق الصّابي، والثَّعالبيّ، والوأواء الدِّمَشقيّ، وابن سُكّرة الهاشمي، والحَريري، وناصر بن أبي المكارم المُطَرِّزِيّ، وابن نَباتَةِ السَّعدي، والحاكم المُطَوّعِي، ومِهْيَار الدَّيلَمِيّ، وأبو علي الدَّقاق، ومجير الدَّولة، وصدرُ الأئمَّة أخطب خُوارَزم، وشِبْلُ الدَّولة، وأبو العَلاء الغانِمِيّ، وذو الفَضائل الأخْسِيتكيّ ومُنتَخَبُ الملك الخاتُوني، ورَضِيّ الدّين النَيسابُورِيّ، والتَّنوخي وعبد القاهر الجرجاني وابن حَجّاج، وابنُ العَميد، وأبو الفَرج بن هِندو، وابن سناء الحكيم، ورَشيد الدّين الوَطوَاط، والكَركَس الخُوارَزمي، وأبو نصر الهَيضَم، وشمسُ الأفاضل الضَّائِعِي، وأبو سعيد لايَليق وغيرهم ممن ذَهَبَ في الخَرم الذي أصاب الكتاب.

وعدد الأبيات التي وردت في هذه المخطوطة: (٨٨٩) بيتاً، موزعة على أحد عشر باباً في الكتاب دون مراعاة لعدد الأبيات في كل باب. فمثلاً في باب الثَّناء والشُّكر أورد: (١٩٥) بيتاً، بينما ورد في باب الأوصاف والتشبيهات: (٦٢) بيتاً. وقد ختم المؤلف الكتاب بالباب الثاني عشر وخصصه لِلَطائف الحكايات والمحاضرات.

والمؤلف مسبوق إلى هذا اللَّون من التأليف بكتاب ألفه البارع الحُسين بن محمد بن عبد الوهاب الدَّبَاس البَغدادي الشاعر المتوفى سنة ٥٢٤ هـ وسماه: «طَرَائِفَ الطُّرَف». وقفت له على عدّة نسخ لا مجال لذكرها وربما نُسب كتابُ الدَّبَّاس هذا إلى الإمام الثعالبي ٤٢٩ هـ في بعض النسخ ولا نريد الآن أن نحقق في هذا الأمر فعلى أية حال هو مسبوق إليه. وكتاب: «بَدَائِعِ المُلَحِ». المؤلف على منهج وطريقة كتاب: «طَرَائِفَ الطُّرف» مختارات لشعراء عبَّاسيين في اثني عشر باباً والباب الثاني عشر في منثور الحكايات، ويختتم كل باب بمقطوعة من شعره.

وهكذا حذا الخوارزمي حذو الدَّبَّاس، ولم يشر إلى وقوفه عليه ولا اتباعه لمنهجه سامحه الله وغفر له.

٣ ـ كتاب اليُمنيّ شرح اليَمِينِيّ:

كتاب: (اليَمِينِي) مما عنى بتأليفه محمد بن عبد الجبّار العُتْبِيّ ٤٢٧ هـ وقد تناول فيه سيرة يمين الدولة محمود بن سُبُكْتَكين الغَزنَوِيّ. وألفه بأسلوب أدبي رفيع، مما جعله يدخل في عداد كتب الأدب التي يتسابق الطلبة على حفظها ودرايتها، وقد اهتم به جماعة من العلماء فشرحوه وفسّروا ألفاظه ومعانيه. وقد بادر الخوارزمي إلى شرحه بعبارة موجزة مختصرة وسماه: (اليُمنِيّ).

ذكره العلماء الذين ترجموا له في عداد مؤلفاته، منهم ياقوت الحموي في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٩/٥ وقد وقفت على أربع من نسخ الكتاب وهذا بيانها:

١ ـ نسخة محفوظة في مكتبة «حميدية» بتركيا رقم: (١٠٠٤) وهي أجود النسخ وأقدمها، تقع في (٦٢) ورقة بخط فارسي قديم جميل، كثير الضبط، وفي آخر النسخة ترجمة المؤلف ذكر فيها بعض مؤلفاته وهي نسخة مقروءة ومصححة. قال ناسخها: تمت المقابلة والعرض والتصحيح بعد عصر يوم الأحد بعون الله الأحد الصمد في سنة إحدى وخمسين وستمائة بكاشان. وهذه هي أم النسخ والنسخ الأخرى ـ فيما أظنُّ ـ منقولة عنها. وهي ضمن مجموع.

٢ ـ نسخة «حميدية» أيضاً رقم: (١١٦٨) منقولة عن سابقتها بكاشان أيضاً سنة ١١٤٤ هـ ضمن مجموع (١٠٠ ـ ١٦٨).

٣ ـ نسخة «رئيس الكتاب» رقم: (٧٥٨) متأخرة جدّاً لا تحمل تاريخاً، جميلة الخط كثيرة التَّصحيف والتَّحريف.

٤ ـ نسخة «ولي الدين» رقم: (٢٤٣٢) وهي بنفس خط نسخة «حميدية» رقم: (١١٦٨) وناسخها هو: أبو الحسن محمد بن مجيب بن أحمد بن

الحسين. وعدد أوراقها: (٦٩) ورقة أثنى الناسخ على الكتاب بقوله:

لَقَدْ شَرَحَ الأُستَاذُ صَدرُ الأفاضِلِ   يَمِيْنِيَّ عُتْبيٍّ وَسَمَّاه باليُمني
فَمَنْ كانَ بالإمعَانِ فيه مُطالِعاً   تَشَرَّفَ بالإقبالِ والرُّشدِ واليُمنِ

مقدمة الكتاب:

أوله: الحمد لله الذي أخرج لكل فن رجلًا يحلُّ يفاعه.. وبعد: فإني لمّا قرأت كتاب: اليَمني للكامل ملك الكلام محمد بن عبد الجبار المعروف بأبي نَصر العُتْبِيّ ـ رحمه الله ـ . . . فشرحت على تَرتيب الصِّحاح ما فيه من المَفاريد المُشكلة، والحكايات النادرة، والأمثال العويصة، وأعلام الرِّجال والأماكن المُبهَمَة، من عربيها وأعجميها. . . وسمّيتُهُ كتاب: «اليُمْنِيّ في شرح اليَمِيْنِيّ» والله في كل ما أتوقَّاه يَقِيني.

وقد تحدث الخوارزمي في الكتاب عن المفردات فشرحها شرحاً لغوياً مرتبة على حروف المعجم، ثم تحدث عن المركبات مرتبة ترتيباً معجمياً أيضاً، وقدم قبل ذلك مقدمة تاريخية عن دولة آل سامان الذين ألف الكتاب في سيرة أحد ملوكهم ولم يقتصر الخوارزمي على العرض الجاف للكلمة ومعناها، أو الكلمة المركبة وما تشير إليه، بل عرض فيه من المعلومات الأدبية والمسائل النحوية والحكايات المستظرفة والوقائع التاريخية ما أزال جفاف اللغة الخالص مما جعل القارىء لكتابه لا يحس بالسأم والملل، كل ذلك بطريقة مبسطة مختصرة بأسلوب أدبي سلس.

أما مصادره في هذا الكتاب فإنها تتنوع بتنوع المعلومات التي يوردها فمنها المصادر التاريخية مثل: «تاريخ خوارزم الكبير»، و«تاريخ الولاة والفقهاء بنيسابور» و«القَند في تاريخ سَمَرْقَنْدَ» و«مختصر تاريخ الخلفاء».

ومن المصادر اللغوية: «الصحاح»، و«التهذيب» و«الأساس» و«ما تلحن فيه العامة لأبي حاتم» و «شرح الفَصيح للمرزوقي»، و «الفائق لابن جني» وهو شرح «المقصور» لابن السكيت، و «شرح مقصورة ابن دريد لابن

خالويه» و «المستقصى للزمخشري». . . وغيرها.

ونقل عن كتاب «البَحر للرُّويَانِيّ» وقال: هو كتاب في مذهب الشافعي يحتوي على ثلاثين مجلّداً، و «المسائل الخلافية في الفقه».

كما نقل عن «فردوس الحكمة» لأبي زبّن الطَّبري، و «المدخل التعليمي» لمحمد بن زكريا الرازي في الطب. . . وغير ذلك.

٤ ـ شرح المقامات الحريرية: واسمه: «التوضيح»:

ذكر في صدر مؤلفاته في كتب التراجم انظر معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وعقود الجمان: ٢٩٨/٥.

ونقل عنه الاسفندري ٦٩٨ هـ في كتاب «المقتبس» انظر: ١١٩/١، ١٢١، ١٢٧، ٢٠٢، ٢١٥، ٢٥١. ٩٥/٢، ١١٩، ١٤٣..

و «المقامات الحريرية» لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ٤٤٦ - ٥١٦ هـ شرحها كثير من العلماء قبل الخوارزمي وبعده، منهم شيخه ناصر بن أبي المكارم المطرزي وسمَّى شرحه: «الإيضاح».

وكتاب الخوارزمي من الكتب التي وصلتنا، ومنه نسخة واحدة محفوظة في مكتبة برلين رقم: «٨٥٤٣» وهي نسخة كاملة في مجلد يحتوي على جزءين وهي نسخة مقروءة مصححة، ويظهر لي أنها منقولة عن نسخة بخط الإمام الاسفندري ٦٩٨ هـ وكاتبها مسعود بن مظفّر بن مؤيّد، أحد طلبة الاسفندري، لأنّ في ورقة العنوان بعض التّعليقات عن الاسفندري بخطّ الناسخ ويصفه فيها بـ (مولانا) و (الأستاذ) وتاريخ نسخ الكتاب يوم عرفة التاسع من ذي الحجة عام ٧٠١ هـ في (٢٢٥) ورقة أما تاريخ الانتهاء من تأليف الكتاب فقد جاء في الورقة الأخيرة منه: فرغت من كتاب: «التَّوضيح شرح المقامات الحريرية» إنشاء وكتابة في الثامن عشر من شهر ربيع الآخر الواقع في سنة تسع وستمائة.

أوله: الحمد لله المتنزه توحيده عن الاستفهام . .

وذكر في المقدمة أنه شرح هذا الكتاب إجابة لطلب بعض أصحابه حيث يقول: وبعد: فإنَّ بعض أصحابي ممن لهم عليَّ حقوق، وصرفه بالحرمان عقوق، قد حـدَّثني أنه عليل، وحشو فؤاده غليل، وأني لغلته ناضح بالريِّ، لو شرحت له مقامات الحريري. . . فاستقبله بكيت وكيت، وهو يعارضني شئت أو أبيت، حتَّى ألان شكائمي، وفسخ عزائمي، فشرحتها عن آخرها تَشريحا، وأَوضحتها له «توضيحا» عسى أن أتخلّص منه وأستريحا.

ثم ذكر روايته لكتاب: «المقامات» فقال: أخبرنا بمتن المقامات سماعاً وقراءة الإمام العالم الكبير شيخ الخطباء فخر الأئمة أبو المؤيد عبد الكريم بن عبد الواحد الأنماطي عن أشياخه الثلاثة زكريا بن علي البغدادي المعروف: بـ (ابن السجادة) وشمس الشعراء طلحة بن أحمد النعماني، والقاضي الإمام ظهير الدين الباقرحي، وكلهم عن المنشىء رحمهم الله.

وهو شرح يغلب عليه الاتجاه اللُّغوي، وقد استفاد كثيراً من شرح شيخه ناصر بن أبي المكارم المطرِّزي، ولم يشر إلى ذلك. هذا ما يظهر لي من تشابه نصوصهما واتحاد مأخذهما، إلا أن يكون اتحاد مصادرهما هو السبب في ذلك لا سيما أن الخوارزمي ألف شرحه في حياة شيخه.

وما قلناه في شـرحه اليميني للعتبي، من حيث رجوعه إلى كتب متعددة في مختلف الفنون، فلا حاجة بنا إلى إعادة ما قلناه ويغلب على هذا الشرح إيراد الشواهد الشعرية سواء كانت هذه الشواهد لشعراء يحتج بشعرهم أو لشعراء عباسيين لا يحتج بشعرهم مثل أبي الطيب المتنبي وأبي تمام والبحتري وأبي فراس الحمداني وأبو بكر الخـوارزمي وأبي العلاء المعري، وزين العرب الأبيوردي وأبي منصور الكاتب وغيرهم.

٥ ـ شرح المفصل «الشرح الكبير» واسمه «التَّخمير»:

وهو موضوع هذا البحث سنتحدث عنه بالتفصيل إن شاء الله في فصل مستقل.

القسم الثاني من مؤلفاته: وفيه ستة كتب وهي:

١ ـ «زوايا الخبايا» في النحو:

أحال الخوارزمي عليه في: «شرح سقط الزند» **١١٣٤/٣** فقال: الجُنذَب مضموم عند البصريين، مفتوح عند الأخفش، وعليه الكوفيون. وهذه المسألة أشبعها في كتاب: «زوايا الخبايا».

وذكره ياقوت في معجم الأدباء: **٢٥٣/١٦** وابن الشعار في عقود الجمان: **٢٩٨/٥**.

٢ ـ شرح المفرد والمؤلف:

كتاب: «المفرد والمؤلف» للزمخشري **٥٣٨ هـ** في النحو، كتاب صغيره حققته الدكتورة بَهيجة الحُسيني ونشر في «مجلة المجمع العراقي» **١٩٤/١٥ ـ ١٢١**.

وشرح المفرد هذا من أوائل مؤلفات الخوارزمي أحال عليه في «شرح سقط الزَّند» **١٩٠٨/٥**: ذكر بحثاً حول: (بَرَاحِ) قال: وهو عند أهل الحجاز مبنى على الكسر وأمَّا عند بني تميم فغير منصرف، والحقُّ مذهبُ أهلِ الحجاز، وقد ذكرت هذه المسألة في: «شرحِ المُفرَدِ والمُؤلَّفِ».

وذكره مرة ثانية في الجزء نفسه ص: **١٩١٣** في أثناء كلامه عن البيت:

وكلُّ أخٍ مفارقه أخوه

فقال: وفي البيت المتمثل به سر كشفته في «شرح المُفرِدِ والمُؤلَّفِ».

وفي الجزء نفسه أيضاً ص: **٢٠٢٠** قال: حرف الجر متى دخل على «ما» الاستفهامية سقط. وما فيه من السر قد ذكرته في: «شرحِ المُفرَدِ».

ونقل عنه الاسفندري في «المقتبس» في عدة مواضع منها: **٢٠٤/١**. **٩/٢**، **١٥٨/٣** قال: رأيت في «شرحِ المُفرَدِ والمُؤلَّفِ» لصاحب «التَّخمير» **١٦٤/٤**: قال: ذكر صاحب «التَّخمير» في «شرح المُفرَدِ والمُؤلَّفِ» وذكره

ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٨/٥.

٣ ـ لهجة الشرع: (شرح ألفاظ الفقه):

هذا الكتاب ـ كما يظهر من عنوانه ـ أشبه ما يكون بكتاب شيخه المطرزي ٦١٠ هـ (المُغْرِب) وبما أن الخُوارَزمِيّ حَنَفِيٌّ المذهب فلا يبعد أن يكون في شرح ألفاظ الفقهاء الحنفية فقط. ولا نستطيع الجزم بذلك.

وقد ذكر الخوارزمي كتابه هذا في عدة مواضع من كتابه (التَّوضيح شرح المقامات) منها ورقة: ٤١، ٦٥، ٢٠٣.

وذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦ وابن الشعار في عقود الجمان: ١٩٨/٥.

٤ ـ السَّبيكَةُ في شرحِ المُفَصّلِ، «الشرح المتوسط».

٥ ـ المُجَمَّرَةُ في شرحِ المُفَصّلِ، «الشرح الصغير»

ذكرهما المؤلف في «التَّخمير» ٢/ ورقة: ٢٨٣ قال: «وأمَّا حجة الكسائي في هذه المسألة فقد ذكرتُها في كتابي الموسوم بـ«السَّبيكة في شَرح المُفَصَّل» وهي الشرح الأوسط، وأمَّا «المُجَمَّرةُ» في شرحِهِ أيضاً فأصغر من السَّبيكَةِ، وذكرهما ياقوت في معجم الأدباء: ٣٥٢/١٦ وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٨/٥.

٦ ـ لُبابُ الاعتِصَارِ:

تفرد بذكره الاسفندري ٦٩٨ هـ في «المقتبس» حيث نَقَل عنه في مواضع منها: ٦١/٢، ١١٢، ٧٤/٣. ونَسَبَهُ إلى الخُوارَزمِيّ.

القسم الثالث: وفيه ثمانية كتب وهي:

١ ـ شرح الأنموذج:

والأنموذَج في النَّحو للزَّمخشرِيّ ٥٣٨ هـ طبع بمصر سنة ١٢٨٩ هـ،

وباستانبول سنة ١٢٨٩ هـ كما طبع في كريستيانا سنة ١٨٥٩ م، وقازان سنة ١٨٩٧ م. وشرحه قبل الخوارزمي الإمام محمد بن سعد الدِّيبَاجِيّ ٦٠٩ هـ وهو من تلاميذ الزمخشري يعرف بـ «حجة الأفاضل» ذكر شرح الخوارزمي ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٨/٥.

٢ ـ شرح الأحاجِي النَّحوِيَّة:

و «الأحاجي» للزَّمخشري ٥٣٨ أيضاً، وقد طبع مرتين إحداهما في دمشق سنة ١٣٩٢ هـ، والأخرى في بغداد سنة ١٣٩٣ هـ ويسمى «المحاجات بالمسائل النحوية» ذكره ياقوت: ١٥٣/١٦.

٣ ـ المحصل للمحصلة في البيان:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦.

٤ ـ خلوة الرياحين في المحاضرات:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وابن الشعار في عقود الجمان؛ ٢٩٩/٥.

٥ ـ شرحُ الأَبنِيَةِ:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٩/٥.

٦ ـ عُجَالَةُ السَّفَرِ في الشِّعر:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦.

٧ ـ عجائِبُ النَّحوِ:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦ وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٨/٥.

٨ ـ السِرُّ في الإعراب:

ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٨/٥.

شعره:

صدر الأفاضل من أبرز أدباء عصره، فهو شاعر ناثر له شعر جيد ويعدّ رسائل أدبية حسنة، ولم يذكر له المترجمون ديواناً مجموعاً لا لشعره ولا لرسائله، وقد أورد له ياقوت الحموي في «معجم الأدباء»[١] قصائد ومقطعات من شعره، كما أورد بعض الرسائل التي أنشأها وقال عنه[٢]: «برع في علم الأدب وفاق نظم الشعر ونثر الخطب».

كما أورد له ابن الشعار الموصلي في كتابه: «عقود الجمان»[٣] ما أورده ياقوت الحموي وزاد عليه يسيراً وقال[٤]: «وله شعر كثير ليس بالرائق المستحسن يظهر فيه التعجرف والركاكة».

وفي هذه الأيّام قامت الأخت كريمة هند حسين طه بدراسة الأدب العربي في إقليم خوارزم[٥] فعدت صدر الأفاضل من بين أدباء الإقليم وقالت[٦]: «صار من ألمع أدباء عصره ومن أشهر شعرائه». وقدمت دراسة جيدة عن أدبه من خلال ما أورده له ياقوت الحموي في «معجم الأدباء». وهذه الدراسة وإن كانت ناقصة حيث اعتمدت على ما أورده ياقوت فقط دون الرجوع إلى «عقود الجمان» ومولفات الخوارزمي إلّا أنها بذلت جهداً مشكوراً. وحين تعرضت هذه الباحثة إلى ذكر مؤلفات الخوارزمي قالت[٧]:

---

(١) معجم الأدباء ٢٥٢/١٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) عقود الجمان ٢٩٩/٥.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الأدب العربي في إقليم خوارزم: ٢٧٦ ـ ٢٩٥، ٣٥٣ ـ ٣٥٦.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

«ولسنا نعرف شيئاً عن هذه الكتب» وعليه لم تذكر له أي كتاب وقد وقفت على خمسة كتب من مؤلفاته كما ذكرت سابقاً[1].

ولو أنَّها اطَّلعت على كتبه لأفادت منها فوائد جمّة لا سيما كتاب «بدائع الملح» ولتغيرت وجهة الحديث في بحثها ولتحولت إلى نظرة أقرب إلى الشمول في دراسة أدباء الإقليم عامة، وفي دراسة شعر الخوارزمي خاصة، لأن الخوارزمي ضمّن كتابه هذا نماذج من شعره ونماذج من شعر شعراء عصره الذين لم يرد لهم ذكر في بحثها مثل الكركس الخوارزمي، وشمس الأفاضل الضّائعي وفخر الترك.. وغيرهم كما أن مؤلفاته الأخرى مثل: «اليمني» و«التوضيح» و«شرح سقط الزند» لم تخل من شعره وأشعارهم، يوردها الخوارزمي في مؤلفاته للتنظير بها والاستئناس والتمثيل ولو جمعت هذه الأشعار لأعطتنا صورة أكثر وضوحاً للأدب والأدباء في إقليم خوارزم وخاصة في القرن السابع الذي قلّت فيه المراجع بسبب تخريب التتار له. ولا أريد هنا أن أقوّم شعر الخوارزمي فالمجال لا يسمح بذلك وإنَّما أريد أن أعطي نماذج من شعره في مختلف الأغراض التي طرقها ليأخذ منها الباحثُ الدّليلَ على شاعريته فقد قال في المديح والهجاء والوصف والفخر والغزل...

ورد له في «معجم الأدباء» في المدح[2]:

سَنا جَبينِكَ مهما لاحَ في الظُّلَمِ ... بِتَنا نُطالِعُ منه نُسْخَةَ الكَرَمِ
إن يَزرعِ النَّاس في أخلاقِهِم كَرَماً ... فالبَذرُ من جُودِكَ الظَّنَّانِ بالدِّيَمِ
تَبدو على أشقَرٍ خُضرٍ حَوافِرُهُ ... بَحراً يُلاطِمُ أمواجاً على ضَرَمِ
نَشُمُّ عِندَكَ صِيدَ العُجمِ لَخْلَخَةً ... من الرَّغامِ بآنافٍ مِنَ القِمَمِ
كادَت لحُبِّكَ تأتي وهيَ ساعِيَةٌ ... على الرُّؤوسِ بدونِ السَّاقِ كالقَلَمِ
من ظَنَّ غيرَ نظامِ المُلكِ ذا كَرَمٍ ... نادَى بِهِ لُؤمُهُ اسْتَسْمَنْتَ ذا وَرَمِ

قال ياقوت: لما أنشدني هذا البيت قال لي: من نظام الملك؟ قلتُ:

---

(١) انظر مؤلفات الخوارزمي.

(٢) معجم الأدباء ١٦/٢٥٠.

أنتَ ـ حَرَسَكَ اللَّهُ ـ قائِلُ الشّعر تسألني عن ممدوحك فقال لي مبتسماً: لست تعرفه؟ قلت لا والله، قال؛ ولا أنا ـ شهد الله ـ أعرفه، لأنني ما تعرضت لمدح أحد قَطُّ ولا رغبت في جَداه ولا أعرف أحداً أفضل عليَّ إلاَّ مرَّةً واحدةً. . . ثم قال: وأنا أقولُ الشِّعرَ والنَّثرَ تطرُّباً لا تَكَسُّباً، وأستعير اسماً لا أعرفه.

ومن مدحه الذي يستعير فيه أسماء لممدوحيه دون أن يعرفهم قوله[1]:

أفـديكَ ذا مَنظرٍ بـالبشرِ ملتَحِفٍ ... عـن اليَميـن ولـلإقبـال مُـبتَسِـم
يَرى الجَلالَ وَشَت في لوحِ جَبهَتِهِ ... «والنّاسُ من خولِي والدَّهرُ من خَدَمِي»
ولَو أناف على هـام السُّها وَطَني ... لَمـا لَوَت نَحـوه أجيـادَهـا هِمَمِي
عَلَى النَّـدى وقفت أيَّـامُـهُ وَعَلَى ... نَشـر المحـامِـدِ منـه ألسُن الأُمَم
ما جئتُ أخدِمُـهُ إلا وقد سَحَقَتْ ... يـداً تَلطُّفِـهِ عِـطراً من الـشيـم
زَفَّ النَّـدى نحـوه بكـراً مُخَـدَّرَةً ... لـولاه زُفَّت إلى كَفْنٍ من العَـدَم
يُريه شِعـري نجومَ اللَّيـلِ طالِعَـةً ... والنَّيـرَين مَعـاً من مَشْـرِقِ الكَلِم
لا زالَ مثلَ هِلالِ العيدِ حَضرَتُـهُ ... في الحُسنِ واليُمنِ والإقبالِ والشَّمَم
وعــاشَ للمُلكِ يَحميــهِ ويَنصُــرُهُ ... فالملكُ من دُونِهِ لحمٌ على وَضَم
ودامَ كـاليمِّ للعـافيـن مُلتَـطِمـاً ... بَنـانُـهُ وهـو مـرشُـوفٌ بِكـلِّ فَم

ومن جَيِّدِ شِعرِهِ في المَدح قوله في أبناءِ شيخِ الإسلامِ الرُّستَانِيِّ[2]:

فديتُ إماماً صيغَ من عِزَّةِ النَّفس ... أناملُهُ والسُّحبُ نوعـان من جنسِ
أشـدُّ ارتيـاحـاً نحـو طَلعَـةِ مُعتَفٍ ... من المُفلِسِ الخاوِي اليَدَين إلى الفَلسِ
وأفقــهُ في تَـدريسِــهِ من مُحَمَّـدٍ ... وأجود من كعب وأخطب من قُسِّ

ثمَّ قالَ:

له الصَّفو من وُدِّي وإخـوتِهِ الأُلى ... غَدوا من سهامِ الزَّيغ للدِّين كالتُّرسِ
لفتيان صدق ما اقتنوا طول عمرهم ... سوى البَحثِ والإفتاءِ والوَعظِ والدَّرسِ

---

(١) معجم الأدباء: ٢٥١/١٦، ٢٥٢.
(٢) المصدر نفسه: ٢٤٠/١٦، ٢٤٢.

لأربعةٍ شادُوا الهُـدَى بعدَ شَيخِهِم فقد بُنِيَ الإسلامُ منهم على خَمسِ
بـنـورٍ إلَهـيّ عَليـهـم وزُهـدِهِـم وَعِلمِهِم أضحـوا مـلائِكَـةَ الأُنسِ
فَعـاشوا لِتَـرشيحِ الهُـدى وَيَرَاعُهُمْ بِصائِبَةِ الأحكامِ تَقطُرُ في الطِّرسِ

ومن جَيِّدِ شعره قوله في الغَزل(١):

أقـولُ لركبٍ أزمعـوا السَّيـرَ بُكـرَةً إلى مُنحَنى الوَادِي الّذي طابَ وادياً
خُذُوا عَبَرَاتِ العَينِ مِنّيَ وانضَحوا بهنَّ من الأطلالِ ما باتَ صادِيَـا
وقُـولُـوا لَـه إنَّ انهمـالَ دُمُـوعِـهِ يُحَـرِّمُ أن نَستَمطِرَ المُـزْنَ غـادِيَـا
ويا ربعُ إن تُبصِرْ حَواليك مائِـراً من الـدّمِ مَسفُوحـاً فذاكَ فُـوادِيَـا
أَحِبَّتَنَـا الصّـافُـو الـودادِ تَمـالَئُـوا على الغَدرِ حتّى قد حَمِدنا الأعاديا
ويا بانَتَيْ وادِي الغَضَا سُقِيَ الغَضا لِحُبِّكُمـا أمسى وأصبَحَ شَـادِيَـا
ولَولاكُما والصِّدقُ رأيِي ما اغتَدَى فؤادِيَ لَمّا أن تَحضَّـرتَ بـادِيَـا

وقال أيضاً(٢):

ولم أنسها والدَّمـعُ يخضُلُ خَـدَّها غَـداةَ يَسُوق الحـادِيَـان جِمـالَهَـا
يقُـولُ لئن أزمعت بينـاً فَـبَيْـنَنَـا عقـودٌ من الميثاقِ نـأبى انحِلالَهَـا

وفي افتخاره بنفسه يقول(٣):

تكَسّبتُ من كَـدِّ اليَميـنِ مـآثِـراً كَفَتنِي أن أُعزى إلى الأبِ والجَدِّ
وإن كنتُ في كلّ الفَضائِلِ واحِداً فإنّي على رغمِ العِدا أُمَّةٌ وَحْدِي
ولستُ بمن يَبغِي نَوالاً من امرئٍ وإن سالَ من جَدواهُ أُودِيَةُ الرِّفـد
إذا كانَ يَطفـو عَلفَقُ المَنِّ والأذَىٰ عَليها فَقُلْ لِي كَيفَ أكرُعُ في وِرِدِ

ومن ذلك قوله أيضاً(٤):

---

(١) بدائع الملح ورقة : ٢٨.
(٢) شروح سقط الزند: ١٨١٤.
(٣) بدائع الملح ورقة : ٢٠، ٢١.
(٤) معجم الأدباء ١٦/٢٤٠.

قَد صَحَّ لي باتفاقِ النَّاسِ كلِّهِمُ ... رِوَايةُ العَدْلِ والإنصافِ عن سَلَفِي
إنّي لَمِن مَعشَرٍ كانت مَعَايِشُهُمْ ... بالقَصدِ أمَّا عَطاياهم فبالسَّرفِ
قومٌ متى طَلَعَت ليلاً مآثِرُهُم ... رأيتَ بَدر الدُّجى في زيِّ مُنخَسِفِ

وقالَ في الزُّهد(١):

فإن تَكُ في رَثٍّ من الثَّوبِ مُخلقٍ ... فإنَّ اللُّبابَ المَحضَ في باطِنِ القِشْرِ
سَيَمْضِي سَرِيعاً حُلْوُ عَيْشٍ ومُرّه ... فلا أحَدٌ يبقى على الحُلو والمُرِّ

وقالَ أيضاً(٢):

هو المَوتُ في كلِّ يوم يُنادي ... تَهَيَّأ تَهَيَّأ ليوم المَعَادِ
تَزَوَّدْ فقد قَرُبَ الارْتِحَا ... لُ وما ذلِكَ الزَّادُ غيرُ الرَّشَادِ

وقالَ يَهجو وزيراً كان يَتَظَرَّف، وكان أبوه ممن يَبيعُ المِلْحَ(٣):

أَمفتخرٌ هذا الوزيرُ بأنَّه ... لَيَنشُرُ فوه المُلحَ عند التَّكَلُّمِ
وأنَّى لهُ مِلْحٌ وأنَّ جُدُودَهُ ... لَعَمرِيَ بَاعوا المِلْحَ في سوقِ دَرْعَمِ

سوقُ دَرْعَم: من أرباعِ سَمَرْقَنْدَ.

وقالَ يَرثي وَلَدَهُ(٤):

دَفَنتكَ ما بَين الحِجارَةِ والتُّرب ... ولو أَنَّني أنصفتُ صُنتُك في قَلْبي
أَقُرَّةَ عَيني مُذ تَستَّرتَ في الثَّرَى ... فأنوارُ عَيني قد تَستَّرنَ بالحُجْبِ

وقالَ في ذَمِّ أهلِ زَمانِه(٥):

يا زُمرةَ الشُّعراءِ دَعوةُ ناصِحٍ ... لا تأمَلُوا عندَ الكِرام سَمَاحَا
إنَّ الكرامَ بأسرِهِمْ قد أغلَقُوا ... بابَ السَّماحِ وضَيَّعوا المِفْتاحَا

---

(١) بدائع الملح ورقة : ١٤.
(٢) الكتاب السابق ورقة ٩٢.
(٣) الكتاب السابق ورقة ٦٦.
(٤) شرح سقط الزند ٩٣٧.
(٥) معجم الأدباء ١٦/٣٣٩.

الفصل الثاني

عِنايَةُ العُلَماءِ بكِتابِ المُفَصَّلِ

- شُروحُ المُفَصَّلِ
- شُروحُ أبياته
- مُختصراتُه
- نظمُ المُفصَّلِ
- تَقليدُهُ
- الرَدُّ عَليهِ

لا أعتقد أنَّ هناك ما يدعو إلى التعريف بالزَّمَخْشرِيّ مؤلف كتاب المفصل فهو علم مشهور ترجم له المتقدمون تراجم وافية كما عني به المحدثون وكتبوا عنه كتابات كثيرة. وممن ترجم له ابن المستوفي ٦٣٩ هـ في مقدمة كتابه «إثبات المحصل»، والأندلسي ٦٦١ هـ في مقدمة كتابه «المحصل. . .».

أما كتاب «المفصل» فقد عنى به العلماء منذ تأليفه (٥١٣ ـ ٥١٥ هـ)[1] عناية تامة إلَّا أنَّ شهرة الكتاب الواسعة كانت ـ فيما يظهر لي ـ على يد الملك المعظم عيسى بن محمد أبي بكر بن أيوب (٥٧٦ ـ ٦٢٤ هـ)[2] سلطان الشَّام الذي يصح أن يلقَّبَ (ملك النحاة)، قرأ كتاب سيبويه على الإمام زيد الكندي وألمَّ بشرحه الكبير للسيرافي، وقرأ عليه الحجَّة لأبي عليٍّ الفارسي، وحفظ الإيضاح للفارسي أيضاً. كان هذا المَلِكُ معجباً بالمُفَصَّل، و«من شدة إعجابه به أنه شرط لمن يحفظه مائة دينار وخِلْعة فتسابق النَّاسُ على حفظه ونظمه وشرحه»[3]. وقد شرح المفصل من

(١) قال الأندلسي في شرحه: ١/٣: وجدت مكتوبا على نسخة من نسخ المفصل: أخذ في صنعة هذا الكتاب غرة شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وخمسمائة وفرغ منه في غرة المحرم سنة خمس عشرة وخمسمائة، وأسمعه الناس من لفظه في المسجد الحرام بباب شيبة تجاه الكعبة مستهل ذي الحجة سنة تسع عشرة وخمسمائة.

انظر: (وفيات الأعيان؛ ٤/٢٥٥، وكشف الظنون: ٢/١٧٧٤.

(٢) ترجمته في النجوم الزاهرة؛ ٦/٢٦٧، والدارس للنعيمي: ١/٥٧٩.

(٣) انظر المصدرين السابقين.

أهل الشام والوافدين عليه ما يزيد على خمسةٍ وعشرين إماماً، دون نظّامه وحفظته في القرن السَّابع الهجري فقط.

وهو كتاب مدرسي لتعليم النحو، وكان يقرر على الطلبة فيتسارعون إلى حفظه ودرايته لا ينافسه منافس في القرنين السادس والسابع الهجريين في شرق العالم الإسلامي (خوارزم، وخراسان وما جاورهما). وهو من أبرز الكتب التي كانت تدرس في حلقات العلم في الشام ومصر والعراق والحجاز واليمن. أمَّا في بلاد المغرب والأندلس فإنّه على الرغم من أنه وصلها مبكراً إلَّا أن مذهبَ صاحبه الاعتزالي حال دون انتشاره. قال ابن مالك: والزمخشري نحوه صُغَيِّرات[1]. كما أنَّ أبا حيان ردّ على الزمخشري وانتقد «المفصل» في عدة مواضع من مؤلفاته[2].

وقال عن الزَّمخشري[3]: إنه لم يقرأ كتاب سيبويه، إلا بعد تأليف المفصل، على رجل من أصحابنا (أندلسي) كان مجاوراً في مكة واسمه أبو بكر عبد الله بن طلحة اليَابِريّ. ووجد كتاب «المُفَصَّل» منافسة شديدة في بلاد الأندلس والمغرب فأهل تلك الديار متعلقون بكتاب «الجُمل» لأبي القاسم الزَّجَّاجِيّ ٣٣٨ هـ، وكتاب: «الإيضاح» لأبي علي الفارسي ٣٧٧ هـ ولهما بهذين الكتابين عنايةٌ تامةٌ. كما أن للأندلسيين والمغاربة عناية بالكافي لابن النحاس ٣٣٨ هـ، والواضح للزبيدي ٣٨٠ هـ، والتبصرة للصَّيمري... ولهم على كل هذه المؤلفات وغيرها في القرنين السادس والسابع شروح وتعليقات قيمة. فانصرافهم لها وتعلقهم بها درايةً وحفظاً وشرحاً قلَّل في نظرهم من قيمة كتاب المُفَصَّل لهذا المعتزلي، فكتاب أبي القاسم السُّني أحب إليهم من كتاب أبي القاسم المعتزلي.

وفوق هذا كلّه كان كتاب سيبويه يعيش أسعد أيَّامه في هذا القرن السابع بالذات، فهم يروونه بالسند، ويحفظونه عن ظهر قلب، ويتعهدونه

---

(١) الوافي بالوفيات للصفدي: ٣٦٣/٣ والبغية: ١٣٤/١.
(٢) انظر مثلاً؛ التذييل والتكميل: ٣٦/٢ نسخة (الاسكوريال).
(٣) انظر: التذييل والتكميل، والبحر المحيط: ٣٧٢/٤.

بالدراسة والتعليق والشرح. ولعل أنفس شروح الأندلسيين للكتاب كانت في هذا القرن، ومنها شرح ابن خروف ٦٠٦ هـ، وشرح الصَّفَّار ٦٣٨ هـ وشرح الشَّلوبِين ٦٤٥ هـ، وشرح ابن الحَاجّ ٦٥١ هـ، وشرح الخَفّاف ٦٥٧ هـ، وشرح ابن الضَّائِع ٦٨٠ هـ، وشرح ابن أبي الربيع ٦٨٨ هـ، وتعليقة أبي جعفر بن الزُّبير ٧٠٨ هـ . . . وغيرها.

وإذا عرفت عناية الأندلسيين بهذه المؤلفات وحَدَبِهم عليها واهتمامهم بروايتها وشرحها وعرفت أيضاً أن بعض عُلماء الأندلس ألف في الرد عليه وانتقاده فوصل كلّ هذا إلى طلبةِ العلم هناك بصورة غيرِ مرضِيَّةٍ، إذا عرفت هذا كلَّه علمتَ أنَّ المفصل لم يكسب الجولة التي كسبها في بلاد المشرق وإن عنى به طائفة منهم.

وبعض الأندلسيين شرحه مجاملة، إمَّا لتكريم أمير أو وزير، وإمَّا لالتماس من طلبة العلم، وإمَّا منافسةً لعلماء العصر. قال علم الدين الأندلسي ٦٦١ هـ[1]:

ولما رأيت أهل زماننا شغفين بكتاب المفصل . . . . كنت واحداً من رجالهم
وهل أنا إلا من غزيه إن غوت . . . .

وقال علم الدين السخاوي المشرقي[2]: وأنفع ما أُلِّفَ وجيزاً مضبوطاً كتاب المفصل. ويقول الإمام يحيى بن حمزة العلوي ٧٤٩ هـ[3]: لكن أحلاها مذاقاً، وأحسنها نظماً وسياقاً وأحواها للفوائد، وأجمعها للفرائد هو كتاب «المفصل». . ولا أعلم أن مَشرِقيّاً ألف في نقض المفصل والرد عليه.

واستمرت أهمية «المفصل» وسمعته مسيطرتين على أذهان أغلب طلاب العلم طيلة القرن السابع الهجري، ثم بدأت عدة كتب تنافس المفصل فتراجع أمامها ومن هذه المؤلفات كتاب «المِصباح» في النَّحو الذي

---

(١) مقدمة المحصل في شرح المفصل.
(٢) مقدمة (المفضل في شرح المفصل).
(٣) مقدمة المحصل الكاشف لأسرار المفصل.

ألفه خليفة الزَّمخشري ناصر بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي ٦١٠ هـ، الذي وجد العناية من عدد غير قليل من العلماء، إلا أن شهرته لم تأت إلَّا متأخرة عن زمن تأليفه، وكانت العناية به في بلاد العجم وما وراء النهر خاصة.

ومنها كتاب مقدمة ابن بَابَشَاذ ٤٧٠ هـ ويُسَمَّى (المقدمة المحسبة) وشهرته في مصر والمغرب واليمن، وهو كسابقه لم تأت شهرته إلَّا متأخرة عن زمن تأليفه.

ومن ذلك كتاب «المقدمة الجزولية» لأبي موسى الجزولي ٦٠٩ هـ ويسمى: «القانون» و«الكراس» وشهرة هذا الكتاب في بلاد الأندلس والمغرب وإن كان يعد ـ في الحقيقة ـ امتداداً لكتاب «الجمل» للزجاجي، فما هو إلَّا تعليقات على أبواب «الجمل» جمعها الجزولي من كلام شيخه أبي محمد عبدالله بن بَرِّي المصري ٥٨٢ هـ[1].

وأكثر المؤلفات منافسة للمفصل كتاب «الكافية» لابن الحاجب ٦٤٦ هـ وإن كان هذا الكتاب يعد امتداداً للمفصل فهو في الحقيقة أحد مختصراته، ويلي ذلك: «اللُّبّ» للبيضاوي، وكتاب «اللُّباب» للاسفراييني.

وألف ابن معطي يحيى بن عبد النور ٦٢٤ هـ كتابين، أحدهما منظوم اسمه: «الدُّرة الألفية» واشتهر بألفية ابن معطي والآخر اسمه: «الفصول الخمسون» وقد شغل هذان الكتابان عدداً غير قليل من العلماء بشرحهما والتعليق عليهما.

وقد جاء بعد ذلك كتب ابن مالك ٦٧٢ هـ: «الكافية الشافية» وهو منظوم، و«الخلاصة الألفية» وهو أيضاً منظوم، و«تسهيل الفوائد» و«وهو منثور، فلم يستطع كتاب «المفصل» الظُّهُور عليها ولم تعد له الأهمية التي كانت له بل شغل الناس بمؤلفات ابن مالك ثم بمؤلفات ابن هشام الأنصاري ٧٥٦ هـ ولم يلتفتوا إلى غيرها في العصور المتأخرة إلا نادراً ولم تزل

(١) وفيات الأعيان: ٣/٤٨٩.

لمؤلفاتهما الشهرة والغلبة إلى يومنا هذا.

وقد تَسَنَّى لي أن أجمع في هذا الفصل ما استطعت التعرف عليه من شروح المفصل وما يتعلق به من المؤلفات.

أولاً ـ شروح المفصل:

١ ـ شرح المؤلف ويسمى «حواشي المفصل».

يوجد منه نسخة «مختصرة» عن الأصل كثيرة الخروم في ليدن رقم ١٦٤.

أمَّا نسختا «فينا وتشستربيتي» فلم يثبت لدي نسبتهما إليه.

٢ ـ شرحُ رضيّ الدين الطَّبَّاخِيّ؟

٣ ـ شرحُ تاج الأئِمّة الحَدّادِيّ؟

٤ ـ شرحُ أبي حَنِيفَة؟

٥ ـ شرحُ يعقوب الجَنْدِيّ؟

وهؤلاء الشراح الأربعة من تلاميذ الزمخشري، ولم أقف على هذه الشروح ولا أعلم لها وجوداً، كما أنني لم أقف على تراجم مؤلفيها، وقد ذكرهم جميعاً الإمامُ الاسفندري في شرحه المسمى «المقتبس»، ونسب هذه الشروح إليهم، وذكر كل واحد منهم بصفته تلميذاً للزمخشري.

٦ ـ شرحُ فخر الدين الرازي ٦٠٦ هـ واسمه؛ (المُحَرَّر) وهو شرح للكتاب، قيل أنه لم يتمه، وليس شرحاً للأبيات، امتدحه بعضهم وانتقده آخرون انظر تفصيل ذلك في رحلة ابن رشيد «ملء العيبة...»[1] و «تذكرة النحاة»[2].. وغيرهما.

وقد وقفت على نسخة من كتاب «المحرر» لفخر الدين هذا وليس صحيحاً نسبة كتاب «عرائس المحصل...» إليه لنقل صاحب الكتاب عن

(١) ملء العيبة: ٢/ ١١٧ (نسخة الأسكوريال).

(٢) تذكرة النحاة: ٢/ ٥٢٥.

الخوارزمي ٦١٧ هـ الذي ألف كتابه ٦١١ هـ أي بعد وفاة فخر الدين الرازي ٦٠٦ هـ بخمس سنين وهناك أدلة نفي أكثر من هذا. . . وللعرائس نسخة أخرى نسبت إلى علم الدين الأندلسي ٦٦١ هـ في مكتبة ولي الدين رقم (٣٠١٤) نسبت إليه في الفهرس فقط والنسخة غفل لم تنسب إلى أحد.

٧ - شرحُ محمد بن سَعيد المَروَزِيّ الدِّيباجِيّ ٦٠٩ هـ.

من تلاميذ الزمخشري. وشرحه يسمى «المحصل» له نسختان إحداهما في مكتبة «تشستربيتي» رقم (٣١٢٨) وهي منسوبة هناك إلى العُكبَرِيّ، والثانية في مكتبة جامعة «برنستون» رقم (٣٢٧) نحو (ناقصة الطرفين) منسوبة في الفهرِس إلى العُكبَرِيّ أيضاً غير أن «بروكلمان» نسبها إلى المرزوي حينما كانت النسخة في ليدن قبل أن تنتقل إلى مكتبة جامعة «برنستون». وقد صحَّت عندي نسبتهما إلى المروزي هذا بعد مقارنة نصوص النسختين بما نقله الإمام الاسفندري في «المقتبس» من الكتاب وهي نصوص كثيرة جداً نقل أغلب نصوص الكتاب ورمز له بعلامة (شم) وبما نقله صاحب «المُنَخَّل». . . وغيرهما فتطابقت النصوص تماماً.

٨ - شرحُ برهان الدّين عبد السيد المطرزي ٦١٠ هـ لم أقف عليه.

٩ - شرحُ الفضل بن أبي السعد العُصَيفِرِيّ ٦١٤ هـ من علماء اليمن. لم أقف عليه.

١٠ - شرحُ أبي البقاء العُكبَرِيّ ٦١٦ هـ.

نسب إليه كثير من النسخ إلَّا أنَّها جميعاً لم تثبت نسبتها إليه، كما أن «بروكلمان» نسب إليه مختصر الشرح واسمه «المسترشد» في مكتبة «بتنه بنكيبور» في الهند رقم (١٦٠٥، ٢٠/٢٠٢٤) وعثرت على نسخة أخرى في مكتبة «طوب قبوسراي» في تركيا رقم (٢١٦١). وبعدما وقفت عليهما تبيّن أنَّ نسبته إلى العكبري غير صحيحة.

ويوجد في مكتبة «هافننسس» الملكية في كوبنهاجن في الدّنمارك نسخة رقمها هناك: (١٧٦ نحو) تنسب إلى العُكَبرِيّ؟ ولم أقف عليها.

١١ - شرحُ القاسم بن الحسين الخـوارزمي ٦١٧ هـ الشرح الكبيـر المسمى «التَّخمِير» وهو موضوع هذه الرسالة. وسنتحدث عنه بالتفصيل.

١٢ - شرحُ القاسم بن الحسين الخوارزمي ٦١٧ هـ الشرح المتوسط المسمى «المُجَمَّرَة» لم أقف عليه.

١٣ - شرح القاسم بن الحسين الخوارزمي ٦١٧ هـ الشرح الصغيـر المسمى «السَّبِيكَة» لم أقف عليه.

١٤ - شرحُ أبي العباس الخاروني ٦٢٠ هـ لم يتمه، لم أعثر عليه.

١٥ - شرحُ ضياء الدين بن العجمي ٦٢٥ هـ وقفت على نسخة منه في مكتبة «يني جامع» رقم (١١٠٢).

١٦ - شرحُ عبد اللَّطيف البغدادي ٦٢٨ هـ «شرح أوائل المُفَصَّل» لم أقف عليه.

١٧ - شرحُ ابن الخبَّاز الموصلي ٦٣٨ هـ شرع فيه عدة مرات ولم يتمه وله كتاب «المِصباح في الجَمعِ بين المُفَصَّل والإيضاح». لم أقف عليها.

١٨ - شرحُ أبي العباس أحمد بن محمد المَقدِسِيّ ٦٣٨ هـ لم أقف عليه.

١٩ - شرحُ أبي العباس أحمد بن محمد الشَّرِيشِيّ ٦٤٠ هـ لم أقف عليه.

٢٠ - شرحُ سيفِ الدّين الرُّوزَنَانِيّ ٦٤١ هـ وقفت على مختصرٍ له في مكتبة أياصوفيا رقم (٤٥٣٣).

٢١ - شرحُ أبي الحُسين بن فُتُوح ٦٤٢ هـ لم أقف عليه.

٢٢ - شرحُ أبي البقاء بن يَعيش ٦٤٣ هـ وهو مطبوع مشهور.

٢٣ - شرحُ عَلَم الدّين السَّخَاوِيّ ٦٤٣ هـ واسمه «سفر السعادة» وهو شرح للمواد اللغوية (أبنية المفصل) وأضاف إلى ذلك معلومات أخرى لا

علاقة لها بالمُفَصَّل وسمَّى شرح المفصل تجوُّزاً، له عدة نسخ خطية وطبع طبعة قديمة وعمل على تحقيقه أخوان كريمان أحدهما في القاهرة والآخر في دمشق.

٢٤ ـ شرح علم الدين السخاوي ٦٤٣ هـ واسمه «المُفَضَّلُ في شرح المفصَّل» له عدة نسخ وتوجد نسخة قديمة جداً من الجزء الأول في موريتانيا.

٢٥ ـ شرح منتخب الدين الهمذاني ٦٤٣ هـ واسمه «المُحَصَّل شرح المفصل» لم أقف عليه.

٢٦ ـ شرحُ ابن النَّجَّار البَغدادي ٦٤٣ هـ لم أقف عليه.

٢٧ ـ شرحُ أبي علي الشلوبين ٦٤٥ هـ وهو حواشي وتعليقات على كتاب المفصل أفردها بعض تلاميذه في كتاب سمي «حواشي المفصل» نقل عنه كثير من العلماء منهم ابن مالك وأبو حيان والمرادي وناظر الجيش والبغدادي... بقي منه نسختان إحداهما في مكتبة «تشستربيتي» رقم (٥٠٢٦) والأخرى في مكتبة الزاوية الحمزاوية في المغرب رقم (١٢٤٨ م) ويعمل صديقنا الأخ الأستاذ حمَّاد بن محمد الثُّمالي على تحقيقه ضمن رسالة الماجستير في كلية اللُّغة العربيّة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٢٨ ـ شرحُ ابن الحاجب ٦٤٦ هـ واسمه «الإيضاح» ونسخه كثيرة جدّاً. حققه الدكتور موسى بناي العليلي وطبع الجزء الأول منه سنة ١٩٧٦ م في مطبعة المَجمع العلمي الكُردي وهذا الجزء يتضمن دراسة كتاب «الإيضاح» فقط. وعلى كتاب الإيضاح حواش سأذكرها ضمن شروح المفصل. وقد خصّص ابن الحاجب قسماً من كتابه «الإمالي النَّحوية» للإملاء على بعض أبيات المُفَصَّل، كما أن «الكافية» لابن الحاجب اختصار للمفصل.

٢٩ ـ شرح جمال الدين القِفْطِيّ ٦٤٦ هـ لم أقف عليه.

٣٠ ـ شرحُ جمال الدين بن عَمْرُون الحلبي ٦٤٩ هـ لم يتمه. لم أقف

عليه. وصل فيه إلى كلمة «تحمدة» في المصادر. لم أقف عليه. نقل عنه عدد غير قليل من النحاة منهم تلميذه وقريبه بهاء الدين بن النحاس في - «التعليقة على المقرَّب» نقل عنه باب ما ينصرف وما لا ينصرف كله، من ورقة ٩٥ - ١١٩، نقلاً حرفيّاً مشيراً إلى ذلك.

٣١ - شرحُ عبد الظاهر بن نَشوان ٦٤٩ لم أقف عليه.

٣٢ - شرحُ عبد الواحد الزِّمْلكَانِيّ ٦٥١ هـ الشرح الكبير واسمه «المفصَّل على المفصَّل في دراية المفصَّل» في أربعة مجلدات، يوجد الجزء الثاني منه فقط في مكتبة الأسكوريال بأسبانيا رقم ٦١. اطَّلعتُ عليه.

٣٣ - شرحُ عبد الواحد الزمّلكاني ٦٥١ هـ الشرح المختصر واسمه «غاية المُحَصَّلِ في شرحِ المُفَصَّلِ يوجد كاملاً في مكتبة «فيض الله» رقم (٢٠٠٩) ذكره صاحب الكشف ولم ينسبه ونسب على النُّسخة الأصلية إلى علم الدين الأندلسي الآتي ذكره. وفي مقدمة الكتاب ذكر المؤلف أنه اختصار لكتابه السابق «المفضل على المفضل».

٣٤ - شرحُ شرف الدين المُرسي الأندلسي ٦٥٥ هـ لم أقف عليه ذكر أنه أخذ على المفصل ثمانين موضعاً واستدل على سقمها بالبيان[1].

٣٥ - شرحُ ابن أبي الحديد ٦٥٥ هـ صاحب كتاب «شرح نهج البلاغة».

٣٦ - شرحُ عبد الوهاب بن أحمد الزنجاني ٦٦٠ هـ

٣٧ - شرحُ علم الدين الأندلسي ٦٦١ هـ له عدة نسخ سأتحدث عنه بالتفصيل وهو أوسع شروح المفصل وأغزرها مادة وأكثرها فائدة.

٣٨ - شرح أبي شامة المقدسي ٦٦٥ هـ لم أقف عليه. وله «نظم المفصل» أذكره مع من نظموا المفصل.

٣٩ - شرح ابن مالك ٦٧٢ هـ صاحب «الألفية» وهذا الشرح رسالة

(١) انظر؛ عقود الجمان: ٦/ ورقة ٢٤٠، ومعجم الأدباء ١٨/ ٢١٠، وبغية الوعاة: ١/ ١٤٤.

صغيرة في شرح أبنية الأسماء في المفصل في الظاهرية رقم (١٥٩٣) وله نظم المفصل وشرح هذا النظم في كتاب سماه «نثر المنظوم وفك المختوم» توجد في برلين رقم (٦٦٣٠).

٤٠ ـ شرحُ محمد بن علي بن يعيش ٦٨٠ هـ (غير ابن يعيش السابق) من أهل اليمن ومن كبار علمائها، له كتاب اسمه «التهذيب في النحو» في المتحف البريطاني رقم (٩٢٩) وشرحه للمفصل لم أقف عليه مع أنه مشهور عند أهل اليمن.

٤١ ـ شرحُ أبي جعفر اللَّبْلِيّ ٦٩١ هـ لم أقف عليه.

٤٢ ـ شرحُ مظهر الدين محمد؟ من علماء القرن السابع لم أقف على ترجمته. أتم تأليف شرحه سنة ٦٥٩ هـ وسماه: (المُكَمَّلُ في شرح المفصَّل) نسخه كثيرة وأغلبها عليه تعليقات مما يدل على أنه كان يدرس للطلبة في عصر من العصور.

٤٣ ـ شرحُ محمد بن عمر الجَنْدِيّ الخوارزمي؟ لم أقف على ترجمة المؤلف وشرحه يسمى «الإقليد». وله شرح على المصباح اسمه «المقاليد» لهما عدة نسخ ولا صحة لما كتب على بعض نسخ الإقليد أنه أندلسي. عرفه الإمام السغناقي الآتي ذكره واجتمع به في خوارزم وأثنى عليه في مقدمة شرحه المسمى بـ(الموصل) ولا صحة أيضاً لتسميته بـ(الجُخَنْدي) لأنه ينسب إلى (جَنْد)[1] التي منها يعقوب الجَنْدِيّ المتقدم.

٤٤ ـ شرحُ عثمان بن الموفق الأَذْكَانِيّ؟ واسمه «العقارب» لا أعرف عن المؤلف شيئاً إلّا أنه خوارزمي مات قبل سنة سبعمائة. نقل عنه الاسفندري ٦٩٨ هـ في «المقتبس» ورمز له بعلامة «عق». وترحم عليه، ولا أعرف أحداً نقل عنه غير الاسفندري. ولم أقف على هذا الشرح.

٤٥ ـ شرحُ علي بن عمر بن الخليل الفقيهي الأسفندري الخوارزمي ٦٩٨ هـ واسمه «المقتبس» اقتبس شرحه من شروح المفصل السابقة عليه

(١) معجم البلدان: ١٦٨/١.

وزاد عليها من المراجع المختلفة، يوجد منه ثلاث نسخ خطية، نسخة في مكتبة جار الله رقم (١٤٨، ١٤٩) وأخرى في مكتبة عاطف أفندي رقم (٢٤٦٥) وثالثة بها بعض النقص في مكتبة الحكيم العامة بالنجف رقم (٢١٣) ونسختي التي عليها أعتمد هي نسخة جار الله، ونسخة عاطف أفندي أجود منها. ونسخة جار الله في مجلدين قسمتها بعد تصويرها إلى أربعة مجلدات وقمت بترقيم كل مجلد من هذه الأربعة، وعلى من أراد الرجوع إلى الإحالات التي ذكرتها أن يلاحظ هذا.

٤٦ ـ شرحُ الاسفندري ٦٩٨ السابق مختصر اسمه «حواشي المفصل» ذكره في كتابة : «المقتبس».

٤٧ ـ شرحُ محمد بن علي بن دُهقان النَّسفي الكَبَنْدِيّ ٧٠٠ هـ واسمه «المقاليد» منه نسخة في المكتبة الظاهرية رقم (١٨١٢) عام.

٤٨ ـ شرحُ؛ أبي المَعالي عبد الوهَّاب البروزرادري؟ واسمه (المُحَجَّل) منه نسخة في مكتبة شيخ الإسلام (عارف حكمت) في المدينة المنورة. رقمه (١٧٩) نحو، جمعه باختصار من شرح ابن يعيش وابن الحاجب والسخاوي والأندلسي والمؤلف من علماء القرن السابع ألفه برسم أحد ملوك الشام لعله المعظم عيسى لأنه يقول فيه... مولانا الصاحب المعظم والسلطان الأعظم.. وهو شرح صغير الحجم قليل الفائدة لأن مصادره كلها موجودة.

٤٩ ـ شرح حسام الدين السغنافي ٧١٠ هـ اسمه «الموصل». منه نسخة بخطه في مكتبة «سليم أغا» رقم (١١٦٧) وهو منسوب في الفهرس وفي بروكلمان إلى علم الدين الأندلسي ٦٦١ هـ وإنما غَرَّهم ما ورد في كشف الظنون حيث قال عن شرح الأندلسي واسمه «الموصل». وله نسخة ثانية في مكتبة «شهيد علي» رقم (٢٤٨٤).

٥٠ ـ شرح فخر الدين الصَّلغوري ٧١٣ هـ شيخ أبي حيان واسمه «عرائس المحصَّل» وهو الذي ينسب إلى فخر الدين الرازي ٦٠٦ هـ تقدم ذكره.

٥١ ـ شرح عماد الدين يحيى بن أحمد الكاشي ٧٤٦ هـ لم أقف عليه.

٥٢ ـ شرح أحمد بن الحسين بن يوسف الجاربردي ٧٤٦ هـ منه نسخة في (دار الكتب المصرية) رقم (٢٢ م نحو) وهو حاشية على شرح ابن الحاجب «الإيضاح».

٥٣ ـ شرحُ يحيى بن حمزة العلوي ٧٤٩ هـ له نسخ متعددة ونسختي المعتمدة في هوامش التخمير وفي المقدمة هي نسخة برلين رقم (٦٥٢٥).

٥٤ ـ شرحُ الحسن بن قاسم المرادي ٧٤٩ هـ لم أقف عليه.

٥٥ ـ شرحُ محمد بن حسام الهروي توفي بعد سنة ٧٥١ هـ له نسخة في مكتبة (لا له لي) رقم (٣٤٤٩).

٥٦ ـ شرحُ محمد بن أبي بكر الهروي معاصر لسابقه له نسخة في مكتبة (لا له لي) رقم (٣٤٤٧).

٥٧ ـ شرحُ أبي القاسم بن القاسم اليمني ٧٦٠ هـ لم أقف عليه.

٥٨ ـ شرحُ أبي زيد محمد بن عبد الرحمن السدوسي اليمني ٧٧٤ هـ لم أقف عليه ذكر في ترجمته أنه اختصر شرح الخوارزمي ٦١٧ هـ.

٥٩ ـ شرحُ شمس الدين بن الصائغ ٧٧٦ هـ واسمه (المَجد المُؤَثَّل...) وابن الصائغ هذا هو محمد بن عبد الرحمن... صاحب «التَّذكرة» لم أقف عليه.

٦٠ ـ شرحُ جلال الدين التباني الأندلسي ٧٩٢ هـ لم أقف عليه، وهو حاشية على شرح ابن الحاجب ٦٤٦ هـ المسمى «الإيضاح».

٦١ ـ شرحُ محمد بن علي بن هطيل اليمني ٨١٢ هـ له نسخ متعددة ونسبت نسخة من شرحه الموجودة في المتحف البريطاني إلى الإمام أحمد بن

يحيى المرتضى ٨٤٠ هـ الآتي ذكره. واسم الشرح؛ «التاجُ المحلّل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب» وهو شرح جيد مفيد. وقفت على بعض نسخه واعتمدت على نسختي المتحف البريطاني ونسخة مكتبة آل عبد القادر بالأحساء في بعض التخريجات.

٦٢ - شرحُ أحمد بن يحيى المرتضى ٦٤٠ هـ واسمه «المكلل...» منه عدة نسخ في اليمن، وذكرت قبل قليل أن نسخة المتحف البريطاني نسبت إليه وهي من تأليف ابن هطيل ٨١٢ هـ ومكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحتفظ بنسخ متعددة من الشرحين معاً.

٦٣ - شرح أحمد بن داود الخالدي اليمني ٨٨٠ هـ لم أقف عليه.

٦٤ - شرح أحمد بن محمد بن لقمان اليمني ١٠٣٩ هـ لم أقف عليه.

٦٥ - شرح عبد العزيز بن أبي الغنائم الكاشي لم أقف على سنة وفاته، وهذا الشرح موجود بخط مؤلفه في مكتبة «ملي» بإيران كذا ذكر في الفهرس رقم (١٣٩٢).

٦٦ - شرح المفصَّل لمحمد طيب المكي الهندي واسمه «الوشاح الحامدي..» طبع في الهند (المطبعة السعدية) سنة ١٣١٨ هـ.

٦٧ - شرح محمد بن عبد الغني واسمه «المؤَوَّل في شرح المفصل» طبع في كلكتا سنة ١٣٢٢ هـ.

٦٨ - وذكر من شروحه شرح يسمى «الموشح» لم أقف عليه ولا على مؤلفه. ذكره البغدادي في الخزانة: ١١٩/٤.

٦٩ - شرح المُظَفَّري؟ نقل عنه البغدادي في الخزانة: ٢٢٢/٢ - ٢٣٤، ٢٣٧..

شُروحٌ مجهولةُ المؤلِّفِ:

٧٠ - شرح في المكتبة الملكية بالرباط.

٧١ - شرح في مكتبة ابن يوسف في مراكش «ناقص الآخر».

٧٢ ـ شرح آخر في المكتبة نفسها «جزء» غير السابق اطلعت عليهما.
٧٣ ـ شرح في مكتبة المتحف العراقي «الجزء الرابع».
٧٤ ـ شرح في مكتبة «رباط مظهر» في المدينة المنورة «قطعة منه».
٧٥ ـ شرح مجهول في المتحف البريطاني مؤلفه أندلسي كما يبدو رقمه (١٢٤٤).
٧٦ ـ شرح مجهول في طهران في مكتبة «ملي» كتب سنة ٧١٦ هـ رقمه (١٤٩٥ م).
٧٧ ـ شرح مجهول في طهران غير السابق في مكتبة (فيضية) رقمه (١٢٢٤).
٧٨ ـ شرح مجهول المؤلف في مراد منلا رقم (١٦٨٥).
٧٩ ـ حاشية جيدة جميلة الخط في تونس المكتبة الوطنية وهي مفيدة.
٨٠ ـ شرح مجهول في «قونية» لم أطلع عليه.

أمَّا الشرح الموجود في المتحف البريطاني رقم (٧٤٧٢٥) والمنسوب إلى محمد بن محمد بن الخطيب الفسرخاني فهو نسخة من شرح ابن الحاجب المسمى بـ «الإيضاح» والفسرخاني ما هو إلا ناسخ للكتاب فقط.

ثانياً ـ شروح الأبيات:

٨١ ـ شرح أبيات المفصل لمكي بن ريَّان الماكسيني لم أقف عليه. ذكره البغدادي في خزانة الأدب.

٨٢ ـ شرحُ أبي البركات المبارك بن أحمد بن المستوفي الأربلي ٦٣٧ هـ واسمه «إثبات المحصَّل من نسبة أبيات المفصل» وهو أجود شروح أبيات المفصل وأوفاها. وقفت على نسخة منه وأنا الآن بصدد تحقيقه.

٨٣ ـ شرحُ الحسن بن محمد الصغاني ٦٥٠ هـ. لم أقف عليه.

٨٤ ـ شرحُ أبيات المفصل المسمى بـ (المنخل...) تعاون على تأليفه أحمد بن أحمد بن عطاء البخاري؟ وشيخه عز الدين المراغي ٦٦٦ هـ وقفت على ثمان نسخ خطية منه وهو شرح جيد.

٨٥ ـ شرحُ عفيف الدين ربيع بن محمد الكوفي ٦٨٠ هـ. شرح أبيات المفصل مع شرحه أبيات كتاب سيبويه منه نسخة في مكتبة ينى جامع رقم؛ (١٠٦٤).

٨٦ ـ شرحُ أبيات المفصل لفخر الدين الخوارزمي كثير النسخ جدّاً، وعلى طرر أغلب نُسخه هوامش كثيرة مما يدل على أنه يقرر على الطَّلبة وقفت على أكثر من اثنتي عشرة نسخة. ذكره صاحب الكَشف ولم ينسبه إلى أحد. ونقل عنه البغدادي في عدة مواضع من الخزانة: ١/٩، ٢/٤٩، ٨٠، ٨٩، ٩٧، ٩٩... وسماه في مقدمة الخزانة؛ «التَّخمير» ولم أجد هذه التسمية على أي نسخة منه ونَسبه لبعض فضلاء العجم.

ولا أدري من فخر الدين الخوارزمي هذا؟ ويظهر لي أنه توفي في أوائل القرن الثامن وأقدم نسخه التي عثرت عليها نُسِخَت سنة ٧٧٩ هـ وهي نسخة «أياصوفيا» رقم (٤٤٧١).

وقد عرفت عدداً من العلماء ممن يُسَمّى كلّ واحد منهم فخر الدين الخوارزمي وعاش في الفترة التي أظُنُّ أن الكتاب ألّف فيها إلا أنني لم أجد في تراجمهم ما يفيد أن أحداً منهم هو صاحب هذا الكتاب ولا ما يغلب على ظَنيّ أنه هو. وأول الكتاب: الحمد لله وهو بالحَمدِ جَديرٌ... ونقل صاحبه عن «التَّخمير» كثيراً.

٨٧ ـ شرحُ أبيات المفصل ينسب لعدة علماء منهم (مصنِّفُك) وأبو بكر الشّيرازي وزين العرب.. ونسخه أكثر عدداً من سابقه. ذكره صاحب الكشف ولم ينسبه إلى أحد. أوله: الحمد لله الذي فضل الإنسان بفضيلة البيان.. وهو كتاب مختصر قليل الفائدة.

أحلت عليه بالهوامش باسم زين العرب لأنه هو الذي يترجح عندي أنه مؤلفه. والله أعلم.

٨٨ ـ شرح محب الدّين الدمشقي. دار الكتب المصرية التيمورية رقم (٦٣٠).

٨٩ ـ شرح القاضي محمد بن سليمان بن محمد الخطيب الفسوي؟ دار الكتب المصرية «التيمورية» رقم (٥٨٨) رأيتهما في الفهرس هناك ولم أطلع عليهما.

٩٠ـحلُّ أبيات المفصل ذكر بروكلمان أن منه نسخة في طشقند رقم ١٠٧ رقم ١١.

٩١ ـ شرح أبيات المفصل، في مكتبة حُسين جلبي في بورصة رقم (١١٣٤) كذا في الفهرس ولم أقف عليه.

٩٢ ـ شرحُ أبيات المفصل مجهول المؤلف وهو غير الكتب السابقة قطعاً «الظاهرية» ورقمه هناك (١١٤٦).

٩٣ ـ ووقفت على شرحٍ لأبيات الكشاف مجهول المؤلف ذكر مؤلفه في خطبته أنه شرح أبيات المفصل وهذا الكتاب غير كتاب محب الدين الدمشقي الذي تقدم ذكره، مع أنّ محبّ الدين شرح أبيات الكتابين.

٩٤ ـ شرحُ أبيات المفصل لبدرالدين النعساني وهو مطبوع في هامش كتاب المفصل في طبعة سنة ١٣٢٤ هـ.

ثالثاً ـ مختصرات المفصل:

٩٥ ـ اختصار عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني ٦١٢ هـ. ومنه نسخة جيدة في المكتبة الوطنية بتونس وقفت عليها وهي نسخة نادرة ثمينة.

٩٦ ـ اختصار ابن الحاجب «الكافية» مشهورة وعليها شروح كثيرة أكثر من شروح المفصل نفسه.

٩٧ ـ اختصار المفصل لشمس الدين القونوي ٧٨٨ هـ منه نسختان في مكتبة (أياصوفيا) طلبتهما فاعتذر الموظف هناك بعدم وجودهما تلك الساعة.

رابعاً ـ نظم المفصل:

٩٨ ـ نظم المفصل لأبي شامة المقدسي.

٩٩ ـ نظم المفصل لابن مالك واسمه «المؤصل».
١٠٠ ـ نظـم المفصل لطاووس العراقي.
١٠١ ـ نظم المفصل لأبي نصر فتح بن موسى الجزيري الخضراوي القصري.

خامساً ـ تقليد المفصل:

١٠٢ ـ قلده أحمد بن بهرام بن محمود ذكره بروكلمان[١] وذكر أن منه نسخة في المتحف البريطاني رقم (١٤٨٥، ٨٢٦).
١٠٣ ـ وقلده محمد بن عبد الله التّجَيبِيّ القرطبي ٦٤١ هـ، قال ابن عبد الملك المراكشي في التكملة[٢]، في ترجمته: وقفت على مجموع له في النَّحو بخطه على منحى الزمخشري في مفصَّله وكأنه مختصر منه.

سادساً ـ الرَدُّ على المفصل:

١٠٤ ـ ردَّ عليه ابن مَعزُوز القَيسِّي الأندلسي ٦٢٥ هـ في كتاب سماه: «التنبيه على أغاليط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه» نقل عنه أبو حيان في التَّذييل والتكميل في عدة مواضع. وفي كتابه؛ هداية السالك: ٢٣١.

---

(١) تاريخ الأدب العربي: ٥/٢٢٧.
(٢) الذيل والتكملة: ٦/٢٩٧.

الفصل الثالث

دِرَاسَة كِتَابْ التَّخْمِير

وفيه المباحث التالية:

١ - ضبط اسم الكتاب.
٢ - أجزاؤه.
٣ - زمن تأليفه.
٤ - مصادره.
٥ - شواهده.
٦ - أثره فيمن بعده.
٧ - منهج المؤلف فيه.
٨ - آراؤه الخاصة وردوده على العلماء.
٩ - مخالفاته للزمخشري.
١٠ - منهجه النحوي وموقفه من مسائل الخلاف.
١١ - مقارنته بشرح الأندلسي.
١٢ - مقارنته بشرح ابن يعيش.
١٣ - وصف نسخه الخطية المعتمدة في التحقيق.

١ ـ ضبط اسمه:

هو التَّخْمِيرُ؛ بتاء مثناة فوقية، فخاء منقوطة، فميم، فياء مثناة تحتية فراء مهملة. إمَّا من قولهم: خَمّره يُخَمِرّه تَخميراً، بمعنى: غَطّاه، والتَّخميرُ التَّغطِيَةُ، يقال: خَمَّرَ وجهَهُ، وخمَّر إناءَه؛ أي غَطَّاهُ.

وإما أن يكون من قولهم؛ خامر الرجلُ بَيتَهُ، وخمّره، أي لَزِمَه فلم يبرحه. وإما أن يكون من قولهم: خَمَّرَ الرَّجلُ عَجِينَتَهُ، أي وضع فيها الخَمِيرة حتى تجود وإما أن يكون مأخوذاً من خَمْرَةِ النَّبيذ والطِّيب، أي وجدت رائحته. هذه المعاني لمادة «خَمَّرَ» هي التي يحتمل أن يكون المؤلف لمحها عند التسمية أو لمح أحدها.

والذي يخيل إليّ أن المعنى الأول هو الأقرب إلى الاحتمال، وهو التغطية ويكون قصد المؤلف المعنى المجازي للتغطية أي أنه غطى مباحث المفصل تغطية كاملة حتى لم يبق منه مبحث إلا وفّاه حقه من الشَّرحِ والإيضاح والبيان.

وقد ورد اسمه في كثير من المصادر المخطوطة والمطبوعة محرَّفاً إلى التَّجميـر، والتَّحمير والتَّحبير، والتَّخبير والتَّحيير... وهذا كله مرده إلى تحريف النسَّاخ أولاً ثم يجدها بعض أهل العلم ممن لم يقف على الكتاب ولم يتحقق اسمه على جهة الصواب فيأخذ بها.

أما الذي جعلني أجزم بأن اسم الكتاب :، «التخمير» فأمور منها :

١ ـ جميع نسخ الكتاب كتبت عليها العبارة واضحة لا لبس فيها، كما وردت في آخر كل نسخة.

٢ ـ أنَّ المؤلف قال في مقدمة الكتاب : «فلما خَمَّرتُ جملَه وتفاصيلَه تَخْمِيْراً هكذا بكلِّ النُّسخ.

٣ ـ ما ورد في : إنباه الرواة للقفطي في ترجمة ابن يعيش : ٤١/٤ أثناء مدحه لشرح ابن يعيش قال : «ولو راه الخوارزمي المدعو بـ (صدر الأفاضل) لما تعرض لشرحه فشرحه . . . ثم قال؛ وسماه؛ «التَّخمير» لما خامره من الجَهْلِ بالبلاغة في العبارة . » فقال خامر ليجانس بها التَّخمير.

ولم يثبت عن أحد من العلماء الذين وقفوا عليه ونقلوا عنه وعرفوه ما يخالف هذه التسمية.

٢ ـ حجم الكتاب وأجزاؤه :

يعتبر ابن الشعار ٦٥٤ هـ أقدم من عرف بالكتاب ذاكراً لأجزائه فقد جاء في عقود الجمان : ٢٩٨/٥ : وله تصانيف كثيرة منها «التَّخمير في شرح المفصل» في نحو ثلاثة أجلاد. أمَّا شهرة الكتاب فهي أقدم من هذا بكثير. وذكره ياقوت في معجم الأدباء ٢٥٣/١٦ دون تحديد أجزائه. قال : وكتاب التخمير في شرحه أيضاً «بسيط». وبعد ذلك تكاد تتفق كتب التراجم على أنه في ثلاث مجلدات.

أما المؤلّف نفسه الذي حرص على تدوين انتهائه من الكتاب محدّداً ذلك باليوم والشهر والسنة في كلِ النسخ التي وقفت عليها من آثاره، فلم يحدد تجزئة معينة لكتابه هذا. والنُسخ التي وصلت إلينا من «التخمير» تدلُ على أنه ليس هناك تجزئة من عمل المؤلف، وإنما تركه المؤلف في سفر ضخم تناقله بعده النساخ، فمنهم من ينقله في مجلد واحد، ومنهم من ينقله في مجلدين، ومنهم من ينقله في ثلاث مجلدات حسب نوع الخَطّ والوَرَقِ ولذلك كانت عبارة ابن الشَّعار دقيقة حينما قال؛ في نحو ثلاثة أجلاد، ولم يجزم بذلك لاختلاف نسخه.

أما النُسخ التي وقفت عليها من الكتاب وعددها ثلاث نسخ فتدل واحدة منها على عدم التجزئة وهذا ما يؤيد ما ذهبت إليه من أن التجزئة ليست من عمل المؤلف، وهي أقدم النسخ وأقربها إلى حياة المؤلف فقد نسخت سنة ٦٢٦ هـ أي بعد وفاة المؤلف بتسع سنين، أما النسختان الثانية، والثالثة فهما الجزآن الأول والثاني من نسختين مختلفتين وكل واحدة منهما من نسخة ذات جزئين، ولا تدلّ هذه التجزئة على أنها من عمل المؤلف.

٣ ـ زمن تأليفه:

يبدو أن كتاب «التَّخمير» من آخر مؤلفاته فقد أتَمَّ تأليفه كما يقول هو في نهاية الكتاب: في ضحوة يوم الأحد السابع عشر من شعبان سنة إحدى عشرة وستمائة وهذا التاريخ قبل وفاته بست سنين فقط. وإذا كنا نجزم بأن تسعة كتب من مؤلفاته تسبق هذا الكتاب تأليفاً وهي: «المُجَمَّرةُ» و «السَّبيكةُ»، و «الضّرامُ»، و «اليُمنيُّ»، و «التَّوضيحُ»، و «البَدائِعُ»، و «زوايا الخبايا» و «شرحُ المُفرَدِ والمُؤلَّفِ»، و «لهجةُ الشَّرع». إذا كنا لا نَشُكُّ في أنَّ هذه المؤلفات كلها سبقته تبين لنا فعلاً أنه من آخرَ مؤلفاته، وقد أوضحت في فصل مؤلفاته زمان تأليف بعض هذه الكتب، وإحالة الخوارزمي فيها على كتبه الأخرى.

٤ ـ مصادر الكتاب:

استمد الخوارزمي مادة كتابه العلمية التي جمعها من ثلاثة روافد هي:

١ ـ ما سمعه من شيوخه وأقرانه.
٢ ـ ما نقله من المصادر التاريخية.
٣ ـ ما استنتجه هو من آرائه الخاصة وتصوراته.

فأما ما سمعه من شُيُوخه وأقرانه فإنه ـ في الغالب ـ لم يدون في كتاب، والخوارزمي كما قلنا سابقاً يتعمد إخفاء أسماء شيوخه بأن صرح بهم بصورة مبهمة كقوله: أخبرني بعض شيوخي، وأخبرني بعض الأدباء، وأخبرني بعض المتفقهة البخارية، أخبرني بعض إخواني من الأفاضل،

وأخبرني بعض الأدباء البناكتية، وأخبرني بعض الأدباء اليابسة... وهكذا ولم يصرح باسم أحد منهم في التَّخمِير إلاّ الإمام مُنشىء النَّظر رضيِّ الدّين النَّيسابُورِيّ فإنه قال في التخمير: ٢٩١/١: وحكى لي الأستاذُ منشىءُ النَّظَر رضيُّ الدّين النَّيسابُورِيُّ...

أما استنتاجاته وآراؤه الخاصة وتصوراته فإنني سأعقد لها مبحثاً خاصاً بها إن شاء الله تعالى.

وأما المَصادر المختلفة التي رجع إليها وهي ما يهمنا بشكل خاص هنا فبلغ مجموعها ما يزيد على خمسين كتاباً في مختلف الفنون.

وهو يركز بشكل خاص على كتاب سيبويه ١٨٠ هـ وحماسة أبي تمام ٢٣١ هـ. ثم على بعض كتب أبي علي الفارسي ٣٧٧ هـ حيث ذكر منها: «تكملة الإيضاح»، و«الحجة»، و«المسائل القصرية»، و«المسائل الشيرازيات».

وذكر من كتب عبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ: «المقتصد شرح الإيضاح» و«دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» و«شرح المائة» و«المفتاح في الإعراب».

ومن مؤلفات الزمخشري ٥٣٨ هـ ذكر: «حواشي المفصل» و«أساس البلاغة» و«المستقصى في الأمثال» و«شرح المقامات» و«نوابغ الكلم» و«ربيع الأبرار» و«القسطاس المستقيم» في العروض.

ويليها في الأهمية «شرح الكتاب» للسيرافي ٣٦٨ هـ، و«الأصول» لابن السراج ٣١٦ هـ، أما في شرح المفردات اللغوية فيعول على «الصحاح» للجوهري ٣٩٣ هـ كما نقل عن كتاب «العين» و«الحروف» لأبي عمرو الشيباني ٢٠٦ هـ، والإصلاح لابن السكيت ٤٢٤ هـ، و«غريب المصنف» و«الأمثال» لأبي عبيد ٢٢٤ هـ، وعن «الكامل» للمبرد ٢٨٦ هـ و«ما تلحن فيه العامة» لأبي حاتم ٢٤٨ هـ، و«الزّاهر» لابن الأنباري ٣٢٨ هـ و«الأمثال» لحمزة الأصفهاني ٣٦٠ هـ، و«ديوان الأدب» للفارابي، و«التثليث» له

و«تكملة العين» للخارزنجي، و«الحصائل» لأبي الأزهر البخاري، و«التهذيب» للأزهري ٣٧٠ هـ، و«الخصائص» لابن جني، و«سر الصنعة» له أيضاً، و«المجمل» لابن فارس ٣٩٥ هـ، و«المُعَرَّب» للجواليقي ٥٤٠ هـ، و«تكملة ما تلحن فيه العامة» له.

كما رجع إلى كتاب: «الأغاني» لأبي الفرج ٣٥٦ هـ، و«البصائر والذَّخائر» لأبي حيان التوحيدي ٤٠٠ هـ، و«اليَمِينِيّ» للعتبي ٣٢٧ هـ، و«فتوح ابن أعثم» و«الاستيعاب» لابن عبد البر ٤٦٣ هـ، و«الأنساب» للسمعاني ٥٦٢ هـ و«معاني الحروف» لابن الدهان ٥٦٩ هـ، ونقل عن كتاب «العين» ولم ينسبه إلى الخليل.

هذه هي مصادر الخوارزمي في «التخمير» التي صرح بالنقل عنها والاستفادة منها وضعت أغلبها في فهرس خاص بها في آخر الكتاب مبيناً أرقام صفحات ورودها ونقله للنص في أكثر الأحيان أمينٌ، فإذا نقل عن الكتاب نقلاً حرفياً قال في نهاية النص: هذه ألفاظه.

وإذا لم يكن النقل حرفيّاً قال: هذا محصول كلامه.

فإذا قارنت ما نقله الخوارزمي بمصدره الأصلي فإنك لا تجد هناك فرقاً إلا كما يكون بين اختلاف النسخ من فروق طفيفة كوضع كلمة مكان كلمة ترادفها أو زيادة حرف أو كلمة أو نقصهما.

ونقل المؤلف عن كتب ولم يصرح بها، مكتَفِياً بذكر مؤلف الكتاب فيقول مثل: قال المبرد، وقال الأخفش، وقال ثعلب، وقال أبو علي، وقال ابن جني، وقال ابن الأنباري، وقال الجرجاني.. ولا يصرح بالكتاب الذي ينقل عنه وبعضهم له غير كتاب، فيحتاج العثور على النص إلى وقت وجهد، نقل عن المبرد في عدة مواضع ووجدت النصوص في «المقتضب» و«الكامل» ونقل عن الأخفش ووجدته في «معاني القرآن» له، ونقل عن ثعلب ووجدته في «المجالس» وعن أبي علي ووجدته في «كتاب الشّعر» له، وعن ابن جني ووجدته في كتاب: «المحتسب» له، وابن الأنباري ووجدته

في كتاب: «الوقف والابتداء» له والرُّماني ووجدته في «شرح الكتاب». . .

ولعل الخوارزمي لم يغفل الإشارة إلى هذه المؤلفات إلا لأنه لم ينقل عنها مباشرة بل نقل عنها بواسطة مراجع أخرى نقلت عنها.

وقد يهمل المصدر تماماً ويهمل صاحب النص ويدعيه لنفسه، ويوهم أنه من كلامه هو، وهذا ـ وإن كان قليلاً في التَّخمير ـ إلا أنه يُسيء إلى الثِّقة التي كسبها في تحريه الدِّقة في نسبة النصوص بقوله: هذه ألفاظ فلان، وهذا محصول كلام فلان وكذا قال فلان في كتاب كذا.

ومن الذين استفاد منهم، وأهمل ذكرهم وذكر كتبهم ابن السيرافي أبو محمد يوسف بن الحسن السِّيرافي، فقد نقل عن «شرحه لأبيات الكتاب» نصوصاً كثيرة وأدعاها لنفسه، ولم يذكر ابن السيرافي ولا كتابه بتاتاً، لا في التَّخمير، ولا في مؤلفاته الأُخرى التي وقفت عليها. والنُّصوص التي نقلها عنه كثيرة جدّاً وقد أشرت إليها في هوامش التحقيق.

ولست أدري هل نقل الخوارزمي من كتاب ابن السّيرافي مباشرة؟ أو نقل عن «شرح أبيات الكتاب للزمخشري» الذي قال عنه أبو جعفر اللبلي ٦٩١ هـ في «وشي الحلل في شرح أبيات الجمـل»: ورقة: ٢: «قـال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب»؛ . . . ثم قال وذكر أيضاً أبو محمد بن السيرافي في «شرح أبيات كتاب سيبويه» أيضاً ومن ثم نقله الزَّمخشري وكثيراً ما ينقل منه الزمخشري ولا ينسبه إليه، ويوهم بذلك أنه كلامه».

وذكر بعض الإخوة الباحثين[١] أنَّ كتاب الزمخشري في مكتبة المتحف في تركيا وأنه يقع في (١١٢) ورقة ولم أعثر عليه هناك. ويبدو أنه ضمن مجموع لم يذكر فيه اسمه، ولا يمكن لنا التأكد من هذه القضية إلَّا بعد الوقوف على الكتاب.

وعلى أية حال فالخوارزمي نقل ولم يشر وادّعى النص لنفسه وهو ليس

---

(١) انظر مقدمة كتاب ربيع الأبرار، ومقدمة كتاب «المحاجاة بالمسائل النحوية».

له. سامحه الله وغفر له. ولا أعرف كتاباً غيره نقل عنه وأغفل ذكر اسمه واسم مؤلفه.

وقد ينقل عن السيرافي والرماني والفارسي ولا يصرح بكتهم التي ينقل عنها إلا أنَّ إيراده لأسمائهم شفع له في عدم ذكر مصادرهم وإليك هذا النص ٤٤٧/٢ : «قال المشرح: «الدَّليلُ على أنَّ ألف فعلى ليست إلحاقية أنه ليس في كلامهم فعلال في غير المضاعف نحو زلزال وقلقال، أمّا ما يحكيه البغداديون من قولهم خزعال فليس عند أصحابنا بثبت». وهذا كلام الفارسي بنصه في «المسائل الشيرازيات».

٥ ـ شواهده:

استشهد الخوارزمي في شرحه بكثير من الآيات القرآنية وأورد بعض القراءات لمختلف القراء كما استشهد ببعض أحاديث النبي ﷺ وآثار الصحابة وبلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها في النصف الأول من الكتاب ثمانية عشر حديثاً، عدا الآثار. واستشهد بأمثال العرب وأقوالها، وكثرة استشهاده بها يلفت النظر مما يدل على أنه يحفظ منها شيئاً كثيراً، ويقوي ما ذهب إليه المستشرق (زلهايم) من أن أبا محمد ألف في الأمثال. واستشهاده بالآيات القرآنية بقراءاتها المختلفة وببعض الأحاديث والآثار والأمثال وأقوال العرب شيء مألوف سبقه إليه النحويون، ولم يخالفهم في شيء من ذلك.

أمّا شواهد الشعر:

فقد استشهد الخوارزمي بعدد غير قليل من الشّواهد الشعرية إضافة إلى ما ورد في أصل المفصل وعددها يزيد على أربعين وأربعمائة بيت، وبالإضافة أيضاً إلى ما كمله من الشواهد التي وردت ناقصة في المفصل، وإلى تتمة الأبيات التي لا يظهر المعنى إلَّا بها مجتمعة كإيراد ما قبل البيت وما بعده وهو كثيراً ما يفعل ذلك.

وشواهد الخوارزمي التي استشهد بها هو في شرحه بعض قائليها ممن يحتج بشعره وبعضهم ممن لا يحتج بشعره أورد منها في النصف الأول فقط

أربعين بيتاً. فهل يرى أنّها حُجّة؟.

قال في التّخمير: ١/٢٩٧؛ فإن سألت؛ لم احتججت لتصحيح كلامك ببيت رجل لا يحتج بشعره؟! أجبت: لوجهين، أحدهما؛ أن الرَّجل كما هو من الشعراء فهو أيضاً من الأدباء، ولو نقلت عنه كلاماً منثوراً للزمك قبوله، فكيف إذا كان منظوماً؟!.

الثاني: إن هذا نقل في المعنى لا في اللفظ فيجوز الاحتجاج بقوله. قال ابن جني: المُحَدثُون يحتجُّ بهم في المعاني كما يحتج بالقدماء في الألفاظ.

ولستُ مع هذا أعتقد أنَّ الخُوارزمي يُجيزُ الاحتجاجَ بشعرِ المحدثين فأغلب الشعر الذي أورده لهم يسبقه بمثل قوله؛ وممَّا يؤنسك في هذا الباب، وفي شعر فلان... وما أشبه ذلك من العبارات التي تَدُلُّ على أنَّه يوردها للتَّنظير بها والتَّمثيل أحياناً ولا يعتبرها شواهد تبنى عليها القاعدة النحوية.

٦ ـ أثره فيمن بعده:

ما إن فرغ الخوارزمي من كتابه حتى تناقلته الأيدي، وطار صيته في الآفاق واشتهر ـ في حياة مؤلفه ـ في الشام والعراق، نقل عنه الأندلسي الذي أتم شرحه سنة تسع عشرة وستمائة، واعتمد عليه اعتماداً كاملاً حتى إن الإنسان ليستطيع أن يستخرج من شرح الأندلسي نسخة لا تنقص إلَّا يسيراً. وقد بلغت النصوص التي نقلها وصرح بذكر الخوارزمي فيها في الجزء الأول فقط أكثر من أربعين ومائة نص. ولا بدَّ أن الأندلس اطلع على شرح الخوارزمي قبل أن يشرع في شرحه بزمن وأنه قرأه قراءة كاملة بفهم وتدبر ودراية، وهذا يظهر جلياً في تتبعه سقطاته والردّ عليه.

وقد عرفنا فيما سبق أن ياقوت الحموي اجتمع بصدر الأفاضل في داره بخوارزم سنة ٦١٦ هـ وأثنى عليه فلا يبعد أنه أحضر معه نسخة من الكتاب لا سيما أنه كتبي، عالم، تاجر، ويهوى هذا اللون من التأليف، وأعتقد بأن الأندلسي كان يمتلك نسخة قبل هذا التاريخ فلعل أحد

الخوارزميين القادمين إلى العراق أحضر معه نسخة تناقلها الناس عنها.

قال ابن الشعار الموصلي ٦٥٤ هـ في عقود الجمان: ٥/٢٩٨ أنشدني أبو المؤيد الخاصيّ الخوارزمي قال أنشدنا أبو محمد لنفسه.. وأنشد أبياتاً ذكرتها في مبحث تلاميذ الخوارزمي. فأنت ترى كيف تروى أشعاره بواسطة الخوارزميين لأدباء العراق لذلك لا أستبعد أن تروى مؤلفاته هناك أيضاً. ولعل الخاصيّ هذا هو واسطة رواية مؤلفاته عندهم.

وفي القرن السابع الذي ألف فيه الكتاب نقل عنه عدد غير قليل من العلماء عرفت منهم ابن المستوفي الإربلي ٦٣٩ هـ في كتابه: «إثبات المحصل» وابن عمرون الحلبي ٦٤٦ هـ في شرحه للمفصَّل، والشرح مفقود ولكن إليك هذا النص المنقول عنه. قال الإمام أحمد بن يوسف الرُّعيني في شرح ألفيّة ابن معطي؛ نسخة برلين رقم: ٦٥٥٤ ورقة: ٥١ «ولما ردّ الشيخ شمس الدين؟ ابن عَمرون الحلَبيّ على صدر الأفاضل قال: إلاّ أنه أساء فَهماً فأساء أدباً».

ونقل عنه الزِّملكاني ٦٥١ هـ في شرحيه على المفصل أحدهما: (المفضل على المفضل...) والآخر: (غاية المحصل) في مواضع كثيرة منهما بعضها بعزوٍ وبعضها بدون عزوٍ والأندلسي ٦٦١ هـ في شرحه للمفصل كما أسلفنا. وعز الدين المراغي ٦٦٦ هـ في «المنخل في إعراب أيات المفصل»، ونقل عنه ابن أياز البغدادي ٦٨١ هـ في مواضع مختلفة من مؤلفاته منها «المحصول في شرح الفصول» و «قواعد المطارحة» و «شرح ضروري التصريف لابن مالك».

وعفيفُ الدين ربيع بن محمد الكوفي ٦٨٢ هـ في كتابه: «شرح شواهد سيبويه والمفصل»، وتاج الدين محمد بن أحمد الاسفرائيني (الفاضل) ٦٨٤ هـ في كتابه: «فاتحة الإعراب...» وفخر الدين الاسفندري ٦٩٨ هـ في شرحه للمفصل المسمى: «المقتبس» نقل أغلب كتاب «التخمير» ورمز له بعلامة (تخ) والكبندي النَّسفي محمد بن دهقان ٧٠٠ هـ في كتابه «المقاليد شرح المفصل» وهو مغرم بالردّ عليه. كما نقل عنه عماد

الدين الكاتِبيّ من علماء القرن السابع في كتابه: «شرح المفتاح» للسّكاكي.

وفي القرن السّابع دخل كتاب «التّخمير» بلاد اليمن واستفاد منه علماؤها وآية ذلك أن نسخة المتحف البريطاني كتبت في حصن ظَفارِ قرب صنعاء سنة ٦٨٦ هـ فمن المؤكد أن الكتاب كان في اليمن قبل هذا التاريخ.

قال الإمام يحيى بن حمزة العلوي اليمني ٧٤٩ هـ: في أول شرحه المسمى: (المُحَصَّل الكاشِفِ لغوامض المُفَصَّل): لم يصل إلى ديارنا من شروحه النَّفيسة إلاَّ شرحان فالشرح الأول للشيخ العالم النحرير أبي محمد القاسم بن الحسين الخوارزمي المعروف بـ (صدر الأفاضل).

وبعد القرن السابع الهجري كثر النقل عنه.

ففي القرن الثامن نقل عنه: السِّغناقي في كتابه «الموصل»، والإمام فخر الدين الصلغوري ٧١٣ هـ الذي أعتقد أنه هو مؤلف «عرائس المحصل». وعلى أية حال فكتاب «العرائس» من تأليفات أهل هذا القرن، ونقل عنه الكبندي علي بن محمد المتوفى سنة ٧١٧ هـ في شرحه للمفتاح، والإمام يحيى بن حمزة العلوي ٧٤٩ هـ وابن عقيل ٧٤٩ هـ، والمرادي ٧٤٩ هـ وأبو حيان ٧٥٤ هـ، وابن هشام ٧٦١ هـ وناظر الجيش ٧٧٨ هـ، وأحمد بن يوسف الرُّعيني ٧٧٩ هـ، وفخر الدين الخُوارزمي من أهل هذا القرن وهو الذي يلقبه البَغدادي في خزانة الأدب بـ (بعض فضلاء العجم) في شرحه لأبيات المفصل، وشرحه لأبيات الإيضاح. وممن نقل عنه من أهل هذا القرن محمد بن أحمد الزَّوزني في كتابه: «شرح اللُّباب» للاسفرائيني.

وفي القرن التَّاسع نقل عنه ابن هُطَيل ٨١٢ هـ إمام نحاة اليمن آنذاك في كتابه شرح المفصل المسمى «التّاج المُكَلَّل بجواهر الآداب...» وأثنى على شرح الخوارزمي وانتقده في مواضع متعددة. والدَّماميني ٢٢٨ في شرح المغني والإمام أحمد بن يحيى المرتضى ٨٤٠ هـ في شرح المفصل المسمى «المكلل الكاشف لغوامض المفصل».

وممن نقل عنه فأكثر من أهل هذا القرن الكَرماني في شَرحه شواهد

الموشح للخَبِيصي منه نسخة جيدة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت في المدينة المنورة كتبت سنة ٨٧٦ هـ رقمها هناك (١٣٦) نحو.

وفي القرن العاشر نقل عنه: الأزهري ٩٠٥ هـ والسُّيوطي ٩١١ هـ.

وفي القرن الحادي عشر نقل عنه ابن المنلا الحنفي ١٠١٠ هـ، وابن وَحيى زادة ١٠١٨ هـ، والبَغدادي ١٠٩٣ هـ.

وفي القرن الثاني عشر نقل عنه الصبان ١٢٠٥ هـ، والبستيوشي الكردي في كتابه «شرح كفاية المعاني في حروف المعاني».

٧ ـ منهج الخوارزمي في تأليف الكتاب:

لا يختلف منهج الخوارزمي في تبويب المسائل النَّحوية عن منهج الزَّمخشري في ترتيب المُفَصَّل، وكتاب المفصل مقسم إلى أربعة أقسام، قسم الأسماء وقسم الأفعال، وقسم الحروف، وقسم المشترك وكل قسم من هذه الأقسام ينقسم إلى أبواب ثم إلى فصول. وسار الخوارزمي على هذا التَّنسيق وارتضاه ولم يعترض عليه كما فعل الأندلسي ثم قدم مقدمة لشرحه بيّن فيها فضل كتاب المفصل وأوضح فيها أنه حلّق عليه قريباً من ثلاثين سنة وأنه شرحه شرحاً آتياً على جميع ما أشكل فيه من لفظ ومعنى.

وعلم من نص أورده في آخر الكتاب: ٢/ ورقة: ٢٨٣ أن الخوارزمي شرح المفصل شرحين، صغيراً ووسطاً قبل هذا الكتاب فكتاب «التخمير» هو أكبر شروح الخوارزمي على المفصل وهو آخرها فمعنى هذا أنه أودعه كل تجاربه السابقة حول الكتاب وضمنه كل الاستفسارات التي قد تطرأ على قارئه والمطلع عليه.

وكتاب التخمير هو الذي يجدر به ـ حقاً ـ أن يسمى شرح المفصل، فقد جمع فيه المؤلف بين تحليل تراكيب المفصل وألفاظه وساق فيه جملة من أقوال العلماء وآرائهم مما يوضح مقاصد المؤلف فيه وأسند أغلب أقوال العلماء التي أرسلها الزمخشري إلى أصحابها وهذا هو معنى الشرح على الحقيقة وكثير من شراح المختصرات لا يهتم إلا بالسير على ترتيب الكتاب

الذي يشرحه فقط، ثم يجعل شرحه بعد ذلك خزانة يودع فيها كل ما يعن لخاطره من أفكار وآراء، ثم يعول على الكتب النحوية والأدبية فينقل ما فيها نقلاً حرفياً ولا يهتم بشرح ألفاظ وعبارات الكتاب المشروح.

أمَّا الخوارزمي فقد اهتم أولاً بتحليل عبارات المفصل فقد يورد نصاً طويلاً ثم يعلق عليه بكلمة واحدة فقط لأن النَّص واضِحٌ سهل.

وقد حافظ الخوارزمي على سلامة نص المفصل فأورده كاملاً يبدؤه بقوله: «قال جار الله» فإذا انتهت الفقرة التي أوردها أورد شرحه بعد قوله: «قال المشرح» أورد هذه الكلمة وهو يريد بها الشارح، وقد استَعمل الخوارزمي هذه العبارة في كتابه «التوضيح شرح المقامات الحريرية» قال: «فشرحتها عن آخرها تشريحاً وأوضحتها توضيحاً.

إذاً فكلمة: «المشرح» وردت من المؤلف نفسه لا من النساخ، قال القفطي في «إنباه الرواة»[1] في معرض انتقاده كتاب «التَّخمير» في ترجمة ابن يعيش: «وسمّى شرحه تشريحاً فقبح الاسم وإن وافق الإشارة».

ولكن هل يصح لغةً أن يُسمَّى الشرحُ تشريحاً؟

وَرَدَ في لسان العَرب[2]: شَرَحَ الشيء يَشرَحُهُ شرحاً وشرَّحه: فتحه وبيَّنه وكَشَفَهُ. إذاً فهو يجوز لغة استعمال كلمة المشرح بدل الشارح.

ثم يورد بعد قوله: «قال المُشَرِّحُ» كلامه فيفسر ما قال الزَّمخشري وإذا دَعتهُ الحاجةُ إلى الاستطراد في كلام المؤلِّف عقد لذلك فَصلاً تحت عنوان «تخمير»[3] ليدلِّل على أن ما ورد تحت هذا العنوان توسع في الشرح عن شيء يتحمله كلام المؤلف وربما أورده تحت قوله: (لطيفة)[4].

ويتميزُ شرح الخُوارَزمي بالسِّمات التَّالية:

---

(١) إنباه الرواة ٤/٤١.

(٢) اللسان: (شرح).

(٣) انظر مثلاً: ١/١٠٢، ٢/١٩٤...

(٤) انظر مثلاً: ١/٣٢، ٦٥، ١٧٩...

أولاً: ضَبطُ عبارات الكتاب وإعرابها.
ثانياً: تَفسيرُ ألفاظه اللغوية.
ثالثاً: الاهتمامُ بالرِّواية عن المؤلِفِ والسّماعِ عنه.
رابعاً: تَحقيقُ متن المفصّل والرُّجوعُ إلى نُسَخٍ متعدِّدة منه.
خامِساً: النَّقلُ عن تلاميذِ الزَّمخشري لتصحيحِ الرِّوايَةِ.

والآن: نرى كيف حقَّق الخوارزمي هذه السمات في شرحه:

أولاً: ضبط العبارات:

قال في شرح المقدمة[1]: «كما أنَّ الخِصامِ من الخُصم - بالضَّم - » وجاء في شرحها أيضاً[2]: «والتفاسيرَ منصوب عطفاً على الكلام». وقال[3]: «الأُبَّهة» بضم الهمزة وتشديد الباء» وقال:[4] «كسابِ» - بكسر الباء».

وقال:[5] «فيحتاجَ»: منصوب على أنه جواب النفي».
وقال:[6] «ويقال أُفاً له وأُفية، أي قَذَراً له وأُفَّةً كلها بالضم».
وقال:[7] «هَزَمَة بفتح الهاء والزاي»، وقال: «أكرمَ السَّعد بنا بكسر الميم، كذا صَحَّت الرِّواية عن الشَّيخِ، وفي روايةِ سيبويه: أكرمَ السعد بنا - بالنصب على المَدحِ».
وقال:[8] «دُومَة الجندل بالضم، والمحدِّثُون على الفتح».
وقال:[9] «هِرَقل بوزن سِبَحل من ملوك الروم».

---

(١) التخمير: ٩/١.
(٢) التخمير: ١٢/١.
(٣) التخمير: ١٨/١،
(٤) التخمير: ٥٣/١.
(٥) التخمير: ٥٤/١.
(٦) التخمير: ٢٢٤/١.
(٧) التخمير: ٨٠/١.
(٨) التخمير: ١٤٣/١.
(٩) التخمير: ١٨٦/١.

وقال: [1] «البَريص: اسم نهر وهو بالصاد المهملة».

وقال: [2] «اللّاتي واللّات: كلاهما بالتّاء المثناة الفوقانية، واللّائي واللّاءِ كلاهما بالهَمزة، واللّاي وحدها هذه بالياءِ». إلى غير ذلك.

ثانياً: تفسير الألفاظ اللغوية:

هذا الأمر لا يحتاج منا إلى مثال أو دليل عليه، فأغلب كلمات المفصل شرحها الخوارزمي شرحاً لغويّاً أوضح معانيها ودلالتها حتى الكلمات الواردة في الشّواهد الشّعرية وكذلك الكلمات التي ترد في الأبيات التي يتمم بها الخوارزمي شواهد المفصل كأن يذكر ما قبل البيت وما بعده ثم يشرح ذلك كلّه شرحاً وافياً، وأغلب اعتماده في شرح المُفردات على كتابِ «الصّحاح» للجَوهري كما تقدم.

ثالثاً: الاهتمام بالرِّواية عن المؤلف:

قال: [3] «عَنَّاب: من أعلام الرجال، ولا شكَّ في أن الرِّواية عن الشيخ ها هنا بالنُّون المشددة».

وقالَ [4]: «سِمعان من أسماء الرّجال، وهو بكسرِ السّين. كذا الرِّواية عن الشَّيخ».

وقال [5]: «وعن شَيخنا ـ رحمه الله ـ: وجدتُ هذا البيت في شعرِ كعبٍ فعرضته على فريد العصر، فقال: حق هذا البيت أن يحمل إلى شيراز ويكتب على قبر سيبويه ـ رحمه الله ـ.»

وقال [6]: عند كلمة أبصعون: «وعن الشَّيخِ: الذي قرأناه بالصَّاد غير

---

(١) التخمير: ٢/٦٢.
(٢) التخمير: ٢/٢٠٧.
(٣) التخمير: ١/٨٠.
(٤) التخمير: ١/٢٩٢.
(٥) التخمير: ٢/٨٧.
(٦) التخمير: ٢/٩١.

المُعجمة، وعن ابن الأعرابي بالضّاد المُعجمة».

وقالَ[1]: ««أوَّه» مشّددة الواو ساكنة الهاء كذا الرِّواية عن الشَّيخ ـ رَفَعَ اللَّهُ دَرَجَتَهُ ـ».

وقال[2]: «عن الشّيخ ـ رحمه الله ـ التّاء في بنت بدل من لام الاسم . . .».

وقال[3]: حول كلمة «شَمْخَز» وقد صحت الرواية عن الشيخ ـ رحمه الله ـ بالزاي المعجمة». . . إلى غير ذلك[4].

رابعاً: تحقيق متن المفصل:

رجع الخوارزمي إلى نسخ متعددة لتحقيق لفظ المفصل وقارن بين هذه النسخ في بعض الألفاظ. ومنها نسخة الزمخشري نفسه ولا أدري كيف استطاع الاطلاع على هذه النُّسخة؟ لأن الأندلسي وغيره[5] ذكروا أنَّ الزَّمخشري أوقف كتبه في مشهد أبي حنيفة في آخر أيّامه ولا أعلم أنَّ الخوارزمي دَخَلَ بغداد فكيف اطَّلع على نسخة الشّيخ التي يقولُ عنها[6]: «المُثبَت في نسخةِ الشَّيخ الضاربوك والضاربي . . .؟» فلعلَّ الشيخ كَتَبَ أكثرَ من نُسخَةٍ بخطه.

وقال الخوارزمي في تَصحيح لفظِ المفصل: حولَ البيت[7]:

فهل لَكُما فيما إليَّ فإنَّني ... بَصيرٌ بما أعيا النِّطاسِيَّ حِذْيَمَا

«الواقعُ في نُسَخِ المفصَّل «كما» بالكاف، والصَّواب «بما» بدليلِ أول البيت وقد تتبع الإمامُ الصّغاني ٦٥٠ هـ كتاب «المفصل» بخط مؤلفه

---

(١) التخمير: ٢/٢٥٤.
(٢) التخمير: ٢/٣٥١.
(٣) التخمير القسم الثاني: ورقة: ٦٥.
(٤) انظر: ١/٢١٦، ٢/١١٦، ٢٣٩، ٢٦١، ٣٨٧. والقسم الثاني: ورقة: ٦٦.
(٥) المحصل شرح المفصل: ورقة: ٢، وانظر: إثبات المحصل ورقة: ٣، وغير ذلك.
(٦) التخمير: ٢/١٢.
(٧) التخمير: ٢/٦٠.

وصححه وقد وافق الخوارزمي على ذلك[1] فأثبت في أصل «المنصّل» «كما» وقالَ: الرِّواية: «بما» وأصلحها الإمام ابن المستوفي **٦٣٩** هـ[2] ولم يشر إلى أنَّ الثابت في أصل المفصَّل «كما».

وقال[3]: «وقع في كافة نسخ «المفصّل» أعطَيتموه بـدون الكاف، والصَّواب: أعطيتكموه بالكافِ. «وهذه اللَّفظة أهملها الصّغاني فلم يُصلحها. وأصلحها الأندلسي[4] في المتن والشرح مصرّحاً بنقله عن الخوارزمي في ذلك.

وقال[5]: «حضر القاضي اليوم امرأة متن في نسخة العمراني غير مذكور في سائر النسخ والأصوب أن لا يكون فيه».

وقال[6]: «صقرّق» بضم الصاد المهملة والقاف وتشديد الراء. كذا في نسخة سماعي».

خامساً: نقله عن تلاميذ الزمخشري:

وفي سبيل تَقويم الخوارزمي لمتنِ المفصَّل نَقَلَ بعض الاستدراكات والتَّصحيحات التي رويت عن أصحاب الشيخ وتلاميذه. قال[7]: «واستدرك على الشيخ بعض أصحابه في فقعس وحنتف بأنهما علمان منقولان لا مرتجلان».

وقال[8]: «وعن بعض أصحاب الشيخ أنَّ سماعه من الشيخ «لَوثَةٌ» بالفتح».

---

(١) المفصل: ورقة ٣٨ نسخة حسن حسني باشا عليها تعليقات منقولة من خط الصغاني.
(٢) إثبات المحصل: ١/٢.
(٣) التخمير: ٢/١٦٤.
(٤) المحصل في شرح المفصل: ٢/ ورقة: ٤٥.
(٥) التخمير: ٢/٤٣٢.
(٦) التخمير: القسم الثاني: ورقة: ٦٦.
(٧) التخمير: ١/٤٩. ٥٠.
(٨) التخمير: ١/١٤٩.

وقال[1]: «قال يَعقوب الجَنْدِيّ: لعلّ الصوابَ الضاربوك والضاربانِي والضاربي».

ويعقوب الجَنْدِيّ هذا من تلاميذ الزَّمخشري له شرح على المفصل.

وقال[2]: «قال الإمام عمر الجَنَزِيّ فاوضت جارَ الله رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿ والنَّجم إذا هَوَى ﴾ ما العامل في الظَّرف؟ أعني إذا، فقال: العامل فيه ما تعلق به الواو، فقلت: كيف يعمل فعل الحال في المستقبل؟ وهذا لأن معناه: أقسم الآن، وليس معناه أقسم بعد هذا، فرجع وقال: العامل فيه مصدر محذوف تقديره وهوى النجم إذا هوى، فعرضته على ذي المشائخ فلم يستحسن قوله الثاني». وعُمر الجَنَزِيّ وذي المَشَائخ، ولعله: زَينُ المَشَائِخِ هما من تلاميذِ الزَّمخشري.

وقال[3]: «العُمْرَانِيُّ: قلتُ للشيخ قد ذكرت في الفصل الأخير الذي به ينتهي الباب والمذكر الذي لم يكسر يجمع بالألف والتاء نحو قولهم: سبَحْلات وسِبَطرات وفي هذا الفصل أوردته مكسراً فما وجه التوفيق بينهما؟ فقال: سِبَطْرات ليس فيه إشكال، وأما سَباطر فمشكوك فيه. قال بعض من أدركته من المشايخ: عثرت على سباطر منصوص عليه في «خصائص ابن جِنّي» ـ رحمه الله ـ فعرضته على العمراني فأرمّ».

والعُمراني من أنبه أَصحاب الزَّمخشري واسمه عليّ بن محمد توفي سنة ٥٦٠ هـ.

وقال[4]: «العُمراني: قلت لصاحب الكشاف: تديرت تفيعلت وليس بتفعلت إلا أنه لم تصح الواو فيه، فقال: هو كما يقال قلت: فلماذا أثبته في باب تفعلت؟! فقال: إن الشَّيخ الإمام عبد القاهر أورده في باب تفعلت

(١) التخمير: ٢/١٢.
(٢) التخمير: ٢/٣٠٥، ٣٠٦.
(٣) التخمير: ٢/٤٠٢.
(٤) التخمير: القسم الثاني: ورقة: ١٤.

ويفوتني، قلت: في أي كتاب أورده؟ فقال: ليس في ذكري السّاعة مكانه، قلت: هل أضرب عليه بالقلم؟ فقال: نَعم، قلت: أيّ شيء أكتب مكانه؟ فقال: الأمر بيدك: أكتب مكانه شيئاً يوافقه نحو تبوأت الدَّار اتخذتها مباءة. . . »

وقال[1]: «قال جار اللّه: «وعاب ألفه منقلبة عن الباء». قال المشرح: لم يكن في سماع العُمراني هذه الكلمة وهو الصَّواب».

٨ ـ آراؤه الخاصة ورده على النحويين:

لعل من أبرز سمات شرح الخوارزمي آراؤه التي خالف فيها جمهور النحاة واستقل برأيه الخاص فيها وذلك في أكثر من خمسين موضعاً. ولعل ميوله الأدبية والنقدية وسعة خياله كونت عنده حرية الفكر وترك التقليد وولدت في نفسه محبة التجديد والمخالفة لما هو مألوف في النحو، فاندفع إلى ذلك بحماس شديد، وهذا ما جعله يتورط في مسائل أجمع على صحتها النُّحاة، وكانت آراؤه فيها شاذة لا تخدم المسائل النحوية بل لا تعدو أن تكون مجرد مخالفة شكلية، هي أكثر تعقيداً مما كانت عليه من قبل، ولا أستطيع أن أستعرض في هذا المبحث كل آرائه الجديدة وابتكاراته التي دعا إليها، وموقف العلماء منها فهذا شيء يطول ذكره ويكفي هنا أن أشير إشارات عابرة إلى بعض هذه الآراء وأحيل القارىء الكريم إلى أماكن وجود هذه المخالفات.

وتميزت ردود الخوارزمي بالحماس والاندفاع كما قلنا فهو ثائر على المألوف مغرم بكل جديد. قال الإمام يحيى بن حمزة العلوي[2]: «. . . وعول على أمور سمح بها خاطره واقترحها من تلقاء نفسه فبعدت عن الأفهام لغرابتها ونفرت منها النفوس لدقتها، والنفوس تولع بالغرائب، لكن لا بكل غريب».

وأحياناً يثور الخوارزمي على القاعدة النحوية أو التعليل النحوي ويبين

(١) التخمير: القسم الثاني؛ ورقة: ١٩٠.
(٢) المحصل لكشف أسرار المفصل: ١/ ورقة: ٣.

نقصانها وعدم دقتها وشمولها، لكنه يعجز عن الإتيان ببديل لذلك فتبقى المسألة معلقة لا يخرج منها بنتيجة مرضية. وأحياناً يثور على القاعـدة ويهاجمها ويعتقد أنَّ السابقين أخطؤوا فيها ثم يأتي بعد ذلك بقاعدة أكثر تعقيداً من قاعدة المتقدمين، وأبعد منها مأخذاً. وأحياناً يهدم القاعدة النَّحوية أو التعليل النحوي ويظن القارىء لكلامه أنه سيأتي بجديد في هذا الباب ثم يجد اختلافه مع النحاة اختلافاً شكلياً فحسب يرجع في أصله إلى ما قالَهُ المتقدمون.

إذاً فمآخذ الخُوارزمي على ثلاثة أقسام:

١ ـ قواعد وأصول وتعليلات هدمها ولم يأت لها ببديل.
٢ ـ قواعد وأصول وتعليلات هدمها وأوجد تعليلات أكثر منها تعقيداً.
٣ ـ قواعد وأصول وتعليلات خالف فيها مخالفات شكلية فقط.

وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

١ ـ **من النوع الأول**: قوله[(١)] «قولهم: الأصل في الاسم أن يكون على الإعراب التام إلا أنَّ نقص إعرابه منع الصرف لشبه ينعقد بينه وبين الفعل..

قال الخوارزمي: وهذه أشياء ضعيفة تتفرق هباء منبثاً برائحة مطالبة وشمة معارضة..» ثم رد على ذلـك دون أن يأتي برأي في المسألة.

٢ ـ **ومن النوع الثاني**: ردُّه علل الممنوع من الصرف، وجعل هذا الباب يرجع إلى قاعدتين هما على حد تعبيره: (الحكاية والتركيب) فهو يسخر كل علل الممنوع من الصرف لكي تندرج تحت هاتين القاعدتين، وهاتان القاعدتان لا تلغي علل الممنوع من الصرف التي ذكرها النحويون. فكأن الحكاية والتركيب زيادة قيد في الباب فقط.

قال[(٢)]: «اعلم أن كلام النحويين في باب ما لا ينصرف مخبط، وأنا أود تحقيق قاعدة ذلك الباب لأتمكن من تخريج المسائل، ثم أفسر كلام

(١) التخمير: ١/١٠٧: ١٠٨.
(٢) التخمير: ١/٩٥، ٩٦.

الشيخ فأقول: مدار الأمر في باب ما لا ينصرف على حرفين، على الحكاية وعلى التركيب.

٣ - **ومن النوع الثالث**: رده قاعدة النحويين أقسام البدل حيث جعل أقسامه ثلاثة أقسام بدل أربعة أقسام. فجعل بدل الاشتمال، وبدل البعض قسماً واحداً مقسوماً إلى صنفين. وهذا خلاف شكلي فقط.

قال[١]: «... وبدل الاشتمال، وهو على صنفين، أحدهما: بدل البعض من الكل... والثاني: بدل البعض من الكل ولكنه شيء يلتبس به كقولك أعجبني عمرو حسنه».

وردود الخوارزمي يغلب عليها طابع الخُشونة والقَسوة والثَّورة والاندفاع واستعمال بعض الأساليب والعبارات التي لا يليق بمثله استعمالها كقوله[٢]: هذه أشياء ضعيفة. وقوله[٣]: وهذه حجة سخيفة.

وقوله[٤]: اِعلم أنّهم قد تورطوا في هذا البيت.

وقوله[٥]: وإجماع النَّحويين باطل.

وقوله[٦]: اعلم أنَّ للنحويين في هذه المسألة كلاماً ليس حلو المذاق، وهو مما يمجه السمع بالاتفاق. وأنا أوّلاً أبيّن منشأ زلتهم من حيث اتفق لهم الزيغُ عن سواء السَّبيل والميلُ عن جادّةِ الصَّواب.

وقال[٧]: وهذا كلام عليه سمة الفساد.

وقال[٨]: ما أبردَ هذا المذهب، بل ما أبطلَه..

---

(١) التخمير: ٢/١٢٤، ١٢٥.
(٢) التخمير: ١/١٠٨.
(٣) التخمير: ١/١٠٩.
(٤) التخمير: ١/٤٠.
(٥) التخمير: ١/١٠٢.
(٦) التخمير: ١/١٤٥.
(٧) التخمير: ١/١٧٥.
(٨) التخمير: ١/١٣٦.

وقال[1]: هذا تمحُّلٌ شَنيعٌ.

وقال[2]: أنا لا أعجب من شيء يعجبني من هؤلاء النحويين...

وقال[3]: تمحلات النحويين.

وقال[4]: وهذا من إقناعيات النحويين:

ورُبَّ كـلام مرَّ فـوقَ مَسَـامِعِي   كما طَنَّ في لَوحِ الهَجِيرِ ذُبابُ

وقال[5]: أمَّا قول النَّحويين... فشيءٌ مضحك يضحك منه ثم يبكى من عقول النحويين...

وقال[6]: تخبَّط فيه النحويون.

وقال[7]: للنَّحويين كلام فاسد. وقوله[8]: ولم أرَ أعجب من هؤلاء النَّحويين. إلى غير ذلك من عبارات تهكمية أساء فيها إلى اجتهادات العلماء مما جعل بعض العلماء يرد عليه بمثل أسلوبه في التهكم والسخرية ويتهكم منه بنفس الطريقة التي سلكها هو في الردّ على العلماء. على أنَّ كثيراً منهم ترفع عن الرد عليه. وممن رد عليه الأندلسي حيث قال[9]: «وإلا فنقابله بمثل ما قابل، ونقول له هذه روايتك ورواية إخوانك».

وقال[10]: «قلت: هذا أيضاً من ابتداعاته الهذيانية، ثم قال: ولعله في لغة قومه أما في لغة العرب وعبارات النحويين فلا».

---

(١) التخمير: ٣١١/١.
(٢) التخمير: ٣٤٧/١.
(٣) التخمير: ٣٧٣/١، ٣٧٧.
(٤) التخمير: ٤٠٠/١، ٤٠٢.
(٥) التخمير: ٤٢٩/١.
(٦) التخمير: ١٣/٢.
(٧) التخمير: القسم الثاني: ورقة: ٣٩.
(٨) المحصل في شرح المفصل: ١٠٤/١.
(٩) المحصل في شرح المفصل ١٢٣/١، ١٢٤.
(١٠)

وقال أيضاً[1]: فهم هذا الرجل لأقوال النحويين عجيب. . . ثم قال رداً على قول الخوارزمي في التَّخمير: «أذكر الخادعة للشيخ (يعني الزمخشري) فظهر أن الشيخ ما انخدع، بل الذي افتضح ووقع في الاعتراض الذي اخترع».

وقال الإمام يحيى بن حمزة العلوي في الرد عليه[2]: «فقد عرفت بما أوردناه ضعف ما ذكره الخوارزمي. . . ثم قال: وقد حام فما وقع، وأرعد وأبرق فما أسال ولا أمطر».

وقال أيضاً[3]: اِعلم أنَّ الخوارزمي قد أورد كلاماً على النحاة وطول فيه أنفاسه. . .

ثم قال: واعلم أنَّ كلامَه هنا قليلُ الجدوى كثيرُ الدعوى.

وقال[4]: واعلم أنَّ كلامَه هذا هو في الحقيقة من متاهات الظُّنون، ونفخات الصّابون فمتى مسها عاصف من التَّحقيق انكشف أمرها عن غير طائل، وآلت حقائقها إلى غير حاصل. . . ثم قال: والعَجَبُ منه أنه قد أتى ـ فيما زَعَمَ ـ باليد البيضاء وحوى التَّحقيق بأسره وانطوى عليه بحذافيره.

وقالَ[5]: واعلم أن هذا المذهب الذي ذكره ليس له في الحقيقةِ محصولٌ، وتقرر أن يكون له من الفَسَادِ غررٌ وحجول. . . ثم قالَ: والعَجَبُ أنه مع إيراده لهذا المذهب الركيك يزدري كلام النحاة ويستهجن أقوالهم ويزعم أنه قد أتى فيه بالعجب العجاب ولباب الألباب، وهو كما ترى مخالف للقواعد النحوية، لم يقم عليه برهان، ولا أيده بحجة ولا سلطان.

ومنهم الإمام فخر الدين الاسفندري ٦٨٩ هـ.

---

(١) المحصل في شرح المفصل: ١/١٥٦ وانظر: ١/٢٧٦..
(٢) المحصل في كشف أسرار المفصل: ١/٤٠.
(٣) المحصل في كشف أسرار المفصل: ١/٤٤.
(٤) المحصل في كشف أسرار المفصل: ١/٥٧.
(٥) المحصل في كشف أسرار المفصل: ١/٦٥.

فإنه نقل قول الخوارزمي في «التخمير»[١] ولم أر أعجب من هؤلاء القوم يجمعون على شيء ثم يخرقون إجماعهم بإجماعهم، فهؤلاء جلتهم وفحولهم، فلا تسألني عمن لا يساوي جلتهم وفحولهم.

قال الاسفندري رداً على ذلك[٢]: قلت: انتهى ـ والحمدُ لله كلامه، رحمةُ اللَّه على المشايخ ـ لا عليه ـ وسلامه ما إن رأيت ولا سمعتُ بفاضل أطـرف من هذا الإمام الطّرائفي الناكث للعهود غير الوافي حيث نشأ من هذا العلم الشريف في حجره واستضاء بضوء فجره... وقد أطال تبكيته والردّ عليه. علماً بأنه يجله ويصفه بـ الإمام الخَطير والعالم النّحرير. ويثني عليه في ثنايا شرحه ثناءً جميلاً، إلاَّ أنـه لم يتحمل منـه هذا الهجـوم على المتقدمين.

ومنهم الإمام محمد بن دهقان علي النَّسفي الكبندي ٧٠٠ هـ.

فإنه قال[٣]: في شَرحه للمُفَصَّل المسمى بـ «المقاليد» ودعوى البناء فيه من بعض الشارحين مُطلقاً من غير فهم كلام أئمة النَّحويين وتخطئته إيَّاهم في منعهم الصَّرف عن نحو سحر خطأ منه وسفهاً حيث خـطّأ أفاضـلَ المتقدمين وقال وعندي أنَّها مبنية وما أحسن قول من قال:

يقـولون هـذا عندنـا غير جـائز ... فمن أنتم حتى يكون لكم عند

وردوده عليه كثيرة[٤].

ورد عليه ابن عَمرون الحَلَبيّ ٦٤٩ هـ فقال[٥]: إلاَّ أنه أساء فهماً فأساء أدباً.

---

(١) التخمير: القسم الثاني؛ ورقة: ٣٩.

(٢) المقتبس: ٤/٧٣.

(٣) المقاليـد: ١/ ورقة؛ ٣٣، ٣٤.

(٤) انظر مثلاً ورقة: ٤٧، ٩٨، ١٢٣، ١٥٧..

(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي لأحمد بن يوسف الرعيني: ٢/ ورقة: ٥١.

آراء سُبِقَ إليها:

من ذلك قوله[1]: «اتَّفقَ النحويون عن آخرهم على أنَّ الفعلين إذا توجها إلى اسم... فالفعلان بمجموعهما لا يسندانِ إلى ظاهر ذلك الاسم، بل الذي يسند إلى ظاهره أحدهما، والآخر إلى ضميره».

والنحويون لم يجمعوا على ذلك، بل أجاز الفراء إسنادهما إلى ظاهره ذكره ابن كيسان في (المهذب)[2].

وفي باب النداء[3] شنع في الرَدّ على من قال إنَّ المنادى منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو وأنادي وما أشبه ذلك، ولم يأت برأيه الخاص في هذا. فإمَّا أنه يؤيد قول الكسائي والفراء بأن «يا» اسم فعل بمعنى أدعو. وأما أنه يعمل «يا» نفسها، وهو ما نسبه الرَّضِي إلى المبرد، وهو الذي فهمه العلوي[4] حيث قال: أما ما زعمه الخوارزمي وغيره من أن العامل في المنادى الحرف نفسه من غير واسطة الفعل، من أجل كونه مختصاً به فهو فاسد.

وفي باب المفعول معه قال[5]: اِعلم أن المفاعيلَ في الحقيقة ثلاثةٌ، المفعول به والمصدر والظرف،. أما المنصوب بمعنى اللام، والمنصوب بمعنى مع فليسا بمفعولين على الحقيقة.

وهذا هو رأي الزَّجاج ٣١١ هـ. نقل ابن الخباز الموصلي ٦٣٧ هـ في «توجيه اللمع»[6] عنه أنه أسقط المفعول معه، وقال: وذكر في المعاني أن المفعول له ينتصب انتصاب المصادر فصارت المفاعيل عنده ثلاثة.

إلى غير ذلك.

---

(١) التخمير: ١/١٣٠.
(٢) المحصل شرح المفصل: ١/١٠٤، ١٠٥.
(٣) التخمير: ١/٢٣٦.
(٤) المحصل الكاشف لأسرار المفصل: ١/٩٨.
(٥) التخمير: ١/٣٤٧.
(٦) توجيه اللمع: ورقة: ٤٣.

آراؤه التي تفرد بها:

وإليك بعض الآراء التي تفرَّد بها، ولا أعلم أنَّ أحداً سبقه إليها:

١ ـ ذهب الخوارزمي إلى أن الفعل المضارع مثل يزيد ويشكر إذا سُمِّيَ به فإنَّ الفعلَ يكون مفرداً من الضمير والضَّمةُ فيه محكية[١].

٢ ـ ذهب إلى أن «غدوة وسحر» إذا أريد بهما غدوة يومك وسحر ليلتك فهي مبنية لتضمنها معنى اللام[٢].

٣ ـ جعل علة المنع من الصرف في أمرين؛ «الحكاية والتركيب»[٣].

٤ ـ ذهب إلى أن «زفر» لا يمنع من الصّرف محتجّاً بأنه منقول من الزُّفر بمعنى السيد[٤].

٥ ـ ذهب إلى أنَّ «ضارع» في قول الشاعر:

ليبك يزيد ضارعٌ لِخُصومَةٍ ومختبط مما تطيح الطَّوائِحُ

وما أشبه ذلك مرفوع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، بينما يرى النحويون أنه فاعل بفعل محذوف[٥].

٦ ـ ذهب النحويون إلى أنَّ ما بعد «إذا» الفجائية مبتدأ، وذهب الخوارزمي إلى أن «إذا» هي المبتدأ، قال: لأنَّها بمعنى الحضرة، وما بعدها هو الخبر[٦].

٧ ـ ذهب إلى أنَّ الحال ينتصب بأنه خبر كان[٧].

٨ ـ ذهب إلى أنَّ واو المفعول معه واو الحال[٨].

٩ ـ ذهب إلى أنَّ واو الحال للمفعول فيه[٩].

---

(١) التخمير: ١/٤٠.
(٢) التخمير: ١/٥٩، ٣٢٣.
(٣) التخمير: ١/٩٥.
(٤) التخمير: ١/١٠٢.
(٥) التخمير: ١/١٤١.
(٦) التخمير: ١/١٦٦.
(٧) التخمير: ١/٣٧١.
(٨) التخمير: ١/٣٧١.
(٩) التخمير: ١/٣٧٢.

١٠ ـ ذهب إلى أنَّ التمييز في مثل: «طابَ زيد نَفساً» وما أشبهه منصوب بنزع الخافض[١].

١١ ـ ذهب إلى أنَّ «إلَّا» في الاستثناء تنتصب على الحال[٢].

١٢ ـ ذهب إلى أنَّ الفرق بين لا النافية للجنس، ولا النافية للوحدة تحدده القرينة، لا تحدده الحركة[٣].

١٣ ـ ذهب إلى أنَّ إعراب «زيد هند ضاربته هي» زيد مبتدأ وهند مبتدأ ثان، وضاربته مبتدأ ثالث، وهي خبر المبتدأ الثالث. . . وهكذا[٤].

١٤ ـ ذهب إلى أنَّ «فَعَالِ» بني لتضمنه معنى اللام سواء أكانت بمعنى المصدر المعرفة أم بمعنى الأمر[٥].

١٥ ـ ذهب إلى أنَّ المنادى معرفة وعلاقة تعريفه حرف النِّداء مع الضم ويجب عده مع المعارف في حصرها[٦].

١٦ ـ يرى التَّسوية بين «العَصا» و«سُعدى» وبين هذا وهؤلاء إعراباً أو بناءً فالإعراب فيهما معاً ممتنع[٧].

١٧ ـ يرى أنّ الفعل اللّازم إذا عُدّي بحرف الجر فالمفعول هو المجرور وحده دون حرف الجر[٨].

٩ ـ مخالفاته للزمخشري وردُّه عليه:

ذكرنا فيما تقدم رَدّ الخوارزمي على النحويين عموماً وهنا نذكر رده على الزمخشري على وجه الخصوص، ولا شك أن الخوارزمي كان يُجِلّ الزمخشري ويقدره وأنه كان يلقبه بـ(شيخنا) تقديراً له وتعظيماً وإجلالاً وإلَّا

---

(١) التخمير: ١/٣٧٧.
(٢) التخمير: ١/٤٠٠.
(٣) التخمير: ١/٤٣١.
(٤) التخمير: ٢/١٧٤.
(٥) التخمير: ٢/٢٧٥.
(٦) التخمير: ٢/٤٢٩.
(٧) التخمير: القسم الثاني؛ ورقة: ٢٤.
(٨) التخمير: القسم الثاني؛ ورقة: ٨٨.

فالزمخشري لم يكن من شيوخه إلا إذا صَحَّ أن نقول؛ أنّه تتلمذ على مؤلفاته.

قال ابنُ الشعار الموصلي: ٦٥٤ هـ[١]: «وكان مشغوفاً بكتب الإمام أبي القاسم الزمخشري كثير الميل لها...» وذكرنا في مؤلفاته اهتمامه بشرح كتب الزمخشري ولا أعلم أنه شرح كتاباً في النحو لغيره. ومع هذا كلّه فالخوارزمي كثير الاعتراض عليه، كثير المهاجمة لآرائه، والإيضاح عن سقطاته فقد اعترض عليه في «التَّخمير» فيما يزيد على ثلاثين موضعاً[٢].

وهذه الاعتراضات في غالبها ترجع إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تصحيح لفظ وقع في المفصل.

القسم الثاني: استدراكات على المؤلف.

القسم الثالث: اعتراض على بعض أعاريب الزمخشري.

وإليك بيانها:

القسم الأول:

منه قوله[٣]: وقع في كافَّةِ[٤] نسخ المفصل «أعطيتموه» بدون الكاف، والصَّوابُ: أعطيتكموه.

ومنها قول الزَّمخشري[٥]:... نحو قولك؛ مَهْ: أي اسكت، وصه:

---

(١) عقود الجمان: ٥/١٩٨.

(٢) انظر مثلاً المواضع التالية: ١/٢٧، ٣٤، ١٥١، ١٩٩، ٢٣٦، ٣١٩، ٢/١٥ ١٦، ١٢٧، ١٦٤، ٢٢٥، ٢٥١، ٣١٨، ٤٢١.

والقسم الثاني: ورقة: ٣، ٦، ٦٩، ١١٠، ١٦١، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) التخمير ٢/١٦٤.

(٤) أخطأ الخوارزمي في تعبيره هذا حيثُ أضاف «كافة»، وقد أخطأ قبله الزمخشري حيث قال في مقدمة المفصل: «بكافة الأبواب» نبه على ذلك الصغاني ٦٥٠ هـ حيث قال في تصحيح نسخة «المفصل» التي بخط الزمخشري: كذا في نسخة الزمخشري ـ رحمه الله ـ «بكافة الأبواب» وكلمة «كافة» لا تضاف ولا تقع إلا حالاً (المفصل المخطوط ورقة٣).

(٥) المفصل: ١٥١ أصلحت في النسخة المطبوعة.

أي اكفف. قالَ الخوارزمي[1]: كذا وقع في نسخ المفصل، والمسموع: مه: أي اكفف وصه: أي اسكت.

ومنها قوله[2]: «لم يرعونا» قال الخوارزمي[3]: «وقع في نسخ المفصل بالتاء المثناة الفوقانية، وهذا سهو. إلى غير ذلك من التصحيحات[4].

القسم الثاني: الاستدراكات:

قال الخوارزمي[5]: ذهب عن الشيخ ـ رحمه الله ـ أن يأتي بحرف الغنة وهي النون والميم في هذه القسمة.

ومن الاستدراك على الزَّمخشري اعتراضه على حدوده وتعريفاته. كاعتراضه على تعريف معنى الكلمة حيث عرفها الزَّمخشري[6] بـ«اللفظة الدَّالة على معنى مفرد بالوضع».

قال الخوارزمي[7]: أمَّا البحث فهو أنَّ قوله «بالوضع» غير مفتقرٍ إليها. ثم قال؛ والحدُّ الذي للمذهب أن يُقال: «الكلمة لفظ له دلالة مفردة» واعتراضه على حد العلم حيث قال: الذي ذكره الشيخ لا يفي إلَّا بتحديد العلم الشخصي.

واعتراضه على عامل الرَّفع في المبتدأ والخبر حيث قال الزمخشري[8]: «وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما».

قال الخوارزمي[9]: هذا الكلام مستدرك على الشيخ من وجهين:

---

(١) التخمير: ٢/٢٥١.
(٢) المفصل: ٣٩٢.
(٣) التخمير: القسم الثاني: ورقة: ٢٧٣.
(٤) انظر مثلاً القسم الثاني: ورقة: ٦٥، ٦٦، ١٦٠..
(٥) التخمير: القسم الثاني: ٢٧٣.
(٦) المفصل: ٦.
(٧) التخمير: ١/٢٧.
(٨) المفصل: ٢٣.
(٩) التخمير: ١/١٥١.

أحدهما: قوله: وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، ومعنى ذلك أن الاسمين متى جرى بينهما إسناد مع أنهما لم يدخل عليهما سائر العوامل اللفظية، وهذا لا يقتضي سوى أن يكون للإسمين من الإعراب حَظٌّ، وأمَّا أن يكون حظهما على الخصوص الرَّفع فلا.

الوجه الثاني من الاستدراك: أنه إذا كان رافعهما هو كونهما مجردين للإسناد فأي حاجة بنا إلى كون كل منهما شبيهاً بالفاعل. ثم قال: وتقرير الكلام على جهة الصَّواب في هذه المسألة أن نقول: الموجب لنفس الإعراب فيهما موجود، والمانع لموجب الخصوص معدوم، فوجب أن يرتفعا.

القسم الثالث: اعتراضه على بعض أعاريب الزمخشري:

من ذلك اعتراضه على إعراب «مصبوح» في قول الشاعر:

ولا كريم من الولدان مصبوح

قال[1]: ويحتمل - فيما زعم الشيخ - ألاَّ يجعلَ مصبوحاً خبر لا النافية للجنس لكنه يجعله صفة محمولة على محل «لا» مع المنفي. وهذا شيء فاسد... ومنه اعتراضه على تقديره الزمخشري[2]: «أعطني» في المثل: «كليهما وتمراً» حيث نصب الزَّمخشري تَمراً بأعطني المقدرة. قال الخوارزمي[3]: في هذا التفسير نظر، والصواب وأعطيتك وأطعمك.

ومنه اعتراضه على أن يكون الاستثناء منقطعاً في قوله تعالى: ﴿لا عاصم اليوم من أمر اللَّه إلاَّ من رحم﴾. فقال[4]: وعندي أنَّ الاستثناء متصل لأنَّ المعنى: لا عاصم اليوم من أمر الله إلاَّ رحمة من رحمة اللَّه.

---

(١) التخمير: ١/١٩٣، ١٩٤.
(٢) المفصل: ٤٩.
(٣) التخمير: ١/٣٠٠.
(٤) التخمير: ١/٣٩١.

وقد تأتي ردوده على الزمخشري عنيفة كقوله[1]: وهذا كلام قد باض فيه الفساد وعشش.

وقال[2]: وأما قول الشيخ ـ رحمه الله ـ فلأن وقوعها في أول أحوالها بالألف واللَّام وهي علة بنائها فشيءٌ مزيَّفٌ.

على أنه قد يستعمل الِّلين والرِّفق كقوله[3]: وفي هذا الكلام زلة جرت على قلم الشيخ ـ رحمه اللَّه ـ.

١٠ ـ منهجه النحوي:

لا يستطيع الباحث أن يحكم على نحوي بعد نهاية القرن الرابع الهجري بأنه بصري أو كوفي المذهب. ولا أعتقد أنَّ هناك مذهباً ثالثاً غير هذين المذهبين وأغلب النحاة من بعد القرن الرابع تخلصوا من المذهبية وبنوا ثقافتهم على الاختيار من محاسن المذهبين وآراء الفريقين على حد سواء. ولما كان أغلب كبار علماء اللغة والنحو من البصريين وامتاز رجال المذهب البصري بكثرة التأليف والمذهب البصري كان أكثر واختيارات المتأخرين كانت أغلبها من هذا المذهب لا سيما أن كتاب سيبويه كان معظماً عند جميع العلماء وهو تأليف بصري. وأنَّ أغلب الكتب التي وصلتنا من المؤلفات النحوية التي كتبت حتى نهاية القرن الرابع أغلبها مؤلفات بصرية كالمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج وشرح الكتاب للسيرافي، وشرحه للرماني، ومؤلفات أبي علي الفارسي، وأبي القاسم الزَّجاجي، وأبي الفتح ابن جني، وهذه هي ـ في الغالب ـ مصادر النحويين المتأخرين. وقد لا أكون مغالياً إذا قلت إن أكثر النحاة المتأخرين لا يعرفون المذهب الكوفي ولا آراء الكوفيين إلا عن طريق المؤلفات البصرية لذلك فإنني أعتقد أنه لا يحسن أن نقول عن عالم متأخر ـ وأعني بالمتأخر من عاش بعد القرن الرابع الهجري ـ أنه بصري المذهب ولا كوفي المذهب وذلك أن منهجه النحوي سيكون قائماً على

(١) التخمير: ١/١٢٧.

(٢) التخمير: ٢/٢١٨.

(٣) التخمير: القسم الثاني: ورقة: ٢٣٥.

الاختيار وحرية الفكر، وليس المذهب النَّحوي إلزامياً للمقلد كالمذهب الفقهي، لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد فيه، فدرجة الاجتهاد في النحو تدرك بأدنى المراتب.

ومن هنا فالخوارزمي متأخر مجتهد إلا أنَّ محبته للتَّجديد والابتكار جعلته يستحسنٍ ما لم يستحسنه غيره ويشذّ في بعض آرائه ويخالف المشهور عند جمهور النحاة في كثير من المسائل فتجد في كتابه مثل قوله: أجمع النحويون عن آخرهم وإجماع النحويين باطل، مذهب النحويين. . .

وأما قول النحويين. . . لكي يأتي برأيه بعد أن يهدم ما قاله النحاة وإن كان النحويون لم يجمعوا على بعض المسائل التي ذكر إجماعهم فيها، وإنما عبَّر بإجماعهم لكي يظهر الغلبة عليهم، وأنه عرف ما لم يعرفه النحاة مجتمعين؟!

ومن هنا كان منهج الخوارزمي النحوي قائماً على التجديد والابتكار، والاختيار من آراء المتقدمين، وإن كان في تجديده واختياراته لم يوفّق ـ في نظري ـ التوفيق الكامل لأنه يتعمد المخالفة لذاتها أحياناً ويقف مكتوف اليدين أمام كثير من المسائل التي ثار عليها وأكَّد عدم صحة تعليلها.

موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

عرض الخوارزمي كثيراً من مسائل الخلاف بين الفريقين، ولم يلح على ذكر ذلك في كل مسألة جرى فيها خلاف بينهما كما فعل ابن الشجري في «الأمالي» وابن الدَّهان في «الغُرّة» وابن إياز في «المحصول» وابن النحاس الحلبي في «التعليقة» وابن فَلاح في «المُغني» وغيرهم.

ولم أجد له مَنهجاً خاصّاً في عرضه لمسائل الخلاف فقد أغفل عدداً غير قليل منها فلم يذكرها البتة، بينما اكتفى في بعض المسائل بالإشارة العابرة كقوله: «وهذه المسألة فيها خلاف بين البصرية والكوفية[1] وربما

(١) انظر بعض الأمثلة على ذلك في التخمير: ٦٢/١، ١٨٥، ١٨٩، ٣٩٠، ٤٢٠. ١٢١/٢، ٢٤١.

عرض بعض مسائل الخلاف عرضاً وافياً، دون ترجيح رأي على آخر[1] وقد يورد المسألة الخلافية ويفصل القول فيها تفصيلاً كاملاً ويرجح ما يراه هو الراجح ويثبتُ ذلك بالأدلَّة الواضحة والبراهين القوية، ويدعم ما يقول بالشواهد من كتاب اللَّه - عز وجل - وكلام رسول اللَّه ﷺ وأقوال العرب وأشعارها.

وأغلب المسائل التي فصَّل القولَ فيها يؤيِّدُ فيها رأي الكوفيين، وإليك نماذج لهذا التأييد:

عرض مسألة[2]: (هل الأصل في الإعراب للاسم أو للفعل المضارع).

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بينهما: ذكرها العكبري وغيره[3]. وأيدوا فيها رأي البصريين الذين قالوا: إنَّ الأصل في الإعراب للاسم، والفعل المضارع محمول عليه.

أمَّا الخوارزمي فقال: إنَّ الأصل فيه الفعل المضارع وأيد بذلك مذهب الكوفيين، ولم ينص على أنه مذهبهم.

وفي مسألة: الاشتغال وهي من مسائل الخلاف بينهما[4].

أيَّد الخوارزمي مذهب الكوفيين[5] مصرّحاً بذلك قال: «فإن سألت:

---

(١) انظر بعض الأمثلة على ذلك في التخمير: ١٣٢/١، ١٣٦، ١٨٢، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٩٦، ٤٢٧، ٤٢٨.
٢/٨٩، ١٥٨، ٢٥٤، ٢٥٨، ٤٥١، ٤٧١.

(٢) التخمير: ١/٨٧.

(٣) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين: مسألة رقم ٨ وائتلاف النصرة: وانظر؛ الخصائص: ١/٦٣، والإيضاح للزجاجي: ٧٧، والمرتجل لابن الخشاب: ٣٤.

(٤) انظر: الانصاف ١/٨٢، والتبيين؛ مسألة رقم ٣٧، وائتلاف النصرة. قسم الأفعال، والمغني لابن فلاح: ٢/ ورقة: ١٢٧ (نسخة جامعة الرياض).

(٥) التخمير: ١/١٤٧.

لم انتصب الضمير المتصل بالفعل؟ أجبت على البدل من زيد، وهو بعينه مذهب الكوفيين، ويشهد لصحة البدل ها هنا أن هذا الكلام يتأتى فيه جميع أنواع البدل. . .»

وأعاد المسألة نفسها في موضع آخر[1] وأكَّد ما قاله أولاً فقال:

«وإنما الوَجهُ الصَّحيحُ ما ذهب إليه الكوفيون من أن المنصوب المتقدم ينتصب بالفعل الواقع بعد الضمير، والضمير ينتصب على البدل منه».

وفي مسألة؛ إدخال الألف واللَّام على المضاف في العدد أيد الكوفيين فقال[2]: الذي ذكره البصريون قياس، ومذهبُ الكوفيين استحسان والطَّبع ينزع إليه فوجب أن يجوز.

وانظر مسألة «طالق وعاشق»[3]. . . وغيرها.

وقد أيّد البصريين في بعض من المسائل[4] أيضاً.

١١ ـ مقارنته ببعض الشروح الأخرى:

«بين الخوارزمي وعلم الدين الأندلسي في شرحيهما»:

أولاً: يجدر بنا أن نعرّف بعلم الدين الأندلسي (**٥٧٥ ـ ٦٦١ هـ**) فنقول:

هو أبو محمد القاسم بن أحمد بن أبي السداد الموفق المرسي الأندلسي، وقيل اسمه أبو القاسم محمد بن أحمد. ومنهم من يسميه أبا القاسم بن أحمد والصحيح هو الأول لأنني رأيته مكتوباً بخط يده على شرحه للجزولية، سنة **٦٢٥ هـ**، نسخة شهيد علي وهو المثبت على كلّ نسخ مؤلفاته المكتوبة في حياته. قال أبو البركات ابن المستوفي في كتابه: «إثبات المحصل من نسبة أبيات المفصل»: أملى علي نَسَبه أبو القاسم محمد بن

---

(١) التخمير: ٣١٢/١.

(٢) التخمير: ٥/٢.

(٣) التخمير: ٤٤٠/٢.

(٤) انظر مثلاً التخمير، القسم الثاني: ورقة: ٨٥، ١٠٧، ١٣٩، ١٧٤، ١٧٦.

(٥) انظر التخمير: ٢١٧/١، ٣٨٧. .

أحمد بن الموفق المرسي، وفي ترجمة كتابه القاسم بن محمد بن الموفق الأندلسي.

ويقول هو في قصيدته التي ضمنها ذكر شيوخه:

يَقُولُ حامِدُ رَبِّ العَرشِ والنَّسَم   المُذنِبُ القاسِمُ المَدعُوّ بالعَلَمِ
مُوَفَّقٌ جَدُّه وأحمدُ وَلَدُ   من صُقْعِ أَندَلُسٍ ذو الخَوفِ والنَّدَمِ

مولده ووفاته:

ولد بِمُرْسِيَة، مدينةٌ في شَرق الأندلس، في حدود سنة ٥٦١ هـ، كذا نَقَلَ عنه ياقوتُ الحَمَوِيّ في معجم الأدباء. وقال الذَّهبي والصَّفدي وغَيرهما ولد سنة ٥٧٥ هـ ولعل هذا أقرب إلى الصَّواب، لإجماع أكثر المؤرخين عليه، وانتقل منها إلى بلنسِيَة وغيرها من مدن الأندلس، ويغلب الظَّنّ أنه دخل أشبيلية، لأنه قرأ على ابن خروف الذي كان يسكن أشبيلية، وما زال متنقلاً في بلاد الأندلس حتى خرج منها في حدود سنة ٥٩٨ هـ وعمره يومئذٍ ثلاثة وعشرون عاماً. قال في قصيدته:

فارقت أهلي ومن قد كنت آلفه   من الأقارب والأصحاب والحرم
والعمر يومئذٍ عشرون يتبعها   ثلاثة قضيت في الخفض والنعم

فلما وصل إلى المغرب التقى بالإمام الجزولي (٦٠٩ هـ) في تونس، وفي سنة ٦٠١ هـ وصل إلى مصر، وفي سنة ٦٠٣ هـ وصل إلى دمشق وقبل سنة ٦١١ هـ كان في بغداد بدليل أنه أخذ عن ابن الأخضر ٦١١ هـ.

وظل الأندلسي، مُتردّداً بين مصر والشام والعراق فدخل حمص وحماه وحلب والموصل وحج وزار المسجد النبوي، وأراد الرحلة إلى خراسان للالتقاء بالإمام فخر الدين الرازي فعلم بوفاته.

آثاره:

عرفت من مؤلفاته خمسة كتب وقصيدة قالها في وصف رحلته وتسمية بعض شيوخه.

أمّا الكتبُ فمنها ثلاثةٌ مشهورة ذكرها أصحاب الطبقات ونقل عنها العلماء وهي:

١ ـ شرحُ المُفَصَّل وسنفرده بالحديث.

٢ ـ شرحُ المقدمة الجُزُولية. والمقدمة الجُزُولية من تأليف شيخه أبي موسى الجُزُولي ٦٠٦ هـ وهي المسماة بـ (القانُون) و (الكرَّاس) شرحها عدد غير قليل من العلماء. وكان علم الدين قد اجتمع بالجزولي بـتونس سنة ٦٠١ هـ وسأله عن بعض مشكلاتها، فلما تصدَّر بحلب شرحها. واسم الكتاب «المباحث الكُلِّيّة في شرحِ الجُزُولِيَّة» هكذا اسمه على النسخة التي عليها خَطُّه. واسمه في النُّسخ الأخرى: «المباحث الكاملية».

٣ ـ شرحُ الشَّاطبية نقل عنه في شرح المفصَّل وسماه «المُفيد في شرحِ القَصيد» ويوجد من هذا الكتاب ثلاث نسخ خطية، إحداها في تيرة (نجيب باشا) في تركيا رقم (٧٧) قديمة الخط كتبت سنة ٦٥٣ هـ وهي نسخة كاملة في (١٦٩) ورقة.

والنسخة الثانيـة في مكتبة حسن حسني باشا في تركيا أيضاً ورقمها (٧٢) وهي نسخة سلطانية خزائنية جميلة الخط طرتها مذهبة كتبت سنة ٨٠٦ هـ. وهي نسخة مصححة مقروءة، عليها خطوط بعض أهل العلم.

والنسخة الثالثة في الخزانة العامة بالرباط.

٤ ـ سَلوةُ الغَريب ومنيةُ الأَريبِ: لم يذكر في المراجع وإنَّما أحال عليه المؤلف في «شرحِ المُفَصَّل» ٢/ ورقة: ٦٨.

٥ ـ قصيدةٌ في وَصفِ رحلتِهِ من الأندلس ضَمَّنها ذكر شيوخه منه نُسخة بخطِّ تلميذه وابنِ سِبطه الإمام علم الدين البرزالي قراءة عليه، وقرأها عليه تلميذه إبراهيم بن فلاح. كتبت في حياته سنة ٦٥٩ هـ، وتوجد هذه النسخة في المكتبة الظاهرية رقم ٨٢ تاريخ من ١١١ ـ ١١٥.

٦ ـ مُشكِلَةُ الجُزُوليّة لم تذكره المراجع أيضاً وهو رسالةٌ صغيرةٌ تقع في (١١) ورقة كتبت سنة ٦٦٢ هـ، منسوبةٌ إلى علم الدين الأندلسي (جوروم رقم ٣/٢٧٧٣) بتركيا.

انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٦/٢٣٤، وإنباه الرُّواة: ٤/١٦١، ١٦٢ وذيل الرَّوضتين: ٢٢٧، ومجمع الآداب لابن الفُوطي، وصلة التكملة للحُسَينِيّ: ورقة ١٣٨، والعُبر للذَّهبي: ٥/٢٦٦، ومعرفة القُراء الكبار له: ٢/٥٢٦، ٥٢٧، وتاريخ الإسلام له: وفيات سنة ٦٦١ هـ، والوافي بالوفيات: ٢/١٠٢، وغاية النِّهاية: ٢/١٥، وبغية الوعاة: ٢/٢٥٠، والدّارس في تاريخ المدارس: ١/١٩٠، وطبقات النّحاة واللُّغويين لابن قاضي شهبة: ٢٤٣... وغيرها،

شرحه للمفصل: اسمه «المحصل في شرح المفصل»

ذكره كل من ترجم له وقرن اسمه به فقيل: (الأندلسي شارح المفصل) ونقل عنه كثير من العلماء منهم ابن المستوفي ٦٣٩ هـ، وابن إياز ٦٨١ هـ وعفيف الدين الكوفي ٦٩٨ هـ، والرّضى شارح الكافية ٦٨٤ هـ، وصاحب «المُحَجَّل في شرح المفصل» من علماء القرن السابع.

كل هؤلاء جميعاً من معاصريه، وهم برتبة أقرانه وتلاميذه ثم استمر الناس ينقلون عنه ومن هؤلاء الرُّكن الاستراباذي ٧١٧ هـ، وأحمد بن يوسف الرُّعيني، وشمس الدين بن الصّائغ ومحمد بن علي بن هُطَيل ٨١٢ هـ، والمَهدِي لدين الله أحمد بن يحيى المُرتضى ٨٤٠ ورمز له في كتابه «التَّاج» بعلامة (س)، والأشموني، والسُّيوطي، وابن وحيى زادة... وغيرهم.

ولعل أقدم من عرفته مُعتَمِداً عليه الإمام ابن المستوفي الإربلي ٦٣٩ هـ وقد أفادنا الإربلي في كتابه «إثبات المحصل من نِسبَة أبيات المُفَصَّل» بمعلومات ما كنا لنظفر بها من سواه.

من هذه المعلومات أنّه اجتمع به. قالَ في «إثبات المحصل: أملى علي نَسَبَهُ أبو القاسم...» ولا ندري أين كان هذا الاجتماع؟ أكان بإربل، وعلى هذا يكون الأندلسي قد وفد عليها. وكتاب «تاريخ إربل» الذي ألَّفه ابن المستوفي لم يصل إلينا إلاَّ جزء منه لا يوجد فيه أيُّ خَبرٍ عن الأندلسي. ولم

يذكر في تاريخ حياته أنه دخل إربل ويحتمل أنَّه اجتمع به في مكان آخر غير إربل.

ومن المعلومات التي دوَّنها ابن المستوفي زمن تأليف الكتاب ومكانه وعدد أجزائه وأنَّ نسخته كانت بخطٍّ مؤلفه وأنه يَمتَلِكُ أكثر من نسخة بخطه.

وقد بيّن ابن المستوفي في أكثر من موضع أخطاء الأندلسي، ورد عليه وبين سطوه على شرح الخوارزمي وادعاءه لكثير من عبارات الخوارزمي وآرائه لنفسه.

وقد أثنى العُلماء ثناءً حسناً على كتاب الأندلسى. قال ابن المستوفي **٦٣٩ هـ**: «طالعت معظمه فوجدته قد جمع فيه من الفوائد النَّحوية ما أَغرب في جمعه، وأودعه من القواعد الأدبية ما أَبدع في وضعه». وقال القِفطيّ **٦٤٦ هـ**: «... وَشَرَحَ المفصَّل للزمخشري شرحاً استوفى فيه القولَ، لا يقصر أن يكون في مقدارِ كتاب أبي سعيدٍ السِّيرافي في شرح الكتاب، واستعان في عبارته ببعض عبارة المُتكلمين وكان أقدرَ على ذلك من غيره». وقالَ ابن الجَزَريّ: وشرحَ المفصَّل في أربعةُ مجلدات فأجاد وأفاد، ومثل ذلك قالَ المَقَّرِيُّ في نَفْحِ الطِّيب.

أجزاء الكتاب:

اختلف العلماء في عدد أجزائه فقال ابن المستوفي في سبعةِ جلودٍ، وقال ابن الجَزَرِيُّ في أربعة مجلدات، ولعل السَّبب في هذا راجع إلى النُّساخ فمنهم من ينسخه في أربعة ومنهم من ينسخه في أكثر من ذلك حسب نوعِ الخَطِّ وكِبَرِ حجمِ المُجَلَّدة. والمؤلف جزأه في سبعة أجزاء وهو ما نص عليه ابن المستوفي حيث قال: «... الذي سماه كتابَ «المُحَصَّل في شرحِ المُفَصَّل» بخطّه وهو يَدخُلُ في سبعِ جُلودٍ كبار»، ثم اختَلَفَت مجلَّداتُهُ باختلافَ ناسخيه ودليل ذلك أنَّني عثرتُ على المجلَّد الخامس وهو آخر الكتاب من نسخةٍ كانت في خمسة مجلدات كما أنَّ نُسخة الجزء الأول الموجودة في طَهران تدلُّ على أنَّ الكتاب في هذه النسخة يقع في عشر

مجلدات فهي أقلُّ من نصف الجزء الأول من نسخة شهيد علي التي أُقَدِّرُ أنها في خمس مجلدات كما سيأتي في وصف النُّسخ.

زمن تأليفه واختلاف نسخه:

قال ابنُ المستوفي: «وكان ـ كما قال نقلاً من خطّه ـ كان شروعه في شرحه في شَعبان من سنة ثمان عشرة وستمائة، وفرغ منه في شَعبان من سنة تسعٍ عشرة وستمائة بمدينة حلب المحروسة.

وقد عثرت على ثلاثِ نُسخ من الجزءِ الأوّلِ لم يذكر فيها المؤلف زمن تأليفه مع أنَّ إحدى هذه النُّسخ كُتبت في عَصره وقُرئت عليه، كما أنني عَثرتُ على الجزءِ الأخير من الشَّرح وليس فيه أية إشارة إلى ذلك. وقد تتبعت الموجود من أجزاء الكتاب، فلم أجد في ثنايا الكتاب أي شيء يشعر بذلك أو يدلّ عليه. ولا شكَّ أنَّ ابنَ المستوفي ناقلٌ أمينٌ وثقةٌ فيما يقول، ويمتلك منه نسختين كلتاهما بخطه. لذلك فقوله صحيح مقبول، ويكون سقوط مثل هذه العبارة إمَّا من النُّساخ وإمَّا من المؤلف فيما بعد لأنه عاش بعد تأليفه اثنين وأربعين عاماً، فكان يزيد في شرحه ويهذبه ويضيف إليه، لذلك فإنَّ نسخَ الكتابِ مختلفةٌ فيما بينها اختلافاً كبيراً في مقدماتها وإهدائها ومعلوماتها التي في تضاعيف الكتاب، ولعلّ الذي لا يدرك أنَّ المؤلف كان يزيد في كتابه وينقص على مرّ السنين يظنُّ كل نُسخَةٍ كتاباً آخر.

وقد أورد القفطي في «إنباه الرواة»: أن الأندلسي ذكر له أنَّه حصَّل في النحو فوائدَ مغربية قدم بها رجلٌ من أصحاب أبي علي عُمر الشَّلوبين وقد مات بدمشق ـ رحمه اللَّه ـ وأبيعت في تركته، وذكر أنه ألحق منها شيئاً بالشَّرحين اللَّذين له «شرح الجزولية» و«شرح المفصل» ووعدني عند عودته بإضافة ما صنّفه من ذلك إلى الشرحين المتقدمين له عندي. واعتمد ابن المستوفي على نُسختين من شَرح المُفَصَّل للأندلسي كلتاهما بخطه كما أسلَفنا القول وذكر أنَّ بينهما اختلافاً وسأوضح ذلك أثناء الكلام عن وصف النسخ.

نسخ الكتاب الخطية:

لا أعلم أن الكتاب يوجد كاملاً في مكتبة واحدة أو مكان معين، وإنما يوجد متفرقة أجزاؤه في مكتبات عدة.

فالجزء الأول يوجد منه ثلاث نسخ خطية، وهي:

١ ـ نسخة شهيد علي رقم ٢٤٨١.
٢ ـ نسخة أسعد أفندي رقم ١٦٦.
٣ ـ نسخة طهران «سبه سالار» رقم ١١٨١.

والجزء الثاني لا يوجد منه إلّا نسخة واحدة في دار الكتب المصرية رقم (٢٩٢) وهي نسخة ينقصها نصفها الأول تقريباً.

ومن المجلد الثالث توجد نسخة واحدة في شهيد علي ٢٤٨٢.

ومن المجلد الرابع توجد نسخة واحدة في شهيد علي ٢٤٨٣.

أمّا المجلد الخامس فمنه نسخة واحدة في أسعد أفندي رقم ١٦٧.

ويرجع الثاني والرابع إلى نسخة واحدة ذكر على طُرّة الرابع أنها في خمسة أجزاء. كما يرجع الثالث والخامس إلى نسخة واحدة هي أيضاً في خمسة أجزاء فالموجود من شرح الأندلسي إذن نسخة ينقص منها النِّصف الأول من الجزء الثاني وفيه شرح الأبواب الآتية:

باب الحال، باب التمييز، باب الاستثناء، باب خبر ما ولا المشبهتين بليس، باب الخبر والاسم في بابي كان وإن، اسم لا التبرئة، المجرورات، الفصل بين المتضايفين، حذفهما معاً والتوابع، (التوكيد، أول باب الصفة).

ونسخة «شهيد علي» التي هي الجزء الأول من الكتاب مهمة جدّاً فقد نسخت سنة أربع وخمسين وستمائة أي في حياة المؤلف وقرئت عليه وصححت وأثبت في هوامشها تصحيحاتها، وتملكها مجموعة من العلماء منهم أحمد بن إبراهيم الكمال العسقلاني الحنبلي وعلق هذا الإمام على

هوامشها بعض التعليقات الجيدة، كما وضع لها بعض العلماء عناوين جانبية مفيدة وخرّج بعض نصوصها كقوله ذكر بعضهم قال: هو ابن الحاجب. أما ناسخها فقد قرأها على المؤلف وأثبت ذلك في عدة مواضع بقوله: (ورقة ٦٠) بلغت سماعاً على مؤلفه المولى علم الدين أدامَ الله علوَّه، وانظر الورقات: ٧٢، ٧٨، ١١٦، ١٣٠ (سماعاً وتصحيحاً على مؤلفه...)، ١٤٧، ١٥٠... وجاء في نهايتها نقلت هذه النسخة من نسخة بخطِّ المصنِّفِ علم الدين القاسم المَغربي أدام اللَّهُ أيامه... ولم يذكر اسم الناسخ.

وقد رمِّمتَ النُّسخة فذهب السّطران الأولان من سبع عشر ورقة من أول الكتاب ومقدمة الكتاب كاملة أهدى الكتاب فيها إلى الإمام جمال الدين القفطي ٦٤٥ هـ صاحب «إنباه الرُّواة».

أمَّا نسخةُ أَسعد أفندي فهي تَبتدىء من أول الكتاب وتنتهي بنفس نهاية نسخة شهيد علي السَّابقة وهي مكتوبة بخطوط مختلفة قديمة آخرها أربع وأربعون ورقة بخط الإمام ركن الدين الاستربادي المتوفى ٧١٧ هـ صاحب شروح الكافية (البسيط، والمتوسط والصغير).

وأمَّا نُسخةُ طهران فتنقص ورقة واحدة من أوّلها، وتقـدَّمت بعض ملازمها على بعض وتنتهي بالإخبار بالجملة في باب المبتدأ والخبر وهو ما ينقص قليلاً عن نصف الجزء الأول من النسختين السابقتين، ومقدمة المؤلف فيها أطول من أختيها السالفتين وأهـدي الكتاب فيها إلى الملك المعظم عيسى بن أيوب وأثنى عليه بأبيات... والعجيب أنَّ ثناءَه على المعظم عيسى هو نفس الثّناء الذي أثناه على الإمام القفطي مع بعض التغيير وزيادة قصيدة أخرى في المعظم عيسى؟!

ونسخة طهران هي في نـظري آخر إخراج للكتاب حسب ما وقفت عليه من النسخ ففيها زيادات واستدراكات كثيرة ليست في أختيها فمثلاً قال في الورقة رقم (٢) في أول موضع ذكر فيه الخوارزمي قال: «ذكر القاسم بن الحسين الخوارزمي الملقب بصدر الأفاضل أحد شارحي المفصل على هذا

الموضع ما معناه..» وفي النُسختين: «وذكر القاسم بن الحسين الخوارزمي....».

وفي شرحه لقول الزمخشري: اللَّه أحمد.. قال الأندلسي في نسخة طهران: «ولو قال: أحمد اللَّه على الأصل لكان خبراً ساذجاً عاطلاً عن الاهتمام والاختصاص فإن قلت هل يجوز أن يكون منصوباً بإضمار فعل يفسره الظاهر على أن يكون التقدير أحمد اللَّه أحمده قلت: ما ذكرنا أولى لوجهين أحدهما:...».

وفسر الوجهين بخمسة عشر سطراً بينما ورد في النُسختين ولا يجوز أن يكون منصوباً بإضمار فعل... وشرح ذلك بسطرين فقط، دون سؤال وجواب والأمثلة على زياداتها كثيرة في كل صفحة تقريباً.

هذا ما قصدت إليه من التعريف بالأندلسي وشرحه.

والآن نأتي إلى مقارنة شرحيهما:

«بيّن الأندلسي والخوارزمي في شرحيهما»:

إنَّ من الصَّعب جدّاً أن نعقد مقارنة بين شرح الأندلسي وشرح الخوارزمي إذ لا صلة بينهما إلا وحدة الموضوع فقط فكلاهما في شرح المفصل للزمخشري وما عدا ذلك فهما متباعدان إلى حدٍّ كبير.

أولاً: فالخوارزمي أقدم على شرح المفصل رغبة في الكتاب واقتناعاً بأهميته وحسن تنسيقه وتبويبه فهو يرى أن المفصل: «كتاب جامع فيه من كل فن إعرابي فصل محصوله معنى لطيف ولفظ جزل» كما يعتقد الخوارزمي أن المفصل «باكتنازه واختصاره خير من الكتاب مع سعته وانتشاره».

أمَّا الأندلس فقد أقدم على شرحه لا تحدوه محبة للكتاب، ولا يقوده الشَّوقُ إليه بل لما رأى أبناء زمانه من أهل الأَدب شغفين بكتاب المفصل في صنعة الإعراب... كان واحداً من رِجالهم ثم أنشد:

وَهَل أنا إلاَّ من غَزيّةَ إن غَوَتْ غَوَيتُ وإن تَرشُد غَزِيَّةُ أرشُدِ

أمّا تبويب المفصل وتنسيقه فلم يعجب الأندلسي ويرى أنه «بدد أبواب العربية، وفرق بين العامل والمعمول بتقاسيمه الهندسية فلا جرم صعب على المبتدي مدركه، وتوعر على المنتهي مسلكه ثم قال: هذا مع زعمه أنه رد كل شيء إلى نصابه وحطه في مركزه وأولجه في بابه وكلا، تالله لقد أكثر فيه التخليط، ووضع ما في حيز المركز في المحيط، ولقد رام أن يعرب فأعجم وقصد أن يوضح فأبهم».

هذا رأي الأندلسي في المفصل وأنت ترى ما في قوليهما من التباعد، وقد لمح هذا ابن هطيل في شرحه للمفصل: «التّاج المكلل. . .» وقارن بينهما وأورد كلامهما.

ثانياً: شرح الخوارزمي ركز فيه على شرح عبارة الزمخشري وناقش ما فيها من المسائل النحوية بشكل غير موسع، على حين توسع الأندلسي في شرحه وأورد أقوال العلماء وخلافاتهم، ونقل نصوصاً كثيرة من الكتب النحوية واللغوية حتى أصبح موسوعة في علم النحو، ولم يتقيد بعبارة الزمخشري فقط فجعل شرحه وسيلة لعرض أفكاره وآرائه وما يستحسن من آراء النحاة المتقدمين. فشرح الخوارزمي جميعه بحجم الجزء الأول فقط من شرح الأندلسي الذي يتألف من خمسة أجزاء.

ثالثاً: عرض الخوارزمي آراءه وأفكاره في شرحه فخالف جمهور النحاة ورد عليهم وانتقد عللهم وهاجم الأصول النحوية التي بنوا عليها قواعدهم بينما التزم الأندلسي بالمنهج النحوي التقليدي المحافظ.

رابعاً: تلقى الخوارزمي العلم في بلاده وأخذه عن مشايخ وقته هناك فقط بينما الأندلسي نوّع مصادر ثقافته فأخذ عن أهل المغرب وأهل المشرق على السواء. وهذا ينعكس أثره على الكتابين.

خامساً: الخوارزمي أكثر دقة من الأندلسي في نقل النصوص وفي عزوها إلى أصحابها.

أما في نقلها فكثير من النصوص التي نقلها عن الخوارزمي مقطعة

الأوصال غير تامة هذا بالنسبة للنصوص التي ينقلها عن الخوارزمي الذي قارنت كلامهما في كثير من المواضع، ووجدته يفعل ذلك في النصوص التي ينقلها عن السيرافي في «شرح الكتاب» والجرجاني في «شرح الإيضاح» والزمخشري في «حاشية المفصل».

وإذا لم يلتزم بحرفية النص في هذه المصادر فهو في غيرها لم يلتزم أيضاً لأن هذه الكتب من أهم مصادره التي عول عليها.

وأما عدم عزوه فإنني رأيته ينقل كثيراً من النصوص عن الخوارزمي ولا ينسبها إليه، ويدعي أنها من أفكاره هو وقد تنبه إلى ذلك الإمام ابن المستوفي ٦٣٩ هـ. وقد فعل ذلك مع غيره فقد نقل عن السخاوي في عدة مواضع ولم يذكره إلا للتشنيع عليه فقط، كما نقل عن ابن الحاجب في مواضع متعددة وأغفل اسمه ويذكره أحياناً بقوله: قال بعضهم، وقد أخطأ الإمام ابن وحيى زادة (١٠٠٩ هـ) فجعل ابن الحاجب هو الذي يسطو على كلام الأندلسي انظر تفصيل ذلك في مواهب الأديب.

ومن الكُتُبِ التي نقل عنها الأندلسي ولم يعز ما نقله إليها كتاب «الحلل في شرح أبيات الجمل» لابن السيد ٥٢١ هـ فقد نقل شرح البيت:

أتــوا نــاري فَقُلتُ مَــنــونَ أَنْتُم   فَقــالــوا الجِنُّ قلتُ عِمــوا ظَــلامــاً

فنقل تتمة الأبيات، والاختلاف في روايتها وخبرها عن كتاب «الحلل» ولم يعزُها إليه بينما هو ناقل لكلام ابن السِّيد بنصه وقد ذكر كتاب «الحُلَل» في مواضع أخرى من شرحه مما يدل على أنه كان يستخدمه. ونقل عن شرح الجمل لابن خروف أبي الحسن علي بن محمد ٦٠٦ هـ وهو من شيوخه وعن «شرح الكتاب» له أيضاً وقد قارنت بين بعض النصوص على الجزء الموجود من الكتاب فتطابقت، ونقله عن شرحِ الجُمل لابن خروف كثيرٌ وقد قارنت نصوص الكتابين في أكثر من موضع، ولم يشر إليه ذكر ابن خروف في مواضع من شَرحه ونقل عن شرحِ الجَزولية لأبي عليّ الشَّلوبين في عدة مواضع ولم يشر إلى ذلك. ولا يتسع المقام للتوسع في هذا البحث. فما هو إلّا إشارة عابرة.

أمّا الخوارزمي فهو ـ وإن لم يَسلم من ذلك ـ أكثر دقَّةً من الأندلسي في عَزوِ النُّصوص والمحافَظَةِ على سلامتها ونقلها على الوجه الصحيح. وقد تحدثت في مصادر كتاب «التَّخمير» ما يغني عن الإعادة هنا.

ومن وجوه الاتفاق بينهما أنَّ كُلًّا منهما إذا خرج عن الموضوع عقد له مبحثاً خاصاً فالخوارزمي يعقد هذا المبحث تحت عنوان «تَخمِير» والأندلسي يعقد له مبحثاً تحت عنوان «مسألة» ولو أفردت المسائل التي ذكرها الأندلسي في شرحه لجاءت في مجلد ضخم.

وأريد أن أذكر نصين من كِلا الشَّرحين ليتضح الفرق بينهما ولتظهر سمات كلّ شرح منهما واضحة جلية، وإنّما اخترت هذا النَّصّ من شرح الأندلسي لأنَّه يتحقق فيه أغلب ما أشرت إليه من وجوه الفَرق بين الشرحين.

قال الخوارزمي في شرحه: ٢/ ورقة: ١٢٥: «قال جار اللّه فصل «ورُبَّ للتَّقليلِ، ومن خَصائِصِها ألاَّ تَدخلَ إلاَّ على نَكِرَةٍ ظاهرةٍ أو مُضمَرَةٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: إنَّما تَدخلُ على النَّكرة لما ذَكر أبو العبّاسِ في رُبَّ، فلذلِكَ لا تَقَعُ إلاَّ على نكرةٍ، لأنَّ ما بعدها يَخرُجُ مخرج التَّمييز. ابنُ السَرّاجِ: النَّحويون كالمُجتَمعين على أنَّ «رُبَّ» جوابٌ لِما فَعَلت؟ تقولُ؛ رُبَّ رجلٍ عالمٍ لمن قالَ لَكَ ما رَأيتُ رَجُلًا عالِماً، أو قدّرت أنه يقولُهُ، فيقالُ: رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ تريدُ رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ قد رَأيتُ. وضارَعَتْ أيضاً حرفَ النَّفي، إذاً كان حرفُ النَّفي يَلِيهِ الواحِدُ المَنكُورُ، وهو يريدُ الجَمَاعَة».

وما قالَه الخوارزمي هنا ذكره أبو العبَّاس المُبَرّدُ في المقتضب: ٢٨٩/٤.

والنَصُّ الذي نقله عن ابنِ السّراجِ موجودٌ في الأُصول: ٥٠٨/١ ولم يحذف منه شيء. وقال الأندلسي في شرح هذا الموضع من شَرحِهِ: ١٦٨/٤، ١٦٩: فصل: «ورُبَّ للتَّقليلِ».

قلتُ: اتفقَ البَصريون على أنَّ «رُبَّ» حرفٌ. وذهب الكوفيون إلى

أنَّها اسمٌ. حُجَّةُ الأولين من وُجُوهٍ، أحدُها: أنَّ معناها في غيرِها، فكانت حرفاً لوجودِ حدِّ الحَرفِ فِيها.

والثاني: أنَّ ما بعدها مجرورٌ أبداً ولا معنى للإضافة فيها، فَتَعَيَّنَ أن تكون حرفَ جرّ.

الثَّالثُ: أنَّها تتعلَّقُ أبداً بفعلٍ، وهذا من خواصِّ الحَرفِ. واحتجَّ الكُوفِيُّون بأنَّها قد أُخبر عنها في قوله:

... رُبَّ قتلٍ عَارُ

فَرَفَعَ عاراً على الخَبَرِ عنها.

الثَّاني: أنَّها لو كانت حرفَ جَرٍّ لجازَ إظهارُ الفعلِ الذي تَتَعَلَّقُ بِهِ، أو لَوَجَبَ، والمحذوفُ خَبَرُها، لا مُتَعَلَّقَها، ونظيرُ الحذفِ فيها خبرُ لـولا، ولَعمرُك. الثَّالثُ: أنَّها نقيضَةُ «كَم»، و«كَم» اسمٌ، فما يقابِلُهُ ويُضـادُّهُ كَذلِكَ، ولذلِكَ جاءَت للتَّكثيرِ.

والجوابُ: أمَّا الإخبارُ عن «رُبَّ» فغيرُ صَحيحٍ، لأنَّ رُبَّ لا مَعنى لَها في نَفسِها حتَّى يَصِحَّ نِسبَةُ الخبر إليها، ولذلِكَ تكونُ الصِّفَةُ تابِعةً للمَجرورِ برُبَّ في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ والإفرادِ والجَمعِ، ورُبَّ متَّحِدَةُ المَعنى فعُلِمَ أنَّ الخَبَرَ ليس عن رُبَّ، وأمَّا قولُ الشاعِرِ:

... ربَّ قتلٍ عارُ

فـ «عارُ» خبرُ مبتدأ مَحذوفٍ، أي هُو عارٌ، والجُملةُ صفةٌ لمجرورِ رُبَّ، وأمَّا الفعلُ الَّذي يَتعلَّقُ بِهِ «رُبَّ» فيجوزُ إظهارُهُ، وإنَّما اكتَفوا بالصِّفَةِ عنهُ في كَثير من المَواضِعِ لظُهورِ مَعناه. وأمَّا حَملُها على «كَمْ» في الإِسمِيَّةِ فلا يَصِحُّ لِوَجهين: أَحَدُهُما: أنَّ الإِسميّة لا تَثبُتُ بالقياس، وإنَّما تَثبُتُ بتناوُلِ حَدّ الاسم، أَلَا تَرَى أنَّ مَعنى «مِنْ» التَّبعِيضُ، ولا يُقالُ: هي اسمٌ، لأنَّها في مَعنى التَّبعيض، وكذلِكَ مَعنى «مَا» النَّفيُ وهي حَرفٌ، وأيضاً فـ «كَمْ» اسمٌ لِعَدَدٍ وكذلِكَ يخبَرُ عَنها ويَدخُلُ عليها حَرفُ الجَرِّ، ويقومُ مَقامَها العَدَدُ الكَثيرُ. وأمَّا رُبَّ فَلِلتَّقليلِ، والتَّقليلُ كالنَّفي ولذلِكَ استعمَلُوا قَلَّ

بِمَعنى النَّفي ، كقولِهم قَلَّ رَجُلٌ يقولُ ذَاكَ إلاّ زَيداً، أَي مَا رَجُلٌ. قالَ بعضُ الخُوارزميّينَ: الأظهرُ عِندي ما ذَهَبَ إليهِ الأخفشُ من كونِها اسماً لِعَدَمِ لازِمِ حرفِ الجَرّ عِندَه وهو التَّعديةُ، ولكونِهِ في مقابلةِ كَم فليُتَأمَّل. واعلَم أنيّ قد أجبتُ عن هذا. وقيلَ: إنَّ رُبَّ ومَجرُورَها في موضِع رَفْعٍ ، والفِعلُ بَعدَها كالمُفَسرِّ. واعلم أنَّ أصلَ رُبَّ للتَّقليل على ما ذَكَر ثُمَّ يعرِضُ لَها المجازُ للمُبالَغَةِ وغيرِها فتُحملُ على «كَمْ» في التَّكثير، وتُحمل عليها «كَمْ» أيضاً في التَّقليلِ ، وذَلِك لا يُخرجُها عن حَقِيقَةِ أصلِ وَضعِها حتَّى تُجعَلَ للتَّقلِيلِ والتَّكثير معاً، لأنَّ المَجَازَ عارِضٌ، وهذا كما أنَّ الذَّمَّ قد يُستَعمَلُ في موضعِ المَدحِ كقولِهِم: ما أشعَرهُ ـ أخزاهُ اللَّهَ ـ وقد يُقالُ للأحمق يا عاقِلُ، على سَبيلِ الهُزءِ، ولا يخرجُهُ ذلِكَ عن الحَقيقةِ وهكذا كُلُّ مُتناقِضَين استُعمِلَ أحدُهُما مكانَ الآخَرِ فلا مَحالَةَ يكونُ في أحَدِهِما مجازٌ كالتَّأنيث الّذي يُستعمل في مَوضع التَّذكِير كقولِهم للرَّجُلِ علاّمَةٌ، وامرأةٌ عاقِرٌ. وجهةُ المَجازِ فيه أنَّ النَّقيضَين لَمَّا لم يَكُن بَينَهُما واسِطةٌ فإذا اشتَدَّ أحدُهما انعَكَسَ الآخَرُ إلى نَقِيضِهِ إذ لا واسِطَةَ بينَهُما كَقولِ المُتَنبِيّ:

وَلَجُدتَ حتّى كِدتَ تَبْخَلُ

ويقالُ: مَلُحَ حَتَّى قَبُحَ، والمواضِعُ الَّتي تُستَعمَلُ فيها رُبَّ للتَّكثيرِ تَجَوُّزاً واتّساعاً هي مواضِعُ الافتِخارِ والمُباهاة كقولِ امرىءِ القَيس :

ألا رُبَّ يومٍ لَكَ مِنهُنَّ صَالِحُ

وكَقولِ الآخَرِ:

فإن تُمسِ مَهجُورَ الفِناءِ فرُبَّما ... أَقَامَ بِها بَعدَ الوُفُودِ وُفُودُ

إذ لا يَليقُ هُنا إلاّ التَّكثيرُ، ويَصلُحُ ها هنا «كَم» مكانَ «رُبَّ» وَوَجهُ استعمالِ «رُبَّ» للتَّكثير في مَوضِعِ الافتِخارِ أنَّ المُفتَخِرَ يَزعُمُ أنَّ الشَّيءَ الّذي يَكثُرُ وجودُهُ يَقِلُّ وُجُودُه من غَيرِه وذلِكَ أبلغُ في الامتداحِ من أنْ يَكثُرَ من غَيرِهِ فاستُعمِلَ لفظُ التَّقلِيلِ في موضِعِ التَّكثِيرِ لِهَذا المَعنى، كَما أنَّ استعمالَ الذَّم في موضِعِ المَدَحِ يُشعِرُ أنَّ هذا قَد بَلَغَ إلى غَايَةٍ يُحسَدُ

عَليها ويذمُّ حَسَداً، فإنَّ الناقِصَ لا يُلتَفَتُ إليه، ومنهُ قولُ الشَّاعر:

ولا خَلوتَ الـدَّهرَ من حـاسِـدٍ   فـإنَّمـا الفـاضِـلُ من يُحسَـدُ

وعلى هذا يُتَأوَّلَ ما جاءَ فيه «رُبَّ» للتَّكثِيرِ لتَرُدَّها إلى أصلِها الَّذي هو التَّقلِيلُ، وَتقسِيمُها إلى الحَقيقة والمَجازِ ولا تَجمُد فَتجعَلها على قِسمين للتَّقلِيل والتَّكثيرِ، فإن ذلِكَ لا عِلم فيهِ ولا فَضلٌ.

ورُبَّما توَهَّمَ بعضُ النَّحويين ذلِكَ من كلامِ سيبويه حيثُ قالَ في بابِ «كَم»: ومعنَى كَمْ كمعنى رُبَّ، فظنَّ أنَّ سيبويه يَعتَقِدُ أنَّها على ضَربين، وليس الأمرُ كذلِكَ بل أجمَعَ جَماهيرُ النَّحويين أنَّها للتقليلِ، وأنَّها نَقيضَةُ كَمْ في ذَلِكَ كالخليلِ، وسيبويه، وعيسى بن عُمَرَ، ويُونس، وأبي زَيدٍ الأنصارِيِّ، وأبي عَمرو بن العَلاء والأخفش، والمازِني، والجَرمِيِّ والمُبَرّدِ، وابنِ السّراجِ، والزَّجاج، والفَارِسِي، والسِّيرافِيِّ والرُّمانِيِّ وابنِ جِنيِّ. وكذلِكَ جماعةٌ من الكُوفيِّين كالكسائِي والفَرّاء، ومعاذٍ، وابنِ سَعدان وهِشام. غيرَ أنه ذَكَرَ صَاحبُ (العَين) أنَّها للتَّكثير، ولم يَذكُر أنَّها للتَّقليل. وذَكَر الفارابيُّ في كتاب (الحُروف) أنَّها للتقليلِ والتَّكثير، والَّذي يَدُلُّ على أنَّ سيبويه يَعتَقِدُ أنَّها للتَّقلِيل أنَّه إذا أراد أن يَحكِي شَيئاً قَليلاً شاذّاً قالَ: ورُبَّ شيءٍ هكذا، يَعني أنَّه شَيءٌ قَليلٌ نادِرٌ، مع أنَّه لم يُنَازِع أنَّها للتَّقليل أحَدٌ مما علمناه. وصرّح به كل من شرح الكتاب كالسِّيرافي والكسائي. والصِّقلي، والخصِيب، وابنِ السَّرّاج، وقد فَسّر أبو عليّ هذا الموضع فقالَ: إنّما قَالَ مَعنى «كَمْ» مَعنى «رُبّ» لأنَّها تشارِك «رُبَّ» في أنَّهما يَقعَانِ صدراً وأنّهما لا يَدخُلان إلّا على نَكِرَةٍ، وأنّ الاسمَ المَنكورَ بعدَهُما يَدُلُّ على أكثَر من واحدٍ. وكذلِكَ قالَ ابنُ دُرُستَوَية في شَرحِ هذا المَوضِعِ. قالَ في «حَواشي المُفصَّلِ» وقد تُستَعمَلُ رُبَّ بِمعنى كَمْ وأنشَدَ بيتَ الحَماسَةِ:

فإن تُمسِ مَهجُورَ الفِنَاءِ فرُبَّما

وقالَ: وَنظيرُها في ذَلِكَ «قَدْ» فإنَّها تُقلِّلُ المُضارِعَ، ثُمَّ قد تُستَعمَل لِلتَّكثِيرِ كَقَولِهِ:

أخو ثِقَةٍ قد يُهلِكُ الخَمرُ مَالَهُ ولَكنَّهُ قَد يُهلِكُ المالَ نائِلُه

قالَ أبو عَلِيّ في قولِهِ تَعالى: ﴿ رُبَمَا يودُّ الذينَ كَفَرُوا لَو كَانُوا ﴾ لا مَعنى لِلتَّقليلِ فيها، لأنَّه لا حُجَّة عَلَيهم فِيه. قالَ الجُرجَانِيُّ: شَبَّهَ شَيخُنا مَجيء «رُبَّ» لِلتَّكثِير بما يَجِيءُ من الاستفهامِ على طَريقِ التَّقرير كَقَولِهِ: ﴿ أأنتَ قلتَ للناسِ ﴾ وقولِ جريرٍ:

أَلَستُم خَيرَ من رَكِبَ المَطايا

فأصلُ الهَمزة للاستِفهامِ كما أنَّ أصلَ رُبَّ للتقليلِ، ثمَّ غَلَبَ عليها التَّكثيرُ، كما غَلَبَ على «كم» التَّقليلُ وكما غَلَبَ التَّقريرُ على الاستفهامِ. فهذا أقصى ما يُقالُ في هذا المَوضع». انتهى.

ومن هذا النَّصِّ تظهر سمات شرح الأندلسي التي أشرت إليها فأنت ترى كيف توسع في شرح هذه المسألة وعرض أقوال العلماء فيها عرضاً مفصّلاً، وهذا النّص من متوسط شرحه للمسائل النحوية فهناك مسائل فصل فيها أكثر مما فصل في هذه المسألة، وأورد أقوال العلماء أكثر مما أورده هنا.

أما إهمال الأندلسي للمصادر التي ينقل عنها فيظهر في هذا النص في عرضه لمسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين، فيظهر لي أنّه نقلها عن «الإنصاف» لابن الأنباري: ص ٨٣٢ مسألة: (١٢١) وقد يكون استفادها من التّبيين للعكبري، والكتاب مرويٌّ بسنده هو عن العكبري، فلا يَبعد أنَّه نقلها عنه، وهذه المسألة ليست ضمن الموجود من كتاب التَّبيين للعكبري فالنسخة الموجودة منه ناقصة، وهو على أي حال لم يشر إلى ابنِ الأنباري، ولا إلى العكبري، وهو إنما نقلها من أحدهما. ومن قوله: وربَّما توهَّم بعض النحويين... نَصٌّ نقله الأندلسي عن مسألة (رُبَّ) لابن السيد البطليوسي ٥٢١ هـ ذكرها ضمن كتابه: (المسائل والأجوبة)، انظر ورقة (٤٨) من نسخة (دَبلن). ولم يُشر إلى ابنِ السّيد ولا إلى كتابه والأندلسي يُحافِظُ على المَنهج المحافظ فلا ترى في نصه معارضة لعامة النحويين، ولا دعوة إلى مخالفة قاعدة أو تعليل نحوي مسلّم كما يفعل الخوارزمي وفي هذا النص

يظهر اعتماده على آراء الفارسي والجُرجاني، ونقلُه أقوالِهما ولعله تأثر في ذلك بالخوارزمي الذي يكثر في شرحه من الاعتماد عليهما أيضاً.

بين الخُوارزمي وابنِ يَعيش في شَرحيهما:

ابن يعيش: هو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٥٥٣ - ٦٤٣ هـ) من أشهر علماء النحو في القرن السابع الهجري. حَلبي الدار مَوصلي الأصل.

ولا أعتقد أن عناك ما يدعو إلى التعريف به وبشرحه فإن لهما من الشهرة مكاناً عالياً. وقد عرف المتقدمون قدرهما وأثنوا عليهما معاً ثناءً حسناً.

قال القفطي: فإنني إن وَصفته بالنَّحو فهو أديب، وبالبلاغة فهو خطيب، وبالعدالة فهو أبو ذرها، وبالمعاني فهو مكنون درها أو بجميع الفضائل وجمعها فهو حالب درها وقال عن شرحه: «وبسط القول فيه بسطاً أعيا الشارحين وأظهر من عونه وعيونه ما فتح به باباً للمادحين».

أما الدراسات الحديثة فقد عرفت ابن يعيش من خلال شرحه للمفصل فهو من أقدم كتب النحو طباعة فقد تم طبعه في ليبسك بعناية المستشرق (يان) من سنة ١٨٧٦ م - ١٨٨٦ م ثم أعيد طبعه في إدارة الطِّباعة المنيرية بالقاهرة بدون تاريخ باعتناء وتصحيح وتعليق مشيخة الأزهر في عشرة أجزاء.

والحق أن اختيار شرح ابن يعيش للطباعة اختيارٌ موفق سواء أكان من قبل المستشرق (يان) أم من قبل المشيخة الأزهرية وإدارة المطابع المنيرية فإنّني اطّلعتُ على كثير من شروح المفصل فوجدت شرح ابن يعيش أجودَها وهو من أوفاها[1] جمع المسائل النحوية وشرح المفردات اللغوية، وتمم الشواهد، ووجه القراءات، وبين وجه الاستشهاد بالآيات والأبيات وتحدث عن المسائل الصَّرفية والصَّوتية، وبين مواضع النُّطق ومخارج الحروف

(١) شرح الأندلسي يفوقه حجماً لتوسعه بنقل نصوص بعض الشروح السابقة عليه

بإسهاب لا يمل ولم يترك مسألة من المسائل التي ناقشها إلا أوفاها حقّها من الشرح والتفصيل. ولعل أبرز سمات هذا الشرح التي تميزه عن غيره من الشروح أسلوبه الأدبي الرفيع الذي ناقش فيه هذه المسائل مما جعل القارىء لا يحس بالملل والسأم عند الرجوع إليه ومطالعته وقليل من الشراح ـ خاصة في علم النحو ـ من يوفق إلى مثل الأسلوب الذي سلكه ابن يعيش صياغة وكتابة. وهذه الميزة وحدها تكفي لرفع هذا الشرح فوق غيره من الشروح ومن بينها شرح صاحبنا الخوارزمي.

وقد قدمت عن ابن يعيش كثير من الدراسات الحديثة بصفته من أعلام النحاة والأدباء في القرن السابع الهجري كما نوقشت رسائل عنه ولا يزال يكتب عنه بعض الأخوة الدارسين منهم الأخ عبد الإلّه نبهان. . . وغيره.

كما تناولت بعض الدراسات جوانب متعددة من شرحه للمفصل خاصة. على أنه مما يؤخذ على ابن يعيش إخفاؤه أسماء المصادر التي يستمد منها فهو يسوق عباراتها بأسلوبه وكأن الكلام له هو. ومن المصادر التي اعتمد عليها اعتماداً كبيراً شرح السِّيرافي للكتاب فقد نقل عنه أكثر ما فيه وأودعه في مختلف أبواب كتابه. وكذلك كتاب الإنصاف لابن الأنباري. . . وغيرهما.

أما علاقته بشرح الخوارزمي، وأنا لا أشكُّ في أن ابن يعيش اطلع عليه ونقل منه، ولم يكن الخوارزمي أسعد حظاً من غيره فلم يذكره في شرحه أبداً بينما النصوص ناطقة بهذه الحقيقة وأريد أن أثبت هنا نصاً واحداً فقط كدليل لنقل ابن يعيش عن الخوارزمي والنصوص التي نقلها عنه كثيرة ولا يستطيع الباحث أن يميّزها إلَّا إذا قابل الكتابين معاً لأنَّ ابن يعيش قد يحذف من النص ما فيه من فضلات قد يستغني عنها وقد يورد النص بأسلوبه هو ويدمِجُهُ بكلامه فيحتاج تمييزها إلى جَهد ووقت.

قال الخوارزمي: في التخمير: ١/١٧٥، ١٧٦ في باب (المبتدأ والخبر): ونظيرُهما الفاعِلُ والمفعولُ إذا كانا مما لا يَظهَرُ فيه الإعرابُ فإنه لا يَجوزُ تقديمُ المَفعولِ على الفاعِلِ وذلِكَ نَحو ضَربَ عِيسى مُوسى ـ اللّهم ـ

إلّا إذا كانَ على المُبتدأ دَلِيلٌ كقولِهِ:

لُعابُ الأَفاعي القاتِلاتِ لُعابُهُ

وقوله:

بَنــونا بَنــو أَبنـائنــا وبَنــاتُنَــا بنــوهُنَّ أَبناءُ الـرِجالِ الأبَـاعِـدِ

وقال ابن يعيش في شرحه: ٩٩/١ في الباب نَفسِهِ: «ونظيرُ ذلِكَ الفاعِلُ والمفعولُ إذا كانا مما لا يَظهَرُ فيهما الإِعراب فإنّه لا يجوزُ تَقديمُ المفعولِ وذلِكَ نحو ضَرَبَ عِيسى مُوسى ـ اللّهمَّ ـ إلّا أن يكونَ في اللّفظِ دليلٌ على المُبتَدَأ منهما نحوَ قولِهِ:

لُعابُ الأفاعي القاتِلاتِ لُعابُهُ

وقوله:

بَنُــونا بنــو أبنـائنــا وبنــاتنــا بنــوهُنَّ أبنـاء الــرِّجـال الأبــاعـد

والأَمثلة كثيرةٌ، وهذا يَكفي للتَّدليل على اطلاعِ ابن يعيش على شرح الخوارزمي ونقله عنه دون ذكر لذلك.

وشرح ابن يعيش أكثر توسعاً وذكـراً للمسائـل النحويـة من شرح الخوارزمي كما أنه حافظ على نص المفصل فأورده كاملاً إلا أنه لم يُعن بألفاظ المفصل عناية الخوارزمي بها، ولم يقارن بين نصوصه من نسخ متعددة كما فعل الخوارزمي.

وأعتقد أنَّ هذه الشروح الثلاثة (شرح الخوارزمي ٦١٧ هـ، وابن يعيش ٦٤٣ هـ، والأندلسي ٦٦١ هـ) لا يستغنى بأحدها عن الآخر وأن غيرها من الشروح الأخرى قد يُستغنى بها عنه. فشرح الخوارزمي حلّل تراكيب كتاب المفصل، وصحح لفظه بالنقل عن نسخ متعددة موثقة من أصل الكتاب وصحح عن خطه، وروي عن بعض تلاميذه تَصحيح النُّطق بكثير من ألفاظه وتراكيبه المشكلة كما سمعت عنه كما أنه تتبع سقطاته وحاول تقويم بعضها وردّها إلى الصواب.

وشرح الأندلسي احتوى أكثر الشروح السابقة عليه ونقل كثيراً من نصوصها وعزا أغلب هذه النصوص إلى أصحابها وأشار إلى كثير من المصادر الّتي استمد منها مادة بَحثه وهي كثيرةٌ جدّاً، وحفظ نصوص كثير من أقوال العلماء السابقين منسوبة إليهم ونقل في شرحه عن شيوخه ومعاصريه كثيراً من النصوص قد لا تجدها في غيره فهوَ بحقَ أوسع شروح المفصل التي اطّلعتُ عليها جمع فيه بين علم أهل المشرق وأهل المغرب معاً.

وشرح ابن يعيش أكثرها تنسيقاً وأجودها أسلوباً، وأقلها حشواً، مع أنه يتوسع في ذكر الأقوال والخلافات إلا أنه لا يعزو النُصوص إلى أصحابها فهو يفيد المطّلعين عليه من غير المتخصصين الذين يهتمون بما قيل في المسألة دون النظر إلى من قاله أو أخذ به.

وقد ذكر ابن يعيش أقوال المتقدمين من النحاة كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمبرد وابن السراج والزجاج والرماني والسيرافي وأبي علي الفارسي، ولم يذكر أحداً من معاصريه فكأنه يريد أن ينزل نفسه منزلة الرّعيل الأول من العلماء النابهين رحمهم الله.

نسخ الكتاب الخطية:

لكتاب «التَّخمير» ثلاثُ نسخ خطية هي:

١ ـ نسخة (أ)، وهي نسخة مكتبة «جامع طرخان» والدة السلطان غازي محمد خان، ورقمها في المكتبة: (٣٠٥) وهذه المكتبة الآن ضمن المكتبة السُّليمانية باستانبول بتركيا.

وهي نسخة كاملة في مجلد واحد تقع في: (٢٠٨) ورقات من الحجم المتوسط. خطها نسخي دقيق ومسطرتها ٢٧ سطراً، غير مشكول وفي السطر حوالي (٢٠) كلمة.

وعلى النُسخة تملك باسم: فضل الله بن أسعد الشافعي، وقد ورد فيها عنوان الكتاب هكذا: «كتاب شرح المفصل للإمام الزمخشري» تصنيف

الشيخ الإمام علّامةِ خُرسان صدر الأفاضل أبي محمد القاسم بن الحسين الخُوارزمي رحمه اللّٰه.

أول الكتاب: أما بعد حمد اللّٰه حمداً موقوفاً عليه النجاة. . . هذا وإن المفصل لشيخنا جار اللّٰه كتاب جامع. . .

وآخره: انتهى تَخميرُ المُفَصَّلِ بيد منشئه القاسِم بن الحسين الخوارزمي في ضَحوة يوم الأحد السابعَ عشر من شعبان الواقع في سنة إحدى عشرة وستماية هجرية.

ثم قال الناسخ بعد ذلك: وافق الفراغ من تَعليقه عشيَّة الثُّلاثاء الرابع من شهر صفر من شهور سنة ست وعشرين وستماية. وهي نسخة مصححة مقابلة، أثبت الناسخ على هوامشها بعض التصحيحات. وقد اعتمدت ترقيم صفحاتها في النسخة المحققة.

٢ ـ نسخة (ب) وهي النُّسخة المَحفوظة في المكتبة الظَّاهرية بدمشق رقم (١٧٢٨ ـ عام) الجزء الأول من نسخةٍ في مُجَلَّدين فقط[١]. تشتمل على (٢٣٢) ورقة مسطرتها (١٧) سطراً، وفي السطر حوالي (١٦) كلمة. تنقص ورقة واحدة، قبل ترقيم الأوراق، هي التي تقع بين الورقتين السابعة والثامنة، كما أن الورقة ذات الرقم: ١٥٧/ب تتمتها في الورقة ذات الرقم (١٦٠/ب)، وذلك أن ورقة قبل الترقيم تأخرت عن مكانها. والنسخة مكتوبة بخط نسخيّ واضح بها ضبط قليل ونص عنوان الكتاب كما جاء في الورقة الأولى هو: (السفر الأول من شرح كتاب المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ«التخمير») للإمام العالم المتقن المحقق مجد الملّة والدين حجة الإسلام صدر الأفاضل والعلماء في العالمين علامة العالم أبي محمد القاسم بن الحسين الخوارزمي. . .

وبداية الكتاب مطابقة تماماً لبداية النسخة (أ).

(١) ورد في فهرس الظاهرية: ٨٣ الجزء الأول من كتاب التخمير الذي يعد في ثلاثة أجزاء، وانظر مبحث (أجزاء الكتاب).

وآخرها نهايةُ باب التَّصغير، حيث قال الناسخ: يتلوه إن شاء اللَّه في السِّفرِ الثاني: قالَ جارُ اللَّه: ومن أصناف الاسم المنسوب... وذكر قصيدة في الثناء على الكتاب ومؤلفه، انطمست بعض كلماتها وقد أوردت ما تمكنت من قراءته منها في نهاية الجزء أداءً للأمانَةِ وإن كانت خارجة عن نص الكتاب الأصلي.

وناسخها أحمد بن محمد أبو السعود (...) ثم كلمة لم أتبينها لذهابها في ترقيع النسخة وهي مصححة ومقابلة أيضاً.

أما تاريخ نسخها فقد جاء على الورقة الأخيرة منها ما يلي:

«اتفق الفراغ من نساخة هذا الكتاب ضحوة يوم الاثنين لتسع ليال خلون من شهر اللَّه الأصم رجب الأَصبّ من شهور سنة ست وسبعين وستماية من الهجرة النبوية الطاهرة المحمدية صلوات اللَّه وسلامة على صاحبها وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتخبين... وقد تكرم القائمون على المكتبة الظَّاهرية بتصوير الكتاب لي بطلب رسمي من الجامعة فلهم مني الشكر والتقدير.

٣ ـ نسخة (ج) وهي النُّسخة المحفوظة بالمتحف البريطاني رقم: (٣٧٤٠)، والموجود منها الجزء الثاني فقط وهذا الجزء الذي لم أقم بتحقيقه حيث أنني حققت الجزء الأول فقط وتقع في (٢٨٨) ورقة، مسطرتها (١٩)، وفي السطر حوالي (١٢) كلمة.

تبدأ حيث تنتهي نسخة (ب) وهي مكملة لها، أولها باب النسب وتنتهي بنهاية الكتاب. وهذا يؤكد أن نسخة (ب) في مجلدين فقط وعنوان النُّسخة واسم المؤلف وعبارات الثناء عليه مطابقة تماماً لما في نسخة (ب) فلعلها منقولة عنها أو لعلهما نقلتا من أصل واحد وهي نسخة تامة، مضبوطة بالشكل الكامل، مقروءة ومصححة ومقابلة بالأصل، وبنسخ أخرى، منها ما رمز إليه الناسخ بـ(ص).

انظر الورقات: ٢٥، ٥٢، ٨٣...، ومنها ما رمز إليه بـ(ظ).

انظر الورقات: ٣٠، ٤٦، ١٤٥...، ومنها ما رمز إليه بـ (خ).
انظر الورقات: ٣٠، ٤٠، ٤١...، ومنها ما رمز إليه بـ (د).
انظر الورقة: ٢٥، ونهايتها موافقة لما ورد في نسخة (أ).

ثم كرر عبارات الثناء على المؤلف التي ذكرها في عنوان الكتاب.

وقال الناسخ: فرغ من زبره مالكُهُ العبد الفقير إلى اللّه تعالى الراجي مغفرته وثوابه محمد بن علي بن محمد الصيفي ثم الحميري ضحوة يوم الخميس لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول سنة ست وثمانين وستماية، وذلك بالمشهد المقدس في حصن ظَفارِ حرسه اللّه...

وهذا الرجل لم أعثر على ترجمته. وهو ناسخ ماهر يبدو أنه كان يحترف مهنة النسخ فقد وقفت على نسخة من كتاب: «الحلل في شرح أبيات الجمل» لابن السيد البطليوسي ٥٢١ هـ مكتوبة بخطه أيضاً.

وحصن «ظفارِ» التي نسخت فيه نسخة «التَّخمير» هذه في بلاد اليمن قرب صنعاء العاصمة انظر معجم البلدان ٤/٦٠.

وقد تفضَّل الدكتور عبدالله بن سليمان الجربوع عميد معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى فصوّرها من المتحف البريطاني وأهداها إليّ فله مني وافر الشكر والامتنان.

وهذه النسخة أفدت منها في الدراسة فقط.

عملي في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختي (أ) و(ب) معاً أصلاً له، وذلك لأن كل نسخة منهما لا تخلو من سقط في بعض الكلمات أو تحريف لها نتيجة لجهل الناسخ لسبق نظره أحياناً مما لم يستدركه في مقابلة النسخة، ولم أجد ما يرجح إحداهما على الأخرى إلّا أنَّ نسخة (أ) تامة ونسخة (ب) ناقصة والموجود منها الجزء الأول فقط. ونسخة (أ) لا يوجد فيها سقط كثير، ونسخة (ب) تنقص ورقة واحدة بين الورقتين السابعة والثامنة كما سبق القول

ونسخة (أ) أقدم منها تاريخاً بما يقرب من خمسين سنة. إلا أن نسخة (ب) أقل تحريفاً وسقطاً، وهذا ما جعلني أعتمد عليهما معاً. وإذا اختلفت القراءتان رجعتُ إلى المصادر التي نقلت عن الكتاب وأهمها شرح الأندلسي وشرح العلوي وإثبات المحصل لابن المستوفي وهؤلاء وغيرهم ينقلون عن التخمير نقلاً حرفياً كما سبق أن ذكرت في مبحث (أثره فيمن بعده) فما وافق النص المنقول عنه رجحته كما أنني رجعت إلى مصادره التي ينقل عنها مثل مؤلفات الفارسي والجرجاني وابن السراج والسيرافي وغيرهم فما وافقها رجحته إذا كان الاختلاف ورد في نص منقول عن مصدر مذكور صاحبه.

وأشرت في الهوامش إلى فروق النسخ.

كما خرجت القراءات والأحاديث والمسائل النحوية من مصادرها الأصلية وحاولت أن أخرج أقوال العلماء من مؤلفاتهم التي يغلب على ظَنّي أنها منها - إن لم يصرح المؤلف بالمصدر - المطبوعة والمخطوطة، وقد أرجع إلى أكثر من نسخة مخطوطة للكتاب الواحد وفي هذه الحالة أذكر النسخة وأنسبها إلى مكان وجودها وربما أصفها ليطمئنَّ القارىء إلى صحّة نسبتها وأهميتها وإذا رجعت إلى نسخة واحدة لا أذكر مكان وجودها اعتماداً على ما سأذكره في مصادر التحقيق.

وخرَّجتُ الشعرَ فنسبته إلى قائله ورجعت إلى دواوين الشّعر مكتفياً بذكر صفحة الدّيوان إلاّ إذا كان الشاعر من المكثرين الذين تعددت طبعات دواوينهم فإنني أذكر مطلع القصيدة التي ورد فيها البيت ليسهل الرجوع إليها.

وخرجت الشواهد، إذا كانت من شواهد المفصل أو من شروح أبياته أولاً ثم من مُختلف المَصادر. وقد كفانا الخوارزمي مهمة شرح ألفاظها فقد تولى هو شرحها بنفسه.

وإذا لم يكن الشاهد من شواهد المفصل خرجته من المصادر جاعلاً في مقدمتها كتاب سيبويه ثم أتبعته ببعض شروح أبياته ثم ذكرت بعض المصادر المهمة المفيدة.

وأنا أحرص على تخريج الشَّواهد لا لذاتها فقط فهذا يكفي فيه أن يذكر في ديوان صاحبه أو في كتاب معتمد كخزانة الأدب مثلاً ولكنني أخرجه لينتفع بالمصادر في المسألة النحوية التي استشهد المؤلف بالبيت من أجلها. ولا أذكر مصدراً في التخريج إلاّ إذا كان صاحبه يضيف إلى المسألة مزيد فائدة.

والله أسأل أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم إنه على كل شيء قدير.

صفحة العنوان لنسخة الظاهرية (ب).

الورقة الأولى لنسخة الظاهرية (ب).

ورقة العنوان لنسخة طرخان (أ).

للإمام الزمخشري رحمة الله عليه

الشيخ الإمام علامة خراسان

صدر الأفاضل أبي محمد القسم بن

الحسين الخوارزمي رحمه الله



الورقة الأولى لنسخة طرخان (أ).

صفحة العنوان لنسخة المتحف البريطاني.

الورقة الأولى لنسخة المتحف البريطاني.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين وعليه
قال جار الله رحمه الله ومن أصناف
الاسم المنسوب وهو الاسم الملحق بآخره
ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت
التاء علامة للتأنيث وذلك نحو هاشمي وبصري قال
الشارح أيده الله [illegible] هذا الكلام [illegible] لنسبة

[illegible]

الورقة الأخيرة لنسخة الظاهرية (ب).

وعند تمام الكلمة كما في هذا حسب لكونها منزلة من لها اللذيا واللتيا والالف ههنا كالتنوين
من تتمة الكلمة إنما هي من علامة التصغير فكذلك ها هنا الالف [illegible]
[illegible]

تم السفر الأول من كتاب شرح المفصل للموصوف النحوي [illegible] ويتلوه إن شاء الله
في السفر الثاني [illegible] ومن أصناف الاسم المنسوب [illegible]
[illegible] من شهر الله الأصم رجب الأصب من شهور سنة
ست وسبعين وستمائة من الهجرة النبوية الطاهرة المحمدية صلى الله وسلم
على صاحبها وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا
وصلى الله على رسوله محمد النبي الأمي وآله وسلم [illegible] حسبنا الله ونعم الوكيل



الورقة الأخيرة لنسخة المتحف البريطاني.

أخبرنا الفضل بن [illegible] قاسم بن الحسن الخوارزمي

صحه يوم الأحد السابع عشر من شعبان الواقع

في سنة إحدى عشرة وستمائة

والحمد لله على جزيل نعمه وآله والصلوة على نبيه محمد

الأصل الذي [illegible]

فرغ من تسويد ما لكه العبد الفقير إلى الله تعالى

[illegible]

الضعيف [illegible] صحوة يوم الخميس الثالث

[illegible]

وثمانية وذلك [illegible] في [illegible]

[illegible]

والكاتب يستغفر الله العظيم من الزيادة والنقصان

[illegible]

[illegible] بالإجابة [illegible]

والحمد لله [illegible] على [illegible]

الورقة الأخيرة في نسخة طرخان (أ).

القسم الثاني

شرح المفصل في صنعة الإعراب

الموسوم

بالتخمير

تأليف

صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي

٥٥٥ - ٦١٧ هـ

[١/أ]

بسم الله الرحمن الرحيم

(١ رب يسر وتمم برحمتك ١)

قالَ الشَّيخُ الإمامُ أبو مُحَمَّدٍ القاسِمُ بنُ الحُسَينِ، صَدْر الأفاضِلِ الخُوارَزمِيُّ:

أمَّا بَعدَ حَمدِ اللَّهِ حَمداً مَوقوفاً عليهِ(٢) النَّجاةُ، وَالصَّلاةُ عَلى رَسولِهِ صَلاةً مَعقوداً(٣) بها الدَّرجَاتُ، فإنَّ مَن زاوَلَ العَرَبيَّةَ عَصراً بَعدَ عَصرٍ، وَلَهُ ذِهنٌ صافٍ، وَذَوقٌ مُعتَدِلٌ، لاحَ لَهُ أنَّ مَصدَرَهَا ما كانَ عَن واحِدٍ، بَل عن ثُباتٍ(٤) شَتَّى، وأنَّهُم ما كانوا إلاَّ أولياءَ(٥) بَل أنبياءَ، وأنَّ إبداعَهُم لَم يَقَع إلاَّ في أزمِنَةٍ مُتَنازِحَةِ الأطرافِ، إذ ما مِن وَضعٍ مِن أوضاعِها ـ وإن قَلَّ ـ إلاَّ وَلَهُ عِلَّةٌ أمتَنُ مِن الحَبلِ، وَأَضوَأُ مِن الشَّمسِ، وَمَباحِثُ كُلِّ شُعبَةٍ مِنها عِدادُ الأقطارِ، لا يَستوعِبُها امتِدادُ الأعمارِ.

إنَّ آثارَنا تَدُلُّ عَلَينا(٦)

(١ ـ ١) في ب: «وبه أستعين، وصلى الله على محمد الأمين، وعلى آله الطاهرين».

(٢) في ب على.

(٣) في ب معقودة.

(٤) «ثبات»: جمع ثبة، وهي العصبة ومنه قوله تعالى سورة النساء: آية: ﴿ يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات أو انفروا جميعاً ﴾ ـ، ومعنى ثبات جماعة بعد جماعة وأصل ثبه ثبوه انظر تفسير الطبري: ٣٦٥/٨، ومعاني القرآن للفراء: ٢٧٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج: ٧٩/٢، والكشاف؛ ٥٤٧/١. واللسان ١٠٧/١٤، ١٠٨ (ثبا).

(٥) في (أ) أنبياء بل أولياء.

(٦) عجزه: فانظُروا بَعدَنا إلى الآثارِ
ويروى تلك آثارنا. . .

وأمَّا ما تَلوكُ بها أَلسِنَةُ[1] النُّحـاةِ مِن التَّزاييفِ المَضـروبِ بعضُها لِلمَثَلِ، «فما لِلضَّبِ وَالماءِ وَالحوتِ وَالرَّمْضاءِ»؟

لِلنَّحوِ[2] نُكَتٌ وَفِقَرٌ لَمَحَها[3] أولئك الصَّاغَةُ في تَراكِيبِهِم[3]، لا تَرفَعُ[4] وَإِن زَال كُلُّ مُستَوٍ عَن الاستِواءِ، وَلا تَنتَقِضُ وَإِن انتقَضَت قَواعِدُ الأَرضِ وَالسَّماء.

إذا ما طَريدُ العُصم وافى حَضِيضَهُ تَبَـوَّأَ فِيـهِ واثِقـاً[5] بـاعتِصـامِـهِ[6]

لَكِنَ «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ لَهُ»[7].

هَذا[7] وَإِنَّ «المُفَصَّلَ» لِشيخِنا[8] جارِ اللَّه العَلاَّمَةِ[9] أبي القـاسِم مَحمودِ بن عُمَرَ الزَّمَخْشريِّ - رَحِمَه اللَّهُ - كِتابٌ جامِعٌ، فيهِ مِن كُلِّ فَنٍّ إعرابِيِّ فصلٌ[10] مَحصولُه مَعنىً لَطيفٌ، ولَفظٌ جَزلٌ، ولَعَمري إِنَّهُ بِاكتِنازِه وَاختِصارِه، خَيرٌ مِن «الكِتابِ» مَعَ سَعَتِهِ[11] وَانتِشارِه.

سَهمُ الفَتى أَمضى[12] مَدىً مِن سَيفِهِ وَالـرُّمحِ يَـومَ طِعانِـهِ وَضِـرابِـهِ[13]

وإنِّي بعدَ ما حَصَّلتُ رِوايَتَهُ قِراءةً، حَلَّقتُ عليه قَريباً مِن ثَلاثينَ سَنَةً.

---

(١) في (أ) ألسنتهم النحاة، ومثله في ب.
(٢) في (أ) النحو.
(٣-٣) في (ب) «لمحها في تراكيبهم أولئك الصّاغة».
(٤) في (ب)؛ «لا ترتج».
(٥) في (ب) «واتّقى».
(٦) البيتُ لأبي العلاء المعري. وانظر شروح سقط الزند؛ ٤٧٧/٢.
(٧) اللفظتان غير واضحتين في (ب).
(٨) ليس «الزمخشري» من شيوخ «صدر الأفاضل» وإنما يلقبه بـ «شيخنا» تعظيماً له.
(٩) في (ب).
(١٠) في (ب).
(١١) في (أ) سعبه.
(١٢) في (أ) «أقصى».
(١٣) البيت لأبي العلاء المعري، انظر شروح سقط الزند ٧٢٢/٢.

وَعَن أبي عُثمانَ المازِنيِّ[1] ـ رَحِمَه اللّه[2] ـ: أنه تَخَرَّقَ في كُمِّهِ كِتابَ سِيبويهِ ـ رَحِمَهُ اللّه[3] ـ عِشرينَ مَرَّةً.

حَتّى إذا خَمَّرتُ جُمَلَهُ وَتَفاصيلَه تَخميراً، وأصبحتُ عَلى دَقيق ألفاظِه وَجَليلِ معانيهِ أميراً، فَأَصحَبَ[4] لي أَبيُّهُ وانقاد، وَمَلَّ قَلبي ممارستَه أو كادَ، شَرَحتُه شرحاً آتِياً عَلى جَميعِ ما أشكِلَ فيهِ مِن لَفظٍ وَمَعنىً[5]، وَمَنثورٍ وَمَنظُومٍ، وَاللّهُ فيما أملَيتُهُ الهادي، وَلَهُ المِنَنُ العوائِدُ بَعدَ البَوادي.

---

(١) أبو عثمان المازني (. . . ـ ٢٤٩ هـ).
بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني، من مازن شيبان، أخذ النحو واللغة عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، وأخذ عنه الفضل بن محمد اليزيدي وأبو العباس المبرد وغيرهم. من أهم مؤلفاته كتاب التصريف الذي شرحه ابن جني في «المنصف»، ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٧٤، وبغية الوعاة ٢/٢٠، وأنباه الرواة ١/٢٤٦، ومعجم الأدباء ٧/١٠٧، وطبقات النحويين للزبيدي ص ٥٧، وللدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي كتاب «أبو عثمان المازني».

(٢) في (ب) فقط.

(٣) في (ب) وأصحب.

(٤) في (ب) فقط.

شَرْح ديبَاجة الكِتَاب

قال جارُ اللَّه[1]: «بسمِ اللَّه الرَّحمن الرَّحيم.

اللَّه أحمدُ على أن جَعلني من علماءِ العربيَّةِ، وجَبَلني على الغَضَب للعربِ والعَصَبيَّة».

قال المشرِّحُ: قَدَّمَ مفعولَ الحَمدِ وهو اللَّهُ تعالى، لأنَّ تقدِيمَه هو الأَهَمّ[2]، ألا تَرى أنَّ معنَاه جَعَلَنِي اللَّهُ من علماءِ العَرَبيَّةِ فإيَّاه أُحمدُ، وتَقديمُ المفعولِ في هذا الكَلامِ هو الأحسنُ، بدليـل أنَّك إذا قُلتَ: أعطيتَنِي فَلَك الحمدُ كان أحسنَ من قولِك: أعطيتَنِي فالحمدُ لك، لأنَّ الأوَّلَ مبادرةٌ إلى ارتباطِ الجزاءِ بفعلهِ، بخلافِ الثاني[3]. واللُّغةُ واقعةٌ على المفردِ دونَ المركَّبِ، وأمَّـا العربيَّةُ فعلى كِلا[4] القَبِيلَين.

---

(١) جاء في نسخة (ب) بعد ذكر جار الله عبارة «رحمه الله»، وبعد ذكر قال المشرح عبارة «هدىٰ الله سعيه». ذكر ذلك في سبع ورقات، ثم ترك ذلك في بقية الكتاب.

(٢) قال الأندلسي: افتتح ـ رحمه الله ـ خطبته بقوله: الله أحمد مقدماً لاسم الله تبركاً واهتماماً على عادة العرب في تقديم ما هو الأهم عندهم... ولو قال: أحمد الله لكان خبراً ساذجاً. ثم نقل عن الخوارزمي ما قاله هنا نقلاً حرفياً. المحصل: ١/ ورقة ٣، وما قاله الأندلسي زيادة على ما قال الخوارزمي من حاشية المفصل للزمخشري: ورقة ٨١، وانظر المقتبس ورقة ٤.

(٣) في (ب) فقط.

(٤) في (ب) كل.

وغضبتُ[1] به إذا دفعتَ عنه وهو مَيتٌ، وغضبتُ له إذا دفعتَ عنه وحاميتَه[2] وهو حَيٌّ. العَصَبِيَّةُ: هي التَّعصُّبُ، وحَقيقَتُها: هي[3] الخَصلَةُ المنسوبةُ إلى العُصبةِ[4]، وهُم قَرابَةُ الأبِ.

قال جارُ اللّه: «وأبي لِي أن أنفردَ عن صميمِ أنصارِهم وأمتازَ، وأنضوي إلى لفيفِ الشُّعوبيَّةِ وأنْحازَ.

قال المشرحُ: صميمُ الشيءِ خالصُه، لأنّه لم يقبل شَوباً فكأنَّه كنيفٌ[5] به صميمٌ وتقول: هو صميمُ قومِه[1]. واللَّفيفُ هو الفريقُ المُلتَفُّ من قبائلَ شَتَّى، والشُّعوبيَّةُ: مصدرُ الشّعوبيِّ - بِضَمّ الشِّينِ - وهو الّذي يصغِّرُ شأنَ العَرَبِ ولا يَرى لَهُم على العَجَمِ، فَضلاً[6]، إذ الفَضلُ عِندَه[1] بالتَّقوى، وهو مَنسوبٌ[7] إلى قَولِهِ تعالى[7]: - ﴿ وَجَعلنـاكُم شُعوباً وقَبائِلَ لِتَعارَفُوا إنَّ أكرمَكُمْ عِندَ اللّهِ اتقاكُم﴾[8] -.

فإن سألتَ: اتفقَ النحويون على عَدَمِ جوازِ النّسبةِ إلى الجمعِ فكيفَ جازت[9] ها هُنا؟

أجبتُ: ما الدليلُ على أنَّ هذه نِسبةٌ إلى الجمعِ؟ وإنَّما يكونُ كذلك أن لو كانت نِسبةً إلى معنى شُعُوبٍ كمـا في مُضريٍ وتَميمي، وليست بها،[10] وإنَّما هي نِسبةٌ إلى لَفظَةِ شُعوب فتكون نسبةً إلى مفردٍ[10] مثالة أن

---

(١) ساقطة من (ب).
(٢) في (ب) بالجيم. وانظر الصحاح؛ ص ٢٣٢٠، واللسان: ١٤/ ٢٠٠ (حمى).
(٣) في (ب) فقط.
(٤) في (أ) العصبية.
(٥) في (ب) لشدته صميم.
(٦) في (أ) فضيلة.
(٧) في (ب) فقط.
(٨) سورة الحجرات: آية؛ ١٣.
(٩) في (أ) جاز.
(١٠-١٠) في (ب) (إنما هي نسبة إلى لفظ مفرد).

يكونَ رَجُلٌ يأمُرُ الناسَ كَثيراً بالاخشيشانِ تَمَسُّكاً بما رُوي عن عمر رَضي اللّه[(1)] عنه «اخشَوشِنوا وتَمعدَدوا» فَتقولُ فيه[(2)] اخشوشِنِيٌّ، فإنَّه يجوزُ وإن كانت النسبةُ إلى الأمرِ لا يجوزُ[(3)]، [(4)] ولكن لما كان المعنى هو الذي يقول بحُكمِ هذه اللَّفظةِ المذكورةِ في الحديث[(5)] «إخشَوشِنوا» جازَ كذلك ها هُنا.

قال جار اللّه: «وعصَمَني من مَذهبِهم الذي لم يجدِ عليهم[(6)] إلاّ الرَّشقَ بألسنةِ اللاّعِنين، والمشقَ بأسنة الطّاعِنين».

قال المشرحُ: الرّشقُ: هو الرّميُ، وقد رَشَقتُهُ بالنبل أرشُقُه رشقاً. وأما المَشقُ فهو: السُّرعةُ في الطعنِ والضَّربِ. وكلا التركيبين كما / يتقاربُ[(7)] [1/ب] لفظاً يتقاربُ معنىً.

قالَ جارُ اللّهِ: وإلى أفضَلِ السَّابِقِينَ والمُصَلِّين أُوجِّهُ أفضَلَ صَلَواتِ المُصَلِّينَ.

قال المشرحُ: ـ المُصلي: تالي السابق، وحقيقتُه الذي يَلِي صَلوى[(8)]

---

(1) ساقطة من (أ) وموجودة في النص الذي نقله الاسفندري في المقتبس: 1/5/ب وفيه (عمر بن الخطاب).
(2) في (ب) فقط.
(3) في (ب) (فيما لا يجوز) ولا توجد في النص الذي نقله الأندلسي 4/1 في هذا الموضع ولا في النص الذي نقله صاحب المقتبس 1/ ورقة 5/ ب.
(4) في (ب) فقط.
(5) في (ب) فقط.
(6) في (أ) فقط (عليه).
(7) في (ب) : (متقارب كما..).
(8) في ابن يعيش 1/5... عند صلا السابق وهو مطابق لما في التهذيب 12/238، والصحاح 6/2402، واللسان 14/466 (صلا) وانظر: شرح المفضليات لابن الأنباري ص 512، وما ذكره الخوارزمي هنا كرره في شرحه لسقط الزند: 1/460، وتابعه عليه بعض شراح المفصل منهم الأندلسي، وكذلك هو في المقاليد، والمقتبس، والموصل، وعرائس المحصل.. وغيرها.

الفرسِ[1] السَّابِقِ رأسُه، ومنه الصَّلاةُ لأنَّها تاليةُ الإيمانِ،[1] وكما قَدَّمَ في الفصلِ الأوّلِ مفعولَ الحمدِ قدَّمَ ها هُنا مفعولَ التَّوجيهِ.

قال جارُ اللَّه: «محمَّدٍ المَحفوفِ من بني عَدنان بِجَماجِمِها وأرحائِها، النَّازِلِ من قُريشٍ في سُرَّةِ بَطحائِها».

قال المشرِّحُ: الجماجمُ كالرؤوسِ تستعارُ للأشرافِ، يقالُ: مُضَرُ من[2] الجَماجِم يقال: رَحى القوم سيِّدُهُم، كذا هو في «الصّحاح»[3] لأنَّ مدارَ الأمرِ عليه، وجمعُهُ أرحاءُ[4]. والسُّرَّةُ وَسَطُ الوادي، وأَصلُها سُرَّةُ الصَّبي، قريشُ البِطاحِ: هم الذين يسكُنُونَ بطحاءَ مَكَّةَ، ويقال لغيرِهِم: قُرَيشُ الضَّواحِي، ومِمَّا غَنَّى به ابنُ سُرَيجٍ[5] على «أبي قُبيسٍ»[6].

يا عينُ جُودي بـالدُّمـوعِ السِّفاحِ وابكِي على قَتلى قُريشِ الضَّواحِي[7]

قال جارُ اللَّه: «المبعوثُ إلى الأسودِ والأحمر بالكتابِ العربيّ المنوَّرِ».

---

(1) ساقطة من (ب).
(2) في (ب) فقط.
(3) هو كتاب اللّغة المشهور بـ(تاج اللّغة وصحاح العربيّة) نقل عنه المؤلف كثيراً كما سيأتي، وهو من تأليف الإمام إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٨ هـ. انظر ترجمة الجوهري في يتيمة الدهر: ٣٧٣/٤، وإنباه الرواة: ١٩٤/١ ومعجم الأدباء: ٣٢٢/٦، وشذرات الذهب: ١٤٢/٣ وغير ذلك.
(4) في (أ) فقط.
(5) هو عبيد الله، وقيل: عبدالله بن سريج مولى بني اللّيث. أحسن الناس غناءً، وهو أحسن من غـنّـى الغناء المتقن بالحجاز بعد طويس، وكان يغني مرتجلاً في زمن عثمان بن عفّان، وكان منقطعاً إلى عبدالله بن جعفر، ومات في خلافة هشام بن عبد الملك بنخلة، قريباً من بستان ابن عامر. الأغاني: ٢٤٨/١، ونهاية الأرب: ٢٤٩/٤.
(6) هو اسم جبل مشهور بمكة المكرمة، انظر: أسماء جبال مكة لعرّام. نوادر المخطوطات ٤١٨/٨! ومعجم ما استعجم للبكري: ص ١٤٠، وكتاب الجبال... للزمخشري: ص ١٢، ومعجم البلدان لياقوت؛ ٩٤/١، والروض المعطار: ص ٤٥٢. قال البكري: ويقال لأبي قبيس الجبل المعلوم بمكة أبو قابوس وأنشد الكميت:
بسفـح أبي قـابـوس ينـدبـن هـالكـاً تـخـفّض ذات الـولـد عـنـه رقـوبـهـا
(7) البيت في شرح الأندلسي ١/ ورقة ٤، والمقتبس ١/ ورقة ٧، والمقاليد ١/ ورقة ٧ ويبدو أنهم جميعاً نقلوا من «التخمير» وفي (ب) (الضواح) بدون ياء.

قال المشرحُ: هم العربُ والعجمُ، لأنَّ السوادَ هو الغالبُ من بين سائرِ الألوانِ على العَرَب، والأحمرُ: في الأصلِ هُمُ الرُّوم، ثم عمَّ[1]، يقالُ: أتاني منهم كلُّ[2] أسودَ وأحمرَ، ولا يقالُ: أبيضَ نَقَلَهُ الأصمَعِي[3] عن أبي عمرو بن العلاء[4].

قال جارُ اللَّه: «ولآلِهِ الطيّبين أدعُو اللَّه بالرضوانِ، وأدعوه على أهلِ الشّقاق لهم والعُدوان».

قال المشرحُ: الشّقاقُ: هو الخِصَامُ، من الشِّقِّ وهو الجانِبُ، كما أنَّ الخِصَامَ من الخُصْمِ بالضمِّ وهو جانِبُ الوادي، والمُعاداةُ[5]: من عُدوةِ الوادي وهي جانِبُه،[6] وكما قَدَّمَ مفعولَ الحمدِ والتوجيهِ في الفصلين الأولين، قَدَّمَ في هذا الفصل مفعولَ الدُّعاءِ.

قالَ جارُ اللَّه: «ولَعلَّ الذين يَغُضُّون من العربيّةِ ويَضعون من مِقدارِها ويريدون أن يخفِضوا ما رَفَع اللَّهُ من منارِها».

قال المشرِّحُ: غضَّ طرفَهُ: خَفَضَه، وغضَّ منه إذا عابَه وحطَّ منزلَته، ونظيرهُ وَضَعَ الشيءَ ووَضَعَ منه.[7] والمنارُ: عَلَمُ الطريق الذي يُهتدى[8] به،

---

(١) في (أ).
(٢) في (ب) أتاني كل أسود منهم.
(٣) الأصمعي: (١٢٢ - ٢١٦ هـ) من رواة اللّغة المشهورين وعلماء العربية المتقدمين شافه الأعراب وروى عنهم، ثقة في الرواية. له مؤلفات مشهورة انظر ترجمته في كتاب المنتقى من أخبار الأصمعي، وانظر المصادر هناك.
(٤) أبو عمرو بن العلاء: (٧٠ - ١٥٤) يقال إن اسمه كنيته، وقيل: اسمه (زبان) أحد القراء السبعة، والرواة الثقات كان حافظاً لأشعار العرب وأيامهم إماماً في معرفة اللغة انظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٢٥/٤، طبقات القراء: ٢٨٨/١ - ٢٩٢، وأخبار النحويين البصريين: ص ٢٨ - ٣١.
(٥) في (ب) العدوان.
(٦) في (أ) فقط.
(٧) في (أ) فقط.
(٨) في (ب) به يهتدى.

إمَّا لأنَّ الهدايةَ موصوفةٌ بالنورِ، وإمَّا لأن[1] أصلَه منارةُ الراهبِ. وهذا[2] لأنَّ الراهبَ كان[3] يضعُ في رأسِ صومعتِهِ منارةً ليَهتَديَ بها السُّراةُ.

قالَ جارُ اللَّه: «حيثُ لم يَجعل خِيرةَ رُسُلِهِ، وخيرَ كُتُبِهِ في عَجَمِ خلقِهِ ولكن في عَرَبِهِ».

قال المشرحُ: النَّبيُّ هو[3] الذي يُبعث وليس معه كتابٌ، كأنه الذي يُنبىءُ عن اللَّهِ عزَّ وجلَّ والرَسولُ: هو الذي معه كتابٌ. [4] والعجمُ بمعنى خلافِ العربِ منقولٌ من العَجْمِ وهو النَّوى ومدارُ التركيب على الإبهامِ والإخفاءِ، ومنه رَجُلٌ أعجمُ، وامرأةٌ عجماءُ، إذا[3] كانا لا يُفصِحَان عن[4] كَلَامِهما ولا يُوضِحانِ[3]، وعجمتُ العودَ لأنَّك[4] إذا أدخلته فاكَ لتعُضَّه فقد أخفَيْتَه.

قال جارُ اللَّه: «لا يبعدون عن الشعوبيّةِ منابذةً للحقِ الأبلجِ، وزيغاً عن سواءِ المنهجِ».

قال المشرحُ: منابذةً منصوبةٌ بمعنى اللّامِ[5]. [6]وصبحٌ أبلجُ: بيّنُ البَلَجِ أي مشرقٌ مضيءٌ.

قال: [7]

حتَّى بَدَت أعناقُ صُبحٍ أَبلَجَا[8]

(١) في (أ) وأما أنّ.

(٢) في (ب) هو إلى الآن.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في (أ) فقط.

(٥) انظر ردّ البيكندي على المؤلف في المقاليد ١/ ورقة ٨.

(٦) ساقطة من (ب).

(٧) البيت للعجّاج: وهو أبو الشعثاء عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السّعدي التميمي ولد في الجاهلية ثم أسلم وعاش إلى أيام الوليد ومات ٩٠ هـ ترجمته في الشعر والشعراء ص ٢٣٠.

(٨) انظر الإقليد ١/ ورقة ٢، وابن يعيش ٨/١ وفيه: «أعلام» بدل «أعناق» وهو من شواهد كتب اللّغة انظر: الصحاح: ١/ ٣٠٠، ومعجم مقاييس اللغة ٢٩٦/١ وأساس البلاغة/ ص ٦٠، واللّسان ٢١٦/٢ بلج، والبيت ضمن قصيدة في ديوانه ٤٦/٢.

ومنه بَلَجَةُ الصُّبحِ ويقالُ[1]: (الحقُّ أبلجُ، والباطلُ لَجلَجُ)، وهذا لأنَّ الحقَّ موصوفٌ بالإنارة والإضاءةِ.

قال جارُ اللّه[2]: «والذي يُقضى منه العجب حالُ هؤلاءِ في قلةِ إنصافِهِم وفرطِ جَورهم واعتِسَافِهِم».

قال المشرحُ: العَسْفُ والتَّعَسُّفُ[3] والاعتِسَافُ[4] ثلاثَتُها الأخذُ على غَيرِ طريقٍ[5].

قال جارُ اللّهِ: «وذلك أنَّهم لا يَجِدونَ عِلْماً من العُلُوم الإسلاميَّة فقهَهَا وكلامِها وعلمَي تَفسِيرها وأخبارِها إلاَّ وافتِقارُهُ إلى العَربيَّةِ بيِّنٌ لا يُدفَع، ومَكشوفٌ لا يَتَقَنَّعُ».

قال المشرحُ: أي لا يَختَفي، يُقالُ: قَنَّعتُ المرأةَ ألبستُها القِنَاعَ فَتَقَنَّعَت.

قال جارُ اللّهِ: «ويرون الكلامَ في مُعظَمِ أبوابِ أُصولِ الفقهِ ومسائِلِها مبنياً على علمِ الإعرابِ، والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سيبويه والأخفشِ والكسائي والفراء وغيرهم من النَّحويين البصريين والكوفيين».

قال المشّرحُ: قوله: والتَّفاسيرَ منصوبٌ عطفاً على الكلام. فإن سألتَ: لَمَ خَصَّ هؤلاء الأربعةَ؟ أجبتُ: لأنَّ الإعرابَ بصريٌّ وكوفيٌّ، وسيبويه[6]

(١) انظر المثل في جمهرة الأمثال ٣٦٤/١.
(٢) انظر ردّ البيكندي على المؤلف في المقاليد ١/ورقة ٨.
(٣) في (أ) (العسف).
(٤) في (ب) التعسف.
(٥) في (ب) الطريق.
(٦) سيبويه (؟ - ١٨٠ هـ) هو إمام النحاة أبو عثمان عمرو بن بشر الحارثي بالولاء. ألف الكتاب أقدم الكتب النحوية التي وصلتنا قال زيد الكندي: كأن النحو أوحي إلى سيبويه. انظر ترجمته في؛ أنباه الرواة: ٣٤٦/٢، وتاريخ بغداد ١٩٥/١٢، معجم الأدباء: ١١٤/١٦.

[٢/أ] كان أستاذَ أهلِ[1] البصرةِ، والأخفشُ[2] تلميذهُ، والكسائي[3] شيخُ / أهلِ الكوفةِ، والفراءُ[4] تلميذُه.

قال جارُ اللَّه: «والاستظهارُ في مأخذِ النُّصوصِ بأقاويلهم، والتّشبُّث بأهدابِ فَسرِهم وتأويلِهم».

قال المشرحُ: الفَسرُ: هو الكَشفُ، من فَسَرَهُ إذا كَشَفَهُ، وفَسَّرَ للمبالغةِ، ونحوهما: كَشَفَ وكَشَّفَ، والأهدابُ مع التَّشَبُّثِ من بابِ ترشيحِ الاستعارةِ.

قال جارُ اللَّه: «وبهذا اللّسان مناقلتُهُم في العلمِ ومحاورتُهم، ومنه[5] تَدرِيسُهُم ومناظرتُهُم».

قال المشرّحُ: ناقلتُ فلاناً الحديثَ إذا حَدَّثَته وحَدَّثَكَ، ذكره الجوهري[6].

قال جارُ اللّهِ: «[7]وبه تقطُرُ في القَراطيسِ أقلامُهُم، وبه[8] تُسَطِّرُ الصّكوكَ والسّجلّاتِ حُكّامُهُم».

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) الأخفش (؟ - ٢١٥ هـ) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، وهو المعروف بـ (الأخفش) عند الإطلاق ويشاركه في هذا اللقب عدد من النحويين. وصل إلينا من أنفس تآليفه (معاني القرآن) وكتاب القوافي. انظر ترجمته في: أنباه الرواة ٢/٣٦، مراتب النحويين ١٠٩، وطبقات الزبيدي ٤٥، ومعجم الأدباء: ١١/٢٢٤.

(٣) الكسائي (؟ - ١٨٢ هـ) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إمام أهل الكوفة في النحو وأحد القراء السبعة المشهورين انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/٢٥٦، وتاريخ بغداد ١١/٣٠٤، وطبقات الزبيدي: ص ٨٨، وطبقات القراء: ١/٥٣٥.

(٤) الفراء (١٤٤ - ٢٠٧ هـ) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الدّيلمي خلف شيخه في إمامة المدرسة الكوفية. وألف في بمنبج ،واللغة تآليف مفيدة منها كتابه (معاني القرآن)... وغيره انظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٤/١ - ١٧، معجم الأدباء: ٢٠/٩٠، تذكرة الحفاظ: ١/٣٣٨، نزهة الألباء: ص ١٢٦ - ١٣٧.

(٥) في (ب) فقط.

(٦) الصحاح: ٥/١٨٣٤ (نقل).

(٧) في (ب) ومنه.

(٨) ساقطة من (ب).

قال المشرّحُ: في شِعر بعضِهم:[1].

فعاشُوا لترشيحِ الهُدى[2] ويَراعُهم [3]بصائِبَةِ الأحكام تقطُرُ في الطِّرسِ

قال جارُ اللَّه: «فَهم مُلْتَبِسُّون بالعربيةِ أيَّةً سَلكوا، غيرُ مُنفكين عنها أينما وَجَّهوا[4] كُلٌّ عليها حيثُ سَيَّروا[5]».

قال المشرحُ: أَيَّةً: طريقةٌ، وفي شعرِ البُحتري[6]: [7].

ألستُ محدثاً عن جَرمِ رأيك[8] أيّةً ذَهَباً.

«سيّرَها» هُنا بمعنى سار، وهذا تدريسٌ، وهو في الأصل على التَّعدي والمعنى حيثُ سَيَّر دوابَّهُ ونحوه، ونظيره[9]: مجر في قولهم[10]: «كُلُّ مُجرٍ في الخَلاء يُسرّ».

قالَ جارُ اللَّه: «ثُمَّ إنَّهم في تضاعيفِ ذلك يجحَدُون فضلَها ويدفعون خَصلها».

قالَ المشرحُ: الخَصَلُ: هو الغَلَبَةُ في النِّضالِ، وفي فقرةَ اليَمينيّ[11]:

---

(١) البيت للمؤلف صدر الأفاضل انظر معجم الأدباء: ٢٤٢/١٦، وعُقُود الجُمان: ١٩٢/٥.

(٢) في (أ) الندى.

(٣) في (أ) لصائبة.

(٤) في (ب) توجهوا.

(٥) في (ب)، (ط) توجهوا.

(٦) البحتري: (٢٠٦ - ٢٨٤ هـ) من مشاهير شعراء العصر العباسي أبو عبادة الوليد بن عُبيد الطائي مولده بمنبج، قرب حلب، وأقام ببغداد، ومدح الخلفاء والأكابر، وعاد إلى وطنه ومات به انظر: أخبار أبي تمام للصولي، والموازنة للآمدي، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني: ٣٣٠ - ٣٤٣. وغيرها.

(٧) الديوان: ٢٦٨/١، والرواية فيه مخبراً.

(٨) في (أ) حرم زيله.

(٩) ساقط من (ب).

(١٠) جمهرة الأمثال: ١٤٢/٢، وفي (ب) (مخبّر).

(١١) اليميني: كتابٌ طريفٌ في سيرة محمود بن سبكتكين الغزنوي ألفه محمد بن عبد الجبار العتبي الرازي المتوفى سنة ٤٢٧ هـ انظر ترجمته في الاعلام ٥٦/٧. وسمّاه اليَميني على لقب الأمير =

«وترامتِ النبالُ على الخَصل، ترامِيَ وِلدان الأصارِم بالخَشل»، ومنه الخَصلة للقَبضة من الشَّعر لأنَّها لُفَّ بعضُها ببعضٍ حتى قويت وغَلَبت.

قالَ جارُ اللَّه: «ويذهبون عن تَوقيرها وتعظيمِها، وينهَون عن تَعلُّمِها وتَعليمِها».

قالَ المشرحُ: أي[1] لا يُوقِّرُونَها.

قالَ جارُ اللَّه: «ويمزِّقُون أديمَها، ويَمضُغُون لَحمها، فَهم في ذلك على المثلِ السائِر[2]: (الشَّعيرُ يأكلُ ويُذمُّ)».

قالَ المشرحُ: مَضْغُ لحمِها عبارةٌ عن عَيبها واغتِيَابها، وهي تمثيلٌ، ومنه قولـه عزَّ وجـلَّ[3]: ﴿أيحِبُّ أحـدُكم أن يـأكـلَ لحمَ أخيـه ميتـاً فكرِهتُموه﴾[4]، وفي مثل آخر[5]: (أكلاً وذماً).

قالَ جارُ اللَّه: «ويدَّعُون الاستغناءَ عنها وأنَّهم ليسوا في شِقٍّ[6] منها».

قالَ المشرِّحُ: قوله: وأنَّهم بفتح الهمزةِ عطفاً على الاستغناءِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: فإنْ صَحَّ ذلك فما بـالُهم لا يطلِقُـون اللغةَ رأسـاً والإعرابَ، ولا يقطعون[7] بينَهما وبينَهُمُ الأسبابَ».

قال المشرحُ: رأساً منصوب على الحالِ، ومعناه: مُنفرداً[8].

قالَ جارُ اللَّه: «فَيطمِسُوا من تفسيرِ القرآن آثارَهما، وَينفُضُوا من أصولِ الفِقهِ غبارَهما».

= (يمين الدولة) وللمؤلف صدر الأفاضل شرحٌ على هذا الكتاب تقدم ذكره في مؤلفاته.

(١) في (أ) لأله.

(٢) انظر: جمهرة الأمثال: ٤٢٥/٢.

(٣) في (ب) تعالى.

(٤) الحجرات: آية: ١٢.

(٥) المستقصى: ٢٩٦/١، وفي جمهرة الأمثال: ٤٢٥/٢ والعامة تقول: (أكلاً وذماً).

(٦) في (ب) شيء.

(٧) في (ب) مقطعون.

(٨) قال الإمام يحيى بن حمزة العلوي في شرحه: ١/ورقة: ٧ بعد ما أورد عبارته هنا وعقب عليها بقوله: «هكذا قاله الخوارزمي وليس بشيء لأنَّ المعنى لا يدل على ما قاله ولا يرشد إليه. =

قالَ المشرحُ: انتصابُ فيطمسوا على أنّه جوابُ النفي.

قالَ جارُ اللَّه: «ولا يتكلمون في الاستثناءِ فإنَّه نحوٌ، وفي الفرقِ بينَ المعرَّفِ والمُنكَّرِ فإنه نحوٌ، وفي التعريفين تعريفِ الجنس وتعريف العَهدِ فإنّهما نحوٌ وفي الحروفِ كالواوِ والفاءِ وثُم، ولامِ المُلكِ، ومِنْ التّبعيضِ ونظائرها».

قالَ المشرّحُ: قوله[1]: تعريفُ الجنسِ نحو قولك: الرجلُ خيرٌ من المرأةِ، و ﴿أخافُ أن يأكلَهُ الذئبُ﴾[2]. وتعريفُ العهدِ نحو قولك: جاءَني الرَجلُ.

قالَ جار اللَّه: «وفي الحذفِ والإضمارِ، وفي أبوابِ الاختصارِ والتكرارِ».

قالَ المشرحُ: الإضمارُ نحو قوله تعالى[3]: ﴿في تسعِ آياتٍ﴾[4]، و ـ [5]﴿انتهوا خيراً لكم﴾[6] ـ والحذفُ في نحو قوله[7]: ﴿واسألِ القريةَ﴾[5] وقوله[8]: ﴿[9]وجاءَ ربُّك﴾. هذه ألفاظُ الشّيخ في «شرح مقامةِ الفُرقان»[10].

= والحق أنه منصوب على أحد وجهين أما أولاً: فيكون منصوباً انتصاب المصادر... وأمّا ثانياً: فيكون منصوباً على الحال من غير الوجه الذي ذكره الخوارزمي وتقديره هو أن راس الشيء أوله، ومن تسرع في شيء فإنما تسرع فيه من أوله، فعبّرها هنا بالرأس عن الابتداء بالشيء من أوله، فعلى هذا يكون معناه: هلّا تركوا اللغة والإعراب مبتدين بذلك من أول أمرهم، ولم يكونوا متلبسين بشيء من أمرهما.

(١) ساقطة من (أ).
(٢) سورة يوسف، آية: ١٢.
(٣) ساقطة من (ب).
(٤) سورة النمل: آية: ١٢.
(٥) ساقط من (ب).
(٦) سورة النساء: آية: ١٧١.
(٧) سورة يوسف: آية: ٨٢.
(٨) سورة الفجر؛ آية؛ ٢٢، وفي (أ) ﴿وجاء ربك والملك﴾.
(٩) ساقط من (أ).
(١٠) شرح مقامات الزمخشري: ١٧١، ١٧٢.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وفي التطليق بالمصدرِ واسم الفاعل».

قالَ المشرحُ: رجلٌ قال لامـرأتِه: أنت الـطلاقُ ونوى بـه الثّلاث وَقعت[1] الثلاثُ. ولو قالَ لها[2]: أنتِ طالقٌ أيَّ شيءٍ نوى لم يكن إلاّ واحدةً رجعيةً عِندنا[3].

قالَ جارُ اللَّه: «والفرقُ بين إنْ، وأنْ، وإذا، ومتى، وكُلَّما وأشباهها مما يطولُ ذكرُه فإنَّ ذلك كلَّه من النحو.

قال المشرّحُ: «وإذا قالَ الرّجلُ لامرأتِه: أنت طالقٌ إنْ دخلتِ الدارَ، وأنتِ طالقٌ أنْ دخلتِ الدارَ فالأولُ تعليقٌ، والثاني تَخْيِيرٌ[4] ومعناه لأنْ دخلتِ الدارَ ولو قالَ[5]: أنتِ طالقٌ إذا لم أُطلّقكِ فكما سَكَتَ وَقَعَ الطَّلاقُ عندَ أبي يوسفَ ومُحمّدٍ[6] بخلافِ ما لو قال أنتِ طالقٌ إن لم أطلقك فإنها لا تطلقُ حتى يمـوتَ الزوجُ[7]، وإذا قـالَ كُلّمـا دخلتِ الـدارَ فـأنتِ / طـالقٌ، [٢/ب] فدخلتِ الدارَ ثلاثاً [8]طلقت ثلاثاً[8]، فإن وُجدت الدَّخلَتَانِ وهي في العِدَّة طَلُقَت ثلاثاً بخلافِ متى، وأمَّا الفرقُ بين إذا ومتى فسيجيءُ في موضِعِهِ. إن شاء اللَّه[9] تعالى.

قالَ جارُ اللَّه: «وهلاَّ سفَّهوا رأيَ مُحمد بن الحسنِ الشَّيبانيِّ - رحمه اللَّه - فيما أودعَ كتابَ (الأيْمان)؟، وما لهم لم يَتـراطَنوا في مجـالِسِ التدريسِ وحِلَقِ المناظرةِ؟ ثم نَظَروا هل تَركوا للعلمِ جمالاً وأُبَهةً؟ وهل

---

(١) في (أ) وقع.

(٢) في (ب) فقط.

(٣) في (ب) لم يكن عندنا إلا واحدة رجعية.

(٤) في (أ) فمعناه.

(٥) نقل الأندلسي هذا النّص في شرحه: ١/ ورقة ٤، وذكر قصة طريفة استُفتِيَ فيها الإمام الطبري.

(٦) هما من أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه.

(٧) في (أ) فقط.

(٨ - ٨) في (أ) فقط.

(٩) في (ب).

أصبَحت الخاصةُ بالعامةِ مشبَّهةً؟ وهل انقلَبوا هُزأةً للسَّاخِرين، وضُحكةً للناظرين؟».

قالَ المشرحُ: (سَفَّهه)[1]: نَسبه إلى السَّفاهةِ، ومثلُه سرَّقه نسبه إلى السَّرقةِ وجهَّلَه نسبه إلى الجَهل. الرَّطانةُ: هي الكلامُ بالأعجميةِ، وراطنتُهُ: إذا كلمتُه بها، وتَرَاطَنَ القومُ فيما بَينَهم. والحِلَقُ[2]: هي تكسير حَلْقَةِ القوم، وقالَ الأصمَعِيّ: الجمعُ حِلَقٌ مثل بَدرةٍ وبِدَرٍ، وقصعةٍ وقِصَعٍ، الأُبَّهَةُ: بضمّ الهمزة وتشديد الباءِ العَظَمَةُ والكِبرُ. وفي كلمة الشيخ[3].

وأُبَّهةُ الملكِ العَواطِفُ والذي قد أوتيتَه لا الطَّبلُ والبُوقُ والصِنّجُ.

قالَ جارُ اللّه: «هذا وإنَّ الإعراب أَجدى من تَفاريقِ العَصا، وآثارَه الحَسنةَ عديدُ الحصى».

قالَ المشرِّحُ: هذه إشارةٌ إلى ما قَرَّره من شَرفِ عِلم الإعراب سابقاً[4]، وهو[5] في مَحَلِ رَفعٍ بالابتِداءِ، وخَبَرُه مَحذوفٌ، وتَقديرُهُ: هذا[6] الّذي ذكرتُه(٧علـى ما ذكرتُه٧)، وقوله: وإن الإعرابَ جُملةٌ في مَحَلِّ النَّصبِ على الحالِ، والعاملُ فيها ما في الخَبَرِ من مَعنى الفِعلِ، وهذا إذا وَقَع مثلَ هذا الموقع فله عِندَ البُلغاء شأنٌ، وفي أبياتِ السّقط[8].

فهـذا وقـد كـانَ الشـريفُ أبـوهُمُ   أميرَ المعاني فارسَ النثرِ[9] والنَّظمِ

---

(١) في (أ) سفَّه.

(٢) في (أ).

(٣) ديوان الزمخشري نسخة رئيس الكتاب رقم ٣٣٠. من قصيدة أولها:

حـواذر غـلـب مـن مـآسـدهـا تـرج   يصـرعهـا ريب الـزمـان فمـا تـرجـو

انظر الورقتان ٣٠، ٣٢.

(٤) في (ب) شائعاً.

(٥) في (أ) هو.

(٦) في (ب).

(٧ - ٧) في (ب).

(٨) شروح سقط الزند: ٢/٩٦٥.

(٩) في (أ) النظم والنثر، وهو سهو من الناسخ لأن القصيدة ميميّة.

وفي أمثالِهم[١]: «أجدى من تفاريقِ العَصا» و«أكثرُ من تفاريق العَصا»، قيل لأعرابيّ[٢] ما تفاريقُ العصا؟ فقال: إنَّ العصا تُقطَّعُ ساجوراً، والساجورُ يكونُ للكلاب والأسرى من الناس، ثم تُقطَّعُ عَصا السَّاجورِ فَتصيرُ أوتاداً، ثم يُفرَّقُ الوَتِدُ فيصيرُ كلُّ قطعةٍ منها[٣] شَظاظاً، فإن جَعلوا رأسَ الشِّظاظ[٤] كالفلكة صار للبُختيّ مَهاراً[٥] وهو العود الذي يُدخَل في أنف البعير[٦] البَختِيِّ، فإذا فُرقَ المهارُ جاءت منه توادٍ، فإن كانت العَصا قناةً فكلُّ شِقةٍ منها قَوسُ بندقٍ، وإذا فُرِّقت الشّقةُ صارت سهاماً فإن[٧] فُرقت السِّهامُ صارت خُطاءً، فإن[٧] فُرقت الخُطاءُ صارت مَغازِلَ، وإن فُرقَت المغازِلُ شَعَبَ[٨] بها الشَّعَّابُ أقداحَه المَصدوعة، وقِصاعَه المَشقوقَة، إذ لا يجدُ لها شيئاً أصلحَ من ذلك. قال[٩]:

(١) المثل في جمهرة الأمثال: ٢٥٢/١، والدرة الفاخرة: ٩٣/١، والبيان والتبيين: ٤٩/٣ ومحاضرات الأدباء: ١٧١/٣، وثمار القلوب: ٦٢٧، ٦٢٨، وكتاب العصا: ٣٠٥، ٣٠٦ ومجمع الأمثال؛ ١١٨/١، والمستقصى؛ ٢٦/١، واللسان، والتاج (فرق). وانظر شرح الأندلسي ١/ورقة ٤، ٥. ونقل شيخه تاج الدين الكندي أن المثل خير من تفاريق العصا. قال العسكري؛ والمشهور «خير».. وأورد الميداني «إنك خير».. والعسكري والأصفهاني والزمخشري «أبقى»..).

(٢) في حواشي المفصل للزمخشري: ورقة ٨٢، وثمار القلوب: ٦٢٨ سئل ابن الأعرابي.. ولعله هو الصواب.

(٣) في (ب).

(٤) الشظاظ: العود التي تدخل في عروة الجوالق. «جمهرة الأمثال».

(٥) في جمهرة الأمثال:.. كالفلكة صار حشاشاً للجمل.

(٦) في (أ) فقط.

(٧) في (ب) وإن.

(٨) في (أ) فشعب.

(٩) نقل صاحب اللسان: عن ابن بري أنه لغُنَيَّةَ الأعرابية قالتها في ولدها، وكان شديد العرامة مع ضعف أسر، ودقة، وكان قد واثب فتى فقطع أنفه، فأخذت أمه ديته، ثم واثب آخر فقطع شفته فأخذت أمه ديتها فصلحت حالها فقالت البيتين تخاطبه. ونقل صاحب المقتبس: ١١/١ عن الطبّاخي أنها سميت لذلك بغنية وهذا الرجز موجود في أغلب تخاريج المثل وانظر حواشي المفصّل: ٨٢، وشرح الأندلسي: ٥/١، وشرح العلوي: ١٠/١، وابن يعيش: ١٥/١، والإقليد؛ ٤/١، وسماها غنية الكلابية، ومثله في الموصل: ٧/١، قال؛ ولو حمل المثل على عصا موسى لكان فيه مساغ إذ منافعها أكثر، ومرافقها أوفر. والمقاليد ١٣/١. رواه؛ ثم الصفا، ونسبه لغنية الكلابية وشرح ابن العجمي؛ ٤ وأورد عن ثعلب؛ أقسم بالبيت العتيق...

أحلفُ بالمروةِ يوماً والصَّفا ... أنَّك أجدى من تَفاريقِ العَصا

التَّوادِي: هي التي على خِلفِ الناقة تُشَدُّ من الخَشَباتِ إذا صُرّت. الواحدةُ: تُودِيَة. الخُطاء: - بالمدّ - تكسيرُ خَطوة - بالفتح -، وهي سَهمٌ صغيرٌ قدر ذِراعٍ.

قال جارُ اللَّه: «ومن لم يتقِ اللَّه في تنزيله، فاجترأ على تعاطِي تأويلِه، وهو غيرُ معربٍ، ركبَ عمياءَ، وخَبَطَ خبط عشواءَ، فقال ما هو بقولٍ وافتراءً وهُراءً، كلامُ اللَّهِ منه بَراء».

قال المشرِّحُ: «عمياءَ: أي خُطةً عمياءَ، وهي التي لا يُهتدَى فيها، وهذا على الإسنادِ المجازي. العشواءُ: هي الناقةُ التي بها عشىً، وهو السّدة[1] تَقَوّلَ: إذا تَكَلّفَ القولَ وفي عراقيات الأبيوَرْدِيّ[2]:

أَمِن كَذِبِ الواشِي وتَكثِيرِ حاسدٍ ... إذا لم يَجد قَولاً صَحيحاً تَقَوّلا[3]

ابنُ السكيت[4]: هُراءُ الكلام إذا أكثرَ منه[5] في خَطإٍ، وهو منطقٌ هُراءٌ - بالضّم - قال ذو الرّمة[6]:

---

(١) هكذا في (ب) وفي (أ) وهي الشكرة، ولم أجد لهما معنى.

(٢) الأبيوردي: (٠٠٠ - ٥٠٧ هـ) جمال العرب أبو المظفر محمد بن أحمد بن محمد القرشي شاعر مؤرخ عالم بالأدب، مولده في أبيورد، ووفاته مسموماً في أصبهان. ترجمته في معجم الأدباء: ٦/٣٤١، والنجوم الزاهرة: ٥/٢٠٦.. وغيرها وللدكتور عمر الأسعد (المتنبي الصغير) وله ديوان طبع في مجلدين حققه الدكتور الأسعد وطبعه المجمع العلمي بدمشق سنة ١٩٧٤ م، سنة ١٩٧٥ م.

(٣) ديوان الأبيوردي: (النجديات) ٢/٥٥٣.

(٤) ابن السّكّيت: (- ٢٤٤ هـ) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إمام في اللغة والأدب أحد أئمة الكوفيين له مصنفات شاهدة بفضله مثل إصلاح المنطق، وكتاب الألفاظ.. أدب أولاد المتوكل، وقيل أنه غضب عليه فأمر الأتراك فداسوا بطنه فحمل إلى بيته فمات ترجمته في إنباه الرواة: ٤/٥٠ - ٥٨، ومعجم الأدباء: ٢٠/٥٠ - ٥٢، وبغية الوعاة: ٢/٣٤٩..

(٥) في (ب) كثر في خطا.

(٦) ذو الرّمّة غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي التميمي من فحول الطبقة الثانية في عصره إقامته بالبادية ويحضر إلى اليمامة والبصرة كثيراً وتوفي بالبادية وقيل بأصبهان. ترجمته؛ في الشعر والشعراء: ١/٥٢٤، والموشح: ١٧٠، والخزانة: ١/٥١.

لهـا بَشَـرٌ مثـلُ الحَـريـرِ ومَنـطِقٌ رَقيقُ الحَواشِي لا هُراءٌ ولا نزرٌ[1]

وأصله الفَسادُ، ومنه هَرأتُ اللَّحمَ وأهرأتُه[2] إذا أنضَجتُه إنضاجاً فَتهرَّأ حتى سَقَطَ عن العَظمِ. البُراءُ - بالضَّمِ - مبالغةٌ في بَرىءٍ، ونظيرُه كُرامٌ وكَريمٌ[3] وبالفتح[4]، وهو في الأَصلِ[5] مصدرٌ كضماءٍ. والرِّوايةُ ها هنا الفَتحُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وهو المرقاةُ المنصوبةُ إلى عِلم البَيَانِ، المُطلِّعِ على نُكتِ نظم القرآنِ الكافِلِ بإبرازِ محاسِنه الموكلِ بإثارةِ معادنِه».

قالَ المشرِّحُ: عِلم المعاني: هو[6] تمييزُ صحيح المعنى من فاسدِه، والتفاوتُ بين صحيحِه وأصحِّه[7]. وعلمُ البَيانِ[8]: هو التَّمييزُ بينَ نظمٍ ونظمٍ فاسِده وصحيحِه، وفَصيحِه وأفصَحِه. المطلعِ مجرورٌ على أنه صفةٌ علم البيان.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فالصَّادُّ عنه كالسّادِّ طُرُقِ الخيرِ كيلا تُسلَكَ، والمريد بموارِده أن تُعارف وتُترَكَ».

[٣/أ] قالَ المشرحُ: أن تعـافَ/ في محلِّ النَّصبِ على أنَّه مفعولُ مزيدِ.

فإن سألتَ: الصفةُ باتفاق النحويين لا تَعملُ عَمَلَ الفعل إلّا معتمدةً

---

(١) ديوان ذو الرِّمّة ١/٥٧٧.
(٢) في (أ) أهرته.
(٣) في (ب) فقط.
(٤) في (ب) فقط.
(٥) في (أ) وفي الأصل هو مصدر.
(٦) نقل الأندلسي عبارة المؤلف في شرحه: ١/ ورقم: ١٧ نسخة طهران.
(٧) في (أ) وواضحه.
(٨)جاء في هامش نسخة (ب) حاشية؛ قال ابن النحاس: علم البيان وضع المنثور والمنظوم فتقييد الشيخ - رحمه الله - بالمنثور فيه نظر. ولعلّ ابن النحاس هذا هو محمد بن إبراهيم الحلبي المتوفى سنة ٦٨١ هـ صاحب التعليقة على المقرّب.

على أحدِ الأشياءِ الخَمسةِ(١)، وها هنا لم يُوجد أحدُها(٢)؟ أجبتُ(٣): الصِّفةُ كما تَعملُ عَمَلَ الفِعلِ معتمدةً على أحدِ الأشياءِ الخَمسةِ(٤)، فكذلك تَعمَلُ عَمَلَه معتمدةً على اللاّمَ بمعنى الذي وفي أمثلةِ النَّحويين: الضَّارب أباه زيدٌ، ومن أبياتِ الحَماسة(٥):

لا قُوتي قُوَّةَ الرَّاعي قَلائِصَه(٦)

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولقد نَدَبني ما بالمُسلمين من الأَرب إلى مَعرفةِ كلامِ العَرَبِ، وما بي من الشَّفَقَةِ والحَدَبِ على أَشياعي مـن حَفَدَةِ الأدبِ.

قالَ المشرحُ: (٧ندبني إذا دَعاني٧)، ومنه النُّدبةُ لأنه دعاءٌ للميتِ. الحَدَبُ: في الأصلِ هو الانحناء وظهورُ الحُدبة من شدةِ الشَّفَقة، ثم جُعِلَ

---

(١) هي النفي، والاستفهام، والمبتدأ، والموصوف، وذو الحال.

(٢) في (أ) فقط.

(٣) أكّد المؤلف ما ذهب إليه هنا في عدة مواضع من شرحه على سقط الزّند. انظر: ١٨٧/١ قال: اتفق النحويون عن آخرهم على أن الصّفة مما لا يجوز اعماله إذا لم يعتمد على أحد الأشياء الخمسة... وفي هذه المسألة نظر، وذلك لأنّ ها هنا شيئاً ساذجاً إذا اعتمدت عليه الصفة عملت، وإن لم تعتمد على أحد الأشياء الخمسة، وهو ربّ مقدرة أو مظهرة...

وفيه أيضاً: ٢٠٦/١، قال: حول بيت أبي العلاء:

كـأنّ جـنـاحـهـا قـلـب الـمـعـادي ولـيـك كـلـمـا اعـتـكـر الـجـنـان

أعمل اسم الفاعل وهو معاد في وليك لاعتمادها على اللاّم بمعنى الذي ويشهد له بيت السقط... وبيت الحماسة.

لا قوتي قوة الراعي قلائصه

وفي أمثلة النحويين: الضارب أباه زيد...

ثم قال: وهذه المسألة إحدى المسائل التي قد استدركتُ على النحويين.

وفيه أيضاً: ٣٤٥/١.. أعمل اسم الفاعل لاعتماده على حرف الجر، وإن لـم يعتمد على أحد الأشياء الخمسة... وكرر ذلك في الجزء: ١٤٤٣/٤ وأكده في عدة مواضع من التخمير كما سيأتي.

(٤) في (أ) فقط.

(٥) انظر شرح المرزوقي: ٦٤٥/٢.

(٦) البيت لوضّاح اليمن كما في الحيوان: ٢٦٥/١، وعجزه:

يأوى فيأوى إليه الكلبُ والرّبعُ

(٧ - ٧) في (ب) هذا الذي ندبه، أي دعاه.

عبارةً عن الشَّفقةِ[1] المُطلَقةِ، حَفَدَ البَعيرُ[2] والظَّليمُ حَفْداً وحَفَدانا، وهو تَدارُكُ السيرِ، وفي القُنُوتِ[3]: «وإليكَ نَسعى ونَحفِدُ»، والحَفَدَةُ: هم الأعوانُ[4] والخَدَمُ، لأنَّهم في الخدمةِ يَتسارعَون.

قالَ جارُ اللَّهِ: «لإنشاءِ كتابٍ في الإعرابِ مُحيطٍ بكافةِ[5] الأبوابِ، مرتباً ترتيباً يَبلُغُ نَهَمَ الأمدِ البعيدِ بأقربِ السَّعي، ويملأُ سجالَهم بأهونِ السَّقي».

قالَ المشرحُ: هي جَمعُ سِجلٍ، فإن سَألتَ: كيفَ يملأُ سجالَهم، والسِّجلُ هو الدَّلو إذا كان فيه ماءٌ؟ أَجبتُ: هذا على الصِّفةِ المُشارِفةِ كأنَّه سَمّى ما قَرُب أن يَمتلِىء من الدَّلو سِجلاً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فأنشأتُ هذا الكتابَ المترجمَ بـ«كتابِ المفصَّلِ في صنعةِ الإعرابِ» مقسوماً أربعةَ أقسامٍ».

قالَ المشرِّحُ: قوله: أربعةَ أقسامٍ منصوبٌ على المصدَرِ، كما لو قُلتَ: ضربتُه أربعَ ضَرباتٍ.

قال جارُ اللَّه: «القسمُ الأول في الأسماءِ، القسمَ الثاني في الأفعالِ، القسمَ الثالثَ في الحروف، القسمَ الرابعَ في المشترِكِ».

قالَ المشرِّحُ: عنى بالمشتَرِك المشترَك فيه ونَحوُه قولُه أيضاً[6]:

---

(١) في (ب) فقط.

(٢) الصحاح (حفد)، واللِّسان (حفد)، والتهذيب: ٤٢٦/٤.

(٣) الزّاهر لأبي بكر بن الأنباري: ١٦٤/١، ذكر أقوال العلماء في معنى الحفدة ثم قال وقال طاووس: الحفدة الخدم فهذا مطابق للّغة.

(٤) الصحاح (حفد) والنّص منه، وانظر ديوان الأدب: ١٥١/٢، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير: ٤٠٦/١.

(٥) قال الإمام الحسن بن محمد الصّغاني: هكذا في نسخة الزمخشري - رحمه الله - (أي التي بخطه) «بكافة الأبواب» وكلمة كافة لا تضاف، ولا تقع إلاّ حالاً. انظر المفصّل نسخة حسن حسني باشا رقم: ١٤٢٥.

(٦) ديوان الزمخشري: ورقة: ١٦١، واستشهد به الأندلسي في شرحه الجزء الأول، ورقة. ٩، والجزء الخامس: ورقة: ٢.

أضحى نوالُك بينَ الخلقِ مشتركاً (لكنّ عــزَّك عزٌّ غيــرُ مُشتَــرَكِ)

قالَ جارُ اللَّه: «وصنّفتُ كلاًّ من هذه الأقسام[1] تصنيفاً، وفصَّلتُ كلَّ صنفٍ[2] منها تفصِيلاً حتى رَجَعَ كلُّ شيءٍ في نصابِهِ، واستقرَّ في مركزِه».

قال المشرحُ: النصابُ والمنصبُ واشتقاقه من نَصَبتُ الشيءَ إذا أقمتُه.

قالَ جارُ اللَّه: «ولم أدَّخر ما جمعتُ فيه من الفوائِد المتكاثرةِ، ونظمتُ من الفرائِد المتناثرة، مع الإيجازِ غيرِ المُخلِّ، والتلخيصِ غيرِ المُملِّ».

قالَ المشرحُ: اشتقاقُ المَلالِ من المَلَّة وهي الرَّمادُ الحارُّ لأنَّ من مَـلَّ شيئاً حَمِيَ قَلبُه، ويشهدُ له قولهم: أَجمتُ[3] الطعامَ إذا كَرهتَه ومَلَلتَه من المداومةِ عليه، وهو من أُجيم[4] النارِ والحربِ بمعنى أُجيجِها.

قالَ جارُ اللَّه: «مناصحةً لمقتبسيهِ أرجو أن أجتني فيها[5] ثَمرَتي دعاءً يُستَجابُ، وثَناءً يُستَطابُ».

قالَ المشرِّحُ: النّصيحةُ والمناصحةُ لا يُرادُ[6] بها في مثل هذا المقام الموعِظَةُ، بل إتقانُ العمل، ومنه نَصَحَ الخَيَّاطُ الثّوبَ إذا أَنعَمَ خياطَتَهُ، وَنَصَحتِ الإبلُ الشُّربَ صَدَّقَتهُ.

قالَ جارُ اللَّه: «واللَّهُ ـ عزَّ سُلطانه ـ وليِ المَعونة على كلِّ خَيرٍ والتأييد، والمليُّ بالتوفيقِ فيه والتَّسديدِ».

قالَ المشرحُ: المليُّ أصلُه الهمزة يُقالَ مَلِيءَ الرَّجلُ صارَ مليّاً أي ثِقَةً فَهُوَ غَنِيٌّ مَلِيٌّ، بيّنُ المَلاءِ والمَلاءَةِ مَمدودانِ.

---

(١) في (ب) فقط الأصناف.

(٢) في (ب) فقط فصل.

(٣) في (ب) أحميت ـ بالحاء المهملة، وفي الصحاح عن أبي زيد أجمت الطّعام ـ بالكسر ـ إذا كرهته من المداومة عليه. الصحاح: (أجم)، والتهذيب: ٢٢٧/١١.

(٤) في (ب) من أحمى النار إذا أججّها. وما أثبته من (أ) يؤيده ما في الصحاح (أجم) والنص منه فيما يظهر.

(٥) في (أ) فقط فيها.

(٦) في (أ) النصيحة والمناصحة في مثل هذا المقام لا يراد بها في مثل هذا المقام...

[باب الكلام وما يتألف منه]

قالَ جارُ اللَّهِ: فصلٌ؛ «في معنى الكلمةِ والكلامِ، الكلمةُ هي اللّفظة الدالةُ على معنىً مفردٍ بالوضعِ».

قالَ المشرِّحُ: أشرحُ أولاً[1] كلامَ الشّيخِ ـ رحمه اللَّه[2] ـ ثُمَّ أوردُ عليه بحثاً، فأقول: أمَّا اشتراط اللَّفظةِ[3] فلِئلا ينتقِضَ الحدُّ بالإشاراتِ الدّالة على المعاني، كعَقدِ الحساب بالأصابعِ، [4] وأمَّا اشتراطُ الدّالةِ فلئلا ينتقضُ الحدُّ بالمهملِ [4]، وأمَّا اشتراطُ المفردِ فلئلا ينتقضَ الحدُّ بالمركبِ، من نحو المضافِ إليه مع المضافِ[5]، والخبرِ مع المبتدأ، والفعلِ مع الفاعلِ، وأمَّا اشتراطُ قولِه: «بالوضعِ»، فلئلّا ينتقضَ الحدُّ بالمحرَّفِ، فهذا شرحُ كلامِهِ.

وأمَّا البحثُ: فهو أنَّ قولَه: «بالوضعِ» غيرُ مفتقرٍ إليه، وأمَّا المحرَّفُ فقد خَرَجَ بقولِهِ: الدّلالةُ على معنىً، وهذا لأنَّه مأخوذٌ من دلالةِ اللَّفظِ على معنى أنَّه لو أُريد/ به ذلِكَ المعنى وقعت الإرادةُ عاريةً عن الخطإِ، والمُحَرَّفِ وإن أريدَ به معنىً لم تَعر إرادةُ ذلِكَ المعنى عن الخَطَإِ. [٣/ب]

فإن سألتَ: ما الدليلُ على أنَّه لم يعَر إرادةُ معنى المُحرَّفِ عن الخطإِ؟

---

(١) في (ب) أشرح كلام الشيخ أولاً.
(٢) في (أ) فقط.
(٣) في (أ) اللّفظ.
(٤ ـ ٤) في (ب) فقط.
(٥) في (ب) فقط.

أجبتُ: لأنَّ المحرفَ لا يخلُو من أن يكونَ له سِوى هذا المعنى الذي وَقَعَ فيه التَّحريفُ معنىً آخرُ، أولاً، فإن لم يكن له فذاك، وإن كان قلنا: ما الدليلُ على أنَّ المحرَّفَ لا يُسمَّى كَلِمَةً؟ وكذلك التّاءُ في «اللّفظةِ» غيرُ مفتَقرٍ إليها[1] لأنَّ التاءَ للإفرادِ وقد حَصَلَت الغُنيَةُ بقولِكَ [مفردٌ[2]].

وأمّا الحدُّ الذي للمذهبِ أن يُقال[3]: الكلمةُ لفظٌ له دلالةٌ مفردةٌ.

فإن سألتَ: اللفظ غيرُ مأخوذٍ في حدِّ الكلمةِ بدليلِ أنّ المنوى في ضَرَبَ يُسمَّى كَلِمَةً، لأنَّه متى نَوَيتَ فيه الفاعِلَ كان كلاماً، والكلامُ هو المُرَكَّبُ من كلمتين؟

أَجَبتُ: المُرادُ باللَّفظِ ما كانَ ملفوظاً به إمّا حقيقةً وإمّا حُكماً، وأنّه ملفوظٌ به حكماً بدليلِ أنَّ المنوى مما يُجتَزَأُ به فاعلاً كما بالملفُوظِ به حَقيقةً. ونظيرُ هذه المسألةِ التَّشبيهُ، الشَّبَـه بالاستعارة فإنَّه متى نُوى فيه المشبّه فهو حَقِيقةٌ كما في قوله[4]:

أسـدٌ عليَّ وفي الحُـروب نَعـامَـةٌ   فَتخـاءُ تَنفُـرُ من صَفيـرِ الصَّـافِـرِ

---

(١) انظر ردّ صاحب المقاليد: ١/ ورقة: ١٦.

(٢) من هنا إلى قوله؛ ليس من امبر... ساقط من (ب) وهو بمقدار ورقة واحدة.

(٣) نَقَلَ الأندلسي كلامَ الخوارزمي في شرحه: ١/ ورقة ٨، ٩: ثم عقب عليه بقوله: أمّا قوله: أن بالوضع زائد ممنوع، فإن لفظة: (قحّ) يدل على معنى بالاعتبار الذي ذكرناه، وليست كلمة في اللغة. وقـوله؛ إن التاء زائدة، قلنا: لا نُسلِّمُ، بل لها فائـدةٌ وذلك أنّ اللّفظ كما يكون مصدر لفظ فيكون أيضاً جمع لفظة، ولا يخفى أن إيراد اللّفظ الصريح في الحدود أولى من المجمل فمفرد قيد للمعنى، والتاء قيد اللّفظ.

ونقل العلوي في شرحه: ١٣/١ حدّ الخوارزمي هذا، ثم ردّه بقوله: ويردّ عليه أنّ هذا الحد منقوض بقولنا؛ ديز مقلوب زيد، فإن هذه اللفظة لها دلالة مفردة على معناها العقلي، وهو أن لها فاعلاً ومحدثاً فيلزم أن تكون كلمة، وهذا محال. فظهر بما حققناه بطلان ما ذكره الخوارزمي.

(٤) البيت لعمران بن حِطّان بن ظُبيان السّدوسي. أدركَ بعضَ الصَّحابة وروى عنهم وكان في أوّل أمره طالباً للعلم والحديث، وهو من رؤساء الخوارج القعدة ومن أكابر علمائهم وزهادهم. توفي سنة ٨٤ هـ. والبيت أول أربعة أبيات في فتوح ابن أعثم الكوفي قال: ويقال أنها لأسامة بن زيد الأحسمي. انظر شعر الخوارج ص ١٦٦، ١٦٧ وانظر تخريج الشعر هناك.

فقد جَعلتَ النيَّةَ فيها بِمَنزِلةِ اللَّفظِ.

قالَ جارُ اللّهِ: ـ «وهو جِنسٌ[1] تَحتَهُ ثلاثةُ أنواعٍ: الاسمُ، والفِعلُ، والحَرفُ».

قالَ المشرحُ: الكلمةُ متى دَلّت على معنى لا تخلو، إمَّا أن تدلَّ عليه في نَفسِهِ، أو «لا في نفسِهِ» فلئن دَلّت عليه لا في نفسِهِ فهو الحرفُ، وإن دَلَّت عليه في نفسِهِ لم تَخلُ، إمَّا أن تدلَّ عليه مقترناً بزمانٍ، أو لا مقترناً بزمانٍ، فإن دَلّت عليهِ لا مقترناً بزمانٍ فهو الاسمُ، وإن دلَّت عليه مقترناً بزمانٍ فهو الفعلُ.

قال جارُ اللّه: «والكلامُ هو المركّبُ من كلمتين أُسنِدَت إحداهُما إلى الأخرى، وذلك لا يَتأتّى إلاَّ في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك وبشرٌ صاحبُك، أو في فعلٍ واسمٍ نحو ضَرَبَ زيدٌ وانطلَقَ عمروٌ وتسمى الجملةَ».

قالَ المشرحُ: الإسنادُ في اللغةِ هو الإضافةُ، وفي الإعرابِ إضافةُ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجهِ الإفادةِ، والإفادةُ لا تكونُ إلاَّ في الابتداءِ، والفِعلِ والفاعِلِ، وهذا لأنَّ الإفادةَ متى وَقَعَت بينَ شيئين فأَحَدُ الشَّيئين يَستَحيلُ أن يَكونَ حَرفاً، لأنَّ الحَرفَ لإيقاعِ العُلقَةِ بينَ شيئين، ولهذا قالُوا الحرفُ نَسَبٌ ورابطٌ، وإيقاعُ العُلقَةِ بينَ شَيئَينِ، ولا شَيئين مُحالٌ. وأمَّا حَرفُ النِّداءِ مع المُنادى فذاكَ [. . . . .][2] منزلةِ الفِعلِ على ما يَأتي في موضعِهِ إن شاءَ اللّهُ تَعالى.

قالَ جارُ اللّه: «القسمُ الأولُ من الكتابِ وهو قسمُ الأسماءِ. الاسمُ ما دَلَّ على معنى في نفسِه دلالةً مجردةً عن الاقتِرانِ».

قالَ المشرحُ: قوله: «في نفسِهِ» لئلا ينتقضَ الحدُّ بالحرفِ، لأنَّ

---

(١) قال الأندلسي: لا فرق عند العرب بين الجنس والنوع والصّنف والضرب، ومنه (إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم) وتغالى مباعداً في هذا ابن برهان وقلب الأمر فجعل الكلمة شخصاً، والكلام نوعاً، والكلم جنساً، والصحيح ما ذهب إليه الزمخشري (شرح الأندلسي: ١/ ورقة ٩) وانظر شرح اللّمع لابن برهان ورقة: ٢.

(٢) كلمات مصححة على هامش النسخةولم تظهر في التصوير.

الحرَف وإن كانَ يدلّ على معنى لكن في غَيره، كما يَجيءُ في بابِ الحروفِ بيانهُ. وقوله: «مجردةً عن الاقترانِ»: معناه عن الاقترانِ بزمانٍ، واشتراطُ هذا الوصفِ لئلاَّ ينتقض الحدُّ بالفعلِ، ولك أن تقولَ هذا غيرُ منعكسٍ بالصَّبوحِ والغَبُوقِ فإنَّ المحدودَ فيهما موجودٌ والحدُّ منتَفٍ، بدليلِ أنَّهما دَلاّ في أنفسِهما دلالةً مقترنةً بزمانٍ، ومتى كانت دلالَتُهُما مقترنةً بزمانٍ، لم تَكُن مجردةً عن الاقترانِ بزمانٍ، والمحصلون[1] على زيادةِ وصفِ التَّحصيل فيه.

قالَ جارُ اللَّه: «وله خصائص منها: جوازُ الإسنادِ إليه، ودخولُ حرفِ التَّعريفِ، والجَرُّ، والتَّنوينُ، والإضافةُ.

قال المشرِّحُ: كلُّ إخبارٍ إسنادٌ ولا ينعكسُ، بدليلِ أنَّك إذا قلتُ: اضربْ ولا تَضرب فقد وُجِدَ الإسنادُ في كُلٍّ منهما، ولم يُوجَدْ الإخبارُ، وهذه علامةٌ وليست بحدٍ، إذ لو كانَ حدّاً لانعكَسَ، وهو غيرُ مُنعكسٍ بقولهم أينَ، وكيفَ ومتى، فإنَّ هذه أسماءُ، ولا يجوزُ الإسنادُ إليها. ومن علاماتِ الاسمِ أيضاً دخولُ حرفِ التَّعريف، نحو الرَّجلُ والفرسُ، و«ليسَ من آمبر أمصيامُ]»[2] في آمسفر»[3] فكانَ حرفُ التَّعريف أعمَّ وأَشْيَعَ من لامِ التَّعريفِ. والجَرُّ أيضاً نَحو: خَرَجتُ من البَصرةِ إلى الكُوفةِ. والتَّنوينُ في قولكَ: جاءَني رَجُلٌ وزَيدٌ، ومن علاماتِه أيضاً كونُ الكلمةِ مضافةً [٤/أ]
كقولك: غُلامُ زيدٍ، ودارُ عَمرٍو.

---

(١) نقل العلوي هذا النّص في شرحه: ١٦/١ قال: قال الخوارزمي: والمحصلون على زيادة وصف التحصيل في حقيقة الاسم، ليدخل فيه نحو قولنا: الصبّوح والغبوق وسائر الأسماء المقترنة بالأزمنة، فإنها ـ وإن اقترنت بالأزمنة ـ فإن الأزمنة فيها غير محصلة، كأزمنة الأفعال، فلهذا كانت داخلة في حدّ الاسم.

(٢) إلى هنا ساقط من (ب) كما أسلفنا.

(٣) المشهور أنّ لغة حمير قلب لام التعريف ميما، وفي حواشي المفصّل: ورقة: ٨٢، أنها لغة طيء، والحديث في مسند الإمام أحمد؛ ٤٢٤/٥.

[بَاب إسْم الجِنس]

قالَ جارُ اللّهِ: «ومن أصنافِ الاسمِ: اسمُ الجنسِ، وهو ما عُلّقَ على شيءٍ، [1]وعلى كلِّ ما أشبَهه.

قال المشرحُ: اسمُ الجنسِ هو ما جازَ إطلاقُهُ على مَوضوعين مُختلِفين بالمعنى المشتركِ بينهما وهو نفسُ الرجوليّة. فإن سألتَ: ما الدليلُ على أنّ نفسَ الرجوليَّة مشتركةٌ بينهما، أجبتُ: لأنَّ ها هنا رُجوليةً، [2]وهناك رجوليةً مخصوصةً[2]، فيكونُ في كلِّ واحدٍ من الرجلين[3] نفسُ الرُّجوليةِ، فبعدَ ذلك لا يَخلو من أن يكون نفسُ الرّجوليّة ها هنا مغايرةً لنفسِ الرُّجوليّةِ هُناك، أو لا يكونُ، فلئن لم يكن فذاكَ، وإن كانَت فتلك أدنى ما يمكن بين الشَّيئَينِ من المُغايَراتِ، وذلك هو المعنيُّ بالمُشتَرَكِ.

وها هُنا لطيفةٌ: وهي أنَّ حِصّة كلِّ فَردٍ من أفرادِ الجِنسِ لو تَجَرَّدت عن المشخَّصاتِ التي بها يعقلُ الشخص هل تتمايز الحِصَصُ أم لا؟ اختَلَفَ الأوائِلُ والحَقُّ أنَّها تَتمايَزُ، لأنَّ نَفس الحِصّةِ ها هنا واقعةٌ، ونفسَ الحصّةِ هناك واقعةٌ، فلو لم تَتمايَزَ في أنفُسِها للزمَ من ذلك أن يكونَ الشيءُ حالاً في محلين مختلفين في وقتٍ واحدٍ، وذلك محالٌ[4]. وإليه ذَهَبَ الشيخُ، لأنّه

---

(١) في (ب) فقط وهو على كل...

(٢ - ٢) في (ب) فقط معلقة بالهامش.

(٣) في (أ) الفصلين، وكتب في (ب) من الموضعين وعدّل إلى الرجلين.

(٤) في (ب) لا يجوز.

جَعَلَ الحِصَصَ متمايِزَةً بدليلِ أنَّه جَعَلَهَا متشابهةً فدلّ على أنّه لما(١ جعلَها متشابهةً١) ذهبَ إلى تمايُزِها في أنفُسِها.

قالَ جارُ اللَّه: «وينقسمُ إلى اسمِ عينٍ واسمِ معنى، وكلاهُما ينقسمُ إلى اسمٍ غير صفةٍ، وإلى اسمٍ هو صفةٌ، فالاسمُ غيرُ الصِّفَةِ نحو: رجلٌ وفرسٌ، وَعلمٌ وجهلٌ، والصفةُ نحو راكبٌ[٢] وجالسٌ ومفهومٌ ومضمرٌ.

قال المشرِّحُ: اسمُ العين ما له شخص كرجلٍ وفرسٍ، واسم المعنى ما ليس له شخص وهو اسمُ الحدثِ كعلمٍ وجهلٍ، وينضم إليه أسماءُ الأزمنةِ كالسّاعةِ واليومِ والليلةِ، قال[٣] ابنِ السّراج[٤]، فالشخصُ نحو رَجُلٌ وفَرَسٌ وحَجَرٌ وبَلَدٌ وعَمَرٌ وبكرٌ، وأمّا ما كانَ غيرَ شخصٍ فنحو الضَّربُ والأكلُ، والظنُّ والعلمُ واليومُ والساعةُ. واسمُ العَين يَنقَسِمُ إلى اسمٍ غيرِ صفةٍ كنحو ما ذكرناه من رجلٍ وفرسٍ، واسمٍ هو صفةٌ والمعنيُّ به ما كانَ دالًّا على حالٍ لغيره وهو جارٍ كراكبٍ ألا ترى أنّ الركوبَ معنى حالٌ لغيره وهو جارٍ لأنّه يقالُ: رجلٌ راكبٌ. وكذلك اسم المعنى ينقسمُ إلى اسمٍ هو غيرُ صفةٍ كنحو ما ذكرنا من عِلمٍ وجَهلٍ، واسمٍ هو صفة كمفهومٍ ومضمرٍ ألَا تَرى أنَّه يُقالُ عِلمٌ مَفهومٌ واسمٌ مضمرٌ.

(١ ـ ١) في ب فقط.

(٢) في (ب) فقط جالس وراكب.

(٣) الأصول: ٣٨/١.

(٤) هو أبو بكر محمد بن السرى بن سهل البغدادي أحد العلماء المذكورين في الأدب وعلم اللغة المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره أخذ عن المبرد وتصدر بعد موته وأشهر تلاميذه أبو علي الفارسي، وأهم مؤلفاته الأصول في النحو طبع منه جزآن بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي. توفي سنة ٣١٦ هـ.
ترجمته في إنباه الرواة: ٣٤٥/٣، ومعجم الأدباء: ١٩٧/١٨، نزهة الألباء: ٣١٢، تاريخ بغداد: ٣١٩/٥.

[بابُ العلم]

قالَ جارُ اللَّه؛ «ومن أصنافِ الاسمِ العلمُ، وهو ما عُلّقَ على شيء بعينه غيرَ متناولٍ ما أشبَهَهُ».

قالَ المشرّحُ: العلمُ: هو ما أُطلق على شيءٍ بعينِه، أي من حيثُ هو هو، ثم لم يَجُز إطلاقُه على شيءٍ آخرَ بالمعنى المشتَركِ بينهُما، وهذا لأنَّ العلَمَ يدخلُ تحتَ العِلْمِ وهويّتِه، وهُويّةُ الشيءِ يستحيلُ أن تكونَ مشتركةً.

وها هنا بحثٌ: وهو أنَّ العَلَمَ على نوعين، علمُ شخصٍ وعلمُ جنسٍ، فعلمُ الشّخصِ ما أُطلِقَ بحسبِ شخصٍ نحو زيدٌ وعمروٌ، وعَلَمُ الجِنسِ: ما أُطلِقَ بحسبِ جنسٍ كثعالةَ فإنَّه علمٌ للثّعلب، وذؤلَة فإنّه علمٌ للذئبِ، وأسامةَ فإنّه علمٌ للأسدِ فعلمُ الشخصِ بمنزلةِ المعرّفِ باللاّمِ تعريفَ عهدٍ، وعلمُ الجنسِ بمنزلةِ المعرّفِ[1] باللاّمِ تعريفَ جنسٍ. ثُمّ الجنسُ نوعان: الأوّلُ كقولكَ: أرجلٌ خيرٌ أم امرأةٌ؟ والثّاني: نحو أرُجلٌ جاءَك أم امرأةٌ؟ وعلَمُ الجنسِ كاللاّمِ يكونُ في كلٍّ واحدٍ من الجنسين، تقولُ: ذؤالةُ شرٌّ من أسامةَ، فهذا علمُ الجنسِ الأوّل، وأسامةُ في الطريقِ أي: من هذا الجنسِ شيءٌ في الطريق. فنَقُولُ: الذي ذكره الشّيخُ من حَدِّ العَلَمِ لا يَفِي إلاّ بتَحديدِ العَلَمِ الشَخصيّ، ألا ترى أنَّ عَلَمَ الجنسِ كما لا يجوزُ إطلاقهُ على الجِنسِ كلِّه، يجوزُ على أي شيءٍ اتفقَ منهُ، فقَدَ عُلّقَ على كلٍّ[2] شيءٍ،

---

(١) في (ب) بالألف واللاّم.

(٢) في (أ) أيّ شيء.

وعلى كلٍّ ما أشبَهَهُ بالمعنَى المشتَرَكِ بينَهما فلا يكونُ معلقاً على شيءٍ بعينه غيرَ متأولٍ ما أشبهه، فإذاً لا يكونُ ما ذكره الشيخُ من حدِّ العلمِ متناولاً لعلمِ الجنسِ.

والحدُّ الجامعُ لهما أن نقولَ: العلمُ هو الدالُّ على معنى دلالةً يتضمَّنُ الإشارة إليه على وجهِ الافرادِ والاستبداد. فقولُنا: الدّالُ على معنى ظاهِرٍ، وقولنا: دلالةٌ يتضمّنُ الإشارَة إليه، لئَلَّا ينتقضَ الحدُّ بالمُنَكَّرِ من اسمِ الجنسِ، وهذا لأنَّ كلَّ واحدٍ من العَلمين يدلُّ على معنىً دلالةً يتضمن الإشارةَ إليه. أمّا العلمُ الشَّخصيُّ فظاهرٌ، ألا تَرَى أنَّك إذا قُلتَ: جاءَني زيدٌ/ فكأنَّك قُلتَ جاءني ذلك الشّخصُ المعين. وأما عَلَمُ الجنسِ فكذلك، [٤/ب] لأنَّه مفسرٌ بما فيه الألفُ واللّامُ[١]، لتعريفِ الجنسِ، وما فيه اللامُ لتعريفِ الجنسِ كما يدلُّ على معنى هو الجنس يدلُّ على الإشارةِ إليه أيضاً، وهذه الإشارةَ هي المستفادةُ من اللامِ، ومتى دلَّ التفسيرُ على معنى، دلّ مفسرُهُ على ذلِك المعنى أيضاً، وإلاّ لم يكن تفسيراً بخلافِ المنكر من اسمِ الجنسِ، فإنّه ـ وإن دلَّ على معنىً ـ لكن دلالةً تَتَضمَّنُ الإشارةُ إليه أيضاً، وقولنا على وجهِ الافرادِ، لئلاّ ينتقضَ الحدُّ بالمعرَّفِ باللّامِ والإضافةِ من الأجناسِ، فإنه ـ وإن دَلّ على معنىً وعلى الإشارةِ ـ، لكن لا على سبيلِ الإفرادِ، لَأنَّ المعنَى المشارِ إليه ثمَّ يستفادُ من نفسِ الاسم، والإشارةُ تستفادُ من اللّامِ أو الإضافةِ. وقولنا: والاستبداد لئَلا ينتقضَ الحدُّ باسمِ الإشارةِ، وذلك أنَّ اسمَ الإشارةِ وإن دلَّ على معنى دلالةً تتضمّنُ الإشـارةَ إليه على وجهِ الإفرادِ، لكن[٢] لا على وجهِ الاستبدادِ، وهذا لأنَّ اسمَ الإشارةِ لا يجوزُ إطلاقُه إلا إذا كانَ المشارُ إليه موجوداً في الخارِجِ، أو مذكوراً سابقاً، بخلافِ العلمِ فإنه يجوزُ إطلاقُه وإن لم يكن أحدُ الأمرين موجوداً. فهذا هو الحدُّ الصالحُ للمذهبِ[٣].

---

(١) في (ب) فقط.

(٢) في (ب).

(٣) عقب الأندلسي على ما قاله الخوارزمي هنا في الجزء الأول من المحصل ورقة ١٧ وورقة ٢٣ من النسخة الثانية، فقال: هذا بحث حسن، ولكن لقائل أن يقول: لا نسلم أنّ العلم الجنسي =

قال جارُ اللّه: «ولا يَخلو من أن يكونَ اسماً كزيدٍ وجعفرٍ، أو كنيةً كأبي عمروٍ وأمّ كلثومٍ. أو لقباً كَبطَة وقُفّةَ».

قال المشرِّحُ: الشَّيءُ متى علق عليه علم فإمّا أن يكونَ هو التعليقة الأولى، أو لا يكون، فلئن كانت فهو اسمٌ، وإن لم تَكُن لا يخلو من أن يقصدَ بها إمَّا التحقيرُ وإما التعظيمُ، أو لا يقصدُ. فلئن لم يُقصَد فهو أيضاً اسمٌ، أنشدني بعض الطُّلّاب(١):

أسمّيكِ سُعدى في نسيبِيَ مرّةً وأسماءَ تاراتٍ وآونَةً سَلْمى

وإن قصدَهُما فهو اللّقبُ. فبعدَ هذا كلٌّ من الاسمِ واللقبِ لا يخلو من أن يضاف إليه الأبُ والأمُّ، أو لا يضاف، فلئن لم يضف فهو الاسمُ، وإن أضيفَ فهو الكنيةُ.

قالَ جارُ اللّه: «وينقسمُ إلى مفردٍ ومُركَّب ومنقولٍ ومرتجلٍ فالمفرد نحو زيدٌ وعمروٌ، والمركب نَحو بَرَقَ نَحرُه، وتَأبطَّ شَرّاً، وذَرا حُبّاً، وشابَ قرناها».

قال المشرحُ: العَلمُ إمّا مَنقولٌ، وهو ما نُقل من مَعنىً إلى مَعنىً كيزيدَ فإنَّ معناهُ في الأصلِ الزيادةُ، وجعفَرٍ فإنَّ معناه في الأصلِ النَّهرُ. وإمَّا مرتجلٌ وهو ما ليس بمنقولٍ، من ارتجلَ شعراً أو خُطبةً، أي أنشأهما من غير

= يطلق على الواحد منه، لأنه إذا كان موضوعاً للجنس بأسره، والواحد المشخص منه ليس بجنس، فإطلاقه عليه يكون تغييراً للوضع، ووضعاً ثانياً، وإن سلمنا أنه يطلق على الواحد منه لكنّ ذلك باعتبـار. وما فيه من الحقيقة المشتركة مع قطع النظر عن مشخصات ذلك الواحد، وذلك بعينه هو الموضوع عليه الاسم العلم، وإذا كان كذلك فما تناول العلم هناك ما أشبهه، بل هو هو بعينه، وعلى التقديرين فقد اندفع الإشكال.

وردّ على الخوارزمي أيضاً العلوي قال: ١/ ورقة: ٢٠: ... وما ذكره لا يقدح في كلام الشيخ، فإن علم الجنس كأسامة وثعالة موضوعة بإزاء الحقائق المعقولة المتحدة في الذهن، ... ثم قال: وإذا كان الأمر على ما قلناه لم يكن ما ذكره الخوارزمي قادحاً في كلام الشيخ على هذا التقرير. ثم ذكر بعد ذلك الحدّ الجامع الذي ذكره الخوارزمي وأطال في إبطاله ورده ثم قال: فظهر بما لخصناه ضعف كلام الخوارزمي في ماهية العلم، وفي كلامه ها هنا وجوه من الفساد أكثر مما ذكرناه، لكن فيما أوردناه كفاية.

(١) لم أعثر عليه فيما رجعت إليه من الكتب.

تهيئةٍ قبلَ ذلك. وينقسمُ إلى مفردٍ نحو زيدٌ وعمروٌ، ومركبٌ، وهو إمَّا جملةٌ كَبَرَقَ نَحرُه في اسم رَجُلٍ، وهو في الأصلِ جُملةٌ[1] مركبة من فعلٍ وفاعلٍ مظهرٍ، وتأبَّط شراً، جملةٌ مركبةٌ[1] من الفعلِ والفاعلِ المستَكِنِّ والمَفعول، والَّذي يَدُلُّ على أنَّ الفاعلَ فيه مستكنٌ أنَّهم اتفقوا علَى كَونِهِ جُملةً فَلَولا أنَّ الفاعِلَ فيه مستكنٌّ لما كانَ جملةً، وسُمى بذلك، لأنَّه قَدِمَ على الحيِّ وتحتَ إبطِهِ حيّة[2].

وذرا حبّاً: في اسمِ رجلٍ، وهو بتشديدِ الرّاءِ والباءِ أيضاً. وشابَ قرناها: في اسمِ امرأةٍ، والسببُ في إطلاقِ هذه الأسماءِ كتأبّط شرّاً ظاهرٌ ينبىءُ عنه الاسمُ.

قالَ جارُ اللَّه: ويزيدُ في قولِ الشَّاعر:[3].

نـبئتُ أخـوالي بني يـزيـدُ　　ظـلمـاً علينـا لهـم فـدِيـدُ

---

(١) في (ب).

(٢) هناك عدة روايات لسب تلقيب الشاعر ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي أحد الصعاليك بتأبط شراً. منها ما رواه البكري في اللآلىء: ٢/١٥٨ أنّ أمه قالت عندما سئلت عنه: تأبط شراً وخرج، وكان قد وضع تحت إبطه سكيناً، أو سيفاً، أو جفير سهامه. وانظر المبهج: ١٧، والخزانة: ١/١٣٣، والجمهرة ٣/٢٠٨...

وانظر روايات أخرى في الأغاني: ١٨/٢٠٩، والخزانة: ١/١٣٣، والاشتقاق: ١٦٦.

(٣) ينسب البيت إلى رؤبة بن العجاج، انظر ملحقات ديوانه: ١٧٢.

وانظر إلى شرحه وإعرابه: إثبات المحصّل من نسبة أبيات المفصّل لابن المستوفي الإربلي: ورقم: ٥، والمنخّل لعز الدين المراغي: ورقة: ٣، وشرح الخوارزمي: ورقة: ٢، وشرح زين العرب: ورقة: ٢. وهذه كلها في شرح أبيات المفصّل.

وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه والمفصّل لعفيف الدين ربيع بن محمد الكوفي.

وانظر: المبهج لابن جنى: ١٣، وإيضاح المنهج لابن ملكون: ورقة: ١٢، ومجالس ثعلب: ٢١٢، وخزانة الأدب: ١/١٣٠. وشرح ابن يعيش: ١/٢٨، وشرح الأندلسي: ١/١٩ وقد ضمنه الإمام ابن معطي في ألفيته، وهو فيها كثير الاعتماد على أمثله وشواهد المفصّل قال:

كشاب قرناها وذرّى حبّاً　　ومنه بيت قد نمته الأنبا
نبئت أخوالسي بني يزيد　　ظلماً علينا لهم فديد

انظر شرح ألفية ابن معطي لابن الخباز: ورقة: ٥٢، وشرحها لعبد العزيز بن جمعة الموصلي المشهور بـ(ابن القواس): ورقة ١٠١.

قالَ المشرحُ: أولاً أشرحُ هذا البيتَ ثمَّ أعودُ إلى كلامِ الشيخِ فأقولُ: نبّأتُ: مما يجري مَجرى أعلمتُ لموافقتِهِ له في معناه فيتعـدى إلى ثلاثةِ مفعولين، فإما بُني الفعلُ للمفعولِ ها هنا أقيمَ المفعول الأولُ مقامَ الفاعلِ وهو تاء الضَّميرِ، «وأخوالي» هو المفعولُ الثَّاني، و «بَنى يَزيد» منصوبٌ على أنّه عَطفُ بيانٍ لأخوالي، و«ظُلماً» منصوبٌ على أنه المنصوبُ بمعنى اللاّم، والفديدُ: هو الصِّياحُ، وقد فدَّ يفِدُّ فديداً، ورجلٌ فدّادٌ وفي الحديث[1]: (إنَّ الجفـاءَ والقسوَةَ في الفدَّاديـن) وهـم الذين تَعلو في حُـروثِهم ومواشِيهم أصواتُهم. يريدُ يصيحون لظلمِهم علينا، ويحتملُ[2] أن يكونَ انتصابُه على التَّمييز، يريد أنهم يصيحون ظلماً لا عدلاً وإنصافاً. وهذه الجملةُ أعني (ظلماً علينا لهم فديدُ) في محلّ النَّصبِ على أنَّه المفعولُ الثالثُ لنُبِّئتُ.

---

(١) في صحيح البخاري: (المغازي: ٧٤، وصحيح مسلم: (الإيمان): ٨١، ومسند الإمام أحمد: ٢٥٨/٢. مع اختلاف لفظ الحديث إلاّ أنّ كلمة: (الفدادين) موجودة في الحديث مع اختلاف لفظه.

و (الفدّادين) يروى مشدداً ومخففاً انظر الفائق: ٩٣/٣، والنهاية: ٤١٩/٣.

(٢) قال ابن المستوفي في إثبات المحصّل: ورقة: ٦،٥: وقال صدر الأفاضل أبو محمـد القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي فيما أجاز لي وذكر التأويل له، وقال: ويحتمل أن يكون انتصابه على التميز... قال ابن المستوفى: والمفعول الثالث إنما هو قوله: «لهم فديد» لا غير.

ومما يتعلق بقوله «يزيد» قال ابن المستوفي: قال أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري فيما كتب إلي: تزيد بالتاء في البيت بنقطتين من فوق... ويوجـد في كثير من النسخ بالياء وهو خطأ ليس بشيء. قلت: لا حجة لأبي البقاء في الرد على رواية بيت المفصّل بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين..

أما تزيد في بيت أبي ذؤيب

كسيت برود بني تزيد الأذرع

فهو على ما رواه أبو عمر تزيد بن حلوان بن عمران بن الحارث بن قضاعة، وكان قومه حاكة، فأضيف البرود إليهم فقيل البرود التزيدية. قال علقمة بن عبده [ديوانه: ٥١]

ردا الإمـاء جمال الحي فـاحتملوا ... فكلّها بـالتّـزيـديّـات معـكـوم

... وأطال ابن المستوفي في تحقيق ذلك.

وقال الأندلسي في شرحه: ٢٠/١ بعد ما أورد نصّ العكبري المتقدم والمشهور خلاف ذلك، وما روى إلاّ بالياء، ولعل هذا البيت هو الذي غرّه. يعني بيت أبي ذؤيب. ومثل العكبري فعل ابن الحاجب في شرحه: ورقة: ٢٥ ووافقها ابن هطيل في التاج المكلل: ١٥/١.

فهذا شَرحُ البَيتِ. عُدنا إلى كلامِ الشيخِ: اعلم أنهم قد تورطوا في هذا البيت في شيء، وذلك أنّ الأسماءَ المعربة امَّا منصرفةٌ وإمّا غيرُ منصرفةٍ. ويزيدُ في البيت معربٌ فلا يخلو من أن يكونَ منصرفاً، أو غيرَ منصرفٍ، فإن [٥/أ] كانَ منصرفاً/ فالوجهُ أن يَنجَرَّ، وإن كانَ غير منصرفٍ، فالوجهُ أن ينفتحَ، فما هذا الرّفع؟

خرَّجوا فقالوا: هذا العلمُ منقولٌ، والعلمُ كما يكونُ منقولاً عن المفردِ، يكونُ منقولاً عن الجملة، والجملةُ كما تكونُ فعلاً فاعله مظهرٌ، تقعُ أيضاً فعلاً فاعلُه مضمرٌ مستكنٌّ، فهذا العلَمُ منقولٌ عن جملةٍ فعلُ فاعِلها مضمرٌ مستكنٌّ، والجملةُ إذا وَقَعت موقعَ المفردِ لم يظهر فيها إعـرابُ المفردِ كقولك: رأيتُ رجلاً أعجبَني كَرمُه (١فأعجبني كرمُه١) جملةٌ وَقَعت(٢) في محلِّ النَّصبِ لأنَّها صفةُ (رجلاً) ولا يظهرُ فيها إعرابُ الوصفيّة، وكذلك مررت برجلٍ أعجبني كرمُه، جملةٌ في محلِّ الجَرِّ على أنَّها صفةُ رَجُلٍ، ولا يظهَرُ فيها إعرابُ الجَرِّ، كذلك ها هُنا، ألا تَرى أنّه لو كانَ(٣) في الفاعلِ ضميرٌ بارزٌ ثم وَقَعَت موقعَ المجرُورِ لما ظَهَرَ فيه إعرابُ المجرورِ، فكذلك في (يَزيدُ) في البيتِ. وهذا الكلامُ عليه اعتراضٌ أذكره، ثم أذكُرُ الوجهَ الذي يصلُح للمذهبِ، فأقولُ: الشيءُ إذا كانَ بمنزلةِ الجملةِ ثم أوقعناهُ موقعَ المفردِ ثم أردنا أنَ يظهرَ فيه إعرابُ المفردِ، والجزءُ الأوّلُ منه قابلٌ للإعرابِ، فإنّا نظهرُ الإعراب في الجزءِ الأولِ منه. بيانُه أنا إذا قُلنا: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه، فإنّه يجوزُ، ثُمَّ قولنا: ضاربٌ أبوه بمنزلـةِ الجملةِ، لأنّه بمنـزلةِ الفعـلِ والفاعلِ، وقد أوقعناه موقعَ المفردِ، لأنَّا جعلناه صفةً لرجلٍ فإذا أردنا أن يظهرَ فيه إعرابُ المفردِ أعربنا الجزءَ الأوّلَ منه وهو ضاربٌ. و(يزيدُ) علمٌ منقولٌ عن جملةٍ، بمنزلةِ الجملةِ، لأنّه جملةٌ من حيثُ الصورةِ، غيرُ جملةٍ من حيثُ المعنى، والجزءُ الأولُ منه قابلٌ للإعراب فوجَب أن يعربَ، فهذا

(١ - ١) في (ب).

(٢) في (أ).

(٣) في (ب) لو كان فيه في الفاعل.

هو الاعتراضُ[1] والـوجهُ الجيّـدُ أن نقولَ: العَلَمُ متى نُقِـلَ عن الفعلِ المضارعِ فإمَّا أن ينقلَ مع تلكَ الرِّفعةِ، أو لا مع تلكَ الرِّفعة، فإن نُقلَ لا مع تلكَ الرِّفَعةِ انصَبَّ على ذلك العَلمِ وجوه الإعرابِ، وإن نُقل مع تلكَ الرفعة، فالعَلَمُ أبداً مرفوعٌ، ضرورَة أنَّ تلك الرفعةَ من نفسِ الاسمِ، ولذلك لو سَمَّيتَ بخمسةَ عشَر فقلت: هذا خمسةَ عشَر ففيه الرفَعُ والإبقاء على الفتحِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمَّـا غيرُ جملةٍ اسمـان جُعلا اسمـاً واحداً نحـو مَعدي كرب، وبعلَبَكُّ وعمرَويه، ونفطويه أو مضافٌ ومضافٌ إليه كعبدِ منافٍ وامرىءِ القَيس والكُنى».

قال المشرِّحُ: مَعِدي: أصلُه مَعدِيٌّ بالتَّشديدِ من عدّاهُ[1] الكَرب. وكرب من الأعلام، ومنه أبو كربِ اليَمانيّ[2]. ولعلَّ اشتقاقَه من الكربة.

---

(١) أورد العلوي في شرحه: ١/٢١، ما قاله المؤلف ها هنا، ثم قارن بين ما قاله الخوارزمي، وبين ما ذهب إليه ابن الحاجب في شرحه المسمى بـ(الإيضاح) ثم قال: فهذا ملخص كلامهما في توجيه هذه اللفظة، والحق عندنا في هذه المسألة أنّ الخوارزمي وإن كان ما ذكره محتملاً خلا أنّ ما ذكره غيره من النّحاة من كونه جملة أولى لأمرين.. ثم قال: والعجب من الخوارزمي حيث أوجب أن يكون الفعل مفرداً، والضمة محكية فيه مع أن النحاة مجمعون على أنّ الجملة الفعلية إذا سمي بها كانت محكية، ووجب تبقيتها على صورتها من غير تغيير لها، ومجمعون أيضاً على أن الفعل إذا كان خالياً عن الضمير مفرداً ثم سمي به فإنه يكون جارياً بوجوه الإعراب... ثم قال: فظهر بما حققناه ها هنا ضعف كلام الخوارزمي وصح أنّ قولنا: «يزيد» مسمى بالجملة الفعلية.

(٢) قال الأندلسي: ١/ ورقة: ٢١: معدي كرب بلغة حمير، وجه الفلاح، المعدي عندهم هو الوجه، والكرب الفلاح في لغتهم. ذكره ابن هشام في السّيرة. وفي لغة غيرهم: الكرب: الفساد، أي: عدّاه الفساد.

(٣) هو أحدُ ملوك التبابعة في اليمن، واسمه أسعد بن مالك. تاج العروس (كرب) وفيه يقول الشاعر: (تذكرة النّحاة لأبي حيان: ٨٩، ٤٦٢)

يـاأيّـهـا الـسـائـلي لأخـبـره ... عمَّن بصنعـاء من ذوي الحسـب
حـمـيـر سـاداتـهـا نـقـر لـهـا ... بـالفضل طـرا جحاجـح العـرب
فـإنّ مـن خـيـرهـم وأفضـلهـم ... وأخـيـرهـم بـتـة أبـا كـرب

وياء معدي علي كلِّ حالٍ ساكنةٌ. بعلَ: اسم صنمٍ لقوم إلياسَ النبي[(1] عليه السّلام[1)]. وَبكٌّ: مصدَرٌ من بكَّ عنقَه أي دقَّها، وهو بمجموعه اسم بلدٍ[(2)]، كما أنّ الأوّل بمجموعه اسمُ رجلٍ. وعَمرويه[(3)] وعمر في الأصل بمعنىً واحدٍ، وويه من الأصوات، وهو بمجموعه اسم رجل. نفط هو الكبريت، وويه من الأصواتِ أنشدني بعضُهم[(4)]:

لا خيرَ في النَّحو وأصحابِه ... إذا انتَهى النَّحو إلى نِفطَويه
أَحرَقَه اللَّهُ بنصفِ اسمِهِ ... وصيَّرَ الباقي صُراخاً عَلَيه

قالَ جارُ اللَّه: «والمنقولُ على ستةِ أنواعٍ: منقولٌ عن اسمِ عينٍ كثورٍ وأَسَدٍ، ومنقولٌ عن اسمِ معنىً كفضلٍ وإياسٍ، ومنقولٌ عن صفةٍ كحاتمٍ ونائلةَ، ومنقولٌ عن فِعلٍ، إمَّا ماضٍ كَشمَّرَ وكَعْسَبَ، وإمَّا مُضارعٍ كتَغلبَ ويَشكُرَ وإمَّا أمرٍ كاصمُت في قولِ الرَّاعِي[(5)]:

(1-1) في (ب) وموجود في النّص الذي نقله ابن هُطيل في التاج المكلل بجواهـر الآداب: ورقة: 15 عن التخمير.

(2) انظر معجم ما استعجم للبكري: 1/260، ومعجم البلدان لياقوت: 1/453 والروض المعطار للحميري: 109.

(3) في (أ) عَمرو.

(4) قائلُ هذين البيتين هو أبو بكر بن دريد محمد بن الحسن (223 - 321) وهما مع بيتين آخرين قبلهما في ديوان شعره الذي جمعه محمد بدر الدين العلوي ص 111. وفي كتاب (سُلّم الوصول) في ترجمة نفطويه: ص 34. قال: وفيه يقول أبو عبدالله محمد بن زيد بن علي بن الحسين الواسطي المتكلم المشهور صاحب الإمامة وكتاب إعجاز القرآن الكريم:

مـن سَـرّه ألا يـرى فـاسـقـاً ... فـليجـتـهـد ألا يـرى نـفـطـويـه
أحـرقـه الـلّه بـنـصـف اسـمـه ... وصيّـر البـاقـي صُـراخـاً عـليـه

وقال الأندلسي: 1/50: ولبعض أهل المجون؟! ولعله لم يعرف أنّهما لابن دريد وقال في: 1/73 ولبعض المُحدَثين: . . .

ونفطويه: (244 - 323) أبـو عبد الله إبـراهيم بن محمد بن عـرفة المُهلبي الأزدي الواسطي. قدم بغداد وأخذ عن ثعلب والمبرد، وخلط المذهبين وله مؤلفات كثيرة. ترجمته في إنباه الرواة: 1/176، ومعجم الأدباء: 6/154، وتاريخ بغداد: 6/159، ونزهة الألباء 336.

(5) الراعي النميري: (. . . - 90هـ) عبيد بن حصين بن معاوية النميري، شاعر أموي من طبقة جرير والفرزدق والأخطل. سمي بالراعي لكثرة وصفه الإبل، هجاء جريراً فأخمل ذكره بقصيدة =

أشلى سَلُوقيَّةٍ باتت وباتَ بها بوحش أصمُتَ في أصلابها أَوَدُ[1]

وأَطرِقَا في قولِ الهُذَلِيِّ[2]:

على أطرِقا بالباتِ الخِيَا م إلَّا الثمامَ وإلّا العِصِيّ[3]

= مشهورة، قيل إنَّ الراعي غمّ لها كثيراً، ومات كمدا. أخباره في الأغاني: ٢٣/٣٤٨، وطبقات فحول الشعراء: ٢٥٠...

(١) البيت في إثبات المحصل: ورقة: ٥ والمنخّل: ورقة: ٤، وشرح الكوفي: ورقة: ٨٤، والخوارزمي: ورقة: ٩، وزين العرب: ورقة: ٣ وانظر شرح ابن يعيش: ١/٢٣، والأندلسي: ١/٢٢، والمعاني الكبير ٢٢٠ ومعجم البلدان: ١/٣٠١ (أصمت)...

والبيت في ديوانه الذي جمعه ناصر الحاني: ص ٤٦. وهو من قصيدة أوردها ابن المستوفي في إثبات المحصّل نقلاً عن ديوانه الذي كان بين يديه، وانتخب منها انتخاباً، ونقل بعض هذه المنتخبات البغدادي في خزانة الأدب: ٣/٢٨٨ ونقل جامع الديوان عن الخزانة، ولذا فاته بعض الأبيات وهي: بعد البيت الثالث:

عين مذكرة قد شق بازلها لأيا تلاقى على حيزومها العقد

وبعد البيت الحادي عشر:

إلى يزيد بنَ حاوي الملك مجشمها يرمي بها جدد مقورة جدد

حتى أنيخت إلى خير الأنام معاً من آل حرب نماه المنصب الحتد

(٢) هو أبو ذؤيب (... ـ ٢٧ هـ) هو خويلد بن خالد بن محرث الهذلي. شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، سكن المدينة، دخلها في اليوم الذي مات فيه الرسول ﷺ، وشهد دفنه، عاش إلى أيام عثمان مات في مصر عائداً من أفريقية يحمل بشرى الفتح إلى عثمان رضي الله عنه أخباره في الأغاني: ٦/٥٦، والخزانة ١/٢٠٣، ومعاهد التنصيص ٢/١٦٥.

(٣) والبيت من قصيدة له في شرح أشعار هذيل للسكري: ١/١٠٠، وانظر إثبات المحصّل: ورقة: ٨، والمنخّل: ورقة: ٥، والكوفي: ورقة: ٨٥ والخوارزمي: ورقة ١٠، وزين العرب: ورقة: ٣، وشرح ابن يعيش: ١/٢٣، والأندلسي: ١/٢٢، والحواشي: ٨٤.

قال السكري: ويروى علا أطرقاً من العلو، والأطرق جماعة طريق، أي السبل علا أطرقا عن محمد. وقال الأندلسيّ في شرحه: ١/٢٣: ـ وذكر ابن جني في (التمام) وهو استدراك ما أخل به السكري في صنعه ديوان الهذليين أنه يروى علا أطرقاً على أنه فعل ماض وأطرقاً جمع طريق، فمن أنث الطريق جمعه على أطرق مثل عناق وأعنق ومن ذكر جمعه على أطرقاء مثل صديق وأصدقاء فيكون قصره ضرورة... قال الأندلسي: وعلى ما قاله ابن جني فلا شاهد فيه. ورجعت إلى كتاب (التمام) لابن جنيّ، فوجدت المطبوع يبتدىء بشعر قيس بن العيزارية، فمعنى ذلك أنه فقد منه ما يقرب من نصف الكتاب.

وانظر البيت في شرح الشواهد للعيني: ١/٣٩٧، وشرح الأشموني: ١/١٣٢ وقد ضمن هذا البيت والذي قبله ابن معطي في ألفيته قال: =

ومنقولٌ من صوتِ كَبَّه وهو نَبَزُ عبد الله بن الحارث بن نوفل، ومنقولٌ عن مركّبٍ وقد ذكرناه».

قال المشرحُ: ثورٌ: اسمُ رجلٍ، وأسدٌ أيضاً، وهما منقولان عن واحدِ الثِّيَرَةِ وواحِدِ الأسودِ، فضلٌ: في الأصلِ مصدَرٌ، وإياسٌ في الأصل مصدَرٌ من آسه، ونظيره عِيَاضٌ ومنه[1]: (أزكنُ من إياسٍ). حاتمٌ في الأصل صفةُ مصدَرٍ[2] من حَتَمَ اللَّهُ الشيءَ أي فَرَضَهُ وأوجَبَهُ، ولذلك قيلَ للغُرابِ حاتِمٌ لأنه يَحتِمُ بالبينِ. نَائلةُ: اسمُ امرأةٍ زَنَت في الحرمِ برجلٍ اسمه أُسافٌ فَمَسَخَهُما اللَّهُ حَجَرَين، وهي في الأصلِ فاعلة من نَالَ الشيءَ ينالُه، أو من نَاله ينولُه إذا أعطاهُ، ومنه قولُ الأصمعِيِّ: شُهرتُ بالأدب، ونِلتُ بالمُلَحِ. (شمَّر) بتشديد الميمِ اسمُ[3] فرسٍ وهو غيرُ منصرفٍ قال[4]:

وجَدِّيَ يا حجّاجُ فارِسُ شَمّرا

[٥/ب] كَعْسَبُ: اسمُ رجلٍ، من الكَعْسَبَةِ وهو العَدْو/ الشَّديدُ وهو منصرفٌ. تَغلِبُ: في الأصلِ اسمُ رجلٍ، ثُم غَلَبَ على القَبيلةِ، ويؤنسُك[5]، وينشَدُ في الأوّل بيتُ أبي الطَّيبِ[6]:

= كاصمت وأطرقا في الشعر

انظر شرح ابن القواس: ورقة: ١٠٠، والغرة المخفيّة لابن الخباز: ورقة: ٥٢.

(١) جمهرة الأمثال: ٥٠٧/١. والدرة الفاخرة: ٢١٥/١، والمستقصى: ١٤٨/١ وهو أيّاس بن معاوية المزني، قال حمزة: وقد كسر عليه المدائني كتاباً سماه: (كتاب زكن أياس).

(٢) في (أ) فقط.

(٣) واسم ناقة للشماخ قال: (ديوانه: ١٣٢).

ولما رأيت الأمر عرس هوية   تسليت حاجات الفؤاد بشمّرا

وفي الصحاح: (شمر) الشمّرية: الناقة السريحة.

(٤) صدره:

أبوك حباب سارق الضيف برده

وهو أول أربعة أبيات في ديوان جميل بثينة الذي جمعه الدكتور حسين نصّار وانظرها منسوبة إليه في إعراب الحماسة لابن جني: ورقة: ٦٢، وانظر تخريجها في الديوان: ١١٣.

(٥) في (أ) فقط.

(٦) عجزه: =

فإن تَكُن تَغلِبُ الغَلباء عُنصُرَهَا

وفي الثّاني ما أَنشد فيه بعضُ الأدباء[1]:

ويَشكُرُ اللَّهَ لا يَشكُرُ

وهما منقولان عن مضارِعي غَلَبَ وشَكَرَ. أصمت[2]: اسمُ مفازةٍ، سُمّيت بذلك لأنَّ من حَقِّ سالِكِها لِفَرطِ مهابَتِها أن يقولَ الرّجلُ لصاحِبِهِ أُسكُت لئلا يلحقنا الهَلاكُ أو كأنَّ إنساناً قالَ لصاحبه اصمُت لنَبأةٍ أوجَسَهَا، ويشهدُ له تسميةُ المفازةِ الأُخرى (أُطرقا) قال الشيخُ[3]: يجوزُ أن تكونَ اصمت من باب فَعَلَ يَفعِلُ فلم يبلغنا، وإن لم يكن فمن بابه وهو فَعَل يفعُلُ فلمَّا صارَ اسماً، وغُيِّر عن سِمَتِهِ، غُيِّرَ أيضاً عن حركاتِهِ البنائيّة، سَلُوقُ: قريةٌ باليَمَنِ[4]، يُنسَبُ إليها الدُّروعُ السَّلوقِيَّةُ، والكلابُ السَّلوقِيَّةُ، بلدٌ وحشٌ أي

= فإنّ في الخمر معنى ليس في العنب

وهو من قصيدة أبي الطيب في رثاء أخت سيف الدولة، وقد توفيت بميافارقين سنة اثنتين وخمسين وثلاث مابة وأولها:

يا أخت خير أخ يا بنت خير أب ... كناية بهما عن أشرف النّسب

وفيها:

طوى الجزيرة حتى جاءني خبرٌ ... فزعت فيه بآمالي إلى الكذب

حتى إذا لم يدع لي صدقه أملاً ... شرقت بالدّمع حتى كاد يشرق بي

انظر شرح ديوان المتنبي للعكبري: ١/٨٦ - ٩٦.

(١) لم أقف على قائله، ولا عرفت تتمته، وانظره في شرح الأندلسي: ١/ ورقة: ٢٢، وشرح الرعيني على ألفية ابن معطي: ورقة؛ ١٦٩، والتاج المكلل: ١/١٦، وفي (ب) فقط (لا يشكرا).

(٢) معجم البلدان: اسم علم لبريّة بعينها وأنشد بيت المفصل: ١/٢١٢ وتقول العرب في أمثالها: (لقيته بوحش أصمت)، أو (ببلدة أصمت) يضرب مثلاً للرجل الذي لا ناصر له انظر المستقصى: ٢/٢٨٦.

(٣) حواشي المفصّل: ورقة: ٨٤، وظنه العلوي من كلام الخوارزمي. انظر (المحصل في كشف أسرار المفصّل: ١/٢٣).

(٤) معجم ما استعجم: ٣/٧٥١، ونقل عن الأصمعي أنها منسوبة إلى سلقية موضع بالرّم، ونقل عن أبي بكر في كتابه (البارع) عن أبي حاتم أنه قال: قال أبو العالية: إنما يقال لها سلوقيّة، وقد دخلتها، وهي عظيمة، ولها شأن وما قاله المؤلف هو ما ذهب إليه الأزهري في التهذيب: ٨/٤٠٤ (سلق) والزمخشري في أساس البلاغة: ٤٥٤ (سلق)، وذكر الجوهري في الصحاح =

قفرٌ كذا هو في الصّحاح[1]. فوحشٌ ها هنا ليسَ من الأعلام. الباءُ في بها تَتَعلَّقُ بباتَت، والضميرُ في بها لِوَحشٍ اصمتَ، مقدَّمٌ على هذا الضمير من حيثُ النيّةِ والتقديرِ وهذا لأنَّ من حقِّ المفعولِ غيرِ الصحيحِ أن[2] يتقدمَ المعطوفَ على الفعلِ الذي له ذلك المفعول إذ من حقِّ المفعولِ أن ينقضي بجميع أذيالِهِ، ثُم يَنعَطِفُ عليه فعلٌ آخرُ، وقوله: في أصلابها أُوَدُ، صفةُ سَلُوقية، وكِلابُ الصَّيدِ تكون كذلك أوساطُها مَخروطَة الشَّكلِ. الخِيامُ جمعُ خَيم، وهو بمعنى الخَيمةِ، وهو بيتٌ تَبنيه العربُ من العِيدانِ، ونظيرُ هذا الجمع فَرخٌ وفِراخٌ. هذا محصولُ كلام الجوهريّ[3]، ويشهدُ بمعنى الخيمةِ هذا البيت الذي أنشدَه الشيخُ ها هنا الثُّمَامُ نبتٌ ضعيفٌ له شَبَهٌ بالخُوص، وربّما خُشِيَ به خَصاصُ البيوتِ[4]، الواحدةُ ثُمامةٌ والمراد بالعِصِيّ ها هنا قوائِمُ الخَيمةِ، وبالثُّمام ما يُستَرُ به جوانِبُ الخَيمةِ، وهما من الخيمةِ وقيل للنَّبيّ (ﷺ) في مسجدِ المدينة: ألا تَسقِفُه؟ فقال: لا، بل عُرُشٌ كَعُرُشِ موسى خَشَباتٌ وثُمامُ[5]. القصيدةُ مُقَيَّدَة لأنَّ أوّلَها.

عرفتُ الدِّيارَ كرقمِ الدَّويْ   يُزَبِّرُه الكاتِبُ الحِمَيرِيْ

[6] والخيامُ منصوبةٌ[6]. فإن سألت: فهل لنا إلى معرفةِ أنّ الخيامَ لم[6]

= أنها قرية باليمن ثم قال: ويقال: (سلوق) مدينة السلّان، وانظر اللّسان (سلق) ولم يذكرها ياقوت ولا عبد الحق البغدادي في مختصره (مراصد الاطلاع). وقال الحميري في الروض المعطار: ٣٢٠ (سلوق) مدينة عظيمة جليلة كثيرة العمران عجيبة البنيان كانت على ساحل إنطاكية. ثم ذكر بعدها سلوق أيضاً قرية باليمن.

(١) الصحاح: (وحش).

(٢) في (أ) أضاف في الهامش (لا) لتكون العبارة أن لا يتقدم...

(٣) الصحاح (خيم).

(٤) في (ب) البيت.

(٥) لم أعثر على هذا الحديث بهذا اللّفظ، وقد روى الدارمي في سننه ١٨/١ عن مسلم بن إبراهيم قال حدثنا الصعق قال: سمعت الحسن يقول لما أن قدم النبي ﷺ المدينة جعل يسند ظهره إلى خشبة ويحدث الناس، فكثروا حوله، فأراد النبي ﷺ أن يسمعهم فقال ابنوا لي شيئاً ارتفع عليه، قالوا كيف يا نبي اللّه قال عريش كعريش موسى، فلما أن بنوا له حنت واللّه الخشبة قال الحسن سبحان اللّه هل تبتغي قلوب قوم سمعوا، قال أبو محمد: يعني هذا.

(٦ ـ٦) في (أ) فقط.

لم يبقَ منها إلا الثمامُ والعصيُّ سبيلُ؟ أجبتُ: لأنَّ الثمامَ قد اندرسَ وألوت به الريحُ، وأما العِصِيُّ فقد استَصحَبُوها لحاجَتِهم إليها في منزلٍ آخرَ. إنَّما لُقب عبدالله ببَبَّه لأنه كانَ كثيراً ما يتكلم به في طفولتِه كأنّه يخاطِبُ به أباه فَغَلَبَ عليه ومنه:

لأُنكِحَن بَبَه جارِيَةً خِدَبَّة(١)

نَوفَلُ: هو الحارثُ بنُ عبدِ المطلبِ بنِ هشامٍ بنِ عَبدِ مَناف.

قالَ جارُ اللّه: «والمرتَجَلُ على ضربينِ قياسيٌّ وشاذٌّ فالقياسيُّ نَحو غَطفانُ وعُمرانُ وحَمدانُ وفَقعسٌ وحُنتفٌ والشَّاذُّ نَحو مُحبَبٌ وموهَبٌ ومُوظبٌ وَمكوزةٌ وحَيَوةٌ».

قالَ المشرحُ: القياسيُّ هو الذي لا يَشتمِلُ على مخالفةِ أصلٍ، والشاذُّ هو الذي يشتَمِلُ عليه. استَدركَ على الشَّيخِ بعضُ أصحابِهِ في فَقعسٍ وحنتفٍ بأنَّهما علمان منقولان لا مُرتجلان لأنَّ فَقعساً هو البلادَةَ، وحنتف هو الجرادُ المنتّف. محبَّبُ اسمُ رجلٍ، والقياس فيه الادغام مُوهَب اسمُ رَجُلٍ وموظِب اسمُ مَوضِعٍ(٢) والقِياسُ فيهما كَسرُ العَينِ، لأنَّ مفعِلاً من المُعتَلِّ الفاءِ بالكَسرِ. مَكَوَزَةِ اسمُ رَجُلٍ، وهي في الأصلِ جمعُ كَوزٍ، ونظيرُ هذه التّسمية مفخَرة، وكما سمّت العربُ بهذه الكلمةِ جمعاً سمّت بها مفرداً قال(٣):

---

(١) انظر حواشي المفصّل: ورقة: ٨٤، وابن يعيش: ١/٣٢، ، والأندلسي: ١/ ورقة: ٢٣ وبقية الرجز كما في كتاب حذف من نسب قريش لمؤرج: ص ٢٤.

مكرمة محبّة تحبّ أهل الكعبة

وعبدالله بن الحارث الملقب (ببه) هو: عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي القرشي، أمّه هند بنت أبي سفيان أخت معاوية، ولاه ابن الزبير على البصرة، ولما قامت فتنة ابن الأشعث خرج إلى عُمان هارباً من الحجاج فتوفي فيها سنة ٨٤ هـ ترجمته في: نسب قريش: ٣٠، والمخبّر: ٢٥٧. والأعلام: ٢٠٥/٤.

(٢) معجم البلدان: ٢٢٥/٥.

(٣) في ديوان شعر النابغة الذبياني: ٩٧.

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي إلى غرائب الأشعار =

تبغّى ابن كوزٍ والسفاهة كاسمها

والقياسُ فيها مكازةٌ كمقالةٍ ومقامةٍ. حَيوَه: اسمُ رجلٍ والقياسُ فيه حيَّة، لأنَّ الواوَ والياءَ متى اجتمعتا (¹وسبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواو ياءً وأدغمت الياءُ في الياءِ¹) فإن سألتَ: فلمَ سَلَكَ بهذه الأعلام طريقَ المخالفةِ؟

أجبتُ: أمّا مُحبِبٌ فلئلا يشتبه بمحبٍّ جنساً وهي جمع محبَّةٍ وتَحيّ جمع تَحِيّةٍ، وحرك في جمع حركةٍ، وأمّا موهَبٌ فلئلا يشتبه بموهِبٍ مفعل من الهِبَةِ، وأمَّا موظِبٌ فلئلا يشتبه بموظِبٌ مفعل من الوظوبِ على الشيءِ وهو الدوامُ، وأمّا مكوزةٌ[2] فقد صَحّت جمعاً لئلا يشتبه بمفردٍ ونظيره مَسيَفَةٌ في جمع سَيفٍ، ومَشيَخَةٌ في جَمع شَيخٍ، وأمّا حَيَوةُ فلئلاً يشتبه بحيَّةٍ جنساً.

قالَ جارُ اللّه: «فصلٌ؛ وإذا اجتمع للرجلِ اسمٌ غيرُ مضافٍ ولقبٌ أضيفَ اسمُهُ إلى لقبِهِ فقيلَ: هذا سعيدُ كُرزٍ وقيسُ قُفَّةَ وزيدُ بطَّةٍ، وإذا كان مضافاً أو كنيةً أُجري اللَّقَبُ على الاسمِ فقيلَ: هذا عبدُالله بطةُ، وهذا أبو زيدٍ قُفَّةُ».

[٦/أ] قالَ المشرِّحُ: الكرزُ: الخرجُ[3]، والجمع كُرَزَةٌ، مثلُ حجر وحجرة/ وغصن وغصنة. يُقال: كَبُرَ فلانٌ حتّى كأنَّه قُفَّةٌ. قالَ الأصمعي[4]: هي الشَّجرةُ اليابسةُ الباليةُ، والقُفَّةُ أيضاً القرعةُ اليابسَةُ، وربّما اتُّخذ من خُوصٍ ونحوه كهيئتِها، تَجعَلُ فيه المرأةُ قُطنَها. وإنَّما يُضاف أحدُ الاسمين إلى الآخرِ تَوخِّياً للاختصارِ، وإنما يُؤخرُ اللقبُ لأنَّه لو قُدِّمَ لوقعت الغُنيَةُ عن الاسمِ ونحنُ نُريدُ أن نذكرَ كليهما وإنما يُجرى اللّقبُ على الاسمِ مطلقاً لعدمِ إمكانِ الإضافةِ.

= وفيه: ٩٩ في القصيدة نفسها:

رهط ابن كوز محقّبوا أدراعهم ... فيهم ورهط ربيعة بحذار

(١-١) في (ب) فقط.

(٢) شرح الأندلسي: ٢٤/١.

(٣) الصحاح: (كرز) عن ابن السكيت.

(٤) اللّسان، والصحاح والتاج: (قفف)، والتهذيب: ٢٩٤/٨ والنّص ها هنا منقول نقلاً حرفياً من الصّحاح.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ، وقد سَمَّوا ما يتخذونَهُ ويألفونَه[1] من خيلِهم وإبلِهم وغنمِهم وكلابِهم وغيرِ ذلك بأعلامٍ كلٌّ واحدٍ منها مختصٌ بشخصٍ بعينه يعرفونَه به كالأعلامِ في الأناسيّ وذلك نحو أَعوَجَ ولاحِقٍ وشَدقَمٍ وعُليّانَ وخُطَّةَ وهَيلةَ وضَمرانَ وكَسَابِ».

قالَ المشرحُ: لاحقٌ[2] وأعوجُ[3] من فحولة[4] الخيل. وشَدقَمٌ وعليّانُ من فحولةِ الإبلِ، وعُليان غيرُ منصرفٍ وفي المثلِ[5]: «دُونَ عُلَيّانَ خَرطُ

(١) ساقط من (أ) فقط.

(٢) لاحق من أسماء خيل العرب، وهو اسم لكثير منها أشهرها: لاحق الأكبر وهو فرس لغني بن أعصر. ذكره طفيل الغنوي في شعره. انظر ديوانه: ٢٣. ولاحق الأصغر، قال أبو محمد الأسود الغندجاني في كتابه خيل العرب، وهو من أشمل الكتب المؤلفة في هذا الموضوع، ومع هذا فاته أشياء ذيلها عليه ابن المستوفي في مؤلف خاص: هو لغني أيضاً، ثم روي عن شيخه أبي الندى أنه لبني أسد وقال ابن الأعرابي في كتابه الخيل له: إنه لغطفان. وانظر أسماء خيل العرب لابن الكلبي: ٣٢ ومما سمى بلاحق من الخيل اسم فرس لمعاوية بن أبي سفيان، واسم فحل لعلي بن أبي طالب، واسم فرس كان لزيد الخيل. انظر اللسان، والصحاح، والتكملة والذيل والصلة والتاج (لحق).

(٣) هو سيّد خيل العرب المشهورة. كان لبني هلال، ثم لملك من ملوك كندة فغزا بني سليم (يوم علاف) فهزموه وأخذوه، ولم أجد لهذا اليوم ذكراً في ديوان العباس بن مرداس السّلمي، وذكره أبو عبيدة في النقائض: ٣٠٣. ورده بنو سليم إلى بني هلال فأجاد نسله، ونسبت إليه الخيل الأصيلة (الأعوجيات)، انظر شرح قصيدة المنصور في وصف الخيل نسخة المتحف البريطاني رقم (٣٨٦٠)، وكتاب الخيل للأسود، ولابن الأعرابي، ولأبي عبيدة وأنساب الخيل لابن الكلبي: ٢١، ٢٢، والصحاح والتهذيب: (عوج).

(٤) في (ب) فرسان.

(٥) رواه الزمخشري في المستقصى: ٨٢/٢ (دون عليان القتاد والخرط) وهو شطر بيت لأبي العلاء المعري، قال:

إذا أنا غالبت القتود لرحلة ... فدون عليان القتادة والخَرْط

ورواه ابن العكبري في مجمع الأقوال: ورقة: ٢٦٥: (دون ذلك خرط القتاد). وربّما روي غليان بالغين منقوطة.

قال البيكندي في المقاليد: ١/ ورقة: ٣٠: وعليّان: اسم فحل من الإبل لكليب بن وائل، ولما عقر كليب ناقة جاره جساس قال جساس: لنقتلنّ عليها فَحلٌ أعظم من ناقتك، فبلغ ذلك كليباً فظنّ أنه يعني فحله الذي يسمى (عليان) فقال: (دون عليان خرط القتاد) فصار مثلاً. وعنى جساس بالفحل نفس كليب.

القَتَادِ» وخُطَّةُ: بضم الخاءِ يُقال:(١) «قَبَّحَ اللَّهُ مِعزىً خيرُها خُطَّةُ». قالَ الأصمعيُّ(٢): كانت عَنْزَ سُوءٍ، وهَيلةُ أيضاً عنزٌ(٣) وهما أيضاً لا ينصرفان. وضمران كلبٌ(٤) وكسابِ(٥) ـ بكسر الباء ـ كَلبَةٌ الأول من الضَّمرِ، والثاني من الكَسب.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وما لا يُتَّخذُ ولا يؤلَفُ فيحتاجَ إلى التَّمييزِ بين أفرادِه كالطيرِ والوحوشِ وأحناشِ الأرض فإنَّ العلمَ فيه للجنسِ بأسره ليس بعضُه أولى به من بعضٍ، فإذا قُلتَ: أبو براقشِ وابنُ دَاية، وأُسامةُ، وثُعالةُ، وابنُ قَتَرة، وبنتُ طبقٍ، فكأنَّك قلت: الضَّربُ الذي من شأنِه كيتَ وكيتَ».

قالَ المشرِّحُ: قوله: فيحتاجَ، منصوبٌ على أنَّه جوابُ النَّفي. وفي الصحاح(٦): الحَنَشُ: بالتَّحريكِ كلُّ مـا يصادُ من الطيّرِ والهوامِّ، والجمعُ الأحناشُ. أبو براقش(٧): طيرٌ يتلوَّنُ ألواناً، قال(٨): ـ

(١) رواه بعضهم: لعن اللّه معزى خيرها خطة. انظر مجمع الأقوال: ورقة: ١٨١، وفصل المقال: ٤٨٥، وجمهرة الأمثال: ١٢٤/٢، والمستقصى: ١٨٦/٢.

(٢) قول الأصمعي هذا في الصّحاح: (خطط).

(٣) هيلة: اسم عنز، وفيها المثل: «هيل هيل خير حالبيك تنطحين» وهذا المثل معناه واضح لا يحتاج إلى تفسير، وأكثر رواياته: (خير حالبيك تنطحيْن) وبدون: (هيل هيل). انظر جمهرة الأمثال: ٤٤٣/١، وفصل المقال: ٤١٨، والمستقصى: ٧٧/٢، ومجمع الأقوال لابن العكبري: ورقة ١٨٠، ١٨١ قال الكميت بن زيد: [الديوان: ١١٦/٢].

فـإنـك والـتـحـول مـن مـعـدّ كـهـيـلة قـبـلـنـا والـحـالـبـيـنـا

(٤) قال النابغة: (ديوانه: ١٩ أبو الفضل).

وكـان ضـمـران مـنـه حـيـث يـوزعـه طعن المعـارك عـنـد المـحجـر الـنـجـد

انظر شرح الأندلسي: ٢٦/١، والتاج المكلل بجواهر الآداب: ١٩/١، والمقاليد: ٣٠/١.

(٥) انظر كتاب (ما بنته العرب على فعال) للإمام الصغاني: ١٢، ١٣ قال: كـساب، من أسماء أناث الكلاب قال لبيد: (ديوانه: ٣١٢).

فـتقـصـدت منـهـا كـسـاب فـفـرجت بـدم وغـودر في المكـر سخـامـهـا

قال: وكساب أيضاً الذئبة.

(٦) الصحاح: (حنش).

(٧) ثمار القلوب: ٢٤٧، جمهرة الأمثال: ٤٣/١، ٤٠١، ٥٢/٢، والدرة الفاخرة: ٥٤، ومجمع الأمثال: ١٥٣/١، والمستقصى: ٥٠/١ واللّسان، والتاج (برقش).

(٨) نسبه في اللّسان: إلى الأسدي، ولم أجده في شعر المرار الأسدي، ولا في شعر الكميت وقبله: =

كأبي براقشَ كلَّ لَونٍ لونُه يُتخَيَّلُ

ومنه بَرقشتُ الشيءَ إذا نَقشتُه بألوانٍ شتَّى. ابنُ داية[1]: الغُراب سمّى بذلك، لأنَّه يقعُ على دابةِ البعيرِ، وهو قِفَاره. ابنُ قِتْرة[2]: حيَّةٌ تُشبهُ القَضيبَ من الفضّةِ في قَدرِ المِشْبرِ، وإذا قَرُبَ من الإنسانِ نَزا في الهواءِ فوقَعَ عليه من فوقَ، ذكره إمامُ خُراسان[3] أبو منصور الثّعالبيُّ، فكأنّهم شَبَّهوا نَزَوانه في الهَواءِ بالسَّهم الّذي له قَترة. بنتُ طَبق[2]: حيَّةٌ صَفراءُ من طبعها أن تَنَامَ في الرَّملِ سِتَّةَ أيَّام، ثم تستيقظ في السَّابعُ فلا تَنفُخُ في شَيءٍ إلاَّ أهلكته قبل أن يَتَحرَّكَ، وربَّما مرَّ بها الرَّجلُ وهي نائِمةٌ فيأخُذَها كأنّها سوارٌ من ذَهَبٍ، وربَّما استَيقَظَ في يَدِهِ، فيخرُّ الرجلُ ميتاً. هذه ألفاظُهُ.

قالَ جارُ اللَّه: «ومن هذه الأجناسِ ما له اسمُ جنسٍ واسمُ عَلَمٍ كالأسدِ وأسامةَ، والثعلبِ وثعالةَ، وما لا يعرفُ له اسمٌ غيرُ العَلَمِ نحو ابنُ مُقرِض وحمارُ قبانٍ».

قال المشرحُ: ابنُ مقرض[5] دُوَيْبَةٌ يقالُ لها بالفارسية «دله» وهو قَتَّالُ. الحمام ذكره الجوهري، وهو ألطف جسماً من ابنِ عرسٍ، وهو وَحشي صَعبُ التَّوحُّشِ لا يَدجُن في البيوتِ لكنَّه مع ذلك يَصيدُ العَصافيرَ صيداً كثيراً.

= أن يغدروا أو يفجروا ... أو يبخلوا لم يحفلوا
يغدو عليك مرجلين ... كأنهم لم يفعلوا
كأبي براقش....... .... البيت ويروي: كل يوم.

(١) جمهرة الأمثال: ٣٧/١.

(٢) لم يرد هذا النّص في ثمار القلوب. وانظر: جمهرة الأمثال: ٣٧/١ ضرب من الأفاعي وفي اللّسان: وقيل بكر الأفاعي.

(٣) الثعالبي: (٣٥٠ - ٤٢٩ هـ) أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل من أئمة الأدب واللغة من أهل نيسابور، أخباره في كتب التراجم قليلة جداً وقد أنصفه المحدثون فقد نشر كثير من آثاره، وكتب عنه عدة رسائل جامعية أشادت بفضله وعلمه وأدبه وهو من المحظوظين في التأليف، وأكثر آثاره وصلتنا رغم تقدم عصره ترجمته في معاهد التنصيص: ٢٦٦/٣، والشذرات: ٢٤٦/٣.. وغيرها.

(٤) حاشية المفصّل: ورقة ٨٥.

(٥) المصدر السابق: قال: ضرب من الفيران.

و «حمارُ قَبّان»[1] دويبةٌ وقبّان فعلان من قبَّ لأنَّ العربَ لا تصرفُه، وهو عندَهم معرفةٌ وقيلَ هو منصرفٌ، لأنّه فعّالٌ من قبن في الأرضِ أي ذَهَبَ، ونظيرُ هذه المسألة في الوجهين حسّان: إن أخذتَه من الحِسّ فهو غيرُ منصرفٍ، وإن أخذتَه من الحُسن فهو منصرفٌ، وكذلك حيّان: أن أخذتَهُ من الحَيّ فهو غيرُ منصرفٍ، وإن أخذتَهُ من الحَينِ فهو منصرف.

قالَ جارُ اللَّه: «وقد صَنَعوا في ذلك نحوَ صنيعهم في تسميةِ الأناسي فوضَعُوا للجنسِ اسماً وكنيةً فقالوا للأسَدِ أسامةَ، وأبو الحرث، وللثعلب ثعالةَ وأبو الحصين وللضبعِ حَضاجرَ وأمّ عامرٍ، وللعقرب شَبوةَ وأمَّ عريطٍ، ومنها ما له اسمٌ ولا كنيةَ له كقولهم قُثَم للضَّبُعان. وما له كنيةٌ ولا اسم له كأبي بَراقش، وأبي صبرة، وأمِّ رباح، وأمِّ عجّلان.

قالَ المُشَرحُ: كُنّيَ الأسد بأبي الحَرثِ لِحَرثِهِ وهو كَسبُه. وللثعلب بأبي الحصين لتحصُّنِه بغدرِه، وسُمّيت الضّبعُ بحَضاجر لعِظَمِ بَطنِها، يقالُ وَطبٌ[2] حضجرٌ ووطبٌ حُضاجرُ، وهي لا تنصرفُ نكرةً كما لا تنصرفُ معرفةً، لأنَّ امتناعَ صَرفِها لما فيها من صِيغة الجمعِ الأقصى.

كُنّيَت بأمّ عامرٍ تفاؤلاً لأنّه أَفسدُ[3] حيَوانٍ، كما قيل للَديغِ الحيَّةِ سَليمٌ. «شَبَوةُ» من شَبا السّيفِ وهو حدُّه، و «عِريطُ» مرتجلٌ ولعلَّ اشتقاقَه من اعترَطَ في الأرضِ إذا ذَهَبَ فيها، سُمي قُثَم لتَلَطُّخِهِ بِخُرئِهِ من قَثَمَ وأقثم إذا جَمَعَ ومن

---

(١) جاء في الأمثال: أذل من حمار قبان انظر: جمهرة الأمثال: ١/٤٧٠، ومجمع الأمثال: ٢/٢٨٣، وثمار القلوب: ٣٦٩.

قال الراجز:

يا عجباً لقد رأيت عجبا ... حمارقبّان يسوق أرنبا

(٢) في (أ) حطب.

(٣) انظر ما قيل عن إفسادها في قول العرب في المثل: (أفسد من الضّبع) جمهرة الأمثال: ٢/١٠٤، والدرة الفاخرة: ١٤٤، ومن كنى الضّبع أيضاً: أمّ رمال، وأمّ خنور، وأمّ رغم، وأمّ عمرو جمهرة الأمثال: ١/٤٤.

ثمَّ يُقال للأمةِ قَثَام [1] كما يقال لها ذَفَار[2]. فإن سألتَ: فكيفَ قالَ: لا كنيَةَ لَهُ وقد / قيل إنَّ أمَّ عامرٍ كنيتُهُ؟ أجبتُ: تلكَ للضَّبعِ، أمّا الضَّبُعَان فلأنَّه [٦٦/ب] (مُؤَنثٌ)[2] والضَّبُعَانِ؛ مذكَّرٌ، وجمعهُ ضَباعين، ومثلُه سِرْحَان وسَراحين. «أبي صَبرة» طائرٌ على لونِ الصَّبر. وأمّ رَباح كالسنّورِ يجلَبُ منها الكافورُ الرَّباحي «أمُّ عَجلان» طائرٌ، وهو من العَجَلَةِ.

قالَ جارُ اللّه: «فصلٌ؛ وقد أجرَوا المعاني في ذلك مَجرى الأعيان فَسموا التَّسبيحَ سُبحان والمنيَّةَ شَعرب وأمَّ قَشعم والغدر بكَيسان وهي في لُغَةِ بني فَهم» قال: ـ [3].

إذا ما دَعوا كَيسانَ كانت كُهولهم إلى الغَدر أدنى من شَبابِهم المُردِ

ومنه كَنوا الضَّربة بالرجلِ على مؤخرة الإنسانِ بأمِّ كيسان، والمبرَّةَ ببرةَ، والفجرةَ بِفَجَارِ، والكُليَّة بزوبرا قال[4]:

إذا قـالَ غـاوٍ من تنـوخَ قصيـدةً بهـا جَـربٌ عُـدَّت عليَّ بِـزَوبـرا

قالَ المشرحُ: «سبحانَ» علمٌ للتسبيحِ بدليلِ أنه غيرُ منصرفٍ قال الأعشى[5]:

---

(١) انظر كتاب ما بنته العرب على فعال للصنعاني: ٣٥، ٩٤.

(٢) المصدر نفسه: ٣٥، ٩٤.

(٣) نسب هذا البيت للنمر بن تولب، انظر ملحقات ديوانه: ١٢٥ وربما نسب إلى ضمرة بن ضمرة، وغسّان بن وعلة، أو حسّان بن وعلة انظر البيت في شرح أبيات المفصّل (؛المنخّل) للمراغي: ورقة ٧، وشرحها للكوفي ورقة ٨٧، وشرحها للخوارزمي: ورقة: ٥، وشرحها لزين العرب: ورقة/٤.

(٤) ينسب هذا البيت للفرزدق انظر ديوانه: ٢٥٥، ٣٦٦. كما نسب إلى الطرماح: ملحقات ديوانه: ٥٧٤، ونسب مع أبيات لابن أحمر الباهلي وبعده:

وينـطقهـا غيـري وأكلف جـرمهـا فـهـذا قـضـاء حـقّـه أن يـغـيّـرا

انظر ديوانه: ص ٨٥. انظر شرح الشواهد المفصل (المنخّل) للمراغي: ورقة ٩، وشرحها للكوفي: ورقة ٨٧ وشرحها للخوارزمي: ورقة ٥، وشرحها لزين العرب: ورقة ٤. وانظر الخصائص: ٢/١٩٨، ٣/٣٢، والإنصاف: ٤٩٥.

(٥) ديوان الأعشى: ١٤٣.

أقــولُ لَمّـا جـاءني فَخـره سُبحـانَ من علقَمَةَ الفـاخِـرُ

فلولا أنّه عَلَمٌ لكانَ مُنصرفاً بمنزلةِ غُفران ونُشدان. «شَعـوب» من الشَّعب وهو الفَريقُ. كُنّيت المنيةُ بأمِّ قَشعم، لأنَّ جِيَفَ المَوتى مما تَسقُطُ عليها القَشاعِمُ. «كَيسان» بمعنى الغَدر من الكَيْس الذي هو خلافُ الحُمق. يقولُ: إذا ما دَعوا الغَدرَ كما يَدعو الرجلُ صاحبَه ليَقبلَ عليه، فالغدرُ أجوبُ لكهولِهم ومشايِخهم الطَّاعنين في السِّنِّ منه لِشَبابهم، يريدُ أنَّ مشايخَهم من شبابِهم. بها جَرَبٌ: يريد عَيْبٌ، عُدت عَلَيَّ: أي نُسبَت إليَّ.

قالَ جارُ اللَّه: «وقالوا في الأوقاتِ: لقيتُه غدوةً وبكرةً وسحرَ وَفينةً».

قالَ المُشرّحُ: مذهبُ النَّحويين أنَّ هذه الأسماء إذا عَنَيتَ بها غُدوةَ يومِكَ، وبكرتَه، وسَحَرَ ليلتِكَ، وفَيْنَةَ وقتِكَ، فهي غيرُ منصرفَةٍ، وعندي[1]

---

(١) ردّ كثير من النّحويين على صدر الأفاضل، وقبل أن أتعرض لردودهم أريد أن أوضح هنا مسألتين:

الأولى: هل تفرد صدر الأفاضل بهذا الرأي؟ أو هو مسبوق إليه؟ أقول: عند الرجوع إلى مصادر الكتب النّحوية المختلفة تبين لي أنَّ صدر الأفاضل هو صاحب هذا الرأي بهذا التّعليل. وقد ذهب ابن الطراوة المالقي الأندلسي (٥٢٨ هـ) إلى أنَّ سحر... مبنية لكن بغير تعليل صدر الأفاضل، إنما هي عنده مبنية لعدم التـقـار يريد القرار. انظر رأيه في التذييل والتكميل: ٥/ ورقة: ٥٣، وشرح ألفية ابن معطي للرّعيني: ٢/ ورقة: ١٣.... وانظر كتاب (ابن الطراوة النحوي) لأخينا وصديقنا الأستاذ عيّاد الثبيتي: ص ٣١٥.

ونَقَلَ ابنُ أمِّ قاسمٍ المرادي (٧٤٩ هـ) في شرحه للتسهيل: لوحة: ٤١٧ نسخة الفاتح إلى أنَّ ابن برهان (٤٥٦ هـ) ذهب إلى مثل ما ذهب إليه الخوارزمي، وقد رجعت إلى كتابه (شرح اللُّمع) فلم أجد فيه ما يدل على ذلك.

والثانية: تصحيح الوهم الذي وهمه أبو حيّان الأندلسي (٧٥٦ هـ) حيث ذهب إلى أنَّ صدر الأفاضل هو ناصر بن أبي المكارم المطرزي، وهذا خطأ ظاهر لأن صدر الأفاضل هو القاسم بن الحسين الخوارزمي، ولا أعلم أنَّ ناصر بن أبي المكارم يلقب صدر الأفاضل؟! ولا أن هذا الرأي ينسب إليه وقد نقل هذا الخطأ أكثر تلاميذ أبي حيّان ولم يتنبهوا لذلك، منهم ابن هشام الأنصاري في كتابيه التوضيح والمغني، وابن عقيل، وابن أم قاسم، ونـاظر الجيش... وتنبه له الرعيني وهو من تلاميذ أبي حيّان. كما سار على هذه الغلطة أكثر شراح المغني والتوضيح وتنبه لها الأسلامبولي في شرحه على المغني، وابن حيي زادة... وممن درج عليها الأشموني والصّبان، والدماميني، وكثير من المحققين في وقتنا هذا..

أمّا الرّدود على صدر الأفاضل في هذه المسألة فكثيرة جداً، مع أنّ بعض النحويين ترفع =

. . . .

= عن الردّ عليه ووصفه بأوصاف لا تليق بالعلماء، أمسك عن ذكرها. ومن هذه الرّدود:

قال أبو حيان في التذييل والتكميل: ٥/ ورقة: ٥٢٧ (رقم ٤٩١٦ الفاتح) وزعم صدر الأفاضل ناصر الدين المطرزي أن سحر مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التّعريف، كما أنّ أمس ـ في بعض اللّغات ـ بني لتضمنه معنى حرف التعريف، والفرق بينهما عندي يفسّر، وقد ردّ بعضهم على صدر الأفاضل فقال: لو كان سحر مبنياً لكان الكسر أولى به، لأن فتحة النّصب توهم الإعراب، فكان يتجنب، كما اجتنب موهم الإعراب في قبل وبعد، والمنادى المثنى. وهذا الردّ ليس بشيء لأن سحر تدخله الحركات كلها إذا لم يكن معرفة، فكانت الفتحة أولى به في البناء، لأن الكسرة إنما تكون لالتقاء الساكنين وقد انتهى هنا ففتح تخفيفاً، وتبعاً لحركة ما قبله، وللمناسبة، وإذا كانوا قد فتحوا حركة الراء في أسحار إذا رخموه لمناسبة الألف، فلأن تفتح لمناسبة الحاء أجدر. . . قال: وقالوا في الرد على صدر الأفاضل لو كان مبنياً لكان جائز البناء لا واجبه فيكون مثل قوله:

على حين عاتبت المشيب على الصّبا

وذلك لضعف سبب البناء.

وانظر ارتشاف الضَّرَب لأبي حيان: ورقة: ١٦٠ أيا صوفيا: (٣١٤٨) وشرح المرادي على التسهيل: ورقة: ٤١٧ الفاتح (٤٩١٧)، وشرح ابن عقيل (المساعد) ورقة: ١٠٩ (٢٤١٥) شهيد علي نسخة كتبت سنة ٧٨٩ هـ والمغني لابن هشام: ٥١٨ صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري؟! وقد وقفت على كثير من شروحه وفي ذكرها إطالة وأغلبها ردّ على صدر الأفاضل وقال الإمام أحمد بن يوسف الرعيني في شرح ألفية ابن معطي ١٣/٢ نسخة برلين رقم (٦٥٥٤): ـ عليها خط المؤلف ـ

وذهب صدر الأفاضل من خوارزم، وابن الطراوة من الأندلس إلى أنه مبنـيّ، واختلفا في علة البناء، فقال صدر الأفاضل لتضمنه معنى الألف واللاّم كما بنى أمس لذلك. وقال ابن الطراوة: لعدم التقار يريد القرار. . . قال: وبين تعليلهما ما بين بلديهما، إلاَّ أنَّ تعليل صدر الأفاضل أقرب إلى اصطلاح النحويين. أما الأندلسي في شرح المفصّل: ٣٠/١ فلم ينتقد تعليل الخوارزمي في بناء سحر، وإن لم يوافقه فيها تماماً، إنما قال: يمكن أن يتمشى ما قاله، ورد على تسويته بين غدوة وسحر، وواعد بزيادة التحقيق فيها في باب ما لا ينصرف، إلا أنه لما ذكر المسألة ورقة ٦٧ نسي أن ينفذ ما وعد به. وردّ العلويّ على الخوارزمي في شرحه: ١/ ورقة: ٢٦ بعد ما أورد كلامه قال: هذا فاسد، والعمدة في فساده هو الاعتبار بالأصل والقاعدة، وهو أن أصل الأسماء الإعراب، وإذا كان محكوماً عليه بالإعراب بالأصالة وجب البقاء على هذا الأصل، إلا عند مغيّر، ولم يعرض ما يوجب بناءها من أسباب البناء المعتبرة، فلهذا كان القول بكونها معربة هو الحق الذي لا معدل عنه.

وردّ البيكنديّ في المقاليد: ١/ ورقة: ٣٣ على الخوارزمي بقوله: ودعوى البناء فيه عند بعض الشارحين مطلقاً من غير فهم كلام أئمة النحو وتخطئته إياهم في منعهم الصرف في نحو =

أنَّها مبنيةٌ، وهَذا لأنَّه قد تَقرَّرَ في قواعدِ النَّحويين أنَّ الاسمَ متى تَضمَّنَ معنى الحَرفِ فإنَّه يُبنَى. حُجَّةُ[1] النَّحويين أنَّ هذه الأسماءَ في تلك الحالةِ أعلامٌ معدولةٌ عن اللاّمِ فيمتنعُ الصرفُ أمَّا أنَّها أعلامٌ فظاهرٌ، لأنَّها جُعلت أعلاماً لتلك الغُدوة، وتلك البكرةِ، وذلك السَّحرِ، وتلك الفينةِ. وأمَّا أنَّها معدولةٌ فظاهرٌ أيضاً، لأنَّ الأصلَ فيها أن تكونَ باللاّمِ عند تلك الغاية، فيقال: رأيته الغدوةَ والبكرةَ، والسَّحرَ، والفينةَ، وهذه حُجَّةٌ مزيفةٌ. والاعتراض عليها أنها تنتقضُ بأمسِ، فإنَّه جُعل علماً لذلك الأمسِ، وأنَّه معدول عن اللاّمِ، وهو مع ذلك مبنيٌّ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقالوا في الأعدادِ: ستةُ ضعفُ ثلاثةَ، وأربعةُ نصفُ ثمانيةَ».

قال المشرّحُ: أسماءُ[2] الأعدادِ لها معنيان، أصليٌّ وعارضٌ، فالعارضُ يُراد بها العَدد مع المَعدود، كقولنا ثلاثةُ رجالٍ، ورجالٌ ثلاثةٌ، وخمسُ نساءٍ، ونساءٌ خمسٌ والأصليّ أن يُرادَ بها نفس العَدَدِ كقولنا: ستةُ ضِعفُ ثلاثةٍ، وأربعةٌ نصفُ ثمانيةَ، وهو غيرُ الوصفِ من العددِ، فإذا أُريدَ بها نفسُ العَدَدِ كقولنا: ستةٌ ضعفُ ثلاثةٍ، وأربعةٌ نصفُ ثمانيةٍ، وهو غيرُ الوصف من العددِ، فإذا أُريد بها نفسُ العدد فهي أعلامٌ، والدليلُ على كونها أعلاماً، أنّها دَلّت

= سحر خطأ منه وسفهاً حيث خطأ أفاضل المتقدمين، وقال: وعندي أنّها مبنية، وما أحسن قول من قال:

يقولون هذا عندنا غير جائز ... ومن أنتم حتى يكون لكم عند

وقد أكّد الخوارزمي نفسه رأيه هذا في شرحه على المقامات (التوضيح) ورقة: ٢٧.

وأيد الجندي في الأقليد: ١/ ورقة: ١٤ ما ذهب إليه الخوارزمي دون إشارة إليه. وكذلك الاسفندري في المقتبس: ١/ ص٤٨ والسغناقي في الموصّل. ونقل الزّملكاني في غاية المحصّل: ورقة: ٦ وابن هَطيَل في التاج المكلل: ١/ ورقة: ٢١ رأي الخوارزمي ولم يردّا عليه.

(١) انظر: كتاب سيبويه: ٤٣/٢، وشرحه للسيرافي: ٤/ ورقة: ١٢٢، ١٢٣ والأصول لابن السراج: ٩٠/٢، والمقتضب للمبرد: ١٠٣/٣، ٣٥٦/٤، ومعاني القرآن للفراء: ١٠٩/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج: ص ١٠٠.

(٢) المحصل للأندلسي: ١/ ورقة: ٣٠.

على معنى دلالةً يَتَضمَّنُ الإشارةَ إليه، على وجهِ الإفـرادِ والاستبدادِ، فتكون أعلاماً، أمَّا دلالتُها على معنى فظاهر، وأمَّا دلالته تتضَّمنُ الإشارةَ إليه، فلأنَّك إذا قلت: ستةُ ضعفُ ثلاثةٍ فكأنَّك قُلتَ: هذا العـددُ ضعفُ ذلك العددِ، ومتى دَلّت على المعنى دلالةً تتضمنُ الإشارةَ إليه، فقد دَلّ على معنى دلالة تتضمن الإشارة إليه على وجهِ الإفرادِ والاستبدادِ، فإن سألتَ: فهذا ينتقضُ برجلٍ وامرأةٍ، وقولك أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ، فإنَّ كلاًّ منهما دَلَّ على معنى دلالةً تتضمّنُ الإشارة إليه على وجهِ الإفرادِ والاستبدادِ، وهو مع ذلك ليس بعلمٍ ، أمّا أنَّه دَلَّ على معنى فظاهرٌ، وأمَّا دلالةً تَتَضَمَّنُ الإشارةَ إليه فلأنَّك إذا قُلتَ: أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ، فمعناه: هذا النّوعُ في الدّارِ أم ذلك[1] النّوعُ، وأمَّا على وجهِ الإفرادِ والاستبدادِ فظاهرٌ؟ أجبتُ: الكلامُ فيه مبنيٌّ[2] على مقدمتين:

إحداهُما: ـ أنَّ كلَّ اسمِ جنسٍ له ثلاثةُ معان، الجنسُ الأولُ أعني الجامعَ لحصصِ الأفرادِ نحو أرجلٌ خيرٌ أم امرأةٌ وهذا يُسمَّى الكاملَ. الثاني: الجنسُ الثاني وهو ما هو من هذا الجنسِ كقولك: أكرَم رجلاً امرأةً وهو المُسمّى الوَسَطَ الثالث المفرد[3] نَحو: أكرمني رَجلٌ وهو المُسمَّى الناقصُ.

الثّانية: أنَّ الواضعَ في أولِ وضعه يضعُ الاسمَ بإزاءِ الجنسِ، لا بإزاءِ المفردِ، لأنَّ الذي يخطُرُ بباله حينئذٍ هو الجنسُ، لكنَّ الجنسَ اثنان،

أحدُهما: المشتركُ بين الأفرادِ، **والثاني**: الجامعُ لحصصِ الأفرادِ وهذا الاسم احتملَ أن يكونَ المرادُ به ذلك، وأن يكون المرادُ به هذا لكن لما أطلقه على المفردِ دلَّ على أنَّ/ المرادَ بالجنسِ هذا الجامعُ لحصصِ الأفرادِ، وهذا لأنّا[4] لا نعلمُ أنّه لا فرقَ بين الفردِ وبين ذلك الجنس إلاّ

(١) في (ب) ذاك.
(٢) في (أ) فقط.
(٣) في (ب) الفرد.
(٤) «لا» ساقطة من (ب).

الكثرةُ، وهذا يقتضي أن يكون المراد بذلك الجنسِ هو الجامعُ لحصص الأفراد، فإن سألتَ: ما الدليلُ على أنه لا فرقَ بين الجنس وبين الفردِ سوى الكثرة؟ أجبتُ: لو[1] كان الأمرُ كذلك لكان الشبهُ بين الفرد وبين الجنس أقوى فيكون إطلاقُ الاسم على المفرد أجنبياً ومتى[2] ثَبَتَ هذا فوجهُ انسكابه إلى الغرض أن نقول: ما الدليلُ على أنَّك إذا قلتَ: أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ فرجلٌ وامرأةٌ دالان على معنى دلالةً تتضمنُ الإشارةَ إليه، قوله المعنى أهذا النوعُ أم ذلك النوعُ؟ قلنا ما الدليلُ على ذلك بل المعنى مُسمى وسط من مسمياتِ ذلك النوع في الدارِ أم مسمّى وَسط من مسميات هذا النوعِ فيها، بخلافِ ما نَحن فيه وذلك لأنَّ الوصفَ من العددِ لكونِهِ كثيرَ الوقوعِ غالبَ الاستعمالِ مُقدماً على غيرِ الوَصفِ منه فانصرَف الجنسُ منه إلى ما انصرفَ إليه الجنسُ من سائرِ الأسماءِ وهو الجامعُ لحصصِ الأفرادِ، وبين الوصفِ من العددِ، وبينَ غيرِ الوصفِ منه مباينةٌ فمتى انصرفَ جنسُ الوصفِ منه إلى الجامعِ لحصصِ الأفرادِ انصرف جنسُ غيرِ الوصفِ منه إلى المشتَركِ، ضرورةَ أنَّه لا بُدَّ للجنسِ من معنى له سوى هذين، فمتى أَخَذَ ذاك ذاك[3]، أَخَذَ هذا هذا[3] ومتى انصرفَ جنسُ غيرِ الوصفِ إلى المشتَركِ لَزِمَ أن يكونَ غيرُ الوصفِ مع العدد عَلماً لتعذُّرِ التنكير فيه ضرورةَ أن التنكيرَ[4] يعتمدُ العدَد ولا عددَ هناك. فخُذه[5] بحثاً للَّه دَرُّه من بحثٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ومن الأعلام الأمثلةُ التي يوزنُ بها في قولِك: فَعلان الّذي مُؤَنَّثُهُ فَعلى، أَفعلُ صفة[6] لا يَنصَرِفُ، ووزن طلحةَ وأصبع فَعلَة وأَفعَل».

---

(١) في (ب) أن لو كان..

(٢) كتبت مرتين في (أ).

(٣ - ٣) في (ب) فقط.

(٤) في (أ) السكنى وهو تحريف.

(٥) في (ب) فحبّره.

(٦) ساقط من (أ).

في (أ) حرفت هذه اللفظة إلى منه، وصححت كلمة صفة فوقها، إلاّ أنها لم تظهر واضحة في الصورة.

قالَ المشرحُ: الأمثلةُ التي يوزن بها أعلامٌ أيضاً لأنَّها دلت على معنى دلالة تتضمنُ الإشارة إليه(١ فتكون أعلاماً على أنها دلت على معنى دلالةً يتضمنُ الإشارة إليه١) فلأنَّك متى قلتَ وزن طلحة فعلةَ فكأنَّك قلتَ: وَزنُ طَلحةَ هذا الوزنُ المَخصوص، ومتى دَلّت على مَعنىً دلالةً تتضمن الإشارة إليه فقد تَمَّ دلالتها على معنى دلالة تتضمنُ الإشارة إليه على وجه الإفرادِ والاستبدادِ، فإن سألتَ: فإذا كانت هذه الأمثلة فلم نُوّنت في قولهم فاعلَ يفاعلُ مفاعلةً وفعلَل يفعللُ فعللةً؟ أجبتُ: ذلك تنوينُ المماثلةِ لا تنوينُ علم الصرف لاطرادِ الممثلِ بخلافِ الممثلِ ها هُنا فإنَّه لم(٢) يَطرد. وفي كلامِ الشيخ ها هنا لطيفةٌ: وهي أنه كما مَثَّل كلامه فقد استشهد في ضمنِ التَّمثيل بحكم المسألةِ، ألا تَرى أنَّ في قوله: فعلان الذي مؤنثه فعلى معرفةً، وهو صفةٌ لِفعلانَ وإذا كانت الصّفةُ معرفةً لَزمَ أن يكون الموصوفُ معرفاً أيضاً، وكون الموصوفِ معرفةً هو حكمُ المسألةِ(٣، وأفعلَ صفة لا تتصرفُ حال عن أفعلَ، وذلك يَدُلُّ على كونه معرفةً، وهو حكمُ المسألةِ٣)، وكذلك فَعَلة وأَفعَلَ في قوله(٤): ووزن طَلحة وأصبع فعلة وأفعل لأنَّ المعنى وزن طلحةَ وأصبعَ هذان الوزنان.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ وقد يغلبُ على بعضِ الأسماءِ الشائعةِ على أحدِ المسميين به فيصيرُ علماً بالغلبةِ، وذلك نحو: ابنُ عمَر، وابن عباسٍ، وابنُ مسعودٍ، غَلَبَت على العَبادِلةِ دونَ من عَداهم من أبناءِ آبائهم، وكذلكَ ابنُ الزُّبَير غَلَبَ على عبدالله دون غيره من أبناء الزُّبير، وابنُ الصَّعق، وابنُ كراعٍ، وابنُ دَالانِ، غالبةٌ على يزيدَ وسويدٍ، وجابرٍ، بحيث لا يذهبُ الوهمُ إلى أحدٍ من إخوَتهم».

قالَ المشرّحُ: الأعلامُ على ضربين: قَصدية، واتّفاقيّة، فالقصديةُ ما لو

(١ - ١) في (أ) فقط.

(٢) في (أ) لا.

(٣ - ٣) في (أ) فقط.

(٤) في (أ) قولهم.

سَمّيتَ ابنك يزيدَ أو عمراً، والاتفاقية ما صارَ علماً بطريقِ الغلبةِ، نحو ابن عمَر، وابن مَسعودٍ وابن عَبّاسٍ، ألا ترى أنه لم يُقصد تسميتها بابن عمَر وابن مَسعودٍ، وابن عَباسٍ كما قصدت تسميةَ ذلك زيداً وعمراً بل أكثر وإذا ذكرهما بهذين الوَصفين حتى صارا بهما علمين. ونظيرُ هذا التقسيم المَنصوباتُ على ضربين قَصدية واتّفاقيّة فالقصديةُ كالحالِ والمفعولِ، والاتفاقيةُ كالمنصوبِ في باب إنَّ ألا ترى أنَّ اسم إنَّ وخبرها في الأصل مبتدأ وخبر فكما بقي الخَبرُ على ارتفاعِه كان القيـاسُ أن يَبقى الاسمُ على ارتفاعهِ، وإنما انتَصَبَ الاسمُ لاتصالِ نون العماد بأنَّ عند اتصالِهِ بضمير الحكايةِ، ضرورةَ أنَّ نونَ العمادِ في الأصلِ لا تَلتَحِقُ إلاّ بمنصوب. العبادلةُ عندَ الشيخ ـ رحمه اللّه ـ وهو رأيُ الفقهاء هؤلاء الثلاثـة، وأمّا عُـرف المحدثين فالعبادلةُ أربعةٌ ابنُ عمرَ، وابنُ عبّاسٍ، وابنُ عمرو، وابنُ الزُّبير، ولم يذكر فيهم/ ابنُ مسعودٍ[1] لأنّه من كبارِ الصَّحابة، وتكلّموا في لفظِ العبادلة فقالوا: يجوزُ أن يكونَ تكسير عَبدلٍ لأنَّ في العَرَب من يقولُ: في زيدٍ زَيدلٌ، وفي عبدٍ عبدَلٌ، لا أنّه مشتقٌ من عبدِ اللّه لأنّه لا يُشتَقُّ من اسمين اسمٌ، وإن يكونَ جمعاً للعَبيدِ وضعاً كالنساءِ للمرأةِ. [٧/ب]

الصاعقةُ: نارٌ تسقطُ من السماءِ في رعدٍ شديدٍ، والصعقُ من بابِ فعلتُه فَفَعَلَ بفتحِ الأولِ وكسرِ الثاني يقالُ صعقتهُمُ السماءُ إذا ألقت عليهم الصّاعقة فَصُعِقوا. ذكروا أنّه كان يُطعِمُ النَّاسَ بتهامةَ[2] فهبّت ريحٌ سَفَت في جفانِهِ التُّراب فشتَمَهَا فرمي بصاعقةٍ فَقَتَلَتهُ فقال بعضُ بني كلابٍ يرثيه[3]:

وإنَّ خـويلداً فـابكي عَليـه قَتيلُ الرّيـحِ في البلدِ التِّهامِي

وكان أشهرَ ولده وأكثرهم مالاً، وأغزرهم شِعراً، وألزَمهم للحربِ،

---

(١) قال العلوي في شرحه: ١/ ٢٩ بعد نقله كلام المؤلف هنا: ـ والحق ما ذكره الشيخ لأن لفظ العبادلة صار أشهر في الثلاثة الذين عدّهم دون غيرهم فلهذا كان أولى.

(٢) في جمهرة الأنساب: ٦٨٦: يطعم بعكاظ.

(٣) انظر حاشية المفصّل: ٨٦، وشرح الأندلسي: ١/ ٣٢، والمقاليد ١/ ٣٥، وقد نقل عبارات المؤلف ونصوصه كلها ولم يـزد عليها شيئاً، ولم ينسب الكلام إلى الخوارزمي. وشرح ابن يعيش: ١/ ٤١، والتاج المكلل: ١/ ٢٣... وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ورقة ٢٠٧.

وأسرعَهم إلى الوقائع وأشجَاهم للعَدُوِّ، يَزيدُ بن عمرو بن الصَّعِق(١)، فإن سألتَ: إنه قتيلُ الصاعقة فلم جعله قتيلَ الريح؟ أجبتُ: لأنَّ هلاكَه كان بسبب شتمِهِ الريحَ، كما لو شَتَمَ إنسانٌ الوزيرَ فقتلَه الأميرُ، صحَّ أن يُقالَ إنه قتيلُ الوَزير. كُراعُ: اسمُ أمّه هو جابرُ بُن رَالان السِنْبِسِي بكسر السينين المُهمَلَتين من شُعَرَاءِ الحَماسَةِ(٢).

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ(٣)، وبعضُ الأعلامِ تدخلُه لامُ التَّعريف، وذلك على نوعين: لازمٌ وغيرُ لازمٍ فاللازمُ نحوَ النَّجمُ للثريا والصَّعِقُ وغير ذلك مما غَلَبَ(٤) من الشائعةِ، ألا ترَى أنَّهما هكذا معرَّفين باللَّامِ اسمانِ لِكُلِّ نجمٍ عَهده المخاطِبُ والمخاطَبُ، ولكلِّ معهودٍ ممن أصيبَ بالصاعقةِ، ثم غَلَبَ النَّجمُ على الثُّريا، والصَّعِقُ على خويلدِ بن نفيلِ بنِ عمروٍ بن كلابٍ فاللَّامُ فيهما والإضافةُ في ابنِ رالانَ وابنِ كراعٍ مثلان في أنَّهما لا يُنزعان».

قال المشرِّح: العلمُ إذا غَلَبَ باللَّامِ والإضافةِ فإنَّه لا يجوزُ نَزعُ اللَّامِ عنه والإضافة، لأنَّه صارَ جزءاً من العلمِ، والجزءِ(٥) من العلمِ لا يجوزُ إهدارهُ، وذلك نحوَ النَّجمُ للثريّا، فإنَّه لا يجوزُ أن يقالَ لها نجمٌ، كما لا يجوزُ أن يقالَ في ابن رالان رالان ويبقى علماً، بخلافِ سائرِ الأعلامِ المعرفةِ باللَّامِ فإنَّها مع اللَّامِ أجناسٌ، فإذا نُزعت عنها اللَّامُ عادت أعلاماً، وذلك مثلَ الزيدِ والعمرِو.

قالَ جارُ اللّه: «وكذلك الدَّبران، والعَيوق، والسِّماك، والثُّريا، لأنَّها غلبت على الكواكِب المخصوصةِ من بين ما يُوصف بالدُّبورِ والعَوقِ، والسُّموكِ والثَّروةِ، وما لم يُعرف(٦) باشتقاقٍ من هذا النوع فملحقٌ بما عُرف».

---

(١) هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي شاعر فارس جاهلي. انظر: جمهرة الأنساب لابن حزم: ٢٨٦، وخزانة الأدب: ٢٠٦/١.

(٢) المبهج: ٢٤، والتنبيه: ورقة ٥١، وشرح المرزوقي: ٢٣٤/١.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (أ) فقط على.

(٥) في (ب) وجزء العلم.

(٦) في (أ) فقط. «يعرف له اشتقاق».

قالَ المشرحُ: اعلم أنَّ هذا الفصل من حياةِ هذا الكتاب وعقاربِه، كَنزَ[1] هذا الكتاب على نَهجِ كتابِ اللّهِ تَعالَى فمنه ظاهرٌ لا يَشتبهُ كالمحكمِ، ومنه مُشتَبِهٌ لا يَعرفُ تأويلَه إلا هو، ومنه ما هو بين بينَ، يعرفُ بنوعِ الاستدلالِ.

الأعلامُ[2] متى غَلَبت باللّام فلا بُدَّ أن تكونَ مسبوقةً بالجنسيّةِ عَملاً باللّام، فبعدَ ذلك جنسيَّةُ ذلك الاسمِ لا تخلو من أن تكونَ بالنظرِ إلى الدليلِ والأمارةِ، أو بالنظرِ إلى استعمالِ العربِ، أما النظرُ إلى الدليلِ والإمارةِ، فكالدبران والعَيّوق والسّماك والثُّريا، فإنَ هذه الأسماءَ وإن لم تَكُن أجناساً بالنظرِ إلى استعمالِ العربِ، لكنَّها بالنظر إلى الدليلِ والأمارةِ أجناسٌ بيانُه: أن لهٰذه الأسماءِ وزناً مخصوصاً، وحروفا مخصوصة، ومعنى كلٍّ منها معلومٌ، وهو بذَينك المعنيين جنسٌ، أما الدَّبران فهو فعلان، وفعلان يكونُ بمعنى الفاعلِ كالعَدَوان للعادِي، والعدوان للمُعادِي[3]؛ وهو السائِل من السَّيلان لا من السؤالِ فيكونُ الدبران بمعنى الفَاعل من الدُّبور، سُمي بذلك لأنه يدبُر الثريا، وأما العَيُّوق فهو فَيعول بمعنى فاعِلٍ، ومنه يومٌ صَيهود شديدُ الحرِّ من صَهَدَتهُ الشَّمس أَحرقت دِماغه والقَيُّوم بمعنى القائِم فيكون العيوقُ بمعنى الفاعلِ من العَوقِ وهو المَنعُ سُمي بذلك لأنَّ الدبران خَطَبَ الثُّريا والعَيُّوقُ يعوقُه عن ذلك ولذلك هما فيما بينهما، أمَّا السِّماكُ فهو فِعالٌ بمعنى فاعلٍ كقولهم: رجلٌ نِقَابٌ ينقِبُ عن غوامض العلم أي يَبْحَثُ عنها، وشَناقٌ من صفةِ الأسدِ الذي يشنِقُ كلَّ من يَصيدُه أي يعلّقُهُ بأنيابه. الغُوري[4] فيكونُ السِّماكُ بمعنى الفاعلِ من السُّمُوك سُمي بذلك لِسموكِهِ،

---

(١) في (ب) ذكر.

(٢) من هنا... إلى آخر شرح هذه الفقرة نقله الأندلسي في المحصل: ١/٣٣، ٣٤ مع حذف بعض عبارات المؤلف مصرحاً بذلك.

(٣) في (أ) الغدوان للغادي.

(٤) الغوري (؟): لم أعثر له على ترجمة، ولا أعرف العصر الذي عاش فيه إلاّ أنه عاش قبل القرن السابع.

ذكر القفطي في إنباه الرواة: ٢/٣٧٩ في حرف الغين الغوري ثم قال: لا أعرف عن حال المذكور شيئاً، وإنّما ذكر لي ياقوت الحموي.. قال: رأيت بمرو في بعض الخَزائن.. =

وأما الثُّريا فتحقيرُ ثَروى. مؤنثةُ ثَروان، وثَروان ذو ثَروةٍ، فتكونُ الثُّريا ذاتَ الثروةِ المحقَّرةِ، أما ثَروتُها فلأنَّها ستةُ أَنجمٍ ظاهرةً، في خللِها نجوم مُستَتِرَةٌ خَفِيَّةٌ، وأمَّا تحقيرُ ثروتها فظاهرٌ فعُلِمَ أن كلَّ واحدٍ من هذه الأسماء/ جنسٌ [٨/أ] بالنظرِ إلى الدليل والأمارةِ، وهذا معنى قولِ الشيخ: لأنَّها غَلَبَت على الكواكبِ المَخصوصةِ من بين ما يُوصف بالدُّبورِ والعَوقِ والسُّموكِ والثَّروةِ، فبعدَ ذلكَ تلكَ الأمارة لا تخلو من أن تكونَ معلومةً لنا بطريقِ التَّفصيل كما

= كتاباً كبيراً في اللّغة في عدة مجلدات من تصنيف الغوري. قال: فتأملت الكتاب فرأيته أجمع كتاب، كثير الألفاظ، قليل الشواهد، أظنه قال على الأوزان. قال القفطي: وهذا كتاب لم يظهر له ذكر بالعراق، ولا بالشام ومصر، وأظن أنّ مصنفه قريب العهد.

وترجم ياقوت الحموي في معجم الأدباء: ١٠٤/١٨ لغوري سماه محمد بن جعفر بن محمد الغوري أبـو سعيد، قال: أحـد الأئمة المشهـورين، والأعلام في هـذا اللسان المذكورين. صنف كتاب: (ديوان الأدب) في عشرة أجلد ضخمة أخذ كتاب أبي إبراهيم إسحاق الفارابي المسمى بهذا الاسم، وزاد في أبوابه وأبرزه في أبهى أثوابه، فصار أولى به منه، لأنه هذبه وانتقاه وزاد فيه ما زينه وحلاه. لم أعرف شيئاً عن حاله فأذكره...

والغوري الذي ينقل عنه الخوارزمي لغوي له كتاب كبير في اللّغة اسمه (الجامع في اللّغة) نقل عنه الخوارزمي بهذا الاسم في عدة مواضع، ولم يذكر شيئاً عن حال المؤلف، ولا عرّف باسمه اعتماداً على شهرته عند أهل تلك البقاع فكتاب الغوري هذا في الشهرة عندهم مثل كتاب الصحاح.

ومما يظهر لي أنّ الخوارزمي كان يمتلك نسخة من هذا الكتاب، أو على الأقل تحت يده منه نسخة، لأنه ينقل عنه كثيراً في مؤلفاته فقد ذكره في شرح سقط الزند في مواضع كثيرة منها: ٣٩، ١١٠، ١١١، ١٢٤، ٣٨٥، ٤٠٥، ٤٢٣، ٤٩١، ٤٩٧، ٤٩٩، ... وغيرها.

وذكره في شرح المقامات (التوضيح) في الورقات ٤٥، ٤٦، ٦٠، ٦٩، ٧١، ١٠٥، ... وغيرها.

ونقل عنه في اليمني شرح اليميني في عدة مواضع وقال في لوحة: ٧٢: ذكره الغوري في الرسالة.

فالذي يظهر لي أن الكتاب الذي وقف عليه ياقوت في مرو هو كتاب الجامع هذا. أحد مصادر الخوارزمي.

ونقل عن الغوري المطرزي في (الإيضاح شرح المقامات)، و(المغرب في ترتيب المعرب) كما نقل عنه المؤذني في (شرح المفتاح)، والبيكندي في (المقاليد)، والاسفندري في (المقتبس)، والكاتبي في (شرح المفتاح). وهؤلاء جميعاً من بلاد ما وراء النّهر. عاشوا في القرن السابع الهجري.

في الأعلام الأربعةِ، أو لا تكونُ، بأن تكونَ معلومةً بطريقِ الإجمالِ كما في المُشتري والمرِّيخ فإنّا وإن كُنا نَعلم أنَّ المشتريَ بمعنى فاعلٍ من الشراءِ والمريخُ فعيلٌ من التَّمريخِ، وهو بمعنى الفاعلِ الكثيرِ الفعل كالضِّحِّيكِ[١] للضاحكِ الكثيرِ الضَّحكِ، والفِسِّيقُ للفاسقِ الكثيرِ الفسقِ، ولأنَّه لا بُدَّ من أن يكونَ معنى الاشتراءِ والتَّمريخِ موجوداً في الكوكبين دفعاً للاشتراكِ والمجازِ، لكنَّا لا نعرفُ بطريقِ التفصيلِ وجودَ المعنيين فيهما، وهذا معنى قولِ الشيخِ: وما لم يُعرَفْ باشتقاقٍ من هذا النَّوع فملحقٌ بما عُرف، وإذا تأملتَ لفظَ سيبويه[٢] عَقِيبَ ذكره الثُّريا والسِّماك والعَيوق فيما لَزمه الألفُ واللامُ فهو بهذه المنزلةِ، وإن كان عربياً تعرفه، ولا تعرف ما اشْتُقَّ منه فإن ذاك لأنَّا جَهلنا ما عَلم غَيرنا، أو يكونَ الآخَرُ لم يَصل إليه علمُ وصولِ الأولِ علمت أنِّيَ قد أصبتُ في تعريفِ سياقِه الكلامَ المحزَّ كما أنَّني طَبقت في تعريفِ مقدّمته المَفصِل، يقول: جَهلنا اشتقاقَه، لأنَّه لم يصل إلينا عِلمُه، ووصل إلى غيرنا من أهل عصرنا، أو ممن هو قبلَ عصرنا، وهذا نصٌّ منه على قيامِ معنى الاشتقاق هناك، لكنَّا لم نَقف عليه. وأمّا بالنظر إلى استعمال العرب فكالنَّجم والصعقِ، وفي المسألة وجه آخر إليه ذهب[٣] سيبويه وهـو أنَّ السِّماك والدّبرانَ والعَيُّوقِ إنما تَلزمه اللاّم من قِبَلِ أنه عِندهم الشيءُ بعينِه كالصفاتِ الغالبةِ، وإنما أُزيل عن لفظِ السَّامِكِ والدَّابِرِ والعَائِقِ فقيل: السّماك والدّبران والعَيُّوق، كما فُصل بين العَدل والعدِيل وبناءٍ حصين وامرأةٍ حَصَانٍ.

قالَ سيبويه[٤]: وبمنزلةِ هذه النجوم الأربعاءُ والثلاثاءُ.

قالَ المشرِّحُ: يعني أنّه أُريد به الثالثُ والرَّابعُ فأزيل لفظَهُ كما فُعِلَ بالسِّماكِ ومحصولُ المَعنى: أنَّ المَقصودَ من هذه الأعلام هو الفاعِل إلا أن

---

(١) في (ب) كالضحيك والفسيق للضاحك الكثير..

وما أثبته من (أ) يوافقه ما نقله الأندلسي في شرحه: ١/٣٥.

(٢) الكتاب: ١/٢٦٨، وشرح السيرافي: ٢/٢٠٨، ٢٠٩.

(٣) في (ب) إليه ذهب...

(٤) الكتاب: ١/٢٦٨، وشرح السيرافي ٢/٢٠٩، وانظر شرح الأندلسي: ١/٣٤، وشرح ابن يعيش: ١/٤٢، وكلامهما في شرحيهما في جملته مأخوذ من كلام أبي سعيد.

الفِرارَ إلى فِعالٍ وفَعِلانَ وفَيعولٍ لِدَفع الاشتِبَاهِ. وهذا من قبيلِ العدلِ في الأعلامِ.

قالَ جارُ اللَّه: «وغيرُ اللاَّزِمِ نحو الحارِثُ والعبَّاسُ والمُظَفَّرُ والفَضلُ، والعَلا، وما كانَ صِفةً في أصلِه أو مصدراً».

قالَ المُشرحُ: هذا الفصلُ فيه شَعَثٌ أُلَّمَ شعثه[٢] ثم أُنبِّهك عليه فأقولُ[٣]: إنَّ[٤] العلَمَ إذا كانَ منقولاً عن اسمِ جنسٍ فإنه يجوزُ إدخالُ اللاَّمِ عليه، لأنَّ اللَّفظَ متى كانَ منقولاً عن شيءٍ فهو على شَرَفِ أن يَعُودَ إلى ذلك الشَّيء، فالعَلَمُ المنقولُ عن الجِنسِ يريدُ[٥] الجنسَ، ولهذه المسألةِ نظير وهو: أنَّ الشَّمسَ متى وَقَعَت على ظَاهِرِ الماءِ سَخَّنَته ولَطَّفته حتى يَتَحَوَّلَ هواءً ويَرتَفِعَ، وذلك الهواءُ مع أنَّه هواءٌ على شَرَفِ أن يعودَ إلى الماءِ، ولذلِكَ إذا جاءَ اللَّيلُ وضَرَبَه البَردُ انعَقَدَ وصارَ ماءً ونَزَلَ فذلِكَ هو الطَلُّ، بخِلافِ سائرِ أجزاءِ الهواءِ الذي لا عَهدَ له بالمائيَّة، فإذا أدخلتَ عليه اللاَّمَ فهو جِنسٌ ولذلك قُلنا: إنَّ المفعولَ في بابِ علمت لما كان أصلُه المبتدأ والخبرَ عادَ إلى الابتِداءِ بأدنى شيءٍ، وهذا الجنسُ المعرَّفُ باللاَّمِ يجوزُ إسقاطُ اللامِ عنه حتى يعودَ علماً، لأنَّ هذا الاسمَ بدونِ اللامِ علماً[١] فهو ذلك الفصل وأما التّنبيهُ على الشَّعثِ فمن وجهين:

أحدُهما: أنَّ طرحَ اللامِ عن ذلك الاسم ليصير وزنُه جِنساً عندَ إدخالِ اللاّم عليه، لا لأنَّه في الأصلِ صفةٌ أو مصدرٌ، ويشهدُ لكونه جنساً قولهم: نِعمَ العمرُ عمرُ بن الخطّابِ، وبئسِ الحجاجُ الحجاجُ بن يوسفَ، وقد علمتَ أنَّ فاعلَ نعمَ وبئسَ لا يَكونُ إلا جِنساً.

الثاني: ـ أنَّ ما ذكره من الحكم غيرُ مقصورٍ على ما كانَ في الأصلِ

---

(١) في (ب) ألمه ثم...

(٢) النص في المحصل: ١/٣٥ عن التخمير.

(٣) في (أ) فقط.

(٤) في (ب) يزيل.

(٥) في (أ).

صفةً، أو مصدراً، بل هو حكمٌ مَنُوطٌ لِكُلٍّ من كانَ في أصلِهِ جنساً، ألا ترى أنّك لو قلتَ: بنو اللّيث في ليثِ بن نصرِ بن سيّارٍ فإنَّك تقول أيضاً في ذلك[1] بنو ليث[2].

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ[3]؛ وقد يُتَأَوَّلُ العلمُ بواحدٍ من الأُمَّة المُسمَّاةِ به فلذلِكَ من التَّأويلِ يُجرى مُجرى رَجُلٍ وفرسٍ فيجترأ على إضافتِه وإدخالَ اللامِ عليه.

قالوا[4] مُضر الحَمراء، ورَبيعة الفَرَسِ، وأنمارُ الشّاء قالَ[5]:

[٨/ب] عَلا زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكم   بأبيض ماض الشَّفرَتَينِ يَماني[6]

وقالَ أبو النَّجمِ[7]:

باعدَ أمَّ العمرو عن أسِيرِها   حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِها[8]

---

(١) في (أ).

(٢) عقب الأندلسي على ما قاله الخوارزمي بعد أن نقل نصه كاملاً بقوله: أقول: هذا في الأصل على ما قرر، والليث في الأصل من لاث يليث ليثاً، ولذلك جاز إدخال اللّام عليه، وإطلاق الزّمخشري أيضاً، وما كان صفة في أصله أو مصدراً يشكل عليه بـ(الصعق) فإنّه صفة، ولا يجوز نزع اللّام منه فيحتاج إلى زيادة قيد في هذا الضابط، وهو أن يقول: وما كان صفة في أصله أو مصدراً لم يكن فيه اللّام حالة التّسمية به أو غير ذلك من قيد يدفع الإشكال.

(٣) ساقط من (أ) مقدم في (ب) على قاله جار اللّه.

(٤) في (ب) فقط فقالوا.

(٥) البيت لرجل من طيء لم يذكر اسمه.

(٦) هذا الشاهد ساقط من إثبات المحصل، وانظر المنخّل ورقة: ١٠ وزين العرب ورقة ٥، وشرح الكوفي ورقة ٨٤، وشرح الخوارزمي ورقة ٤ وشرح الأندلسي ١/ ورقة ٣٦.

(٧) أبو النجم (٠٠ - ١٣٠) الفضل بن قدامة العجلي من أكابر الرجاز، ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر، حضر مجلس عبد الملك ثم ابنه هشام. أخباره في الأغاني: ١٠/١٥٠، والخزانة: ٤٩/١.

(٨) انظر: المنخل ورقة ١٠، وزين العرب ورقة: ٥، وشرح الكوفي ورقة: ٨٤، والخوارزمي ورقة: ٤، وشرح الأندلسي: ٣٦/١.

وهو من شواهد المقتضب ٤٨/٤ وابن الشجري ٢٥٢/٢، والإنصاف ٣١٧، والجنى الداني ١٩٨.

وقالَ الآخرُ(١): -

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً ... شَديداً بأحناءِ الخِلافةِ كاهِله(٢)

وقالَ الأخطلُ(٣):

(١) البيت لابن ميادة (... - ١٤٩) اسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان الغطفاني أبو حرملة من مخضرمي الدولتين، مقامه بنجد ويفد على الخلفاء. أخباره في الأغاني ٢/٨٥، ومعجم الأدباء ٤/٢١٢.

(٢) انظر إثبات المحصل: ورقة ١٦، والمنخّل ورقة: ١١، وزين العرب ورقة: ٥، وشرح الكوفي ورقة ٨٤، وشرح الخوارزمي ورقة: ٦، وشرح الأندلسي ١/ ورقة ٣٧ وشرح السيرافي ٢/٢٠٥ والبيت مع ستة وثلاثين بيتاً للشاعر في الإسعاف في شرح أبيات القاضي والكشاف لخضر بن عطاء الله الموصلي: ١/ ورقة ٢٩٠ نسخة (أدنبره) في بريطانيا وقد جمع شعر ابن ميّادة الدكتور: محمد نايف الدليمي وطبع في الموصل سنة ١٩٧٠.

قال أبو البركات المبارك بن أحمد: ... وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك وأولها:

ألا تسأل الرَّبع الذي ليس ناطقاً ... وأنّى على أن لا يبين لسائله
متى العام منه أو متى عهد أهله ... وهل يرجع اللهو الشباب وباطله

وقبله:

هَمَمتُ بقول صادق أن أقوله ... وإني على رغم العداة لقائله
وجدت الوليد بن اليزيد مباركاً ... شديداً بأحناء الخلافة كاهله
أضاء سراج الملك فوق جبينه ... غداة تداعى بالنجاح قوابله
عظيم مشاش المنكبين مخصّر ... كنصل اليماني انزع الرأس حافله
قليل طعام البطن إلا تحلّة ... من الصّيد أحياناً كما الصّقر آكله

... ثم قال: وقفت في كتاب تاريخ أبي العباس محمد بن إسحاق السراج [الوافي بالوفيات ٢/١٨٧] على ترجمة الوليد بن زيد بن عبد الملك وقد ذكر فيه قوله:

رأيت الوليد بن يزيد مباركاً

محذوفاً من (يزيد) لام التعريف فأوردته على ما وجدته، وهو فيما أخبرنا أبو طاهر أحمد بن محمد السّلفي في إجازته العامة، أنا أبو الفتح أحمد بن عبدالله السوذجاني، قال أنا أبو نعيم أحمد بن عبدالله الحافظ قال: أنا أبو حامد بن جبلة، قال ثنا أبو العباس محمد بن إسحاق السرّاج أنشدني أحمد بن سعيد الداري أنشدني أبو عبدالله القشيري، من ولد قرة بن هبيرة قال ابن مناذر في الوليد بن يزيد:

وجدنا الوليد بن يزيد مباركاً ... شديداً بأحناء الخلافة كاهله
قليل طعام الزاد إلا تعله ... من السزاد تقديراً كما الصقر آكله

قال: كذا أورده السراج لابن مناذر والصحيح أنه لابن ميادة كما سبق.

(٣) انظر أبيات المحصل ورقة ١٧، والمنخل ورقة ١١، وزين العرب ورقة ٦، والكوفي ورقة =

وَقَـد كانَ مِنهُم حـاجِبُ وابنُ أُمّهِ   أَبـو جندَلٍ والـزيدُ زيـدُ المَعَـارِكَ

وعن أبي العبَّاس: إذا ذَكر الرَّجُلُ جماعةً اسمُ كلِّ واحدٍ منهم زيدٌ قِيل له: فما بينَ الزيدِ الأوّلِ، والزيدِ الثّاني، وهذا الزّيد أشرفُ من ذاك الزّيد، وهو قليلٌ».

قالَ المشرّحُ: ـ نُبَيّنُ في هذا الفصلِ طريقَ تنكيرِ العلمِ، وطريقُهُ أن يرادَ بالعلـم مسمى ذلك الاسم، كما لو أردتَ بزيدٍ[١] مسمّىً بزيدٍ، وبعمرو مسمّىً بعمرو، وهذا طريقٌ في تنكيرِ العلم-[١]، وطريقٌ آخرٌ: وهو أن يُشهَرَ العلمُ بمعنىً من المعاني فيجعَلَ العلمُ بمنزلةِ الجنسِ الدَّالِّ على ذلك المعنى كما في قولهم: لكلِّ فرعونٍ موسى، أي لكلِّ جَبَّارٍ بطلٌ قهارٌ محقٌّ. فهذا معناه لا أن يرادَ بفرعون وموسى فرعونُ موسى[٢]. قالَ الشيخُ[٢]: ـ مُضرُ وربيعةُ وأنمارُ إخوةٌ ثلاثةٌ وهم بنو نِزار[٣]، فحين حضره الموتُ جعلَ الميراثَ بينهم شُورى، وقال: ليحكُمْ بينَكم أفعى نَجران، فلما ماتَ حكَمَ لمضرَ بالذّهب، وبالقبَّة الحمراء وكانت من أَدَمٍ. ولربيعةَ بالفرسِ ولأنمار بالشاءِ، فأضيفَ لكلِّ واحدِ منهم ما حَكَمَ له به لاختصاصِهِ، لأنَّ من عاداتِهم الإضافةُ بأدنى ملابَسَةٍ.

«يومَ النَّقَا»[٤] أي في اليومِ الذي كُنا في النَّقا، الباء في «بأبيضَ» للملابسةِ. بَعُدَ فهو بعيدٌ وأبعدَه غَيرُه، وباعدَ وبعَّده تبعيداً، عنى بأسيرها نفسَه، لأنَّه أسيرُ حبِّها. «الأحناءُ» النَّواحي والجوانبُ، وأصلُها أحناءُ السرّجِ والقَتَبِ. الشيخُ[٥]: شبَّهه [الجمَلَ][٦] في اضطلاع[٧] كاهِلِه بأحناءِ الرَّجلِ.

= ٨٤، وشرح الخوارزمي ورقة ٦ والأندلسي ١/ ورقة ٣٧ وفي نسخة الإمام الصنعاني (ابن عمه). والبيت في ديوانه: ٢٧٥ وهو ساقط من شرح السكري وانظر شرح ابن يعيش: ١/٤٤.

(١) صحح في هامش (أ) ولم يظهر في الصورة.

(٢) نقل الأندلسي النّص المتقدم، وقال بعده: ـ وقد أخذه من قول السيرافي..

(٢) المقصود به الزمخشري انظر حواشي المفصّل ورقة: ٨٧.

(٣) جمهرة أنساب العرب ص ١٠.

(٤) «النّقا» اسم موضع. انظر معجم البكري: ١٣١٩.

(٥) حاشية المفصل: ورقة ٨٧.

(٦) حاشية المفصّل.

(٧) في (ب) أضلاع.

واللاّمُ في الوليد، واليزيدِ على ما ذكره الفَراء[١] دخلَ للتفخيم، ومنه قوله تعالى[٢]: ﴿ واليَسَع ﴾ عندَ بعضِهم، فإن سألتَ: إلى أين ينصرفُ الضميرُ في قوله: «وهو قليلٌ» إلى المضافِ العلم، أم إلى المعرّفِ باللاّم، أم إلى كليهما، أم إلى قولِ أبي العَبَّاسِ؟. أجبتُ: إلى المعرَّفِ باللاّمِ نصَّ عليه ابنُ جنيّ[٣] في كتابه المعروفِ بـ «سرِّ الصناعةِ» المعروفِ بقصدِهِ أيضاً، وذلِكَ[٤] أنَّ تعريفَ العَلَم على مُخالَفةِ الأصلِ، ألا تَرى أنَّ تعريفَه بالإِضافةِ أكثرُ، لأنَّ مخالفةَ الأصلِ فيها أخفى، بخلافِ تعريفِه باللاّم، وهذا لأنَّ الإضافةَ على ضربين. حقيقيّةٌ ومجازيةٌ، فالحقيقيةُ وإن كانت تفيدُ التعريفَ لكنَّ المجازيةَ لا تفيدُه، فإيرادُ الإضافة على العَلمِ في الجملةِ لا يفيدُ، لأنَّ سلبَ التعريفِ ما لم يُتَبَيَّن أنَّ الإضافةَ فيه حقيقيةٌ بخلافِ التعريفِ باللاّمِ فإنَّه يفيدُ أنَّ العَلَمَ قد سُلِبَ التَّعريفَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وكلّ مثنى ومجموعٍ من الأعلامِ فتعريفُه باللاّمِ إلاّ نحوَ: أبَانين، وعِمَايتين، وعَرَفَات وأذرِعَات قالَ:[٥]

وقَبلِيَ مـات الخـالِـدان كـلاهُمــا عميدُ بني حَجوانَ وابنُ المُضلَّلِ[٦]

وأراد خالدَ بنَ نَضْلَةَ، وخالدَ بنَ قَيسِ بن المُضَلَّلِ، وقالوا لكعب بن كلاَّب، وكعبِ بنِ ربيعةَ، وعامرِ بنِ مالِك بنِ جعفرٍ، وعامرِ بنِ الطفيلِ،

---

(١) معاني القرآن: ٣٤٢/١. وعبارته: . . . والعرب إذا فعلت ذلك أمسّت الحرف مدحاً. .
(٢) سورة الأنعام: آية: ٨٦.
(٣) ابن جني (٠٠ ـ ٣٩٢) هو أبو الفتح عثمان من مشاهير علماء العربية أشهر مؤلفاته الخصائص وسر صناعة الإعراب. . . لازم أبا علي الفارسي وتصدر بعده. ترجمته في إنباه الرواة ٣٣٥/٢، ومعجم الأدباء: ٨١/١٢.
(٤) انظر ردّ البيكندي على المؤلف في المقاليد: ١/ ورقة: ٣٣، ٣٤.
(٥) البيت للأسود بن يعفر، وذكر الصّغاني أنه ليعفر النّهشلي.
(٦) انظر في شرحه وإعرابه: المنخّل ورقة: ١٢، وزين العرب ورقة: ٤، والخوارزمي ورقة ٦، وشرح الأندلسي ١/ ورقة: ٣٤، والكوفي ورقة ٨٤.

وقيس بنِ عَنَّابٍ وقيس بن هَزَمة: الكَعبانِ، والعَامِرانِ، والقَيسانِ، قالَ[1]:

أَنا ابنُ سعدٍ أكرَمِ السّعدينا[2]

قالَ المشرح: التَّثنية لا تكونُ ما لم يكن بين الاسمين اشتراكٌ لفظاً ومعنىً، وذلك في العَلَم يَستَحيلُ، وذلك لأنَّه ـ وإن كان بينهما اشتراكٌ لَفظيٌّ ـ فليس بينَهما اشتراكٌ معنويٌّ ـ، اللَّهُمَّ ـ إلّا إذا نُويَ بهما التَّنكيرُ، فحينئذٍ يجوزُ، لأنَّ قولك: زيدان مسمّياً زيدٍ، وأمَّا نحو: أَبانين[3]، وعِمَايَتين[4]، وعرفاتَ[5]، ، وأذْرَعاتُ[6] فهي وإن كانت على صورةِ التّثنية والجمَع فليست بمثناةٍ ولا مجموعةٍ، ألا تَرى أنّه لم يُوضع أبانٌ وعمايةٌ بدئياً[7]، وأذرع أولاً، بل هي صِيغٌ مرتجلةٌ للمثنّى والجَمع.

فإن سألتَ: ما تقولُ في يوم عرفةَ؟. أجبتُ: قال الفَراء[8]: لا واحدَ له يصحَبُه، وقولُ الناس[9]: نزلنا عرفةَ شبيهُ مولَّدٍ وليس بعربيٍّ محضٍ. الجيم في جَحوان مقدَّمٌ على الحاءِ، وهو رَجُلٌ من بني أَسَدٍ[10] المُضَلَّلُ بفتح اللّام المُشَدّدَةِ. نَضْلَةُ بفتحِ النُّون وسكون الضادِ المعجمةِ. عَنَّابٌ من أعلام الرِّجالِ، ولا شَكَّ في أنَّ الروايةَ عن الشيخِ ها هنا بالنُّونِ المشدَّدةِ. هَزَمةُ

(١) ينسب إلى رؤبة بن العجاج كما في ملحقات ديوانه: ١٩١.

(٢) هو الشاهد رقم (١١) انظر المنخّل ورقة ١٢، وزين العرب ورقة ٤، والخوارزمي ورقة ٦، والكوفي ورقة ٨٤، والأندلسي ١/ ورقة ٣٤٠ وابن يعيش ٤٦/١ وهو من شواهد سيبويه ٢٧٩/١، ٩٦/٢، والمقتضب: ٢٢٣/٢.

(٣) أبانين: انظر معجم البلدان: ٦٢/١ ـ ٦٤، معجم ما استعجم: ٩٦، الروض المعطار: ٦، ٧.

(٤) عمايتين: انظر معجم البلدان: ١٥٢/٤، معجم ما استعجم: ٧٢٦، مراصد الاطلاع: ٩٥٩.

(٥) عرفات: انظر معجم البلدان: ١٠٤/٤، معجم ما استعجم: ٩٣٣، الروض المعطار: ٤٠٩.

(٦) أذرعات: انظر معجم البلدان: ١٣٠/١، معجم ما استعجم: ١٣١، الروض المعطار: ١٩، ٢٠.

(٧) قوله لم يوضح أبان وعماية فهذا غير صحيح، بل هما مثنى أبان وعماية.

(٨) انظر رأي الفراء في اللسان ٢٤٣/٩ (عرف).

(٩) الأندلسي ١/ورقة ٣٩، والنص في الصحاح ١٤٠١/٢ (عرف) واللسان ٢٤٢/٩، ٢٤٣ (عرف).

(١٠) ابن يعيش ٤٧/١.

بفتح الهاءِ والزّاي. أكرمَ السّعدينا بكسر الميم، كذا صَحّتِ الروايةُ عن الشيخِ، وفي روايةِ سيبويه[1] أكرمَ السّعدينا بالنَّصبِ على المدحِ.

قالَ جارُ اللّه: «وفي حديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ: هؤلاء المحمّدون بالباب، وقالوا: طلحةُ للطّلحاتِ، وابنُ قيسِ الرّقياتِ، وكذلك الأسامتان، والأسامات».

قالَ المشرحُ: أُتي/ عمرُ بحُلَلٍ من اليَمَنِ، فأتاهُ محمدُ بنُ[2] جعفرِ بن أبي طالبٍ ومحمدٌ[3] بنُ أبي بكرٍ الصّديق، ومحمدُ[4] بنُ طلحةَ بن عبيدِ اللّهِ، ومحمدٌ[5] بنُ حاطبٍ، فدَخَل عليه زيدُ[6] بنُ ثابتٍ فقال: يا أميرَ المؤمنين هؤلاء المُحَمّدون بالباب، يطلبون الكُسوة. طلحةُ الطلحاتِ: طلحةُ بنُ عبدِ اللّه بن خَلَفٍ الخُزاعي[7]، وكانَ أبوه كاتِباً لِعُمَرَ بنِ الخَطّاب على ديواني الكوفةِ والبصرةِ، وكان طلحةُ بسجِستان، وبها ماتَ، وحُميد [٩/أ]

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٧٩.

(٢) صحابي مولده بأرض الحبشة، اعترك مع عبيد اللّه بن عمر فقتل كل واحد منهما الآخر وذلك في صفين سنة ٣٧ هـ. ترجمته في الإصابة: ٣/٣٧٢، ومقاتل الطالبين: ١١، والمحبّر: ٤٦، ٢٧٤.

(٣) تابعيّ، مولده بين مكة والمدينة في حجة الوداع، نشأ في حجر علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه، وكان قد تزوج أمه بعد وفاة أبيه، شهد صفين والجمل مع علي وولاه مصر وقتل بها سنة ٣٨ هـ. ترجمته في تاريخ الطبري: ٦/٥٣ وابن الأثير: ٣/ ١٤٠.

(٤) محمد بن طلحة بن عبيد اللّه، يقال له: السّجاد، قتل يوم الجمل سنة ٣٦ هـ، صحابي ترجمته في الاصابة: ٣/٣٧٦، والوافي بالوفيات: ٣/١٧٤.

(٥) صحابي، عدّه ابن حبيب من أجواد الإسلام، وهو أول من سمي محمداً في الإسلام، مولده في سفينة ركبها أبواه مهاجرين إلى الحبشة. ترجمته في الإصابة: ٣/٣٧٢، والمحبّر: ١٥٣، ٣٧٩، وشذرات الذهب: ١/٨٢.

(٦) زيد بن ثابت من كبار الصحابة وعلمائهم، وكتبة الوحي، شارك في كتابة القرآن لأبي بكر، ثم لعثمان، أنصاري خزرجي، كان ابن عباس يأتيه إلى بيته للأخذ عنه. ترجمته في الإصابة: ١/٥٨١، وغاية النهاية ١/٢٩٦.

(٧) كانَ أجودَ أهلِ البصرة في زمانه، ذهبت عينه في سمرقند، ولاه يزيد بن مسلمة على سجستان وبها توفي والياً. ترجمته في كتاب الشعور بالعور للصفدي نسخة المدينة رقم (١٢٨ تاريخ)، والمحبّر لابن حبيب: ١٥٦، والعارف لابن قتيبة: ٢٢٨، والخزانة: ٣/٣٩٤، ٤٩٥.

الطويل، الذي يَروي عن مالكٍ مولاه، وزُريقٍ جدِّ طاهرِ بن الحُسين ذي اليمنيين مولى عبدالله بن خَلَف. وأنشدَ النَّحويون[1]:

رَحِمَ اللَّهُ أَعـظُمـاً دَفَنُـوهـا ... بِسِجِستَـانَ طَلحَـةَ الـطَّلَحَـاتِ

وأما طلحةُ بن عُبيد اللَّه بن عُثمان من الصحابة فَتيميٌّ، وهو الذي يُقال له: طَلحةُ الخيرِ وطلحةُ الجودِ وطلحةُ الفَيَّاضُ هو من العشرةِ المبشرةِ بالجنّة[2] ابنُ قَيسِ الرُّقيَّات: إنما أُضيفَ إلى الرُّقيات، لأنَّه اتّفق لـه عدةُ جَدّاتٍ اسمُ كلٍّ واحدةٍ منهن رُقيةُ، وقيلَ شَبَّبَ بثلاثِ نسوةٍ اسمُ كلٍّ واحدةٍ منهنّ رُقَيَّةُ، فأُضيف إليهنَّ لذلك ولهذا قيلَ قيسُ الرُّقيات، وكذلك ابنُ قيس الرُّقيَّـات، أُجري اللَّقبُ على الاسمِ كما قيلَ: عبدُ اللَّه بَطَّةُ، ويشهدُ له نصُّ السِّيرافيِّ[3] يقالان جميعاً أمَّا الإجراءُ فوجهه كما ذكرنا ظاهرٌ، إنما الشأنُ في الإضافةِ، وهي بمنزلةِ الإضافةِ في حَبِّ رُمَّانٍ، يريد التَّنكيرَ تثنية وجمعاً كما يُورِد على عَلمِ الشَّخص فكذلك على عَلمِ الجنسِ وذلك نحو الأُسامَتان والأُسامات.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ، وفلانٌ وفلانةُ وأبو فلانٍ وأمُّ فلانةَ، كنايات عن أَسامي الأناسِيِّ وكُناهم، وإذا كَنَّوا عن أعلامِ البَهائم أَدخلوا اللاّمَ فقالوا الفلانُ والفلانةُ».

قالَ المشرحُ: أعلامُ البهايمِ لا تخلو مع العلمين عن شَوبٍ من الجِنسيَّةِ، فيدخلُ على الكنايةِ عنها اللاّمُ.

أمّا بيانُ المقدمةِ الأولى: فـلأنَّ الأعلامَ وضعت لإحـرازِ الفُرَصِ وصيانَتِها عن الضياع، وهذا لأنَّ الفُرصةَ كثيراً ما تتفق للمرءِ وهو عنها غافلٌ،

---

(١) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات كما في ديوانه: ص ٢٠ وانظر حاشية المفصل: ورقة ٨٩، وشرح الأندلسي: ١/٤٠، والمقتضب: ٢/١٨٨ والإنصاف: ٤١، وشرح ابن يعيش: ١/٤٧.

(٢) وربما قيل له طلحة الطلحات أيضاً. انظر المعارف: ٢٢٨، وطبقات ابن سعد: ٣/١٥٢.

(٣) شرح الكتاب: ٤/١٢٨.

فلا بُدَّ من لفظٍ إذا دُعِي به كانَ لإحرازِ[1] تلكَ الفرصَة بلا تَراخٍ وذلك هو العَلَم وإطلاقُ العَلم لمثلِ هذه الفُرص إنما يُفيدُ إذا وَقعَ بإزاءِ العاقِلِ إطلاقُهُ[2]، أمَّا إذا وَقَعَ في مقابلةِ غيرِه من الحيواناتِ والجماداتِ فلا تَحصُلُ هذه الفُرَصُ كما لا تحصُلُ باسمِ الأجناسِ.

أمّا بيانُ المقدمةِ الثانيةِ: ـ فلأنَّ الكنايةَ عن الشيءِ مما يُراعى فيه أحوالُ ذلك الشيءِ، ولذلك قُلنا بأنَّ الكناية إذا كانت عن اسمِ جنسٍ فلها لفظٌ وهو هَنٌ، ومتى كانت عن عَلَمٍ فلها لَفظٌ وهو فُلانٌ[3]، كذلك متى كان المكني عنه ذكراً أو أنثى فإنه يُفْرَقُ بينهما في الكنايةِ، ومن ثَمَّ قالَ أصحابُنا: لو قالَ: لفلانٍ عليَّ كذا وكذا دِرهَماً فعليه أحدٌ وعشرون درهماً. إذا ثبت هذا رقَّيتك إلى الغرضِ المطلوبِ فقلتُ: أعلامُ البهايمِ من حيثُ أنها أعلامٌ كُنى عنها بما يُكَنّى عن الأعلامِ ومن حيثُ أنّ بها شوباً من الجنسية، والأجناسُ بدون حرفِ التَّعريفِ نكراتٌ أدخلَ عليها اللاَّمِ توفيراً على الشَّبهين حَظَّهُما. فإن سألتَ: فكيفَ لم يلزَم أعلامَ البَهايِمِ اللاَّمُ كما لَزِمَت ها هنا؟ أجبتُ: الحاجةُ إلى إدخالِ اللاّمِ ها هنا أقوى من الحاجةِ إلى إدخالِ[4] اللاّم هناكَ، وهذا لأنَّ المتكلمَ ها هنا يَرى العَلَمَ الحَقيقِيَّ والمَجازِيَّ صَدمةً واحدةً فيَرى ائتِلامَ العلمِ المَجازِيّ أما هُناكَ فلا يَرى.

قالَ جارُ اللَّه: «وأمَّا هَنٌ وهَنَةٌ فللكنايةِ[5] عن أسماءِ الأجناسِ».

قالَ المشرحُ: هَنٌ بوزن أَخٌ كنايةٌ عن الشيءِ من الأشياءِ، وأصلُهُ: هَنوٌ، تقولُ: هذا هَنُكَ شيؤك، وأمّا قوله[6]:

---

(1) في (ب) لا مكان.

(2) في (ب) إطلاقها.

(3) قوله: (وهو فلان) ساقط من (أ) مصحح على الهامش في (ب).

(4) في (ب) إدخالها هناك...

(5) في (أ) فللكناية...

(6) نسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر: ورقة 18 إلى ابن قيس الرقيات، ونسبه ابن السّيرافي إلى الأقيشر الأسدي في شرح أبيات الكتاب: 2/390، وانظر الخزانة: 2/279، ونسبه ابن الشجري في أماليه: 2/37 إلى الفرزدق وليس في ديوانه وهو من شواهد الكتاب: 2/297، =

وقد بَدا هَنْكِ من المئْزَرِ

فقد قالَ سيبويهِ: إنَّما سَكّنَهُ ضَرُورةً(١).

= والخصائص: ١/٧٤، ٣/٩٥، وضرائر الشعر لابن عصفور: ورقة ١٨، وشرح ألفية ابن مالك لأبي إسحاق الشاطبي: ١/٣٧.

(١) أشار الأعلم إلى أنَّ تسكين النون في (هن) من أقبح الضرورات، وانظر: شرح الكتاب للسّيرافي: ١/ ورقة ١١٦، ومختصره للواسطي: ورقة ٥٧، وشرح الكتاب للصفار: ١/ ورقة ٤٢. وشرح المفصل للأندلسي ١: ورقة ٨٥، وهذه الكتب من أوسع الكتب النحويّة التي تحدثت عن ضرورة الشعر.

وقد أورد السّيرافي في شرحه أنّ المبرّد والزّجّاج خالفا سيبويه ورويا البيت:

وقد بدا ذاك من المئزر

وانظر الردّ على المبرد والزجّاج في المحتسب: ١/١١٠، ١١١ وشرح المفصّل للأندلسي: ١ ورقة ٤١، ٨٥ وضرائر الشعر: ورقة: ١٨.

[بَابُ المعـرَّب]

قالَ جارُ اللَّه: «ومن أصنافِ الاسمِ المعربُ، الكلامُ في المعربِ وإن كان خَلقياً من قبَلِ اشتراكِ الاسمِ والفعلِ في الإعرابِ بأن يَقَعَ في القسمِ الرابعِ، إلا أنَّ اعتراضَ موجبين صوَّبَ إيرادَه في هذا القسمِ:

أحدُهما: أنَّ حقَّ الإعرابِ للاسمِ في أصلِهِ، والفعلُ إنَّما تَطَفَّلَ عليه فيه، بسببِ[1] المضارعةِ.

والثاني: أنَّه لا بُدَّ من تقدُّمِ معرفةِ الإعرابِ للخائضِ في سائرِ الأبوابِ».

قالَ المشرِّحُ: / سُمي الإعرابُ إعراباً لأنَّ معرَب الكلامِ كأنَّه يَتَحَبَّبُ إلى السّامعِ بإفهامِ كلامِهِ، ألا تَرى أنَّ كونَ كلامِهِ مغلقاً غيرَ مفهومٍ مما يُضني السّامعَ وينفِّرُهُ عنه، واشتقاقُه من قولهم: امرأةٌ عروبٌ، إذا كانت مُتَحَبِّبةً إلى زوجِها، أو لأنَّ الإعرابَ من قولهم: عَرُبَتْ معدةُ البعيرِ[2] والفصيلِ، إذا تَغَيَّرت وفسدَت، والتّعريبُ[3] ظاهرٌ أما على جهةِ التغير فمن وجهين، أحدُهما: - أنَّهم قد فَسَّروا الإعرابَ باختلافِ الآخرِ لاختلافِ العوامِلِ، وذلك هو التَّغييرُ. [٩/ب]

والثّاني: وقوعُ البناءِ في مقابلةِ الإعرابِ، إذ البناءُ يَدُل على الثباتِ

(١) في (أ) فقط لسبب.
(٢) في (ب) فقط.
(٣) في (أ) التعريب.

واللّزوم ، وأصلُه من بناءِ الدارِ، أمّا من جهةِ الفسادِ، فلأنَّه إزالةُ العَرَب الذي هو الفَسَادُ الهمزةُ فيه للسّلبِ، كالإقساطِ، والإشكاءِ، وهما إزالةُ القسط والشَّكوى، وهذا لأنَّ الكلامَ إذا لم يُعرب تَمكَّنَ فيه فَسَادٌ، بدليل أنَّه إذا قيلَ: ما أَحسنَ زَيْدْ من غيرِ إعرابِ اشتَبَهَ المعنى، واشتباهُ المعنى فَسادٌ في الكلامِ ، فإعرابُه إزالةُ فسادِه، إلاّ أنك إذا رفعتَ زيداً فأحسنَ فعلٌ، وإذا جررتَه فأحسنَ اسمٌ، والكلامُ استفهامٌ، وإذا نصبتَه فأحسنَ مع ما تعجُّبٌ.

حقُّ الإعرابِ أن تَقَعَ الكلمةُ في المشتركِ لأنَّه مما يشتَرِكُ فيه الاسمُ والفعلُ، إلا أنَّ حاجةَ الخائض في أبواب الإعرابِ إلى معرفةِ تفسيره قَدَّمته، ألا تَرى أنَّا إذا تَكَلَّمنَا في المنصرفِ من الاسمِ وغيرِ المنصرفِ منه فقلنا: المنصرفُ من الاسمِ تامُّ الإعرابِ، وغيرُ المنصرفِ منه ناقِصُه وأنت لا[1] تعرفُ تفسيرَ الإعرابِ، فإنَّك تقولُ: ما الإعرابُ؟ فهذا تقريرُ الوجهِ الثَّاني من الوجهين المتقدّمين للإعرابِ. وأمّا الوجهُ الأوّلُ فباطلٌ وإنا نقدّمُ وجهَ[2] تصحيحه ثُمَّ نُبَيِّنُ وجهَ بطلانه فنقول: الأصلُ في الإعرابِ هو الاسمُ، وذلك لأنَّه مما تَتَوارَدُ عليه الأحوالُ المختلفةُ واللّفظُ واحدٌ، أَمَّا أنها[3] تتواردُ عليه الأحوالُ المختلفةُ، فلأنَّه يتواردُ عليه كونُه فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، وهذه أحوالٌ مختلفةٌ، وأما[4- كونُ اللّفظِ واحداً -4] فظاهرٌ بخلافِ الفعلِ فإنَّه لا أصالةَ له في الإعرابِ وهذا لأنَّ الفعلَ مما لا تَتَوارَدُ عليه الأحوالُ المختلفةُ، لأنَّها لو تَوَارَدَت عليه فإمَّا أن تكونَ هذه الأحوال التي ذكرناها في طريقِ[5] الاسمِ أو لا تكونُ، ولا وجهَ إلى أن تكون لأنَّ ورودَ هذه الأحوال على الفعلِ مستحيلٌ. ولا وجهَ إلى أن لا تكونَ، لأنَّ تلكَ الأحوالَ لو لم تكن هذه، فإمَّا أن تكونَ كونَه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، أو شيئاً آخر، لا وجهَ[6- إلى أن

---

(١) في (ب) لما.
(٢) في (ب) فقط.
(٣): في (ب) أنه.
(٤ - ٤) في (أ) لكن اللفظ واحد.
(٥) في (أ) طرف.
(٦ - ٦) في (أ) لا وجه إلى الثاني بقضية الأصل وهي مصححة على الهامش أيضاً.

تكونَ شيئاً آخرَ يقتضيه الأصل-(٦)، ولا(١) وجهَ إلى أن تكونَ هذه، لأنّه لا حاجةَ إلى إيرادِ الإعرابِ على الفعلِ من أجلِ بيانِ هذه الأحوالِ، إذ اختلافُ صيغةِ الفعلِ نَفيُ بيانِها، ألا تَرى أنَّ للماضي صيغةً، وللحالِ صيغةً، وللمستقبلِ صيغةً، وإنَّما أعربَ المُضارعُ من بينِ سائرِ الأفعالِ لمضارعتِهِ الاسمَ، ألَا ترى أنَّه يقعُ موقعَه، تقولُ: جاءَني رجلٌ يضربُ، كما تقولُ: جاءَني رجلٌ ضاربٌ، ومررتُ برجلٍ يضربُ كما تقولُ: مررتُ برجلٍ ضاربٍ. ورأيتُ رجلاً يضربُ، كما تقولُ: رأيتُ رجلاً ضارباً. فإن سألتَ: فكما تقولُ: جاءني رجلٌ يضربُ، فكذلك تقولُ: جاءَني رجلٌ ضَرَبَ. أجبتُ: لَعَلَّهم يقولون المضارعُ أكثرُ مناسبةً لاسمِ الفاعلِ من الماضي له. هذا(٢) وجهُ(٣) تَصحيحِهِ.

وأمَّا وجهُ بطلانِه، فلأنَّ استيجابَ المضارعِ الإعرابِ لكونه شبيهاً بالاسمِ يقتضي أن يكونَ إعرابُ المضارعِ مُؤخراً عن إعرابِ الاسمِ، وإعرابِ المضارعِ غيرَ مؤخرٍ عن إعرابِ الاسمِ.

أمَّا بَيَانُ المُقَدِّمة الأولى: فلأنَّ الشيءَ متى استَوجَبَ بالمشابَهَةِ حُكمَ شي فلا بُدَّ من أن يكونَ حُكمُ ذلك الشيءِ مقدّماً على حُكمِ هذا المُستَوجِبِ، وهذا بَدِيهيٌّ.

[وأمّا](٤) بيانُ المقدّمةِ الثانيّة فلأنَّ المضارعَ قد ظَفِرَ بإعرابِهِ حالةَ الإفرادِ، والاسمُ لم يظفر به إلا حالةَ التّركيب، وحالةُ التركيب مؤخرةٌ عن حالةِ الإفرادِ. بيانُ أنَّ المضارعَ قد ظَفر به حالَةَ الإفرادِ، أنَّ الواضعَ وَضَعَهُ معرباً حينَ كان إفرادُ الكلمِ. وبيانُ أنَّ الاسمَ لم يظفَر به معرباً إلَّا حالةَ التركيبِ ظاهرٌ، وذلك لأنَّ(٥) الأسامي في الأصلِ وُضعت عاريةً عن

(٦ - ٦) في (أ) لا وجه إلى الثاني بقضية الأصل وهي مصححة على الهامش أيضاً.
(١) ساقط من (أ).
(٢) في (أ) وهذا.
(٣) في (ب).
(٤) ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) في (ب) أنَّ.

الإعرابِ، ألا تَرى أنَّك إذا عَلَّمتَ صَبياً أفرادَ الأَسامي فإنَّك تَقُولُ وقت أوقات، حين أحيان، فلا تُعربُها البَتَّةَ، لأنَّه لا تركيبَ، وبيان أن حالةَ التركيبِ مؤخرةٌ عن حالةِ الإفرادِ بديهي فهذه مسألةٌ صالحةٌ للمذهبِ[1].

[١٠/أ] قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ/ والاسمُ المعربُ ما اختلفَ آخرُه باختِلافِ العواملِ فيه لفظاً أو محلاًّ، بحركةٍ أو حرفٍ، فاختلافُه لفظاً بحركةٍ في كلِّ ما كانَ حرفُ إعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه، كقولك: جاءَ الرجلُ، ورأيتُ الرّجلَ، ومررتُ بالرّجلِ، واختلافُه لفظاً بحرفٍ في ثلاثةِ مواضعَ، في الأسماءِ الستَّةِ مضافةً، وذلك: جاءَني أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذومال، ورأيتُ أباه ومررتُ بأبيه وكذلك الباقية. وفي كِلا مضافاً إلى مضمرٍ، تقول: جاءني كلاهما، ورأيتُ[2] كليهما، ومررتُ بكليهما، وفي التثنية والجمع على حدِّها تقولُ: جاءني مُسلمانِ ومُسلمونَ، ورأيتُ مُسلمينِ ومُسلمينَ ومررتُ بِمُسلمَينِ ومُسلمينِ، واختلافه مَحَلاًّ في نحو العصا وسُعدى والقَاضِي في حالَتي الجَرّ والرَّفع، وهو في النَّصبِ كالضَّاربِ.

قالَ المشرِّحُ: الأحماءُ قرابةُ الزَّوج مثل أَبيه وأَخيه. وعن عُمَر[3]: «لا يدَخُلَنَّ رجلٌ على امرأةٍ وإن قيل حَموها ألا حَموها الموتُ».

الإعرابُ على نوعين: بالحركاتِ وبالحروفِ، ثم الإعرابُ بالحركاتِ على ضربين ظاهرٌ ومقدَّرٌ. فالظاهرُ في موضعين، في كلِّ ما كانَ حرفُ إعرابه صَحيحاً، كزيدٍ ورجلٍ أو جارياً مجرى الصَّحيحِ، وهو أن يكونَ حرفُ إعرابه علةٍ ساكناً ما قبلَه كظَبيٍ ودلوٍ. والمُقَدّرُ في موضعين أيضاً، في كل ما كان في آخره حرفٌ مقصورٌ، كالعَصَا وسُعدى، أو ياءٌ مكسوراً ما قَبلَها،

---

(١) نقل العلويّ في شرحه ما قاله الخوارزمي هنا، ثم عقب عليه بقوله: هذا ملخص كلامه في تقرير هذه المقابلة، مع تهذيب منا لكلامه، وتأييد له لم يذكره. والاعتراض على كلامه هو أنا نقول: إن العقد والتركيب ليسا مقتضيين للإعراب كما زعم، وإنما المقتضي له الإسميّة، وهما شرطان، فكأنَّ حقيقة حصول الإعراب واقفةٌ على أمرين، أحدهما: المقتضى وهو الإسميّة وثانيهما الشرط وهو: العقد والتركيب. . . إلى آخر ما قاله وفيه طول.

(٢) في (أ) فقط ومررت بكليهما، ورأيت كليهما. . .

(٣) الحديث في النهاية: ٤٤٨/٤.

كالقاضِي والغَازِي. في حالتي الرَّفع والجَرِّ، وهذا لأنَّ وُرُودَ الحركتين في مثلِ هذه الياءِ مستثقلٌ. فإن سألتَ: ما بالهم عدُّوا مثلَ العَصا وسُعدى في المعرباتِ ولم يَعُدُّوا المبنيَّ فيها، مع أنَّ الإعرابَ في كلٍّ واحدٍ من الموضعين(١) (٢ممتنعٌ وغير٢) موجودٍ من حيثُ الظَّاهرُ ومتذَّرٌ من حيثُ المعنى؟ أجبتُ: هذا النوع من المعربِ لا يخلو من أن يلحقَه التنوين أو لا يلحقه، فإن لحقَه ظَهَر الفرق بينه وبين المبني، لأنَّ (٣-المبني-٣) كما لا يَمَسُّه الإعراب لا يَلحقه التنوين أيضاً، وإن لم يلحقه فالفرق بينه وبين المبني ظاهر، لأنَّ المبنيَّ هو الذي امتَنَعَ إعرابُه لمناسبةِ الحرفِ، أو مع مجاورَتِهِ له، ولا كذلك هذا النوعُ من المعربِ، فإنه حيثُ امتنعَ فيه الإعرابَ امتَنَعَ لاستثقالِه على أحدِهما، وامتناعِهِ على الآخرِ.

وأمَّا الإعرابُ بالحرفِ ففي أربعةِ مواضعَ.

أحدُهما: ـ الأسماءُ الخمسة وهي أبوه وأخوه وحموه وفوه وذومال، وإنما كان إعرابُ هذه الأسماء الخمسة بالحرف، لحرفٍ مبنيٍّ على أربعِ مقدماتٍ.

الأولى: ـ أنَّ الاسمَ يجبُ أن يكونَ أقلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ، حتى يكونَ إعرابُه بالحرفِ بمنزلةِ التّعويض.

الثانيةُ(٤): ـ أنَّه يَجِبُ أن يكونَ السّاقِطَ من ذلكَ الاسمِ هو اللاَّمُ، حتَى يكونَ التَّعويضُ إذاً واقعاً موقِعَه.

الثالثة(٥): ـ أنَّه يجبُ أن تكونَ اللاَّمُ السّاقطةُ واواً، حتى يكونَ انقلابُها إلى الألفِ أو إلى(٦) الياءِ أَخَفَّ.

---

(١) في (ب) فقط.
(٢ ـ ٢) في (أ) فقط.
(٣ ـ ٣) في (ب) فقط.
(٤) في (أ) كتب سهواً الثالث.
(٥) في (أ) الثالث.
(٦) في (أ) فقط.

الرابعةُ: يجبُ أن لا يكونَ لذلك الاسم اسمٌ غيرُ ساقطٍ منه اللاّمُ، ويكونَ إعرابُه بالحركةِ كالغدِ، فإنّهُ يقالُ في معناه غَدوٌ، وإعرابُه كما تَراه بالحركةِ، لأنَّه إذا كانَ له مثلُ ذلك الاسم فقد وقَعَ الغُنيَةُ عن إعرابِ هذا بالحرفِ. فإن سألتَ: ما بالك جَعَلتَ هذه الأسماءَ خمسةً، وهي باتفاق النَّحويين ستةٌ، معدودةٌ فيها هنوه؟ أجبتُ: الهَنُ ليس من هذه الأسماءِ تقولُ هذا هَنُكَ أي شَيؤُك، كذا هو في الصِّحاحِ[1]، وفي شعرِ أبي الطَّيب[2]:

إذا كَسَبَ الإنسان من هَنِ عِرسِهِ

ومن أبياتِ الكتاب[3]:

وقد بَدا هَنْكِ من المِئزَرِ

وفي الحديث[4]: «فأعضُّوه بهنِ أبيه ولا تَكنَّوا» وفي المثلِ[5]: (مَن يَطُل هَنُ أبيه يَنتطِقُ به) أي يتقوّ بإخوتِهِ، وهذا كما قالَ[6]:

ولـو شاءَ ربِّي كـانَ أيـرُ أبيكُمُ   طَويلاً كأيرِ الحارثِ بن سدوس

وسَدوسُ: هو ابنُ دَهبل بن شَيبان، وكان للحارثِ أحَدَ وعشرين ذكراً[7].

---

(١) الصّحاح: ٢٥٣٦/٦ (هنو) وما بعد بيت المتنبي - إلى بيت امرىء القيس من الصحاح أيضاً وعن التخمير في المقاليد: ٤٤/١.

(٢) هو من قصيدة يهجو بها وردان بن ربيعة الطائي وقد كان أفسد عليه غلمانه عند منصرفه من مصر وأولها:

لحا اللّه وردانا وأما أنت به   له كسب خنزير وخرطوم ثعلب
فما كان فيه الغدر إلا دلالة   على أنّه فيه من الأمّ والأب
إذا كسب الإنسان من هن عرسه   فيا لؤم إنسان ويا لؤم مكسب

الديوان بشرح العكبري: ٢١٩/١.

(٣) تقدم ذكره.

(٤) مسند الإمام أحمد: ١٣٦/٥.

(٥) من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه. ثمار القلوب: ١٤٣، وجمهرة الأمثال: ٢٥٤/٢، والمستقصى: ٣٦٣/٢..

(٦) اللّسان (أير) ٣٦/٤، والمضاف والمنسوب للثعالبي: ١٤٣ دون نسبة فيهما.

(٧) روى الثعالبي ذلك عن الأصمعي.

وإنما غَرّهم قولُ امرىءِ القيس(١):

وقــد رَابني قــولُهــا يــا هَنــاهُ ويحَكِ أُلحقتِ شَراً بِشَــرّ(٢)

الموضِعُ(٣) الثاني، التَّثنِيَةُ: تقولُ جاءَني مُسلمانِ، ورأيتُ مُسلمَينِ ومررتُ بِمُسلمينِ.

الموضع الثالثُ: الجمعُ على حدِّ التثنيةِ، وهو جمعُ السلامةِ بالواو والنون وبالياء والنّون تقول: جاءَني مُسلمونَ، ورأيتُ مسلمينَ، ومررتُ بمسلمينَ.

الموضع الرابعُ: «كِلا» إذا أضيفَ إلى المضمرِ، أمّا إذا أُضيفَ إلى المُظهَرِ فلا يَكُونُ من هذا الباب لأنَّه يَستوي فيه الأحوالُ تقول: جاءني كِلاهما، ورأيتُ كِلَيهُما، ومررتُ بِكلَيهما. وفَرّق بين الحالين فيها، لأنَّه إذا أُضيف إلى المُظهر في التثنية لا يَجرِي على المُثَنَّى، ألا ترى أنَّك لا تقولُ: جاءني الرجلان كِلا الرجلين، ومررتُ بالرجلين كِلا الرجلين، بخلافِ ما إذا أُضيف إلى المُضمر فإنَّه حينئذٍ/ يجوزُ أن يجري على المُثَنَّى، والتأكيدُ يَقعُ للمؤكِّدِ في تَثنِيَتِهِ. [١٠/ب]

---

(١) ديوانه: ١٦٠.

والبيت في تهذيب اللغة: ٤٣٨/٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٦١٢، واللسان: (هنن) ٤٣٨/١٣.

والبيت من شواهد الجمل للزّجاجي: ١٧٥ وانظر شروح أبياته، الحلل لابن السيد: ٦٨ ووشي الحلل لأبي جعفر الليلي: ٤٦، والفصول والجمل لابن هشام اللخمي: ١٥٤، ١٥٥، وشرح أبيات الجمل لابن سيده: ٣٣، وشرحها للأعلم الشنتمري: ٤٧ وانظر أمالي ابن الشجري: ١٠١/٢، والمنصف: ١٣٩/٣، وشرح الأشموني: ٣٣٤/٤.

(٢) في (أ) الموضع المشترك.

(٣) تقدمت كلمة (الموضع) على كلمة المشترك في نسخة (أ).

[بَابُ المَمنوعِ مِنَ الصَّرفِ(*)]

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ والاسمُ المعرَبُ على نَوعين، نوعٌ يستوفي حركاتِ الإعرابِ والتَّنوين كزيدٍ ورجلٍ ويسمَّى المُنصرفَ، ونوعٌ يُختَزَلُ عنهُ الجَرُّ والتَّنوينُ لِشَبهِ الفِعلِ ويُحَرَّكُ بالفتحِ في موضعِ الجَرِّ كأحمدَ ومروانَ إلا إذا أُضيفَ أو دَخَلَه لامُ التَّعريفِ، ويُسَمَّى غيرَ المَنصرفِ واسمُ المُتَمكِّنِ يجمَعُهما، وقد يُقالُ للمنصرفِ الأمكنُ».

قالَ المشرِّحُ: اعلَم أنَّ كلامَ النَّحويّين في بابِ ما لا يَنصَرفُ مُخَبَّطٌ(١)، وأنا أُورد أولاً تحقيقَ قاعدةِ ذلك البابِ(٢)، لأتمكَّن به من تخريج المسائلِ، ثُمَّ أُفسِّرُ كلامَ الشَّيخِ فأقولُ: مدارُ الأمرِ في بابِ ما لا ينصرفُ على حرفين، على الحكايةِ، وعلى التَّركيبِ أمَّا الحكايةُ ففي موضِعَين: أحَدهما: ما فيه وزنُ الفِعلِ مع الوصفِ، نحو رجُلٌ أعلَمُ وأجهَلُ، والثَّاني:

* انظر هذا المبحث مفصلاً تفصيلاً أكثر في شرح الأندلسي: ١/ ورقة ٥٤ ـ ٩٥ والتّعليقة على المقرب للإمام بهاء الدين بن النحاس ورقة ٩٥ ـ ١١١. وما ورد في التعليقة هو نص كلام ابن عمرون شارح المفصل. وقد اعترض الأندلسي وشيخه العكبري على تعريف الزمخشري الممنوع من الصرف وقالا: إن المعرف بالحروف كالأسماء الخمسة والمثنى والجمع لا يدخل تحت حده قال الأندلسي: وقال شيخنا أبو البقاء ينبغي أن يحمل قوله المعرب على المعرب بالحركات لفظاً أو تقديراً، أو هو بعض أقسام المعرب ليخرج عنه المعرب بالحروف... شرح الأندلسي ١/ ورقة ٥٤.

(١) بعد مختبط في (ب) ومخلط.

(٢) في (أ).

ما فيه وزنُ الفِعل مع العَلَميَّةِ، نحو يزيدُ ويشكرُ وامتناعُ الصرفِ في هذين الموضعين[1] بطريق الحكايةِ الفِعليَّةِ[2].

بيانُ ذلك أنَّ إطلاقَ هذه الألفاظ في هذين الموضعين في الأصل إطلاقُ الأفعالِ على الشيءِ ثُمَّ كثُرَ حتى فارقتها الفِعليّة إمَّا إلى الوصفيّةِ وإمَّا إلى العَلَميّةِ، وما فيها من امتناعِ الصّرفِ حكايةٌ فعليةٌ كما في يزيدُ من قوله[3]:

نُبِّئْتُ أخوالي بَنِي يَزِيدُ

وقوله[4]:

---

(١) في (ب).

(٢) قال العلوي في شرحه: للنّحاة في تقرير العلة في منع الصرف مسلكان. المسلك الأول: وهو الذي عليه جماهير النّحاة كالخليل وسيبويه والأخفش والسّيرافي والمبرد وغيرهم من نحاة البصرة، والأحمر والكسائي والفراء وغيرهم من نحاة الكوفة واختاره الزّمخشري، وقرره ابن الحاجب وغيرهما من المتأخرين أنّ الاسم إنما امتنع صرفه لمشابهته للفعل... والمسلك الثاني: ذكره الخوارزمي، وحاصل كلامه هو أنّ مدار الأمر في ما لا ينصرف على حرفين على الحكاية وعلى التركيب... وأورد كلام الخوارزمي ثم قال: فهذا ملخص كلامه في تقرير هذا المسلك بعد حذف أكثر فضلاته. والاعتراض على هذه القاعدة التي قررها نورده على حسب ما ذكر من تنزيلها على حرفين الحكاية والتركيب، فأمّا الحكاية فهي فاسدة، لأن الحكاية لا يخلو حالها من أن تكون حكاية للجملة في الفعل مع فاعله، أو تكون حكاية للمفرد في الفعل دون فاعله، فإن كانت حكاية للجملة فليس من هذا الباب في شيء... وإن كانت حكاية للمفرد فهو فاسد لأمرين...

ثم قال: وأمّا التركيب فهو فاسد أيضاً، لأنا نقول ما تريد بالتركيب الذي زعمت كونه مؤثراً في منعه الصرف فإن أردت به أنه متى كان في الاسم علتان فرعيتان من العلل التي ذكرناها امتنع منه الجر والتنوين فهذا جيد لكنه هو مقصود النحاة من غير زيادة. وإن أردت أنه لا بدَّ من حصول هاتين العلتين خلا أنَّ النّحاة سموها تشبيهاً فليس من الشبه في شيء إنما إسميةٌ تركيباً إذ لا شبه بينه وبين الفعل، فهذا مطلب سهل وخلاف في عبارة. فقد عرفت بما أوردناه ضعف ما ذكره الخوارزمي في تقرير هذه العبارة وأنه قد ظن أنه قد أتى بخلاف ما أتى به النّحاة وقد حام فما وقع، وأرعد وأبرق وما أسال ولا أمطر...

(٣) تقدم ذكره.

(٤) البيت لسحيم بن وثيل الرّياحيّ.

والبيت من جملة أبيات الأصمعيات، وهي القصيدة الأولى في المجموع. وهو من أبيات كتاب سيبويه: ١/٧، وسيذكره الزمخشري في المفصّل، في باب الصفة فانظر تخريجه هناك إن شاء الله.

أنا ابنُ جَلا وطلّاعِ الثَّنايا

فإن سألتَ: ما بالُ الفِعليَّةِ قد فارَقت في[1] أحدِ الموضعين إلى الوصفيّة، وفي الموضعِ الثاني إلى العَلَميَّةِ؟ أجبتُ: لأنَّه لم يكن في أحدِ الموضعين موصوفٌ مذكورٌ فصارَ بالغلبةِ[2] عَلماً، وفي الموضعِ الثاني موصوفٌ مذكورٌ فصار بالغلبةِ[2] وصفاً[3]، وهذا أصلُها، ثم أدارَ الواضعُ الحكايةَ الفِعليّةَ على وزنِ الفعلِ إمَّا مع الوصفِ، وإمَّا مع العَلَميَّةِ فأمَّا[4] نحو أفكلٍ وأيدعٍ فإنه ليسَ في الأصل فعلاً، ولم يُوجد فيه إحدى الخُلّتين ولو سَميتَ بنرجسٍ وذَهبِ منعتَهُ الصَّرفَ، لأنَّ هذا الوزن من أوزانِ الفعلِ بخلافِ نَهشلٍ، لأنَّه بمنزلةِ جَعفرٍ.

وأمَّا[5] التركيبُ فعلى نوعين: نوعٌ يتضمنُ الشطرُ الثاني منه معنى الحرفِ، نحو هو جاري بيتَ بيتَ، أي بيتاً لبيتٍ، أو بيتاً إلى بيتٍ[6]، وخمسةَ عشرَ، أي خمسةٌ وعشرةٌ ولا مدخلَ لهذا النوعِ من التّركيبِ في باب ما لا ينصرفُ. ونوعٌ لم يَتَضّمنْ الشطرُ الثَّاني منه معنى الحرفِ نحو بَعلَبَكّ وحَضرموت، وهذا النوع من التركيبِ هو المعتبرُ في بابِ ما لا ينصرفُ، وهو أنواعٌ كنحو[7] ما ذكرناه من بَعلبك وحَضرموت.

وثانيهما(^8: تركيبُ الزّيادةِ نحو الألفِ والنّون المضارعتين لألفِ التأنيث في سكران وعثمان^8) والمضارعةُ في اللّغة هي المشابهةُ ولذلك سُمي الضَّرعُ ضَرعاً لأنَّه يشابهُ صاحبَه. والمُراد[9] بألفِ التأنيثِ في إحدى الوَجهتين هي

---

(١) زيادة من (ب) فقط.

(٢) في (ب) كتب فوق بالغلبة بالعلميّة في الموضعين.

(٣) في (أ) فقط.

(٤) في (ب) وأمّا.

(٥) في (أ) فأمّا.

(٦) ساقط من (ب) وانظر توجيه اللّمع: ورقة ١٣٣.

(٧) في (ب) نحو.

(٨ ـ ٨) ما بين القوسين ساقط من (أ).

(٩) من قوله: ـ والمراد بألف... إلى آخر النّص في شرح الأندلسي: ١/ ورقة ٧٥.

الممدودةُ لأنَّ الهمزةَ في الألفِ الممدودةِ منقلبةٌ عن ألفِ التأنيثِ فإذا هما ألفان، ووجهُ المشابهةِ بينهما هنا (١أنَّ الألفَ والنون للتذكير١)، كما أنَّ الألفين هناك للتأنيثِ، والذي يَشهدُ لقيامِ الشَّبهِ بينهما أنَّ سكران يُكَسَّرُ على سُكارى، كما أنَّ صَحراء تُكسر على صَحَارى، وإنما يكُونان للتذكيرِ أن لو كانتا مزيدتين غيرَ مُلتحق بهما تاءُ التأنيثِ، لأنَّهما لو لم تَكونا مزَيدتَين لما كانَ لهما دلالةٌ فضلاً من أن تكونَ لهما دلالةٌ على التذكيرِ، وكذلك لو التَحَقَ بهما تاءُ التأنيثِ لما كانتا للتَّذكير، لاستحالةِ أن يكونَ الشيءُ مذكراً ومؤنثاً في حالةٍ واحدةٍ ولذلك قالوا بأنَّ حَسّان إن أخذتَه من الحُسن فهو منصرفٌ، وكذلك عُريان منصرف لأنَّه يُقال في مؤنثه عُريانة.

وثالثُها: تركيبُ التأنيثِ، والتأنيثُ[٢] على ضربينَ بالتاءِ، وبغير[٣] تاءٍ، والذي بالتاءِ إمَّا مظهرٌ وإمَّا مقدَّرٌ فالمظهرُ كما في عائشةَ وفاطمةَ، والمقدَّرُ في كلِّ ما لا يَظهَرُ فيه عَلامةُ التَّأنيثِ، والذي بغيرِ التّا يكونُ بالألفِ، والألفُ على ضربين مقصورةٍ وممدودةٍ. أمّا التأنيثُ بالتاء فإنَّه لا يعتبرُ ما لم يَستَحكم بالعلميَّةِ، وذلك لأنَّه إذا استَحكم بالعلميَّةِ كانَ أَشَدَّ استلزاماً للثّقل، لأنَّه كلما جِيء بالشَّطرِ الأوّلِ منه لَزِمَ المجيءُ بالشَّطرِ الثَّاني أيضاً، بخلافِ ما إذا لم يَستَحكم، وكذلِكَ ما(٤ تاءُ التأنيثِ فيه٤) مقدرةٌ، لأنه بمنزلةِ ما ظَهَرَ فيه تاءُ التأنيثِ وذلك نحو دعدُ وسعادُ، والذي يَدُلُّ على أنَّ تاءَ التأنيثِ فيه مقدرةٌ، إجماعُ النَّحويين على أنَّك لو سَمَّيتَ امرأةً بحَجَرٍ أو حِمْلٍ أو حَبْلٍ ثُمَّ صَغَّرته

(١ ـ ١) في (ب) (أن الألف والنون ها هنا للمذكر) وأمّا الأندلسي فيبدو أنه قد تصرف بالعبارة فاختصر النصّ اختصاراً ظاهراً.

(٢) من قوله: والتأنيث على ضربين... إلى قوله... فكذلك ها هنا. نقله الأندلسي في شرحه: ١/ ورقة ٦٣. وعقب عليه بقوله: قلت قوله: تركيب التأنيث إمّا أن يعني به اجتماع العلميّة مع التأنيث على اللّفظ، أو أمراً آخر، فإن عنى به أمراً آخر انبغى أن يبينه ويفيده حتى يمتاز مذهبه عن مذهب الجماعة، فإنا لا نفهم من تركيب التأنيث والعلميّة إلا اجتماعهما في الاسم وإن عنى بهما ما أراده الجماعة فأية فائدة في تغيير العبارة ومخالفة الجماعة في اللفظ لا في المعنى.

(٣) (أ) بغير هاء.

(٤ ـ ٤) في (ب) ما فيه..

فإنَّه تَعودُ في التَّصغير التَّاءُ بخلافِ نحو حائضٍ وطالقٍ، فإنَّه وإن كانَ تاءُ التأنيثِ فيه مقدرةً فإنّه منصرفٌ لأنَّه بمنزلةِ مانعـةً وضاربةً فكما أنَّ العلميَّةَ هناكَ شَرطٌ فكذلك ها هنا. أمَّا ما فيه ألفُ التّأنيث فهـوَ غيرُ منصـرفٍ لاستحكام التّركيب فيه بدون العَلَميَّةِ/ لأنَّ مَبنى الألفِ على عَدَمِ المفارَقَةِ، [١١/أ] بخلافِ البِنَاءِ.

ورابعُها: تركيبُ الجَمع وهو كلُّ جَمعٍ بعدَ ألفِهِ حَرفان أو ثَلاثةٌ أوسطُها ساكنٌ، ووجهُ[١] التَّركيبِ فيه أنَّه بمنزلةِ جمعين، تقولُ: رَهط[٢] وأرهطٌ وأراهطُ، وعَربٌ وأعرابٌ وأعاريبُ-[٢] ولذلك سمي الجمع الأقصى ثم أدارَ الواضعُ حكمَ امتناعِ الصَّرفِ على هذا الوزن، وهو[٣]: كلُّ اسمٍ أوّلُه مفتوحٌ، وبعدَ ألفِهِ حرفان أو ثلاثةٌ أوسطُها ساكنٌ، ولذلك منعوا حُضاجرَ للضَّبُع الصرفَ، وكذلك لو سَمَّيت ببخاتّي[٤] فإنَّه لا ينصرِفُ، وذلك لِتَسهيلِ الأمرِ على المُتَكَلِّمِ.

وخامسُها: تركيبُ العلميَّةِ وهو[٥] التركيبُ الذي في نحوِ فُعَل، الأسماء الواردة على هذا الوزن أجناس نحو زُفَر وحُطَم. أعلامٌ هي على ضَربَين: مَنقولةٌ عن أسماءِ الأجناسِ كما لو سَمَّيتَ بزفَر وحطَم، وغيرُ منقولةٍ كعُمَرَ،

---

(١) النص في شرح الأندلسي: ١/ ورقة ٧٠.

(٢ ـ ٢) في (أ) رهط وأراهط، وعرب وأعارب وأعاريب. وما أثبته من (ب) وهو كذلك في النص المنقول عن التخمير في شرح الأندلسي.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) البخاتي: هو جمع بخت والبخت الإبل الخراسانية تنتَجُ من إبل عربية يقال جمل بختي، وناقة بختية أعجمي دخيل عربته العرب ذكر الجواليقي في المعرّب والخفاجي في شفاء الغليل وغيرهما من أصحاب المعربات. وزعم ابن دريد أن البختي عربي صحيح وأنشد لابن قيس الرقيات في مدح مصعب بن الزبير: ـ

إن يـعش مـصـعـبٌ فـإنـا بـخـيـرٍ   قـد أتـانـا من عـيشـنـا مـا نُـرجّي

يَـهَـبُ الألـفَ والـخُـيـولَ ويُـسـقِـي   لَـبنَ الـبُـختِ في قـصـاعِ الـخُـلَنْـج

وانظر: تهذيب اللغة: ٣١٢/٧، واللّسان: ٩/٢ (بخت).

(٥) شرح الأندلسي: ١/ ورقة ٦٦، ٦٧، وقد نقل النّص كاملاً من قوله: سادسها تركيب العلمية... إلى قوله وسابعها... مع حذف قليل جداً لبعض عبارات النصّ يقول بعدها: ثم قال:...

فالضربان الأولان منصرفان، والضربُ[1] الثالثُ غيرُ منصرفٍ. فنقولُ: هذا الضَّربُ إنما مُنِعَ الصرفَ لوجودِ التركيب فيه تقديراً، لأنّه في قوةِ علمين، وهذا لأنَّ الواضعَ قد قَصَدَ تَسمِيَتَه بعامرٍ أولاً، إلاَّ أنَّ عامراً لما كانَ من الأجناسِ خافَ الواضعُ التباسَه فعدَلَ به عن تلكَ الصِّيغةِ إلى هذه لأنَّ عمرَ غيرُ موجودٍ في الأجناسِ فكأنَّه قد سمَّاهُ أولاً عامراً ثم عُمَرَ ثانياً بخلافِ اسمِ الجنسِ فإنَّه ليس بعلمٍ فضلاً من أن يكونَ في قوةِ عَلَمين، وبخلافِ المنقولِ عن اسمِ الجنسِ فإنَّه لا يَصِحُّ أن يقالَ إنَّ الواضعَ قَصَدَ تسميَته ناغرٍ وزافرٍ[2] وحاطمٍ. اسمي فاعلٍ من نَغَرَتِ القِدرُ إذا غَلَت، ومن حَطَمَ السِّنَّ إذا كَسَرَها إلاَّ أنَّه قد عَدَلَ بهما عن فاعلٍ إلى فُعَل إذ لو كانَ العدولُ لهذا المعنى لما عُدِلَ بهما إلى ما عَدَلَ بهما إليه، لأنَّ المعدولَ كما هو مظنَّةُ الالتباسِ فكذلك المعدولُ إليه.

تخمير: أجمَعَ النحويُّون عن آخرِهم على أنَّ عمرَوزفَرَ غيرُ منصرفين وهذا إجماعٌ باطلٌ، فإنَّ عمرَ وإن كانَ غيرَ منصرفٍ فليس زُفَرُ بمثابتِه، ألا تَرى أنَّ زفرَ علماً منقولاً عن الزُّفرِ بمعنى السَّيِّدِ، سُمِّي بذلِكَ لأنَّه يَزدَفِرُ بالأموالِ في الحَمالاتِ مُطيقاً لها، أنشدَ الجَوهَرِيُّ في (الصِّحاحِ)[3] والإمامُ عبدُ القاهر في (أسرارِ البلاغة)[4] لأعشى باهلةَ[5]:

يَأْبى الظُّلامةَ منه النَّوفَلُ الزُّفرُ[6]

وقد اتَّفقُوا على أنَّ ما كان من الأعلامِ على هذا الوزن وهو منقولٌ فإنَّه

---

(١) في (أ) فقط.

(٢) ساقط من (ب) ومن نصّ الأندلسي الذي نقله من هذا الكتاب وتقدم حاطم على ناغر في نصّ الأندلسي.

(٣) الصحاح: ٦٧١/٢ (زفر).

(٤) أسرار البلاغة: ص ٣١٠.

(٥) هو عامر بن الحارث بن رباح الباهلي، يكنى أبا قحطان. جاهلي أخباره في طبقات الشعراء ١٦٩، واللآلي للبكري: ٧٥، والخزانة: ٨٩/١.

(٦) صدر البيت: =

منصرفٌ قال الشيخُ أبو عليّ الفارسيّ(1): لو سَمَّيت بزُفَر (2وبنُغَر وحُطَم وجُعَلَ2) فإنَّه مُنصرفٌ مَعرفةً ونَكِرةً. فإن سألتَ في هذه المسألةِ تواردَ إجماعان، أحدُهما: إجماعهم على أنَّ زفرَ غيرُ مُنصَرِفٍ، والثاني: إجماعُهُم على أنَّ كلَّ(3) ما كانَ على هذا الوزنِ وهو عَلَمٌ منقولٌ فإنَّه منصرفٌ، فلمَ جعلتَ هذا الإجماع بالبطلان أولى من ذلك الإجماع؟ أجبتُ: لأنَّ الإجماعَ ها هنا إجماعٌ على شيءٍ عدديّ، والإجماعُ هناك إجَماعٌ(4) على شي تقريري(5)، وإبطالُ الإجماع على شيءٍ عددي أولى من الإجماع على شيءٍ تقريريٍّ لأنَّ السَهو في العدَدِّيات أحرى(6) منه في التَّقريريَّات، ولأنَّه لو بَطَلَ هذا الإجماع لم يبطل إلّا حكمٌ في(7) صورةٍ واحدةٍ ولا كذلك ثَمَّ. فبعد ذلك لو أصبتَ زُفَرَ غيرَ منصرفٍ لا يخلو ذلك(8)

= أخو رَغَائِبَ يُعطيها ويَسألُها

وهو من قصيدة كاملة في ديوان شعره: ١٦٧، وجمهرة أشعار العرب: ١٣٦، والأصمعيات: ٩٠، والخِزانة: ١/٨٩، مع شرحها. قالها في رثاء أخيه لأمه المُنتشر بن وَهب الباهلي. وكان قد قتل في سفره إلى حجّ (ذي الخلصة) وهو صنم كانوا يعبدونه. وأمّا الشاهد فتجده في الإيضاح: ١١٤ (هامش) والمبهج: ٢٠، ٤٩، والمسائل الشيرازيات: ورقة ٧٦، وتوجيه اللّمع لابن الخباز: ١٣٢، وشرح الرضى: ١/٢٤، وأمالي المرتضى: ٢/٢٤... وغيرها.

(1) أبو عليّ الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧) الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار. من أشهر علماء النحو واللّغة في زمنه من طبقة الرّماني وأبي سعيد السيرافي أخذ عن أبي بكر بن السراج وطبقته وأنبه تلاميذه أبو الفتح بن جنى وابن أخته وأبو طالب العبدي. وله مؤلفات جليلة مشهورة أغلبها وصلنا منها الإيضاح والحجة في القراءات، وتعليقه على كتاب سيبويه... ترجمته في إنباه الرواة: ١/٢٧٣، بغية: ١/٤٩٦، ونزهة الألباء: ٣١٠ والنّص في الإيضاح: ٢٠٣، وشرحه لعبد القاهر الجرجاني: ١/ ورقة: ١٨٩.

(2 - 2) في (ب) بنغر وجعل وحطم.

(3) في (ب).

(4) في (أ).

(5) في (أ) تقريري.

(6) في (ب) أولى.

(7) في (أ).

(8) من (أ) فقط.

من أن يكونَ في الشعرِ، أو خارجَ الشّعرِ، فإن كانَ خارجَ الشّعرِ لم أقبله، وقلتُ: هذه روايتُك وروايةُ أخوتك، وإن كان في الشّعرِ حمَلته على مذهبِ الكوفيين، لأنَّ من مذهبِهم أنّ الاسمَ يمنعُ الصرفَ بالعلميّةِ المجردةِ[1].

وسادسُها: تركيبُ العُجمةِ: اعلم أنَّ الأعجميَّ من الأسماءِ لا يُمنعُ الصرفَ إلَّا إذا كانت العُجمةُ فيه والعلميَّةُ توأمين، أمّا إذا كانت العلميّةُ طارئةً على العُجمةِ فإنَّه البَتَّةَ لا يمتنعُ الصرفُ، بدليلِ أنَّك لو[2] سَمَّيتَ باللّجامِ والفرندِ فالاسمُ لا محالةَ منصرفٌ وإنَّما مُنِعَ مثلُ ذلكَ الأعجميِّ الصّرفَ لوجودِ التركيبِ فيه تقديراً وهو ضَمُّ العَلَمِ العَرَبيّ إلى العَلَمِ العَجَمِيّ، وهذا لأنَّ الأعلامَ متى نُقِلَت عن لغةٍ إلى لغةٍ وَجَبَ[3] حكايَتُها كما هي[3] من غيرِ تَغييرٍ ولا تَبديلٍ، وكذلك ما نَقلوا جنساً من الأعجميَّةِ إلى العربيةِ إلَّا وقد تَصَرَّفوا فيه.

وسابِعُها: تَركيبُ التَّكريرِ نَحو آحاد وموَحِد وثُناء ومَثنى وهَلُمَّ جَرا على

---

(١) عقب الأندلسي في شرحه: ٦١/١ على ما قاله الخوارزمي هنا بقوله: الأولى بعد تسليم ما قاله ونقله أن يحمل على زُفر العلم غير الموجود في النكرات وأنه مشارك له في اللّفظ والتوافق في الألفاظ كثير من ذلك إسحاق يعقوب وغير ذلك.

وإنما قلنا: إن هذا الاحتمال أولى لأن فيه جمعاً بين الدليلين، ولو ذهبنا إلى ما قاله لزم تخطئة أحد الإجماعين، ولا يلزم ما ذكرنا سوى اتفاق اللفظين، وهو وإن كان بعيداً قليلاً لكنه قد ترجح بإجماع الجماعة على منع صرفه، هذا إذا ثبت ما قاله من وجود زفر في النكرات، وإلا فنقابله بمثل ما قابل ونقول له: هذه روايتك ورواية إخوانك.

وقالَ العَلوي في شَرحه: ٤٤/١: واعلم أنّ الخوارزمي قد أورد كلاماً على النّحاة وطول فيه أنفاسه ونحن نحكيه بألفاظه ونظهر أنه ليس وراءه كثير فائدة قال: . . . وأورد نص كلام الخوارزمي هنا ثم قال: هذه ألفاظه واعلم أنّ كلامه ها هنا قليل الجدوى كثير الدعوى، وبيانه أنا إنما قضينا بترك الصرف في مثل هذه الأعلام المنقولة على هذا البناء لما وجدناها غير منصرفة في كلام العرب فلم يكن لنا بدّ من تمحل هذه العلة، لأنّا لو لم نتمحلها لأدى إلى ارتكاب أحد محذورين إمّا صرفها وقد وردت غير منصرفة، وهذا محال، وإمَّا ترك صرفها لعلة واحدة وهذا محال أيضاً. . . وأطال في رده ثم قال في نهايته: وعند هذا الكلام يتحقق الناظر أنّ اعتراضه عليهم ليس له وقع ولا يتحصل منه مقصود بالتقرير الذي لخصناه وبالله التوفيق.

(٢) في (ب) إذا.

(٣ - ٣) في (ب) وجب كما هي حكايتها.

اتفاقِ النّحويين إلى رُباعَ، وعندَ الزجّاجِ خاصةً إلى عُشَار[1]، ثم الاسم إذا تَثاقَلَ بالتركيب حُذف عنه التّنوين لأنه شيءٌ زائدٌ على نفسِ الكلمةِ وعُوِّضَ من الجَرِّ الفتحَ لأنَّه أخفُّ فإن سألتَ: كيفَ لم يعوَّض عن الفتحِ الرَّفع[2] لأنَّه أيضاً أَخَفُّ؟ أجبتُ: الرَّفعُ من الشَّفتين والفتحُ من أَقصى الحَلقِ، والجَرُّ من وَسَطِ الفَم، وَوَسَطُ الفَمِ إلى أقصى الحَلقِ أقربُ من الشَّفَتَين إليهِ، والجارُ أحقُّ بِصِفَتِهِ. فهذا هو الكلامُ في مَنع الصَّرفِ، وأمَّا أنَّ[3] الاَسمَ لم يجر عندَ وجودِ[4] اللاّمِ والإضافةُ فيه[5] / فلأنَّ امتناعَ الصّرفِ على ما [١١/ب] ذكرناه إمَّا لوجودِ التّركيبِ فيه، وإمَّا(٦ للحكايةِ الفعلية وأيّاً ما كانَ فإنَّه يُوجِبُ إنجرارَ الاسمِ عندَ ورودِ أحدِ الشَّيئين عَليه، أمَّا إذا كانَ امتناعِ الصرف لوجودِ التَّركيب فيه٦) فلأنَّه عندَ ورودِ أحدِ الشَّيئين يرد عليه تركيبٌ أقوى، فيقعُ ما كان فيه من التركيبِ في الطَّيِّ فلا يُؤثِّرُ، وما حَصَلَ فيه من التركيبِ بورُود أحدِ الشَّيئين عليه فهو على شرفِ المُفارقة فلا يُعتَبَرُ به[7]، ومن ثَمَّ قال أصحابُنا[8] في رجلٍ باعَ دارَه فللجارِ فيها حَقُّ الشُّفعةِ دفعاً لضررِ الدخيل

(١) انظر كتاب الزجاج ما ينصرف وما لا ينصرف: ص ٤٤، قال: وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياساً نحو عشار وتساع وخماس وسداس ولكن مثنى وموحد لم يجيء في مثل معشر تريد به عشار، وكذلك تسع تريد به تساع، إنما استعمل من هذا ما استعملت العرب.

(٢) في (ب) عن الرفع الفتح.

(٣) من هنا إلى قوله: والآن أفسر كلام الشيخ... نقله الأندلسي في شرحه: ٥٨/١، ٥٩.

(٤) في (ب) ورود.

(٥) في (ب) عليه.

(٦-٦) ما بين القوسين مصحح على هامش الأصل في (أ) إلا أنه لم يظهر في التّصوير.

(٧) عقب الأندلسي في شرحه: ٥٩/١، على ما قاله الخوارزمي بقوله: قلت: أمّا قوله: يبطل بإسناد الفعل إليه فسهو، لأنه إذا أسند إليه الفعل استحق الرفع، فامتنع دخول الجرّ عليه، لا لشبه الفعل، بل لأنه ليس موضعه. وأمّا ما اختاره من التركيب والحكاية في امتناع الصرف فسيأتي الكلام عليه، ثم تعليله جواز دخول الجر عند دخول أحد الشيئين يناقض بعضه بعضاً، لأنه قال: حصل التركيب المانع من الصرف في الطي فلا يؤثر، هذا جيد، ثم عاد فناقضه بقوله هو بدخول أحد الشيئين على شرف أن يعود فلا يعتبر، يعني التركيب الذي حصل عند دخول الإضافة أو اللام، وإذا لم يعتبر هذا اعتبر التركيب الأول، وقد قال إنه غير معتبر لوقوعه في الطي، فهذا تناقض كما ترى.

(٨) انظر المبسوط: ١٤/ ١٨٠.

فإذا رهَنَهَا أو باعَها بيعاً جائزاً فليس له فيها حقُّ الشُّفعةِ، لأنَّه من الضَّرَرِ على شرفِ المفارقةِ، فلا يعتبرُ. وكذلك قلنا بأنَّ صياقلَ غيرُ منصرفٍ وصياقلةً منصرفٌ فهذا تحقيقُ ما عليه هذا[1] الباب.

والآن أُفسِّرُ كلامَ الشّيخِ فأقولُ: يُختَزَلُ: أي يُقتَطَعُ، والاختزالُ والاقتطاعُ[2] بمعنىً. قال النحويّون: الأصلُ في الاسمِ أن يكونَ على الإعرابِ التَّامّ إلاَّ أنَّه نَقَصَ إعرابُه مَنعَ الصرفِ لِشَبَهٍ ينعقِدُ بينه وبينَ الفِعلِ، وهذا لأنَّ الفعلَ حيثُ مُنِعَ الجَرَّ والتنوينَ، مُنِعَهما لِثِقَلِهِ، والاسمُ إذا شَابَهَ الفعلَ منعهما أيضاً لوجودِ عِلَّةِ المنعِ فيه حِينَئذٍ.

أما بَيانُ المقدّمةِ الأولى: فلأنَّ الفعلَ يَجْرِي فاعِلاً ومَفعولاً، وذلِكَ يَدُلُّ على ثِقَلِهِ، وامتناعِ الجَرِّ والتَّنوينِ فيه[3] مناسبٌ أن يكونَ بهذا الثِّقَلِ.

أمّا بيانُ المقدمةِ الثّانيةِ فلأنَّ الشَّبَهَ متى وَقَعَ بين الاسمِ وبين الفعلِ يُتَثَاقَلُ فيُمنعُ الجَرَّ والتَّنوينَ عَمَلاً بالشَّبَهِ. وهذه أشياءُ ضَعِيفةٌ تَتَفَرَّقُ هَبَاءً مُنبَثّاً برائِحَةِ مطالبةٍ وشبهِ مُعارضةٍ. فنقولُ: لم يمنعُ الاسمُ الجَرَّ والتَّنوينَ إذا شابَهَ الفعلَ، قولُه: بأنَّه يُتَثَاقَلُ، قلنا: لا نُسَلّمُ، قولُه: عَملاً بالشَّبَهِ قلنا: لِمَ قلتَ بأنَّ هذا مما يُعمَلُ به، وهذا لأنَّ ما من شيءٍ إلاَّ وهو يُشبُه شيئاً ثم لا يُعطى حُكمَهُ، ألاَ تَرى أنَّ في الرجالِ من يُشبِهُ أباكَ ثُمَّ لا تُبَجِّلُهُ تبجيلَ أبيكَ. إنَّما الذي يُعتَبَرُ به من الشبهِ أن يكونَ الشيءُ يُشبِهُ الشيَء لا يفوتُهُ إلاّ الصُّورَةُ، وذلك ما النَّافيةُ فإنَّها لمّا كانت بمعنى «ليس» وهو نَفْيُ الحالِ أُعملت في المذهبِ الحِجازيّ عَمَلَها، ومثلُ المبتدأ فإنَّه لما كان بمعنى الفاعلِ أُعطى صورتَه وهي الرَّفعُ، ومثلُ اسمِ الفاعِلِ فإنَّه لما كانَ بِمَعنى المُضارِعِ أُعمِلَ عَمَلَه، فحاصلُ المسألةِ أنَّ المشبَّه[5] به في هذه الصُّورِ واحدٌ، لا يفوته إلاَّ

---

(١) في (ب) ذلك.

(٢) في (أ) الاختراع.

(٣) في (ب).

(٤) في (أ) شبه.

(٥) في (ب) فحاصل المسألة المشبه إلى المشبه به..

الصورةُ ولأنَّه لو كان امتِناعُ الجَرِّ والتنوين في الفعلِ لِثِقَلِهِ لما دَخَلَه الكَسرُ، لأنَّ الجَرَّ والكَسرَ في الثِّقَلِ بِمنزِلَةٍ، ولَمَا دَخَلَهُ النُّونُ الخفيفةُ والثقيلةُ، لأنَّ التنوين كما هو نونٌ، فكلٌّ[1] من التنوينين أيضاً نونٌ، وقالوا أيضاً إنما يُعادُ الجَرُّ إلى غيرِ المُنصرفِ عندَ ورودِ اللَّامِ والإضافةِ عليه[2] لأنَّـه بورود أحدهما يستفحلُ الإسميَّةَ ويَضعُفُ معنى الفعلِ فيعودُ قابلاً للجَرّ وهذه حجةٌ سَخِيفةٌ، ألا تَرى أنَّه كما يَستَفحِلُ بورودِ أحدِ الشَّيئين على[3] الإسميّةِ فكذلك بإسناد الفِعلِ إليه، ودخولِ الجَارِّ عليه يَستَفحِلُ فوجبَ أن يعودَ إليه الجَرّ والتنوين.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ والاسمُ يُمنع الصَّرفَ متى اجتمَعَ فيه اثنان من أسبابٍ تَسعةٍ أو تَكَرّر واحدٌ وهي العَلمِيَّةُ والتأنيثُ اللازم لفظاً أو معنى في نحو سُعادَ وطلحةَ، ووزنُ الفعلِ الذي يَغلِبُهُ[4] في نحو أفعلَ فإنَّه أكثرُ منه في الاسمِ ، أو يَخُصُّهُ في نحوِ ضَرَبَ إن سُمِّيَ به، والوَصفِيَّةُ في نحوِ أحمرَ، والعدلُ عن صيغةٍ إلى أخرى[5] في نحوِ عمرَ وثُلاثَ، وأن يكونَ جمعاً ليس على زِنَتِهِ واحدٌ كمساجدَ ومصابيحَ، إلا ما اعتَلَّ آخرهُ نحو جوارٍ فإنَّه في الرفعِ والجَرِّ كقاضٍ ، وفي النّص كضواربَ وحضاجرَ وسراويلَ في التقديرِ جمعُ حضجرٍ وسروالةٍ، والتركيبُ في نحوِ معدي كرب وبعلَبَكَّ، والعجمةُ في الأعلامِ خاصةً، والألفُ والنونُ المضارعتان لألفي التأنيثِ في نحوِ سكران[6] وعُثمان».

قالَ المشرّحُ: تفسيرُ التكرير عمل قليلٍ يجيءُ في متنِ الكتاب، التأنيثُ اللازمُ إنما يكونُ مع أَحَدِ الألفينِ نحو حُبلى وصَحراء، أو مع العلميّةِ

---

(١) في (ب) فكذلك التنوين أيضاً نون.
(٢) في (أ) إليه، وما أثبته موافق لنصّ الأندلسي المنقول عن هذا الكتاب.
(٣) في (أ) عليه.
(٤) في (أ) فقط يغلب عليه.
(٥) في (ب) فقط إلى صيغة أخرى.
(٦) في (أ) فقط... وعمران وعثمان.

نحو عائشةَ وفاطمةَ، والتأنيثُ اللّازِمُ لفظاً نحو طلحةَ، والتأنيث اللازمُ معنىً نحو دَعْد وسُعاد، والتأنيثُ غيرُ اللّازم لفظاً نحو: ضَاربةٌ وقائلةٌ، والتأنيث غيرُ اللازم معنىً نحو: حائضٌ وطالقٌ.

ووزنُ الفعلِ على نوعين: غالبٌ ومختصٌّ فالغالبُ نحو: أفعلُ فإنَّه في الفعلِ أكثرُ منه في الاسمِ، وهذا لما ذكرناه من أنَّ الأسماءَ الواردةَ على هذا الوزنِ ضربان أحدُهما: ـ أن يكونَ فيه هذا الوزن مع الوَصفِ والعَلَميَّة، وهذا الضَّربُ في الأصلِ فعلٌ والإسميَّةُ عارضةٌ فيه فلا تكونُ معتَبرةً،

[١٢/أ] وثانيها: ـ أن يكونَ فيه الوزنُ لا مع/ الوصفِ ولا معَ العلميّةِ، وهذا الضَّربُ وإن كان اسماً محضاً إلَّا أنَّه قليلٌ. والمُختَصُّ في نَحو ضَرَبَ إن سُمِّيَ به، لأنَّ هذا الوزن لا يكادُ يُوجدُ في الأسماءِ.

الوصفُ عندَ النَّحويين من أسبابِ امتناعِ الصَّرفِ وذلك في نحوِ أحمَر وسكرانَ. العدلُ على نوعين: عدلٌ في الأعلامِ نحو: عُمرُ. فإنَّ أَصلَه أن يكون عامراً، وعدلٌ في الأعدادِ نحوَ جاءَني القومُ أُحادَ وَموحد وثُنى ومَثنى وثُلاث ومَثلث، وإنما كان معدولاً لأنَّ الأصلَ جاءَني القومُ واحداً واحداً واثنين اثنين وثلاثةً ثلاثةً. كلّ جَمعٍ بعد أَلفه حرفان أو ثلاثةٌ أَوسطها ساكنٌ فهو غيرُ منصرفٍ، لأنَّ فيه شيئين: الجمعُ، ولزومُ الجمع، أمَّا الجَمعُ فظاهِرٌ، وأمَّا لُزومُ الجَمعِ فالمعنِيُّ به أَنَّه جمع لَيس على زِنَةِ واحِدٍ وأَنَّه كذلكَ اللَّهم إلَّا إذا اعتَلّ آخرُه نحو جوارٍ فإنَّه ينوّنُ في حالتَي الرّفعِ والجَرِّ. وهذا لأنَّ دخولَ التَّنوين فيه، وإن كانَ مخالفاً للأصلِ من حيثُ الظَّاهِرُ فهو موافقٌ للأصلِ من حيثُ المعنى. بيانُه أن التَّنوين حيثُ يُمنَعُ دخولُه على غيرِ المنصرِفِ يمنعُ تحقيقاً، والتّحقيقُ ها هنا دُخُولُ التَّنوين عليه، فإنَّه وإن كان يُثقِلُ الاسمَ(١) من وجهٍ لكنّه يُخِفُّ من وجهٍ لأنّه يُسقِطُ منه اليَاء ضَرورةً لالتقاءِ السَّاكِنين. نظيرُ هذه المسألة ما إذا أَمر السُّلطانُ رجلاً بِقَطعِ اليمنى من السارقِ فقطَعَ منه اليُسرى عمداً فلا ضمانَ عليه، لأنَّه وإن أتلفَ فقد أَخلَفَ

---

(١) في (أ) الاسمين.

كذلك دخولُ التنوين ها هنا فإن ثَقُلَ فقد خَفَّ[1]. بخلافِ حالةِ النَّصب فإنَّه لا يَسقُطُ فيها اليَّاء من حيثُ أنه لا يَلتَقِي فيها ساكِنان. فإن سألتَ: دخولُ التّنوين ها هنا وإن كان مُوافقاً للأَصلِ من حَيثُ أنَّه به يَحصُلُ التَّخفيفُ، فهو مُخالِفٌ للأَصلِ من وَجهٍ آخرَ، من[2] حيثُ أنَّه به تَسقط الياءُ، وسقوطُ الياء خلافُ الأصلِ[2]؟ أجبتُ: دخولُ التنوين عليه وإن كانَ مخالفاً للأصلِ من الوجهِ الذي ذُكِر به فهو موافقٌ للأصلِ من وجهٍ آخرَ، وذلـك أنّ الاسمَ به يعودُ منصرفاً وذلك موافقٌ للأصلِ إذ الأَصلُ في الأسماءِ هو الصرفُ.

قال النحويون: حضاجرُ بمعنى الضَّبعِ في التقدير جَمعُ حَضجَرٍ معناه سمي المفرد بالجَمع للمبالغةِ، يقالُ: وطبٌ حَضجَرٌ، وأَوطُبٌ حُضاجِر كما وُصف المُفرد بالجمعِ في قولِه[3]:

.... ومعاً جياعَا

وكذلك سَراويل في التَّقدير جمعٌ كأنَّ كلَّ رِجْلٍ منها سِروَالة. والحقيقةُ ما ذكرتُه من أنَّ حُكمَ امتناعِ الصَّرفِ فيه مُدارٌ على هذا الوزنِ، قالوا الاسمُ إذا وُجدَ فيه التركيبُ لم ينصرف، والمرادُ به التركيبُ الذي لم يَتضَمن الشَّطرُ الثاني منه معنى الحَرفِ، وذلك نحو: حَضرموتُ وَبعلَبَكُّ، والعُجمةُ في الأعلامِ خاصةً من أسبابِ امتناعِ الصرفِ، والمعنى إذا لم تكنِ العُجمَةُ سابقةً للعَلميَّةِ، أمَّا إذا طرأتِ العَلَميَّةُ على العُجمةِ كما لو سمَّيتَ باللِّجامِ والفِرندِ فهو منصرفٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «إلَّا إذا اضطُرَّ الشاعرُ فصرفَ».

قال المشرحُ: يجوزُ للشاعرِ أن يصرفَ غيرَ المنصرفِ في ضرورةِ

---

(1) في (ب) أخف.

(2 ـ 2) ما بين القوسين مصحح على هامش (أ) إلا أنه لم يكن واضحاً في الصورة.

(3) هذا جزء من بيت للقطامي، واسمه عمير بن شميم، والبيت كاملاً كما في ديوانه:

كـأنّ نـسـوع رحلي حـيـث ضـمّـت حـوالـب عـرّز ومـعـا جـيـاعـا

وانظر اللسان: ١٥/٢٨٧ (معي) وخلق الإنسان لثابت: ٢٦٤، والمذكر والمؤنث للفراء: ٧٥، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري: ٣٠١، والمخصص: ١٧/١٣.

الشّعرِ، وهذا لأنَّ للشاعرِ العملَ بالقياسِ المهجورِ، وصرفُ غيرِ المنصرِفِ في الشعرِ عملٌ بالقياسِ المهجورِ(١).

قالَ جارُ اللَّهِ: وأمَّا السببُ الواحدُ فغيرُ مانعٍ أبداً، وما تعلق به الكُوفِيُّون في إجازةِ منعِه في الشعرِ ليس(٢) بثبتٍ.

قالَ المشرحُ: السببُ الواحدُ من هذه الأسبابِ التّسعةِ لا يمنعُ الصرفَ اللهمّ إلا عندَ الكوفيين فإنَّهم أجازوا به منعَ الصّرفِ وتَعَلّقوا بقوله(٣):

أتجعلُ نَهبي ونَهبَ العُبَيـ ـدِ بينَ عُيينَةَ والأقرَعِ
وما كانَ حِصنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ مرداسَ في مَجمعِ

ألا تَرَى أنّه مَنَعَ مرداساً الصَّرفَ، وليس فيه سببٌ(٤) سوى العلميّة، وأمّا البصريون فقد أسقَطوا الاحتجاجَ به لأنَّ الرّوايةَ عندَهم (يفوقان شَيخَيَّ).

قالَ جارُ اللَّه: «وما أحدُ سَبَبيهِ أو أسبابه العَلَمِيّة فحكمُهُ الصرفُ عندَ التنكيرِ كقولك: ربَّ سعادٍ وقطامٍ لبقائِه بلا سَبَبٍ أو على سَبَبٍ واحدٍ».

---

(١) انظر شرح المفصّل للأندلسي: ١/٨٠، وضرائر الشعر لابن عصفور: ورقة: ١٩، ٢٠. والأنصاف: المسألة: ٦٩، وضرائر القزاز: ٦٠.

(٢) في (أ) و(ب) فليس، وما أثبته اتفقت عليه نسخ المفصّل الخطية والمطبوعة ونصّ المفصل في شرحي الأندلسي وابن يعيش.

(٣) هو العباس بن مرداس السّلمي انظر ديوانه: ٨٤، ورواية الديوان: فأصبح نهبي. . . ، وهما غير متواليين في الديوان فصل بينهما قوله:

وقد كنت في الحرب ذا تدرأ فلم أعط شيئاً ولم أمنع
إلاّ أفائل أعطيتها عديد قوائمها الأربع

وهما من قصيدة قالها لما قسم الرسول ﷺ غنائم هوازن وأجزل القسمة للمؤلفة قلوبهم، وأعطى الأقرع بن حابس مائة بعير، وعيينة بن حصن مائة بعير وأعطى العباس بن مرداس أباعر فسخط فأنشد الرسول القصيدة فقال الرسول ﷺ اذهبوا به فاقطعوا عني لسانه فأعطوه حتى رضي.

وانظر الشاهد في شرح الأندلسي: ١/٨٠ وابن يعيش: ٦٨/١ وضرائر الشعر لابن عصفور: ورقة: ٢٠، وضرائر القزاز: ٨٤، والأنصاف: ٤٩٩، والخزانة: ٧١/١، ١٢٢، والعيني: ٣٦٦/٣.

(٤) في (ب).

قالَ المشرحُ: مثالُ ما يَبقى بعدَ التنكيرِ بلا سببٍ سُعادُ وبغدادُ، فإن في الأولى سببين: التأنيثُ والعَلَمِيَّة، وفي الثانية[1] ثلاثةُ أسبابٍ، التأنيثُ والعجمة والعَلميّةُ، فإذا نكّرتَهما بقيا بلا سببٍ، ضرورةَ أنَّ التأنيثَ بدون العلميَّةِ ليس بسببٍ، وكذا[2] العجمةَ، فإن سألتَ: ما الدليلُ على أنَّ التأنيثَ بدونِ العلميةِ ليس بسببٍ؟

أجبتُ: لأنَّه لو كان سبباً لكانَ نحو مانعة غير منصرفٍ ضرورةَ أنَّ فيها التأنيثَ والوصفَ، وكذا تقولُ[3] في العجمةِ، إنَّها لو كانت بدونِ العلميةِ لكانَ نحو: اللِّجامِ والفرندِ إذا سَمَّيتَ بهما غيرَ منصرفين، مثالُ ما يَبقى بعدَ التنكيرِ على سببٍ واحدٍ[4]، يزيدُ ويشكرُ/ إذا نَكَّرتَهُما. [١٢/ب]

قالَ جارُ اللَّه: إلَّا نحوَ أحمرَ فإنَّ فيه خلافاً بينَ الأخفشِ، وصاحِب الكتابِ.

قالَ المشرحُ: اِعلم أنَّ أحمرَ لا ينصرفُ بالإجماعِ لما فيه من تركيبِ الوزنِ، فإذا سميت به لم ينصرف أيضاً بالإجماع، وهذا لأنَّ وزنَ الفعلِ، وإن كان لا يُعتدُّ به إلا مع الوصفِ والعَلميّةِ، لكن في الأول وحدُ الوصفِ وفي الثاني وإن زال لكن إلى العلمية فإذا[5] نَكَّرتَهُ فهنا اختلَفَ سيبويهِ والأخفشُ، فعندَ سيبويه يبقى كما كان غيرَ منصرفٍ، وعندَ الأخفشَ ينصرفُ. كذا روايةُ هذه المسألة في (شَرحِ الكِتاب)[6] للسيرافي. احتجَّ الأخفشُ[7]

(١) انظر شرح الأندلسي: ١/ ورقة ٩١، وحواشي المفصّل: ورقة: ٩٠.
(٢) في (ب) وكذلك.
(٣) في (ب) القول.
(٤) في (ب).
(٥) في (ب) وإن.
(٦) شرح الكتاب: ٤/ ورقة: ٨٢، ٨٣.
(٧) شرح الأندلسي: ٩٢/١. ونقل عن حواشي المفصّل أنَّ المازني لقي الأخفش فقال له ما تقول في قولهم: مررت بنسوة أربع؟ فقال: أصرفه، فقال له لماذا تصرفه وقد اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة؟ فقال: نظراً إلى أصله، لأنَّ الأربع في الأصل منصرف إذا وصله أربعة، فقال له: فلم لا ترجع إلى الأصل في أحمر فتمنعه الصرف؟ فانقطع ولم يجبه. وهذا النّص لا يوجد في حواشي المفصل نسخة ليدن. وهي نسخة كثيرة الخروم لا يصح الاعتماد عليها في نشر الكتاب.

بأنَّ الوصفيةَ وإن جاءت بعدَ العَلميةِ لكنّه وصفُ عارضٌ فلا احتجاجَ[1] به كما في نِسوَةٍ أربعَ. حجّةُ سيبويهِ هذا الوصف إنّما يكونُ عارضاً لو لم يكن الاسمُ في الأصلِ وصفاً، ويخالفُ في نسوةٍ أربعَ، لأنَّ أسماءَ العددِ في الأصلِ لمجرَّدِ، لا للوصفِ[2].

---

(١) في (ب) فلا اعتداد به.

(٢) اختلاف الأخفش وسيبويه في هذه المسألة مشهور في كتب النحو. أمّا رأي سيبويه فهو واضح وصريح في الكتاب: ٤٠٢/٢، وقد فسّر شراح الكتاب وقد وقفت على تحرير المسألة في شرح السّيرافي والرّماني، وابن خروف، وأبي نصر هارون بن موسى: ٤١، والأعلم الشنتمري: ورقة ٣١٢، وتعليق الفارسي على كتاب سيبويه ورقة ٩٧.

أمّا رأي الأخفش فلم أقف على كتاب من مؤلفاته ذكرت فيه هذه المسألة، إلاّ أن نقل العلماء لها قد تواتر حتى أصبح مشهوراً به، وقد ذكر الأندلسي ما يخالف ذلك فقال: - وأنكر بعضهم نسبة هذا المذهب إلى الأخفش، وقال: من حكى عنه هذا فقد أخطأ وكتابه يردّ عليه فإنه قال في (الأوسط) وما كان صفة من أفعل فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة نحو آدم وأحمر ثم قال: والقياس أن يصرف في النكرة فهذا نص منه موافق لمذهب سيبويه. شرح المفصّل: ٩٣/١. وعنه كما يبدو في شرح الرضى: ١٧٧/١.

وذكر أبو حيّان في ارتشاف الضّرب: ورقة ٣٨٧. ما يفيد أنّ للأخفش قولين فقد روي عنه الصرف والمنع، وأول نصّ وقفت عليه ينسب مخالفة سيبويه للأخفش هو نصّ المبرّد ٢٨٥ هـ في كتاب (المقتضب)، ولا شك أنّ المبرد قريب العهد بالأخفش، فالأخفش شيخ شيخه فقط. وقد وافق المبرد رأي الأخفش فردّ على سيبويه في كتابه (مسائل الغلط) انظر نسخة يوسف أغا: ٣/٤٩١٤، وانتصر ابن ولاد لسيبويه في النقص على المبرد في كتابه هذا. في الانتصار ص ٢٣٥ - ٢٣٨، وانظر مجلس المازني والأخفش بصدد هذه المسألة في مجالس العلماء للزجاجي ٣٣٨ هـ ٠/ ص ٩٢، ٩٣، وانظر كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣١١ هـ/ ص ٧، ٨، وكتاب المجالس للخطيب الاسكافي: ورقة ٤١، وجعل الأخفش هو وحده الذي خرق اتفاق النحويين على حين أنه وافقه المبرد والزجاج كما وافقهم الفارسي في أحد قوليه وذكر أبو حيان في (الارتشاف) أنّ للفراء وابن الأنباري رأياً آخر في المسألة، وذلك إن كان المسمّى بأحمر رجل أحمر فعلاً وافقا سيبويه، وإن سمي به أسود أو أبيض وافقا الأخفش.

وانظر المسألة شرح اللّمع لابن برهان: ورقة ١٤٢، وتوجيه اللّمع لابن الخباز: ورقة ١٢٩ والملخص لابن أبي الربيع: ٢/ ورقة ٢٨...

وقد وقفت على نسخة من رسالة صنفت في خلافات الأخفش وسيبويه لمؤلف مجهول لعله الخبيصي شارح الكافية لأنه بعد نهاية كتابه قال: ... وقال رضي الله عنه مملياً عليّ عدة مسائل من مسائل الخلاف في النحو. (لا له لي ٣٤٠٧).

قالَ جارُ اللَّه: وما فيه سببان من الثُّلاثِيِّ الساكنِ الحَشوِ كنوحٍ ولُوطٍ[1] منصرفٌ في اللُّغةِ الفَصيحةِ التي عليها التَّنزيلُ لمقاومةِ السُّكونِ أحدَ السَّببين، وقومٌ يجرونه على القياسِ فلا يصرفونَه وقد جَمَعَهما الشاعرُ في قوله[2]:

لم تَتَلَفَّع بفضلِ مئزَرِها دَعدُ ولم تَشقِ دعدُ في العُلَبِ

قالَ المشرحُ: الاسمُ إن وُجِدَ فيه التركيبُ على ما ذَكرناه من التَّفسيرِ، أو سببان من أسبابِ امتناعِ الصرفِ، كما هو مذهبُ النَّحويين إلا أنَّه متى كان ثُلاثيًّا ساكنَ الحَشوِ فإنَه فيه خِفَّةٌ، وأمَّا الاستحسانُ أن يُصرفَ لمقاومةِ الخِفَّة فيه الثقلُ الناشيءُ من سببِ امتناعِ الصرفِ فيصيرُ كأنَّ ذلك الثِّقَلَ لم يُوجد فيه.

فإن سألتَ: ألا[3] يجوزُ أن يكونَ انصرافُ دَعدٍ في البيتِ للضَّرورةِ؟ أجبتُ: الأصلُ في الكلامِ أن لا يُحمل على الضرورة لا سيَّما إذا كان مُحتَجًّا به. العُلَب: تكسير عُلْبَةٍ وهي وعاءٌ من جِلدٍ فكأنَّه يقول: إنَّ دَعداً مخدومةٌ لا خادِمةٌ تأتَزِرُ كما تَأتَزِرُ الإماءُ، منعَّمةٌ لا بَدويَّةٌ حتى يكونَ مشرَبَها من الجلدِ الإناءُ.

---

(١) أضاف بعد كلمة «لوط» في (ب) وهند وجمل مصححة على الهامش ولا توجد في (أ) ولا في جميع نسخ المفصّل.

(٢) ينسب هذا البيت إلى جرير، كما ينسب إلى عبدالله بن قيس الرقيات انظر في شرحه وإعرابه: المنخّل: ورقة: ١٤، والخوارزمي: ٨ وزين العرب ورقة: ٦، وشرح الأندلسي: ٩٣/١، ٩٤، وابن يعيش: ١٧٠/١ والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٢٢/٢، ومن شواهد الجمل: ٢٢٧ وقد شرحه شراح أبيات الجمل منهم أبو الحسن بن سيدة: ورقة ٦٢، وأبو محمد بن السيد. الحلل: ٩٣ وأبو عبدالله بن هشام اللخمي في الفصول والجمل...: ١٩٨ وأبو جعفر اللّبلي في وشي الحلل: ٥٥، وأبو الحسن علي بن حريق في شرح رسالة أبيات الجمل له: ورقة: ١٤٦، ١٤٧... وغيرهم. وانظر الخصائص: ٦١/٣، ٣١٦، والمنصف: ٧٧/٢، وديوان جرير: ١٠٤١ وملحقات ديوان ابن قيس الرقيات: ١٧٨.

(٣) في (ب) لم لا.

قال ابن سيدة في شرح أبيات الجمل له: التلفّع أن تشتمل بالثوب الواحد حتى يجلل بها جسدها وقيل: تتلفع ها هنا: تتقنع، وهو اشتمال الصماء عند العرب (التهذيب: ٤٠٢/٢) العلب: جمع علبة: وهو القدح. تشق يروي تسق بالسين غير المنقوطة.

قالَ جارُ اللهِ : وَأَمَّا ما فيه سَبَبٌ زائِدٌ كَماهِ وَجُورِ فإنَّ فيه ما في نُوحٍ مع زِيادَةِ التَّأنيثِ فلا مقالَ في امتناعِ صرفِهِ .

قالَ المُشَرِّحُ : ماه[1] ، وجور[2] في اسمِ بَلَدَين غيرُ منصرفَيْن ، فإنَّ التركيبَ فيه من جِهَتَين: من جهةِ التأنيثِ، ومن جهةِ العُجمَةِ، فالخفَّةُ، وإن كانت تقاوِمُ أحدَ الثِّقلين لكنَّ الثقلَ الثَّاني يَبْقَى بلا معارضٍ فيعمَلُ عليه .

قالَ جارُ الله : التكريرُ في نحوِ بُشرى ، وصَحراء ، ومساجِدَ ومصابيحَ نُزِّلَ البناءُ على حرفِ تأنيثٍ لا يقعُ منفصلاً بحالٍ ، والزِّنَةُ التي لا واحدَ عليها منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ وجَمعٍ ثانٍ .

قال المشرحُ : عنى بقوله : لا يقعُ منفصلاً بحالٍ ، أن مَبنَى الألفِ على اللزومِ[3] وعدمِ المفارقةِ ، بخلافِ تاءِ التأنيثِ فإنَّ مَبناها على المفارقةِ .

(١) انظر معجم ما استعجم: ١١٧٦، ومعجم البلدان: ٤٨/٥، والروض المعطار: ٥١٩.
(٢) انظر: معجم البلدان: ١٨١/٢، والروض المعطار: ١٨٠.
(٣) في (ب) على غير الرفع.

[بَابُ وُجُوهِ الإعرَابِ]

قالَ جارُ الله : « القولُ في وجوهِ إعرابِ الاسم هي الرَّفعُ ، والنَّصْبُ والجَرُّ فكل(١ واحدٍ منها عَلَمٌ على معنى١) ، فالرَّفعُ عَلَمُ الفاعلية » .

قالَ المشرِّحُ : الأصلُ في المرفوعاتِ بعدَ الفعل(٢) المضارعِ الفَاصِلُ ، لأنَّ الواضعَ لَمَّا فَرَغَ من وَضْعِ المفاريدِ فقد استَفَزَّه إلى وضع ما يَدُلُّ على الفاعِلِ حاجةً ، لم يستفزّه إلى سائر المرفوعات فيكون أسبقَ بالرَّفعِ ضرورةً .

[أمَّا](٣) بيانُ المقدَّمَةِ الأولى(٤) فلأنَّ الواضِعَ كما فرغَ من وضعِ المفاريدِ فقد تَبَيَّنَ أنه فَعَلَ ما يَقْتَضِي وَضعَ الفاعِلِ لأنَّه لو حينئذٍ تبيَّن أنَّه وَضَعَ الفعلَ ، وَوَضْعُ الفِعلِ يقتَضِي الفاعِلِ ضرورَةَ أن «عن» المقدرةَ فيه تَقْتَضِي ما يَدْخُلُ عَلَيْهِ ، وذلِكَ هو الفاعلُ .

وأمّا بيانُ المقدّمَةِ الثَّانِيةِ : فلأنَّ الواضِعَ كما فرغَ من وضعِ المفاريدِ ، لم يتبيَّن أنّه فَعَلَ ما يقتضي وَضعَ سائِرِ المَرْفوعاتِ ، لأنَّه لَو تَبَيَّنَ حِينَئِذٍ فذلِكَ

(١ ـ ١) ساقط من (أ) فقط.

(٢) في (ب) الاسم.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) قال العلوي في شرحه: ١/٥٠: ذكر الخوارزمي وجهاً لاستحقاق الرفع للفاعل أغفلنا ذكره لخروجه عن مصطلحات النحاة وبعده عن مسالكهم.

المُقْتَضِي لا يَخلو من أن يَكُونَ إحدى الكَلِم الثَّلاث ، أو شيئاً آخرَ ، لا وَجهَ إلى أن يكونَ شيئاً آخرَ ، يَقتضِيهِ الأصْلُ ، ولا وجهَ إلى أن يكونَ إحدى الكَلِم الثَّلاثِ ، لأنَّ الإسمَ شيءٌ منه لا يقتضي مرفوعاً - اللَّهم - إلَّا المصدرَ والصِّفةُ ، وهما لا يَقتضيانه بوضعهما ، لأنَّهما لو اقْتَضَيَا بوضعِهما مرفوعاً لما جازَ إخلاؤُهما في موضعٍ غيرِ ذلك المرفوعِ ، ولأنَّه لا مرفوعَ لهما سِوى الفاعلِ بالإجماعِ . (١وكذلـك الفعلُ لا مرفوعَ له سوى الفاعـلِ١) .

وأمّا الحرفُ فإنَّه لا يخلو من أن يكونَ له اقتضاءُ مرفوعٍ ، أو لا يكون ، فلئن لم يكن فذاكَ ، وإن كان فالواضعُ كما فَرَغَ من وضع المفاريدِ لم يكن للحرفِ اقتضاءُ مرفوعٍ ، لأنَّ الحرفَ حينئذٍ غيرُ موضوعٍ ، لأنَّا لا نَعني بالمفاريدِ الاسم والفِعلَ ، والواضِعُ كما فَرَغَ إلى النسبةِ والرابطةِ ، والنسبةُ متأخرةٌ عن المنسوبِ والمنسوبِ إليه ، فعُلم أنَّ الواضِعَ كما فَرَغَ من [١٣/أ] وضعِ المفاريد / فقد استفزّه إلى وضعِ ما يَدُلُّ على الفاعِلِ حاجةً لم يستَفِزَّه إلى وَضعِ سائرِ المرفوعاتِ .

وأما بيانُ المقدمةِ الثالثةِ(٢) : فلأن الواضعَ يتبعُ الحاجةَ . فإن سألتَ : ما الدليلُ على أنَّ (عن) مقدرةٌ في الفعلِ ؟ وإن سلّمنا أنَّها مقدرةٌ ، ولكن لِمَ قلتَ إن ذلك يقْتَضِي وَضْعَ الفاعِلِ عُقيبَ فَراغِ الواضعِ عن المفرداتِ ؟ ألا تَرى أنّ « عن » كما هي مقدَّرةٌ بالإضافةِ إلى الفاعلِ ، فكذلك على مقدرةٌ فيه بالإضافةِ إلى المفعولِ ، ثُمَّ ذلك لَا يَقْتَضِي ، وضعَ المفعول عقبَ فراغِ الواضعِ عن المفرداتِ ، ثُمَّ هذا ينتقضُ بالمبتدأ فإنَّه مُسنَدٌ إليه بما ذكرتُه من التفسيرِ وليس هو بفاعلٍ ؟ أجبتُ : أمَّا قوله : لم قلتَ : بأنَّ عن مقدرةٌ في الفعـلِ ؟ فنقولُ: لأنَّـا إذا قلنا: ضَـرَبَ زيدٌ فمعنـاه صدرَ الضَّـربُ عن زيدٍ، فزيدٌ في التفسيرِ مُقَابلٌ بزيدٍ في المفسّر فَيبقى في طرفِ التفسير

(١ - ١) في (ب).
(٢) في (أ) الثانية وهو سهو.

صدورُ[1] الضَّربِ عن، وفي طرف المفسَّر ضرب فيكون ضَرَبَ «صدورُ الضَّربِ عن» ضرورةً. فإن سألتَ: ما الدليلُ على أنَّ قولَنا: ضرب زيدٌ معناه[2]: صدور الضرب عن زيدٍ، وهذا لأنَّ المفسّر يبتدىء متعدياً ويَتِمُّ مُتعدياً، بخلافِ التَّفسِيرِ فإنه يَبتدىءُ لازماً وَيَتمُّ مُتَعَدِّياً؟ أجبتُ: تفسيرُ الفعلِ مع تفسيرِ الإسنادِ على وجهِ التفصيلِ بابٌ مفتوحٌ، فبعدَ ذلك لا يخلو من أن يكونَ ما ذكرناه من التفسيرِ مطابقاً لذلك المفسّرِ، أو لا يكونَ، فلئِن[4] كانَ فذاك، وإن لم يكن قُلنا: هذا القَدرُ من التفاوتِ ساقطٌ عن الدّالِّ عن حدِّ الإسنادِ، إذ لو لم يكن ساقطاً لانسَدَّ بابُ تفسيرِ الفعلِ مع تفسيرِ الإسنادِ على وجهِ التَّفصِيلِ ولأنَّه[5] كما ذَكرنَاه بابٌ مفتوحٌ. بيانه أنه لو لم يَكن ساقطاً ثُمَّ فُسر الفِعلُ بشيءٍ فذلك الشيءُ لا يخلو من أن يكونَ فعلاً، أو لا يكون، لا وجه إلى أن لا يكونَ، لأنَّه حينئذٍ يَلزمُ ما كان من التَّفاوتِ، بل أشنَعَ، فيتعين أن يكونَ فعلاً فلا يخلو من أن يكون متعدياً، أو لا يكون، لا وجهَ إلى أن يكونَ متعدياً، لأنَّ ذلك المُتَعَدِّي لا يخلو من أن يكونَ مطابقاً للفعلِ المفسَّر به أو لا يكون لا وجهَ إلى أن لا يكونَ لأنَّه حينئذٍ يلزمُ ما ذكرته من المخالفةِ، ولا وجهَ إلى أن يكونَ حينئذٍ لا يَتَفَسَّر الإسنادُ بطريقِ التَّفصيل، بل يكون ذلك[6] تمثيلاً إسنادٍ بإسنادٍ كما لو قيل: ما اللَّيثُ؟ فقلتَ: الأسدُ، فتعيَّن أن يكون غيرَ متعدٍّ، فلا يخلو من أن يكونَ مجهولاً أو غيرَ مجهولٍ، لا وجهَ إلى أن يكونَ مجهولاً، لأنَّه حينَئِذٍ يلزم ما ذكرتُه من المخالفةِ، بل أقوى، فتعيَّن أن يكون غير [7] متعدٍّ كما ذَكرناه[7] غيـرَ

---

(١) في (ب) صدر.

(٢) في (ب).

(٣) في (أ) في.

(٤) في (ب) فان.

(٥) في (أ).

(٦) في (ب).

(٧ ـ ٧) في (ب) لما ذكرناه لازماً.

مجهولٍ ، فعُلم أنَّ هذا القَدرَ من التفاوتِ لو لم يكن ساقطاً على الدالِّ على حدِّ الإسناد لانسدَّ بابُ[1] تفسيرِ الفعلِ مع تفسيرِ الإسنادِ على وجهِ التفصيلِ ، وأنَّه مفتوحٌ ، وأما قوله : لم قلتَ بأنَّ الواضعَ كما فَرَغَ من وضعِ المفاريدِ ، فقد وَضَعَ الفاعلَ ، فنقولُ : ضرورةَ أنَّ عن المقدرةَ في الفعلِ لا بُدَّ له من شيءٍ يدخُلُ عليه ، وأمَّا على المقدرةُ في الفِعل فنقولُ : قِصَّةُ ما ذكرنا من الدليلِ أنَّ الواضعَ كما فَرَغَ من وضعِ المفاريدِ ، وضعَ المفعولَ إلَّا أنه وَجَدَ المانعَ من ذلك ، وهو اعتراضٌ[2] عن المقدّرةِ مقدّمةً على « على » المقدّرةِ ، فمن[3] ادَّعى مثلَ ذلك ها هُنا فقد ادَّعى المعارِضَ فعليه الدَّليلُ ، وأمَّا قولُهُ بأنَّ هذا ينتقضُ بالمبتدأ ، فإنَّه مسند إليه وليسَ بفاعلٍ ، فنقولَ : ما الدليلُ على أنَّ المبتدأِ مسندٌ إليه ؟ بل المسندُ إليه في بابِ الابتداءِ ضميرُه ، وهذا لأنَّ المسنَدَ إليه هو الذي إليه أضيفَ الفعلُ بعن المقدرة ، والذي أضيفَ إليه الفعلُ ها هنا ضميرُ المبتدأ لا المبتدأ ، ألا تَرى أنَّك إذا قُلْتَ : زيدٌ ضَرَبَ فمعناه : زَيدٌ صَدَرَ الضَّربُ عنه فعن تَدخُلُ على ضَميرِ زيدٍ ، لا على زَيْدٍ نَفْسِه .

قالَ جارُ اللهِ : والفاعلُ واحدٌ ليس إلَّا .

قالَ المشرِّحُ : يريدُ ليسَ إلَّا هذا المذكورَ . قال المُبَرِّدُ : والعربُ تفعلُ ذلك فيما عُرف معناه كقولهم : أتاني زيدٌ ليس إلَّا . أي ليس إلَّا هذا الذي ذكرتُه ، ونظيرُه أتاني زيدٌ ليسَ غيرُ ، ثم الذي يدلّ على أنَّ الفاعِلَ واحدٌ أنَّ « عن » المقدَّرَةَ لا تدخلُ إلَّا على اسمٍ . فإن سألتَ : أليسَ الفاعلُ في قولك ضَرَبَ الرَّجلان ، وضربَ الرِّجالُ وضربَ زيدٌ وعمرو مُتعدّداً ؟ أجبتُ : المعنِيُّ[4] بتعدُّدِ الفاعلِ ليس ذلك ، بل المعنِيُّ ارتفاعُ اسمين

(١) في (ب) باب تفسير باب الفعل. . .

(٢) مصححة على الهامش في (أ) ولم تظهر في الصورة.

(٣) في (ب) من.

(٤) شرح الأندلسي: ٩٦/١.

مختلفين بجهةِ الفاعليَّة بِفعلٍ[1] واحدٍ من غيرِ أن يكونَ هناك عاطفٌ نحو ضَرَبَ / زَيدٌ وعَمرو . [١٣/ب]

قالَ جارُ الله : « وأمّا المبتدأُ وخبرُه ، وخبرُ إنَّ[2] وأخواتِها ، ولا التي لنفيِ الجنسِ ، واسمُ ما ولا المشبَّهتين بليس فملحقاتٌ بالفاعلِ على سبيلِ التَّشبيهِ والتَّقريب » .

قالَ المشرّحُ ، كلُّ واحدٍ من هذه المرفوعات أذكرُ جهةَ[3] مشابهتِهِ وكيفيَّةَ إلحاقهِ بالأصلِ في موضعِه إن شاء الله تعالى .

قالَ جارُ اللهِ : « وكذلك النَّصبُ عَلمُ المفعوليَّة ، والمفعولُ خمسةُ أضربٍ ، المفعولُ المطلق والمفعولُ به ، والمفعولُ فيه ، والمفعولُ معه ، والمفعولُ له ، والحالُ ، والتمييزُ ، والمُستثنى المنصوبُ ، والخبرُ في بابِ كان ، والإسمُ في بابِ إنَّ ، والمنصوبُ بلا التي لنفي الجنسِ وخبرُ ما ولا المشبّهتين بليس ملحقاتٌ[4] بالمفعول » .

قال المشرّحُ : الأصلُ بالمنصوباتِ هو المفعولُ ، وذلك أنَّ الواضعَ كما فَرَغَ من وضعِ المفاريدِ فقد استفزه إلى وضعِ المفعول ، حاجةً لأنَّ من جملةِ المفاريدِ الفعلَ المتعدي ولا بُدَّ لَه من المفعولِ ، لأنَّ على المقدّرةُ فيه ، و« على » لا بُدَّ لها من شيءٍ تدخُلُ عليه ، والكلامُ فيه كالكلامِ في الفاعلِ وهذه المنصوبات ، منها[5] ما هو أصلٌ ، وما هو دَخيلٌ ، أذكرُ

---

(١) في (أ) لفعل.

(٢) في نسخة (ب) علق على الهامش بخط مغاير واسم كان وأخواتها، وهذه العبارة موجودة في نسخة المفصّل المطبوعة قبل واسم لا. إلاّ أنها ساقطة من النسخ الخطية للمفصّل التي أعتمدها، وساقطة من نصّ المفصّل في شرحي الأندلسي وابن يعيش. . .

(٣) في (ب) وجه.

(٤) في (ب) فقط فملحقات.

(٥) في (ب) أذكر منها. .

مشابهتَه وكيفيَّة إلحاقِه[1] بالأصلِ في موضعِهِ إن شاء الله .

قال جارُ الله : « والجرُّ علمُ الإضافةِ » .

قال المشرِّحُ : ـ أذكرُ الجَرّ أصلَه وفروعَه في المجروراتِ إن شاء الله تعالى[2] .

قالَ جارُ الله : « وأمَّا التَّوابعُ فهي في رَفعها ونَصبها وجَرّها داخلةٌ تحتَ أحكامِ المتبوعاتِ تَنصِبُ عمل العامِلِ على القبيلين انتصابةً واحدةً ، وأنا أسوقُ هذه الأجناسَ كلَّها مرتبةً مفصلةً بعونِ الله وحسن تأييده » .

قَالَ المشرِّحُ : الذي يَدُل على أنَّ هذه التوابعَ يعمل فيها العاملُ في المتبوعِ أنّ انتقالَها دائرٌ مع ذلك العامِلِ وجوداً وعدماً ، فيكون هو المؤثِّرَ فيه . وعِندي[3] أنَّ هذا من المُساهلاتِ[4] النحويةِ ، ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ : جاءني رجلٌ، فقبلَ أن تقولَ فقيةٌ قيل لَكَ: أيُّ رجلٍ؟ أفقيةٌ من الرجالِ جاءك ؟ أم غيرُ فقيةٍ ؟ فإذا قلتَ : فقيةٌ فارتفاعه بالابتداءِ ، لأنَّ معناه فقيهٌ من الرجالِ جاءني ، ولا شَك أنّ[5] فقيهٌ ها هنا (٦مبتـدأٌ وجاءني خبـرٌ٦) .

---

(١) في (ب) لحاقه.

(٢) في (ب).

(٣) النصّ في شرح الأندلسي: ٩٨/١.

(٤) في (أ) و(ب) المشاهدات والتصويب من شرح الأندلسي.

(٥) في (ب) باب فقيه.

(٦ ـ ٦) في (ب) مبتدأ وخبر وجاءني خبر.

[بَابُ الفَاعِلِ]

قالَ جارُ اللهِ : ذكرُ المرفوعاتِ .

الفاعلُ[1] هو : ما كانَ المسنَد إليه من فعلٍ أو شبهِهِ مقدماً عليه أبداً كقولك : ضربَ زيدٌ ، وزيدٌ ضاربٌ غُلامُه ، وحسنٌ وجهُه . وحقُّه الرَّفعُ ، ورافِعُه ما أُسنِدَ إليه .

قال المشرِّحُ : ـ عَنى بشبهِهِ الفعلِ اسمَ الفاعِلِ واسمَ المفعولِ والصِّفَةَ المشبَّهةَ ، كلُّ إسمٍ أضيفَ إليه الفِعلُ مقدّمٌ عليه فهو فاعلٌ ، فإن كانَ الفعلُ فيه مؤخراً فهو مبتدأ . وحقُّ الفاعِلِ الرَّفعُ ، لأنَّ الواضِعَ مَدَّ عَينَه له ، وهذا كما تَقُولُ : حقُّ الجدةِ السُّدُسُ لأنَّ اللهَ تعالى أوجَبَهُ لها . الفاعلُ يرتفعُ بالفعلِ ، لأنَّه دارَ مع ارتفاعِهِ وجوداً وعدماً .

قالَ جارُ اللهِ : « والأصلُ أن يلي الفِعلَ لأنَّه كالجزءِ منه » .

قالَ المشرّحُ : الأصلُ[2] أن يَلِيَ الفاعلُ ضرورةً ، لأنَّ عن المقدرةِ لا يفصِلُ بينها وبينَ ما يدخل عليه ، فالفاعِلُ قد نُزّلَ منزلةَ الجزءِ من الفِعلِ ، ولذلك وَقَعَ بينَ لامِ الفِعلِ وحركتِهِ في قولك : يَضربان .

قَالَ جارُ اللهِ : « فإذا قُدّمَ عليه غيرُه كانَ في النّيّةِ مؤخراً ، ثمَّ جازَ

(١) دخل تحت هذه الترجمة نائب الفاعل، فإن صاحب المفصّل لم يعقد له باباً خاصاً.

(٢) شرح الأندلسي: ١/١٠١. نقل النصّ ولم يعقب عليه.

ضَرَبَ غلامَه زيدٌ ، وامتَنَعَ : ضرَبَ غلامُه زيداً .

قالَ المشرّحُ : ها هنا مسائلُ أربعُ الأُولى : ضربَ زيدٌ غلامَه ، وهذا بالاتفاقِ جائزٌ ، الثانيةُ : ضَرَبَ غلامَه زيدٌ ، وهذا أيضاً جائز ، الثالثة ضَرَبَ غلامُه زيداً ، وهذا بالاتفاق[1] غيرُ جائزٍ ضرورةً ، لأنَّ الضميرَ لا بُدَّ له من مصرفٍ مقدَّمٍ إمَّا حقيقةً وإمَّا تقديراً ، وليس ها هنا مصرفٌ مقدّمٌ ، أمّا حقيقةً فظاهرٌ ، وأمَّا تقديراً فلأنَّ زيداً ها هنا غيرُ مقدّمٍ تقديراً ، لأنَّ من شأنِ المفعولِ أن يَتَأَخَّرَ عن الفاعِلِ . الرابعة : ضربَ زيداً غلامُه . وهذا بالاتفاق غيرُ جائزٍ .

قالَ جارُ اللهِ : « فصلٌ ومضمره ، في الإسنادِ إليه كمظهرِهِ ، تقول : ضربتُ ، وضرباً ، وضربوا ، وضربنَ » .

[١٤/أ] قالَ المشرحُ : الفعلُ كما يَجتَزِىءُ بالفاعلِ / إذا كان مظهراً ، فكذلك يجتَزِىءُ إذا كان مضمراً .

قالَ جارُ اللهِ : وتقولُ : زيدٌ ضَرَبَ فتنوي[2] في ضربَ فاعلاً وهو ضميرٌ يرجعُ إلى زيد[3] شبيهٌ بالتّاءِ الراجعةِ إلى أنا وأنت في أنا ضربتُ ، وأنتَ ضربتَ .

قالَ المشرّحُ : المضمرُ على ضربين بارزٌ ومستكنٌّ ، فالبارزُ هو التاءُ

---

(١) ورد في نسخة (ب) حاشية قوله: هذا بالاتفاق غير جائز، أقول: ليس اتفاق على عدم الجواز، فإن الأخفش وابن جني جوزا الإضمار قبل الذكر نفظاً ورتبه كما في قول الشاعر: [لأبي الأسود كما في ديوانه: ٢٣٧].

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فالهاء راجعة إلى عدي. والجواب أنَّ ذلك ضرورة، وأن الهاء راجعة إلى مصدر الفعل، أي: جزى الجزاء. لمحرره أحمد الكواكبي غفر له.

وانظر: الخصائص: ١/١٤١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٠٩ والخزانة: ١/١٣٤.

(٢) في (ب) فقط: وتنوي.

(٣) في (ب) فقط: إلى الأول.

في ضربتَ ، والمستكنُّ هو المنويُّ في زيدٍ ضربَ ، فزيدٌ ليسَ فاعلَ ضَرَبَ إنَّما الفاعلُ ذلك الضميرُ المستكنُّ الراجعُ إلى زيدٍ ، بدليلِ أنَّ « عن » المقدَّرةَ تَدخُل على ذلك الضميرِ لا على زيدٍ ، تقولُ : الرجلان ضَرَبَا ، والرجالُ ضَرَبوا ، والمرأتانِ ضَرَبَتَا ، والنساءُ ضربنَ ، وأنتَ ضربتَ ، وأنا ضربتُ ولم يُصنَع للغائِب الواحدِ نحو ذلك الضمير . فإن(١ سألتَ : لِمَ لَم١) يصنع للغائِب الواحدِ مثلُ ذلك الضمير؟ أجبتُ: الفرقُ بين الموضعين مبنيٌّ على مقدمتين إحداهُما : ـ أنَّ الضمائرَ مظنةُ الاحتياطِ ، واجبٌ صونُها عن الاختلاطِ ، لأنَّها بمنزلةِ الإشاراتِ والتلويحاتِ ولذلك صاغوا للمرفوعِ ضميراً ، وللمنصوبِ ضَميراً . فإن سألتَ : لو كان المضمرُ مما يُحتاطُ له لما وَقَعَ التّسويـة في الضميرِ المثنى بين لفظي المذكـرِ والمؤنثِ ؟ أجبتُ : قبل أن أشرَعَ في التَّقصّي عنه أُلقي عليك أشياءَ أحدُها : أنّ الضّميرَ في الأصلِ هو الهاءُ وما تلحقه من اللواحقِ علاماتٌ دالةٌ على شيءٍ وراءَ الضميرِ ، تقولُ : هو زيدٌ فتكونُ الهاءُ للإشارةِ ، والواوُ دليلٌ على أنَّ المشارَ إليه فردٌ مذكرٌ ، وهي هندٌ فتكونُ الهاءُ للإشارةِ والياءُ دليلٌ على أنَّ المشارَ إليه فردٌ مؤنثٌ .

وثانيهما : أنَّ هذا اللاحِقَ علامةٌ لا علامتان كالواوِ والياءِ .

وثالثهما : أنَّ المذكرَ والمؤنّثَ مما يستوي فيه علامةُ التثنية ، تقولُ : رجلان ، وحائِضان ، وطالِقان ، إذا ثَبَتَ هذا فوجهُ انسكابِهِ بك إلى الغَرَضِ أنَّه لو دَخَلَت علامةُ التأنيث تثنية المضمر لا يخلو من أن تكونَ العلامةُ مستبدةً في الدلالةِ ، أو مندرجةً تحتَ شيءٍ آخرُ ، لا وجهَ إلى أن تكونَ مستبدةً ، لأنَّها لو استبدّت(٢) لكان اللاحقُ حينئذ علامتين لا علامةً ، وقد ذكرنا أنَّ اللاحقَ علامةٌ ، لا وجهَ إلى أن تندرجَ تحتَ شيءٍ آخرَ ، لأنَّ المندرجَ تحتَه

(١ ـ ١) ساقط من (أ).

(٢) في (ب) لو كانت مستبدة.

لا يخلو من أن يكونَ هو الهاء ، أو اللاحق ، لا وجهَ إلى أن يكونَ هو الهاءُ ، لأنَّ الهاءَ لا تدلُّ إلَّا على الإشارةِ ، ولا وجهَ إلى أن يكونَ هو اللاحق ، لأنَّ اللاحقَ علامةُ التثنية ، وعلامةُ التثنية لا تَنْدَرِجُ تحتَها علامةٌ أخرى .

المقدمة الثانية : أنَّ الإشارةَ لا تكونُ إلَّا بالمشيرِ والمُشارِ له والمشار ، وكلّ[٢] واحدٍ من هذه الثلاثة غيرُ الآخرِ ، فمتى كان المشارُ إليه متعدداً وَضَعُوا له لفظاً . يُعلم أنَّ المشارَ إليه كلاهما ، لا أحدُهما ، وكذلك إذا اجتمعَ في واحدٍ أن يكونَ مُشيراً له مشيراً إليه صاغوا له لَفظاً ليظهرَ أنَّ المشارَ له هو المشارُ إليه ، وكذلك[١] إذا اتّفق أن يكونَ في واحدٍ مشيراً له مشيراً[٢] إليه ، عيّنوا له لفظاً ، ليتبين أنّ المشيرَ هو المشارُ إليه ، أمّا إذا لم يكن المشارُ إليه متعدداً ثُمَّ ، لم يعرِض له أن يكونَ مشاراً له ، ولا مُشيراً ، فلا حاجةَ إلى صوغِ لفظٍ ، والضميرُ في قولكَ : زيدٌ ضرَب غيرُ متعددٍ ، ولا مشاراً له مشاراً إليه ، ولا مشيراً مشاراً إليه ، فمن ثَمَّ لم يَصُوغوا له لفظاً .

قالَ جارُ الله : فصلٌ ؛ « ومن إضمارِ الفعلِ قولك[٣] : ضَربني وضَربتُ زيداً تضمرُ في الأوَّل اسمَ من ضَرَبَكَ وضربْتهُ ، إضماراً على شريطةِ التّفسِيرِ ، لأنَّك لما حاوَلت في هذا الكلامِ أن تجعلَ زيداً فاعلاً ومفعولاً فوجَّهتَ الفعلين إليه ، استَغْنَيْتَ بذكرِهِ مَرَّةً » .

قال المشرِّحُ: اتفقَ[٤] النحويون عن آخرِهم على[٥] أنَّ الفعلين إذا

---

(١) قوله: (وكل واحد) كتبت مرتين في (ب) سهواً من الناسخ.
(٢) في (ب) فكذلك.
(٣) في (ب) شارا.
(٤) ساقط من (أ) فقط.
(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ١٠٤/١، ١٠٥ : شرح هذه الفقرة ثم عقّب عليها بقوله: أمّا قوله: انهم اتفقوا على أن الفعلين لا يسندان إلى ظاهر ذلك الاسم فليس كذلك، بل أجازه الفرّاء ذكره ابن كيسان في «المهذب» وسيأتي مثاله فيما بعد.
(٦) ساقط من (ب).

تَوَجّها إلى اسمٍ إمَّا بجهةِ الفاعليّةِ وإمّا بجهةِ المفعوليةِ ، أو أحدُهما بجهةِ الفاعليةِ ، والآخرُ بجهةِ المفعوليَّةِ ، فالفعلان بمجموعِهما لا يستندان إلى ظاهِرِ ذلك الاسمِ ، بل[1] الذي يستَنِدُ إلى ظاهره أحدُهما . والآخرُ إلى ضميرِه . حُجَّتُهم أنَّ الفاعلَ هو الذي تَدخُلُ عليه عَن المقدّرة ، والمفعولُ هو الذي تدخُلُ عليه على المقدّرة ، فمتى كان فاعلاً فلا بُدَّ من أن[2] يكونَ في كلٍّ واحدٍ منهما عن مقدرةً أو على مقدرةً ، أو في أحدِهما عن وفي الآخرِ على ، فيقتضي كلُّ واحدٍ منهما إسماً[3] على حدةٍ .

قالَ جارُ الله : « ولمَّا لم يكن بُدٌّ من إعمالِ أحدِهما فيه أعملتَ الذي أوليتَه إياه ومنه قول طُفَيْلٍ أَنشده سيبويهِ[4] :

جَرَى فَوقَها واستَشعَرَت لونَ مُذهَبِ

وكذلك إذا قلتَ : ضربتُ وضربوني قومَك / ([5]وكذلك إذا قلتَ : ضربتُ وضربني[5])[6] زيدٌ رفعته لإيلائك إيّاه الرافعَ ، وحذفتَ مفعولَ الأولِ استغناءً عنه ، وعلى هذا تُعمل الأقربَ أبداً فتقولُ : ضربتُ وضربوني قومَك. قَالَ سيبويهِ: ولو لم يحمَل الكلامُ على الآخرِ لقلتَ: ضربتُ وضربوني قومَك ، وهو الوجهُ المختارُ الذي وَرَدَ به التَّنزيلُ ، قال الله تعالى[7]: ـ ﴿آتوني أُفرِغ عَلَيهِ قِطراً﴾ و[8]ـ ﴿هاؤُمُ اقرَؤُا كِتَابِيَه﴾، وإليه [١٤/ب]

---

(١) في (أ) فقط.
(٢) في (أ) وأن يكون.
(٣) في (أ) فقط.
(٤) سيأتي تخريجه عند شرح المؤلف له إن شاء الله.
(٥ ـ ٥) ساقط من (أ)، مصحح في هامش (ب).
(٦) ما بين القوسين لم يرد في العبارة المصححة في نسخة (ب) فألحقته من (المفصّل وقد اتفقت على هذه العبارة نسخ المفصّل، ونصوصه الموجودة في شرحي الأندلسي، وابن يعيش).
(٧) سورة الكهف: آية: ٩٦.
(٨) سورة الحاقة: آية: ١٩.

ذَهَبَ أصحابُنا البصريون ، وقد يُعَملُ الأول ، وهو قليلٌ ، ومنه قول عُمر بن أبي ربيعة[١] :

تُنَخَّلُ فاستَاكت به عودَ أسحلِ

وعليه الكوفيــون.

قال المشرِّح : ثم اخْتَلَفوا[٢] في أنَّ المُسنَد من هذين الفِعلَين إلى ظاهِرِ ذلك الاسمِ ما هو؟ والمستَنِدُ إلى ضَمِيره ما هو[٣] ؟ فعِندَ البصريين المستندُ إلى ظاهِـر ذلك الاسم هـو الثاني ، وإلى ضميـره هو الأول . والكوفيون على عكسِ هذا . احتَجَّ الكوفيون بشيئين أحدُهما : ـ أنَّه إذا أُعمِلَ الأوَّلُ في الظَّاهِرِ ، وَقَعَ الضميرُ في الفعل الثاني موقِعَه ، لأنَّ الظاهرَ حينئذٍ يكونُ في نيَّةِ التقديم ، بخلافِ ما إذا عَمِلَ الثاني فيه ، فإنَّ الضميرَ في الأولِ لا يقعُ موقعَهُ ، لأنَّه حينئذٍ إضمارٌ قبلَ الذكرِ .

الثاني : بَيتُ عُمَرَ ألا تَرى أنَّه أُعمل الفِعلُ الأوَّلُ وهو تُنَخَّلُ في ظاهِرِ هذا الاسمِ وهو عودُ أسحل والثاني في ضميره .

وأمَّا البَصريون فقد عارَضُوهم بشيئين ، وزادُوهم شيئاً ثالثاً ، فأحدُ[٤] الشيئين أنَّ الفعلين إذا توجّها بجهةِ المفعولية[٥] إلى اسم[٦] ثُمَّ أُعمل الأول فالحذفُ في الثاني لا يطبقُ مفصِلَهُ لوجهين :

---

(١) سيأتي تخريجه عند شرح المؤلف له.

(٢) في (أ) فقط.

(٣) في (أ) فقط انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: ٨٣/١ المسألة رقم: ١٣، والتبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري: المسألة رقم: ٣٤، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لليمني: المسألة رقم ٣ قسم الأفعال.

(٤) النّص هنا نقله الأندلسي في المحصّل: ١٠٦/١ مع حذف كثير من عباراته.

(٥) في (ب) المفعول وما أثبته من (أ) موافق لنص الأندلسي.

(٦) في (ب) الإسك وما أثبته من (أ) موافق لنص الأندلسي.

أحدهُما : أنَّك تقولُ : لقيتُ رجلًا وأكرمته، [1]ولا تقولُ وأكرمت[1] ، وبه اتَّضح أنّ الثاني هو العامِلُ في قوله : ﴿ آتوني أُفرغ عليه قِطراً ﴾ .

الوجهُ الثاني : أنَّه لو أَعمل الأول لَزِمَ من ذَلِكَ التَّقديمُ والتأخيرُ .

الشيءُ الثاني : بيتُ طِفيلٍ أَنشد سيبويهِ[2] بنصبِ لونَ .

أمَّا الشَّيءُ الثَّالِثُ : ـ وعليه الاعتماد ـ فإنَّهم قالوا المقتضيان متى ازدحما على شيءٍ فالغلبةُ لآخِرهما وجوداً ، ويشهدُ له مسألةُ التعليق وهي : علمتُ لزيدٌ منطلقٌ وَعلمتُ ما زيدٌ منطلقٌ ، وعلمتُ أزيدٌ منطلقٌ أم عمرٌو ، ألا تَرى أنّ فِعل القلبِ يقتضي انتصابَ الاسمين على أنَّهما مفعولان ، ولامُ الابتداءِ تقتضي ارتفاعَهُما ، لأنَّ من شأنِ لام الابتداءِ أن تَدخل على المبتدأ ها هنا إلَّا إذا ارتفعَ الاسمان بالابتداءِ واللَّامُ آخِرُهُما وجوداً ، فكان[3] الغَلبةُ له ، وكذلك حرفُ النَّفي ها هنا هو الذي يَدخلُ على المبتدأ ، ولن يَدخلَ على المبتدأ ها هنا إلَّا إذا ارتفعَ الاسمان فيرتفعان بالابتداءِ . وكذلك همزةُ الاستفهامِ لها صدرُ الكلام ، ولن يكونَ لها صدرُ الكلامِ ها هنا إلَّا إذا ارتفعَ ما بعدها بالابتداءِ ، والدَّليلُ عليه أيضاً أنَّك إذا قلتَ : إن أكرمتَني فقد أكرمتُك ، كانَ قولك على المعنى ، وكذلك قالوا إنَّ « معاريضَ » لا تمالُ لمكانِ الحرفِ المُستَعلى وهو الضّادُ ـ وإن كانت الراءُ مكسورةً فيه يقتضي أن تُمال لأنَّ الحرف المُستعلى آخرُهما وجوداً ـ فكان الحكمُ له بخلافِ طاردٍ وغارمٍ فإنَّه يُمال ، ولذلك إذا قلتَ لا مالَ له فالمالُ ها هنا إمَّا مفتوحٌ ، وإمَّا مرفوعٌ ، فإذا قُلتَ بقي بلا مالٍ له فالمالُ مجرور لأنَّ الباء آخرُهما وجوداً . وأظهرُ منهما قولهم : ما مررتُ إلَّا بزيدٍ ، وأظهرُ من ذلك قولك لم أقرأ إلَّا

(١ ـ ١) في (ب) فقط.

(٢) الكتاب : ١/٣٩.

(٣) في (أ) وكان.

بسورَةٍ فإنَّ سورةً تَنجَرُّ بالباءِ ولا تَنْتَصِبُ بأقرأ . وأَوَّلُ بيتِ طُفيلٍ[1] :

وكُمْتاً مُـدَمَّـاةً كـأنَّ مُتـونَهـا جَـرى فَوقَهـا . . . البيت[2]

وكلُّ أحمرَ شديدُ الحُمرةِ فهو مُدَمًّى فكأنَّه ملطخٌ بالدّمِ . صدرُ بيت عمَر[3] :

إذا هِيَ لم تَستَـك بعـودِ أَرَاكـةٍ تُنَخَّـلُ . . . .

الأراكُ شَجَرُ المساويكِ ، يقولُ : إنها لَنُعمَتِها إذا لم يُعجبها سِواكٌ أحضَرَت من المساويكِ طائفةً حتى تَختار منها للاستياكِ[4] واحداً وقبله :

تَـظَلُّ مَداريهـا غـوارِبَ وَسْـطِهِ إذا أَرسلته أو كَذا غيرَ مُرسَـلِ[5]

---

(١) هو طفيل بن عوف بن كعب الغنوي، شاعر جاهلي، سمي طفيل الخيل لكثرة وصفه إياها، ويقال له المحبّر لحسن شعره. ترجمته في الشعر والشعراء: ٣٦٤/١، والأغاني: ٣٤٩/١٥.

(٢) انظر شرح وإعراب البيت في المنخل: ١٥، والخوارزمي: ٨، وزين العرب: ٦ والبيت في كتاب سيبويه: ٣٩/١، وانظر شرح شواهده لابن السيرافي: ٤٥٩/١ وشرحها لابن خلف: ١/ ورقة ٤٤، وشرحها لعفيف الدين الكوفي: ٩١، ٢٧٨.

وانظر كتاب الإيضاح لأبي علي: ٦٨، والجمل للزّجاجي: ١٢٧، وشرح شواهد لابن هشام اللخمي: ١٢٣، والحلل لابن السيد: ٤٤، ووشي الحلل لأبي جعفر: ٣٥، وانظر المقتضب: ٧٥/٤، والإنصاف: ٨٨، والعيني ٢٤/٣ والبيت ضمن قصيدة طويلة في ديوانه: ٧.

(٣) وروي أيضاً للمقنّع الكندي، والصواب إن شاء اللّه أنه لطفيل الغنوي الذي تقدم التعريف به قبل قليل. انظر البيت في ديوان شعره: ٣٧، ويوجد في ملحقات ديوان عمر: ٤٩٠.

انظر شرح وإعراب البيت في: المنخَل: ٩، وزين العرب: ٧، وشرح الأندلسي: ١٠٥/١، وشرح ابن يعيش: ٧٩/١.

وانظر كتاب سيبويه: ٤٠/١، وشرح شواهده لابن السّيرافي: ٣٦/١، والأسود: ٤٣ وشرحها لابن خلف: ٤٧/١، والكوفي: ٩٢، ٢٧٨، والإيضاح لأبي علي: ٦٨، وشرح أبياته لابن يسعون: ١٩، وشرحها للقيسي: ١٣. وانظر العيني: ٢٢/٣، وهمع الهوامع: ٦٦/١.

(٤) في (ب) الإستياك.

(٥) رواه الأسود الغندجاني في فرحة الأديب: ٤٣.

تظل المداري من ظفائرهـا العلى إذاأرسلت . . . .

يقولُ : إذا حَلَّت ضفائِرَها ، ونَشَرَت ذَوائِبَها ، فَشعُورُها كثيرةٌ ، وإذا ظفرت ذَوائِبَها وعَقَصَتَها فهي أيضاً كثيرةٌ . إذا قُلتَ : ضربتُ وضربوني قومَك فالذي أعمِلَ منهما هو الثاني ، لأنَّه لو أعمل الأول لكان الثاني وضربوني ، لأنَّ الثاني حِينَئِذٍ[1] مُسْتَنِدٌ إلى ضميرِ الجمعِ[2] ، فيجبُ إبرازُه . قوله : وهو الوجهُ[3] المختارُ الذي به وَرَدَ التنزيلُ يرجع إلى ما عليه البَصريون من إعمالِ الثاني ، لا إلى قوله ضَرَبت وضَرَبَنِي قومَك .

قالَ جارُ الله : « وتقولُ على المذهبين قاما وَقَعَدَ أخواك ، وقام وقعدا أَخواك » .

قالَ المشرحُ : الفعلُ إذا استَنَدَ إلى ضميرِ الاثنين وَجَبَ إبرازُه كما في / الجَمع وهذا كما ذكرناه من أنَّ الضمائرَ مظنةُ الاحتياطِ ، فقولك : قاما وقعد أَخواك على مذهبِ البصريين ، لأنَّ الفعلَ الثاني مُسْتَنِدٌ إلى ظاهرٍ ، بدليلِ أنَّ الأولَ مستندٌ إلى ضميرِه ، وقام وقعدا أخواك على مذهبِ الكوفيين ، لأنَّ الأولَ مستندٌ إلى ظاهِرِ الاسمِ ، بدليلِ أنَّ الثاني مستندٌ إلى ضميره . [١٥/أ]

قالَ جارُ الله : وليسَ قولُ امرىءِ القيس[4] :

كَفَاني ولم أَطلُب قليلٌ من المالِ

---

(١) من (أ).
(٢) من (أ).
(٣) من (أ).
(٤) ديوانه: ٣٩. من قصيدته التي أولها:

الا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

انظر شرح وإعراب هذا البيت في المنخّل: ١٦، وزين العرب: ٨، وشرح الأندلسي: ١٠٩، وابن يعيش: ١/٧٨، والمقاليد: ١/٦٤، ٦٥. والبيت من شواهد الكتاب: ١/٤١، انظر شرح شواهده لابن السيرافي: ١/٣٨، والكوفي: ٩٢، ١٣٦. وابن خلف: ١/٤٧. والإيضاح لأبي علي الفارسي: ٦٧، وشرح شواهده لابن يسعون: ٢٣، والقيسي: ١٣ وانظر: الإنصاف: ٨٤، والمقتضب ٤/٧٦، والخصائص: ٢/٣٨٧ والخزانة: ١/١٥٨ . . .

من قبيلِ ما نَحْنُ بصَدَدِهِ ، إذ لم يَتَوَجَّه الفعلُ الثاني إلى ما وجَّه إليه الأوَّلُ .

قالَ المشرحُ : هذا البيتُ يحتوي على مسألةٍ مختَلَفٍ[1] فيها بينَ الشيخِ أبي عليّ الفَارِسيّ والإمامِ عبدِ القاهرِ[2] الجُرجَانيّ .

فعندَ الشيخِ أبي عليٍّ أنّ هذا البيتَ وردَ على المذهب الكوفيّ ، من حيثُ أنَّ الفعلين وهما (كفاني ، ولم أطلب) وجها[3] إلى اسمٍ ، وقد أُعمل كما تَرَى فيه الأوَّل[4] دون الثاني .

وعندَ الإمامِ عبدِ القاهر الجُرجانيّ : أنَّ هذا البيتَ ليس من بابِ توجيهِ الفعلين إلى اسمٍ ، وهذا لأنَّ الفعلَ الأوّلَ وإنْ توجهَ إلى قليلٌ من المـالِ ، فالفعلُ الثاني لم يَتَوَجَّه إليه ، إنَّما هو مُوجَّهٌ إلى المُلكِ . وشيخنَا في هذه المسألةِ مع الإمامِ عبدِ القاهر .

احتجَّ الإمامُ بشيئين : أحدُهما : أنَّ المُثبت إذا ذُكر في مقامِ الجَوَابِ فهو مَنْفِيٌّ [والمنفيُّ][5] مثبتٌ مثالُ الأوَّلِ : لو جِئتَ لأكرمْتُك ، فأكرمتُك وإن كانَ في الأصلِ مثبتاً فهو[6] في هذا المقامِ منفيٌّ[6] . مثالُ الثاني : لو أعطيتَني حَقّي لما حَبَسْتُك فما حَبَسْتُك وإن كان منفياً فهو في هذا المقامِ مثبتٌ ، وإذا ثَبَتَ هذا سَلَكْتُكَ[7] إلى الغَرَضِ فقلتُ : المذكورُ في جوابِ

(١) انظر المسألة في الإيضاح: ٦٦، وشرح الإيضاح لعبد القاهر: ١/ ٥٩.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: (. . - ٤٧١) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني من أئمة النحو واللّغة والبلاغة، أخذ عن ابن أخت الفارسي واختص به ولزمه مدة له شرح كبير على الإيضاح اسمه المغني، وآخر متوسط هو المقتصد، وله أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز. . . ترجمته في إنباه الرواة: ٢/ ١٨٨، ونزهة الألباء: ٤٣٤.

(٣) في (ب) موجهان.

(٤) في (أ) الثاني دون الأول.

(٥) ساقط من (أ) و(ب) موجودة في نصّ الخوارزمي الذي نقله الأندلسي في المحصل.

(٦) في (أ) فهو منفي مثبت.

(٧) في (ب) مسيل تك.

لو في البيتِ فعلانِ ، أحدهُما مثبتٌ وهو كفاني ، والآخر مَنفيٌّ وهو لم أطلب ، فتكونُ الكفايةُ منفيّةً ، ولم أطلب ثابتاً ، فلو كانَ الطلبُ[1] موجهاً إلى قليلٍ من المالِ لتَنَاقَضَ الكلامُ ، لأنَّه حينئذٍ يخبرُ مرَّةً بأنَّه ليس يَسعى لأدنى معيشةٍ ، فأخرى أنَّ القليلَ من المالِ يكفيه .

الثاني : أنَّ الطلبَ لو كانَ موجهاً إلى قليلٍ من المالِ ، لَوَقَعَ التَّناقُضُ بينه وبينَ قوله :

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مؤثَّلٍ

ونظيرُه من حيثُ لم يُوجه فيه الفِعْلُ الثاني إلى ما وجّهَ إليه الأولُ ، ما رُوي عن أبي أمامةَ[2] الباهليّ عن النبيِّ ﷺ : « من سَقى صَبِيّاً لا يعقِلُ خمراً سقاهُ اللهُ كما سَقاه[3] حميمَ جَهَنَّم » .

حجةُ الشّيخِ : أنَّ « لَو » قَد تخرُج إلى معنى « إنْ » لا سيَّما عندَ الفرّاء ، وذلك نحو قولك لو استقبلتَ أمرَكَ بالتَّوبةِ لكانَ خيراً لك ، فيُحملُ عليه ها هنا ، حَتَّى لا يُصرَف الفِعلُ عن ظاهرِ ما يُوجَّهُ إليه إلى غيرِه ، إلاَّ أنَّك إذا قُلت : أَكرمني وأكرمتُ زيداً ، فإنَّ الفعلَ الثاني فيه موجّهٌ إلى ما وُجّه إليه الأوَّلُ تقولُ : لأن سَعيت لأدنى معيشةٍ كفاني قليلٌ من المالِ من غيرِ أن أطلُبَه .

قالَ جارُ الله : « ومن إضماره قولهم : إذا كان غداً فائتني ، أي إذا كانَ ما نحن عليه غداً » .

---

(١) في (ب) الطلب ثابتاً.

(٢) في (أ) ثمامة، والصحيح أنه أُسامة صدى بن عجلان الباهلي. ترجمته في الإصابة ١٨٢/٢ .
وهذا الحديث نقله المؤلف ـ فيما يظهر ـ عن حاشية المفصّل: ٩١ وفي مسند الإمام أحمد: ٢٥٧/٥ عن أبي أمامة في حديث طويل: . . .

ولا يسقيها صبياً صغيراً إلاَّ   سقيته مكانها من حميم جهنَّم

وانظر حديثاً في معناه دون لفظه عن ابن عباس في سنن أبي داود ٨٦/٤٠.

(٣) في (أ) كماه، وفي (ب) حماة وما أثبته من حاشية الزمخشري على المفصّل: ٩١.

قَالَ المُشرِّح : الضميرُ في إضمارِهِ يَنصرفُ إلى الفاعِلِ ، ومثلُ[١] هذا الإضمارِ قوله تَعالى[٢] : ﴿ ثُمَّ بَدا لَهُم من بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ ﴾ أي بَدَا لهم الأمرُ ، وقوله :[٣] .

وإن كانَ لا يُرضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي

يريدُ : فإن كانَ لا يُرضيكَ ما جَرى ، وما الحالُ عليه .

قالَ جارُ اللَّه : « فصلٌ ؛ وقد يَجيءُ الفاعلُ ورافعُهُ مضمرٌ ، يقالُ مَن فَعَلَ ؟ فيقولُ : زيدٌ بإضمارِ فَعَلَ ، ومنه قوله تَعالى[٤] : ﴿ يُسَبَّحُ له فيها

(١) في (ب) ونحو.
(٢) سورة يوسف: آية: ٣٥.
(٣) هو سوّار بن المُضَرِّب، قال أبو العباس المبرد في الكامِل: ١٠٢/٢: وكان أحدَ من هرب من الحجاج سوّار بن المُضَرِّب ففي ذلك يقول:

أقاتلي الحجاج إن لم أزر له ... درابَ وأترك عندَ هندٍ فؤاديا
فإن كان لا يرضيك حتى تردني ... إلى قَطَرِيّ لا أخالك رَاضِيا
إذا جاوزَتْ دربَ المجيزين ناقتي ... فباستِ أبي الحَجَّاجِ لما ثناتِيَا
أيرجو بنو مَروان سَمعي وطَاعتي ... وقومي تميمٌ والفلاةُ ورائِيَا

وكان الحجاج قد طلبه لقتال الخوارج.

انظر البيت في الخصائص: ٢٣٣/٢، والمحتسب، ١٩٢/٢، وشرح ابن يعيش ٨٠/١، وأمالي ابن الشجري: ١٨٥/١، وشرح الشواهد للعيني: ٤٥١/٢.

(٤) سورة النور: آية: ٣٦، ٣٧.
وقراءة فتحه الباء هي قراءة أبي بكر وابن عامر وعاصم.
انظر توجيه هذه القراءة في كتاب معاني القرآن للفراء: ٢٥٣/٢، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٤٤٤/٢، والسبعة لابن مجاهد: ٤٥٧، والكشف عن وجوه القراءات لمكي: ١٣٩/٢، وزاد المسير لابن الجوزي: ٤٧/٦.

ينسب هذا البيت إلى نَهشل بن حَرّي بن جابر بن ضَمُرة النَّهشلي من بني دارم بن حنظلة، وهو شاعر إسلامي مخضرم عاش إلى أيام معاوية، وكان مع علي في حروبه توفي سنة ٤٥ هـ. انظر الشعر والشعراء: ٥٣٢/٢، والإصابة: ٢٦٨/٦، والخزانة ٣١٢/١. جمع شعره الدكتور حاتم الضّامن ونشره في مجلة كلية أصول الدين العدد الأول ـ بغداد سنة ١٩٧٥ م.

والبيت مختلفٌ في نسبته ولعلّ نهشلاً هذا هو أولى به من غيره فقد ترجح لدي أنه له بعد ما طالعت في كتب شروح الشواهد أياماً ووقفت على أقوال كثير من العلماء بصدد نسبته. =

بالغُدُوِّ والآصالِ رجالٌ ﴾ فيمن قرأها مَفتوحةَ الباءِ أي يُسَبِّحُه رِجالٌ ، وبيتُ الكتابِ :

لِيُبْكَ يزيدُ ضَارِعٌ لخُصُومَةٍ

أي : يَبكِيه ضارعٌ » .

قالَ المشرِّحُ : هذه المسألةُ وإن كان مجمعاً عليها بينَ النحويين ففيها نظرٌ ، وذلك أنَّك إذا قُلْتَ : من فعلَ ؟ فقيل زيدٌ فمعناه زيدٌ فَعَلَ ، لَا فَعَلَ زَيْدٌ ، فَزَيْدٌ مرتفعٌ بأنَّه مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ ، وهذا لا يكادُ يَظْهرُ لك حقَّ ظُهوره إلَّا إذا تَرجمتَ الكلامَ بغيرِ هذه اللُّغة ، والذي يَدُلُّ على حَقِيقَةِ ما ذكرناه أنَّ السؤالَ ها هنا عن الفاعلِ ، لا عن الفعلِ ، لأنَّ الفِعلَ معلومٌ ، والجَوابُ يُطابِقُ السُّؤالَ فوجَبَ أن يكونَ ها هنا بالفاعِلِ ، ولن يكون إلَّا إذا / كانَ الاسمُ مقدماً ، وكما فُرِّق بين اللّهَ أحمدُ ، وأحمدُ اللّه ، وبين إيَّاكَ [١٥/ب]

= قال خضر بن عطاء الله الموصلي في شرح شواهد الكشاف: ٢/ ورقة ٣٩٢: وقال البعلي: للحارث بن نهيك، وفي شرح الكافية للنيلي أنه لضرار النَهشلي، وحكى الزمخشري أنه لمزرّدٍ، وقيل لمهلهلٍ، وقيل للبيدِ ومطلع القصيدة:

لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل   حشا جدث تسفى عليه الروائح
لقد كان ممن يبسط الكف في الندى   إذا ضنَّ بالخير الأكف الشّحائح

وأوردها وهي ثمانية أبيات.

انظر شرح وإعراب البيت في المنخّل: ١٧، والكوفي: ٤٧، ٦٦، وزين العرب: ٨، وشرح الأندلسي: ١٣/١، وابن يعيش: ١/ ٨٠.

والبيت من أبيات الكتاب: ١٤٥/١، وانظر شرح شواهده لابن السّيرافي: ١/ ١١٠، وشرح أبياته لابن خلف: ١٣٥/١ وقد أطال في شرحه وإعرابه، وهو أيضاً من شواهد الإيضاح: ٧٤، انظر شرح أبياته للقيسي: ١٦ وشرحها لأبي الحجاج يوسف بن يسعون: ٢٤.

وانظر الخزانة: ١٤٧/١، وديوان لبيد: ٣٦١، والمقتضب: ٢٨٢/٣ والهمع: ١٦٠/١، والتصريح: ٢٧٤/١ . . .

ورواه الطبري في تفسيره: ٢١/١٤ (بائس لضراعة) والنحاس في إعرابه: ٥٥٧/١: (وأشعث مما طوحته الطوائح).

نَعْبدُ وإيَّاك نَسْتَعِينُ ، ونَعبدكَ ونستعينُكَ ، كذلك فُرِّق ها هُنا بينَ زيدٌ فعلَ وفعلَ زيدٌ ويشهُد لما ذكرناه قوله تعالى[1] : ﴿ قُل أرأيتُم إن أتتكُمُ السَّاعةُ أغيرَ اللهِ تدعونَ إن كنتُمْ صَادِقِين ، بل إيَّاهُ تدعون . . . ﴾ ولم يقل بل تَدعونَ إيَّاهُ .

فإن سألتَ : لو كانَ ارتفاعُه بالابتداءِ لـزم منه تنكيرُ المبتدأِ في قوله تعالى : رجالٌ وضارعٌ في بيتِ الكتابِ ، وذلـك لا يجوزُ ، ولأنَّ قـوله تعالى[2] : ﴿ أأنتَ فعلتَ هذا بآلهتِنا يا إبراهيمُ ، قالَ بل فَعَلَهُ كبيرُهم هَذَا ﴾[3] يدلُّ على ارتِفاعِهِ بالفاعلِيَّةِ أجبتُ : قوله : لو كان ارتِفاعُه بالابتِداء للزِمَ تنكيرُ المبتدأِ ، قلنا : لا نُسَلِّمُ وهذا لأنَّ المبتدأَ في مثلِ هذا المَقام ، وإن كانَ منكراً صورةً فهو معرَّفٌ[3] معنًى بدليلِ أنَّك إذا قُلتَ في قوله لُيبكَ يزيدٌ من تَبكيهِ ؟ فكأنَّك قلتَ : هذا الشَّخصُ من تَبكيه ، أم ذلك الشخص ، ثُم إذا قيلَ لَك ضارعٌ لخصومةٍ فكأنَّه قيلَ هذا الشخص تَبكيه ، ونظيرُ هذا التقرير قوله : أرجلٌ في الدارِ أم أمرأةٌ ، فإن المبتدأ فيه وهو رجلٌ وكذلك امرأةٌ وإن كان منكراً من حيثُ الصُّورةُ فهو معرَّفٌ[4] من حيثُ المعنى وذلك جائزٌ ، (٥فكذلـك ها هنا٥) . وأما الآيةُ فليس من قبيلِ ما نحن بصدده ، لأنَّه ليس إختِيَارَ أحدِ القِسمين بل هو اعتراضُ نَمَطِ الكلامِ الأولِ ، ورَدعٌ عن الإقدامِ عليه واستِبَاقُ كلامٍ آخرَ ويبنيَه على أنَّه ليس في عِدَادِ[6] مرتَبَتِهِم بذاك .

ومما يجانسُ الآية المتقدّمة قراءةُ مَنِ[7] قرأ : ـ ﴿ وكذلك زُيِّن لِكَثيرٍ

---

(١) سورة الأنعام: آية: ٤١، ٤٢.

(٢) سورة الأنبياء: آية: ٣٦، ٣٧.

(٣) في (ب).

(٤) في (أ) معروف.

(٥ ـ ٥) في (ب) فكذا هذا.

(٦) في (ب) أعداد.

(٧) هي قراءة ابن عامر. انظر معاني القرآن للفراء: ١/٣٥٧، والكشاف: ١/٥٣٠.

من المشركينَ قَتلُ أولادِهِم شركاؤُهم﴾[1] - على بناء زُين للمفعولِ الذي هو القَتل ، كأنَّه[2] قيل من زَيَّنَه لهم ؟ قيلَ شركاؤُهم زيَّنُوه لهم .

تمامُ البيتِ[3] :

. . . . ومُختَبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقبله :

سَقَى جَـدَثاً أَمسى بِـدَومَـةَ ثـاويـاً من الـدَّلوِ والجَـوزَاءِ غـادٍ ورائِـحُ

كانت العربُ تزعُمُ أنَّ روح الميِّتِ تخرُج من قبرِه فتَصيرُ هامةً تَزقُو وتقول : اسقوني اسقوني ، وفيه يقولُ ذو الأصبع العَدواني[4] :

يا عَمرو إلَّا تدع شَتمي ومنقَصَتِي أضربْك حتَّى تقولَ الهامةُ اسقوني[5]

ومن ثَمَّ يَسْتَسْقُون للأمواتِ . دُومةُ الجندل[6] : بالضَّمِ والمحدِّثُون على الفَتْحِ قالَ ابنُ دريدٍ[7] وهو خطأٌ ، وهو بينَ مكةَ والكوفَةِ والشَّام[8] . ضارِعٌ له إذا ذَلَّ وخَضَعَ ، لخصومةٍ بالتَّنوين على المصدَرِ ، المختَبِطُ[9] ها

---

(١) سورة الأنعام: آية: ١٣٧ .

(٢) في (ب) وكأنه.

(٣) تقدم ذكره.

(٤) ذو الأصبع العدواني: هو حرثان بن محرث شاعر جاهلي من عدوان، سمي «ذو الأصبع» لأنَّ له اصبعاً زائدة. أخباره في الشعر والشعراء: ٢/٧٠٨ والأغاني: ٣/٧٩، واللآلي للبكري: ١/٢٨٩.

(٥) البيت من قصيدة للشاعر في ديوانه: ٩٣ أولها:

يـا مـن لقلب شـديـد الهمّ محـزون أمـسـى تـذكـر ريّـا أمّ هـارون
أمسى تـذكرهـا من بعـد مـا شـطحت والـدّهـر ذو غـلظة حيـنـاً وذو لـيـن

(٦) انظر: معجم البلدان: ٢/٤٨٧، ومعجم ما استعجم: ٢/٥٦٤، والحيال. . . للزمخشري: ٩٠، وكتاب الأماكن للحازمي: رقم ٨٥ والروض المعطار: ٢٤٥.

(٧) الجمهرة: ٢/٣١٠.

(٨) هي اليوم إحدى مدن المنطقة الشماليّة من المملكة العربية السّعودية، وهي باقية على تسميتها. انظر المعجم الجغرافي (شمال المملكة) تأليف الشيخ حمد الجاسر ٢/٥٢٧.

(٩) شرح الأندلسي: ١/١١٣.

هنا الفَقِيرُ السائلُ وأصلُه في الشَّجَرَةِ ، تطيحُ من الإطاحةِ يقال طـوَّحَتهُ الطوائحُ ، ولا يُقال المُطَوِّحات . البيتُ لضرارٍ[1] النَّهشَلي يَرثِي يزيدَ بن نَهشلٍ .

قال جارُ اللَّه : « والمرفوعُ في قولهم هل زيدٌ خَرَجَ فاعلُ فعلٍ مضمرٍ يفسّرهُ الظَّاهر وكذلك في قوله[2] تعالَى[3] : ﴿ وإن أحدٌ من المُشركينَ استَجَارَكَ ﴾ . وبيتُ الحماسةِ[4] :

.... إن ذَو لُـوثَةٍ لاَنَـا

وفي مَثَلٍ للعربِ : « لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي » .

قالَ المشرِّحُ : اعلم أنَّ للنحويين في هذه المسألةِ كلاماً ليس حلوَ المذاقِ ، وهو مما يَمجُّه السّمعُ بالاتفاقِ ، وذلك أنَّهم يقولون : هل زيدٌ خَرَجَ معناه هل خَرَجَ زيدٌ خَرَجَ ، وفي قـوله تعـالى : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استَجارَكَ ﴾ معناه وإن استَجَارَكَ أحدٌ من المشركين استَجارَكَ ، وبيتُ الحماسةِ : (إنْ لُوثة لاَنَا)[5] [معناه إن] لأن[6] ذو لُوثَةٍ لانا . ومنه المَثَل[7] :

---

(١) سبق أن ذكرنا الخلاف في قائله ورَجَّحتُ أن يكون لنَهشلٍ بن حَرّى.
(٢) في (أ) عز وجل.
(٣) سورة التوبة: آية ٦.
(٤) هو لقريط بن أنيف العنبري شرح الحماسة للنمري: ورقة: ٢ وشرح المرزوقي: ٢٥/١، والبيت بتمامه:
إذا لقـام بنـصـري معـشـر خشـن عـنـد الحـفـيـظة إن ذو لـوثـة لانـا
وانظر الخصائص: ٢٧/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٨٨/٢ وانظر في توجيه شرحه وإعرابه: في المنخّل: ١٨، ١٩، والخوارزمي: ١٠، وزين العرب: ٦، وشرح الأندلسي: ١١٤/١، ١١٥، وابن يعيش: ٨٢/١.
(٥) (لانا) في (ب) فقط.
(٦) في (ب) أن.
(٧) جمهرة الأمثال: ١٩٣/٢.

« لو ذاتُ سوارٍ لَطَمَتِني » ، لو لَطَمَتنِي ذاتُ سوارٍ لَطَمَتنِي ، ومثلُه لا يجوزُ أن يكونَ في كلامِ الناسِ فضلاً عن أن يكونَ كلامُ العَرَبِ العرباء وكلامَ اللَّهِ الذي(١) - ﴿ لَا يأتِيه الباطلُ من بينِ يَدَيه ولا من خَلْفِهِ تنزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ ﴾(٢).

وأنا أولاً أُبيِّنُ منشأَ زَلَّتِهم من حيثُ اتفقَ لهم الزيغُ عن سواءِ السبيلِ والميلُ عن جادَّةِ الصَّوابِ ، ثُمَّ أذكرُ ما هو الحقُّ .

فأقولُ : الذي(٣) غَرَّهم أنَّ الشرطَ والاستفهامَ لا بُدَّ لِكلٍ واحدٍ منهما من فِعلٍ ، قالوا والفعلُ المذكورُ بعدَ الإسمِ في هذا المقامِ لا يَفِي بما يقتَضِيهِ الشَّرطُ والاستفهامُ من الفعلِ ، وتَعَلَّقوا بمسألةٍ واحدةٍ ، وهي أنك تَقُولُ : زيدٌ ضربتُه فيكونُ الاختيارُ في زيدٍ الرَّفعَ ، فإذا قلتَ : إن زيداً ضَرَبتَهُ ضَرَبَك ، وأزيداً ضَرَبَكَ ، فالاختِيارُ فيه النصبُ ، ولو كان الفعلُ المذكورُ بعدَ هذا الاسمِ وافياً بالفعلِ الذي يَقْتَضِيه الشَّرطُ والاستفهامُ لما / كانَ الاختيارُ في زيدٍ النصبَ وهذا يَقتضي أن يكونَ الذي يَقتَضِيه الشَّرطُ ، والاستفهامُ عقيبَها لا بَعدَ هذا الاسمِ ، فإذا لَزِمَ أن يكونَ التقديرُ [١٦/أ]
وإن استجارَكَ أحدٌ من المشركين استَجارَك ، وهل خرجَ زيدٌ خرجَ . هذا(٤) منتهى كلامِهم في هذه المسألةِ وأنا أكشِفُ حقيقتَها فأقولُ : القياسُ في هذه المسألةِ نصبُ زيدٍ ، إلاَّ أنَّه رُفِعَ لمعنىً ، ذلك المعنى مفقودٌ عندَ ورودِ معنى المجازاةِ فينتصبُ ضرورةً .

أما بيانُ المقدمةِ الأولى : فلأنَّ زيداً مفعـولٌ من حيثُ المعنى ، والمفعولُ منصوبٌ وأمَّا بيانُ المقدّمةِ الثانيةِ : فلأنَّ زيداً إنما وَقَعَ لتحقيقِ

---

(١) في (ب).
(٢) سورة فصلت: آية: ٤٢.
(٣) شرح الأندلسي: ١١٢/١ نقل النّص ولم يعقب عليه بشيء.
(٤) في (ب) فهذا.

معنى المُبالغةِ في الجملةِ الخبريَّةِ بتحقيقِ معنى الابتداءِ فيها ، وهذا لأنَّ قولنا : زيداً ضربتُه آكدُ من قولِنا : ضربتُ زيداً ، وتحقيقُ معنى الابتداءِ فيها عندَ ورودِ أحدِ المعنيين مُتَعَذِّرٌ ، وذلك لأنَّه ينفسحُ فيهما عندَ ورودِ معنى المجازاة عليها معنى الابتداءِ ، لأنَّ حرفَ المجازاةِ حقُّه أن يدخلَ على الفعلِ حقيقةً ، إذ معنى المجازاةِ ليس إلاَّ أن يُقال : إن كان كَذا ، وذلك يقتضي دخولَ حرفِ المجازاةِ على الفعلِ حقيقةً ، وإذا لم يَدخُلْ عليه حقيقةً وَجَبَ أن يَدخُلَ عليه تقديراً ، ولن[1] يدخلَ عليه تقديراً إلاَّ إذا انتَصَبَ زيدٌ ، وكذلك إذا قُلنا : أَزيدٌ ضربتُهُ ، لأنَّ المنصوبَ ها هنا فيما وَرَاءَ الاستفهامِ أفهَمُ الوجهين ، كما أنَّ المرفوعَ أَبلغُهُما .

ففي حالةِ الاستفهامِ يلزمُ أَفهَمُهُما ضرورةَ أنه ملزمٌ بخلافِ غيرِ هذه الحالةِ . فإن سألتَ : فإذا لَزِمَ انتصابُ زيدٍ فما الناصبُ له ؟ أجبتُ : الناصبُ له ذلك الفِعلُ الذي يَلِيه . فإن سألتَ : لِمَ[2] انتصبَ الضميرُ المُتَّصلُ بالفعلِ ؟ أجبتُ على البَدَلِ من زيدٍ وهو بعينهِ مذهبُ الكوفيين ، ويشهدُ لصحةِ البدلِ ها هنا أنَّ هذا الكلامَ يتأتّى فيه جميعُ أنواعِ البدلِ ، فإذا قلتَ زيدٌ ضربتُه فهو بدلُ الكلِّ من الكلِّ ، وإذا قلتَ ضربتُ زيداً رأسَه فهو بدلُ البعضِ من الكلِّ ، وإذا قلتَ : ضربتُ زيـداً أخاه فهـو بدلُ الاشتمالِ ، وكذلك لو قلتَ : زيداً ضربتُ عمراً لكانَ بَدَلَ الغَلَطِ ، ويشهدُ بصحةِ هذا النوعِ من البدل مسألةُ نداءِ[3] التكريرِ كما يجوزُ أن تقولَ : رأيتُ[4] زيداً عمراً فغلطتَ فتداركتَ . والذي يدلُّ على أنَّه منصوبٌ بمقدرٍ مضمرٍ قبلَ هذا المنصوبِ ، أنَّكَ لو قلتَ : كم رجلاً رأيتُه لجازَ ، ومن المُحَالِ أن ينتَصِبَ بفعلٍ مقدّرٍ قبلَ هذا المنصوب وهو كَم ، لأنَّ من شأنِ

(١) في (ب) ولا .
(٢) في (ب) فلم .
(٣) في (أ) يدا البرمي .
(٤) في (أ) فقط .

الاستفهامِ أن لا يقعَ إلاّ في صدرِ الكلامِ . فإن سألتَ : فإذا كانَ انتصابُ « زيداً » في إن زيداً ضَرَبتَه وأزيداً ضربتَهُ بالفعلِ الذي يليه فكيفَ لم يكن الاختيارُ هو النَّصبُ في قولك : زيداً[1] ضربتُه ، حَسب ما كان إيّاه في قولِك زيداً ضربتُ ؟ أجبتُ : لأنَّ ذلكَ اعتراضٌ عن آكدِ الكلامين ، لا لموجبٍ[2] . أولُ بيتِ الحماسةِ :

---

(١) في (ب) زيد.

(٢) عقّب العلوي في شرحه: ٥٧/١ على ما قاله الخوارزمي هنا فقال: تنبيه: اعلم أنَّ للخوارزمي كلاماً على النّحاة طوّل فيه أنفاسه، وشيد ولم يحكم أساسه في قولهم: إنَّ أحداً في قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك . . ﴾ إلى أن قال: وزعم أنَّ كلام النّحاة فيما زعموه ليس حلو المذاق، وأنه مما تمجه الأسماع بالاتفاق فهذا ملخص كلامه بعد حذف أكثر فضلاته. واعلم أن كلامه هذا هو في الحقيقة من متاهات الظنون، ونفخات الصابون، فمتى مسها عاصف من التحقيق انكشف أمرها عن غيرِ طائلٍ وآلت حقائقها إلى غيرِ حاصلٍ. ويتضح فساده من أوجه خمسة:

أما أولاً: فليت شعري ما وجه التشنيع على النحاة، هل كان من حيث أنهم أضمروا الفعل؟! وإضمار الفعل سائغ في كتاب اللّه تعالى، ودواوين العرب، وقد ذكرته في كتابك غير مرّة، فكيف نزعت عن شيء وتفعل مثله؟!. . .

وأمّا ثانياً: فلأنه إنما ساغ لك ما قلته في المسألة التي قالها الكوفيون وعولت عليها لما كان الظاهر منصوباً على المفعولية فلا جرم ساغ فيه التقديم والتأخير على الفعل، وهذه المسألة بخلافها فإن مرفوعها لا يجوز تقديمه على فعله لما كان فاعلاً له فبينهما بون بعيد وتفاوت كبير.

وأمّا ثالثاً: فنقول: هل هذا شيء أخذته من تلقاء نفسك، أو شيء قررته على قواعد النحو، أو شيء نقلته من النّحاة. فإن كان أخذته من تلقاء نفسك فلعمري إنه لنظر غريب، والنّفوس تولع بالغرائب لكن لا بكل غريب، وكم من غريب يمجها السمع وينبو عنها العقل، وهذا من ذاك. . . ثم قال: ولم أعرف أنّ أحداً من النّحاة المحققين ذهب إلى جواز تقديم الفاعل على فعله مع ارتفاعه به. . .

أمّا رابعاً: فإن جاز لك أن تقول: إن أحداً في قوله: وإن أحد من المشركين استجارك مرفوع على الفاعلية فيجوز أن يكون زيد في زيد ضرب مرفوعاً على الفاعلية؟! من غير فرق بينهما. لا يقال إنما وجب أن يكون مرفوعاً على الفاعلية لأجل حرف الشرط. . .

وأمّا خامساً: فحاصل ما عولت عليه هو أن يكون «أحد» مرفوعاً «باستَجارك» على الفاعلية، وإن كان مقدماً عليه، وهذا تصريح بتقديم الفاعل على فعله، وهذا ينقض ما قرره في صدر هذا الفصل من أنّ الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله، لأنّه نزل منزلة الجزء منه. . .

ثم قال: والعجب منه أنه مع ذلك يدعي أنه قد أتى ـ فيما زعم ـ باليد البيضاء وحوى =

إذاً لقامَ بِنصري معشرٌ خَشن   عندَ الحفيظةِ إن ذو لُوثةَ لانا

يقالُ : فيهم[1] لين ، لأنَّ كلَّ ليِّنٍ مُستَرخٍ ، فإن سألتَ : أُسلوب هذا الكلامِ غريبٌ ، ألَّا تَرى أنَّه يُقالُ فلانٌ سَخِيٌّ إذا بَخِلَ السَّخِيُّ ، وأمَّا فُلانَ سَخِيٌّ إذا بَخِلَ البَخِيلُ فشيءُ لم يقرع أسماعَنا ؟ أجبتُ : كلا الطريقين عربيَّةٌ محمودةٌ ، أما الطَّريقُ الأولى فَعَلَى معنى المُبالغة ، وأمَّا الثانيةُ فعلى معنى التَّعويضِ . وعن بَعضِ أصحابِ الشَّيخِ أنَّ سماعَهُ من الشيخِ (لَوثة) بالفَتح وهو القُوَّةُ ، وحينئذٍ تَبْدُو السماءُ نقيَّةً لا لبسةَ ولا شُبهة . حُكي أنَّ حاتِمَ الطَّائِيَّ أُسِرَ في بلادِ بني عَنَزَةَ . فغابَ عنها الرِّجالُ ، وبقيَ فيما بينَ نسائِهم حاتمٌ مقيداً مغلولاً ، ثم اتفقَ لهُنَّ الارتحالُ فارتَحَلن بحاتِمٍ فلما بَلَغْنَ بعضَ الطَّريقِ مَسَّهُنَّ الجُوعُ ، وكانَ من عادةِ الجَاهِلِيَّةِ أكَلُ الفَصِيدِ في المَخْمَصَةِ فقالَ : أفككنَ عَنّي الغُلَّ لأُفَرِّدَ لَكُنَّ فَفَكَكنَ عنه فَنزَلَ عن الناقةِ فَنَحَرَها[2] فقيلَ له في ذلك فقالَ : هَكذا فَردي إنَّهْ فَلَطَمتهُ جاريةٌ بما فَعَلَ فقالَ: لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمتنِي، يقول: لو حُرَّةٌ لَطَمَتني، والمعنى لو لَطَمَتنِي من كانت من الشرفِ لي كفواً لها على ذلك.

قالَ جارُ اللَّه : « وقوله تَعالَى[3] : ﴿ وَلَوْ أَنَّهم صَبَروا ﴾ على ولو ثَبتَ ، ومنه المَثَلُ[*] « إلا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ » أي أن لم تَكن لك في النِّساء حَظِيَّةٌ فإني غيرُ أَلِيَّةٍ .

قال المشرِّح : قوله : على وَلَو ثَبَتَ : معناهُ على مَعنى ولو ثَبَتَ أنَّهم صَبَرُوا ، فإنَّهم صَبَرُوا في محلِّ الرَّفعِ ، فإنَّه فاعلُ ثَبتَ . الحَظِيَّةُ إمَّا فَعيلَةٌ

= التحقيق بأسره وانطوى عليه بحذافيره فلهذا نبهنا على غلطه، وهو محتمل لأكثر مما أوردنا لكن فيما ذكرنا مقنع وكفاية.

(١) في (أ) هم خشن.

(٢) في (ب) ونحرها.

(٣) سورة الحجرات: آية ٥.

(*) المثل في جمهرة الأمثال: ١/٦٧، والمستقصى: ١/١٥٠.

بمعنى مَفعولةٍ يقالُ / أحظَاها اللّهُ فهي حَظِيَّةٌ ، وإمَّا بمعنى فاعلةٍ يقالُ حَظِيَ عنده حُظوَةً فهو حَظٍ ، وهي حَظِيَّةٌ . الأليَّةُ المقصِّرةُ من الإماءِ[1] من أَلا[2] يَألُو إذا قصَّر ، وهي فَعيلةٌ بمعنى فاعلةٍ فإن سَألتَ : هل يجوزُ أن تكونَ الحَظِيَّةُ والأليَّة فَعُولةٍ ويكونَ أصلُها حظويَّة وألويةً إلّا أنَّ الواوَ والياءَ متى اجتَمَعَتا قُلبت الواوُ إلى الياءِ وأُدغِمتِ الياءُ في الياءِ ، ولذلكَ قالوا : في قولِهِ عزَّ[3] وجَلَّ ﴿ وما كانت أُمُّكِ بَغِياً ﴾[4] إنه فَعُولٌ من بَغَت المرأةُ إذا زَنَتْ ، لَا فَعِيلٌ ؟ أجبتُ[5] : لا يَجوزُ لأنَّ فَعولاً مما يَسْتَوي فيه المُذَكَّرُ والمؤنثُ ، وفي المَثَل روايتان نصبُ الإسمين وهو أعرفُ الروايتَين ، ورفعُهما ، أما نَصْبُهما فَعَلَى إن لم أكن حَظِيَّةً فإني[6] لا أكونُ مُقَصِّرةً ، وأمَّا رفعُهُما ، فَعلَى ما ذَكَره الشيخُ ، والمعنى لا عَلَيك[7] في مقاصِدك أن تَتَوَدَّدَ إلى الناسِ لتَنالَ من الحَظوَةِ وإن لم تَنلها . [١٦/ب]

(١) في (أ).

(٢) في (ب).

(٣) في (ب) تعالى.

(٤) سورة مريم : آية : ٢٨ .

(٥) الأندلسي : ١١٥/١ .

(٦) في (ب) فان.

(٧) في (ب) وفي.

[بَاب المبتَدأ وَالخَبَـر]

قالَ جارُ اللَّهِ : المبتدأ والخبرُ ، هما الإسمان المجرَّدان للإسنادِ نحو قولك ، زيدٌ منطلقٌ ، والمرادُ بالتجريدِ إخلاؤُهمـا من العواملِ التي هي كانَ وإنَّ وحسبتُ وأخواتُها ، لأنَّهما إذا لم يَخلُوا منها تلعبت بهما وعصبتهما القرار على الرَّفعِ ، وإنما اشتُرِطَ في التجريدِ أن يكونَ من أجلِ الإسنادِ ، لأنَّهما لو جردا لا للإسنادِ لكانا في حكم الأصواتِ التي حَقُّها أن يُنعقَ بها غيرَ معربةٍ ، لأنَّ الإعرابَ لا يُستَحَقُّ إلَّا بعدَ العقدِ والتَّركيبِ ، وكونُهما مجرَّدين للإسنادِ هو رافِعُهما ، لأنَّه معنى قد تناوَلَهُما معاً تَناولاً واحداً ، من حيثُ أنَّ الإسنادَ لا يَتَأَتَّى بدونِ طرفين مُسندٍ ومُسنَدٍ إليه ، ونظيرُ ذلك أنَّ معنى التشبيه في كأنَّ لما اقتَضَى مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملةً في الجزأين وشَبَهُهُما بالفاعلِ أنَّ المبتدأ مثله في أنَّه مسندٌ إليه ، والخبرَ في أنَّه جزءٌ ثانٍ من الجملة .

قالَ المُشَرِّحُ : هذا الكلامُ مستدركٌ على الشيخ من وجهين :

أحدهما : قوله : وكونُهما مجرَّدَينِ للإسنادِ هو رَافِعُهما[1] ، ومعنى أن

---

(١) اختلف النّحاة في رافع المبتدأ والخبر، ولا يتسع المقام لذكر أقوالهم هنا ومن أراد هذا البحث مفصلاً فليرجع إلى شرح الأندلسي: ١/١١٨ - ١٢١ عرض لأغلب أقوالهم، وردّ على كل فريق، وأثبت ما يراه هو الراجح من الأقوال. وانظر شرح ابن يعيش: ١/٨٤، ٨٥، والتّعليق على المقرب لابن النحاس: ٢٣، ٢٤ وفيه فوائد عن شرح المفصّل لابن عمرون، والشامل =

الاسمين متى جَرى بينهما إسنادٌ مع أنَّهما لم يَدخُل عليهما سائرُ العواملِ اللَّفْظِيَّةِ ، وهذا[1] لا يَقتضي سوى أن يكونَ للاسمين من الإعرابِ حَظٌّ ، وأمَّا أن يكونَ حَظُّهما على الخصوصِ الرفعَ فلا .

الوجهُ الثاني من الاستدراكِ : أنَّه إذا كانَ رافعهُما هو كونُهما مجرَّدَيْن للإسنادِ ، فأيُّ حاجةٍ بنا إلى كونِ كلٍّ منهما شَبيهاً بالفاعلِ ؟ - اللَّهم - إلَّا أن نَعنِي بِرافِعِهما [أنّ] مُعرَبَهُما ليس الإعراب ، لكنَّ اللَّفظَ لا يُساعدُ عليه . وتقريرُ الكلامِ على جهةِ الصَّوابِ في هذه المسألةِ أن يقولَ : الموجِبُ لنفسِ الإعرابِ فيهما موجودٌ ، والموجبُ لخصوصِ الإعرابِ فيهما أيضاً موجودٌ ، والمانعُ لموجبِ الخُصوصِ معدومٌ ، فوجبَ أن يَرتَفِعا . أمَّا الموجبُ لنفسِ إعرابِهما فوقوعُ[2] العقدِ والتركيبِ بينهما ، لأنَّهما[3] متى وَقَعَ بينَهما ذلك تَوَلَّد منه معنى ثالثٌ ، والإعرابُ وُضِعَ لِيَدُلَّ على نحو ذلك المعنى ، أمَّا الموجبُ لخُصُوصِ[4] الإعرابِ فيهما فَشَبَهُ كلٍّ واحدٍ منهما للمرفوعِ ، أمَّا شَبَهُ المبتدأ بمرفوعٍ فلأنَّه يُشبه الفاعلَ من حيثُ أنَّه مسندٌ إليه ، كما أنَّ الفاعلَ كذلك ، وأمَّا[5] شَبهُ الخبرِ للمرفوعِ فلأنَّهُ يُشبِهُ الفِعلَ

= في شرح الإيضاح لابن الدّهان لم أجدها في مصدر آخر. وانظر الإنصاف لابن الأنباري: ٤٤ - ٥١ المسألة رقم: (٥)، و(التبيين عن مذاهب النحويين) لأبي البقاء العكبري: المسألتان: ٢٧ ، ٢٨ و(ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة): المسألة رقم (٥) قسم الأسماء، والأصول لابن السراج: ٦٣/١، والإيضاح للفارسي: ٤٩، والجمل للزجاجي: ٤٨، والخصائص لابن جني: ٣٨٥/٢. والبيان في شرح اللّمع للكوفي: ١١.

(١) في (ب) فهذا.

(٢) نقل الأندلسيّ في شرحه: ١٢١/١ شرح هذه الفقرة من قوله: هذا الكلام مستدرك. . . ثم عقب عليه بقوله: هذا كلام حسن ليس فيه إلّا قوله: إن العقد والتركيب هو الموجب للإعراب، فإنه إن أراد أنه هو الموقع للإعراب فهو خطأ، وإلّا لوجب الاستغناء عن العامل، وإن أراد به الموجب للحاجة إلى الإعراب، فصحيح لكنّ الحاجة لا توقع الإعراب بل الذي يوقع ذلك هو العامل وسنزيده إيضاحاً.

(٣) في (أ) لأنه.

(٤) في (أ) بخصوص.

(٥) نقل الأندلسي هذا النّص في شرحه: ١٢٢/١، وعقب عليه بقوله: واعلم أنّ هذا لا يسلم =

المضارعَ نحوَ يضربُ زيدٌ من(1) حيثُ أنَّه خبرٌ عن غيرِه ، وهُو مُتناولٌ للحالِ والاستقبالِ ، كما أنَّ الفعلَ المضارعَ كذلك ، وأمَّا عدمُ المانعِ لموجبِ الخصوصِ ، فَتَجَرُّدُهُمَا عن العوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ(2) .

قال جارُ اللَّهِ فصلٌ ؛ « والمبتدأُ على نوعين معرفةٌ وهو القياسُ ، ونكرةٌ إمَّا موصوفةٌ كالتي في قوله عزَّ وجَلَّ(3) : ﴿ ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مُشْرِكٍ ﴾ وإمَّا غيرُ موصوفةٍ كالتي في قولهم : أَرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ ، وما أحدٌ خيرٌ منك ، وشرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ ، وتحتَ رأسي سَرجٌ ، وعلى أَبيه دِرعٌ .

قال المشرِّحُ : الأصلُ في المبتدأ أن يكونَ معرفةً ، لأنَّ تنكيرَه يُخِلُّ بالمعنى المطلوبِ منه(4) ، وهو الإفهامُ ، فلا يجوزُ ، أَلَا تَرى أنَّ تنكيرَه تَنفيرٌ عن استماعِ الحديث عنه ، والتَّنفيرُ عن استماعِ الحديثِ إخلالٌ بالغَرَضِ المطلوبِ من الكَلَامِ وهو الإفهامُ وهذا بخلافِ ما إذا تَقَدَّمَ الخَبَرُ ، وبخِلَافِ الفاعِلِ ، فإنَّه هُناك وقد(5) تَقَدَّمَ الخبرُ فسواءٌ عَرفتَ المبتدأ أو لم تَعرفه لم يَقَع تَنْفِيرٌ له ، لأنَّه إن كانَ قد استَمَعَ الخبر فبعدَ ذلك إذا استَمَعَ المبتدأ فقد

= له، أمّا الأول فإنّ الخبر قد يكون جامداً نحو زيد غلامك فليس الثاني صادراً عن الأوّل. وأمّا الثاني: فلأن الخبر على الإطلاق لا يحمل إلاّ على الحال، وكذلك الفعل المضارع الحال أولى به على ما سيأتي.

(1) انتقد الكندي هذا التعبير، قال الأندلسي: كان شيخنا تاج الدين يكره الإتيان بأنّ بعد حيث، ويقول: لم تزل العجمة بعد مع إمعانه في الأدب.

(2) عقب الأندلسي عليه بقوله: يشكل بقولهم: بحسبك درهم، فإنّ العامل اللفظي قد وجد، وما منع من الرفع في الخبر، وبقولهم إن زيد خرج، فإن التجرد قد وجد لفظاً في زيد، وما هو مبتدأ فالأولى من عبارته أن يقال: تجرد كل واحد منهما عن العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً شرط في عمل الابتداء والتركيب والعقد هو المقتضي للحاجة إلى الإعراب، والمخصص للرفع هو مشابهتها للفاعل.

(3) سورة البقرة: آية: ٢٢١.

(4) في (أ) فقط.

(5) في (ب).

[١٧/أ] قُضِيَ الأمرُ وَتَمَّ . وإن كانَ لم يَسمعه فقد وَقَعَتِ النُّفرَةُ عنه قَبْلَ[١] ذلك ، فتَنكيرُ المبتَدأ لا يُوقعُ تنفيراً له . أمَّا النكرةُ الموصوفةُ فقضيةُ القياسِ أن[٢] لا يَجُوزَ جَعْلُهَا[٣] مبتدأةٍ ، لكنْ إنَّما جازَ على معنى مُؤمِنَةٌ[٤] هذا النَّوعِ من العبيدِ خيرُ من مشركةِ[٥] ذلك النوع من الإماءِ ، وأنَّه معرفةٌ ، فإن سألتَ : كيفَ جازَ جَعلُ النكرة الموصوفةِ مبتدأ ، قوله بأَنَّها في تأويلِ المعرفةِ . قُلنا بَلَىٰ لكنْ بَعدَ انضمامِ الصفةِ إليها ، وهي قبلَ انضمام الصفةِ إليها ، منفرةٌ ، وبعدَ تنفيرِ المخاطبِ عن استماعِ الحديث عنه ، جَعَلَها بمنزلةِ المعرفةِ بالصفةِ لا تفيدُ . أجبتُ : قوله : النَّكرةُ قبلَ انضمام الصفةِ إليها منفِّرةٌ[٦] ، قلنا : لا نُسَلِّمُ وهذا لأنَّه لا يَسوغُ في النَّكرةِ الموصوفةِ جَعلها مبتدأةً ، إلَّا بعدَ ما يَرسخُ في العقائدِ الاصطلاحُ على أنَّ المبتدأ لا يكونُ إلَّا معرفةً ، فبعدَ هذا كلَّما سمع النكرة في مقامِ الابتداء لم تنفّره ، لِعلمِهِ أنه يَتبَعُهَا ما يجعَلُها كالمعرفةِ . فإن سألتَ : كيفَ لم يَجُز الابتداءُ بالنكرةِ الساذجةِ غيرِ الموصوفةِ ، وهذا لأنَّه متى سَمِعَ النكرة وإن[٧] لم يُتبعها بالصِّفةِ لم يَنفُرُ ، لتوقُّعِهِ تلكَ الضَّميمَةَ المُخْرِجَةَ عن التَّنكِيرِ إلى التَّعريفِ ؟ أجبتُ لم يَجُز الابتداءُ بالنكرةِ السَّاذجَةَ لأنَّ غايةَ ذلك أن يَنفِرَ[٨] نوبةً أو نَوبتين ، لكنْ إذا وَقَعَ في ضميرِهِ أنَّه لا يَتَأَتَّى بتلكَ الضَّميمة يَنْفِرُ عن كلِّ نكرةٍ مجعولَةٍ مبتدأةً ، موصوفةً كانت أو غيرَ موصوفةٍ ، فلا يجوزُ ذلك[٩] ، لأنَّه تَوَخَّى تيسيراً[١٠]

---

(١) في (ب).
(٢) في (أ).
(٣) قوله : (جعلها مبتدأة) في (أ) فقط.
(٤) في (أ) شركة وهو خطأ.
(٥) في (ب).
(٦) في (ب).
(٧) في (أ) ولم.
(٨) في (ب) يتنفر.
(٩) في (أ).
(١٠) في (أ) تفسيراً.

يُفضِي إلى مَزِيَّةِ تَغْيير . أمَّا قولُه : أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ ، فإنَّما جازَ وقوعُه في مقامِ الابتداءِ وإن كانَ نكرةً مَحْضَةً ، لأنَّه كما ذَكرناه معرفةٌ من حيثُ المعنى ، وأمَّا قولهم[1] ما أحدٌ خيرٌ منكَ فهو وإن كانَ مبتدأ من حيثُ الصُّورةُ فهو فاعلٌ من حيثُ المعنى ، وهذا لأنَّ حروفَ النَّفي رُبَّمَا تُنَزَّلُ تَنْزِيلَ الفِعلِ كما في بيتِ السِّقطِ[2] :

وما الفُصَحَاءُ الصِّيدُ والبدوُ دارُهـا   بـأفصحَ قـولاً من إمَائِكُمُ الـوُكْعِ

ألا تَرى أنَّ العامِلَ في الجارِّ هو (ما) . وأمَّا قولهم : (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) فهو وإن كانَ مبتدأ من حيث الظاهِرِ فهو فاعلٌ من حيثُ المعنى ، إذا المعنى : ما أهرَّ ذا نابٍ إلَّا شَرٌّ . وهذا كقولِهم : أمرٌ أَقْعَدَه عن الخُرُوجِ . ومهمٌّ أشخَصَهُ ، والمعنى : ما أَقعده عن الخروج ، إلَّا أمرٌ ، وما أشخَصَه عن مكانِهِ إلَّا مُهِمٌّ ، ولئن سَلَّمنا أنَّه مبتدأ من حيثُ الظَّاهِرُ والمعنى لكن لِمَ قُلْتَ إنَّه غيرُ موصوفٍ ، هذا لأنَّ التَّنوينَ فيه بمنزلةِ الصِّفَةِ ، لأنَّه للتَّعظِيمِ والتَّفخيمِ[3] كما في قوله : أنشده الأزهرِيُّ[4] في التَّهذيب :

---

(١) من هنا. . . إلى قوله بعد البيت: فالعامل في الجار هو (ما) نقله الأندلسي في شرحه ١/١٢٣ وعقب عليه بقوله: قلت: فهذه مزلة من هذا الفاضل، فإنَّ (ما) ها هنا حجازية، والباء تزاد في خبرها تشبيهاً لها بليس، وإذا كانت الباء زائدة لم يتعلق بشيء أصلاً، وهذا معنى قول النحويين أنّ الباء زائدة. . . أي لم تدخل لأن تربط شيئاً بشيء، بل للتأكيد فقط. . . وليس في العربية ارتباط بين حرفين أصلاً فهذا سهو منه.

(٢) شروح سقط الزند: ٣/١٣٥٢.

(٣) عقّب الأندلسي على ذلك في شرحه: ١/١٢٣، ١٢٤، بقوله: قلت: هذا أيضاً من ابتداعاته الهذيانية، وذلك أنّ المألوف أنّ التنوين قد يكون للتنكير في نحو صَهٍ ومَهٍ وأمَّا أن يكون للتخصيص بحيث ينزل منزلة الوصف فكلّا، وقوله أيضاً: إنّ فيه تعظيماً وتفخيماً من النّمط الأول، وليس التنوين لشيء مما ذكره في لغة العرب أصلا، ولعله في لغة قومه وأما في لغة العرب وعبارات النحويين فلا. . . ثم قال: إنما غرضي أن أبين أنّ ذوق هذا الرجل على خلاف ذوق أهل الصناعة.

(٤) الأزهري: (٢٨٢ ـ ٣٧٠ هـ) أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة، عالم اللّغة مولده ووفاته بهرات. شافعي المذهب. ألف تهذيب اللّغة معجم كبير مطبوع وله أيضاً شرح ألفاظ الشافعي =

لعمرُ أبِ الطَّيـرِ المِرَبـةُ بالضُّحى   على خالدٍ لقد وَقَعتِ على لَحَمْ(*)

عَنِى بها الطير الواقعة بالضُّحى على خالدٍ ، أي وَقَعتِ على لَحْمٍ وأيُّ لَحْمٍ كذلك ها هنا . لأنَّ[1] المرادَ بذي نابِ الكلبُ ، وهريرُهُ[2] نِباحُهُ الذي تَتَشَاءَمُ به طوائفُ النَّاسِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : فصلٌ ، والخبرُ على نوعين : مفردٌ وجملةٌ ، فالمفردُ على ضربين خالٍ من[3] الضمير وَمُتَضَمِّنٌ له ، وذلك : زيدٌ غُلامُك ، وبكرٌ منطلقٌ ، والجملةُ على أربعةِ أضربٍ : فِعليَّةٍ وإسميَّةٍ وشرطِيَّةٍ وظرفيَّةٍ وذلك : زيدٌ ذَهَبَ[4] أخوه ، وعمرٌو أبوه منطلقٌ ، وبكرٌ إن تعطِهِ يَشْكُرْكَ ، وخالدٌ في الدّارِ .

قالَ المشرِّحُ : غُلامُك ها هنا غيرُ مُتَضَمِّنٍ للضَّميرِ ، لأنَّ الاسمَ إذا وَقَعَ هذا الموقع فإنَّما يَتَضَمَّنُ الضميرَ إذا كانَ صفةً ، أمَّا إذا كان جامِداً فإنّه لا يَتضَمَّنُ ، ألا تَرَى أنَّ الجامِدَ من الأسماءِ لا يَعملُ عَمَلَ الفعلِ ، إنَّما الذي يَتَضَمَّنُهُ نحو قولِك : عمرٌو مُنطلقٌ ، هذه مسألةٌ مختلف فيها بينَ أهلِ البصرةِ وأهلِ[5] الكوفةِ ؛ أعني أنَّ الإسمَ الجامدَ إذا وَقَعَ موقعَ الخَبَرِ هل يَتَضَمَّنُ الضَّميرَ أم لا[6] ؟ فإن سألتَ : هذا الكلامُ مستدركٌ عليه ، وذلك أنَّه

= اسمه (الزاهر) مطبوع، وكتاب في القراءات رأيته في مكتبة رشيد أفندي بتركيا رقم ٢٢ في ١٧٠ ورقة. . . وله مؤلفات غيرها انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٧/١٦٤، وطبقات الشافعية: ٢/١٠٦.

(*) لم أجده في التهذيب، وهو لأبي خراش الهذلي يرثى خالد بن زهير، انظر شرح أشعار الهذليين: ٣/١٢٢٦، والإسعاف لخضر الموصلي: ورقة: ٢٧ والرواية فيهما (وقعن).

(١) في (أ) لعل.

(٢) في (أ) وبهريره.

(٣) قال الصغاني: في نسخة الزمخشري خال عن الضمير، والخلو إنما يعدى بمن.

(٤) في (أ) فقط (ذاهب).

(٥) في (ب).

(٦) انظر الإنصاف: ١/٥٥ مسألة رقم: (٧)، والتبيين للعكبري: مسألة رقم (٣٠)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألة رقم: (٦) في قسم الأسما. وانظر شرح =

إذا كانَ في « مُنطلقٌ » ضَميرٌ هو فاعلُه كانَ جملةً ، ولذلك ذَكروا في بابِ الموصولاتِ ، في شَرحِ قولهم : (الضَّارِبُ أباه زيدٌ) واسم الفاعِلِ في الضَّارِبِ في معنى الفِعلِ وهو مع[1] المرفُوع به جملةٌ واقعةٌ صلةَ اللاَّم ، وعدُّ الجملة مفرداً خَطَأٌ مُسْتَدْرَكٌ ؟ أجبتُ : ما الدَّليلُ على كونِهِ جملةً ، إنَّما يكونُ جملةً أن لو كانَ في اقتضائِهِ الفاعلَ مستبدّاً ، وهو غيرُ مُسْتَبِدٍّ ها هنا ، لأنَّه لم يَعمل عَمَلَ الفعلِ ها هنا . إلاَّ باعتِمَادِهِ على المُبتدأ ، فيكونُ/ المبتدأ [١٧/ب] مأخوذاً من كونِهِ جملةً ، بخلافِ الفعلِ .

قالَ جارُ اللّهِ: فصلٌ؛ ولا بُدَّ في الجملةِ الواقعةِ خبراً من ذِكرٍ ما يَرجعُ إلى المبتدأ ، وقولك في الدارِ معناه استقرَّ فيها .

قالَ المشرِّحُ : الجملةُ إذا وَقَعَت خبراً للمبتدأ فلا بُدَّ فيها من ضميرٍ يرجعُ إلى المبتدأ ، ولو لَمْ يكن بَينَه وبينَ الجملةِ ذلك الضَّمير ، لم يَكن بينَه وبينَ الجملةِ مماسَّةٌ فَضلاً من أن تكونَ معوَّلةً على المبتدأ ، ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ : زيدٌ سَقَطَ جِدارُ عمروٍ ، فهذه الجُملة أعني : « سقط جدار عمرو » لا يجوزُ وقوعُها[2] خبراً للمبتدأ إذ لا مِساسَ بينه و بين زيدٍ، وقوله: «في الدّار» معناه: استقرَّ فيها فالراجع من الخبر إلى المبتدأ هو ذلك الضمير المستكن في الفِعل، ونظيرُ هذه المسألةِ كم ناقةً لك وفَصِيلَها، قولهم: وفَصِيلَها بالنَّصبِ والرَّفعِ ، فالنَّصبُ بالعَطْفِ على ناقةٍ، والرَّفعُ بالعطفِ على ما في «لك» من الضميرِ المرفوعِ ، لأنَّ تقديره كم ناقةٍ استقرّت لك، وفي استقرت[3] ضميرٌ راجعٌ إلى الناقةِ، وتقولُ مررتُ بأصحاب لك أجمعون أكتعون. قال ابنُ السَّراجِ : لأنَّ في «لك» اسماً مضمراً مرفوعاً[4].

= الأندلسي: ١٢٤/١، ١٢٥، وشرح ابن يعيش: ٨٨/١، وشرح الكافية للرضي: ٨٦/١، وأخذ الرّماني والزّجاج بمذهب الكوفيين.

(١) في (ب) ومع.

(٢) في (أ) ب وقوعه.

(٣) في (أ) استقرت لك.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ١٢٧/١، ١٢٨ شرح هذه الفقرة ثم وضّح بقوله: قلت: أمّا الذي

قَالَ جارُ اللَّهِ : وقد يكُون الراجعُ معلوماً فَيُستَغنى عن ذكره ، وذلك مثلَ قولِهم : (البرُّ الكرّ[1] بستين)، و (السَّمنُ مَنوَانِ بدرهم). أي منه[2].

قالَ المُشَرّحُ : قولهم : البُرُّ مبتدأ ، والكرُّ مبتدأ ثانٍ وبستين خَبَرُ المبتدأ الثّاني ، ثُمَّ هذا المبتدأ وخَبَرُه خبرُ المبتدأ الأوَّلِ ، وليسَ فيه ضميرٌ يرجعُ إلى المبتدأ الأوَّل ، إنَّما هو محذوفٌ تقديرُه الكرَّ منه ، وكذلك في قولِهم : السَّمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ تقديره منوانِ منه .

قال جارُ اللَّهِ: وقوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِن عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[3].

قالَ المُشَرّحُ : قوله : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾ في محلِّ الرَّفعِ بأنَّهما خبرُ المبتدَأ ، والرَّاجِعُ فيها إلى المبتدأ محذوفٌ ، قالوا تَقْدِيرُهُ إنَّ ذلك منه لَمِن عزمِ الأمورِ وفيه نَظَرٌ[4] ، لأنَّه وإن صحّ بأنْ يُقالَ : الصبرُ من عزمِ الأمورِ ، والجودُ من مكارمِ الأخلاقِ ، فلا يَصِحُّ أن يُقالَ الصبرُ منه من عزمِ الأمورِ ، والجودُ منه من مكارِمِ الأخلاقِ، وهذا لأنّه إنما يَصحُّ أن يُقَالَ هذا الفِعلُ من مكارِمِ الأَخلاقِ حيثُ يَصِحُّ أن يُقالَ بأنَّك لو فَعَلْتَهُ لاستَحْسَنَهُ النَّاسُ، وذلك فيما نَحْن فيه لا يَصِحُّ، إذ لا يَصِحُّ أن يُقال لو أَتيتَ بصبرِ فُلانٍ لاستَحْسَنَه النَّاسُ، لأنَّ ما جُعِلَ من الفعلِ مرَّةً لا يَصِحُّ فِعلُه ثَانياً[5].

= يدل على أنَّ في الدار ضميراً فأحكام منها: جواز الإبدال منه وتأكيده ونصب الحال منه، أمّا إبداله ففي نحو قوله عزّ وجل: [الأعراف: آية :٨] ﴿والوزن يومئذٍ الحق﴾ فالوزن مبتدأ، ويومئذٍ متعلق بمحذوف لأنه خبر والحق رفع على البدل من الضمير.

(١) (الكرُّ) هو: مكيال أهل العراق، وهو ستون قفيزاً، والقفيز ثمانية مكاكيك، والمكوك صاع ونصف. تهذيب اللّغة: ٩/٤٤٣. وانظر الزّاهر للأزهري: ٢١٠، والمغرب للمطرزي: ٤٢٥.

(٢) في (ب).

(٣) سورة الشورى: آية: ٤٣.

(٤) انظر البيان في شرح اللّمع للكوفي: ١٤.

(٥) أورد العلوي في شرحه: ١/٦٢: ثم عقب عليه بقوله: وهذا فاسد لأمرين: أمّا أولاً فلأنا على قطع من تتمة الخبر بقوله: إن ذلك من عزم الأمور وأمّا ثانياً: فلأن تقدير الضمير أبلغ، =

فإن سَأَلتَ: المرادُ بقولِهِ إنَّ ذلك إنّ مثلَ ذلك يعني إنَّ مثلَ صَبرِه، وهو نفسُ الصَّبر من عزمِ الأمورِ؟ أجبتُ: لو حُمِل على ذلِك لَوَقَعَ النَّظرُ فيه من وجهٍ آخرَ، وذلك أنَّ الصبرَ في نفسِ الأمورِ من عزمِ الأمورِ، لا على تقديرِ صبرٍ آخرَ، والكلامُ في هذه المسألةِ مبنيٌّ على معرفةِ الكنَايَةِ، وهي أن تُريدَ دعوى الشيءِ وإثباتَهُ بدليلٍ فَتَدعُ المُدّعى، وحرفَ التَّعليل وتقيمُ الدّليل مقامَ المُدَّعى، مثاله: تريدُ أن تقولَ: فلانٌ طويلٌ، لأنه طَويلُ نجادِ السَّيفِ، فتدعُ المُدَّعى وهو طويلُ القامةِ وتدعُ أيضاً حرفَ التعليلِ وهو: لأنَّه وتقيمُ طويلَ نِجَادِ السَّيفِ مقامَه ولذلك تقولُ وَطِيئَهَا، لأنَّه التَقَى خِتَانَاهُما فتدَعُ الشَّيئين، وتقولُ: التَقَى خِتانـاهُما. إذا ثَبَتَ هـذا رَقَّيْتُكَ إلى الغَـرضِ المَطلُوبِ فقلتُ: إن ذلك لمن عَزمِ الأمور فالحقيقة قوله فقد أحسنَ فيكون الراجعُ المحذوفُ ها هنا شبيهاً بالراجعِ المحذوفِ في زيدٌ في الدارِ.

قالَ جارُ اللَّه: فَصلٌ؛ ويجوزُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأِ كقولك تَميميٌّ أَنا، ومشنؤٌ من يَشنؤُك، وكقوله تعالى[1]: ﴿ سواءٌ محياهُم ومماتُهُم ﴾ و[2]: ﴿ سواءٌ عليهم أأنذَرتَهُم ﴾ المعنى سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه.

قالَ المشرحُ: أنا مبتدأ، وتميميٌّ خبرُه، فإنْ سألتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ تميميٌّ مبتداً وأنا خَبَره لأجبتُ: لأنَّ المبتدأ هو المحكُومُ عليهِ، والخبرَ هو المحكومُ بِهِ، وها هُنا حُكِمَ على أنا تَميميٌّ بأَنا، والذي به يتبينُ الصريحُ من الرُّغوَةِ[3] أنَّك لو تَرجمت الكلامَ بغيرِ العربيَّة وجدتَ الرابطةَ مُلتحقةً بالخبرِ دونَ المبتدأِ، وها هنا لو تَرجمتَ لوجدتَ الرابطةَ ملتحقةً بتميميّ، ولا بأنا. ولَقد سأَلني بعضُ إخواني من الأفاضل عن قول الأمير أبي فراس[4]:

= وأخصر، وأقعد في المعنى وأدخل في الفصاحة فلهذا كان تقديره أولى.

(١) سورة الجاثية: آية: ٢١.

(٢) سورة البقرة: آية: ٦.

(٣) في (أ) الدعوة.

(٤) أبو فراس (٣٢٠ - ٣٥٧) هو الحارث بن سعيد بن حمدان التّغلبي الشاعر الفارس المجاهد ابن =

[١٨/أ] ضَعيفٌ هوى يُبغي عليه ثَوَابُ /

بتنوين ضَعيفٍ، فقالَ: كيفَ جَعَلَ المبتدأ وهو ضعيفٌ نكرةً غيرَ مَوصوفةٍ؟ فقلتُ: ليس الأمرُ كذلك لأنَّ ضَعيفاً خبرُ المبتدأ، والمبتدأ هَوى[١] يَبغي عليه ثَوابُ، فما كاد[٢] يُصدِّقني في أنَّ ضعيفٌ هو خبرُ المبتدأ حتَّى امتحن ذلك بالرابِطةِ، فاستَحسَنَ الجوابَ وأثنى عَليَّ. وكذلك من يَشنؤُك مبتدأ ومشنؤٌ خبره وكذلك: ﴿ أَأَنذَرتَهم أم لم تُنذِرهُم ﴾ في مقامِ المبتدأِ وسواءٌ عليهم خبرُه. أم والهمزةُ في الآيةِ مجردتان لمعنى الاستواءِ، وهكذا[٣] لو سَوَّيتَ بين الأمرين في الاستفهامِ أجريتَ التَّسويَـةَ مَجراهـا في غيرِ الاستفهامِ، وذلك قولك أزيدٌ عندَك أم عَمرٌو[٤]؟ والحالُ لا تختلفُ بين أَمِ المُتَّصلةِ، وأم المُعَادِلةِ، وذلك في نحو قولِهِ تعـالى[٥]: ﴿ سواءٌ عَلَيهم أدعوتُمُوهُم أم أنتم صـامِتُون ﴾. قـال سيبويـه: جَرى هـذا على حرفِ الاستفهامِ كما جَرى على حرفِ النّداءِ في قولِكَ: اللَّهمَّ اغفرْ لَنا أَيَّتُها العصابة وتقديمُ خبرِ المبتدأِ على المبتدأِ مسألةٌ مختلفٌ فيها بينَ أهلِ البصرةِ والكوفةِ[٦].

= عم سيف الدولة الحمداني، كان الصاحب بن عبّاد يقول بدىء الشعر يملك وختم بملك يعني امـرأ القيس وأبا فراس. ألفت عنه عدة كتب. وله ديوان شعر طبع في مجلدين بعناية الدكتور سامي الدّهـان، ترجمته وأخباره في يتيمة الدهر: ٢٢/١ - ٦٢، وتهذيب ابن عساكر: ٤٣٩/٣، وزبدة الحلب: ١٥٧/١، وشذرات الذّهب: ٢٤/٣...

(١) في (أ) هو الذي.

(٢) في (أ) كان.

(٣) في (ب) وكـذا.

(٤) في (ب) أم بكر.

(٥) سورة الأعراف: آية: ١٩٣.

(٦) انظر الإنصاف: ٦٥/١، المسألة رقم ٩، والتبيين عن مذاهب النحويين، المسألة رقم: ٣٢، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألـة رقم: ٨ في قسم الأسماء. وانظر: كتاب سيبويه: ٢٧٨/١، وشرحه للسّيرافي ٤٣/٣ والنكت عليه للأعلم: ٢٤٢، والتعليق عليه لأبي علي الفارسي: ٨٥ والأصول لابن السراج: ٦٤/١، وشرح الأندلسي: ١٣١/١، وشرح ابن يعيش: ٩٩/١، والمقتضب: ١٢٧/٤، وشرح الكافية: ٨٨/١.

قالَ جارُ اللّه: وقد التُزِمَ تقديمُه فيما وَقَعَ فيه المُبتدأ نَكِرةً والخبرُ ظَرفاً وذلك في مثلِ[1] قولِكَ في الدَّارِ رَجُلٌ.

قالَ المُشَرِّحُ: لو لم[2] يَكُن الخبرُ ها هنا مقدّماً على المبتدأ لما جَازَ الكلامُ لكونِ المبتدأ نكرةً محضَةً. ونظيره تَحتَ رأسِي سَرجٌ، وعلى أَبيه دِرعٌ.

فإن سألتَ: كما التُزم تقديمُ الخبرِ فيما وَقَعَ فيه المُبتدأ نكرةً والخبرُ ظرفاً، فكذلك التُزم تَقديمُه فيما إذا لم يَكُن الخبرُ ظَرفاً، فَما الفائِدةُ في تخصيصِ الخبرِ بكونِهِ ظرفاً؟ أجبتُ: ما الدليلُ على ذلك، وهذا لأنَّ المبتدأ إذا كانَ نكرةً والخبرُ غيرَ ظرفٍ لا يخلو من أن يكونَ الخبرُ اسماً أو فعلاً، وأيّاً ما كان فإنَّه لا يلزُم حينئذٍ[3] تقديمُ الخبرِ، أمّا إذا كان اسماً كما إذا قُلتَ: رجلٌ ظريفٌ، وأردتَ أن تَجعلَ مبتدأ رجلٌ وظريفٌ خبَره فإنه لا يَلزُم تقديمُ الخبرِ ها هنا، وذلك لأنَّ المعني بالتِزامِ تقديمِ الخبرِ التُزم تقديمِه بالمبتدأِ والخبرِ بحالِهما ولو قَدَّمتَ الخبرَ ها هنا فقلتَ: ظريفٌ رجلٌ لم يبقَ المبتدأ والخبرُ بحالِهما، لأنَّ ظريفاً إذ ذاك مبتدأٌ ورجلٌ مرفوعٌ بأنَّه عطفُ بَيَانٍ، ولا بُدَّ من إخراجِ خبرِ المبتدأِ، ليتمَّ كلامُه، وكذلك إذا قُلتَ رجلٌ جاءَني فقدَّمتَ الخبرَ فقلتَ: جاءَني رجلٌ، ولم يبقَ المبتدأ والخبرُ بحالِهما، لأنَّه يُقلِبُ الجملةِ الابتدائيّة جملةً فِعلية، فَعُلِم أنّه إذا كانَ المبتدأُ نكرةً والخبرُ غيرَ ظرفٍ لم يلزَم تقديمُ الخبرِ، ولئن سَلّمنا أنّه يَلزَمُ تقديمُ الخبرِ على الإطلاقِ إذا كان المبتدأُ نكرةً، لكنَّ الظرفَ أوجَبُ تقديماً من غيره ألا تَرى أنّه يجوزُ تقديمُ الخبرِ على الاسمِ في بابِ إنَّ إذا كانَ ظرفاً، ولا يجوزُ تقديمُه إذا لم يكن ظرفاً، والاسمُ والخبرُ في بابِ إنَّ في الأصلِ مبتدأٌ وخبرٌ.

قالَ جارُ اللّهِ: أمَّا سلامٌ عَليك، وويلٌ لك، وما أشبَههما من الأدعِيةِ

(١) في (ب).
(٢) شرح هذه الفقرة نقله الأندلسي في شرحه ١٣٣/١ ولم يعقب عليه بشيء.
(٣) في (ب).

فمتروكةٌ بحالِها إذا كانت منصوبةً منزلةً منزلةَ الفعلِ .

قالَ المشرّحُ: انظر إلى الشيخِ كيفَ عبَّر بهذه الكلمةِ الوجيزةِ عن معنىً شريفٍ بسيطٍ؟! وذلك أنَّ سلامٌ مبتدأ وهو نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ عليكَ خبرهُ وهو ظرفٌ فكيفَ[1] جازَ ذلك مع أنه لا يجوزُ رجل في الدار والكلام فيه ينبني على شيء وهو أن هذا دعـاء والأصلُ في الأدعيةِ أن تكونَ فعلاً كقولهم: سقَاه اللّهُ ورعاهُ فإن لم يكن فعلاً فلا بُدَّ من أن يكونَ مصدراً منصوباً كقولك: سقياً ورعياً، وجدعاً له وخيبةً، وشيءُ آخرُ وهو أنَّ الاسمَ أدلُّ على الدَّوامِ والثباتِ من الفعلِ، وهذا لأنَّ الفعلَ يُدلُّ على الحدوثِ وانْتَّجَدُّدِ بخلافِ الاسمِ ، وإن شئتَ فاعتَبر بما أنشده الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرجاني[2]:

لا يألفُ الدِّرهمُ المضروبُ خِرقَتَنَا لكنَ يَمُرُّ عليها وهـو مُنطَلِقٌ[3]

ألا تَرى أنه لو قالَ: وهو يَنطلق[4] لم يَكن له ذلك الحُسن والرَونق الذي له الآن. إذا ثَبتَ هذا سَلكتُكَ[5] إلى الغرضِ فقلتُ: قولهم: سلامٌ عليكَ من حيثُ أنّه مصدرٌ قُصد به الدّعاءُ وَجَبَ أن يكونَ منكراً منصوباً، ومن حيثُ أنه قُصِدَ به الثَّباتُ والدّوامُ، وَجَبَ أن يكونَ معرفةً مرفوعاً، لأنَّه حينئذٍ مبتدأٌ والمبتدأ مرفوعٌ، قلنا: إنَّه يكونُ نكرةً/ عملاً بجانبِ الدُّعاءِ، مرفوعاً بجانبِ الابتداءِ، توفيراً على الشّبهين حَظّهما. فهذا معنى كلامِ الشَّيخِ . [١٨/ب]

قالَ جارُ اللَّه: وفي قولهم: أينَ زيدٌ؟ وكيفَ عمرٌو؟ ومتى القتـالُ؟ .

قال المشرّحُ: إنما وَجَبَ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ في الأمثلةِ لأنّه استفهامٌ والاستفهامُ له صدرُ الكلامِ .

---

(١) في (ب) وكيف.

(٢) أنشده في دلائل الإعجاز: ١٩٣. والرواية هناك: (صرتنا) بدل خرقتنا.

(٣) في (أ) ينطلق وهو تحريف.

(٤) في (أ) منطلق وهو تحريف أيضاً قال الجرجاني: هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل (لكن يمرّ عليها وهو ينطلق) لم يحسن.

(٥) في (ب) سل تك.

قالَ جارُ اللّه: ويجوزُ حذفُ أحدِهما فمن حَذْفِ المبتدأ قولُ المستَهلّ : الهلالُ، واللّهِ، وقولك وقد شَمَمتَ ريحاً: المِسكُ، واللّه، أو رَأيتَ شَخصاً: عبدُاللّهِ، ورَبّي ومنه قولُ المُرَقّش[1]:

.... إذْ قـالَ الخَمِيسُ نَعَمْ[2]

قالَ المشرّحُ: تقديرُ المبتدأ في هذه الأمثلةِ: هذا الهلالُ واللّه، وهذا المِسكُ واللّه، وهذا عبدُ اللّه ورَبّي. المرقّشُ: بتشديد القَافِ وكسرِها. أول البيت:

لا يُبعِدُ اللّهُ التَّلَبُّبَ[3] والغاراتِ إذا ....

التَّلَبُّبُ: التَحزُّمُ[4] والتَّشمُّرُ، وهو في الأصلِ مطاوعُ لَبَّبتُ الرّجلَ[5] إذا جَمَعتُ ثيابَه عندَ لَبَّتِهِ ثم جَرَرتُه، يُريدُ إذ قالَ الخميسُ هذه نَعَمٌ فاغنَموها، ونَعمٌ مع قالَ إيهامٌ.

قالَ جارُ اللّه: ومن حذفِ الخبرِ قولك: خرجتُ فإذا السَّبُعُ، وقول ذي[6] الرُّمَّة:

---

(١) المرقشان شاعران من بني بكر بن وائل، وهما المرقش الأكبر صاحبُ هذا البيت، والمرقش الأصغر، وهو ابن أخي الأكبر.

والأكبر: هو عوف بن سعد بن مالك بن ضبيعة شاعر جاهلي من بني بكر بن وائل مولده في اليمن، وتردد على الشام والعراق، وأكثر إقامته في البحرين.. أخباره في الأغاني: ١٢٧/٦، ومعجم الشعراء: ٢٠١، والخزانة: ٥١٥/٣. جمع شعره الدكتور نوري حمّودي القيسي، ونشره في مجلة العرب التي يصدرها الشيخ حمد الجاسر بالرياض سنة ١٩٧٠ م.

(٢) هو البيت رقم ٣٣، من القصيدة رقم ١٠.

انظر إعرابه وشرحه في المنخّل: ١٩، ٢٠، والخوارزمي: ١٠، وزين العرب: ٨، وشرح الأندلسي: ١٣٥/١، وابن يعيش: ٩٤/١، والمغني/٣٠٠.

(٣) في (ب) اللبب.

(٤) الصحاح: (لبب).

(٥) في (ب).... الرجل تلبباً إذا..

(٦) ديوانه: ٦٢١. وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٢٠، ٢١، وزين العرب: ٧ =

فيـا ظبيةَ الـوَعساءِ بينَ جُـلاجِـلٍ   وبينَ النَّقــا آأنـتِ أم أمُّ سَــالِمِ

قالَ المشرحُ: المرادُ خرجتُ فإذا السَّبُعُ قائمٌ، فالسّبعُ مبتدأ، وقائمٌ خبره، وفيه نظرٌ، لأنَّ الخبرَ «فإذا»، بدليل أنَّ «إذا» ها هُنا في المكانيّةِ، ألا تَرى أنَّ(1) معناه، خرجتُ فبالحضرةِ السَّبُعُ، وقولنا: بالحضرةِ السَّبُع جملةٌ ابتدائيةٌ، السّبعُ مبتدأ وبالحضرة خبرُه، فإن سألتَ: قولنا: بالحَضرةِ، وإن كانَ خبراً من حيثُ الظَّاهِرُ فليس به(2) من حيثُ الحَقيقةُ، (3إذ الخبرُ في الحقيقـةِ3) متعلقٌ بالجارِ، وهو قائمٌ؟ أجبتُ: بَلى ذلك هو الأصلُ والخبرُ في الحقيقةِ ذلك إلا أنَّه لما حُذِفَ وأقيمَ الظرفُ مقامَه صارَ الظرفُ هو الخبرُ، ولذلك قالوا بأنَّ في الدارِ في قولنا: في الدارِ(4) زيدٌ، في الدارِ(5) هو الخبرُ، ولم يقولوا بأنَّ الخبرَ هو كائنٌ، أو ثابتٌ، وهو(6) المحذوفُ، لأنَّ هذا(7) المحذوفَ قد صارَ كالشريعةِ المنسوخَةِ، والوَديعةِ المُستَهلَكَةِ، ويشهدُ له قولهم: خَبرُ إنَّ إذا كانَ ظرفاً جازَ تقديمُه على الاسم ولو(8) لم يَكُن الخبرُ هذا الظَّاهِرُ لما كان هذا. الوَعَساءُ: هي الأرضُ اللَيِّنَةُ(9) ذاتُ الرّمـلِ

= والخوارزمي: ١١.

والبيت من شواهد سيبويه: ٢/١٨٧، انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٢/٢٥٧، وشرحها للكوفي: ١٥٣، ٢٥٩. وانظر المقتضب: ١/١٦٣، والكامل ٤٦٢، والخصائص: ٢/٤٥٨، وابن الشجري: ١/٣٢٠.

(١) أيّد العلوي ما ذهب إليه الخوارزمي هنا فقال في شرحه: ١/٦٥ بعد أن نقل عبارة الخوارزمي: والحق ما ذكره الخوارزمي وغيره من النّحاة... وأورد الأندلسي في شرحه: ١/١٣٦ ما قاله الخوارزمي مع بعض التصرف في العبارة.

(٢) في (ب).

(٣-٣) في (ب).

(٤) في (ب) زيد في الدار.

(٥) في (أ).

(٦) في (أ).

(٧) في (ب).

(٨) في (ب) فلو.

(٩) مما يظهر لي أنّ الوعساء في هذا البيت اسم موضع بعينه، فقد ذكر الهمداني في صفة جزيرة =

يَمتَدُّ[1]، ومنه المُواعسةُ في[2] سيرِ الإبلِ، وذلك أن تُوَسّع خطوَها وتَمُدّ عُنُقَها. جُلاجِل[3]: بضمِّ الجيمِ الأولى، وكسرِ الثانيةِ، ورويَ بالحاءين المُهملتين أيضاً[4]، والأوّل السَّماعُ، وهو أصحُّ الروايتين. تقديرُ الخبر فيه أأنتِ أنتِ[5] أم أمُّ سالمٍ، والمعنى أأنتِ تلك الظبيةُ، أم أمُّ سالمٍ، ومما يعادِلُ هذا المعنى بيتُ أبي سعيدٍ الرُّستُمي[6]:

مـررنَ بحُزوى والجـآذِرُ تَرتَعي فلم تَـدرِ حُزوَى أيُّهن الجَـآذِرُ

= العرب: ٣٧٩ قصيدة لشاعر يسمى الخزازة العامري أكثر فيها من ذكر المواضع قال:

فـالـيـمـامـات فـالـكـلاب فـبحـ ـرين فحـزوى تـميم فـالـوعسـاء

وقال ياقوت في معجم البلدان: ٣٧٩/٥: موضع بين الثعلبية والخزيمية على جادة الحجاج، وهي شقائق رمل متصلة قال ذو الرّمة: وأنشد البيت. ولم يذكرها البكري في معجمه. وذكرها الحميري في الرّوض المعطار: ٦١١ قال: أرض بحضرموت قال الشاعر: وأنشد ذي الرمّة. وهذا بعيد جداً.

(١) في (ب) تمد.

(٢) في (ب) من.

(٣) جلاجل: اسم موضع انظر معجم البلدان لياقوت: ١٤٩/٢، ومعجم ما استعجم: ٣٨٨، قال: أرض باليمامة وأنشد البيت.

ويوجد الآن بهذا الاسم بلدة عامرة في منطقة نجد من المملكة العربية السعودية شمال مدينة الرّياض. انظر معجم اليمامة للشيخ عبدالله بن خميس: ٢٧٣/١، لكن هل هذه البلدة هي التي عناها الشاعر بهذا البيت؟ ليس ببعيد، لأنّ إقامة الشاعر كانت في صحراء نجد وفي إقليم اليمامة بالذات.

(٤) قال ياقوت: قرأت بخط التبريزي بحاءين مهملتين الأولى مضمومة. قال الأخفش سعيد بن مسعدة: في كتابه معاني القرآن: قال ابن ذكوان: من روى بالحاء فقد أخطأ وليس له معنى، بل هذا تصحيف.

(٥) في (أ) فقط.

(٦) أبو سعيد الرستمي: ترجم له الثعالبي في يتيمة الدّهر: ٣٠٤/٣ فقال: محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن بن علي بن رستم. من أبناء أصبهان، وأهل بيوتاتها، ومن يقول الشعر في الرتبة العليا، ومن شعراء العصر في الطبقة الكبرى وهو القائل:

إذا نـسـبـونـي كـنـت مـن آل رسـتـم ولـكـنّ شـعـري مـن لـؤيّ بـن غـالـب

والبيت الذي مثّل به المؤلف من قصيدة له في اليتيمة: ٣٠٦/٣ أولها:

بـدت يـوم حـزوى من كـواهـا المحـاجـر فـعـاد عـذولي في الهـوى وهـو عـاذر

قالَ جارُ اللَّه: وقوله تعالى(١): ﴿ فصبرٌ جميلٌ ﴾ يحتملُ الأمرين، أي فأمري صبرٌ جميلٌ أو فصبرٌ جميلٌ أجملُ.

قالَ المشرحُ: إن كان معناه فأمري صبرٌ جميلٌ وَهـو على حذفِ المبتدأ، وإن كانَ معناها فصبرٌ جميلٌ أجملُ فهو على حذفِ الخبرِ.

قالَ جارُ اللَّه: وقد التُزِمَ حذفُ الخبرِ في قولِهم: لولا زيدٌ لكان كذا لِسَدِّ الجوابِ مَسدَّهُ.

قالَ المشرحُ: هذه المسألةُ(٢) من المسائِلِ التي دَقّقَ فيها النحويون، قالوا زيدٌ ها هنا مرتفعٌ بالابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ تقديرهُ لولا زيدٌ كائنٌ لكان كذا، وإنما حُذِفَ خبرُ المبتدأ لِسَدّ جوابِ لولا مَسَدّه، ومعنى سَدِّ جوابِ لولا مَسَدّه، كونُ جوابِ لولا دالاًّ عليه، وأنّه كذلك، لأنَّك لما جَعَلتَ ما وَقَعَ من امتناعِ الثاني معلولَ الأوّلِ فقد جَعَلتَه دالاًّ على الأوّل محكوماً عليه بالوجودِ ضرورةَ أنَّ الشَيء الوجوديَّ بدونِ ذلك يستحيلُ أن يُجعَلَ عليَّةً لغيرِهِ، والحكمُ بالوجودِ على الأوَّلِ بأنّه هو المبتدأ ليس إلا خبرَ المبتدأِ.

قالَ جارُ اللّهِ: ومِمَّا حُذِفَ فيه الخبرُ لسدّ غيرِه مَسَدّه قولُهم أقائمٌ الزّيدان.

قالَ المشرّحُ: ذَكَرَ النَّحويُّون أنّ أقائمٌ في قولكَ أقائمٌ الزَّيدان مرتفعٌ بالابتداءِ والـزَّيدان مـرفوعٌ بـأَنّه فـاعلُ هـذه الصفةِ وهي قـائمٌ، والخبرُ محذوفٌ(٣)، وهذا الكلامُ عليه سِمةُ الفَسَادِ، وقبلَ أن أُبيّنَ فسادَه أُصلِحُهُ،

---

(١) سورة يوسف: آية ١٨، ٨٣.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ١٣٧/١ شرح هذه الفقرة ولم يعقب عليها.

(٣) هذا أحد رأيي البصريين. انظر شرح التسهيل لأبي حيّان: ٤٧/٢ قال أبو حيان: ... ذهب البصريون إلى جواز ذلك، فيقولون: أذاهب أنتما وما ذاهب أنتم. وذهب الكوفيون إلى منع ذلك، فإذا قلت: أقائم أنت جعلوا قائماً خبراً مقدماً، وأنت مبتدأ، والبصريون يجيزون هذا الوجه، ويجيزون أن يكون أنت فاعلاً بقائم....

وألمُّ شَعثَه بقدرِ ما يمكنُ، ثُمَّ أمزِّقُهُ بالاعتراضِ تمزيقاً، فأقولُ: اتفقوا على أنَّ الصِّفةَ/ عِندَ اعتمادِها على الأشياءِ الخمسةِ تعملُ عملَ الفعلِ، [١٩/أ]
والاستفهامُ أحدُ الأشياءِ الخمسةِ وقد اعتَمدت عليه ها هنا[1] فتعملُ[2] عملَه، فإن سألتَ: لم لا يجوزُ أن يكونَ الزَّيدان ها هنا مبتدأً، وقائمٌ خَبره[3]؟ أجبتُ: لأنَّ المبتدأ مُتَعَدِّدٌ فوجبَ أن يكونَ الخبرُ أيضاً مُتَعَدِّداً كقولك: الزَّيدان قائمان، وقائمان الزّيدان؛ ولا يجوزُ الزيدان قائمٌ، ولا قائمٌ الزيدان. فإن سألتَ: فالخبرُ يجيءُ غيرَ متعدّدٍ مع أنَّ المبتدأ متعدّدٌ وأنشد النحويون:

لَو أنَّ قَومي حينَ أدعوهم حَمَلْ على[4] الجِبَالِ الصُّمِّ لارفَضَّ الجَبَلْ

ألا تَرى أنَّه قال: قَومي، فأفرد ولم يَقُل: حَمَلُوا، مع أنَّ هذا غيرُ محمولٍ على الضرورةِ، لأنَّه لا يجوزُ في السَّعةِ أيضاً، أجابوا: أنَّ القومَ وإن كانَ مجموعَ المعنى فهو مُفردُ اللَّفظِ، ومن ثَمَّ جازَ تحقيرُه، على بابه، لأنَّ قوماً ليس جمعَ قائمٍ، وإنّما اسمُ جمعٍ، وكذلك رَكْبٌ ورَجْلٌ، ولك أن تَقُولَ: تقديرُ الخبرِ ها هنا يَستدعي إمكانَ تقديرِه سابقاً ضرورَة أنَّ فِعلَ الشيءِ موقوفٌ على إمكانِ فعلِه، وها هنا لا يمكنُ تقديرُ الخبرِ لتمامِ معنى الكَلَامِ بدونه، ألا تَرى أنَّه لا فَرقَ من حيثُ تمامُ الكلامِ بينَ قولِكَ أقائمٌ الزيدان، وأيقومُ الزّيدان، لأنَّ[5] الصفةَ في الأصلِ معناها قريبٌ من معنى الفِعلِ المضارِعِ، لا يفوتُها شيءٌ سوى أنَّ الفِعلَ المضارِعَ يتعرضُ للحدوثِ والتَّجدُّدِ والصِّفةُ لا تَتَعَرَّضُ له، فمتَى وَرَدَ عليها الاستفهامُ صارت معرَّضَةً

---

(١) في (أ) فها هنا.
(٢) في (أ) تعمل.
(٣) هذا رأي الكوفيين: انظر شرح التسهيل لأبي حيان: ٢/٤٧.
(٤) (على) في (أ).
(٥) في (ب) أنّ.

أيضاً، ألا تَرى أنَّ قولَك أقائمٌ الزيدان معناه: أقائمٌ الزيدان أم غيرُ قائمين، وفيه إيماءٌ إلى أنَّ القيامَ مما يَحدُثُ ويَتَجَدَّدُ، فيصيرُ القائمُ أيضاً ها هنا من قبيلِ ما يَحدُثُ ويَتَجَدَّدُ، لأنَّ الاستفهامَ متى وَرَدَ على الصِّفةِ أثارَ فيها معنى الفِعلِ وميَّزه وأفرَزَه عن بقيةِ معاني الصِّفةِ، إذ المقصودُ بذلك الاستفهامُ وهو المصدرُ، فإذا حَصَلَ معرفة المصدر تَبعه أيضاً في المعرفةِ بَقِيّـةِ معاني الصِّفَةِ، ألا تَرى أنَّه إذا عُرِفَ قِيامُ زَيدٍ تَبِعَهُ معرفةُ كونِهِ قائماً.

أَحِنُّ إلى نَجْـدٍ وشَـوقِي إليكُمُ بَني عامِرٍ معنى حَنِيني إلى نَجْدِ

وإذَا أثارَ فِيها معنَى المَصْدَرِ فقد أَثَارَ فيها مَعنى الحُـدُوث ، لأنَّ المَصْدَرَ حادثٌ ، ولذلك يُسمَّى بالحَدَث والحَدَثان ، فَعُلِمَ أنَّ الصِّفَةَ متى وَرَدَ عليها الاستفهامُ فَقَد نُزِّلَ مَنْزِلَةَ الفِعلِ المُضارِعِ فَتَكُونُ رَفْعَتُهُ كَرَفْعَتِهِ ، ونظيرُها الرِّفعةُ في قولهم : الضَّارِبُ أباهُ زيدٌ لأنَّهم قد اتَّفَقُوا على أنَّ اللاَّمَ ها هنا إسمُ موصولٍ ، وهي في مَحَلِّ الرفعِ بالابتداءِ وزيدُ خَبَرُهُ ، وأمَّا رَفعَةُ ضَارِبٍ فكرفعةِ المُضارِعِ . فإن سَألتَ : ما الدليلُ على أنَّه لا يُمكنُ[1] تقديرُ الخبرِ فيه ، والدَّليلُ على أنَّه يمكنُ أن يكون المعنى ، أقائمٌ الزَّيدان في الدارِ أو ها هُنا أو في المسجدِ ؟ أجبتُ : ذاك شيءٌ لا دلالةَ عليه فلا يُقَدّرُ ، ولئن[2] سَلّمنا أنَّ عليه دلالةً لكنَّه ليس بالخبرِ ، إنَّما هو فَضلَةٌ في الكلامِ ، كما إذا قُلتَ : أيقومُ الزّيدان في المسجدِ فإن سألتَ : فإذا كانَ فعلاً فما هذا التّنوين ؟ أجبتُ : إنَّه اسمٌ من وجهٍ فعلٌ من وجهٍ ، أمَّا أنّه فعلٌ من وجهٍ فلأنَّه يَتَعَرّضُ للحدوثِ والتَّجَدُّدِ ورفعتُه كرفعةِ المضارعِ ، وأمَّا أنَّه اسمٌ من وجهٍ فلأنَّه وإن كانَ يَتَعَرَّضُ للحدوثِ والتَّجَدُّدِ ولكنْ لا من حيثُ صِيغَتُهُ[3] .

---

(١) في (ب) لا يجوز.

(٢) في (ب) وإن.

(٣) ردّ العلوي في شرحه: ١/٦٥، ٦٦ على الخوارزمي فقال: المذهب الثاني: وهو المحكي عن الخوارزمي وحاصل كلامه هو أن قولنا أقائم الزيدان صفة، وهي قريبة من معنى الفعل=

قالَ جارُ اللَّهِ : وضَربي زيداً قائماً ، وأكثر شُربي السَّويقَ ملتُوتاً ، وأَخطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً .

قالَ المُشَرِّحُ : قالوا حَذفُ خبرِ المبتدأ في هذه المسألةِ لِسَدِّ الحالِ مَسَدَّهُ تقديره ضَربي زيداً إذا كانَ قائماً ، وكذلك ملتُوتاً في المسألةِ الثَّانِيَةِ ، وكذلك قائماً في المسألةِ الثَّالِثَةِ ، وما ها هنا هي ما المُدَّةِ ، ومعناه : أَخطَبُ أوقاتِ الإمامِ وقتَ كونه قائماً وجَعَلَ الوَقتَ أخطَبَ للمبالَغَةِ كقولهم : نَهارُه صائمٌ ، وليلُه قائمٌ .

قالَ جارُ اللَّهِ : وقولهم : كلُّ رَجُلٍ وضَيعَتَهُ .

قالَ المُشَرِّحُ : الضَّيعةُ : هي الحِرفَةُ ، لأنَّك إن تَعَهَّدتَها ضِعتَ ، وإن تَرَكْتَهَا ضَاعَتْ ، خبرُ المبتدأِ ها هنا محذوفٌ لدلالةِ الواو عليه ، وهذا لأنَّ

= المضارع، لا يفوته شيء خلا أنّ الفعل المضارع يتعرض للحدوث والصفة لا تتعرض له، فمتى ورد عليها الاستفهام صارت متعرضة. . . ثم قال: واعلم أنّ هذا المذهب الذي ذكره ليس له في الحقيقة محصول، وتقرر أن يكون له من الفساد غرر وحجول وبيانه من وجوه:

أمّا أولاً: فقوله: إنّ قائماً ويقوم سواء من كل وجه لا يختلفان في شيء سوى أنّ الصّفة لا تتعرّض للحدوث، والفعل يتعرض له، وهذا فاسد، فإن بينهما بوناً بعيداً، وبعداً متفاوتاً، وكيف لا وقولنا: قائم فيه دلالة الإسمية من كل الوجوه؟ وقولنا يقوم فيه دلالة الفعلية من كل الوجوه وكل واحد منهما مداير للآخر في أحكامه كلها. .

أمّا ثانياً: فلأنه لو كان الأمر كما زعم من اتفاقهما في كل شيء سوى ما ذكر، لكان يلزم ألّا يجوز قائمان الزيدان، كما لا يجوز يقومان الزيدان، فلما علمنا جواز ذلك دلّ على فساد ما قاله. . .

وَ أمّا ثالثاً: فلأن قوله في أنّ قائم اسم من وجه وفعل من وجه خطأ لا يصدر عن روية وفطانة. وبيانه هو أنّ قولنا أقائم اسم من جميع وجوهه وحاصلة له الإسمية في جميع أحكامه، لا يشارك الفعل في شيء سوى أحكامه العامة، ولا يجوز إطلاق اسم الخاص باعتبار الحكم العام. . .

ثم قال: والعجب أنّه مع إيراده لهذا المذهب الركيك، يزدري كلام النحاة، ويستهجن أقوالهم، ويزعم أنه قد أتى فيه بالعجب العجاب، ولباب الألباب، وهو ـ كما ترى ـ مخالف للقواعد النحوية، لم يقم عليه برهان، ولا أيّده بحجّة ولا سلطان، وظهر بما حقّقناه ها هنا ضعف كلام الخوارزمي في هذه الصورة والمختار عندنا ما قررناه آنفاً من أنّ قائماً هو الخبر والزيدان مبتدأ. . .

المبتدأ إذا عُطِفَ عليه فَخَبَرُ المبتدأ لا يخلو من أن يكونَ للواو عليه دِلالةٌ ، أو لا يكونُ للواوِ عليه دلالةٌ ، فإن(١ لم يكن لم يَجز١) / طرحُ الخبرِ [١٩/ب] كقولك : زيدٌ وعمروٌ منطلقان ، لأن لا دلةَ للواوِ على منطلقان ، وإن كانَ لها عليه دلالةٌ جازَ طَرحُهُ ، نحوَ كلُّ رَجُلٍ وضيعَتَه ، تقديره : كلُّ رَجُلٍ وضيعَتَه(٢) مُقترنان . ونظيرُ حذفِ الخَبرِ في هذا البابِ حذفُ الخَبَرِ في بابِ إنَّ : إنَّكُمَا وخيراً .

قالَ جارُ اللّه : فصلٌ ؛ وقد يَقَعُ الخبرُ والمبتدأ معرفَتَين كقولك : زيدٌ المنطلقُ ، واللّهُ إلهُنا ومحمدٌ نَبِيُّنا ، ومنه قولهم : أنتَ أنتَ ، وقول أبي النجم : (٣)

أَنَا أَبو النَّجم وشِعرِي شِعرِي(٤)

قَالَ المُشرِّحُ : أَي أنتَ الذي عُرِفَ بالكمالِ بينَ سائِرِ النَّاسِ ، وكذلك قوله : وشِعري شِعري أي شِعريَ الذيِ عُرِفَ بالفَصَاحَةِ . الروايةُ في بيتِ أبي النجم أنا بالألفِ قالَ ابنُ(٥) جِنّي .

أنَا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني حَمِيداً قد تَذَرَّيتُ السَّنَاما(٦)

وقول أبي النجم : وشِعري شِعري من بابِ إجراءِ الوصلِ مَجرى الوقفِ .

(١ - ١) في (أ) فلئن لم يجز. . .

(٢) في (ب) بضيعته.

(٣) تقدم التعريف بأبي النّجم.

(٤) البيت له في الكامل للمبرد: ٤٤/١، والخصائص: ٣٢٧/٣، والمنصف: ١٠/١ وأمالي ابن الشجري: ٢٤٤/١، والخزانة: ٢١١/١ وانظر توجيه شرحه وإعرابه في المنخّل: ٢١، والخوارزمي: ١٢ وزين العرب: ٩، والأندلسي: ١٤١/١، وابن يعيش: ٩٨/١.

(٥) النّص من المنصف: ١٠/١.

(٦) البيت في المنصف: ١٠/١، وابن يعيش: ٩٣/١، والخزانة: ٣٩٠/٢.

قالَ جارُ اللَّهِ : ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ ها هنا ، بل أيُّهما قَدَّمتَ فهو المُبتدأ .

قالَ المُشَرِّحُ : قالوا[1] في المبتدأ والخبـرِ إذا كانا مَعرفتين أيهـما[2] قَدَّمتَ فهو المبتـدأ[2] ، وذلك لئَلَّا يَلْتَبِسَ المبتدأ[3] بالخبرِ ، نظيرُها[4] الفاعلُ والمفعولُ إذا كانا مما لا يَظهَر فيهما الإعراب فإنّه يَجُوزُ تَقديمُ المفعولِ على الفاعلِ وذلك نحوَ ضَرَبَ عيسى موسى ـ اللَّهمّ ـ إلَّا إذا كانَ على المبتدأ دليلٌ كقوله :[5]

لُعابُ الأفَاعي القاتِلات لُعابُه

وقوله :[6]

بَنـونـا بَنـو أَبنـائِنـا وبَنَـاتُنَـا   بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأبـاعِدِ

وهذا كما إذا كَانَ على الفاعلِ[7] دليلٌ فإنه يَجوزُ تقديمُ المفعولِ عليه نحو : أبرأَ المرضَي عِيسى . ها هنا مسائلُ : زيدٌ منطلقٌ ، ومنطلقٌ زيدٌ ،

---

(١) النص من هنا إلى آخر شرح هذه الفقرة نقله الأندلسي في شرحه: ١٤٢/١.
(٢ ـ ٢) ما بين القوسين معلق على هامش نسخة (أ) ولم يظهر في الصورة.
(٣) في (ب) الخبر بالمبتدأ.
(٤) من قوله: نظيرها الفاعل. . . إلى آخر البيت الثاني منقول حرفياً في شرح ابن يعيش: ٩٩/١ دون إشارة.
(٥) البيت لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي: (١٨٨ ـ ٢٣١ هـ) وعجزه:
وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل
وهو من قصيدة له في مدح محمد بن عبد الملك الزيّات، ويصف فيها القلم ومنها:
لـك القلم الأعلى الـذي بشبـاتـه   ينـال من الأمـر الكلى والمفـاصـل
البيت في ديوانه: ٢٥٧، ودلائل الإعجاز: ٢٣٨، والخزانة: ٢١٤/١ وشرح الكافية: ٨٨/١.
(٦) البيت للفرزدق ديوانه: ٢١٧.
انظر شرح الأندلسي: ١٤٢/١، وابن يعيش: ٩٩/١ ودلائل الإعجاز: ٢٤٠، والإنصاف: ٦٦، وشرح الكافية: ٩٧/١، والخزانة: ٢١٣.
(٧) صححت هذه الكلمة في نسخة (ب) فلم تظهر في الصورة.

والمنطلق زيدٌ وزيدٌ المنطلقُ ، أمَّا زيدٌ منطلقٌ فكلامٌ مع من يَعرفُ زيداً ولا يَعرفُ ما يَفْعَلُ ، وأمَّا مُنْطَلِقٌ زيدٌ فكلامٌ مع مَن يَعرفُ زَيداً ويُنكر انطلاقَهُ ، وأمَّا زَيدٌ المُنطَلِقُ فكلامٌ مع من سَمِعَ بزيدٍ ولا يَعْرِفهُ بِعينِهِ ، فَيُعرِّفَهُ كأنَّك تَقُولُ زيدٌ هذا المُنطلق ، (١وأمـا المنطلقُ زيدٌ فكلامٌ مع من سَمِعَ بالمنطَلِقِ ولا يعرِفه فَتُعَرِّفُهُ إيـاه١).

قَالَ جارُ اللَّه : فصلٌ ، وقد يَجيءُ للمبتدأ خَبران فصاعداً منه قولك : هذا حُلوٌ حامضٌ ، وقوله عزَّ وجَلَّ(٢) : ﴿ وهو الغفورُ الودودُ ذُو العرشِ المجيدُ ، فعَّالٌ لما يُريدُ ﴾ .

قالَ المُشَرِّحُ : الخبرُ ها هنا(٣) وإن كانَ متعدّداً من حيثُ الصُّورةُ فهو غيرُ مُتَعَدّدٍ من حيثُ المعنى . إذ المعنى هَذا جامعُ الطُّعمَين ، وهو الجامِعُ للأوصافِ ، ونظيرُ هذا التَّفسيرِ قولُ شَيخِنا في الكَشَّافِ جَعَلتُه حلواً حامضاً ، أي جَعَلْتُه جامعاً للطُّعمين ، ومفعولاً جَعَلتُ بمنزلةِ المبتدأ والخبرِ . قولهم : حلوٌ حامضٌ ، أي هذا شيءٌ حلوٌ حامضٌ فإن سألتَ : لم لا يجوزُ أن يَرتَفِعَ الأوَّلُ بالخبرِ ، ويكونُ الثَّاني صفةً للأوَّلِ فيكونُ الخبرُ في الحاصِلِ مجموعَ الوَصفين ؟ أجبتُ : هذا أيضاً جائزٌ لكن إن نَويت الرَّبطَ فِي كلٍّ من الوَصفين فالخبرُ متعدّدٌ ، وإن نَويتَه في أحدِهما فالخبرُ مجموعُ الوَصفين .

قالَ جارُ اللّهِ : فَصلٌ ، وإذا تَضَمَّنَ المبتدَأُ معنى الشَّرط جازَ دُخُولُ الفاءِ في خَبَرِه وذلك على نَوعين : الاسمُ الموصولُ ، والنَّكرةُ الموصوفةُ ، إذا كانت الصِّفةُ(٤) أو الصِّلةُ فعلاً أو ظرفاً كقوله(٥) تَعَالى(٦) : ﴿ الذين

(١ - ١) في (ب).
(٢) سورة البروج: الآيات: ١٤، ١٥، ١٦.
(٣) شرح الأندلسي: ١/١٤٣.
(٤) في (أ) فقط الصلة والصفة.
(٥) في (ب) فقط قوله اللّه.
(٦) سورة البقرة: آية: ٢٧٤.

يُنْفِقُون أموالَهم بالليلِ والنهارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً فلهم أجرُهم عندَ رَبّهم[1] ﴾ ، وقوله[2] : ﴿ فما بِكُمْ من نعمةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾ وكقولك : أي رجل يَأْتِيني أوفى الدّارِ فَلَهُ درهم .

قالَ المشرِّحُ : إنما اشتُرِطَ كونُ الصلةِ أو الصّفةِ فعلاً أو ظَرفاً ، لأنَّ الشَّرطَ لا بُدَّ له من فِعلٍ والظَّرْفُ يَستَدْعِي الفِعلَ الذي هو اسمٌ موصولٌ وينفقُون صلتُه وهو فعلٌ ، قوله : فَلَهُمْ أَجْرُهُم خَبَرُ المبتدأ وقد دَخَلتُه الفَاء لأنَّ المعنى : إنْ أَنفَقُوا أموالَهم بالليلِ والنَّهارِ سرّاً وعلانيةً فَلَهُم أجرُهُم عندَ رَبِّهم، ولِذَلِكَ «ما» في : وما بِكُمْ من نعمةٍ فمنَ اللَّهِ اسمٌ موصولٌ وبكُمْ صِلَتُهُ وهو ظرفٌ ، وهَذا لأنَّ حرفَ الجرِّ يُسميه النّحويون ظَرفاً ، لأنَّ العـربَ تعامِلُهُ[3] معاملَةَ الظرفِ ويَشهدُ لَهُ مسائل :

إحدَاها : أنّهم أجازُوا تقديمَ خبرِ إنَّ على إسمِ إنَّ إذا كان الخبرُ ظرفاً ، فكذلك أجازُوا تقديمه عَليه إذا كانَ حرفَ جرٍّ .

وثانيها : كما أجازُوا الفصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بالظرفِ في ضرورةِ الشّعرِ فكذلك أجازُوا بحرفِ الجَرّ .

وثالثُهما : الصّلةُ كما تُستَعمَلُ بالظَّرفِ فكذلك بحرفِ الجَرّ .

«كلُّ رجلٍ» نكرةٌ، و «يأتِيني» صفتُها، فكذلك في «الدّار» صفتُها، إذا أقمتها مقامَ يأتِيني لكنَّه ظرفٌ وقوله : الذي يأتِيني فَلَه درهمٌ خَبَرُ المبتدأ وقد دَخَلَته الفاء ، لأنَّ المعنى : إن يَأْتِيني رجلٌ فله دِرهمٌ . فإن سألتَ : فما الفرقُ بينَ قولِك: الذي يأتِيني له درهمٌ، /والذي يأتِيني فله درهمٌ؟ أجبتُ: [٢٠/أ]
الأوَّلُ إخبارٌ بأن الذي يأتي له درهمٌ ، إما بأيّ سَبَبٍ يكونُ له فليس في

(١) (عند ربهم) سقطت من (ب) فقط.
(٢) سورة النحل: آية: ٥٣.
(٣) في (ب) قد عاملته . .

الكلامِ بيان ذلك ، وأمَّا الثاني ففيهِ ذلك البيان لأنَّ المعنى الثاني[1] له درهمٌ بسببِ إتيانِهِ[2] إيَّاي ، ولو قلتَ : الذي أَخوه منطلقٌ فَلَهُ دِرهَمٌ لَم يَجُز لأنَّ الصِّلَةَ غيرُ فِعلٍ ولا ظَرفٍ .

وها هنا لطيفةٌ[3] : وهي أنَّهم فرّقُوا بين إسمِ الموصولِ إذا وَقَعَ ظَرفاً ، وبين الجَزَاءِ المَحضِ وذلك أنَّ الشَّرطَ في الجزاءِ المحضِ يجبُ أن يكونَ على حَظِّ الوجودِ بخلافِ إسمِ الموصولِ فإنَّ ذلك فيه غيرُ لازم ألا تَرى إلى قولِهِ تعالى : ﴿ وما بِكُمْ من نعمةٍ فمن الله ﴾ فإنَّ الشرطَ بِكُم ، وهو لَيس على حَظِّ الوجودِ إنما هو مُتَحقِّقٌ لأنَّ معناه : ما حَصَلَ بكم من نعمةٍ فمنَ الله . ويشتَرِكُ الجَزاءُ في أنَّ الثاني من أجلِ الأوَّلِ ، فإن تَضَمَّنتِ الصِّلةُ والصِّفةُ جوابَ الشَّرطِ لم تَدخُل الفاءُ في آخِرِ الكلامِ ، وذلك قولك : الذي إن يزرني أَزره له دِرهَمٌ . قالَ ابنُ جني : فَلو قُلتَ : فله دِرهَمٌ لم يَجُز ، لأنَّ الشَّرط لا يُجابُ دُفعتين وكذلك قولك[4] : الذي ما أتاني فله درهمٌ لم يجز ، لأنَّ ما النافية لا تقعُ في الجزاءِ لأنَّ لها صدرَ الكَلامِ ، وللجزاءِ صدرُه ، فلا يُتَصوَّر اجتماعُهما .

قالَ جارُ اللَّه : فإذا دَخَلَت ليتَ وَلَعَلَّ لم تَدخل الفاءُ بالإجماعِ .

قالَ المُشَرّحُ : لاسمِ الموصولِ . تَجعلُه شرطاً ، شَرطٌ وهو أن يَقَعَ كحرفِ الشَّرطِ في صدرِ الكلامِ ، فإذا لم يَقَع في صدرِ الكلامِ فاتَ الشَّرطُ .

قالَ جارُ اللَّهِ : وفي دُخُولِ إنَّ خِلافٌ بينَ الأخفَشِ وصاحِبُ الكتابِ .

---

(١) في (أ).

(٢) في (ب) الإتيان.

(٣) شرح الأندلسي: ١٤٥/١.

(٤) في (ب) «فقلت».

قالَ المُشَرِّحُ : عندَ سيبويهِ لا يجوزُ دخولُ الفاءِ على خبرِ إنَّ ، وعندَ الأخفشِ يَجُوزُ [1].

احتجَّ سيبويهِ بأنَّ الموصولَ لم يبقَ بعدَ دخولِ إنَّ عليه في صَدْرِ الكلامِ ، فلا يَجُوزُ دخولُ الفاءِ في خَبَرِه ، كما في لَيْتَ وَلَعَلَّ ولذلك يقولُ : من يَزرني أَزره فيجزم ولو دَخَلَت إنَّ المشدّدة على مَن لقلتَ إنَّ من يزرنا نزره، لأنَّ إنَّ المشددة تُوجب بها المجازاة أمرٌ مبهم. قالَ ابنُ السَّرّاجِ : إذا شَغَلتَ حرفَ المجازاةِ بحرفٍ سواها لم يَجز نحو كَان[2] وإنَّ .

حجةُ الأَخفش : الموصولُ بعدَ دُخُولِ إنَّ عليه في مقامِ الابتداءِ من حيثُ المعنى ، ولذلك يجوزُ الرَّفعُ في المعطوفِ على اسمِ إنَّ جَوازاً مستَحْسَناً ، بِخلافِ لَيت وَلَعَلَّ ، ويَشهدُ له قوله تعالى[3] : ﴿ إنَّ الَّذين قَالوا رَبُّنا اللَّهُ ثم استَقَاموا فلا خَوفٌ عليهم ولا هُم يَحزَنُون ﴾ فقولُ سيبويهِ قياسٌ ، وقولُ الأخفشِ استحسانٌ .

---

(١) انظر الكتاب: ٤٥٣/١، والمقتضب: ١٩٥/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٦/٢، وشرح الكافية: ٩١/١، وشرح الأندلسي: ١٤٥/١، وابن يعيش: ٩٩/١. وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/٤.

(٢) في (ب) إن وكأنّ.

(٣) سورة الأحقاف: آية: ١٣.

[بَابُ خَبرِ إنْ وَأُخوَاتهَا]

قالَ جارُ اللَّهِ : خبرُ إنَّ وأَخواتِها هو المرفوعُ في قولِكَ إنَّ زيداً أخوك ، ولعلَّ بشراً صاحبُك ، وارتفاعُهُ عندَ أصحابِنا بالحرفِ لأنَّه أَشبَه الفِعلَ في لزومِ الأسماءِ ، والماضي منه في بنائِه على الفتحِ ، فألحقَ منصوبُه بالمفعولِ ، ومرفوعُهُ بالفاعِلِ ، ونُزِّلَ قولك : إنَّ زيداً أَخوك ، منزلةَ ضَرَبَ زَيداً أخوكَ وكأنَّ عمراً الأسدُ ، منزلةَ فَرَسَ عمراً الأَسَدُ ، وعندَ الكوفيين هو مرتفعٌ(١ بما كَانَ مرتفعاً١) به في قولِكَ : زيدٌ أَخوكَ ، ولا عَمَلَ للحرفِ فيه .

قالَ المُشَرِّحُ : هذه الحروفُ(٢) مشبهةٌ بالفعلِ ، وشَبَهُهَا به عندَهم من حيثُ إنَّها تلزمُ الأسماءَ كالفعلِ ، وينفتحُ أواخرُها كالفعلِ الماضي ، لا جَرَم أنَّ منصوبَها ملحقٌ بالمفعولِ ، ومرفوعَها ملحقٌ بالفاعِلِ ، وهذه عِلَّةٌ مُسْتَرْذَلَةٌ ، وَرَذَالَتُها ظاهرةٌ ، وَعَمَّا قَليلٍ تُساقُ إليكَ العِلَّةُ في شَبَهِهَا . خَبَرُ إنَّ مُخْتَلَفٌ في ارتفاعِهِ(٣) فعندَ البَصريِّين أَنَّه مرتفعٌ بِهذا الحرفِ ، فكما عَمِلَ

(١ - ١) ساقط من (أ).

(٢) انظر شرح الأندلسي: ١/١٤٩.

(٣) انظر الإنصاف: ١/١٧٦، المسألة رقم: ٢٢، والبيتين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء: المسألة رقم: ٥١، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألة رقم: ٤٦ في قسم الحروف.

انظر: الأصول لابن السراج: ١/٢٧٩، ومجالس العلماء: ١٣٢، والجنى الداني: ٣٩٣. وتوجيه اللّمع: ٣٦، ٣٧.

هذا[1] الحرفُ في المنصوبِ عَمِلَ أيضاً في المرفوعِ . وعندَ الكوفيين هو مرتفعٌ بما كانَ مرتفعاً به في الابتداءِ .

احتجَّ الكوفيون بشيئين ، أحدهُما : أنَّ ما وَقَعَ في حَيِّزِ هذه الحروفِ من الإسمين في الأصلِ خبرٌ ومبتدأٌ فالقياسُ عندَ إدخالِ شيءٍ من هذه الحروفِ عليها أن يَبقى على ما كانَ عليهِ ، ولهذا المعنى لا يَتَغَيَّران عن صورِ الابتداء بدخُولِ ما ولا عَليها في مذهبِ بني تميمٍ ، إنَّما تَغَيَّرَ المبتدأ عندَ دخولِ هذه الحروفِ عليه لمعنىً ، ذلك المعنى معدومٌ في الخَبَرِ فوَجَبَ أن يَبقى على ما كانَ عليه ، وبيانُ أنَّ تَغَيُّرَ المبتدأ عندَ دُخولِ هذه الحروفِ لمعنى ذلك المعنى معدومٌ في الخبرِ ، أنَّ نونَ العمادِ تتصل بهذه الحروفِ عندَ دخولِها على المضمرِ ، ونون العمادِ لا تَتَّصِلُ إلَّا بمنصوبٍ ، كما في أكرَمني وأكرَمنا ، وإذا انتَصَبَ المضمرُ من إسمٍ إن لَزِمَ أيضاً أن يَنْتَصِبَ المظهرُ إذ الأصلُ[2] في الإسمِ أن يكونَ على نَهْجٍ واحدٍ ، وهذا المعنى معدومٌ في الخبرِ ، ضرورَة أن شيئاً / من هذه الحُروفِ لا تدخلُ على الخبرِ [٢٠/ب] متصلاً به نون العمادِ حتى يَقْتَضي تغييرَ[3] الخبرِ . الشيءُ الثاني : ـ وعليه الاعتمادُ ـ أنَّ إنَّ المكسورة مع إسمِها بمنزلةِ[4] المبتدأ ، بدليلِ أنه يدخلُ عليه لامُ الابتداءِ ، ولامُ الابتداءِ لا تدخُل إلَّا على المبتدأ ، ويشهدُ[5] لدخولِ لامِ الابتداءِ عَليها ما أَنشدُهُ المُبَرِّدُ :[6]

(١) في (ب).
(٢) في (ب) والأصل.
(٣) في (أ) تغيّر.
(٤) في (أ) بمعنى.
(٥) في (ب).
(٦) البيت مع أربعة أبيات لرجل من نُمير.
وردت في مجالس ثعلب: ٩٣، وأمالي أبي علي القالي: ١/ ٢٢٠، واللآلي في شرحها للبكري: ٥١١، وشرح سقط الزند للتبريزي: ١٥١٣، والخزانة: ٣٣٩/٤ والبيت في نوادر أبي زيد: ٢٨، وديوان المعاني: ١٩٢/٢، والخصائص: ٣١٥/١، والتعليقة على المقرّب لابن النحاس: ٥٠. . . =

ألا يا سَنَا بَرقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ من بَرقٍ عليَّ كَرِيمُ

أصلُ لَهِنَّكَ لإِنَّكَ ، فتكونُ إنَّك بمنزلةِ المبتدأ ، وكريمٌ بمنزلةِ الخبرِ ، وهذا يقتَضِي أَلَّا يكونَ[1] ارتفاعُ خبرِ إنَّ بالحرفِ، وإذا لم يَكُن ارتفاعُ خبرِ إنَّ بالحرفِ لَزِمَ أن لا يكونَ ارتفاعُ خبرِ سائرِ الحُرُوفِ بالحرفِ أيضاً[2] ضرورةَ أنَّه لا قائلَ بالفصلِ بينَ الموضعين.

حجّةُ البصريين حرفان ، أحدُهما : أنَّ اتّصالَ نونِ العمادِ بهذه الحروفِ دليلٌ على تَنزيلِها منزلةَ الفعلِ ، وإذا تَنَزَّلت منزلةَ الفعلِ كان مرفُوعها بمنزلةِ الفاعِلِ ومنصوبُها بمنزلةِ المفعولِ ، ولهذا قالَ أصحابُنا : نُزِّل قولك إنَّ زيداً أخوك منزلة ضَرَبَ زيداً أَخوك ، وكأنَّ عَمراً الأسدُ ، فَرَسَ عَمراً الأسدُ ، وليس معنَى هذا الكلامِ سوى أنَّ الفعلَ كما لا بُدَّ له من مرفوعٍ ومنصوبٍ بأنَّهما فاعلٌ ومفعولٌ ، فكذلك ما تَنَزَّلَ منزلتَه ، وإذا تَنَزَّلَ المرفوعُ منزلةَ الفاعِلِ استَحَالَ أن يكونَ ارتفاعُهُ على أنّه خبرُ المبتدأ[3] .

الحرفُ الثّاني : أنَّ أنواعَ ما يدخل على المبتدأ والخبرِ من العوامِلِ على علمين ، وذلك نحو كَانَ وأَخواتُها ، وظننتُ وأخواتُهَا ، فكذلك هذا النَّوع أيضاً ، يكونُ على علمين إلحاقاً للمفرد بالأعمِّ الأغلبِ ، ثم الخلافُ فيه يظهرُ فيها إذا قُلْتَ : إنَّك وزيدٌ ذاهبان فإنَّه عندَ الكوفيّينَ يجوزُ ،

= قال التبريزي : ومنه قول الآخر أنشدناه ابنُ بَرهَان :

أَلَا يا سَنَا برقٍ على قُلَلِ الحِمى لَهِنَّكَ من برقٍ عليّ كَرِيمُ
لَمَعتَ اقتذاءَ الطيرِ والقَومُ هُجَّعٌ فهيجت أسقاماً وأنت سقيمُ
فبِتُّ بِحَدِّ المرفَقِينَ أشيمُهُ كأنّي لِبَرقٍ بالسِّتارِ حَميمُ
فَهل مَن معيرٍ طرفَ عينٍ صحيحةٍ فإنسانُ عينِ العامري كَلِيمُ
رَمى قلبَه البرقُ الملأْلِيءُ رَميَةً بذكرِ الحمى وَهنا فكدت أهِيمُ

(١) في (أ) أن يكون.

(٢) في (ب).

(٣) في (أ) للمبتدأ.

كقولك : أنتَ وزيدٌ ذاهبان ، وعندَ البَصريِّين لا يجوزُ[1] .

قالَ جارُ اللَّه : فصلٌ ، وجميعُ ما ذُكر في خبرِ المبتدأ من أصنافِهِ وأحوالِهِ وشرائِطِهِ قائمٌ فيه ، ما خَلا جوازُ تقديمِهِ ، إلَّا إذا أُوقعَ ظرفاً ، كقولك : إنَّ في الدارِ زيداً ، ولعلَّ عندَكَ عمراً ، وفي التنزيل[2] : ﴿ إنَّ إلينا إيابَهم ، ثمّ إنَّ علينا حسابَهم ﴾ .

قَالَ المشرّحُ : عنى بأصنافِهِ : كونَهُ مُفرداً وجُملةً ، وبأحواله كونَهُ معرفةً ونكرةً ، وبشرائِطِهِ : إعادةَ الضميرِ من الخبرِ إلى الجملةِ على ما ذكرناه . تقديمُ خبرِ المبتدأ على المبتدأ جائزٌ ، وتقديمُ خبر إنَّ على اسم إنَّ لا يجوزُ ، وجهُ الفَرقِ : أنَّا إذا قَدَّمنا خبرَ المبتـدأ(٣على المبتدأ لم يلزم خلافُ الأصلِ ، إلَّا من وجهٍ ، بخلافِ ما إذا قَدّمنا خبـرَ٣) إنَّ على اسمِ إنَّ فإنه يلزمُ من ذلِكَ خلافُ الأصلِ من وجهين ، وذلك أنَّه كما يَلزَمُنا خلافُ الأصلِ بتقديمِ خبرِ إنَّ على إسمِها ، فكذلك يَلزَمُنا خلافُه بالفَصلِ بينَ إنَّ واسمِها، ـ اللَّهُمَّ ـ إلَّا إذا كانَ خبرُ إنَّ ظَرفاً، فإنه[5] يَجُوزُ تقديمُ الخبرِ على إسمِ إنَّ وجهُ الفرقِ بينها إذا كانَ الخبرُ ظرفاً ، وبينَ إذا لم يَكن ظرفاً أنَّه إذا كانَ ظَرفاً فإمَّا أن يَكونَ ظرفاً حَقِيقِيّاً ، أو مجازِيّاً ، بأنْ[4] كانَ حرفَ جرٍّ ، فلئن(٦) كانَ مجازِيّاً(٦) فالفرقُ بينهما ظاهرٌ ، وذلك أنَّ حروفَ الجَرِّ وُضِعَت للتّوسّطِ بينَ شيئين ، وإذا تَوسّط بينَ إسم إنَّ وإسمها حرفُ جرٍّ لم يلزم من

---

(١) انظر الإنصاف: ١٨٥ مسألة رقم: ٢٣، والتبيين عن مذاهب النحويين المسألة رقم: ٥٢، وائتلاف النّصرة. . . مسألة رقم: ٤٧ قسم الحروف وانظر الكتاب: ١/٢٩٠، والأصول: ١/٣٠٦، ومعاني القرآن للفراء: ١/٣١١.
(٢) سورة الغاشية: الآيتان: ٢٥، ٢٦.
(٣ ـ ٣) في (ب).
(٤) انظر شرح الأندلسي: ١/١٥١ نقل النّص ولم يعقب عليه.
(٥) في (ب) فان.
(٦ ـ ٦) في (ب) كان مجازيّاً.

ذلك تَوَسّطُ[1] حَرفٍ غَيرِهِ بينهما ، وكذلك إذا كان ظرفاً حقيقياً[2] ، لأنَّ الظرفَ الحَقِيقِيّ مَتَضَمِّنٌ لمعنى (في) ألا تَرَى أنَّك إذا قُلْتَ : خرجتُ يومَ الجمعةِ فكأنَّك قلتَ: اتفقَ خُروجي في[7] يـوم الجمعةِ، وكـذلك إذا قُلْتَ : جَلَسْتُ خَلفَكَ فكأنَّـكَ قُلتَ : اتفقَ جُلُوسي في المكانِ الـذي خَلَفَكَ .

قالَ جارُ اللهِ : فَصلٌ ، وقد يُحَذفُ في قولِهم : إنَّ مالاً ، وإنّ وَلَداً ، وإنَّ عَدَداً ، أي إنَّ لهم مالاً ويقولُ الرجلُ للرجلِ : هل لكم من أحدٍ إنَّ النَاسَ عليكم فيقول : إنَّ زيداً وإنَّ عمراً أي لنا ، وقالَ الأعشى[4] :

إنَّ مَـحـلاً وإنَّ مُـرتَـحَـلاً وإنَّ في السَّفرِ إن مَضَوا مَهَـلا[5]

وتقول : إنَّ غيرَها إبلاً وشاءً . أي إنّ لنا .

قالَ المشرّحُ : إنما جازَ حذفُ الخبرِ في إنَّ مالاً وإنّ ولداً لدلالةِ الحالِ عليه[6] ، وهذا كما لو قيلَ لك : بنو[7] تميم فقراءُ أَقِلّاءُ ، فتقولُ :

---

(١) في (ب) توسيط.

(٢) في (أ).

(٣) في (ب).

(٤) ديوان الأعشى: ديوانه: ٢٣٣، يمدح سلامة ذا فائش.

(٥) انظر شرح وإعراب البيت في المنخّل: ٢٢، والخوارزمي: وزين العرب: ٩، وشرح الأندلسي: ١/١٥٣، وابن يعيش: ١/١٠٣ وانظر الكتاب ١/١٨٤، والأعلم بهامشه، وانظر ردّ ابن هشام اللّخمي على الأعلم في شرح أبيات الجمل: ٤٦ والنكت على سيبويه للأعلم أيضاً: ١٨٥ وشرح أبي سعيد السّيرافي: ٣/٨، والمقتضب: ٤/١٣٠، والخصائص ٢/٢٧٣، وأمالي ابن الشجري: ١/٣٢٢، والخزانة: ٤/٣٨١. .

(٦) قال أبو حيّان في التذييل والتكميل: ٢/٢٠٢ حذف خبر إن للعلم به فيه ثلاثة مذاهب:
أحدها الجواز، وهو مذهب سيبويه، وسواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، . . .
الثاني مذهب الكوفيين، وهو أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة نقله عنهم علي بن سليمان الأخفش.
الثالث مذهب الفراء زعم أنه لا يجوز سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة إلا إن كان بالتكرير نحو: (إنّ محلاً وإنّ مرتَحلاً . .).

(٧) في (ب) أن بني تميم.

إنَّ لهم مالاً ، وإنَّ لهم ولداً ، وإنَّ لهم عدداً إن الناس عليكم : أي إلبٌ عليكم . مَهَلاً أي تقدّماً ويُروى : مَثَلاً . يعظُنَا الأعشى ويُبَصِّرُنا فيقولُ : إنَّ لنا في هذه الدُّنيا حُلولاً معقبٌ برحيلٍ إذ الرحيلُ يكونُ عمّا قليلٍ ذاك لأنّه تَوَغَّلَ الرِّفاقُ في المسيرِ[1] فما لَنَا غيرُ التَّعجيلِ في آثارِ المطيّ ، وأمَّا روايةُ مَثَلاً فهو كما يَقُولُ في الأمواتِ عبرةٌ للأحياءِ . واعلم أنَّ إنّ إذا دَخَلَت على الجملةِ فكما تفيدُ معنى تَحقيقِ الجملةِ وتأكيدِه فكذلك تُؤَثِّرُ فيها غيرَ هذا التَّأثيرِ . فمن / تأثيرها فيها أَنَّها إذا كانت فيها تُغنِي عن الخَبَرِ في بعضِ الكلام ووَضَعَ صاحبُ الكتابِ في ذلك باباً فقالَ[2] : (هذا بابُ ما يحسُنُ عليه السُّكُوتُ في هذه الأحرفِ الخمسةِ لإضمارِ ما يكونُ مستقرّاً لها وموضعاً لو أظهرتَه وليس هذا المضمر بنفسِ المُظهَرِ وذلك قوله : إنَّ مالاً وإنَّ ولداً وإنَّ عدداً وقد تَرى حسن الكلام وصحّته مع حذفِهِ وتركِ النطقِ به) . قَالَ الإمامُ عبدُ القاهِرِ الجُرجاني[3] ثم إنَّك إن عَمَدت إلى إنَّ فأسقطتها وجدتَ الذي كان من حذفِ الخبرِ لا يَحسُنُ ولا يسوغُ فلو قُلتَ مالٌ وعددٌ ومَحَلٌّ ومُرتَحَلٌ وغيرها إبلاً وشاء لـم يَكن شيئاً . وهذا لأنَّ خَبَرَ إنَّ كما يَستدعيه إسمُ إنَّ فكذلك إنَّ نفسُها بخلافِ خبرِ المبتدأ . [٢١/أ]

قالَ جارُ اللّهِ :

يا لَيتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعَا[4]

أي يا ليت لنا .

---

(١) في (أ) المصير.

(٢) الكتاب لسيبويه: ١/٢٨٣.

(٣) دلائل الإعجاز: ٣٠٨ والنّص منه إلى قوله: .. لم يكن شيئاً.

(٤) ينسب هذا البيت إلى العَجاج، ملحقات ديوانه: ٢/٣٠٦ وهو من شواهد سيبويه: ١/٢٨٤، وذكره ابن سلّام في طبقات الشعراء: ٦٥ وانظر خزانة الأدب: ٤/٢٩٠، وشرح أبيات المغني: ٥/١٦٤. وانظر توجيه إعرابه في المنخّل: ٢٢. وشرح الأندلسي: ١/١٥٣، وابن يعيش: ١/١٠٣ ورد في هامش نسخة الأحمدية من كتاب المنخّل في الورقة رقم: ٢٢ تعليقة =

قال المشرّحُ : هذا البيتُ مختلَفٌ فيه بين البصريَّةِ والكوفيَّة ، فالبصريَّةُ تقولُ : خبرُ ليتَ محذوفٌ ، ورواجعاً منصوبٌ على الحالِ ، والكُوفيّةُ تقولُ : هذا البيتُ على لغةِ بني تميمٍ[1] يعملون ليتَ إعمالَ ظَنَّ ، فيقولون : ليتَ زيداً شاخصاً ، كما يُقالُ ظننتُ زيداً شاخِصاً ، وعليه المثل : (ليتَ القِسِيَّ كلَّها أرجلاً) : أرجلُ القِسِيِّ إذا وُتِّرت[2] أعالِيها وأيْدِيها أَسَافلُها ، وَأَرجُلُها أشدُّ من أيديها وأَنشدَ[3] :

لَيتَ القِسِيَّ كلَّها من أَرجُلِ

يضربُ للتَّمني مُحالاً كأنَّهم يُجرون لَيت مُجرى فِعلِ التَّمني ، وعندَ ذلك لا حاجةَ إلى الخبر ، ونَحوه[4] :

= منسوبة إلى الأصفهاني؟ لعله شارح الكافية، قال:

ذهب بعض الكوفيين إلى جواز نصب خبرها، وذهب الفراء إلى جواز نصب خبر ليت دون الباقية. حجّة من ذهب إلى الجواز مطلقاً، وقوع نصب أخبارها، ووقوع النصب دليل جواز، أما وقوع نصب خبر إن ففي قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودّ جنح الليل فلتأتِ ولتكن ... خطاكَ خفافاً إنّ حراسَنا أسدا

وقول الراجز:

إنّ العجوز خبة جروزا ... تأكل كل ليلة قفيزا

وما روي في الخبر أنّ قعر جهنم تسعين خريفاً، وأما وقوع خبر لكن ففي قول أبي نخيلة الحماسي:

كأنّ أذنيه إذا تشوفا ... قادمة أو قلما محرّفا

وأما وقوع نصب خبر ليت ففي قول الشاعر:

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى ... والشّيب كان هو البديء الأول،

وقول الآخر:

فليت غدا يكون غداً وشهرا ... وليت اليوم أياماً طوالا

ولا حجة في شيء من ذلك إذ يمكن ردّه إلى ما يكون جوازه متفقاً عليه. وأولها كلها.

وانظر همع الهوامع: ٢/١٥٦، ١٥٧ (الكويت).

(١) مجمع الأمثال: ٢/١٨٧.

(٢) في (ب) أوترت.

(٣) مجمع الأمثال: ٢/١٨٧، والخزانة: ٤/٢٩٠ (عرضا) وشرح الأندلسي: ١/١٥٣، وابن يعيش: ١/١٠٣.

(٤) عجزه:

=

ألاَ رَجُلاً جزاهُ اللّهُ خَيْراً

فإن سألتَ : كيفَ أجريتَ هذه الكلمةَ من بينِ سائرِ أخواتِهَا مَجرى الفعلِ على لغةِ تميمٍ ؟ أجبتُ : لأَنَّها أشبهُ أخواتِها بالفعلِ ، ولذلك لا تُفارقُها نونُ العمادِ .

قَالَ جارُ اللهِ : ومنه قولُ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ لقُرَشيٍّ مَتَّ إليه بقرابَةٍ فإنَّ ذلك ، ثم ذَكَرَ حاجَتَه فقالَ : لَعَلَّ ذلك ، أي فإن ذلك مصدّقٌ ، ولعلَّ مطلوبَك حاصلٌ .

قالَ المشرحُ: مَتَّ إليه بقرابةٍ أي بِقُربٍ إليه، والمَتُّ والمَدُّ متقاربان فكأنّه مدَّ إليه قرابةً .

قالَ جارُ اللّهِ : وقد التُزِمَ حذفُهُ في قولهم : ليتَ شِعري .

قالَ المشرحُ : قالوا : الخبرُ ها هنا محذوفٌ ، ومعناه ليتَ علمي حاصلٌ[1] ، ويُحتَمَلُ عندي أن يكونَ ليتَ من البابِ الأولِ على معنى أَتَمنى عِلمي فيكون علمي مفعولاً وحينئذٍ لا يكونُ به حاجةٌ إلى الخبرِ[2] .

= يدلّ على محصّلة تبيت

وهو من شواهد سيبويه: ١/٣٥٩، وشرحه للسّيرافي: ٣/٩٦، والنكت للأعلم: ٢٢٥، والنوادر لأبي زيد: ٥٦، والخصائص: ١/٣٤٦ وشرح ابن يعيش: ٢/١٠١، ١٠٢، وشرح التسهيل لأبي حيان: ٢/١٧٥، والخزانة: ١/٤٥٩ والبيت لعمرو بن قعاس المرادي ترجمته في الخزانة: ١/٤٥٩، ومعجم الشعراء: ٢٣٦. من قصيدة أولها:

ألا يا بيت بالعلياء بيت ... ولولا حُبَّ أهلك ما أتيت
ألا يا بيت أهلك أوعدوني ... كأني كل ذنبهم جنيت

وبعد البيت الذي استشهد به المؤلف:

ترجّل لمتى وتقيم بيتي ... وأعطيها الأتاوة إن رضيت

وقد أورد ابنُ ميمون في منتهى الطّلب القصيدة التي نقلها البغدادي في الخزانة إلَّا أنه لم يذكر هذا البيت في القصيدة. انظر القصيدة عن منتهى الطلب (المخطوط) في المورد (   ).

(١) شرح الأندلسي: ١/١٥٤، وشرح التسهيل لأبي حيان: ٢/٢٠٤.

(٢) ردّ العلوي في شرحه: ١/٧٦ على الخوارزمي بعد ما أورد كلامه هنا بقوله: وزعم الخوارزمي =

قالَ جارُ اللَّهِ : خبرُ لا الَّتي لنفيِ الجنسِ .

وهو في قولِ أهلِ الحجازِ لا رجلَ أَفْضَلُ منكَ ، ولا أَحَدَ خيرٌ منك ، وقولُ حاتمٍ[1] :

ولا كَرِيمَ من الوِلدانِ مَصبوحُ

يحتملُ أمرين : أحدُهما : أنّ يَترُكَ فيه طائيَّته إلى اللُّغةِ الحِجَازِيّة ، والثاني : ألاَّ يَجعلَ مصبوحاً خبراً لكنْ صفةً محمولةً على محلٍّ لا مع المَنفِي ، وارتفاعُه بالحرفِ أيضاً لأنَّ لا محذُوٌّ بها حَذْوَ إنَّ من حيثُ أنَّها نقيضتُها ، ولازمةٌ للأسماءِ لُزُومَها .

قال المشرِّحُ : ـ إنَّما خَصَّ أهلَ الحجازِ في قولِهِ : هو قولُ أهلِ الحِجازِ ، لأنَّ غيرَ أهلِ الحجازِ يحذِفُونها ولا يُبَالونَ به وهم بَنو تَمِيمٍ[2] . فإن سَأَلتَ : فَبِمَ يُعَرفُ الخبرُ المحذوفُ ؟ أجبتُ : لأَنَّهم لا يبالون بلا النّافية للجنسِ إلاَّ في موضعٍ يكونُ فيه على الخَبَرِ المحذوفِ دليلٌ .

مصبوحٌ في بيتِ حاتمٍ يُحتَمَلُ أن يكونَ ارتفاعهُ بأنَّه[3] خبرُ لا النَّافِيَةِ للجنسِ وإن كانَ بنو طَيٍّءٍ لا يأتُونَ بخبرِ لا النافيةِ للجنس بينَهم ، لكنَّهم[4] أخذُوا بلغةِ أهلِ الحجازِ ، وهذا كما يأخذُ الهرويُّ في شعرِه ، بـاللُّغةِ الغَزنَويَّةِ ، والغَزنَوِيُّ باللُّغةِ الهَرِويَّةِ .

= أيضاً: أنّ ليت في قولهم ليت شعري بمعنى أتمنى علمي. . . . . وهذا أيضاً فاسد لأمرين:
أمّا أولاً: فلأنَّ ورود ليت بمعنى أتمنى هو على القلّة والندرة فلا يعوّل عليه.
وأمّا ثانياً: فلأنه قد جاء حذف الخبر في أخواتها كأنّ ولعل كما فصّلناه فحملها على ما ورد في أخواتها أحق من حملها على غيره. فهذا الذي ذكره الخوارزمي وإن كان ضعيفاً بما قررناه كما ترى. إلاّ أنّ السّهو والذّهول فيه ليس كالذي ذكره ابن الحاجب والله أعلم.

(١) الصحيح أنه لعمرو بن مالك البنيتي كما سيأتي.

(٢) شرح التسهيل لأبي حيان: ١٦٣/٢.

(٣) في (أ) بأنّ.

(٤) في (ب).

ويُحْتَمَلُ فيما زَعَمَ الشَّيخُ أن لا يَجْعَلَ مصبوحاً خَبَرَ لا النافيـة للجنسِ ، لكنَّه يَجْعَلُهُ صفةً محمولةً على محلِّ (لا) مع المَنفيِّ ، وهذا شيءٌ فاسدٌ ، وقبل أن أُبيِّنَ فَسَادَهُ أذكرُ الخَادِعَة للشيخِ ثم أعترضُ عليها فأقولُ[1] : إنَّهم يَقولون بأنَّ لا النافيـةَ للجنسِ نقيضَةُ إنَّ ، ومن شـأنِ النَّقيضَين أن يَسْتَـويا في جميـعِ الأحكامِ إلاَّ في المعنى فـإنَّهمـا فيـه يَتَنَاقَضَانِ[2] ، ومن ثَمَّ لما كانت إنْ للاثبات ولا للنَّفي تَساوياً في الأحكامِ فكان لِكُلِّ واحدٍ منهما منصوبٌ ومرفوعٌ ، وكما أنَّ هناك إثباتاً وحرفاً يفيدُ تأكيداً للإثباتِ[3] ، فها هنا نفيٌ وحرفٌ يفيدُ تأكيداً[4] للنَّفي ، وهو ما تَضَمَّنَ لا من معنى الاستفهاميَّةِ، ثم كما أنَّ إنَّ مَعَ الاسمِ تكونُ بمنزلةِ المُبتدأ، فكذلك لا مع الإسمِ ضرورةً للتَّنَاقُضِ بينهما ، ولذلك سُوِّي في جَـمْعِ سلامةِ المؤنَّثِ بينَ حالَتَي الجَرّ والنَّصبَ كما سُوِّي في الحالَتَيْن بينَ جمعِ سلامةِ المُذكَّرِ حَمْلاً للنَّقِيضِ على النَّقِيضِ ، فيكونُ مصبوحٌ صفةٌ للمبتدأ المُسْتَفَادِ من المَنفِيِّ وحرفِ النَّفي ، / والخبرُ محذوفٌ فهـذه هي الجِهَةِ [٢١/ب]
الخَادعَة له .

---

(١) نقل الأندلسي نصّ المؤلف في شرحه: ١/١٥٦، وعقب عليه بقوله: فهم هذا الرجل لأقوال النحويين عجيب، فمتى قال الشيخ، أو أحد من النحويين أن مصبوحاً صفة لنفي الكريم، أو عدمه؟! بل الشيخ قال: صفة محمولة على محلّ لا مع المنفي ومحلّ الشيء غير الشيء، فمعنى قول النحويين أن هذا اللّفظ محمول على الموضع أو على المحلّ أن مجموع الحرف والاسم قد حلاّ في محـلّ هو للمبتدأ المرفوع لفظاً فتحمل الصفة، أو العطف، أو غير ذلك على إعراب ذلك الاسم الذي هذا المجموع في محله. . . . وقوله: وإلاّ فما الفاعل في هذه الجملة وهو أيضاً من نحوه الغريب المبتدع، وإلاّ فمن سلم له أن هنا فعلاً حتى يحتاج إلى فاعل، وكأنه أراد أن يقول وإلا فمـا المرفوع في هذه الجملة، نظراً إلى أن الجملة لا تتم إلاّ بمرفوع، لكن جوابه أنّ المرفوع مقدّر، أي الصلاة في هذه الحالة أو الوقت مشروعة أو معتبرة أو غير ذلك، ولا يشترط أن يكون المرفوع ملفوظاً به في كلّ جملة، ألا ترى أن قولهم إنّ مالاً لا مرفوع فيه لفظاً مع أنها جملة مفيدة فكذلك ها هنا.

فظهر أنّ الشيخ ما انخدع، بل الذي افتضح ووقع في الاعتراض الذي اخترع.

(٢) في (أ) مناقضان.

(٣) في (ب) الإثبـات.

(٤) في (ب) تأكيد النفي.

وأما الاعتراضُ عليها فأقولُ : الذي يَصِحُّ أن يكون مصبوحاً هو الكريمُ ، أما نَفيُ الكريمِ وعدمُهُ فكونُه مصبوحاً من أشنعِ ما يكونُ من المُحالِ ، والذي يُمكن تَنَحُّلُه في هذا المقامِ أن يقال : الاستفهامُ يَجري مَجْرَى النَّفي ، وذلك إذا كانَ إنكاراً ، ومما يُسْتَأْنَسُ به في هذا البابِ قولُ البُحتُريّ[1] :

وَدِدتُ وَهَل نَفْسُ امرءٍ بملومةٍ إذَا هِيَ لَم تُعطَ المنىٰ في وِدادِها

أَلا تَرى أنّه أدخلَ الباء في خبرِ المبتدأ الذي دَخَلَ عليه الاستفهامُ، كما في خبرِ المبتدأ الذي يَدخُلُ عليه النَّفي. وأنشدَ الأحمرُ[2]:

* ألا هل أُخو عَيشٍ لذيذٍ بِدَائِمِ[3] *

فيُجرىٰ النفي مَجرىٰ الاستفهامِ ها هنا ويكونُ المعنى وأيُّ كريمٍ من الولدان مصبوحٌ والوجهُ الجَيّدُ أن يُقال : مصبوحٌ صفةٌ للمنفي لا مع النافي ، وهذا لأنَّ محلَّ النَّفي ها هنا رفعٌ ، بدليلِ أنَّ[4] لا النافية للجنسِ رُبَّما نُزلت

---

(١) ديوان البحتري: ٦٧٤/٢ من قصيدة يمدح بها المهتدي بالله أولها:

إذا عرضت أحداج سلمى فنادها سقتك غوادي المزن صوب عهادها
أما لبثة نقضي لبانات عاشق بها أو يروي حاتم بأتئادها
وددت وهل نفس امرىء... ....
لو أنّ سليمى أسجحت أو لو أنّه أعير فؤادي سلوة من فؤادها

(٢) لعلّه هو خلف الأحمر بن حيّان بن محرز أبو محرز مولى بلال بن أبي بردة عالم بالأدب واللغة حافظ للأشعار، يقول الشعر فيشبه أشعار القدماء، وربما نحلها الشاعر فيصعب تمييزه. أخباره في إنباه الرواة: ٣٤٨/١، ونزهة الألباء: ٦٩. وممن يسمى بالأحمر عليّ بنُ المبارك الكوفي انظر إنباه الرواة: ٣١٣/٢.

(٣) صدر البيت:

يقول إذا اقلولى عليه واقردت

وهو للفرزدق، من قصيدة يهجو بها جريراً. ديوانه: ٨٦٣/٢، والنقائض: ٧٥٣ وقبله:

وليس كُليبيٌّ إذا جَنَّ لَيلُه إذا لم يَجد ريحَ الأتانِ بنائمِ

انظر البيت في معاني القرآن للفراء: ١٦٤/١، والمنصف: ٦٧/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٦٧/١، والمغني: ٣٨٨، وشرح أبياته للبغدادي: ٦٥/٦...

(٤) في (ب).

منزلةَ الفِعلِ ، ألا تَرَى أنَّه يَصِحُّ أن يُقال : لا صلاةَ والشمسُ تطلُعُ ، لا إفطارَ والشمسُ لم[1] تَغْرُبْ ، فلا ها هنا بمنزلةِ الفعل ، وإلَّا فما الفاعلُ في هذه الجُملةِ المنصوبةِ المَحَلِّ .

أوَّلُه : [2]

---

(١) في (أ).

(٢) هكذا نسب الزمخشري هذا البيت إلى حاتم هنا، مع أنه نسبه في كتابه (شرح أبيات كتاب سيبويه) من تأليفه إلى رجل من النبيت. ونسبه كثير من العلماء إلى حاتم. وقد رجعت إلى كتب كثيرة في شروح الشواهد في ذكرها هنا إطالة وأكتفي هنا بذكر ما تمس الحاجة إلى ذكره منها. ووجدت في نسبة هذا البيت اختلافاً كثيراً. فالعيني ينقل عن الجرمي نسبته إلى أبي ذؤيب الهذلي، وأبو محمد الغندجاني ينسبه إلى رجل من الأنصار من النبيت، يسميه بعضهم نبيت بن قاصد، وبعضهم عمرو بن مالك...

أما نسبة البيت إلى أبي ذؤيب فلأنّ في شعره قصيدة توافق هذه القصيدة في وزنها وقافيتها. انظر شرح السكري لأشعار هذيل: ١/١٢٠.

قال أبو الحّجاج يوسف بن يسعون في كتابه (المصباح في شرح شواهد الإيضاح) هذا البيت لرجل جاهلي اسمه عمرو بن مالك بن الأوس، وله ولحاتم الطائي والنابغة الذبياني خبر طريف في اجتماعهم عند ماويّة بنت عفراء خاطبين لها فغلّبت حاتماً وتزوجته.

وانظر الخبر في الأخبار الموقعيات للزبير بن بكار: ٤٢٠، مع اختلاف في أسماء الشعراء...

وفي الخبر الذي رواه الزبير بن بكار: قالت: : قولوا شعراً واذكروا فيه كريم فعالكم...

أما هذا البيت فهو من قصيدة عمرو بن مالك الأوسي النبيتي ويدلّ على ذلك رواية الأسود الغندجاني أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب:

هلّا سألت النبيتّين ما حسبي ... عند الشتاء إذا ما هبت الريح
وردّ جازرهم حرفاً مصرّمةً ... في الرأس منها وفي الأصلاب تمليح
وقال رائدهم: سيان ما لهم ... مثلان مثل لمن يرعى وتسريح
إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ... ولا كريم من الولدان مصبوح

وقال النابغة الذبياني: [الديوان: ٦١].

هلّا سألت بني ذبيان ما حسبي ... إذا الدخان تغشى الأشمط البرما
وهبت الريح من تلقاء ذي أرل ... تزجى مع الليل من صرامها صرما
ينبيك ذو عرضهم عني وعالمهم ... وليس جاهل شيء مثل من علما
إني أتمم أيساري وأمنحهم ... مثنى الأيادي وأكسو الجفنة الأدما

وذكر الزبير بن بكار أنّ ممن خطبها زيد الخيل الطائي فقال: [ديوانه: ٧٦]

هلّا سألت بني نبهان ما حسبي ... عند الطعان إذا ما احمرت الحدق =

إذا اللُّقاحُ غدَت مُلقىً أَصِرَّتُها ولا كَريمَ .... (البيت)

وقبلَ البيت :

وَرَدَّ جازِرُهم حرفاً مُصَرَّمَةً في الرأسِ منها وفي الأصلابِ تَمليحُ

ناقَةٌ مصرَّمَةُ الأطبَاءِ إذا عُولِجَت حتى يَنْقَطِعَ لَبَنُها ليكونَ أقوى لها . مَلُحَتِ الجَزُورُ سَمِنَت قليلاً قال :(1)

بَقِيَّةُ لَحْمٍ من جَزُورٍ مُمَلَّحِ

الأصِرَّةُ : جمعُ صِرَارٍ وهو خَيْطٌ يُشَدُّ فَوْقَ الخِلفِ والتُّودِيَة، لئلا يرضَعَهَا وَلَدُها ، يَصِفُ زمانَ جَدبٍ أيضاً ، في قوله : وارتفاعُه بالحرفِ أيضاً ناظر في قوله في خبرِ إنَّ وارتفاعهُ عندَ أصحابِنَا بالحرفِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : فصلٌ ؛ ويحذِفُه الحجازيُّون كثيراً فيقولون : لا أَهل ولا مالَ ، ولا بأسَ ولا فتىً إلَّا عليٌّ ، ولا سيفَ إلَّا ذو الفَقارِ ، ومنه كلمةُ الشهادَةِ ، ومعناها لا إله في الوُجُودِ إلَّا اللَّهَ ، وبَنو تميم لا يُثبِتونَه في كلامِهم أصلاً .

= وآبت الخيل مبتلاً سوالفها بالماء يسفح في لباتها العرق
قد أطعن الفارس الحامي حقيقته نجلاء يذهب فيها الزيت والخرق
وأطعن الكبش والخيلان واقفة يوم الأكس به من نجدة ورق

ولعلّك ترى أنّ كل شاعر منهم يبدأ بقوله: (هلا سألت..) ثم يذكر قومه.

انظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنحّل: ٢٢، وشرح الأندلسي: ١/١٥٥، ١٥٦، وشرح ابن يعيش: ١/١٠٤، ١٠٧. وهو من شواهد الكتاب: ١/٣٥٦، وانظر شرحه للسّيرافي: ٣/٩٣ والنكت عليه للأعلم: ٢٢٣، وشرح أبياته لابن السّيرافي: ١/٥٧٣، وفرحة الأديب للأسود: ٣١، والكوفي: ١١٤، ٢٠٩. وهو من شواهد الإيضاح لأبي علي: ٢٤٠، وشرح شواهده لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي: ٥٢، وشرحها لأبي الحجاج بن يسعون: ٨٧، والمقتضب: ٤/٤٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/٢١٢.

(١) البيت لعروة بن الورد ديوانه بشرح ابن السكيت: ص ٤١، وعجزه:
يَنُوؤُونَ بالأيدِي وأفضلُ زَادِهِم
وانظره في اللّسان: (ملح).

قالَ المشرّحُ : إنَّما يحذِفونَه إذا دَلَّ الدليلُ عَليه . ذُو الفَقارِ بفتحِ الفَاءِ .

قالَ جارُ اللّهِ : اسمُ ما ولا المشبَّهتين بليسَ .

وهو قولُك : ما زيدٌ منطلقاً ، ولا رجلٌ أفضَل منك ، وشبههما بليسَ في النَّفي ، والدخولِ على المبتدأ والخبرِ .

قَالَ المشرّحُ : قياسُ الشبهِ الذي يوجِبُ في المشبهِ الحكمِ[1] مثل هذا ، وهذا لأنَّ « ما » يُنَزِّلُ منزلةَ ليس في المعنى ، لا يفوتُه شيءٌ من أشياءَ ليس إلَّا الصورةَ ، وكذلك لا .

قالَ جارُ اللّهِ : إلَّا أنّ (ما) أوغلُ في الشبهِ بها لاختصاصها بنفيِ الحالِ ، ولذلك كانت داخلةً على المعرفةِ والنكرةِ جميعاً فقيل : ما زيدٌ منطلقاً ، وما أحدٌ أفضلَ منك ، ولم تدخل لا إلَّا على النكرةِ ، فقيل : لا رجلٌ أفضلَ منك ، وامتنع لا زيدٌ منطلقاً .

قالَ المشرّحُ : هذا الكلامُ فيه خَلَلٌ وذلك لأنَّ امتناعَ دخولِ لا على المعارف[2] لو كانَ لقصورِ الشَّبَهِ بينه وبينَ ليس ، لما دَخَلَ على المَعرفةِ المكررةِ في قولك : لا زيدٌ عندنا ولا عمروٌ ، وإنَّما ذلك[3] لأنَّ نَفيَ لا فيه شمولٌ ، و(ما) لذاتِ النّفي ، ولا يحصلُ الشُّمولُ إلَّا إذا دَخَلَ على اسمِ جنس ، لأنَّه مَتَى دَخَلَ عليه فكما ينْتَفِي به أي بالدّاخِلِ واحدٌ من آحادِ

---

(١) في (أ) في الحكم.

(٢) نقل الأندلسي ما قاله الخوارزمي هنا في شرحه: ١٥٩/١ ثم عقب عليه بقوله: قلت: لا نسلم أنّ لا هذه هي التي تدخل على النكرة، بل هي مشاركة لها في اللّفظ، ولئن سلمنا أنها تلك، لكن هذا لا يحصل مطلوبه، لأنها لم تعمل في المعرفة إذا تكررت، والمصنف علل عملها في النكرة مختصاً بها فلا ينتج مقصوده.

(٣) هذا النّص نقله الأندلسي في شرحه: ١٥٩/١ ثم عقب عليه بقوله: وهذا أيضاً استدلال في غير محل النزاع، فإنّ النزاع ليس في الدّخول بل النزاع في العمل.

الجنسِ ، فكذلك يَنْتَفي به كلّ واحدٍ واحدٍ[1] ، فإذا دَخَلَ على المعرفةِ لم يَحْصُل به نَفْيٌ فيه شمولٌ فكذلك يكرَّرُ النفي بخلافِ (ما) فإنَّه لما كان لذاتِ النَّفي ، وذاتُ النَّفي كما يَحْصلُ بدخولِها على النكرةِ يَحصُلُ أيضاً بدخولِهَا على المعرفةِ ويحصُلُ[2] به نَفْيُ دُخُولِها على المَعْرِفَةِ .

قالَ جارُ اللَّه : واستعمالُ لا بمعنى ليس قليلٌ : ومن أبياتِ الكتابِ[3] :

مَن صدَّ عن نِيرانِها فَأَنَا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ[4]

---

(١) في (أ) وموجود في نصّ الأندلسي.

(٢) في (أ).

(٣) البيت لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة. جدّ طرفة بن العبد. شاعر من سادات بكر بن وائل. قتل في حرب البسوس المشهورة بين بكر وتغلب.

أخباره في الأغاني: ٤٦/٥، والمؤتلف والمختلف: ١٣٥، والخزانة: ٢٢٦/١ . . .
وهو من قصيدة قالها يحرّض على القتال في حرب البسوس ذكر منها أبو تمام في الحماسة خمسة عشر بيتاً. أورد منها التبريزي في شرحه أربعة عشر بيتاً. وأورد منها المرزوقي تسعة أبيات، كما أورد منها أبو عبدالله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل تسعة أيضاً، وأورد منها ابن سيدة في شرح أبيات الجمل سبعة أبيات. . . وكذا فعل اللّبلي في وشي الحلل. وانظر شرح شواهد المغني: ٥٨٣، والخزانة: ٢٢٦/١ وانظر أيضاً توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٢٤، والخوارزمي: ١٤ وزين العرب: ١٠، وشرح الأندلسي: ١٥٩/١، ١٦٠، وابن يعيش: ١٠٨/١. وانظر البيت في كتاب سيبويه: ٢٨/١، ٣٥٤، ٣٥٧. وشرح أبياته لابن خلف: ٢٧، ٢٨. وقد أطال في شرحه وإعرابه وكتب حوله فوائد كثيرة، وشرح أبياته لابن السّيرافي: ٨/٢، والكوفي: ٦٩، ١١١، ١٩٥، والجمل للزّجاجي: ٢٤٢، وشرح أبياته (الحلل) لابن السّيد: ١٠٤، وشرحها لابن هشام اللخمي (الفصول والجمل. .): ١٧، ٢٠٩، وشرحها لأبي جعفر اللّبلي (وشي الحلل. . .): ٥٨، وشرح رسالة أبيات الجمل للأديب أبي الحسن علي بن حريق البلنسي: ١٩٥، والمغني لابن هشام: ٢٦٤، ٧٠١، وشرح شواهده للسيوطي: ٥٨٣، وشرح أبياته للبغدادي: ٣٧٦/٤، وانظر: المقتضب: ٢٢٩/١، ٢٧٢، ٣٦٠/٤، والإنصاف: ٣٦٧.

(٤) بعد البيت في (ب) أي لا براح لي، وهذه العبارة موجودة في (ط) وبعدها: والمعنى لا أبرح بموقفي. ولا توجد هذه الكلمات في نسخ المفصّل الخطية المعتمدة هنا، ولا في شرحي المفصّل للأندلسي وابن يعيش.

قالَ المشرّحُ : لأنَّ لا النافيةَ للجنسِ كثيرةٌ ، أمَّا التي بمعنى[1] ليسَ من غيرِ أن تكونَ معطوفةً ولا معطوفاً عليها فقليلٌ ، ولذلك لا يُقالُ في السّعةِ لا رجلٌ في الدار ، ونظيرُه ما أنشدَه المبرد في الكامل [2]:

وإنَّ أميـرَ المـؤمنين وعُـتبـه　　لكالدَّهْرِ لا عارُ بما صَنَعَ الدَّهرُ

الضميرُ في نِيرانِها عائدٌ إلى الحَربِ . البَرَاحُ : هو الزَوَالُ والذَّهَابُ . فإن سألتَ : هل لقوله لا براحُ في البيت محلٌ من الإعرابِ ؟ أجبتُ : نعم محلُّهُ النصبُ على الحالِ ، المؤكدةِ من ابن قَيسٍ ، وهذا كما تقولُ : أنا عمرو[3] بْن مَعدي كَرب لا جُبنُ[4] ، وأنا عمرو بن مَعدي كَـرب بَطَلاً شجاعاً .

[المنصوبـات]

قالَ جارُ اللَّه: «ذكرُ المنصوبات

[المفعولُ المطلقُ وهو المصدرُ[5]]

سُمّيَ بـذلك لأنَّ الفعـلَ يَصدُرُ[6] عنـه ويسمِّيه سيبـويـهِ الحـدثَ

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١/١٦٠ نصّ المؤلف هذا ولم يعقب عليه بشيء.

(٢) ينسب هذا البيت إلى الأخطل ولم أجده في ديوانه، ولا في كتاب الكامل الذي أحال عليه المؤلف. وانظره في المصون: ٦٩، وديوان المعاني: ١/٢١. في (ب) وسيفه بدل وعتبه.

(٣) في (ب) عمر.

(٤) في (ب) لا جبان.

(٥) تَكَلَّمَ الأندلسيُّ في المحصّل في أول حديثه عن باب المصدر (المفعول المطلق) هل الأصل المصدر أو الفعل، وأورد أقوال العلماء في ذلك انظر: ١/ ورقة ١٦٠ ـ ١٦٢ وانظر المسألة في الإنصاف: ٢٣٥، المسألة رقم ٢٨، والتبيين المسألة رقم: ٦ وائتلاف النصرة المسألة، الأولى قسم الأفعال، والأصول لابن السراج: ١/١٦٢، والخصائص: ١/١١٣، ١١٩، ١٢١. وانظر المسألة مفصلة في شرح اللّمع لأبي الحسن علي بن الحسين الأصفهاني المشهور بجامع العلوم: ورقة ٣٨، وهو ممن ألف في الخلاف النحوي.

(٦) في (ب) صدر.

والحَدَثان، وربُّما سمَّاه الفِعلَ».

قالَ المشرّحُ: المَفعولُ المُطلقُ هو المنصوبُ في قولِكَ[1]: ضَربتُ زيداً ضرباً، سُمِيَ المفعولَ المطلقَ، لأنَّ من حقِّهِ أن لا يُقَيَّدَ بحرفٍ من حروفِ [2-الجَرِّ تقييدَ سائرِ المفاعيلِ، لأنَّه مفعولٌ فحسبُ[3]، والحَدَثان بمعنى الحادِث،-2] ولذلك يُقالُ: هذا حَدَثٌ من أحداثِ الدَّهرِ، وكذلك يُقالُ حَدَثان الدَّهرِ. قالَ الغُـوري[4]: وأحداثُ الأسماءِ المَصَادرُ وربَّما سَمّاهُ الفِعلَ، لأنَّه في الحقيقةِ فِعلٌ، كما أنَّه في الحقيقةِ حادثٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: وينقسمُ إلى مُبهمٍ نحو ضربتُ ضرباً، وإلى مُؤقتٍ نحو ضَرَبتُ ضَربةً وضَربتين[5].

قالَ المشرّحُ: المؤقتُ في الأصلِ هو الذي حُدَّ وقتُهُ، ثمَّ جُعِلَ عبارةً عن المَحدودِ، وقتاً كان أو غير وقت. ضرباً في قولِنا: ضربتُ مبهمٌ لاحتمالِ أن تكونَ ضربة واحدةً، أو تكون فوقَ ذلك، بخلافِ ضَربتُه ضَربةً وضَربتين، فكلّ واحدةٍ منهما مَحدودَةٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وقد يُقرَنُ بالفعلِ غيرُ مَصدَرِه ممّا هو بمعناه،

---

(1) في (ب) فقط.

(2 - 2) ساقط من (ب).

(3) ذكر البيكندي في شرحه المسمّى بـ(المقاليد): 1/ ورقة 86 تعليلات أخرى لتسميته بـ(المفعول المطلق) قال... وقيل مطلقاً: لأنه هو الذي فعل على الحقيقة، وأخرج من العدم إلى الوجود،... وقبل سمي مطلقاً لأنه مفعول الفعل على الإطلاق، سواء كان لازماً أو متعدياً...

(4) تقدم التعريف به.

(5) اختصر الشارح ـ رحمه اللّه ـ شرح هذا التقسيم بينما توسع فيه الشراح الآخرون مثل الأندلسي، والسخاوي، والعلويّ، والبيكنـدي، والزملكـاني... وغيرهم. وقـد اعترض الأندلسي في المحصّل: 1/ ورقة 162 على تقسيم المفصّل فقال:... والأولى أن يقال: ينقسم ثلاثة أقسام مبهم ومؤقت ومختصّ، فالمبهم النكرة غير الموصوفة المجردة، من هاء التأنيث، والمؤقت المحدود بهاء التأنيث، والمختص المعرف بالـلّام أو بالإضـافة، أو الموصوف، وكل واحد من هذه يأتي لمعنى لم يأت له الآخر..

وذلك على نوعين مَصدَرٌ، وغيرُ مَصدَرٍ، فالمصدرُ على نوعين: ما يُلاقِي الفِعلَ في اشتقاقِه كقوله تعالى[1]: ﴿ واللَّهُ أنبتَكُم من الأرضِ نَباتاً ﴾ وقوله[2]: ﴿ وتَبَتَّل إليه تَبتِيلا ﴾، وما لا يُلاقيه فيه كقولك: قعدتُ جُلوساً، وحُبستُ مَنعاً، وغيرُ المصدرِ نحو قولك: ضربتُه أنواعاً من الضَربِ وأيَّ ضربٍ، وأيَّما ضربٍ، ومنه: رَجَعَ القَهقَرى، واشتَمَلَ الصَّماء، وقعدَ القُرفُصاء لأنَّها أنواعٌ من الرّجوعِ، والاشتِمالِ، والقُعُودِ».

قالَ المشرِّحُ: الدليلُ على أنَّ[3] أيَّ ضربٍ مصدرٌ[4] منصوبٌ على المصدرِ أنَّه في الأصلِ صفةُ مَصدَرٍ فلما حُذِفَ المصدَرُ أقيمت الصفةُ مقامه فنابَت منابَه. ونظيرُ هذه المسألةِ في الدارِ من قولك: زيدٌ في الدارِ، فإنَّه يُسمى خَبَراً، لأنَّه قامَ مقامَ الخَبَرِ، وهو كائنٌ، كذلك هذا نَباتاً: إنما هو مَصدرُ نَبَتَ، وهما في الاشتقاقِ يتلاقيان، كما أنَّ تبتيلاً: مصدَرُ بَتَلَ، لا مصدَرُ تبتَّل، وهما أيضاً يتلاقيان في الاشتقاقِ. الضميرُ في «قيه» من قوله: «وما يلاقيه» فيه يرجعُ إلى الاشتقاقِ. جلوساً: مصدرٌ بمعنى القُعُودِ، لكنْ لا يُلاقي القعودَ في الاشتقاقِ. وكذلك منعاً: مصدَرٌ بمعنى الحَبسِ لكن لا يُلاقيه في الاشتقاقِ. القَهقَرى: هو الرّجوعُ إلى خَلف[5]. الصَّمَّاءُ: هو أن يُجَلِّل جَسَدَهُ بِثَوْبٍ حتَّى لا يَبدُوَ منه شيءٌ[6] واشتقاقُه من الصَّمَمِ[7]،

(١) سورة نوح: آية ١٦.
(٢) سورة المزمل: آية ١٨.
(٣) زيادة من (ب).
(٤) زيادة من (أ).
(٥) كذا هو في الصّحاح للجوهريّ: ص ٨٠١.
(٦) المغرب: ص ٢٧٢، والصحاح: ص ١٩٦٨، قال: . . . وهو أن يردّ الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيهما جميعاً. وانظر غريب الحديث لأبي عبيد: ١١٨/١. والفائق: ٣١٥/٢.
(٧) قال ابن الأثير في النهاية: ٥٤/٣ وإنما قيل لها صمّاء، لأنه يسدّ على يديه ورجليه المنافذ كلها كالصّخرة الصّماء التي ليس فيها خرق ولا صدع. وانظر اللّسان: ٣٤٧/١٢، ولم أجد من ذكر اشتقاقها من الصّمم غير المؤلف.

القُرفُصاء: جِلسَةُ المُحتَبي(١)، فإن سألتَ: ما الدليلُ على أنَّ هذه عُنِيَ بها هذه الثلاثةُ، وهي: القَهقَرى، والصَّماء، والقُرفُصاء، وهي أسماءٌ ليست بمصادِرَ؟ أجبتُ: لأنَّه لا يجوزُ إعمالها عَمَلَ(٢) الفعلِ، ولو كانت مصادِرَ لجازَ ذلك، فالمصدَرُ غيرُ واسمُ المصدَرِ غيرُ، واسمُ الجمعِ غيرُ.

قالَ جارُ اللَّه: «والمصادِرُ المنصوبةُ بأفعالٍ مضمرةٍ على ثلاثةِ أنواعٍ، ما يُستعملُ إظهارُ فعلِهِ وإضمارُه، وما لا يُستَعمَلُ إظهارُ فعلِهِ، وما لا فعلَ له أصلاً، وثلاثَتُها تكونُ دعاءً وغيرَ دعاءٍ. فالنوعُ الأوَّلُ كقولك للقادِمِ من سفرِهِ خيرَ مقدمٍ، ولمن يُقَرمِطُ(٣) في عِدَاتِهِ مواعيدَ عرقوبٍ، وللغَضبانِ: غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم».

قالَ المشرّحُ: كما يجوزُ النصبُ في خيرَ مقدمٍ، يجوزُ فيه الرّفعُ أيضاً، والمعنى: مَقدَمُك خيرُ مقدمٍ. ذكره شمسُ المَشرِقِ الكَاثِيّ(٤). كما يجوزُ خيرُ مَقدمٍ يجوزُ أيضاً أن يُقالَ: قدمتَ خيرَ مقدمٍ، كما يجوزُ أن يقالَ: مواعيدُ عرقوبٍ جازَ أن يقالَ: وعدتَ مواعيدَ عرقوبٍ بدليلِ البيتِ(٥)، وكذا

---

(١) الصحاح: ص ١٠٥١، قال: القرفصة أن تجمع الإنسان وتشد رجليه ويديه. قال الشّاعر:

ظلّت عليه عقاب الموت ساقطة   قد قرفصت روحه تلك المخاليب

وانظر غريب الحديث لأبي عبيد: ٢١٠/١، ٢: /١٠٨، ٥٧/٣. والبارع في اللّغة لأبي علي القالي: ص ٥٥٥.

في عامل النّصب في القهقرى، والقرفصاء وما أشبهها ثلاثة أقوال. انظرها مفصّلة في توجيه اللّمع: ورقة ٤٥، ٤٦.

(٢) في (أ) على.

(٣) القرمطة: في اللّسان: (قرمط)، قرمط في خطوه إذا قارب ما بين قدميه. والقرمطة في الخط دقة الكتابة وتداني الحروف.

(٤) شمس المشرق الكاثي: محمود بن عزيز العارضي أبو القاسم الخوارزمي، قال ياقوت: أفضل الناس في وقته في علم اللّغة والأدب. كان الزمخشري يدعوه الجاحظ الثاني لكثرة حفظه وفصاحة لفظه. قتل نفسه سنة ٥٢١ هـ بيده، ووجد بخطه رقعة فيها: هذا ما عملت أيدينا فلا يؤاخذ به غيرنا. ترجمته في معجم الأدباء: ١٢٦/١٩، وبغية الوعاة: ١٧٩/٢.

(٥) يقصد بيت الأشجعي الآتي ذكره بعد قليل.

غَضِبتُ[1] غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم. عُرقوبُ: بِضَمِّ العينِ اسمُ رَجُلٍ من العَمَالِقَةِ ضَرَبوا به المَثَلَ في الخُلفِ[2]، وذلك أنّه أتاهُ أخٌ[3] له يسألُهُ شيئاً فقالَ عرقوبُ: إذا أطلَعَ نَخلي، فلما أطلَعَ قال: إذا أبلَحَ، فلمّا أبلح قالَ: إذا أزهى، فلما أزهى قال إذا أرطَب، فلما أرطَب قال: إذا صار تمراً، فلما صارَ تَمْراً جَدَّه ليلاً[4] ولم يُعطِهِ شيئاً، قال الأشجَعِيُّ[5]:

وعدتِ وكان الخُلفُ منكِ سَجِيّةً   مواعيدَ عُرقوبٍ أخاه بِيَثْرِبِ[6]

غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم: كأنَّه مَثَلٌ للغَضَبِ الذي لا مَنفعةَ فيه للغضبانِ، ويُحتمَلُ أن يُرادَ به شِدّةُ الغَضَبَ كما في بيتي السِّقطِ[7]:

[٢٢/ب] إذا مَـلأتهُنَّ الـقَنَـا خَبَـرِيَّـةً   وغَيظاً فأوقَعنَ الحَفِيظَةَ باللُّجُمْ

(١) من (ب).

(٢) انظر المثل: في الدرة الفاخرة: ٦٤، وجمهرة الأمثال: ٤٣٣/١ فصل المقال: ص ١١٣، والفاخر: ١٠٨، والمستقصى: ١٠٧/١، ١٠٨ مجمع الأمثال: ٣١١/٢، تهذيب اللغة للأزهري: ٢٩٠/٣.

(٣) في شرح شواهد سيبويه لابن خلف: ورقة ١٢١ أتاه رجل من العرب وسمي عرقوب: عرقوب بن صخر.

(٤) في (أ): من اللّيل.

(٥) هو الذي يلقب جبيهاء، واسمه: يزيد بن عبيد، شاعر إسلامي مقل. انظر ألقاب الشعراء نوادر المخطوطات: ٣١٠/٧، والأغاني: ٩٤/١٨.

(٦) البيت في شرح الكوفي لأبيات الكتاب: ٢٧/ب، وشرحها لابن خلف: ورقة ١٢١ وعجز هذا البيت في بيت للشماخ بن ضرار الغطفاني في ملحقات ديوانه: ص ٤٣٠:

وأوعـدتـني مـا لا أحـاول نـفـعـه   مـواعيـد عـرقـوب أخـاه بيـثـرب

واختلفوا في لفظة: (يترب) فقال بعض أهل اللّغة هي المنقوطة ثلاثاً اسم مدينة الرسول ﷺ في الجاهلية. وقال الآخرون بل هي يترب بتاء منقوطة بنقطتين، وهي اسم موضع في بلاد اليمامة، انظر معجم البلدان لياقوت: ٤٢٩/٥، وهي الآن غير معروفة انظر معجم اليمامة للشيخ عبد اللّه بن خميس ٤٦٩/٢ وذهب إلى الرأي الأول أبو محمد الأعرابي الأسود الغندجاني في فرحة الأديب في الرّد على أبي محمد بن السّيرافي حيث قال: . . . ما ذكره ابن السّيرافي تصحيف فاحش، والصواب في هذا البيت يثرب وهي مدينة النبي ﷺ. . وذهب إلى الرأي الثاني كثير من علماء اللّغة، وأصحاب المعاجم منهم أبو عبيدة معمر بن المثنى قال ومن قال يثرب فقد أخطأ.

(٧) شروح سقط الزند: ٩٦٣، ٩٦٤. وانظر هناك الفوائد النحوية من كلام الخوارزمي.

ورَفَتنَ مَجـدولَ الشَّكِيمِ كأنَّمـا أَشرنَ إلى ذَاوٍ[1] من النَّبتِ بالأُزُمْ

قالَ جارُ اللَّه: ومنه قولهم: «أَوَ فرقاً خيراً من حُبٍّ»[2]. بمعنى أو فَرَقُكَ فرقاً خيراً من حُبٍّ؟.

قالَ المشرّحُ: ـ هذا ـ أيضاً ـ من المصادر المنصوبة بأفعالٍ مضمرةٍ، وهو مما يُستَعملُ إظهارُ فعلِه، فإن سألتَ: فما الفرقُ بينَ هذا المصدَر المنصوب، وبينَ المصادرِ المنصوبَة المتقدِّمة، حتى أفرد هذا من تلك، وجَعله نَوعاً على حِدَةٍ، ولم يُورده فيها؟ أجبتُ: هذا شيءٌ قليلُ الوقوع، لا يكادُ يُستَعملُ إلاّ في النُّدرَة والأحايين، فكيفَ تَرى إظهارَ فِعله؟ وأمّا ذاك فمستقصىً كثيرُ الوقوع، كثيراً ما تَرى إظهارَ فِعلِهِ. ويُضربُ المَثَلُ فيما إذا قالَ له غَيرُه: تُحِبُّني فقالَ: أفرقُكَ فَرقاً خيراً من حُبٍّ.

قالَ جارُ اللَّه: «والنَّوع الثّاني: قولك: سَقياً ورَعياً، وخَيبةً وجَدْعاً، وعَقراً وبـؤسـاً، وبُعداً وسُحقاً، وحمداً وشكراً، لا كفراً وعجباً».

---

(1) في (ب) فقط دان.

(2) هذا المثل مذكور في كتاب الأمثال للضّبي: ص ٧٦، والفاخر: ص ٢٤٠، ومجمع الأمثال: ١٦/٢، فصل المقال: ٥٣، وكتاب سيبويه: ١٣٦/١، وشرح السّيرافي: ٦٤/٢ ولم يشرح المؤلف قصّة هذا المثل، قال الأندلسي: وأصل هذا الكلام أنّ رجلاً عمل للحجّاج عملاً استجاده فقال له الحجّاج أكل هذا حباً. (المحصّل: ١٦٧/١)، ومثله في حاشية المفصّل: ٩٥ والمثبت في كتب الأمثال المتقدّمة ما ملّخصه: أوّل من قال ذلك الغضبان بن القبعثري الشيباني عندما سجنه الحجّاج، ولمّا أمر عبد الملك بن مروان بإطلاق المساجين، أحضره الحجّاج وقال له: إنك لسمين فقال ضيف الأمير سمين، فقال له: أنت القائل لأهل العراق تعشّو الجدي قبل أن يتغداكم؟! قال ما نفعت قائلها، ولا ضرّت من قيلت فيه، فقال أتحبني يا غضبان؟ فقال أفرقا خير من حبّ..)

واختلفت رواية المثل فرواه أبو عبيد كما في فصل المقال:... خير من حبين، وكذلك فعل البكري في الشرح، وروى القصة عن الزبير بن بكار، ووجدت الزبير يـروي في الموفقيّات أخباراً عن الغضبان ليس من بينها خبر قصة هذا المثل. وفي الفاخر: أو فرق خير لك من الحبّ. أمّا الميداني فقال:.. انفع... بدل خير في عنوان المثل فقط. ورواية المثل مع إيراد قصته مطابقة تماماً لما ورد في المفصّل. وانظر قصة المثل في شرح العلوي للمفصّل: ١/ ورقة ٨٥.

قالَ المشرّحُ: هذا النوع مما لا يُستَعملُ إظهارُ فعلِه، فإن سألتَ: كيفَ زَعمتَ أنَّه لا يستعملُ إظهارُ فعلِهِ. ويُقالُ حَمِدتُ اللَّه حمداً، وشكرتُ اللَّه شُكراً، وعجبتُ له عَجَباً؟ أجبتُ: قوله: كيفَ زعمتَ أنَّ هذا النوعَ لا يُستعملُ إظهارُ فعلِهِ، فنقولُ: لأنَّ هذه المصادرَ قد اشتُهرت بالمعنى الذي استُعملت فيه شُهرةً، لو تكلَّفتَ لها زيادَة مبالغةٍ لاختلَّ المعنى، وأمَّا ما ذكرتَ من الأمثلةِ فهي جائزةٌ، والكلامُ في الجوازِ، وفي استعمالِ العَربِ العاربةِ غيره.

قالَ جارُ اللَّه: «وأفعلُ ذلك وكرامةً وَمَسرَّةً، ونعمُ عَينٍ، ونعمةُ عين، وأنعامَ عين».

قالَ المشرّحُ: نعمُ ونعمةُ عين بالضَّمِّ، كذا السماعُ، وأنعامَ بالفَتحِ، هذه المصادرُ أيضاً لا يُستعملُ إظهارُ فعلِها، لأنَّ المذكورَ من الفعلين قد نابَ عن المقدَّر من حيثُ إنَّ المقدّرَ ليس بأجنَبِيٍّ عن المذكورِ، وإنَّما المقدّرُ هو الإكرامُ، والمذكورُ مشتملٌ على الإكرامِ أيضاً. بدليلِ أنَّه امتثالٌ لأمرِه، وجَرْيٌ على موجب طاعته، فإن سألتَ: فَلِم لَم يكن بدون الواو؟ أجبتُ: هو مع الواو أبلغُ بدليلِ أنَّه استؤنفَ له إثباتٌ على حَدِّهِ بخلافِ ما لم يُستأنف له إثباتٌ على حَدّه، إنما وَقَعَ ذَيلاً من الكلامِ.

قارَ جارُ اللَّه: «ولا أفعلُ ذلك، ولا كيداً ولا همّاً، ولأفعلنَّ ذلك ورغماً وهواناً».

قال المشرّحُ: لا أكادُ أفعله كيداً، ولا أهمُّ بفعلِه همّاً، هذه المصادِرُ لا يستعملُ إظهارُ فعلِها بعينِ ما ذكرتُه من العلَّةِ في الفصلِ المتقدِّمِ، وهذا لأنَّه إذا صُرِفَ عن الشيءِ نَفسِهِ فالظاهِرُ من حالِه أنَّه لا يَحرُمُ عليه، فكأنَّ للمُظهَرِ دلالة على المُضمَرِ.

قالَ جارُ اللَّه: «ومنه إنما أنت سيراً سيراً، وما أنتَ إلّا قتلاً قَتلاً، وإلّا

سَير البريدِ، وإلاّ ضَربَ الناس، وإلاّ شُربَ الإبلِ».

قالَ المشرِّحُ: هذه المصادِر(١) لا يحسنُ إظهارُ فعلها، لأنَّه قد وُجد المانعُ من ذلك، وذلك لأنَّه غيرُ ممكنٍ، إذ لا يمكنُ ها هنا إلا إظهارُ المصدَرِ، وذلك أن تقولَ: ما أنت إلا ضربُ الناسِ، ثم إظهارُ المصدَرِ ها هنا أيضاً لا يَحسُنُ، لأنَّه إنَّما يَحسُنُ إظهارُه إذا لم تُعمله. ألا تَرى أنَّ المصدَرَ ها هنا تَنَزَّل منزلةَ الجَواهِرِ والأعيان، كما لو قلتَ: أنت لَحمٌ، وما أنت إلاّ لَحمٌ، والمعنى أنّك تَجَشَّمتَ من الضَّربِ، كما أنَّ المعنى ثَمَّ إنَّك تَجَشَّمتَ من اللَّحمِ، وكذلك إنما أنتَ سيراً سيراً، لأنَّه بمنزلةِ ما أنتَ إلا سَيراً سَيراً، فلَزم منه نحو ما لَزِمَ من قولِكَ: ما أنت إلا ضربُ ضربَ الناسِ، والذي يدل على أنَّ «إنما» بمنزلةِ النَّفي والاستثناءِ ما أنشدَهُ الإمامُ(٢) أبو عليٍّ الفارسي ـ رحمه اللّه ـ(٣):

أنا الذّائِدُ الحامِي الذِّمارَ وإنَّما ... يُدافِعُ عن أَحسابِهِم أَنا أو مِثلي

(١) من هنا. . . إلى قوله: . . . الجواهر والأعيان نقله الأندلسي في شرحه: ١٦٨/١.
(٢) في (ب) الشيخ.
(٣) أورد الإمام أبو علي الفارسيّ ـ رحمه الله ـ هذا البيت في كثير من مؤلفاته فأورده في كتابه: (الحجّة في القراءات) في عدة مواضع منها: ٢٦/١، . . . وأورده في كتاب الشّعر: ورقة ٥٤ كما أورده في المسائل الشّيرازيّات: ورقة: ٦٩، والمسائل الحلبيات: ورقة ١٧٥، إلاّ أنّ النّص ـ فيما يبدو ـ منقول عن كتاب المسائل الشيرازيات: قال: يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى: ﴿إنّما حرّم ربّي الفواحش ما ظهر منها وما بطن﴾ انّ المعنى ما حرّم ربي إلاّ الفواحش، وأصبت مما يدل على قولهم هذا قول الفرزدق. .
والبيت للفرزدق من قصيدة طويلة في ديوانه: ٧١١/٢ ـ ٧١٤ في هجاء جرير انظر النقائض ١٢٦/١ ـ ١٢٨ ورواية الدّيوان: (أنا الضّامن الراعي عليهم) وورد البيت في المحتسب: ١٩٥/٢، دلائل الإعجاز: ٢١٤، ٢٢٣، وشرح شواهد التلخيص: ٧٩/١، وشرح ابن يعيش: ٩٥/٢، ٥٦/٨، والجنى الداني: ٣٩٧، والمغني: ٣٤٢، وشرح شواهده للسّيوطي: ٣٤٥، وشرح أبياته للبغدادي: ٢٤٨/٥ ـ ٢٥٦، والعيني: ٢٧٧/١.
والبيت في البحر المحيط للزركشي (نسخة غير مرقمة) وفيه فوائد علمية كثيرة.

هذا لأنَّه لا يجوزُ إسنادُ فعلِ الغائِبِ إلى المضمرِ إلَّا في مقامِ الاستثناءِ المسبوقِ بالنَّفي.

قالَ جارُ اللَّه: «ومنه قوله تعالى(١): ﴿ فإمَّا منًّا بعدُ وإمَّا فِداءً ﴾».

قالَ المشرّحُ: المنُّ(٢): إطلاقٌ بغيرِ فِداءٍ، وإنما لا يستعملُ إظهارُه ها هنا، لأنَّ «إمَّا» لا تكادُ تدخُلُ إلَّا على اسمٍ كقولك: زيدٌ إمَّا قاعدٌ وإمَّا قائمٌ، فإذا قُلتَ: زيدٌ إما يَقعُدُ، وإمَّا يَقُومُ فهو وإن جاز إلا أنَّه دونَ الأوَّلِ في الحُسنِ، ولو قلتَ زيدٌ إمَّا يَقعُدُ وإمَّا يَقُومُ لكانَ مُستَكرهاً، وهذا لأنَّ الأوَّلَ: اسمٌ صورةً ومعنىً، والثاني: فعلٌ صورةً ومعنىً، والثالث(٣): صورة ومعنى.

قالَ جارُ اللَّه: «ومنه مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، وإذا له صُراخٌ صراخَ الثَّكلى وإذا له دقٌّ دقَّك بالمنحازِ حبَّ القِلقِلِ».

قال المشرّحُ: (٤) ها هنا أيضاً لا يُستعمل إظهارُه، لأنَّ الاسمَ الأولّ قد نابَ منابَ الفعلِ وسدَّ مَسَدَّه، وفي ألفاظِ الفِقه(٥): السَّفَرُ الذي فيه تُقصرُ الصّلاةُ مَسيرةُ ثلاثةِ أيَّامٍ سيرَ الإبلِ، ومشيَ الأقدام / والمعنى السّفرُ الذي [٢٣/أ] تقصرُ فيه الصّلاة سيرُ مسيرةِ ثلاثةِ أيَّام. فإن سألتَ: الاسمُ الأولُ ليس مصدراً، إنما هو اسمٌ فكيفَ أُعملَ عَمَلَ الفعلِ؟ أجبتُ: حُكي أنَّ العربَ قد وَضَعَت الأسماءَ موضعَ المصادرِ فيقولون: عجبتُ من طعامِك طعاماً، يريدون من إطعامِك، وعجبتُ من دُهنِك لِحيَتك، والمعنى من دَهنك بالفتح وعليه(٦):

---

(١) سورة محمّد ﷺ: آيـة: ٤.

(٢) هذه الفقرة كلها في المحصّل: ١٦٨/١.

(٣) ساقط من (ب) موجود في المحصّل أيضاً. ولا معنى لوجوده.

(٤) كلمة في شرح الأندلسي: ١٦٩/١.

(٥) للمؤلف ـ الخوارزمي ـ كتاب في شرح ألفاظ الفقهاء. انظر مؤلفاته.

(٦) البيت للقطامي عمير بن شييم. تقدم التعريف به، وصدره:
أكفرا بعد ردّ الموت عنّي
=

وبعدَ عطائِك المائَةَ الرِّتاعَا

القِلقِلِ: بالقاف المكسوة حبٌّ آخر سوى الفُلفُل بالفاء المضمومة[1].

قالَ جارُ اللَّه: «ومنه ما يكون توكيداً إمّا لِغَيره كقولِكَ: هذا عبدُاللَّه حَقّاً، والحقُّ لا الباطلُ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول، وهذا القولُ لا قولَك، وأَجِدّك لا تفعلُ كذا. أو لنَفسه: كقولك: لَه عليَّ ألفُ دِرهمٍ عُرفاً».

قالَ المشرِّحُ: الضميرُ في «ومنه» راجعٌ إلى المقدَّرِ الذي لا يستعملُ إظهارُ فعلِه. المعنِيُّ بالمصدَرِ المؤكِّدِ لغيرِهِ، هو الـذي لا يُفيدُ الجملةَ السابِقَةَ، لا لفظاً، ولا عقلاً، كقولك: هذا عبدُاللَّه حقّاً، فإنَّ حقّاً تفيدُ معنىً لا تُفيده الجُملةُ السَّابقةُ وهي قولك: هذا عبدُ اللَّه لا تفيدُ معنى حَقاً، لا لفظاً، ولا عَقلاً، لأَنَّه يلزمُ من هذا قولك: هذا عبدُاللَّه أن يكونَ ذلك في العقلِ حقاً، والمعنى: أقولُ هذا القولَ، وهو ما تضمَّنه هذا عبداللَّه حَقاً. وكذلكَ: هذا زيدٌ غيرَ ما تقول، لأنَّ مُغايرةَ قولي قولَك لا تَدُلُّ عليه[2] الجُملةُ السّالفةُ[3] لا لفظاً ولا عقلاً، أمَّا لَفظاً فظاهرٌ، لأَنَّه ليس في قولك: هذا زيدٌ ما يدلُّ على المغايرة فَضلاً عن أن يُدلَّ على مغايَرَةِ قولي قولَك. وأمَّا عَقلاً فكذلك، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: هذا زيدٌ فليس في عقولِنا أنَّ هذا القولَ غيرُ ما تقولُ. وأمَّا قولُهُم: هذا القولُ لا قولَك، فالجُملةُ السالفةُ[4] - وإن كانت تَدلُّ على معنى القولِ - لكن لا تَدُلُّ على معنى قولك: (لا قولك) وكذا ليس في العَقلِ أنَّ ما دلت عليه الجُملةُ السَّالفة من معنى: هذا القولُ

= ديوانه: ٣٧، والحجة لأبي علي الفارسيّ: ١٣٥/١، والخصائص لابن جنى ٢٢١/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٤٢/٢، وتذكرة النحاة لأبي حيان: ٣٥٢/٢.

(١) تهذيب اللغة للأزهري: ٢٩٠/٩. وقال الزّمخشري في حاشية المفصّل: ٩٦، يروى بالقاف ولم يرتضه أبو الهيثم، وقال: حبّ القلقل من يدقه؟!

(٢) في (أ) لا يدل على.

(٣) في (ب) السابقة.

(٤) في (ب) السابقة.

ليس قولَك. وأمَّا قولهم: أَجِدَّكَ لا تَفعَلُ كذا، فلِئلاّ[1] يُتَكَلَّم به إلاّ مُضافاً. قالَ الأصمَعِيُّ: مَعناهُ: أَبِجِدّ منكَ هذا. وقال أبو عَمرو: معناه: مالَك، أَجِدّاً منك؟ والجملةُ السّالفةُ[2] ها هُنا لا تَعقِلُ كذا، لأنَّها مقدَّمةٌ تقديراً، وهي لا تَدُلُّ على معنى، أمَّا لفظاً فظاهرٌ، وأمَّا عَقلاً فكذلِكَ.

والمعنِيُّ بالمصدَرِ المؤكِّدِ لنفسِهِ: هو الذي يُفيدُ معنى لا تفيدُه الجملةُ السّالفةُ[3] إما لفظاً وإما عقلاً أمّا لفظاً فكقولك: له عليَّ ألفُ دِرهَمٍ عُرفاً، ألا تَرى أنَّ قولَك عُرفاً يَدُلُّ على معنىً تُفيدُه الجُملة السَّالِفَةُ[3] لفظاً، وهو معنى الاعترافِ، لأنَّ قولَك: له عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافٌ لفظاً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقولُ الأحوَصِ[4]:

إنيَّ لأمنَحُــكَ الصُّــدودَ وإنَّني ... قَسَماً إليكَ مع الصُّدودِ لأَميَـلُ

قالَ المشرِّحُ: قوله: قَسَماً مصدَرٌ مؤكّدٌ لنفسِهِ، لأنّه يُفيدُ معنى تُفيدُه الجملةُ السَّالِفةُ[3] لَفظاً، لأنَّ الجملةِ السّالفةَ[3]: (إنّي إليك مَعَ الصُّدودِ لأميلُ)، وتلك تفيدُ معنى القسم، لأنَّه كون الجملة ابتدائية، ثم حرف التّوكيدِ، ثم لام الابتداءِ لتأكيدِ معنى الجملةِ، والقَسَمُ ليس إلاّ ذلك، وكذلك

---

(١) شرح هذه الكلمة كله منقول عن الصحاح (جدد) نقلاً حرفياً.

(٢) في (ب) السابقة.

(٣) في (ب) السابقة، وما أثبتناه من (أ) ويؤيدها ورودها في المحصل كذلك.

(٤) انظر شروح شواهد المفصّل المنخّل: ورقة/٢٤ وزين العرب: ورقة/١٠، والكوفي: ورقة/٢٨، ٣٤. وانظر ديوان الأحوص: ١٦٦ والبيت من شواهد سيبويه: ١٩٠/١، وانظر شرح شواهده لابن السّيرافي: ٢٧٧/١، والأعلم: ١٩٠/١، وسقط الشاهد من شرح ابن خلف بسبب خرم في الكتاب ونصّ ابن خلف حول هذا البيت في خزانة الأدب: ٢٤٩/١. والبيت في المقتضب: ٢٣٣/٣، والعقد الفريد: ٣٦٣/٤. والخزانة: ٢٤٧/١ - ٢٥١. والزاهر لابن الأنباري: ورقة ١٣ والأحوص هو: عبدالله بن محمّد الأنصاري شاعر أموي ماجن تعرض للجلد والنفي إلى اليمن بسبب ما كان يمارسه من علاقات فاسدة. توفي سنة ١١٠ هـ أخباره في الأغاني: ٤٠/٤، والشعر والشعراء: ٤٢٦/١، والخزانة: ٢٣٢/١.

تكونُ إنّ بمعنى القَسَم، كجير. فإن سألتَ[1]: كيفَ كانت الجملةُ ها هنا سالفةً[2] مقدمةً على المصدَرِ، والمصدرُ ها هنا مُتَخَلّلٌ لأجزاءِ الجملةِ، واقعٌ في أثنائِها؟ ثم المصدَرُ ها هنا وهو ـ قَسَماً ـ كما دَلّ على معنى مقيَّدٍ وهو تأكيدٌ مخصوصٌ، دَلّ على معنى مقيّد[3] وهو قولُ المخاطَب، دَلّت على مُطلَقِ الجُملةِ السَّالفةِ[2] وهو القولُ[4] نَفسُهُ فَوَجَبَ أن يكونَ ذلك المصدَرُ تأكيداً لنفسِهِ؟ أجبتُ: أمّا الأولُ فإنَّ الجُملةَ وإن كانت غيرَ مقدّمةٍ على المصدَرِ صورةً فهي مقدمةٌ عليه معنىً، لأنَّ حقَّ العاملِ في المصدرِ أن يكونَ مُقَدَّماً على المَصدَرِ. وأمّا الثاني فلأنّ[5] لا قولَك دلَّ على معنىً لم تَدُلَّ عليه الجُملةُ السَّالفةُ[2] وهي هَذا القولُ، لا لَفظاً ولا عَقلاً. لأمنِحكَ: بكسر النّون وفتح[6] الكاف، كذا السّماعُ، والذي يَدُلّ على أنَّ الرِّوايةَ فيه فَتحُ الكاف أنَّ الخِطَابَ فيه للبيتِ، بدليلِ البيتِ المتقدّمِ.

يا بيتَ عاتِكَةَ الذي أتعَـزَّلُ   حَذَرَ العِدا وبه الفُؤاد موكّلُ[7]

قالَ جارُ اللّٰه: «وقوله تعالى[8]: ﴿ صُنعَ اللّٰهِ ﴾».

قال المشرحُ: هذا النوع الثاني من المصدَرِ المؤكّدِ/ لنفسِه بدليل أنَّ [٢٣/ب] الجُملةَ السَّالفةَ ها هنا قوله: ﴿ وَتَرَى الجِبَالِ تحسَبُها جامدةً وهي تمرُّ مرَّ السّحابِ صُنعَ اللّٰهِ ﴾ ولا شَكَّ أنَّ «تَمُرُّ مَرَّ السحابِ» معلومٌ عَقلاً أنّه صُنعُ اللّٰهِ.

---

(١) من هنا... إلى آخر النّص في المحصّل: ١/ورقة ١٧٠.

(٢ ـ ٢) في (ب) السّابقة.

(٣) في (ب) هو بدون واو العطف.

(٤) في (أ) وهي قول نفسه.

(٥) في (ب) فإنّ لا قولك.

(٦) في (ب) وكسر..

(٧) الديوان: ١٦٦، والزّاهر: ورقة: ١٣.

(٨) سورة النمل: آية: ٨٨.

قـالَ جارُ اللَّه: و﴿ وَعْـدَ اللَّهِ ﴾[1]، و﴿ كِتَـابَ اللَّهِ عليكم ﴾[2] و﴿ صِبْغَة اللَّه ﴾[3].

قالَ المُشَرِّحُ: أمَّا «وَعْدَ اللَّهِ» فلأنَّ الجُملةَ السالفةَ[4] فيه: ﴿ يومئذٍ يفرحُ المُؤمنون بنصرِ اللَّهِ ينصُرُ من يَشاءُ وهو العَزيزُ الرَّحيمُ، وَعدَ اللَّهِ ﴾، لأنَّ الوَعدَ ليسَ إلَّا الإخبارَ عن شيءٍ واقعٍ[5] قبلَ وُقوعِهِ في المُستَقبَلِ من الزَّمانِ، وأنَّـه كذلـك. وأمّا «كتابَ اللَّه» فلأنَّ الجملةَ السـالفةَ[6] فيـه: ﴿ والمحصَنـات من النّساءِ إلّا مـا مَلَكَت أيمانُكُم كتـابَ اللَّهِ عَليكم ﴾ ومعنى[7] الآية يحتوي على مسألةٍ من السِّيَرِ، وهي أنّه تعالى قد حَظَرَ ذواتِ الأزواجِ أن تَتَزَوَّجَ مَن لها زوجٌ إلّا مَن سُبِيَت من دارِ الحربِ وأُخرجَت إلى دارِ الإسلام فإنَّها تَحِلُّ لمن يَتَملّكها وإن كان لها زوجٌ، لوقوعِ الفُرقَةِ[8] بينه وبينَها، لأنَّها شَريعةٌ شَرعها اللَّه لنا، وكتابٌ كَتبه عَلينا. فإن سألتَ: لم لا يجوزُ أنَ تَنصِبَ «كتابَ اللَّهِ عليكم» بعليكُم؟ أجبتُ: لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تَعمل فيما تَقدَّمها من الأسماء، فإن سألتَ: هذه المسألةُ يَختَلِفُ فيها أهلُ البصرةِ والكوفةِ؟ أجبتُ: لأنّك إذا قلتَ: زيداً دونَك، والثَّريدَ حَيَّهَل فإنه يَنبُو عن الطَّبعِ، وهذه المسألةِ بحكمِ الحِسِّ فمن كانَ له فليُحِسَّ[9]. وأمّا صبغةَ اللَّهِ: فلأنَّ الجملةَ السالفةَ[6] فيه:[10]﴿ قُولوا آمنَّا باللَّهِ وما أُنزلَ إلينا وما أُنزل

---

(1) سورة الروم: آية: ٦.

(2) سورة النساء: آية: ٢٤.

(3) سورة البقرة: آية: ١٣٨.

(4) في (ب) السابقة.

(5) في (أ) نافع.

(6) في (ب) السابقة.

(7) هذا النّص نقله الأندلسي في شرحه: ١٧١/١.

(8) في (ب) البينونة.

(9) عقّب الأندلسيّ على نصّ الخوارزمي هذا بعد أن نقله في المحصّل: ١٧١/١ بقوله: هذا تشنيع جدليّ يبهت المخالف، وليس بدليل عقليّ، ثم هو معارض بمثله.

(10) سورة البقرة: الآيتان: ١٣٧ و١٣٨.

إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ والأسباطِ، وما أُوتي موسى وعِيسى وما أُوتي النبيّون من ربّهم لا نُفرّقُ بين أحدٍ منهم ونحنُ له مسلمون، فإن آمَنُوا بمثلِ ما آمنتُم به فقد اهتَدَوا وإن تَوَلّوا فإنَّما هم في شِقاقٍ فسيكفيكَهُمُ اللَّهُ وهو السَّميعُ العليمُ صبغةَ اللَّه﴾ فظاهرُ أنّ المصدرَ ها هنا[1] يفيدُ معنى تفيدُه الجملةُ السالفةُ[2]، ألا تَرى أنّ قوله: ﴿آمنّا باللَّهِ ومـا أُنزلَ إلى إبراهيمَ... صبغةَ اللَّهِ﴾.

قالَ جارُ اللَّه: «وقولهم: اللَّهُ أكبرُ دعوةَ الحَقِّ».

قال المشرحُ: هذا أيضاً من قبيلِ المصدَرِ المُؤكِّدِ لنفسِهِ، لأنَّ قولَه: «اللَّهُ أكبرُ دعاءٌ».

قالَ جارُ اللَّه: «ومنه ما جاءَ مُثَنىً وهو حنانَيك، ولبَّيك وسعدَيك، ودَوالَيكَ» وهَذا ذَيكَ.

قالَ المشرحُ: الحنانُ: هو الرَّحمةُ، يقال: حَنَّ عليه حَناناً، وقولهم: حنَانَيك معناه: رَحمةً بعدَ رَحمةٍ. أَلَبَّ بالمكانِ إذا أقامَ به ولَزِمَه عن ابنِ السِّكِّيتِ[3] وقالَ الخليلُ: لبَّ بالمكانِ[4] لغةٌ فيه حكاها أبو عُبيدٍ[5] وقالَ[6] الفَّراء: ومنه[7- قولهم-7]: لبَّيكَ، أي أنا مقيمٌ على طاعتِك وكان حقُّه أن يقولَ: لَبّاً لك، وثنَّى على معنى التَّأكيدِ، أي إلباباً لك بعد إلباب، وإقامةً بعد

(١) في (أ) هنا.

(٢) في (ب) السابقة.

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السّكّيت تقدم التعريف به. وهذا النّص من كتابه المعروف بـ (الألفاظ) يوجد منه نسخة في مكتبة جامعة القرويين بفاس، وانظر تهذيب الألفاظ للخطيب التبريزي: ٤٤٦، ٤٤٧.

(٤) في (ب).

(٥) هو القاسم بن سلاّم الهروي من علماء اللّغة المعروفين، والمؤلفين المكثرين، ألف في اللغة غريب المصنّف، وغريب الحديث... وغيرهما توفي سنة ٢٢٤ هـ. إنباه الرواة: ١٢/٣، تاريخ بغداد: ٤٠٣/١٢، مراتب النحويين: ٩٣ وهذا النّص في كتابه غريب الحديث: ٤٠٢/٤.

(٦) في (ب) قال بدون الواو.

(٧ - ٧) في (ب).

إقامةٍ. وعن الخليلِ: هو من قولهم: دارُ فلانٍ تُلِّبُ دَاري أي تُحاذِيها أي أنا مواجِهُكَ بما تُحبُّ إجابةً(١). سعدَيك: إسعاداً لك بعدَ إسعادِ. دَوالَيكَ: أي تَدَاوُلٌ بعدَ تَدَاوُلٍ قالَ عبدُ بني الحَسحَاسِ(٢):

إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بالبردِ مِثلُهُ ... دَواليكَ حتَّى ليسَ للبردِ لابِسُ(٣)

فإن سألتَ: هل يقالُ: دوالٍ في مفردِ دَواليك حتَّى يكونُ هذا مثنَّاه؟

---

(١) يظهر أن المؤلف هنا في مادة (لبّيك) ينقل عن أبي بكر بن الأنباري ٣٢٨ هـ في كتابه: الزّاهر، وكثيراً ما أجد المؤلف (الخوارزمي) يستفيد من كتاب الأنباري هذا مصرحاً به، وأودّ هنا أن أذكر بعض ما قاله ابن الأنباري تتميماً للفائدة.

قال أبو بكر: سمعت أبا العبّاس يقول: معنى قولهم: لبيك أنا مقيم على طاعتك وإجابتك من قولهم: قد لبّ الرّجل في المكان، وألب، إذا أقام فيه قال الشاعر:

محلّ الهجر أنت به مقيم ... ملبّ ما تزول ولا تريم

أمارات الجفاء محقّقات ... لما تبدي وأنت لها كتوم

وقال الراجز:

لبّ بأرض ما تخطّاها الغنم

أي أقام، وقال طفيل:

رددن حصينا من عديّ ورهطه ... وتيم تلبي بالعروج وتحلب

أراد تقيم، وإلى هذا ذهب الخليل والأحمر، وقال الأحمر: كان الأصل في لبيّك لبّبك فاستثقلوا الجمع بين ثلاث باءات فأبدلوا من الأخيرة ياء.. وقال الفراء: معنى لبيك، إجابتي لك يا ربّي، قال: ونصب لبيك على المصدر، وثنى لأنه أراد إجابة بعد إجابة... وأورد أقوالاً أخرى لم ترد في هذا الشرح فتركتها ورأى الفراء هذا منسوب إليه في التهذيب: ٣٣٦/١٥، والصحاح: ٢١٦/١، واللّسان: ٧٣١/١ وذهب يونس بن حبيب إلى أنّ لبيّك اسم واحد انظر الكتاب: ١٧٦/١.

(٢) سحيم: هو تصغير أسحم تصغير ترخيم عبد لبني الحسحاس من بني أسد، أدرك الإسلام وأسلم ولم تكن له صحبة، وقتل في خلافة عثمان. أخباره في: الأغاني: ٣٠٣/٢٢ والإصابة: ١٦٣/٣، والشعر والشعراء: ٣٢٠/١، والخزانة: ١٠٢/٢.

(٣) والبيت من شواهد الكتاب: ١٧٥/١، وانظر شرح أبياته للأعلم: ١٧٥/١، وشرح أبياته لابن خلف: ١/ ورقة: ١٤٥، والجمل: ٢٩٧، وشرح أبياته لابن السّيد المسمى: الحلل: ١١٤، وشرحها لأبي جعفر اللّبلي: وشي الحلل: ٦٢، وشرحها لابن هشام اللخمي: الفصول والجمل: ٢٢٣، وشرحها لابن سيدة ورقة/١٢٥، وأمالي الزجاجي: ١٣١، ومجالس ثعلب: ١٥٧، والخصائص: ٤٥/٣، والمخصص: ٢٣٢/١٣، والعيني: ٤٠١/٣، والخزانة: ٢٧١/١ والصحاح: ٥٧٣، وانظر (دول) أيضاً، واللّسان: (دول، هذذ) وأنشده الأزهري في تهذيب اللغة: ١٧٦/١٤ (دول) هكذا: - =

أجبتُ: الحالُ لا تخلو من أن يُقالَ ذلك، أو لا يُقالَ، فلئن قيلَ فذاك، وإن لم يُقل فالمعنيّ بما جاء مثنًى ما جاء[1] على صورةِ مُثنّى وإنه كذلك. هذا ذَيك: أي قَطعٌ بعدَ قطعٍ، والهذُّ هو الإسراعُ في القطعِ، والفَرّاءُ يروي[2]:

هَذَا ذَيكَ حتَّى ليسَ للبردِ لابِسُ

تَزعُمُ[3] النساءُ أنّه إذا شَقَّ أحدُ[4] الزوّجين[4] عندَ البِضاعِ شيئاً من ثوبِ صاحِبه دامَ بينَهُما الودُّ، وإلاَّ تَهاجَرا.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومنه ما لا يَنصرِفُ نحوَ سُبحانَ اللَّهِ، ومَعاذَ اللَّهِ».

قالَ المشرِّحُ: سُبحانَ: مصدَرٌ غيرُ منصرفٍ ولا[5] مُتَصَرِّفٍ، أمَّا كونُه غيرَ منصَرِفٍ[5] فلما فيه من تركيب[6] المضارعةِ، هذا بمنزلةِ عُثمان[7] في أنّه

= دواليك حتّى ما لذا الثّوب لابس

ويروى: (غير لابس) بالجرّ، وهي رواية الزّجاجي في (الجمل) فانتقد البغدادي في الخزانة رواية الرّفع في البيت، مع أنّها رواية سيبويه، والجوهري والأزهري والفارابي، والزمخشري، وابن فارس.. وغيرهم من علماء النحو واللّغة أرباب المعاجم والموسوعات قال: وروى العيني (ليس للبرد لابس) كصاحب الصحاح، وهو غير صحيح فإنّ القوافي مجرورة، فهذه روايتهم وللبيت عدة روايات أغلبها في الخزانة، وفي شرح أبيات سيبويه لابن خلف.

(١) في (ب) فقط.

(٢) رواية الفرّاء في؛ الصحاح: ٥٧٣. غير منسوبة إليه.

(٣) هذا النص نقله الأندلسي في شرحه: ١٧٢/١، وقد نقله المؤلف من الصحاح: ٥٧٣ وقد أورد اللّبلي في (وشي الحلل) ورقة: ٦٢ ما ذكره الخوارزمي هنا، وزاد: وكانوا يقولون: كلّ محبّة لم تُخْرَق عليها الثّياب لم تدم.

وقال ابن سيْدَة في شرح أبيات الجمل: وكانت العرب تقول: أيما امرأة أحبَت رجلاً فلم تشق برقعها ويشق هو رداءة فسد ما بينهما.. وقال: قيل: كانا يفعلان ذلك ليتذكر كلّ واحد منهما صاحبه بما فعل.

وانظر روايات مختلفة لهذه القصة في تهذيب اللّغة، والصّحاح، وشرح الشواهد للعيني، وخزانة الأدب، ونهاية الأرب للنويري، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد..

(٤ ـ ٤) في (أ) فقط.

(٥) في (ب) فقط ويؤيده نصّ العلوي المنقول من هنا.

(٦) في (ب) تركيب معنى.

(٧) نقل العلوي هذا النّص في شرحه وعلق عليه بقوله: وهذا فاسد لأمرين: أمّا أولاً فلأنّ ترك =

عَلَمٌ، والألفُ والنّونُ فيه للمضارعةِ، أمَّا كونُه غيرَ مُنصرفٍ فلأنَّه أبداً لا يكونُ إلّا منصوباً، وكذلك معاذَ اللَّهِ، غيرُ مُنصَرِفٍ بِهَذا التَّفسير.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وعمرَكَ اللَّهَ، وقعدَكَ اللَّه».

قالَ المشرّحُ: إذا قلتَ[1] عمرَكَ اللَّهَ فكأنَّك قلتَ: بتعميركَ اللَّهَ، أي بإقرارِكَ له بالبقاءِ، وأمَّا قولُ عمرَ بن أبي رَبيعة[2]:

[٢٤/أ] أيُّهـا المنكحُ الثّـريا سُهيـلاً   عمــرَكَ اللَّهَ كيفَ يلتقيـانِ/

فمعناه: سألتُ اللَّهَ أن يطيلَ عُمُرَكَ. فإن سألتَ: فكيفَ معنى انتصابه على المصدَرِ في الوجهينِ؟ أجبتُ: المقصودُ هو الوجهُ الثّاني، وعَمْرك مختصرُ تعميرك، ولمّا كانَ قولُك: عَمَرَكَ اللَّهُ تعميراً عِندَ نيَّةِ الدُّعاءِ للسؤالِ من اللَّهِ إطالةَ عُمُرِكَ اعتُبِرَ هذا المعنى في مُتَصَرِّفاتِهِ، فمعنى عَمَّركَ اللَّه تَعميراً على معنى السُّؤال[3].

قعيدَك اللَّه لآتيـك: يمينٌ للعَرَبِ، والمعنى بصـاحِبك الـذي هو

= الصرف لا وجه لذكره ها هنا، وليس مقصوداً للشّيخ، ولا أراد ذكره، وأمّا ثانياً: فهب أنّا سلمنا أنّ سبحان لا ينصرف فما تصنع بمعاذ اللَّه، وعمرك اللَّه، والفصل كلّه موضوع لهذه المصادر كلها، فإذا لا معنى لذكر ترك الصرف في هذه المصادر، إنما الغرض هو ترك التّصرّف فيها، وهو أنّها غير خارجة عن نصب المصدرية بحال، وأنّ قوله «ينصرف» تصحيف لا محالة. (المحصل في كشف أسرار المفصّل): ١/ ورقة: ٨٨، وهناك ردودٌ أخرى أمسكت عن ذكرها خشية الإطالة. انظر المقاليد: ٩٣، والتاج المكلـل...

(١) النّص هنا من قوله: إذا قلت... إلى قوله «فإن سألت» منقول نقلاً حرفياً عن الصحّاح للجوهري: ٧٥٦ (عمر).

(٢) انظر ملحقات ديوان عمر: ٤٩٥.

والبيت من شـواهـد المقتضب: ٣٢٩/٢، وأمـالي المـرتضى: ٣٤٨/١، وشـرح الأندلسي: ١/ ورقة: ١٧٤، وشرح العلويّ: ١/ ورقة: ٨٨، وشرح الكافية: ٣١٢/١، وخزانة الأدب: ٢٣٨/١، وشرح شواهد الكشاف: ٥٢٥.

(٣) انظر استعمالات عمرك اللَّه المختلفة مقرونة بالشواهد والدلائل في شرح العلوي (المحصّل في كشف أسرار المفصّل). ورقة ٨٨. من الجزء الأول نسخة برلين.

صاحبُك يَدعوك، وأصلُ قَعيدك: أي تَمكينُك وتَثبيتُك، فتمشيةُ قعيدِك، تمشيةُ عمرِك.

قالَ جارُ اللَّهِ: والنوعُ الثالثُ نحو دَفْراً وبَهْراً.

قال المشرّح: دفراً[1]: أي نتناً، ومنه قيل للدُّنيا أمّ دفرٍ، ويقال للأَمَةِ دَفارِ[2] أي: يا منتِنة، وهذا النوعُ لا فعلَ له. فإن سألتَ: ما الدليلُ على أنّه لا فعلَ له؟ أجبتُ: لأنّه لم يَكُن فيبقَى على العَدَمِ[3]. أبو عمرو[4]: وبهراً له أي تعساً، قال ابن مَيَّادَةَ[5]:

تفاقدَ قَومي إذ يَبيعونَ مُهجَتي ... بِجارِيَةٍ بَهراً لهم بَعدَها بَهرَا

وهذا أيضاً لا فِعلَ لَه.

قالَ جارُ اللَّه: «وأُفةً وتُفَةً».

---

(١) قال ابن السّكّيت في كتاب الألفاظ: أمّا الدّفر بالدّال وإسكان الفاء فالنتن لا غير ومن ذلك سمّيت الدّنيا أم دفر... ويظهر لي أن هذا الكتاب هو مصدر المؤلف وانظر إصلاح المنطق: ٣٧١، والصحاح: ٦٥٩، والتهذيب: ١٠٢/١٤. والذّفر بالذال المعجمة وتحريك الفاء فهو شدة الرائحة من طيبة وخبيثة.

(٢) انظر كتاب (فعال) للإمام اللّغوي الحسن بن محمد الصّغاني: ص ٣٤، ٣٥.

(٣) قال العلويّ في شرحه: تعقيباً على الخوارزمي: وهذا استدلال ركيك، لأنَّ الأصل المطّرد في مجاري كلام العرب أنّ كل مصدر له فعل يعمل فيه، فصارت هذه القاعدة هي الأصل، وما عداها فهو خارج عنها، فكيف يقال: إنّ الأصل هو عدم الفعل؟! هذا غير مقبول...

(٤) النّص في كتاب الصحاح عن أبي عمرو: ٥٩٨. وقد فتشت كتاب الجيم فلم أهتد إلى نصّ يشبه ما نسب إليه هنا، فلعلّ النقل هنا عن أبي عمرو بن العلاء.

(٥) ما نسبه المؤلف هنا إلى ابن ميادة نسبه المبرد في الكامل: ٢٤٥/٢. إلى يزيد بن مفرغ الحميريّ والبيت من شواهد الكتاب: ١٥٧/١، وانظر شروح أبياته: للأعلم: ١٥٧/١، وابن السّيرافي: ٦٦/١، والكوفي: ورقة: ٣١، وابن خلف: ١/ ورقة ١٤٣، وفرحة الأديب: ورقة ١٤، وانظر شروح المفصّل: للأندلسي: ١/ ورقة ١٧٤، والعلوي: ٨٨/١، والبيكندي: ٩٤/١. والمخصص: ١٨٤/١٢، والإنصاف: ٢٤١، واللّسان: ١٤٨/٥ بهر،... وقد نسب في كل هذه المصادر إلى ابن ميادة فلعله هو الصّواب وقد تقدم التعريف بابن ميادة في الشاهد: (رأيت الوليد بن اليزيد)

قالَ المشرّحُ: يقالُ أُفاً له وأُفيَّةً أي قَذَراً له، وتُفَّةً كلُّها بالضَّم، ولا فعلَ لهذه المَصادِر، على معنى أنَّه لا يُقال أفٌّ بمعنى قَذُر.

قالَ جارُ اللَّه: ويحَكَ، وويلَكَ، وويسَكَ، وويبَكَ.

قالَ المشرّحُ: هذه كلُّها بمعنى واحدٍ، وظاهرٌ أنَّها لا فعلَ لها.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ وقد تُجرى أسماءٌ غيرُ مصادرَ ذلك المُجرى، وهي على ضربين: جَواهرُ نحو قولِهم: تُرباً وجَندلاً، وفاهـاً لفيكَ».

قالَ المشرّح: الروايةُ: تُجرى مُجرى بضم التاء والميم، وأصل الكلام رَميتَ رَمياً بُترابٍ وجَندلٍ، ثم رَمياً بِتُرابٍ وجَندلٍ، ثم تُرباً وجَندلاً[1].

فاهَا لفيكَ: أي قَبَّلتكَ[2] الدَّاهيةُ تَقبِيلاً جاعلةً فاها لفيكَ، ومما يؤنسُ من هذا البابِ قولُ أبي الطّيب[3]:

وقبَّلتني على خَوفٍ فماً لفمِ [4]

ثُمَّ تَقبِيلةً جاعلةً فاها لفيكَ ثم جاعلةً فاها لفيكَ، ثم فاها لفيكَ، قال[5]:

فقلتُ لهـا فاهـا لفيـكَ فـإنَّهـا ... قلوصُ امرئٍ قاربكَ ما أنتَ حاذِر [6]

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١/١٧٥ عبارة المؤلف هنا مع بعض التغيير وزاد عليه قول الشاعر:
لقـد ألّب الـواشـون إلبا لـبـينـهـم ... فـتـربـا بـأفـواه الـوشـاة وجـنـدل
(٢) النّص في المحصّل للأندلسي: ١/ ورقة ١٧٦.
(٣) هو المتنبي شاعر العربية المعروف أحمد بن الحسين الجعفي الكوفي ٣٥٤ هـ.
(٤) انظر التبيان في شرح الديوان: ٤/٣٧، وخزانة الأدب: ١/٥٢٦.
(٥) هو أبو سدرة الهجيميّ كما في كتاب سيبويه: ١/١٥٩ وهو سحيم بن الأعرف من بني الهجيم بن عمرو بن تميم. شاعر إسلامي نجدي هجاه جرير مات سنة ١٠٠ هـ الشعر والشعراء: ٢/٦٤٢ والمؤتلف: ١٣٧.
(٦) البيت من شواهد سيبويه كما تقدم. انظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ١/٢٦١ وفرحة الأديب: ١٨/أ، وشرح الأعلم: ١/١٥٩، والكوفي: ١٣/ب، وابن خلف ورقة: ١٤٤/أ. والبيت أيضاً في نوادر أبي زيد: ١٩٠، والخزانة: ١/٢٧٩.

ومن أخوات هذا المثل(1): بفيكَ الأُثلبُ(2)، وبفيكَ الحَجَرُ(3)، ولليَدَينِ وللفَم(4).

قالَ جارُ اللّهِ: وصفاتٌ نحو قولِهم: هنيئاً مَريئاً، وعائذاً بك.

قالَ المشرّحُ: صيغةُ الصفةِ كما تُستعمل في الصفةِ، تستعملُ أيضاً في المصدرِ، بدليلِ قولِهم: قمْ قائماً، والمعنى(5 قُم قِياماً5)، والمُقدَّرُ(6) ها هنا المَصدَرُ، لأنَّه دُعاءٌ، والأدعِيَةُ تَجِيءُ بالفِعلِ والمَصدَرِ، وهَنيئاً مَريئاً ليسَ بفعلٍ فَتَعَيَّنَ أن يَكونَ مَصدراً، وهكذا تَقولُ في اللَّهمَّ عائذاً بكَ من كلِّ سوءٍ.

---

(1) والمثل المذكور (فاها لفيك) انظره في جمهرة الأمثال: ٢/٩٠، وفصل المقال ص ٨٩، ومجمع الأمثال: ٢/٧١، والمستقصى: ٢٤٩، واللّسان: (فوه).

(2) المثل في مجمع الأقوال لابن العكبري: ورقة ٦٦. قال: هو فتات الحجارة... وأنشد.

كلانا يا معاذ يحب ليلى بفيَّ وفيك من ليلى التراب

(3) المستقصى: ٢/١٢.

(4) هناك أبيات كثيرة آخرها (لليدين وللفم) منها ما رواه المرادي في الجنى الداني ص ١٠:

تناولته بالرمح ثم اتّنى له فخرَّ صريعاً لليدين وللفم

وهو لجابر بن جني من قصيدة له في المفضليات: ص ٢١٢، وشرحها لابن الأنباري: ص ٤٤١، وشرحها للتبريزي: /٩٩٥. ومغني اللبيب: ٢٣٤، وشرح شواهده للسيوطي: ٥٦٢، وشرحها للبغدادي صاحب الخزانة: ٤/٢٨٦، والكشاف: ٢/٥٤٦ وشرح شواهده لخضر الموصلي: ورقة: ٣٥٤. ومنها ما ورد في تذكرة النحاة لأبي حيّان ٢/٣٥٤، وشرح شواهد التفسيرين لخضر الموصلي: ورقة ٢٩، ٤٠٦ وغيرهما.

دلفت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعا لليدين وللفم

والبيت فيهما من جملة أبيات العكبر بن حديد بن مالك بن حذيفة ورواية أبي حيان له:

ضممت إليه بالسّنان قميصه

وقوله: (لليدين وللفم) مثل انظر: فصل المقال: ٩٨ ومجمع الأمثال: ٢/١٠٥ قال أبو عبيد: هذا الكلام يروى عن عائشة أنها قالته..، وقال البكرّي: الرّجل.. هو الأشتر مالك النّخعي (الإصابة: ٣/٤٨٢، والمحبّر: ص ٢٣٣). وهناك أبيات أخرى آخرها (لليدين وللفم) في ذكرها إطالة.

(5 ـ 5) في (ب).

(6) في (أ) والمعدد.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأقائِماً وقد قَعَدَ النَّاسُ، وأَقاعداً وقد سارَ الرَّكب».

قالَ المشرِّحُ: قائماً في هذا المثالِ مَصدرٌ، وكذلك قاعِداً، وهذا لأنَّ المُنَكَّرَ ها هنا نَفسُ القِيامِ ونفسُ القعودِ، لا القائمُ والقاعدُ، كأنَّه قالَ: أقياماً وقد قَعَدَ الناسُ، وأقعوداً وقد سارَ الركبُ، وفي شِعر الرّضي الموسوي[١]:

أَرِضىً وذوبات الخُطوبِ تنوشُني والعَزمُ ماضٍ والرِّماحُ سَوالِفُ[٢]

فإن سألتَ: فإذا كانَ المُنَكَّرُ هو المصدَرُ فكيفَ لم تكن الإنكاريّةُ؟ أجبتُ: لأنَّ المصدرَ يُدلُّ على الحُدُوثِ والتَجَدُّدِ، بخلافِ القيامِ والقعودِ إذا أُريدَ به المَصدَرُ، والمعنى إبقاء للقيامِ وقد قَعد النّاس، وإبقاءً للقعودِ وقد سارَ الركبُ، وكأنّه يقولُ: إبقاءُ القيامِ والقعودِ في هاتين الحالتين شيءٌ شنيعٌ، فكيف إحداثُها؟!

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ ومن إضمارِ المصدَرِ قولُك: عبدُاللَّه أظنُّه منطلقٌ، تَجعلُ الهاءَ ضميرَ الظَّنِّ، كأنّك قلتَ: عبداللَّه أظنُّ ظَنّي منطلقٌ».

قالَ المشرِّحُ: الضَّميرُ في قولِكَ: أظنُّه منطلقاً؟ يَنصرفُ إلى الظَنّ لا إلى عبدِاللَّه لوجهين[٣]، أحدُهما: أنّه لو انصرفَ إلى عبدِ اللَّهِ لكانَ فعلُ

---

(١) هو المشهور بـ(الشريف الرضي ٣٥٩ ـ ٤٠٦).
وهو محمد بن الحسين بن موسى الرضي العلوي الحسيني الموسوي أشعر الطالبين مولده ووفاته ببغداد، انتهت إليه نقابة الأشراف في حياة والده. له ديوان شعر ومؤلفات أخرى. ترجمته في يتيمة الدهر: ٢٩٧/٢، وتاريخ بغداد ٢٤٦/٢.

(٢) لم أعثر على هذا البيت في ديوان شعره، ولا في ديوان شعر أخيه المرتضى وهو في ثلاثة مجلّدات.

(٣) قال العلوي في شرحه: ٩٠/١: واعلم أنّ الإضمار يحتمل وجهين:
أحدهما: أن يكون جارياً في الإضمار على قياس المضمرات، لتقدم ما يرشد إليه، لأنَّ في الفعل دلالة على مصدره، وهذا هو الذي اختاره الخوارزمي.
وثانيهما: أن يكون الإضمار فيه وارداً على خلاف القياس، لأنّ المصدر لم يتقدم له ذكر كما يجري في المضمرات القياسيّة، وهذا هو الذي اختـاره ابن الحاجب في شرحه. والحقّ عندنا هو الذّي حقّقه الخوارزمي، وهو الذي أراده الزمخشريّ. . .

القلبِ مُعملاً بالإضافةِ إلى أَحَدِ مفعوليه، غيرَ معملٍ بالإضافةِ إلى المفعولِ الثّاني، وذلك بالإجماعِ لا يجوزُ إنّما حُكمُ أَفعالِ القلوبِ أن تُعمِلَها بالإضافةِ إلى كلا المفعولَين، أو تُلغيَها. الثاني: أنّ أفعالَ/ القلوبِ ما دامت مقدمةً [٢٤/ب] على مفعولها فإنّه لا يجوزُ إلغاؤها. فإن سألتَ: فكيفَ ساغَ انصرافُ الضمير إلى الظَنِّ مع أنّه غيرُ مذكورٍ؟ أجبتُ: ما الدليلُ على أنّه غيرُ مذكورٍ؟ هذا لأنَّ الظنَّ وإن لم يُذكر مُطابقةً فقد ذُكر ضِمناً، بدليلِ (١- أنَّ ظنّه، دَالٌّ عليه ضِمناً-١) ويشهدُ له(٢):

ولا تَنصَحَن إلاَّ لمن هو قَابِلُه

وتقولُ: ضربتُه عبدَاللّه وتضمر الضرّب، بمعنى ضربتُ الضّربَ، فإن سألتَ: فكيفَ كان معنى هذا الضّمير أظنُّ ظَنّي، ولم يكن أظنُّ ظنّاً؟ أَجبتُ: لأنَّ هذا الضَّميرَ مَعرِفَةٌ، ومن شَأنهِ أن يفَّسرَ أيضاً بما هو معرفةٌ.

قالَ جارُ اللّهِ: ومما جاءَ في الدّعوةِ المرفوعةِ: «واجعله الوارثَ مِنّا» يُحتَمَلُ عندي أن يَتَوَجَّهَ على هذا.

قالَ المشرّحُ: أول(٣) الدّعوةِ: «اللّهم مَتّعنا بأسماعِنا وأبصارِنا وقُواتِنا، ما أَحيَيتَنَا، واجعله الوارِثَ مِنّا» الضميرُ المنصوبُ(٤) في «اجعله» فيه وَجهان:

(١ - ١) في (ب) فقط.

(٢) هذا عجز بيت لعبيد بن أيّوب العنبري شاعر أموي عاش أكثر حياته في الصحارى والقفار وهو من لصوص العرب. أهدر السلطان دمه بسبب جناية جناها..

أخباره في الشعر والشعراء: ٢/٦٦٨، واللآلي للبكري: ٣٨٤. جمع شعره الدكتور نوري حمّودي القيسي، ونشره في المورد.. ثم أودعه في كتاب سماه: (شعراء أمويون) القسم الأول من ص ١٩٣ - ٢٣٨.

وصدر البيت:

فلا تعترض في الأمر تكفي شؤونه

من قصيدة في أربعة وثلاثين بيتاً، هي من أجود شعره.

(٣) نقل الأندلسي شرح هذه الفقرة كله في شرحه: ١/١٧٧.

(٤) في (أ) المرفوع.

أحدُهما: ـ وهو الذي إليه ذَهَبَ الكلُّ أن يكونَ للتّمتّعِ كما أن الضمير في قوله أظنُّه في قولِك: عبدالله أظنُّه ضميرُ الظَّنِّ، والمعنى وَفّقنا لِحيازَةِ العِلم لا المالِ، حتّى يكونَ العِلمُ هو الذي يَبقى منا بعدَ الموتِ.

الوجهُ الثاني: ـ وهو الذي إليه ذَهَب الشّيخُ ـ واجعل الوارثَ من عشيرَتِنا جَعلاً، ومعنى الدّعوة حِينئذٍ مقتبسٌ من قوله[1]: « واجعلَ لي مِن لَدُنكَ وليّاً، يَرِثُني » فإذا تصوَّرت المعنى فاجعل «الجعل» مكانَ «جعلا» فإن سألتَ: فأيّ فرقٍ بين «جَعلاً» وبين «الجَعلِ» ها هنا؟ أجبتُ: «الجَعلُ» أَبلغُ، اعتبره بقولك: ضربتُه ضَرباً، وضربتُه الضَّربَ.

(١) إن كان يقصد الآية فصحتها: ﴿ فهب لي من لدنك ولياً، يرثني.. ﴾ وهما الآيتان ٥، ٦ من سورة مريم، وليس هذا من عمل النساخ فهي متفقة عليها النّسختان وشرح الأندلسي.

[بَابُ المفعُولِ بِهِ]

قالَ جارُ اللَّهِ: «المفعولُ به هو الذي يَقَعُ عليهِ فِعلُ الفاعِلِ، في مثلِ قولك: ضَرَبَ زيدٌ عَمراً، وبلغتُ البلدَ، هو الفارقُ بينَ المُتعدّي من الأفعالِ وغيرِ المُتَعَدّي».

قالَ المُشَرّحُ: سُمِّيَ المفعولَ به، لأنَّه هو الذي وَقَعَ[1] فِعلُكَ عليه[2]، وكلُّ فِعلٍ له هذا المَفعُول فهو مُتَعَدٍّ وكل فعل لم يكن له ذلك فهو غير متعدٍّ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويكونُ واحداً فَصاعداً إلى الثَّلاثةِ على ما سَيأتِيكَ بيانه في موضِعِه إن شاءَ اللَّه تعالى[3]».

قالَ المشرّحُ: الفِعلُ المُتعدي الغالبُ عليه أن يَتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، وقد يَتَعَدّى إلى مفعُولين، وقد يَتعدّى إلى ثَلاثةِ مفاعيل.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويجيءُ منصوباً بعاملٍ مضمرٍ مستَعمَلٍ إظهارُه، ولازمٍ إضمارُه».

قالَ المشرّحُ: شَأنُ المفعولِ به شبيهٌ بشأنِ المفعولِ المطلقِ، وذلك أنَّ المفعولَ المُطلقَ كما يكونُ عامِلُه مُظهراً، أو مُضمَراً، ثمُّ المضمرُ قد

---

(١) في (أ) يرفع.

(٢) في (ب).

(٣) في (أ).

يكونُ مما يُستعملُ إظهارُه، وقد لا يكونُ مما يستعملُ. كذلك المفعولُ به.

قالَ جارُ اللّهِ: «والمنصوبُ بالمستعملِ إظهارُه هو قولُك لمن أخذَ يضربُ القومَ، أو قالَ أضرب شرَّ الناسِ زيداً، بإضمارِ اضرب، ولمن قَطَعَ حديثَه حديثَكَ، ولمن صَدَرَت عنه أفاعيل البُخلاء أكلَّ هذا بُخلاً، بإضمارِ هاتِ وتَفعَلُ».

قالَ المشرّحُ: يريدُ أنَّ حديثَك منصوبٌ بهاتِ، وكلَّ هذا بُخلاً منصوبٌ بإضمارِ تَفعلُ، والمعنى هاتِ حديثَك، وأتفعَلُ كلَّ[1] هذا بُخلاً.

قالَ جارُ اللّهِ: فصلٌ؛ ومنه قولُك[2] لمن زَكَّنتَ أنَّه يريدُ مكةَ، مكةَ وربِّ الكعبةِ، ولمن سَدَّدَ سهماً القرطـاسَ واللّهِ، وللمستهلّين إذا كَبَّروا الهلالَ، وتضمُر: يريدُ، يُصيبُ، وأبعد.

قالَ المشرّحُ: المُستَهِلُّ هنا كالمُستَشِير[3]، فإنه طـالبُ المَشُورة، والمُستَفيدُ، فإنه طالبُ الفائدة، والمُستَعيرُ، فإنّه طالبُ العاريّة.

قالَ جارُ اللّه: «ولرائِي الرُّؤيا خيراً وما سَرَّ[4]، ومنه[5] خيراً لنا وشرّاً لعدوِّنا، أي رأيتَ خيراً».

قالَ المشرّحُ: (ما)[6] في خيرٍ[7]، و(ما) في شرٍّ[8] مصدريَّة[9].

---

(١) في (أ).
(٢) هذه الأمثلة كلها أخذت من كتاب سيبويه: ١/٢٧ - ٣٠.
(٣) النّص في شرح الأندلسي: ١/١٨٠ عن الخوارزمي.
(٤) المثبت في نسخ المفصّل الخطية والمطبوعة (سرّ) بالسين المهملة وكذلك هي في نسختي التخمير. ولكنّها في شرحي الأندلسي والعلوي بالشين المنقوطة ثلاثاً لذلك إعتراضاً على المؤلف في إعراب (ما) مصدرية وسيأتي نصّهـا. أمّا ابن يعيش فوافق رواية الخوارزمي ورواها بالسين المهملة، ونبّه ابن الحاجب في شرحه على أنها تروى بهما.
(٥) في (أ) فقط.
(٦) الصحيح: انّ خَيراً لا يتقدمها (ما) فربما أنّ هذه العبارة مقحمة من الناسخ، أو سهو من المؤلف.
(٧) في (أ) في خيراً وفي شراً.
(٨) قال العلوي في شرحه: ١/٩٤: وزعم الخوارزمي أنّ ما في قوله وما سرّ مصدرية وهذا فاسد، =

قالَ جارُ اللّه: «ولمن ذكرَ رَجُلاً أهلَ ذلك وأهلَه، أي: ذكرت أهلَه».

قالَ المشرّح: المعنى تارة يَذكُرُ أهل ذلك، وأُخرى بلفظ أهله.

قالَ جارُ اللّه: «ومنه قوله[1]:

لَن تراها - ولو تأمّلتَ - إلاّ وَلَهَا في مَفارِقِ الرَّأسِ طيبا

أي: وتَرى لها».

قال المشرّحُ: يقولُ: لن تَراها إلاَّ وتَرَى لها طيباً مع أنَّ رويَتك مجانِبَةُ اللّفظِ.

قالَ جارُ اللّه: / «ومنه قولهم: كاليومِ رَجُلاً، بإضمارِ لم أرَ، قال أوس[2]: [٢٥/أ]

حتّى إذا الكلاّبُ قالَ لها كَاليومِ مَطلوباً ولا طَلَبا[3]

= فإن المصدرية لا بد فيها من أن يليها الفعل ليكون صلة لها، كما في قوله:

يسرّ المرء ما ذهب اللّيالي

وها هنا لا فعل ظاهر فتكون موصولة به فيجب أن تكون ما نافية على حالها بمعنى وما رأيت شراً وهو مقصود الشيخ.

وعقب الأندلسي في شرحه: ١/ ١٨٠ بقوله: قال الخوارزمي (ما) مصدرية، وهذا يدل على أنّ الرواية عندهم وما سرّ بالسين. إذن فتعليق العلوي على رواية الخوارزمي لها بالسين يبطل، لأنّ (ما) وليها الفعل. وانظر التاج المكلل: ١/ ٥٦.

(١) هو عبيداللّه بن قيس الرقيات انظر ديوان شعره: ١٧٦. وانظر إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٢٥ وزين العرب: ١١. وشرح الأندلسي: ١/ ١٨٠، وابن يعيش: ١/ ١٢٥. وهو من شواهد الكتاب: ١/ ١٤٤، وشرحه للسّيرافي: ٢/ ٧٢، والنكت عليه للأعلم الشنتمري: ١١٢، وشرح أبياته لابن خلف: ١٢٥ والمقتضب: ٣/ ٢٨٤، والمغني: ٦٧٢.

(٢) هو أوس بن حجر بن عقاب أبو سريح. شاعر جاهلي قديم، من شعراء بني تميم، هو زوج أمّ زهير بن أبي سلمى، وزهير كان راويته.

أخباره في الأغاني: ١١/ ٧٠، والشعر والشعراء ١/ ٢٠٢، والموشح: ٦٣، والخزانة: ٢/ ٢٣٥.

(٣) البيت في ديوان شعره الذي صنعه الدكتور محمد يوسف نجم من قصيدة أولها:

حلّت تماضر بعدنا رببا فالغمر فالمرّين فالشّعبا =

قال المشرّح: معنى قولهم: كاليوم رجلاً لم أرَ كرجلٍ رأيتُه اليومَ. قال ابنُ السّرّاجِ: وفيها تَعَجُّبٌ. الضَّميرُ في لها للكلابِ. الطلبُ: جمعُ طالبٍ، كالخَدَمِ جمعُ خادمٍ.

قالَ جارُ اللّه: «فصلٌ؛ قال سيبويه[1]: وهذه حججٌ سمعت من العربِ يقولون: اللَّهمَّ ضَبُعاً وذيباً؛ وإذا سألتَهُم ما يعنون قالوا: اللّهمَّ اجمع فيها ضَبُعاً وذِيباً».

قالَ المشرّحُ: أي هذه التي سأذكُرُها حِجَجٌ، معنى هذه الكَلِمة مُختَلَفٌ فيها، فقيلَ: هي دُعاءٌ للغنم[2] لأنَّهما إذا اجتمعتا فيها تَشاغلا بالمهاوشةِ[3] فيها فسَلِمت الغَنَمُ. وقيل[4]: هو دعاءٌ عليها، لأنَّها متى اجتمعا فيها تعاونا عليها عَيثاً[5] وأكلاً، وهو الظّاهرُ.

= وهي أول قصيدة في ديوانه، والبيت المستشهد به في ص ٣.

قال الأندلسي في شرحه: ١٨٠/١: البيت لابن قيس الرقيات وأول القصيدة:

إن جـرت مـنـك الـفـؤاد الـطّروبـا أم تـصـابيت إذ رأيـت الـمـشـيـبـا

قال الزّمخشري في (شرح الأبيات) في ديوانه قصيدة على هذا الروي ليس فيها هذا البيت. - انتهى -. أقول: البيت الذي ذكره الأندلسي لا يتفق مع وزن البيت الذي استشهد به الزّمخشري ولا مع قافيته لذلك لا يصح أن يكون من القصيدة التي هذا أولها. أما القصيدة التي وقف عليها الزمخشري في ديوانه ولم أجد هذا البيت فيها فربّما أنها قصيدة له أخرى في ديوانه الذي برواية ابن السكيت وشرحه. أمّا القصيدة التي فيها البيت فقد أثبتها جامع الديوان من كتاب: (منتهى الطلب من أشعار العرب) لابن ميمون، فقد لا تكون أصلاً في رواية ابن السكيت، وقد تكون هي التي في الديوان برواية ابن السكيت ولكن البيت في هذه الرواية ساقط والله أعلم.

وانظر شرح وإعراب البيت في المنخّل: ٢٦ وزين العرب: ١١ وشرح ابن يعيش: ١٢٥/١.

وانظر أمالي ابن الشجري: ٣٦١/١، والضرائر لابن عصفور: ١٥٦.

(١) الكتاب: ١٢٩/١، وشرح السّيرافي: ٥٧/٢.

(٢) حاشية المفصل: ٩٧.

(٣) في (ب).

(٤) شرح الأندلسي: ١٨١/١.

(٥) في (أ).

قالَ جارُ اللَّه: «وسَمِعَ أبو الخطّاب[1] بعضَ العَرَبِ وقيل له: لم أفسدتُم مكانَكُم؟! فقال: الصّبيانَ بأبي، أي لُم الصِّبيَان»[2].

قالَ المشرّحُ: المعنى لا تَلمني ولُم الصِّبيان، لأنّهم بالوا فيه وتغوَّطوا، وعلى هذا الأُسلوبِ بيتُ أبي الطّيّب[3]:

لُم اللّيالي الّتي أخنت على جِدتي ... بِرِقَّةِ الحالِ واعذُرني ولا تَلُمِ

قالَ جارُ اللَّه: وقيلَ لبعضِهم: أما بمكانِ كذا وَجذٌ؟ فقال: بَلى وِجاذاً، أي أعرِفُ به وِجَاذاً[4].

قالَ المشرّحُ: الوَجذُ: بالجيم[5] والذال المعجمة نُقرةٌ في الجَبلِ يجتمعُ فيها الماءُ، والوجهُ[6] عندي أن يقالَ: بلى إنَّ بها وجاذاً. ليطابقَ السُّؤالُ الجوابَ.

---

(١) هو المسمى بـ (الأخفش الأكبر) أحد شيوخ سيبويه، اسمه عبد الحميد بن عبد المجيد. أخذ عن يونس. قال القفطي: وله ألفاظ لغوية انفرد بنقلها عن العرب. ترجمته في بغية الوعاة: ٤٧/٢، وإنباه الرواة: ١٥٧/٢، ونزهة الألباء: ٥٣.

(٢) النّص من كتاب سيبويه: ١٢٩/١، وانظر السّيرافي: ٥٨/٢.

(٣) شرح ديوان المتنبي للعكبري: ٣٩/٤. من قصيدة قالها في صباه مطلعها:

ضيف ألمّ برأسي غير محتشم ... السّيف أحسن فعلاً منه باللّمم

(٤) هذا النّص في الكتاب: ١٢٧/١، وشرحه للسّيرافي: ٥٨/٢.

(٥) الصحاح: (وجذ).

(٦) نقل الأندلسي في شرحه: ١٨١/١ هذا النّص ولم يعقب عليه. ونقله العلوي في شرحه: ٩٥/١ وعقب عليه بقوله: وهذا فاسد لأمرين:

أمّا أولاً: فلأنّ هذا إضمار من غير دليل، فيكون مردوداً، ونحن إنما نضمر الفعل لدليل دل عليه، وقرينة اتصلت به، إما حالية، وإمّا مقاليّة.

وأمّا ثانياً: فلأن إعمال إنّ وهي مضمرة ليس مذهباً لأحد من جماهير النّحاة، ولا قال به أحد من محققيهم، ولا قام عليه برهان، أو صحّ من لغة العرب، فيجب القضاء ببطلانه، والتعويل بنصب وجادا على إضمار فعل، كما في نظائره من هذا الباب. . .

[بَابُ النِّدَاءِ]

قالَ جارُ اللَّه: «المنصوبُ باللاّزم إضمارُه ومنه المنادى لأنَّك إذا قلتَ: يا عبدَاللَّه، فكأنَّك قلتَ[1]: يا أُريدُ أو أَعني[2] عبدَاللَّه لكنّه حُذِفَ لكثرةِ الاستعمالِ، وصارَ (يا) بَدَلاً منه».

قالَ المُشرّحُ: مذهبُ النحويين أنَّ المنادى منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، لا بحرفِ النّداءِ[3]، وذلك الفعلُ المضمرُ بينَ حرفِ النّداءِ وبين المُنادى، وهذا لأنَّه لما تَلَفَّظ بحرفِ النِّداءِ عُلم أنَّه يريدُ إنساناً، فقيلَ له: من تريدُ؟ فقالَ: رَجُلًا، أو غلامَ زيدٍ، ولكنَّه حُذِفَ لكثرةِ الاستعمالِ، ولذلك أورَدَ الشّيخُ المنادى في بابِ المنصوبِ باللاّزِمِ إضمارُه، وما أبرَدَ هذا المذهَبَ، بل ما أبطَلَهُ[4]؟! وهذا لأنَّه لو كانَ الفعلُ مُضمراً ها هنا لكانَ كلاماً يَتطرّقُ إليه

---

(١) ساقط من (أ) فقط.

(٢) في (ب) كتبت فوقها بخط دقيق (وأنادي).

(٣) اختلف النحويون في عامل النّصب في المنادى، فذهب أكثر النحويين إلى أنه منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو وأنادي... وما ذهب إليه الخوارزمي هنا هو ما نسبه الرّضي إلى المبرد، وإن كان رأيه في المقتضب يوافق أكثر النحويين في أن العامل فيه فعل مضمر، ونسبه ابن الدّهان، وابن برهان في شرحيهما على اللّمع إلى أبي علي الفارسي وذهب بعض العلماء إلى أنّ ياء اسم فعل بمعنى أدعو. نسب إلى الكسائي والفراء وقال ابن الخباز في شرح الدّرة: وفي الثلاثة نظر. وانظر شرح اللّمع للأصفهاني.

(٤) ردّ العلوي في شرحه: ٩٨/١ على الخوارزمي فقال: أمّا ما زعمه الخوارزمي وغيره من أنّ العامل في المنادى الحرف نفسه من غير واسطة الفعل، من أجل كونه مختصاً به، فهو فاسد. قال: لأنّ الحرف لا يكون عاملاً للنّصب في الأسماء إلاّ إذا كان قائماً مقام الفعل أو مشابهاً =

التَّصديقُ والتَّكذيبُ، وشيءٌ منه ليسَ بكلامٍ فَيَتطَرَّقُ إليه[1] التَّصديقُ والتَّكذيبُ.

قالَ جارُ اللَّه: «ولا يخلو من أن ينتصبَ لفظاً أو محلاً، فانتصابه لفظاً إذا كان مضافاً، كعبدِاللَّه، أو مضارعاً له[2] كقولك: يا خيراً من زيدٍ، ويا ضارباً زيداً، ويا مضروباً غُلامُه ويا حَسَناً وجهُ الأخِ، ويا ثلاثةً وثلاثين. أو نكرةً كقوله[3]:

أيا راكباً إمَّا عَرَضْتَ فبلِّغَن»

قالَ المُشَرِّحُ: منصوبُ اللَّفظِ[4]، ومنصوبُ المحلِّ، والمنصوبُ اللَّفظ على ضربين، مفردٍ، ومركبٍ، والمركبُ على فنين، مُضافٍ، ومُضارعٍ للمضافِ، فكلا الفنَّين منصوبٌ، فالمضافُ كقولك: يا عبدَاللَّه، والمضارع ما يتعلق بشيءٍ هو من تمامِ معناه نحو: يا خيراً من زيدٍ، ألا تَرى أنَّ «من زيدٍ» من[5] تَمامِ معنى خيراً، كما كان المضافُ إليه من تمامِ معنى المضافِ، وكذلك «زيداً» في بابِ ضارباً زيداً، و«غلامُه» في بابِ مضروباً غُلامُه، و«وجهُ الأخِ» في يا حَسَناً وجهُ الأخِ من تمامِ معنى حَسَناً ومضروباً

= له. وقال أيضاً: والذي غرّه حتى ذهب إلى هذه المقالة هو أنّ العمل لو كان.

(١) في (ب) وقد ردّ الأندلسي في شرحه: ١٨٢/١ على الخوارزمي، ثم قال: واعلم أنّ هذا أخذه من الملخّص لفخر الدين وهناك ردود أخرى أضربنا عن ذكرها انظر شرح المفصّل للزملكاني: ٢/ ورقة: ٢ ـ ٥ والمقاليد للبيكندي: ١/ ورقة: ٩٨.

(٢) في (أ) فقط.

(٣) الشاهد في المنخّل: ورقة ٣٢، والخوارزمي: ورقة ١٦، وزين العرب: ١١ وشرح الأندلسي: ١٨٣/١، وابن يعيش: ١٢٧/١ والبيت من شواهد سيبويه: ٣١١/١، وشرحه للسّيرافي: ٤٤/٣، والنكت عليه للأعلم الشنتمري: ١٩٩، ٢٠٠، والمقتضب: ٤٠٢/٤، والجمل للزّجاجي: ١٥٨، وشرح شواهد الجمل لابن هشام اللخمي: ١٤١، ١٤٢، وشرحها لابن سيده: ٣٠ ـ ٣٢، وشرح رسالة أبيات الجمل لابن حريق: ١٠٦، ووشي الحلل في شرح أبيات الجمل لأبي جعفر اللّبلي: ٤٢.

(٤) في (ب) فقط.

(٥) في (ب) فقط.

وضارباً. فإن سألتَ فما وجهُ المضارعةِ في ثلاثةٍ وثلاثين؟ (١-وهذا لأنّ ثلاثة وثلاثين-١) لا تخلو من أن تكونَ مُفرداً أو مُركباً، فلئن كان مُفرداً لم يكن الأول اسماً فَضلاً من أن يكونَ مُعلَّقاً بشيءٍ هو من تمامِ معناه، وإن كانَ مُركّباً لم يكن الثّاني من تمامِ معنى الأولِ، إذ المَعطوفُ لا يكونُ من تمامِ معنى المعطوفِ عليه، كما لو قلتَ يا رَجُلاً وامرأةً؟ أجبتُ: قوله: لا يخلو من أن يكونَ مفرداً أو مركباً، قلنا: مُفرداً من حيث المعنى، مُركّباً من حيث اللّفظُ(٢) الظّاهرُ، أما كونُه مفرداً من حيث المعنى، فلأنَّه من حيثُ المعنى اسمٌ واحدٌ. أمّا كونُه مركباً من حيثُ الظّاهرُ، فلأنَّ الأولَ مفردٌ عن الثاني حُكماً بدليلِ أنَّه مفردٌ عنه إعراباً. ومتى كانَ مفرداً من حيثُ المعنى، مركَّباً من حيثُ الظّاهِرُ، كان الثاني غيرَ مُنفكٍّ عنه من حيثُ المعنى، منفكّاً عَنه من حيثُ الظّاهِرُ، وهذا معنى المُضارعَةِ(٣)/. وأمَّا النَّكِرَةُ فهيَ على فنٍّ واحدٍ [٢٥/ب] كقول الأعمى: يا رَجُلاً خُذ بيَدِي، وقوله(٤):

(١ - ١) في (أ) فقط.

(٢) في (ب) فقط.

(٣) ردّ على ذلك العلوي في شرحه: ١/٩٩ بعدما أورد النّص بقوله: وهذا فاسد لأمرين:

أمّا أولاً: أمّا كونه مفرداً من حيث المعنى مركباً من حيث اللّفظ ليس من المضارعة في شيء، فإنّ مثل هذا حاصل في قولنا: بعلبك وحضرموت، وليس مضارعاً ولا في حكم المضارعة.

وأما ثانياً: فهب أنا سلمنا أنّ مثل هذا يكون مضارعاً لكنا نقول: إنّ قوله منفكاً من حيث اللّفظ غير منفك من حيث المعنى، ليس حاصلاً في المضاف، فإن المضاف غير منفك عن المضاف إليه في اللّفظ والمعنى جميعاً، ففسد ما قاله.

(٤) هذا البيت لعبد يغوث بن وقّاص الحارثي شاعر جاهليّ، من سادات اليمن وفرسانها أسرته تيم يوم الكلاب الثّاني، وكانوا قد شدّوا لسانه بنسعة لئلا يهجوهم، فطلب منهم أن يطلقوا لسانه لينذب نفسه، فقال قصيدة منها هذا البيت.

والقصيدة في كتاب أيام العرب لأبي عبيدة معمر بن المثنى (قطعة منه من مخلفات مكتبة المرحوم الشيخ حمد بن فارس النجديّ) مصورة لديّ. وقد أوردها الدّكتور عادل جاسم البياتي في كتابه أيام العرب لأبي عبيدة الذي التقطه من المصادر: ١/٤٤٥ - ٤٤٦. وأول القصيدة:

ألا لا تلوماني كفى اللّوم ما بيا ... فما لكما في اللّوم نفع ولا ليا =

أيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فبلّغن ... نَدامايَ من نَجران ألّا تلاقِيا

ألا تَرى أنَّ الأعمى لا يُريد رَجُلاً بعينِه، وكذلك مُحَمَّلُ رسالته لا يريدُ رجلاً بعينه[1] إنّما يَصيحُ بالمارّةِ، فأيُّ رَجُلٍ أَخَذَ بيَدِهِ، وأيُّ راكبٍ تَحَمَّلَ رسالتَه فهو مناداة[2]. عَرَضَ الرَّجلُ[3]: إذا أتى العَرُوض وهي: مكّةُ والمدينةُ وما حولهما. نَجران[4]: أقدمُ بلادِ اليمنِ. ولهذا المِصْراع روايةٌ أُخرى[5]:

= ألم تعلما أنّ الملامة نفعها ... قليل وما لومي أخي من شماليا

أيا راكباً أما عرضت.... ... .

أبا كرب والأيهمين كليهما ... وقيسا بأعلى حضرموت اليمانيا

وهي موجودة في كثير من المصادر منها المفضليات: ص ١٥٨، وشرحها لابن الأنباري ص ٣١٥، وشرحها للتبريزي: ٢/٧٧١، والأغاني: ١٦/٣٣٤، وأمالي القالي: ٣/١٣٣ وأورد بعض أبياتها أبو عبدالله بن هشام اللّخمي في الفصول والجمل: ١٦، ١٧، والخزانة: ١/٣١٣ وشرح أبيات الجمل لابن سيده: ٣٠ - ٣٢ ونسبه هو والأعلم وابن النّحاس إلى مالك بن الريب قالوا: ويروى لمالك. وقد أورد اليزيدي في أماليه: ٤٤ قصيدة مالك، وليس فيها هذا البيت. وربما كانت نسبته إلى مالك لاتفاقه في الوزن والقافية مع قصيدته. ولأنه ربما روى عجزه في بعض المصادر:

بني مالك والريب ألّا تلاقيا

(الغرة لابن الدّهان: ٢/٢٨) ولم يورده الدكتور نوري حمودي القيسي في مجموع شعره فيما نسب إليه وإلى غيره من الشعراء، ولعلّ ذلك لاقتناعه بعدم صحة هذه النّسبة. وقد قال البغدادي في الخزانة: ١/٣١٣: فقول شراح أبيات سيبويه... ويروى لمالك بن الريب غير جيد.

(١) في (أ) نقط.

(٢) في (ب) مراده.

(٣) الصحاح: ١/١٠٨٢ وأنشد بيت عبد يغوث المتقدّم.

(٤) قال البكريّ في معجم ما استعجم: ٤/١٢٩٨: بفتح أوله، وإسكان ثانيه مدينة بالحجاز من شق اليمن معروفة... وقال ياقوت في معجم البلدان: ٥/٢٦٦: ... ونجران في عدة مواضع منها نجران من مخاليف اليمن من ناحية مكة... وقال الحميريّ في الروض المعطار: ٥٧٣ من بلاد اليمن. وأكد البكريّ أن نجران من بلاد الحجاز حيث قال: وأطيب البلاد نجران من الحجاز وصنعاء من اليمن، ودمشق من الشام والريّ من خراسان.

ونجران اليوم من مدن المنطقة الجنوبية من المملكة العربية السعودية.

(٥) أقول: لصدر هذا البيت عدة روايات: بل إنّه أصبح مشتركاً بين الشعراء لكل شاعر الحقّ بأن يقول: (أيا راكبا أما عرضت فبلغن). وقد رأيت في كتاب المجالس للخطيب الإسكافي: =

أيَا راكِباً إمَّـا عَرَضْتَ فبلِّغَنْ بَني عَمِّنامن عبدِشمس ٍوهاشم ِ
أمن عَمَلِ الجَرّافِ أمس ِوظُلمِهِ وعُـدوانِهِ أُعقبتُمـونا بِـراسِم ِ

إمَّا عرضَت: يُريدُ إمَّا تعرَّضتَ للقاءِ بني عمِّنا. كانَ الجرّاف ولي صدقاتِ هؤلاء القوم فَظَلَمهم. فشكَوهُ، فعُزِلَ وَوُلِّي راسمٌ مكانَه، فعمل كما عَمِلَ الجرّافُ وأعظمَ فشكوه. وهذا البيت لعبد الرحمن(١) بن جُهيم ٍ(٢)، أحدُ بني الحارِثِ بن سَعدٍ من بني أَسَدٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وانتصابُه مَحَلًّا إذا كانَ مُفرداً معرفةً كقولك: يا زيدُ(٣) ويا غلامُ ويا أَيُّها الرَّجلُ، أو داخلةً عليه لامُ الاستغاثَةِ أو التَّعجُّبِ كقوله(٤):

= ورقة: ٢٤ قول الشاعر:

فيـا راكبـا أمـا عـرضت فبـلغن أمـيـر الحـمى إن كـان ثـم أمـيـر

وقول الآخر: ورقة: ٦٨:

فيـا راكبـاً أمـا عـرضت فبـلغن ذواب بـن هنـد وانـظرن من تعـاتب

وقال الآخر: ورقة: ٨٥:

فيـا راكبـاً أمـا عـرضت فبلغن غـريب رعـاء الـرمـل نفيـه مخبـر

وأنشد الهمداني في شرح الدامغة: ٢٥٠.

فيـا راكبـاً أمـا عـرضت فبـلغن قـبـائـل عـوهـا والعـمـود وألـمعـا

وأنشد الأندلسي في شرح المفصل:

أيـا راكبـاً أمـا عـرضت فـبلغـن بني فقعس قـول أمـري نـاخـل الصـدر

. . . إلى غير ذلك. والبيت الثاني من شواهد سيبويه: ٢٨٨/١ ولم ينشد الأول وأنشد بعد الثاني.

أمـيـري عـداء إن حبسنـا عليهـمـا بـهـائـم مـال أوديـا بـالـبـهـائـم

وانظر شرح أبيات الكتاب لابن السّيرافي: ٥٣٠/١، وشرحها للكوفي: ورقة ٢٠٠، وتفسير عيون سيبويه لهارون بن موسى القرطبي: ٣١ وأوردهما البغدادي عرضاً في الخزانة: ٣١٤/١.

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) في (ب) جهم وما أثبته من (أ) يوافق ما في شرح أبيات كتاب سيبويه لابن السّيرافي، وشرح أبيات سيبويه والمفصل لعفيف الدين ربيع بن محمد الكوفي واللَّه أعلم.

(٣) في (أ) يا غلام، ويا زيد والتّصويب من (ب) وكذلك هو في سائر نسخ المفصّل.

(٤) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معيّن. وبعده:

وأبي الحشرج الفتى الوَّضاح =

يَا لَعَطَّافِنَا ويا لَلرِّياحِ

وقولهم: يا لَلماء، ويا لَلدَّواهي، أو مَندوباً كقولك: يا زَيداه».

قالَ المشرِّحُ: النوعُ الثاني من المنادى المنصوبِ المحلِّ، وهو المفردُ المعرفةُ، وقضيّةُ القياسِ أن يكونَ منصوباً، لأنَّ حرفَ النّداءِ من النّواصِبِ، إلّا أنَّه[1] بُنِيَ لجريهِ مَجرى المُضمرِ، وهذا لأنَّ الأسماءَ المضمَرةَ مما لا خِطَابَ فيها، إذ هي كلُّها غيبٌ، ولذلك تَقُولُ: رأيتُ رَجُلاً كانَ يُكَلِّمُ أباهَ، فتعامِلُهُ مُعاملة الغَائِبِ، إلّا أنَّه لما جُرَّ إليها الخِطابُ بواسطةِ حرفِ النّداءِ جَرَت مَجرى المُضمَرِ فبُنِيَت، ولذلك قُلنا: إنَّ لامَ الاستغاثةِ ـ وإن كانت هي الجارّةُ ـ تَنفَتِحُ، وهذا لأنَّ اللّامَ الجارةَ متى دَخَلَت على المُضمرِ[2] انفَتَحت، كما في لَه ولَكَ. واعلم أنه لا يدخُل على هذه اللّامِ شَيءٌ من حُروفِ النِّداءِ غيرَ (يا)، لأنَّهم خصّوا بِهَا الاستغاثَةَ مع اللامِ، دِلالَةً عليها، لأنَّ (يا) هي الأَصلُ في البابِ.

عطَّافُ: اسمُ رَجُلٍ، وكذلك رِيَاح، بكسرِ الراءِ وبالياءِ المُثنَّاةِ، والحاء المُهمَلَةِ. اللّامُ في (يا لَلماءِ) للتَّعَجُّبِ، وهذا دُعاءٌ[3] للماءِ كأنه قالَ: يا ماء تَعالَ فهذا أوانُك. نَدَب المَيِّتَ: إذا بَكاهُ، وأصلُ النُّدبَةِ الدُّعاءُ، وهذا لأنَّ الباكي يَدعُو للميّتِ، ومنه المَندوبُ في الشَّرعِ، لأنَّه مَدعوٌّ إليه المَندوب، والمَندوبُ مما لا يَظهَرُ فيه الإعراب لأنَّه لا يخلو من أن تَلحقَ آخرَه الألفُ،

= انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٢٨، وزين العرب: ١٢، وشرح الأندلسي: ١/١٨٧، وشرح ابن يعيش: ١/١٢٨، ١٣١. وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١/٣١٩، وانظر شرح السّيرافي: ٣/٩١، والنكت للأعلم: ٢٠٤، والمقتضب: ٤/٢٥٧، والعيني: ٤/٢٦٨، والهمع: ١/١٨٠، وخزانة الأدب: ١/٢٩٦.

(١) انظر شرح الأندلسي: ١/١٨٥.

(٢) في (ب) الضمير.

(٣) نقل العلوي هذه الفقرة في شرحه: ١/٩٩، ١٠٠ ثم عقب عليها بقوله: وهذا من تعمقاته الباردة، وتحكماته الجامدة، فإنّ غرضه دعاء قومه ليدفعوا عنه الشّر والدّاهية، وليس غرضه حصول الماء والداهية، فهذا عكس المعنى، وقلب لفائدته، فبطل ما قاله.

أو لا تَلحقَ. فلئن لم تَلحق فهو منادى مَضمومٌ وإن لَحِقَ لم يَظْهَرْ فيه الإعرابُ أيضاً لمكانِ الألفِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ تَوابعُ المنادى المضمومِ غيرِ المبهم إذا أُفردت حُمِلت على لفظِه ومحلِّه، كقولك: يا زيدُ الطويلَ والطويلُ، ويا تميمُ أجمعون وأجمعين، ويا غلامُ/ بشرٌ، وبشراً، ويا عمرو والحارثُ والحارثَ [٢٦/أ] وقرىء[1]: ﴿ والطيرُ ﴾ رَفعاً ونَصباً».

قالَ المشرّحُ: الطويلُ: صفة لزيدٍ، وأجمعون تأكيدٌ لتميم، وبشرٌ عطف بيانٍ، والحارثُ عطف بالحرفِ على عمروٍ، والرّفعُ فيها على اللّفظِ، والنصبُ على المحلِّ، لأنَّ (يا) من جملةِ النّواصبِ فإن سألتَ: هذه الأشياءُ تسمى توابعَ المعربِ، فكيفَ صارت ها هنا توابعَ المبنيّ، ولأنَّ التبعيّة إنما تكون إذا اتّحد الحكمُ في الموضعين، وها هنا لم يتّحدْ؟ أجبتُ[2] هو - وإن كان مبنيّاً - إلاّ أنّ[3] المتبوعَ ها هنا - وإن كان على شَرَفِ أن يعودَ إلى الإعرابِ ولذلك يَجُوزُ في ضَرورةِ الشِّعرِ تَنوينُه كما في قَولهِ[4]:

---

(١) سورة سبأ: آية: ١٠.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ١٨٨/١ شرح هذه الفقرة.

(٣) في (أ) أنه، وما أثبته يوافق النّص الذي نقله الأندلسي عن التخمير.

(٤) عجزه: وليس عليك يا مطر السّلام

وهو من قصيدة للأحوص عبداللّه بن محمّد الأنصاري تقدم ذكره. انظر ديوانه: ١٨٣ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣١٣/١، وشرحه للسّيرافي: ٢٤٤/٣، والنكت للأعلم: ٢٠٠، وشرح أبياته لابن السّيرافي: ٦٠٥/١، وشرحها للكوفي: ٢١٣، والغرة في شرح اللّمع لابن الدهان: ٢٨/٢، والمقتضب للمبرد ٢١٤/٤، والجمل للزجّاجي: ١٦٦، وشرح أبياته لابن سيده: ٣٨، وشرحها لابن هشام اللّخمي: ٢٠، ١٤٩، والحلل لابن السيد: ٦١، ووشي الحلل لأبي جعفر اللبلي: ٤٢. قال ابن سيدة في شرح أبيات الجمل: ٦١: وحكى سيبويه عن عيسى بن عمر يا مطر. وقال محمد بن يزيد: أمّا أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس، وأبو عمر الجرمي فيختارون النّصب، وحجتهم: أنهم ردّوه إلى أصله، لأن أصل النداء النصب، كما ترده الإضافة إلى النصب. وأما الخليل وسيبويه والمازني فاختاروا الرّفع، وحجتهم أنّه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف فلحقه التنوين. وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: =

سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرُ عَلَيها

وقوله(1):

أَمُحَمَّدُ ولأنتَ نَجلُ نَجيبَةٍ

فيُعدُّ معرباً، لأنَّ المعنى بتوابِعِ الإعرابِ توابعُه في الأعمّ الأغلبِ، قوله: «التَّبعية» إنّما تكونُ إذا اتّحد الحكمُ في الموضعينِ، قُلنا: نعم، وها هنا اتَّحد الحكمُ في الموضعين، وهو صُورةُ الضَّمِ في الموضعين.

قالَ جارُ اللَّه: «إلَّا البَدَلَ ونحو زيدٍ وعمروٍ في المَعطُوفاتِ، فإنَّ حكمَهُما حُكم المنادى بِعينِهِ، تقولُ: يا زيدُ زيدُ، ويا زيدُ وعمرُو، ويا زيدُ لا عمرُو، بالضمَّ لا غير».

قالَ المشرّحُ: «البَدَلَ» في قوله: إلَّا البَدَلَ مَنصوبٌ على أنه مُستثنىً من كلامٍ موجبٍ، وهو قولُهُ: وإذا أفردتَ حَمَلتَ على لفظِهِ ومَحَلِّه.

اِعلم أنّ البَدَلَ والمعطوفَ إذا كان عَلماً عارياً عن اللاّمِ لم يجز فيه من

= ٢٦، وضرائر القزاز القيرواني: ٦١، وأمالي الزّجاجي: ٥٤، واعتبر الأنباري هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، انظر الإنصاف: ٣٢٣ المسألة رقم: (٤٥) والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: مسألة رقم (٧٨)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألة رقم: (٢٤) قسم الأسماء. وانظر المغني: ٣٤٣/٢. وأوضح المسالك: ٨٢/٣، وخزانة الأدب: ٢٩٤/١...

(1) عجزه:

في قَومِها والفَحلُ فَحلٌ مُعرِقُ

كذا هو في المنخّل في إعراب أبيات المفصّل لعزّ الدين المراغي: على هامش نسخة راغب باشا فقط، وما عداها من النّسخ فقد ذكر فيها صدر البيت. ثم رأيته كذلك في حاشية المغني للسّيوطي: ٥١/١، وصدره في حاشية المفصّل للزمخشري ورقة: ٩٧، وشرح الأندلسي: ١٨٨/١ ثم وقفت عليه في أبيات أولها:

يا راكِبًا إنَّ الأثيلَ مظنَّةٌ ... من صُبحِ خامِسَةٍ وأنتَ مُوَفَّقُ

وهي لقُتيلة بنت النّضر بن الحارث بن كلدة. الأبيات وقصّتها في الأغاني: ١٩/١، وأخبار قتيلة في الإصابة: ٧٩/٨، وانظر السيرة النبوية: ٤٢/٢.

سائرِ تَوابعِ المنادى المُفردِ إلاَّ الضَّمُّ، لأنَّ حكمَهَا حكمُ المنادى بعينِه، لأنَّهما متهيئآن لدخولِ حرفِ النداءِ عليهما، بخلافِ يا زيدُ الطَّويلُ، فإنَّ اشتمالَ الصِّفةِ على اللاَّمِ مما يدفعُ تهيُّئِه لدخولِ حرفِ النّـداءِ عليه، وكذلك: يا تميمُ أجمعون، فإنَّ كونَه تأكيداً مما يدفعُ تهيّئه لدخولِ حرفِ النِّداءِ عليه، وكذلك: يا غلامُ بشرٌ، فإنّ كونَه عطفَ بيانٍ يدفعُ[1] تهيّئه. كذلك: يا عمرُو والحارثُ، فإنّ اشتمالَ المعطوفِ على اللاّمِ كاشتمالِ الصّفةِ عليها يدفعُ تهيّئَه. فإن سألتَ: ذكروا في بابِ التّوكيدِ أنَّ قولَكَ: رأيتَ زَيداً زيداً تأكيدٌ، وها هنا قد حكمت بأنَّ قولَكَ: يا زيدُ زيدُ بدلٌ فما وجهُ الفرقِ بينهما؟.

أجبتُ[2]: بأنَّ قولك: رأيتُ زيداً زيداً إخبارٌ، والإخبارُ مما يَجري فيه التَّجوُّزُ والتَّساهلُ فجازَ أن يَجري فيه التّكرارُ، وذلك هو التأكيدُ، إذ التأكيدُ ليس إلا تكراراً دافعاً لوهـم التَّساهُلِ، بخلافِ النّداءِ، فإنه لا يَجرى فيه التّساهلُ لأنَّه لا بُدَّ من أن تكونَ المصلحةُ تتعلقُ بعينِ المنادى، وهي تَرجعُ إلى المنادى فلا يَجري فيه التّساهلُ، إذ الإنسان لا يتساهَلُ في مصلحةِ نفسِه، فهو ـ وإن كانَ تَكراراً، إلاّ أنّه لا يدفَعُ وهمَ التَّساهُلِ إذ لا تَساهُلَ فيه.

قالَ جارُ اللّهِ: «وإذا أُضيفَت فالنّصبُ كقولك يا زيدُ ذا الجُمَّةِ، وقوله[3]:

---

(١) في (أ) يمنع.

(٢) أورد العلوي في شرحه: ١٠٣/١ نصّ المؤلف هنا وعقب عليه بقوله: وهذا فاسد لأمرين، أمّا أولاً: فلأنّ قوله إنّ التأكيد من حقه أن يكون واقعاً في الإخبار خطأ فإن الغرض بالتأكيد إنما هو تحقيق الشيء وتمكينه من النفس. . . وأمّا ثانياً: فلأن التأكيد نفسه يصحّ دخوله ووقوعه في البدل على الخصوص. . . ثم قال: فعرفت بما حققناه أنّ المثال كما هو محتمل للبدل فهو محتمل للتأكيد أيضاً، ومن حق مثال المسألة ألا يكون مثالاً لغيرها فبطل ما قاله، فإنّ الصواب في المسألة ما قاله النّحاة.

(٣) لم أعرف قائله. انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٢٨، والخوارزمي: ١٣، وزين

ويا خالدُ نفسَه، ويا تميمُ كُلّكُم، أو كُلُّهم، ويا بشرُ صاحبَ عمروٍ، ويا غلامُ أبا عبداللّهِ ويا زيدُ وعبدَاللّه».

قالَ المشرّحُ: توابعُ[1] المنادى المفردِ المعرفةِ إذا كانت مضافةً فليس فيها إلاّ النّصبُ وذلك لأنّها مستهدفةٌ لدخولِ حرفِ النّداء عَليها، بخلافِ يا زيدُ الحسنُ الوجه، حيثُ يجوزُ فيه الأمران، وذلك، لأنّ اشتمالَ الصفة على اللاّمِ يمنعُ استهدافَها. «ذا الجُمَّة»: صفةٌ مضافةٌ، وكذلك: «أَخا وَرقاء». «نَفسه» تأكيدُ مضافٍ، وكذلك: «كُلّكم»، و«كُلُّهم»، وإنّما جازَ الخِطَابُ في تميم كلّكم وكلّهم، لأنَّ الأسماءَ المظهرةَ كلّها غيبٌ[2] فإن سألتَ: كيفَ لم يُبنَ المضافُ لأنّه جَرى مَجرى المُضمر، بدليلِ أنّه قد جُرَّ إليه الخِطابُ؟ أجبتُ: لأنَّ المضافَ إليه بمنزلةِ التّنوينِ، ومع كونِ الاسمِ مُنوناً يَستَحِيلُ البناءُ. فإن سألتَ: لم بُنِيَ[3] على الحركةِ؟ أجبتُ: النِّداءُ مما لا يُقتَصَرُ عليه، إذ النداءُ لا بُدَّ أن يكونَ المصلحةُ تَتبعُهُ، كما لو قلتَ: يا غلامُ خُذ كَذا، ويا زيدُ اسقني، فالنّداءُ ها هُنا لمصلَحَتي الأمرِ بالأخذِ والسَّقِي، فلو بُنِيَ على السُّكون لأوهَمَ الوَقفُ الإعراضَ عن النَداءِ فإن سألتَ: لم بُنِيَ على[3] الضَمِّ؟ أجبتُ: لأنَّه لا يُمكن بناؤُه على الفَتحِ، ولا على الكَسرِ، فَتَعَيَّن الضَّمُّ، أما امتناعُ الفتحِ، فلأنَّ المنادى قد كانَ له هذه الحركةُ من قبلِ الإعرابِ، فلو بَنيتَ على الفَتحِ لأوهَمَ الحركةَ الإعرابيّةَ، وحينئذٍ يَختَلُ الغَرَضُ المطلوبُ بالبناءِ، وأمّا على الكسرِ فلأنّه لو بُنِيَ عليه لأوهَمَ ذلك بأنَّ الاسمَ مضافُ إلى ياء المتكلم، وأنّه قد اجتُزِيء عن الياءِ بالكسرةِ، وإذا

العرب: ١٢، وشرح الأندلسي: ١/١٩٠، وابن يعيش: ٢/٤ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١/٣٠٣، انظر شرح أبي سعيد السّيرافي: ٣/٣٢، والنكت للأعلم الشنتمري: ١٩٤.

(١) النص في شرح الأندلسي: ١/١٨٩، ١٩٠.

(٢) الغرة لابن الدهان: ٢/٣٠.

(٣) الإجابة عن هذه التساؤلات بتوسع أكثر في الغرة لابن الدّهان: ٢/٢٦، ٢٧.

انتَفَى الفتحُ والكسرُ تَعَيّن الضَّمُّ، ونظيرُ هذه المسألةِ في البناءِ الغَاياتُ، لو أُضيفَت الغايات عادَ الإعرابُ، وكذلك إذا نكّرتَها، والمُنادى المُفردُ بهذه المثابة(١)، والفرقُ بين يا رجلاً ويا رجلُ أنك إذا قلت: يا رجلاً فلست تَقصد رَجُلاً بِعَينِه بخلافِ يا رجلُ فإنَّ قصدَكَ فيه إلى واحدٍ بعينه. الاسمُ إذا دَخَلَه لامُ الاستغاثَةِ والتَّعَجُّبِ فإنه لا يَظهَرُ ما يقتَضيهِ حرفُ النداءِ من الإعرابِ ضرورةَ أنّه حرفُ جَرٍّ وهو آخرُهُما وجوداً فتكون الغَلَبَةُ له، وهذا ما يؤيّدُ مَذهبَ البصريين في إعمالِ الثّاني من الفِعلين من حيثُ أنّ تميماً اسم مظهر رُوعي فيه حالُ الغَيبةِ، ومن حيثُ أنه لو تَنَزَّلَ منزلةَ ضَميرِ الخِطابِ رُوعي فيه حالُ الخطابِ، ولعلَّ الخطابَ فيه أَحسنُ الوجهين(٢)، لأنَّ هذا الاسمَ في الأصلِ غائبٌ إلا أنّه وَرَدَ عليه الخِطابُ، وهو آخرهما وُجوداً، فيكونُ الغلبةُ له. صاحبُ عمروٍ: عطفُ بيان، وكذلك أبا عبدِاللّهِ، إلاَّ أنَّ المعطوفَ عليه في الأوّل علمٌ وفي الثاني جنسٌ. وقوله: وعبداللّه عطفٌ بالحرفِ.

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ، والوصفُ بابن وابنة كالوصفِ بغيرهما، إذا لَم يقعا بينَ عَلَمَينِ، فإن وَقَعَا أتبعتَ حركةَ الأوّلِ حركةَ الثاني كما فَعَلُوا في ابنم، وامرىء، وتقولُ: يا زيدَ بنَ أخينا، ويا هندَ ابنةَ عَمّنا، ويا زيدَ بنَ عمرو، ويا هندَ بنتَ عاصمٍ».

قالَ المشرّحُ: هذه المسألةُ من أَعجبِ المَسَائل، وذلك(٤) أنَّ الصّفةَ أبداً(٥) تتبعُ الموصوفَ في إعرابِه، وها هنا تتبعَ الموصوفَ الصّفةَ، إنما كانَ

---

(١) في (ب) المنزلة.

(٢) الأندلسي: ١٨٩/١.

(٣) في (أ) في الأصل.

(٤) هذا النّص نقله الأندلسي في شرحه: ١٩١/١ وعقب عليه بقوله: أقول: بالاتباع حصل التخفيف من وجهين، أحدهما: أنّ الفتحة أخفّ. والثاني: أن الاتباع أخف من اختلاف الحركات.

(٥) في (أ).

ذلك كذلك، لأنَّ الأولَ في الفصلِ الثاني من حيثُ المعنى تبعُ للثّاني، إذ الثاني مشتملٌ على وجودِ الأوّلِ، وهو تولّده عن شخصٍ معينٍ، فيتبعُ اللّفظُ اللَّفظَ تطبيقاً للّفظ بالمعنى، وهذا كما في بابي الصّفةِ والتأكيدِ، وهذا كما حَرَّكُوا فَعلان في المصادر دلالـةً / على أنَّ معناه التَّحريك بخلافِ الأولِ في [٢٦/ب] الفصلِ الأوّلِ فإن سألتَ: ما ذكرتَ من الدّليلِ إن دلَّ على تَبَعِيَّة الأوّلِ للثاني في الإعراب، فها هنا ما يدلُّ على عَدَمِ[١] تبعيّتِهِ له، لأنَّ الثاني تبعٌ للأولِ بدليلِ أنَّه صفةٌ له، والصفةُ[٢] تتبعُ الموصوفَ، وإذا كان الثاني تَبَعاً للأوّل لم يكنْ مَتبوعاً له، وإذا لم يكن الثاني متبوعاً للأول لم يكن الأوّلُ تبعاً للثاني ضرورةً؟ أجبتُ: الدليلُ دلَّ على كونِ[٣] الأوّلِ تَبَعاً للثاني، وعلى كونه غيرَ تبعٍ له أيضاً، فَعلمنا بالدليلِ الدَّال على تبعيّةِ الأوّلِ للثّاني بإظهارِ الإعرابِ المَحكيِّ فيه، وعلمنا بالدليلِ الدالِّ على كونه غيرَ تبعٍ للثاني بجعلِه متبوعاً للثاني فيما جَرى على الثاني من الإعرابِ بالنّصبِ عَمَـلاً بالدليلين بقدرِ الممكنِ. حركةُ النّون في ابنمٍ، والراءِ في امرىءٍ يتبعان حركةَ الميمِ وحركةَ الهَمزةِ، فإن كانت حركةُ الهمزةِ فتحةً كانت أيضاً[٤] هذه فتحةً، وإن كانت[٥] كسرةً فكسرة، وإن ضمّةً فضمّة وهذا لأنَّ هذه الميم زيدت على اسم كان مفرداً[٦] منها، وكانَ الإعرابُ يقعُ على آخرِه فلما زِيدت عليها مِيمٌ أُعربت الميمُ إذا كانت طَرَفاً، وأعربتِ الراءُ إذا كانت تَسقط فرجعَ الإعرابُ إليه في قولك امرؤٌ، وقد تُخَفَّفُ الهمزَةُ فنقول أمر فيقعُ الإعرابُ على الرّاءِ فلذلك تَبِعَتِ الهمزَةُ.

قالَ جارُ اللَّه: «وقالوا في غيرِ النداء إذا وصفوا هذا زيدُ بنُ أخينا،

---

(١) في (أ).

(٢) شرح الأندلسي: ١/١٩٢.

(٣) في (ب).

(٤) في (ب) كانت هذه أيضاً.

(٥) في (أ).

(٦) في (أ) مفردة.

وهندُ ابنةُ عمِّنـا، وهذا زيدُ بنُ عمرو، وهندُ ابنةُ[1] عاصمٍ، وكذلك النَّصبُ والجرُّ».

قال المشرّحُ: كما تَبعَ الأوّلُ الثَّاني في الفَصـلِ الأوَّلِ بإظهارِ إعرابِ الثاني المَحَلّ في الفصلِ الأوّلِ، كذلِكَ تَبِعَ الأولُ الثاني في هذا الفَصل بإسقاطِ التَّنوين من الأوّلِ سقوطُه من الثّاني.

قالَ جارُ اللَّه: «فإذا لم يضيفوا فالتنوين لا غير».

قالَ المشرّحُ: مثاله: زيدٌ بنُ عَمروٍ، وعلى المُبتدأ والخَبرِ. في هذا الفصل لم يعتبر تبعيّةُ الأول للثاني، لأنّه لم يعتبر تبعيةُ الثاني للأول، فإذا انتفت التبعيةُ من هذا الطّرفِ انتفت من ذلك الطرف أيضاً، وزان هذه المسألة المؤنثُ من الثُّلاثي الذي لم تَظهر فيه التَّاء، إذا صغَّرته عاد كما جَمعته، والمؤنّث من الرّباعي الذي لم تَظهر فيه التَّاءُ إذا صغَّرته لم تَعد فيه التاءُ كما إذا جَمعتَه، فإن سألتَ: لم سَقَطَ التَّنوين من الأوّلِ في قوله[2]: ﴿ وقالتِ اليهودُ عزير بنُ اللَّهِ ﴾ أنّه بمنزلةِ زيدُ بنُ عَمروٍ؟ أجبتُ: سُقوطُ التَّنوين فيه لكونِهِ غيرَ منصرفٍ، لا لكونِهِ تبعاً للثاني[3].

قالَ جارُ اللَّه: «وقد جوَّزوا في الوصفَ التنوين في ضرورةِ الشّعرِ كقولهم:

جاريةٌ من قيسٍ بنِ ثَعلَبَة

قالَ المشرّحُ: قَيس[4] بن ثعلبة بن عكّابـة قبيلةٌ عظيمةٌ. هذا البيت

---

(١) في (أ) بنت.

(٢) سورة التوبة: آية: ٣٠.

(٣) عقب العلوي في شرحه على كلام الخوارزمي هنا بقوله: وهذا فاسد فإنه إن كان أعجماً ـ كما زعم ـ فهو ثلاثي فيجب صرفه كنوح ولوط، وتضغيره لا يوجب إذا كان مكبره مصروفاً، لأنه ساكن الحشو، وإن كان عربياً فهو أدخل في الصرف، إذ ليس فيه إلاّ العلمية لا غير، والحق أنه منصرف على كلا الرأيين..

(٤) جمهرة الأنساب: ٣١٤، ٣١٩.

للأغلبِ[1] العِجليّ وبعدَه[2]:

قَبَّـاءَ ذاتُ سـرَّةٍ مُقَـعَّبَـهْ
ممكورَةٌ على رواحِ الحَجَبَهْ
كـأنَّها حِليَـةُ سَيفٍ مُذهَبَـهْ

قباءَ: أي ضامرةُ البطنِ، المقعَّبةُ: التي دَخَلَت في البطنِ فَعَلا ما حولها فصارَ موضَعُها كأنَّه قَعبٌ. الممكورةُ: المطويَّةُ الخَلقِ. الحَجَبَـة: رَأسُ

(١) الأغلب العجلي راجز مخضرم، شارك في الفتوح الإسلامية في صدر الإسلام وقتل في معركة نهاوند سنة ٢١ هـ أخباره في الشعر والشعراء: ٢/٦١٣ والمعمرون: ١٠٨، والموشح: ٢١٣، والخزانة: ١/٣٣٣.

(٢) انظر شرح الشاهد وإعرابه في المنخّل: ٢٩ وزين العرب: ١٣ وشرح الأندلسي: ١/١٩٢، وشرح ابن يعيش: ٢/٦، وهو من شواهد الكتاب: ٢/١٤٨، وشرح أبياته لابن السّيرافي: ٢/٣١٢، وشرحها للكوفي: ٢٦٤، وفرحة الأديب: ٣٨ وانظر المقتضب: ٢/٣١٥، والخصائص: ٢/٤٩١، وأمالي ابن الشجري: ١/٣٨٢ وتذكرة النحاة لأبي حيان: ٢/٣٣٨.

وانظر: معاني القرآن للفراء: ١/٤٣٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٨، وضرائر القزاز: ١٢٧ أقول: نقل الخوارزمي في شرح هذا الشاهد ما قاله ابن السّيرافي في شرح أبيات كتاب سيبويه: ٢/٣١٣، في تتمة الأبيات شروحها:..

وقد انتقد الأسود الغندجاني المعروف بأبي محمد الأعرابي في فرحة الأديب: ٣٨ ما قاله ابن السّيرافي ومما جاء في انتقاده قوله: «مراد الشاعر في هذه الأبيات غير ما ذهب إليه ابن السّيرافي، وذلك أنه توهم أبيات عزل أريد بها أمر جميل. لم يعرف ما بعده فإنه ينجر إلى هجاء مقذع وأن هذه الصفة استطراداً له. وهذه الأبيات للأغلب يهجو بها كلبة، وكانت كلبة تهاجيه.. ثم قال: وأبيات الأغلب هي:

جـاريـةٌ مـن قـيسِ بـن ثـعـلـبـة ... قـبـاء ذات سـرّة مـقـعّـبـة
مـمـكـورة الأعـلى رداح الـحـجـبـة ... كـأنّـهـا خـلة سـيـف مـذهـبـة
أهـوى لهـا شيـخ شـديـد الغضبـة ... خـاظى البضيـع أيره كـالـخشـبـة
فـضـربـت بـالـود فـوق الأرنـبـة ... ثـم انـثـنـت بـه فـويـق الـرّقـبـة
فـأعـلـنـت بـصـوتـهـا أن يـا أبـه ... كـل فـتـاة بـأبـيـهـا مـعـجـبـة
فـقـال في الألـطاف عـنـد الأربـه ... يـكفـي عتـاب الـفـارك الـمخـضـبـة
عـرد كـساق الـبكـرة الـمـشـذبـة ... في رأسـه مثـل الـغـرى المكـربـة
يعجل قبل ما بها بالقعّبة

الوَرك، يريدُ أنَّ عَجيزَتَهَا ثَقِيلةٌ كأنَّها[1] حِليةُ[2] سيفٍ لحسنِها وبَريقها قالوا: يجوزُ للشّاعِرِ ما لا يَجُوزُ لغيره، والمرادُ إعادةُ القياسِ المهجورِ، كنحوِ[3] هذا، وكصرفِ غيرِ المنصرفِ كقوله[4]:

لا بارَكَ اللَّهُ في الغَوانِيّ هل يُصبِحنَ إلاّ لَهُنَّ مُطَّلبُ

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ والمنادى المُبهم شيئان، أيُّ، واسمُ الإشارةِ، فأيُّ يوصفُ بشيئين بما فيه الألفُ واللاّمُ مُقحمةٌ بينهما كَلِمةُ التّنبيهِ، وباسمِ الإشارةِ كقولك: يأيُّها الرَّجُل وأيّهذا، قال ذو الرُّمة[5]:

ألا أيُّهذا الباخِعُ الوَجدُ نَفسَهُ

واسم الإشارةِ لا يوصفُ إلاّ بما فيه الألفُ واللاّمُ، كقولك: يا هذا الرّجلُ، ويا هؤلاء الرِّجالُ، وأنشد سيبويه لخُزَزِ بن لَوذَان[6]:

يا صاحِ يا ذا الضّامِرُ العَنسِ[7]

---

(١) علق في هامش نسخة (أ)، الرواح: الثقيلــة الضّخمة، وهذا التفسير موجود في شرح ابن السّيرافي، فهل كان من أصل الخوارزمي؟ لم يوضع عليه علامة تصحيح، ولا يوجد في نسخة (ب).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) في (أ) فنحو.

(٤) البيت لعبيداللّه بن قيس الرقيّات، وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٥٩/٢، وشرح أبياته لابن السّيرافي: ٥٩٦/١، وشرحها للكوفي: ٢١٠ وانظر الكامل للمبرد: ٤٥/٤، والمقتضب: ١٤٢/١، ٣٥٤/٣، والمحتسب لابن جنى: ١١١/١، والخصائص له: ٣٦٢/١، ٣٤٧/٢، والمنصف له: ٦٧/١، ٨١، وأمالي ابن الشجري: ٢٢٦/٢، وديوان شعره: ٣.

(٥) تقدّم التّعريف به، وهذا البيت في ديوانه: ص ١٠٣٧ من قصيدته التي أوّلها:

لــمــيّــة أطــلال بــحــزوى دواثــر عفتهــا الســوافي بعــدنــا والمــواطــر

وانظر شرح البيت وإعرابه في المنخّل: ٢٩، وشرح الأندلسي: ٢٩٢، ٢٩٣ وابن يعيش: ٧/٢، ١٥، والمقتضب: ٢٥٩/٤، والعيني: ٢١٧/٤.

(٦) هو خُزَزُ بن لوذان السدوسي. شاعر جاهلي قديم قبل امرىء القيس انظر خزانة الأدب: ٣٢٩/١، والمؤتلف والمختلف: ٢٠٢.

(٧) عجزه: =

ولعَبِيْد[1]:

يا ذَا المُخَوِّفُنا بمَقتَلِ شَيخِهِ[2]

قالَ المشرّحُ: اعلم أنّ أياً لا يوصفُ إلاّ بشيئين، بما فيه الألفُ واللامُ، وباسمِ الإشارةِ، وهذا لأنَّ المعرَّفَ باللاّمِ لا ينادى رأساً، واسم الإشارةِ مستكرهٌ نداؤه، أمّا أنَّ[3] المعرفَ باللاّمِ لا ينادى[4] رأساً فبالإجماعِ، ولأنَّه لو نُودِيَ لا يخلو من أن يُنادى نداءَ تنكيرٍ، أو نِداء تعريفٍ، وكلا القِسمين ممتنعٌ، أمّا أنّه لا يُنادى نداءَ تنكيرٍ، فلأنَّ المعرَّفَ باللاّمِ لا يَقبلُ التنكيرَ إذ لو قَبِلَه لتعطَّلتِ الكلمة من المعنى رأساً، وذلك لا يجوزُ. أمّا أنّه لا

=
والرحل والأقتاب والحلس

قال البغدادي: ورواه الأصفهاني في الأغاني: لخالد بن المهاجر وروى بعده:

سير النهار فلست تاركه وتجد سيراً كلما تمسى

وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٣٠، وزين العرب: ١٣ وشرح الأندلسي: ٢٩٤/١، وابن يعيش: ٨/٢.

وهو من شواهد الكتاب: ٣٠٦/١، وانظر شرح السّيرافي: ٣٨/٣، والنكت للأعلم: ١٩٦، والمقتضب للمبرد: ٢٧٥/٤، ومجالس ثعلب: ١٧٥ ومجالس العلماء للزجاجي: ١١١، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ٩٨، وأمالي ابن الشجري: ٣٢/٢، ٣٢٢، وخزانة الأدب: ٣٢٩/١.

(١) عبيد بن الأبرص شاعر جاهلي قديم من فحول شعراء بني أسد، جعله ابن سلاّم في الطبقة الرابعة من شعراء الجاهلية، وهو من المعمرين قتله النعمان يوم بؤسه. ترجمته في طبقات الشعراء: ١٣٨، والشعر والشعراء ٢٦٧/١، وأسماء المغتالين: (نوادر المخطوطات) ٢١١/٦ والخزانة: ٣٢٣/١.

(٢) البيت في ديوان شعره الذي حققه الدكتور حسين نصار: ١٢٢ من قصيدة أولها:

حلّت كبيشة بطن ذات رؤام وعفت منازلها بجوّ برام

وانظر إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٣٠، وزين العرب: ١٤، وشرح الأندلسي ١٩٤/١، وشرح ابن يعيش: ٧/٢.

وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٠٧/١، وانظر شرحه للسّيرافي: ٣٨/٣ والنكت للأعلم الشنتمري: ١٩٦، وشرح أبيات الكتاب لابن السّيرافي: ٥٤٥/١ وشرحها للكوفي: ٦٠، وأمالي ابن الشجري: ٣٢٠/٢، والخزانة: ٣٢٠/٢.

(٣) في (ب).

(٤) في (ب) لأنّ، وفي (أ) لا نداء...

ينادى نداءَ تعريفٍ [فـ]ـلأنّ نداءَ التعريفِ إنّما يكونُ حيثُ يكونُ الاسمُ قبلَ النداءِ منكراً فيستفيدُ بالنداءِ، مع الضَّمِ / التعريفَ، والمعرّفُ باللّامِ على ما [٢٧/أ] ذكرنا لا يقبلُ التنكيرَ. فإن سألتَ: أليسَ العلمُ معرفاً غيرَ منكرٍ قبلَ النداءِ، ومع ذلك يجوزُ نداؤُه أجبتُ: المعنِيُّ بكونه قبلَ النداءِ منكراً كونه قابلاً للتنكيرِ، والعلمُ كذلك بخلافِ المعرّفِ باللّامِ ، وأما أنَّ اسمَ الإشارةِ مستكرهٌ نداؤُه، فلأنَّ الأسماءَ على ثلاثةِ أنواعٍ، مظهرٌ ومضمرٌ وما هو بينَ بينَ، وهو اسمُ الإشارةِ، والفرقُ بين المضمرِ وبين[1] اسمِ الإشارةِ، أنَّ المضمَر للقريبِ جداً، ولذلك قالوا: الضمائرَ أعرفُ المعارفِ، لأنَّها بمنزلةِ وضعِ اليدِ بخلافِ اسمِ الإشارةِ فإنَّه لما هو أبعدُ منه، وأمّا المظهرُ فسائغٌ نداؤه، وأمّا المضمرُ فبالإجماعِ لا يجوزُ نداؤه، لأنّه لو نُودي لا يخلُو من أن يكونَ هو الغائبُ أو المخاطبُ، فلئن[2] كان هو الغائبُ فلا يخلو من أن ينادى نداءَ غيبةٍ، أو نداءَ خطابٍ، لا وجهَ إلى أن ينادى نداءَ غيبةٍ، لأنَّ المنادى نداءَ غيبةٍ نكرةٌ، والضَّميرُ مما لا سبيلَ إلى تنكيره، ولا وجهَ إلى أن يُنادى نداءَ خطابٍ، لأنَّ ضميرَ الغائبِ من مُسَمَّياتِ الغيبةِ، فلا يمكنُ تحويلُه مُخاطباً.
وإن كانَ هو المخاطبُ لا يخلو من أن ينادى نداءَ غيبةٍ، أو نداءَ خطابٍ، لا وجهَ لأن ينادي نداءَ غيبةٍ، لأنَّ الضميرَ المخاطبَ من مسمَّاه فلا يجوزُ تحويلُه غائباً، ولا وجهَ لأن يُنادى نداءَ خطابٍ، إذ نداءُ الخطابِ إنّما يكونُ حيثُ يكونُ الاسمُ قبلَ النداءِ مُنَكَّراً غيرَ مخاطبٍ فيستفيدُ النَّداءَ مع ضَمَّةِ[3] التَّعريفِ والخِطَابِ، وقبلُ النِّداءِ ها هُنا كلا الأُمرين مَفقودٌ. أمَّا اسمُ الإشارةِ فمستكرَهٌ نِداؤُه، لأنَّه من حَيثُ إنَّ أحدَ طَرَفيه إلى المُظهرِ جازَ نِدَاؤُه، ومن حَيثُ إنَّ طرفَه الثاني إلى المضمَرِ استُكرِهَ نداؤه مع الكراهية عملاً بكلا الشَّبَهين، ولأنَّ الإشارةَ تقعُ في مقابلةِ المضمرِ، وهذا لأنَّ الإشارةَ لا تكونُ

(١) في (ب).
(٢) في (ب) فإنّ.
(٣) في (أ).

إلّا بالمشيرِ، والمشارِ له، والمشارِ إليه، وتقعُ في مقامِ المشيرِ والمشارِ له الضميرُ، وفي مقامِ المشارِ إليه اسمُ الإشارة، وهذا يُوهِمُ أنّ اسمَ الإشارةِ بمنزلةِ المضمرِ، وذلك في نحو فعلتُ ذلك الأمرَ، فالتاء كنايةٌ عن المشيرِ، والكافُ في ذلك كنايةٌ عن المشار له، وذا ينصرفُ إلى المشارِ إليه، بما ذَكَرناه أنَّ المعرّفَ لا ينادى رأساً، واسمُ الإشارةِ مستكرهٌ نداؤه، فالواضعُ استخرجَ لندائهما نداءً غيرَ مستكرهٍ حيلَةً، وهو أن ينادي شيئاً غيرَ مقصودٍ، ثم وَصَفهُ بها فَحَصَلَ له المقصودُ، وهذه الحِيلةُ[1] شبهةٌ بالحيلةِ التي استخرجَهَا في بابِ التَّعجُّبِ، للتَّعجُّبِ مما لا يجوزُ التَّعجُّبُ منه، فإذا وُصفَ بها وَقَع بينها وبين أيّ كلمةِ التَّنبيه بحرفِ يأتي في مكانِهِ، وذلك بأيِّها الرَّجُلُ، وبأيُّهاذا خُزَزُ: بضمّ الخاء المعجمة، وبزاءين، وهو منصرفٌ، لأنَّ العَلَم المنقولَ في هذا الباب منصرفٌ، كما لو سَمّيتَ بنُغَرَ وحُطَمْ، لأنّه منقول، ولأنّ الخُزَزَ ذكرُ الأرانبِ، وجمعه خُزّان نحو صُرَد. لَوذان: بفتحِ اللاّمِ، والذَّالِ المعجمة. الضَّامِرُ: بضَمِّ الرّاءِ، ولو كانت الإضافةُ حقيقةً لما جازَ رفعه، ويجوزُ فيه النصبُ كما تقولُ: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، بالرفعِ والنصب، لأنّ فيه الإضافة ها هنا كالإفراد، ولو قلتَ: يا حسنَ الوجهِ فليس فيه إلاّ النصب[2]، لإمكانِ الإضافةِ، بل الوجهُ لمَّا كان من تمامِ حَسن، صارَ مضارعاً للمضافِ، وذلك إنشاد سيبويه، والكوفيون ينشدونَه بخفضِ الضّامِرِ، بإضافةِ ذا إليه، كما في قولِكَ: يا ذَا المالِ، والعَنْسُ ليس بمضافٍ إليها، إنما هي عطفُ بيانٍ للضّامرِ. يقالُ: جملٌ ضامرٌ وناقةٌ ضامرٌ، كما يقال: رجلٌ عاشقٌ، وامرأة عاشقٌ، واحتَجُّوا[3] لصحةِ روايتِهم بخفضِ الرَّحلِ في البيت الثاني:

والرَّحلِ والأقتابِ والحِلْسِ

---

(١) انظر شرح الأندلسي: ١/٢٩٢، ٢٩٣.

(٢) في (ب).

(٣) صححت هذه اللفظة في الهامش فلم تظهر في الصورة.

ألا تَرى أنه لا يَستَقِيمُ عطفُ الرَّحلِ على العنسِ، إذ لا يُقالُ ضَمُرَ رَحلُه، وهذا عندَ سيبويه على طريقةَ قولهم(1):

عَلَفتُها تِبناً ومَاءً بارِدا

يعني ولَيالي الرَّحل(2) الحلسُ للبعير كالمسح للرّاهب، ويُحتملُ أن يكونَ اشتقاقُ المَسِيحِ منه. وعَبِيدُ: بفتحِ العين. المُخَوِّفُنا: بالرَّفعِ، وهو بمنزلةِ الضّامرِ العنسِ، وتمامُه(3):

حِجرٌ تَمَنّي صاحبُ الأَحلامِ

تَمَنِّي: منصوب على المصدَرِ، والعاملُ فيه ما في (المخوفنا بِمقتَلِ شَيخِهِ) من معنى التَّمني. المعني بالمنادى في هذا البيت هو امرؤُ القيس الشاعرُ، وعني بشيخِهِ والده حُجراً وكانت بنو أسدٍ قد قَتَلَتْهُ، يقولُ: يا من توعَّدنا ليقتُلنا بقتلنا شَيخَه وَعِيداً لا يصلُ إليه، ولا يقدِرُ عليه، إنما هو من قَبيل الهَذَيَانِ يَجرِي في أثناءِ الكلامِ كما يَرى النائمُ في أضغاثِ الأحلامِ في المنام.

[27/ب] قالَ جارُ اللَّه: «وتقولُ في غيرِ الصِّفةِ يا هذا زيدٌ / وزيداً، ويا هذان زيدٌ وعمروٌ وزيداً وعمراً».

قالَ المشرِّحُ: إعرابُ الثاني ها هنا على عَطفِ البيان. فإن سألتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ على البدلِ؟ أجبتُ: لو كان إعرابُه على البَدَلِ لامتَنَع فيه

(1) عجز هذا البيت:

حتى غدت همالة عيناها

انظره في الخصائص لابن جني: 2/431، وأمالي ابن الشجري: 2/321، والإنصاف لابن الأنباري: 613، وشرح ابن يعيش: 2/8، والمنخل: 30، وشرح الأندلسي: 1/194. نسب إلى ذي الرّمة غيلان بن عقبة، وقال البغدادي في الخزانة: 1/499 فتشت ديوانه فلم أجده فيه.

(2) صححت هذه الكلمة في هامش نسخة (أ) ولم تظهر في الصورة.

(3) تقدم تخريجه.

التنوينُ، إذ البدلُ في حكم تكرارِ العاملِ، ولذلك تقولُ: يا زيدُ زيدُ، فتضمُّ الأول كالثاني.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتقولُ: يا هذا ذَا الجُمّةِ على البدل».

قال المشرّح: الذي يدلُّ على أنَّ إعرابَ ذي[1] الجُمّةِ ها هنا[2] على البدلِ أنّ إعرابَه بطريقِ التَّبعية، والتوابُع خمسٌ، وأنَّه ليس من بابِ العطفِ بالحرفِ، ولا من بابِ التأكيدِ، لأنَّ ذا كذا لا تقع في غيرِ هذا الموضع تأكيداً، فكذلك ها هنا، وإذا ثَبَتَ أنَّ قولَنا ذا[3] الجُمَّةِ ليست من بابِ العَطف بالحرفِ ولا من بابِ التأكيدِ فإمَّا أن تكونَ صفةً، وإمَّا عطفَ بيانٍ، وإمَّا بدلاً وليس بصفةٍ لما عُلم من أنَّ المضافَ لا يقعُ لاسمِ الإشارةِ صفةً فيبقى أن يكون إمَّا بدلاً وإمَّا عطفَ بيان، وليس بعطفِ بيانٍ؛ لأنَّ عطفَ البيانِ اسمٌ غيرُ صفةٍ، وذو كذا صفةٌ فتعيَّن أن يكونَ بدلاً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ولا يُنادى ما فيه الألفُ واللاّمُ إلاّ اللَّهُ وحدَه، لأنّهما لا يُفارقانِه كما لا يُفارقانِ النَّجمَ، مع أنَّهما خَلَفٌ عن همزةِ إله».

قالَ المشرّحُ: جميعُ ما فيه الألفُ من الأسماءِ لا يجوزُ نداؤه إلاَّ الله وحدَه[4]

---

(١) في (أ)، (ب) ذو.

(٢) في (ب) فقط.

(٣) في (أ) ذو.

(٤) هذا هو رأي البصريين، وأجاز الكوفيون نداء ما فيه الألف واللاّم عموماً ولا أدري كيف لم ينبه الشارح على أنّ المسألة خلافية، أمّا الزمخشري فذكر الوجه المختار ولم يعتدّ بخلاف الكوفيين، أو أنّه تركه اختصاراً، ولم يذكر الأندلسي هذا الخلاف مع توسعه في الشرح. ولا ذكره ابن يعيش وأمّا العلوي فقد بسط القول ـ كعادته ـ في هذه المسألة وذكر أنها من مسائل الخلاف بين الفريقين واحتج لكل فريق. انظر شرحه: ١٠٧/١، ١٠٨.

وانظر المسألة في الإنصاف: ٣٣٥، والتبيين عن مذاهب النحويين: المسألة رقم (٨١)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة المسألة رقم (٢٥) قسم الأسماء.

وانظر كتاب سيبويه: ٣١٠/١، وشرحه للسّيرافي: ٤٣/٣ والمقتضب للمبرّد: ٢٤١/٤، واشتقاق أسماء اللّه للزجاجي: ٢٩، والجمل له ١٦٢، وأمالي ابن الشجري: ١٨٢/٢، وشرح اللّمع للأصفهاني: ٧٤.

لأنَّهما لا(١) يفارقانِهِ، فَصارَا كأنَّهما من نفسِ الاسمِ. فإن سألتَ: كيفَ لا(١) ينادى النجمُ، مع أنَّ الألفَ واللاّمَ فيه منِ نفسِ الاسمِ لأنّهما لا يفارقانِهِ؟ أجبتُ: في اسمِ اللَّهِ تعالى شيءٌ آخرُ وذلك، أنَّهما إن لم يفارقاه، فقد صارا خَلَفاً عن همزةِ إله، بخلافِ النَّجمِ. وعن بعضِ التَّرامِذَةِ: وعُوِّضت عنها(٢) الألفُ واللاّمُ محافظةً عليها من الكسرةِ التي تُقَرِّبُهُا من الإمالةِ ليكونَ أعظَمَ وأَفخَمَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: وقال(٣):

من أجلِكِ يا التي تَيَّمتِ قلبي وأَنتِ بخيلةٌ بـالـوصـلِ عَنّي

شبيهٌ بـ «يا اللَّه»، وهو شاذٌّ.

قالَ المشرِّحُ: وهذا على حذف الموصوفِ في الظَّاهِر، وأرادَته في المعنى، كأنَّه قال: يا حبيبة أنت التي تَيَّمت قَلبي، ومِمّا يُقالُ في هذا الباب قوله(٤):

---

(١) في (ب) لم.

(٢) في (أ) منها.

(٣) لم أعرف قائله: انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٣٠، والخوارزمي: ١٤، وزين العرب: ١٤، وشرح الأندلسي: ١٩٦/١، وشرح ابن يعيش: ٨/٢، وشرح الزملكاني: ٢١/٢.

والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٣١٠/١، وانظر شرح السّيرافي: ٤٣/٣، والنكت للأعلم: ١٩٩ وانظر المقتضب: ٢٤١/٤، واشتقاق أسماء اللَّه للزّجاجي: ٣٠، والإنصاف: ٣٣٦، وتفسير القرطبي: ٢٠٢/١، والغرة فـي شرح اللّمع لابن الدّهان: ٣٦/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٦٩، وضرائر القزاز: ١١٢، والخزانة: ٣٥٨/١.

(٤) ينسب هذا الرجز لحكيم بن معيّة الرّبعي، ونسبه ابن يعيش في شرحه إلى الأسود الحمّاني، ولعله هو أبو الأخرز الحماني الذي تنسب إليه المقطوعة التي منها:

مـروان مـروان أخـو الـيـوم الـيـمـي كـان مـتـى يـعـطف علوقـاً تـر أم ريمان أم ليدة التأمّم

وهي ـ كما ترى ـ على وزنها وقافيتها فلعلّها منها.

وحكيم بن معية: راجز عاصر العجاج والفرزدق وجريراً، وهو مثلهم تميمي النسب وكان =

لو قُلتَ ما في قَـومِها لم تيثَم　　يفضُلُهـا في حَسَبٍ ومِيسَمِ

أي ما في قومِها أحدٌ يفضُلُها. فإن سألتَ: فهل يجوزُ على هذا أن يقالَ في السّعةِ[1] يا لضاربُ ويكون معناه يأيُّهـذا[2] الضّارِبُ؟ أجبتُ: على مذهبِ الكوفييـن يجوزُ على[3] أنّا نقولُ[4]: بين هذه الصُّورةِ وتلك الصّورةِ فرق، وذلك لا يُقالُ: لتي بطرحِ إحدى اللاّمين، كما يقالُ في مذكرِها لذى، وذلك يوهِمُ أنّ اللاّمَ المتقدمةَ ليست للتّعريفِ بخلافِ الضّاربِ فَإِنّه يقالُ ضاربٌ. بَخِلَ عليه، وبَخِلَ عنه وظَنَّ عليه وظَنَّ عنه.

قالَ جارُ اللّهِ: وإذا كُرِّرَ المنادى في غيرِ حالِ الإضافةِ ففيهِ وجهان، أحدُهما أن ينصبَ الاسمان معاً[5] كقول جَرير:

يا تيمُ تيمَ عديٍّ لا أَبا لكُمُ

وقول بعضِ وَلَدِهِ:

يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذُّبَّلِ

= يفضل الفرزدق على جرير فهجاه جريرا. انظر خزانة الأدب: ٢/٣١١.

وأبو الأخرز هو قتيبة بن عبد العزّى تميميّ أيضاً، يكنى أبا نخيلة، عاصر جريرا، وبينه وبين بلال بن جرير مباسطات. ترجمته في كني الشعراء (نوادر المخطوطات: ٧/٢٨٣) والمؤتلف والمختلف: ٥٢.

والبيت من شواهد المفصّل في باب الصّفة كما سيأتي. انظر شرحه وإعرابه في إثبات المحصل: ٣٧، والمنخّل: ٧٩، وشـرح الخوارزمي: ١٥٦ وزين العـرب: ٣٩ وشرح الأندلسي: ٢/٥، ١/١٩٦، والمقاليد: ١/٢١٠، وشرح ابن يعيش: ٣/٥٩، ٦١.

وهو من شواهد الكتاب: ١/٣٧٥، والخصائص: ٢/٣٧٠ ومعاني القرآن للفراء: ١/٢٧١، وأمالي القالي: ٢/٢١٣، وضرائر القزاز: ١٦٦، وضرائر ابن عصفور: ١٧١، والخزانة: ٢/٣١١.

(١) في (أ) في الشعر.
(٢) في (ب) يا زيد.
(٣) في (ب).
(٤) في (أ) أن نقول.
(٥) في (أ).

والثاني: أن يُضمَّ الأولُ.

قالَ المشرّحُ: إنَّما جازَ نصبُ الاسمين معاً، لأنَّ الثاني منادى من حيثُ المعنى، وهو مضافٌ[1]، كما أنَّ الأوّلَ مضافٌ من حيثُ المعنى، وهو منادى. تمامُ المصراعِ الأوّلِ.

لا يُلقِيَنَّكُم في سَوءَة عُمَرُ[2]

عديٌّ[3] تيمِ بن عبدِ مناة، وهم قوم عُمر بن لَجَأ، وعديٌّ أخوة تَيمٍ[4]، يقولُ: تنبّهُوا حتّى لا يُلقِيَنّكُم[5] في مكروهٍ عُمَرُ، أي لا يوقِعَنَّكُم في هجاءٍ فاحشٍ، من أجلِ تَعَرُّضِه وتَحَكُّكِهِ بي[6].

---

(١) قوله: وهو مضاف صححت في نسخة (أ) في الهامش ولم تظهر في الصورة.

(٢) البيت لجرير، من قصيدة في ديوانه: ٢١٠/١ ـ ٢١٦ يهجو بها عمر بن لجأ التيمي في خبر في ديوانه: ٢٠٩ والأغاني: ١٨/٨، ٨٢. والبيت ص ٢١٢. ومطلع القصيدة:

هاج الهوى وضمير الحاجة الذكر ... واستعجم اليوم من سلّومة الخبر

وانظر شرح إعراب البيت: في المنخّل: ٣١، والخوارزمي: ١٤ وزين العرب: ١٤ وشرح ابن يعيش: ١٠/٢، ١١٥، وشرح الأندلسي: ١٩٧/١، والزملكاني: ٢٣/٢، ٢٤، والعلوي: ١٠٨/١، ١٠٩.

والبيت من شواهد الكتاب: ٢٦/١، ٤١٣. وانظر شرح السّيرافي: ٤٦/٣، والنكت للأعلم: ١٠١، وشرح أبياته لابن السّيرافي: ١٤٢/١، وشرحها لابن خلف: ٢٦/١، وشرحها للكوفي: ٨٥، والمقتضب: ٢٢٩/٤، والأصول لابن السراج: ٤١٨/١ والجمل للزّجاجي: ١٧٠، وشرح أبياته لابن سيده: ٣١، ولابن السيد: ٦٤ ولأبي جعفر اللّبلي: ٤٥، ولأبي عبدالله بن هشام اللّخمي: ٢٧، ١٥١، ١٥٢، ...، والخصائص: ٣٤٥/١، وابن الشجري: ٨٣/٢، والخزانة: ٣٥٩/١

(٣) في (ب) عنى.

(٤) قال ابن هشام اللّخمي في الفصول والجمل...: ١٥١: إنما أضاف تيم إلى عديّ ليفرق بينهما وبين تيم مرة في قريش، وتيم غال بن فهر في قريش أيضاً، وهم بنو الأدرم، وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان، وتيم ضبّة. وهذا هو الذي أضاف تيماء إليه، وهو وأخوه، وهما تيم وعدي أبناء عبد مناه بن أدين طانجة بن الياس بن مضر. وانظر خزانة الأدب: ٣٦٠/١.

(٥) قال ابن سيدة في شرح أبيات الجمل: ٣١، من روى (لا يلفينكم) بالفاء فقد صحّف وحرّف. وانظر الخزانة أيضاً: ٣٦٠/١.

(٦) في (أ).

يريدُ: أَقِرّوا بفضلي، وأَمَنوا، وكُفوا عن أذاي لِتأمَنُوا. هو زيدُ بنُ[1] أرقمٍ وأضافَه إلى اليَعملات، لأنّه كان يَنزِلُ ويَحدُر لها، فتَسيرُ، ويشهدُ له ما بعدَه[2].

تطاوَلَ اللّيلُ عليكَ فانزِلِ

أي أَخّرتَ النزولَ إليها حَتّى ذَهَبَ أكثرُ اللّيلِ، والذُّبَّلِ: جمعُ ذابلٍ، ونحوها: الرُّكعُ جمعُ راكعٍ. وعني[3] بها الضُّمَّرَ.

---

(١) هو الصّحابي الجليل: زيد بن أرقم بن زيد بن قيس... من بني ثعلبة خزرجي أنصاري. استصغر يوم أحد، وغزا سبع عشرة غزوة مع الرسول ﷺ، وشهد صفين مع علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه. ومات بالكوفة سنة ٦٨ هـ رحمه اللّه ورضي عنه.

ترجمته في الإصابة: ١/٥٦٠، وتهذيب التهذيب: ٣/٣٩٤، والخزانة: ١/٣٦٣.

(٢) هذا الشاهد أنشده الزّمخشري ـ كما ترى ـ لبعض ولد جرير. وقد سار على ذلك أغلب شرّاح المفصّل. قال الصّغاني: فيما علّقه على نسخة المفصّل. وكان الصّغاني قد وقف عليها بخط الزّمخشري، كذا في نسخة الزمخشري: وقول بعض ولده، وهو تحريف وهو لعبداللّه بن رواحة يخاطب زيد بن أرقم، وكان يتيماً في حجره، ويحثّه على أن ينزل ويحدو، وقد نسبه بعض رواة كتاب سيبويه إلى جرير حيث رواه وأنشده عقيب قول جرير: (سوءة عمر) ثم قال: وقال: يا زيد زيد... فحسب الضمير راجعاً إلى جرير، وهو راجع إلى الراجز، أو القائل، أو ما هو في معناهما. وهو في ديوان عبد اللّه بن رواحة: ٩٨، ونسب في الكامل: ٣/٢١٧ إلى عمر بن لجأ التيمّي، وقد رجعت إلى ديوان شعره الذي جمعه الدكتور يحيى الجبوري المطبوع في بغداد سنة ١٣٩٦ هـ فلم أجد البيت فيما نسب إليه.

أمّا قول الزمخشري: وقالَ بعضُ ولده فقد أخذها عن شرح كتاب سيبويه للسّيرافي: ٣/٤٦، فإنه قال: وقال بعض ولد جرير، وتروى لعبداللّه بن رواحة ومثله في النكت للأعلم الشّنتمري: ١٠١، والعجيب أنّ الزّمخشري في (شرح أبيات الكتاب) له ينسبه إلى عبداللّه بن رواحة. وانظر إعراب البيت وشرحه في: المنخّل: ٣٢، والخوارزمي: ١٥ وزين العرب: ١٤، والأندلسي: ١/١٩٨، وابن يعيش: ٢/١٠، والزملكاني: ٢/٢٣، ٢٤، والعلوي: ١/١٠٩.

وهو من شواهد سيبويه: ١/٣١٥، وانظر شرح شواهده لابن السّيرافي ٢/٢٧، والمقتضب: ٤/٢٣٠، والمنصف: ٣/١٦، والخزانة: ١/٣٦٢ ويوجد في كثير من كتب السيرة في ترجمة زيد بن أرقم رضي اللّه عنه. وقد أورد السّيوطي نقلاً عن نوادر ابن الأعرابي أرجوزة أوّلها هذا البيت ونسبها إلى بكير بن عبد الرّبعي.

(٣) في (ب).

قالَ جارُ اللَّه: ـ وقالوا في المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ: يا غُلامي: ويا غُلامَ، ويا غُلاما وفي التنزيل[1]: ﴿ يا عِبَادِ ﴾[2] وقرىء ﴿ يا عِبَادِيَ ﴾[3].

قالَ المشرِّحُ: إنَّهم يَجتَزِؤون عن الياءِ بالكسرةِ، فيقالُ: يا غلامي يا غلامِ، وهذا الأخيرُ في مقامِ النداء أكثرُ، لقولهم: يا قومِ، يا ربِ، إذ النداءُ موضعُ حذفٍ يحذفون منه التنوين ويَقَعُ فيه التَّرخيم نحو: يا حارِ، ويا طَلحَ، فلما كانت هذه الياء / تحذفُ في غيرِ النداءِ كان حذفُها في النّداءِ ألزمَ. [٢٨/أ]

قالَ جارُ اللَّهِ: ويقالُ: يا رَبَّا تجاوَز عَنّي، وفي الوقفِ يا رَبَّاه، ويا غُلاماه.

قالَ المشرّحُ: ياءُ المُتَكَلِّمِ تُبدلُ ألفاً فيُقالُ: يا رَبَّاً تجاوز عَنِّي، وفي لغة طيٍّء تُبدل الياء الواقعة بعدَ كسرةٍ ألفاً فيقال: في بَقِيَ: بقا، وفي فَنِيَ: فَنَا، وفي جارِيَةٍ: جاراه، وفي نَاصِيةٍ: ناصاه، والهاء في يا ربّاه، ويا غلاماهُ للوقف.

قالَ جارُ اللَّهِ: والتاءُ في يا أبتِ، ويا أمتِ تاءُ التأنيثِ، عُوّضَت عن التاءِ ألا تَراهم يُبدلونَها هاءً في الوقفِ.

قالَ المشرّحُ: أمَّا أنَّ هذه التَاء تاءُ تأنيثٍ، فلأنَّها مَزيدةٌ تنقلبُ في الوقفِ هاءً وأمّا أنَّها عُوّضت عن الياءِ[4]، فلأنّه لا يجمعُ بينهما، فلا يقالُ: يا أبتي، ولا يا أُمَّتي فإن سألتَ: كيفَ عوَّضوا التّاءَ عن اليـاءِ في هذين الاسمين، ولم يعوِّضُوا عنها في الأخِ، ألا تَرَى أنّه لا يجوزُ يا أختِ في يا

(١) كلمة (التنزيل) سقطت سهواً من (أ).

(٢) الآية بتمامها: ﴿ يا عباد لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون ﴾ الزخرف: آية: ٦٨.

(٣) الآية بتمامها: ﴿ يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون ﴾ العنكبوت: آية: ٥٦.

(٤) في (ب).

أخي، وكذلك يجوزُ فيه الجمعُ بينَ هذه الياء وبين الألفِ التي هي بَدَلٌ من[1] ياءِ[2] الإضافةِ، ولأنَّه لا يجوزُ فيها الضَمُّ كما يجوزُ فيها الكَسرُ والفتحُ، فتقولُ: يا أبتِ بالكسرِ كما نقولُ يا غُلامَ ويا أبتَ بالفتحِ، كما تقولُ يا ابن أمَّ، ويا أبتُ - بالضَّم - كما تقول: يا أبتِ[3] - بالكسر[4] - ولو كانت هذه التاء بدلاً من ياءِ الإضافةِ لما جازَ فيها الضم؟ أجبتُ: الأصلُ في هذا التَّعويضِ لفظةُ الأمِّ، كأنَّهم[5] أظهروا التاءَ المقدرّةَ فيها لمعنى التّفخيم، وهذا لأنَّ كلَّ مؤنثٍ لا تظهرُ فيه التَّاءُ فهو في تقديرِ التاءِ، ثم رَأوا أن يكتفوا بها عن الياءِ حتَّى لا يَجمعوا في آخرِ الاسمِ بينَ زيادتين كلٌّ منهما كلمة وثم زَادوا في الأبِ أيضاً هذه التاء للمَعنيَين. رَوماً للمطابقةِ بين الاسمين، ولما يَستحِقُّه الوالدان من التَّفخيم، بخلافِ الأخِ، فإنَّه ليسَ فيه تلكَ المطابقةُ، ولأنَّ الأخَ لا يستحقُّ التعظيمَ حَسبما يستحقُّه الوالدان. قوله: يا أبتِ[6] بأنَّه يَجوزُ الجمعُ بينَ هذه التّاءِ، وبين الألفِ التي هي بَدَلٌ من ياءِ الإضافةِ، قُلنا: هذه التّاءُ تَمَحَّضت عوضاً عن الياءِ، وإنما هي في الأصلِ للتأنيثِ، ثُمَّ للتّفخيم، على ما ذَكرنا، قوله: بأنّه يجوزُ فيها الضَّمُّ، قلنا: لأنَّ الأصلَ في هذه التّاءِ التأنيثُ ثم التَّفخيمُ على ما مرَّ، ويقالُ: التَّاء فيه مقحمةٌ كإقحام الاسمِ المكررِ في:

يا تيمُ تيمَ عديٍّ....

ويقالُ: هذا[7] كما يقالُ: يا طلحةَ أقبل، بالفتحِ على معنى يا طلحَ ونحوه[8]:

---

(١) في (أ) عن.
(٢) في (ب).
(٣) في (ب) يا رجل.
(٤) في (أ).
(٥) في (ب) فإنّهم.
(٦) في (ب).
(٧) في (ب) هو.
(٨) هذا صدر مطلع قصيدة للنابغة الذّبياني في ديوانه: ٥٤ وعجزه: =

كِلِيني لهمٍّ يا أُميمةَ ناصبِ

بفتح أُميمةَ.

قالَ جارُ اللَّه: وقالوا: يا ابن أمِّي، ويا ابنَ عمِّي، ويا ابنَ أمّ، ويا ابن عمَّ، ويا ابن أمَ، ويا ابن عمَ. قال أبو النّجم(1):

يا ابنة عَمّا لا تَلُومي واهجَعي(2)

جعلوا الاسمين كالاسمِ الواحِد.

قال المشرِّح: يريدُ أنّ قولَهم يا ابنَ أمَّ، ويا ابن عمَّ مفتوحاً، بمنزلةِ خمسةَ عشرَ في أنَّ جعل الاسمين اسماً واحداً، وهذا ليس بشيءٍ، والوجهُ أنّهم قد اجتَزَؤُا عن الألفِ بالفتحةِ كما اجتَزَؤُا عن الياءِ بالكسرةِ. وبيتُ أبي النَّجمِ في الأرجوزَةِ الّتي مُستَهلُّها(3).

قـد أصبَحَت أمُّ الخيارِ تَـدَّعِي عـليَّ ذنبـاً كُـلُّهُ لم أُصنَـعِ

= وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وهو من شواهد سيبويه: ٣١٥/١، انظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ٤٤٥/١ وشرحها للكوفي: ١٨٢، واستشهد به الزجاجي في الجمل: ١٨٦ وانظر شرح أبياته لابن السّيد: ٧٦ وشرحها لابن هشام اللخمي: ١٦٧ وانظر: أمالي ابن الشجري: ٨٣/٢، وشرح ابن يعيش: ١٢/٢، ١٠٧، والخزانة: ٣٧٠/١، ٣٩١، ٣٩٧.

(1) تقدم التعريف به.

(2) انظر إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٣٢ والخوارزمي ١٥، وزين العرب: ١٥، وابن يعيش: ١٢/٢، والأندلسي: ١٩٩/١، والزملكاني: ٢٦/٢ وهو من شواهد سيبويه: ٣١٨/١، وشرحه للسيرافي: ٥٠/٣، والنكت للأعلم، وشرح أبياته لابن السّيرافي: ٤٤٠/١، الأصول لابن السراج ٤١٧/١، والمقتضب: ٢٥٢/٤، والخصائص: ٢٥٢/١، وأمالي ابن الشجري: ٨/١، والنوادر: ١٩، والمسائل الشيرازيات: ٤٩، وشرح شواهد المغني: ٥٤٤، والخزانة: ١٧٦/١.

(3) الأرجوزة في الأغاني: ١٥٩/١٠، وشرح شواهد المغني: ٥٤٤، والبيت من شواهد كتاب سيبويه ٤٤/١، انظر شرحه لأبي الفضل الصغار: ١٢٧/١، وشرح أبياته لابن السّيرافي ١٤/١، وشرحها للكوفي: ٦ وانظر معاني القرآن للفراء: ١٤٠/١، ٢٤٢، ٩٥/٢، والخصائص ٦١/٣، ٣٠٣، والمحتسب: ٢١١/١، أمالي ابن الشجري: ٨/١، ٩٣، ٣٢٦، وضرائر القزاز: ٦٦، وضرائر ابن عصفور: ١٧٦، والخزانة ١٧٣/١، ٤٤٥.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ولا بُدَّ لك في المندوبِ من أن تُلحِقَ قبلَهُ ياءً، أو واواً، وأنتَ في إلحاقِ الألفِ في آخره مخيَّرٌ فتقولُ: وازيداه، أو وازيدَ، والهاءُ اللاَّحقةُ بعدَ الألفِ للوقفِ خاصةً، دونَ الدَّرجِ:

قالَ المشرِّحُ: أمَّا (يا) فلأنَّه منادى قالَ جرير[1]:

يُبقي[2] الإلَهُ أميرَ المؤمنين لَنا ... يا خيرَ من حَجَّ بيتِ اللَّه واعتَمَرا
حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاضطلعتَ بِهِ ... وقمتَ فيها بأمرِ اللَّهِ يا عُمَرَا

أمّا (وا) فإنّه نداءٌ يختصّ بالموتى، وأمَّا إلحاقُ الألف في آخرهِ فلَما قالَ سيبويه[3]: لأنَّ النّدبةَ كأنَّهم يَتَرَنَّمُون فيها، ولأنَّك تَزيدُ في آخِرِ الاسمِ في النّداءِ الألفَ التي تُلَيَّنُ بالهاءِ في الوقفِ، وذلك إذا أردتَ أن تُسمِعَ بعيداً. قال[4] ابنُ السَّرَّاج: تقولُ: يا زيداه إذا ناديتَ بعيداً تجيءُ بالهاءِ إذا وقفتَ، فإذا وَصَلتَ قلت: يا زيدُ أقبِل، ويا قَوماً تَعَالوا، وكذلك إذا نَدَبتَ هالِكاً. قالَ ابنُ السَّراجِ: لأنَّ المندوبَ في غايةِ البُعدِ، لأنَّ زيادةَ الألفِ لمدِّ الصوتِ، ليكونَ أظهرَ لِلتَّفجُّعِ، ولما كانت الألفُ تَجري مَجرى النَّفسِ، ولم يكن لها مُعتَمدٌ في الفَمِ، وكانت تُعَرَّضُ للخفاءِ[5]، والذُّوبِ خيفَ عليها الزَّوالُ، فزيدَت بعدها الهاءُ لتظهرَ، وتَبقى منطوقاً بها.

[٢٨/ب] قالَ جارُ اللَّهِ: ويلحقُ ذلك المضافُ إليه فيقالُ: / وأمير المؤمنيناه،

(١) يرثي عمر بن عبد العزيز. ديوانه: ٧٣٦. وهما في المغني: ٣٧٢، وشرح شواهده للسّيوطي: ٢٦٨، والعيني ٢٢٩/٤، والتصريح: ١٦٤/٢، والهمع: ١٨٠/١، وبعدهما في الكامل: ٢٧٣/٢:

والشمس طالعة ليست بكاسفة ... تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

والبيت الثاني فقط في كتاب البديع في علم العربية لأبي السّعادات المبارك بن الأثير: ورقة: ١٣٢.

(٢) روي في بعض المصادر: (ينعى النّعاة).

(٣) الكتاب: ٣٢١/١.

(٤) في (ب) فإنّ.

(٥) في (أ) الخفاء.

ولا تلحقُ الصفةَ عندَ الخليلِ فلا يقالُ: وازيدُ الظّريفاه، وتلحقها[1] عندَ يُونس.

قالَ المشرّحُ: المضافُ والمضافُ إليه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، ولذلك يؤنَّثُ الفعلُ المسندُ إلى المضافِ بتأنيثِ المضافِ إليه، كما في قَولِهِم: شُلّت بَعضُ أناملِه، وقوله[2]:

وَقَد شَرِقَت صدرُ القناةِ من الدَّمِ [3]

حُجَّةُ الخليلِ: أنّ[4] المضافَ والمضافَ إليه بينهما اتحادٌ ولَيس مثله بينَ الصفةِ والمَوصوفِ، بِدَلِيلِ أنَّ المُضافَ إليه على كلامٍ، (5-والصِفَةَ مع المَوصوفِ على-5) كلامين، ومنَ ثَّم[6] لم يَجُزِ السُّكوتُ على المضافِ كما جازَ على الصِّفَةِ.

قالَ جارُ اللّهِ: ولا يندبُ إلّا الاسمُ المعرّفُ، فلا يقالُ: وآرجلاه، ولم يُستَقبَحْ وامَن حَفَرَ بئرَ زَمزَماهُ، لأنّه بمنزلةِ: وآعبدَ المُطَّلباهُ.

قالَ المشرّحُ: إنّما لا يقالُ وآرجُلاه، لأنَّ المقصودَ بالنُّدبة هو استغاثةُ الناسِ بأعظامِ الرزيّةِ، وأعظامُها بإظهارِ المتوفى، ولذلك قالوا بأنَّه لا يندبُ المبهمُ. بينا عبدُ المطلبِ في الحِجر إذ أُتي فأُمر بحفرِ زمزمٍ، فقالَ: وما

---

(١) في (ب) وتلحق.

(٢) في (ب) وقولهم.

(٣) هذا عجز بيت للأعشى وصدره:

وتشرق بالأمر الذي قد أذعته

ديوانه: ١٢٣. وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٢٥/١، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٥٤/١، والكوفي: ١٨، ٣٤، ٨٠. وانظر معاني القرآن ٣٧/٢، ٣٢٨، والكامل للمبرّد: ١٤١/٢، والمقتضب: ١٩٧/٤.

(٤) في (ب) أنّ الاتحاد بين المضاف...

(٥ - ٥) في (ب).

(٧) في (أ) لم.

زمزم؟ فقالَ لا تنزِف ولا تَندَم تَسقِي الحجيجَ الأَعظم، وهو بين الفرثِ والدّم، عندَ الغُراب الأعْظَم، فغدا عبدُ المطلبِ ومعه الحارثُ[1] ابنه ليسَ له يومئذٍ ولدٌ غيرُه فوجَدَ الغُرابَ يَنقُرُ بين[2] أسافٍ ونائلةَ فحفرَ فيه فلمّا بَدَا له الطَّوِيُّ كَبَّر.

قالَ جارُ اللَّهِ: فصلٌ؛ وقد[3] يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ عَمَّا لا يوصفُ به أيّ، قال تعالى[4] ﴿ يوسفُ أَعرِض عَن هَذا ﴾ - و - ﴿ قالَ رَبِّ أَرني أَنظر إليك ﴾[5] وتقول: يا أَيُّها الرجلُ، ويا أيتُها المرأةُ، ومن لا يَزال مُحسِناً أَحسن إليَّ. ولا يحذفُ عن ما يوصفُ به أيُّ، فلا يقالُ: رجلٌ، ولا هذا».

قالَ المشرّحُ: الأسماءُ التي لا يوصفُ بها أيُّ العلمُ والمضافُ إضافةً معنويةً، ومَنْ، والذي يوصفُ به أيُّ اسمُ الجنسِ واسمُ الإشارةِ. إنما جازَ أن يُحذَفَ حرفُ النداءِ عَمَّا لا يوصفُ به أيُّ، لأنَّه لا يُعتَقَبُ على آخره حالة النّداء حكمان، فلو أُجيز حذفُ حرف النّداءِ، فالبحث على أوّل الكلمةِ هل هو نداءٌ[6]، أو ليس به؟ لا يفوت السامع الحكمَ المعلّقَ بآخرِه بخلافِ اسمِ الجنسِ، فإن سألتَ: كيفَ يجوزُ أن يحذفَ حرفُ النداءِ عن اسمِ الإشارةِ مع أنّه لم يتعلّق بآخره حكمان؟ أجبتُ: لأنَّ اسمَ الإشارةِ متباعدٌ عن مقامِ النّداءِ إذ له بالضميرِ شَبَهٌ[7]، فيكونُ الغيبة بالداخلة في مسمَّاه وذلك ما في نداهُ، ولأنَّ هذا لا تَقَعُ به الإشارة للمخاطب إلى غيرِه، فإذا نَاديتَه بالإشارة إليه فلا بُدَّ من حرفِ النِّداءِ، ليُعلَمَ أنَّك تُشيرُ إليه.

---

(١) في (ب) ابنه الحارث.
(٢) في (أ).
(٣) في (أ).
(٤) سورة يوسف: آية: ٢٩.
(٥) سورة الأعراف: آية: ١٤٣.
(٦) في (ب) زيد وهو تحريف.
(٧) في (أ) شبهة.

قالَ جارُ اللَّه: «وقد شَذَّ قولهم: أَصبح لَيل، وافتَدِ مَخنوق، وأَطرقْ كَرا[1]، و:

جارِ لا تَستَنكِري عَذِيري[2]

قالَ المشرّحُ: الوجهُ في قولهم: أَصبح لَيلُ أَنَّه كان في الأَصلِ بحرفِ النّداءِ، إلا أنَّه لما استَمَرَّ على آخره حُكمٌ واحدٌ حُذِفَ منه حرفُ النّداءِ، وكذلك افتدِ مَخنوقُ، وأطرق كَرا. وأما:

جَارِ لا تَستَنكِري عَذِيري

فإنّما حُذِفَ حرفُ النداءِ منه، لأنَّ الدليلَ يقتَضي أن يجوزَ فيه ذلك قياساً على سائرِ الأسماءِ التي جازَ فيها الحَذفُ، إلا أنَّ ارتباطَ حكمين مُختلفين بآخرِه يدفعُ عنه ذلك الجَوازَ، وللشاعرِ أن يَعتَمِدَ القياسَ المهجورَ في ضَرورةِ الشِّعرِ على ما ذَكرنا أصبح لَيلُ: كأنَّه استِطالةُ اللَّيلِ، افتدِ مخنوق: أي افتدِ نفسَك. أطرق كرا: فيه شذوذان: حذفُ حرفِ النداءِ منهُ والتّرخيمُ، ويقالُ: هو ذَكرُ الكَرَوان، وفيه شذوذٌ واحدٌ، وفي (المُستقصى)[3] إنّ ذَكَرَ الحُبارى يكون طويلَ العنقِ، يريدُ اخفِض عُنُقَكَ للصّيدِ، فإنَّ أكبرَ منك، وأطولَ أعناقاً وهي النّعامُ قد اصطِيدَت، وحُملت من البَدو إلى القُرى،

---

(1) أطرق كرا: من أمثالهم. انظر جمهرة الأمثال: ١/١٩٤، ٣٩٥. والمستقصى في الأمثال: ١/٢٢١، ٢٢٢، والزّاهر لابن الأنباري: ٢/٣٧٤.

(2) قائله هو العجّاج: انظر: ديوانه: ٢٢١ وهو مطلع الأرجوزة. وانظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٣٢، والخوارزمي: ١٦ وزين العرب: ١٥، وشرح الأندلسي: ١/٢٠٤، وابن يعيش: ٢/١٦، والزملكاني: ٢/٣٣ وهو من شواهد سيبويه: ١/٣٣٠، انظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ١/٤٦١، وشرحها للكوفي: ١٨٥، وتفسير عيون سيبويه لهارون بن موسى القرطبي: ٣٦، والمقتضب: ٤/٢٦٠، والمعاني الكبير لابن قتيبة: ١٢١٦، وضرائر القزاز: ٣٢، والمقرّب ١/١٧٧ والتعليقة عليه لابن النحاس: ٦٤ وضرائر ابن عصفور: ١٤٥، والعيني: ٤/٢٧٧، والخزانة: ١/٢٨٣.

(3) المستقصى: ١/٢٢٢.

يُقال لمن تَكَبَّرَ وقد تَواضع من هو أَشرفُ منه قال:[1]:

إذا رآنـي كـلُّ بكـريٍّ بَـكى   أطرقَ في البيتِ كإطرَاقِ الكَرى

[2-]وقال الفرزدق[-2]:

وأُطرقَ إطراقَ الكَرى من أُحارِبُه[3]

وعن الجَوهري[4]: يضربُ لمن يُعجَبُ بنفسِهِ كما قال[5]:

فَغُضَّ الـطَرفَ إنّـك من نـميـرٍ   فـلا كَـعبـاً بـلغتَ ولا كِـلابـا

البيتُ للعَجّاج[6]، العذَيرُ: الحالُ يحاوِلُها المرءُ يعذَرُ عليها وبعده[7]:

سَيرى وإشفاقي على بَعِيرِي
وكَثرةَ الحديثِ عن شُقُورِي

مـرّت به جاريةً وهو يصلِحُ حِلساً يطرحُهُ على ظهرِ البعيرِ فقالَ: ذلك.

---

(١) هما دون نسبة في المستقصى: ١/٢٢٢.
(٢-٢) في (ب).
(٣) صدره:

أحين التقى ناباي وابيض مسحلي

وهو من قصيدة للفرزدق همام بن غالب قالها في هجاء عمرو بن عفراء. وذلك لما أعطى عبدالله بن سلم الباهلي الفرزدق جعلته وحمله على دابة وأمر له بألف درهم فقال عمرو بن عفراء الضبيّ ما يصنع الفرزدق بهذا الذي أعطيته؟ إنما يكفي الفرزدق ثلاثون درهماً، يزنى بعشر منها، ويأكل بعشر، ويشرب بعشر فقال الفرزدق يهجوه، وأول القصيدة: ديوانه: ٤٦ - ٤٧ ط دار صادر.

ستعلم يـا عمـرو بـن عفـرا مـن الـذي   يـلام إذا مـا الأمـر غـبّـت عـواقـبـه

والبيت في المستقصى: ١/٢٢٢.
(٤) الصحاح: (طرق).
(٥) هذا البيت مشهور جداً وهو لجرير انظر ديوانه: ٨٢١.
من قصيدته التي يهجو بها الراعي النميري أولها: [الديوان: ٨١٣ - ٨٣٥].

أقـلي الـلوم عـاذل والـعـتـابـا   وقـولـي إن أصبـت لـقـد أصـابـا

(٦) في (أ)، (ب) الحجاج وهو تحريف ظاهر.
(٧) انظر ديوان العجّاج: ١/٣٣٢.

سيرى بدل اشتمال من الضمير في عذيري، ويروى: سَعيي، والشُّقورُ: هي الأمورُ ومنه المثل[1]: (أفضيتُ إليه بِشُقُوري) أي أخبرتُه بأموري، وأطلعتُه على ما أُسِرُّه من غيري.

قالَ جارُ اللّه: «ولا عن المستغاثِ والمندوبِ».

قالَ المشرّحُ: حذفُ حرفِ النداءِ عن المستغاثِ لا يجوزُ، صوناً لعلامةِ الاستغاثةِ، وهذا لأنَّ علامَتها بمجموعِ الشَّيئين: باللَّامِ المفتوحةِ وبحرفِ النّداءِ، وكذلك عن المندوبِ، لأنَّ حرفَ النداءِ فيه لا يَخلو من أن يكونَ هو العامُّ أو الخاصُّ، فلئِن كانَ الخاصَّ لم يَجُز حَذفُهُ لأنّه كما يَدُلُّ على نفسِ النداءِ. يدلُّ أيضاً على خُصُوصِيّتِه، بخلافِ النداءِ في سائرِ المواضعِ، ولئن كانَ هو العامُّ لم يَجُز أيضاً حذفُهُ، لأنَّ علامةَ الندبةِ حينئذٍ يكونُ حرفُ النّداءِ مع الألفِ اللاّحِقَةِ بآخرِ الاسم، وحذفُ الألفِ جائزٌ، فلو أَجَزنا حذفَ حرفِ النداءِ لانطمَسَ برمتها علامةُ النُّدبَـةِ، وذلك لا يجوزُ فإن سألتَ: فكيفَ حُذِفَ أحدُ حَرفـي النّـدبةِ، ولم يَجُـز ذلك في فصـلِ الاستغاثةِ؟ أجبتُ: لأنَّ الحرفين في بابِ الندبةِ متفرقان فَشابَها شَيئَين كلُّ واحدٍ منهما أجنبيٌّ عن الآخرِ، بخلافِ حَرفي[2] الاستغاثةِ فإنّهما متلازمـانِ.

قالَ جارُ اللّهِ: «وقد التُزِمَ حذفه في (اللَّهمَّ) لوقوعِ الميمِ خلفاً عنه».

قـالَ المشـرّحُ: (اللَّهمَّ) مختلفٌ فيـه بينَ أَهـلِ البَصـرةِ وأَهـلِ الكُوفةِ[3]. فعندَ أهلِ البصرةِ أَصله: ياللّه، والميمُ خَلَفٌ عن حرفِ النّداءِ، وعِندَ أَهل الكُوفةِ ليسَتْ خَلَفاً.

---

(١) جمهرة الأمثال: ١/٤٤٨، والمستقصى: ١/٢٧٣.

(٢) في (أ) حرف.

(٣) انظر المسألة في: الإنصاف: ٣٤١، والتبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري: المسألة: رقم (٨٢)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة المسألة رقم (٢٦) قسم الأسماء.

=

احتجَّ الكوفيون بأنَّ أصلَه: يا اللّه أُمّنا بخيرٍ، إلا أنّه لما كَثُرَ ورودُه في كلامِهم حَذَفُوا بعضَ الكلامِ طلباً للخفّةِ، كما في عِمُوا صَباحاً، لأنَّ أصله: انعموا صباحاً، وفي أيشٍ: أصله أيُّ شيءٍ، ولذلك جُمِعَ بينهما فقال[1]:

إنّـي إذا مـا حَـدَثٌ ألـمَّـا   أقـولُ يـا الـلَّـهـمَّ يـا الـلَّـهـمَّـا

وقالَ: ـ[2]

غَفرتَ أو عَذَّبتَ يااللَّهما مَا[3]

ولو كانت الميمُ خلفاً عن حرفِ النّداءِ، لما جازَ الجمعُ بينهما.

حجةُ البصريين: أنَّ قولنا: اغفر[4] اللَّهمّ لزيدٍ معناه يا للَّه، وأمّا قوله: يا للَّه أُمَّنا بخيرٍ، فنقولُ: لو كان أصله ذلك لما جازَ اللَّهم العَنهُ، اللهم

= وقد ذكرت في كثير من الكتب النحويّة فقد عقد لها ابن السّيد البطليوسي مسألة كتابه: (المسائل والأجوبة) ص١٨، ١٩، وكذلك فعل أبو علي الفارسي في كتابه المسائل الشيرازيات: ٥٠، ومثلهما الخطيب الإسكافي في كتابه المجالس: ٨٨ وذكر في ورقة: ٩١ مسألة خصّها في وصف (اللهم) قال: اختلف النحويون في وصف اللّهم فذهب سيبويه إلى أنه لا يوصف وخالفه المبرّد واحتج بقوله تعالى: [الزمر: آية: ٤٦] ﴿قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة﴾ ففاطر وعالم وصفان لـ(اللهم) وهذا على مذهب سيبويه محمول على نداء ثان..

وانظر كتاب سيبويه: ٣١٠/١، وشرحه للسّيرافي: ٤٢/٣، ٤٣، ومختصر شرح السّيرافي لأبي علي الحسن الواسطي: ٤٨، والنكت على سيبويه للأعلم الشنتمري: ١٩٩، ومعاني القرآن للفراء: ٢٠٣/١، والجمل للزجاجي: ١٧٧، واشتقاق أسماء اللَّه له: ٤٢، وأمالي ابن الشجري: ١٠٣/٢، والمقرّب لابن عصفور: ٢٨٣/١، والتعليق عليه لابن النّحاس: ٦٤، وكتاب الضرائر لابن عصفور: ٥٦، وشرح اللمع المسمّى بـ(الغرة) لابن الدهان: ٤٢/٢، ٤٣، وشرح اللّمع لجامع العلوم الأصفهاني: ٧٣ وتوجيه اللّمع لابن الخباز: ١٠٣، ١٠٤

(١) هذا البيت ينسب إلى أبي خراش الهذلي، ولم يرد في شرح السّكري لديوان الهذليين.

(٢) لم أجده بهذه الرواية، وهناك:

ومـا عـلـيـك أن تـقـولـي كـلّـمـا   سبّحـت واسـتـرجـعت يـالـلّـهـمّـامـا

وانظر تخريج البيتين في الكتب المذكورة في تخريج المسألة.

(٣) في (أ) ياللهمّـا.

(٤) في (ب) اللّهم اغفر لزيد.

اهلِكهُ، وأمَّا الأبياتُ فمحمولةٌ على ضرورةِ الشِّعرِ.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ وفي كلامِهم ما هو على طريقَةِ النداءِ، ويُقصَد به الاختصاصُ، لا النّداءُ، وذلك قولهم[1]: أمَّا أنا فأَفعلُ كذا أيُّها الرَّجُلُ، ونحن نفعلُ كذا أيُّها القومُ، واللَّهمَّ اغفر لنا أيّتُها العصابة، وجَعلوا أيّاً مع صفتِه دَلِيلاً على الاختصاصِ والتوضيحِ، ولم يَعنُوا بالرّجل والقومِ والعصابةِ إلّا أنفسَهم، وما كَنَّوا عنه بأنا ونحن والضمير في لَنا كأنه قيلَ: أمَّا أنا فأفعلُ مُتَخَصِّصاً بذلك من بين سائرِ[2] الرجالِ، ونحن نفعلُ مُتَخَصِّصِين من بينِ سائرِ[3] الأقوامِ، واغفر لنا مَخصُوصِين من العصائبِ».

قالَ المشرّحُ: التخصيصُ في كلامِ العربِ على ضروبٍ:

الضّربُ الأول: ما ذكره الشّيخُ في هذا الفصلِ من الأمثلةِ جرى هذا على صورةِ النّداءِ، ولا نداءَ كما قُرِىء قوله تعالى[4]: ﴿أم لم تُنذِرهُم﴾ على صورةِ الاستفهامِ، ولا استفهامَ ابن السّراج[5]: ولا تدخلُ في هذا البابِ «يا» لأنَّك تُنَبِّهُ به غيرَك، ويَجُوزُ على ما قاله أبو العباس اللَّهمَّ اغفر لنا أيَّتُها العِصَابَةُ. وهذا الأسلوبُ من خَصَائِصِ العَربيّةِ ليس له في سائرِ الألسنةِ نظيرٌ.

قالَ جارُ اللَّه: «ومما يَجري هذا المَجرى قولهم: إنَّا معشرَ العَرَبِ نَفعَلُ كذا، ونحنُ آلَ فُلانٍ كُلاماءُ، وإنَّا معشرَ الصعاليكَ لا قوةَ بنا على المُروءَةِ».

قالَ المشرّحُ: معشرَ العربِ منصوبٌ على الاختصاصِ كأنّه لمَّا

(١) ساقط من (ب) فقط.
(٢) ساقط من (أ)، (ط).
(٣) ساقط من (ط) فقط.
(٤) سورة البقرة: آية: ٦.
(٥) الأصول: ١/٤٤٧.

(١-قال: إنّا-١)، قيلَ: من أنتم؟ قالَ: معشرَ العربِ، أي أعني معشرَ العربِ، ومنه قولُ الشاعرِ في الحماسة(٢):

إنَّـا بني نَهشَـلٍ لا نَـدَّعي لأبٍ عنـه ولا هـو بـالأَبْنَـاءِ يَشـرِينَـا

فإن سألتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ انتصابُه على البدلِ من الضّمير في إنّا؟.

أجبتُ: هَب أنَّك تَتَمَحّلُ ذلك ها هنا فما وجهُ التَّمَحُّلِ في قوله تعالى: ﴿ وامرأَتُه حَمَّالةَ الحَطَبِ ﴾ على قراءة من قرأه بالنّصبِ.

قالَ جارُ اللَّه: إلّا أنَّهم سَوَّغُوا دخولَ اللّام (٣) ها هنا، قالوا: نحن العرَبُ أقرى النّاسِ للضيّفِ، وبكَ اللَّهُ نَرجو الفَضلَ، وسبحانَك اللَّهُ العظيمُ، ومنه قولهم: الحمدُ للَّهِ الحميدُ، والملك للَّهِ أهلُ الملكِ، وأتاني زيدٌ الفاسقُ الخبيثُ، وقُرِىءَ: ﴿ حَمَّالةُ الحَطَبِ ﴾، ومررت به المسكينُ والبائسُ.

(١-١) في (أ).

(٢) هذا البيت من القصيدة الحماسيّة التي أولها:

إنّـا مـحيّـوك يـا سلمى فـحيينـا وإن سقيت كـرام النـاس فـاسقينـا

نسبها أبو تمام إلى بعض بني قيس بن ثعلبة، وفي الكامل للمبرد ١/١١١، وخزانة الأدب: ٣/٥١٥ إلى نهشل بن حزن، ولم أعثر له على ترجمة، وفي شرح المرزوقي: ١/١٠٠؛ نهشل بن جزء، أمّا ابن قتيبة فنسبها في الشعر والشعراء إلى نهشل بن حَرِّي، وفي عيون الأخبار ١/١٩٠ إلى بشامة بن الغدير، وقد جمع شعر بشامة بن الغدير الأستاذ عبد القادر عبد الجليل ونشره في المورد ولم يذكر البيت فيما نسب إليه، والذي يغلب على ظنّي أن القصيدة لنهشل بن حرّي. وقد تقدم التعريف به، وأنّ جزءاً، وحزناً محرّفان عن حرّي فقط. واللَّه أعلم.

(٣) سورة المسد: آية: ٣.

وقراءة النّصب فيها هي قراءة عاصم. انظر السّبعة في القراءات لابن مجاهد: ٧٠٠، والكشف عن وجوه القراءات لمكي: ٢/٣٩٠ وحجة القراءات لابن زنجلة: ٧٧٦، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٩٩٠، وزاد المسير: ٩/٢٦١، وتفسير القرطبي: ٢٠/٢٤٠.

قال الفراء في معاني القرآن: ٣/٢٩٩: وفي قراءة عبداللّه: وامرأته حمالة للحطب نكرة منصوبة.

قالَ المشرّحُ: الضربُ الثالثُ ما ذكره الشّيخُ في هذا الفصلِ، وكان حقُّ: ﴿حمالةُ الحَطَبِ﴾ / أن تُذكر في الضَّربِ الثاني، لأنه يذكُر فيه [٢٩/ب] المضافَ، وهي مضافةٌ، بمعنى أنَّ الذي قُصد به الاختصاصُ ها هنا هو العربُ. واللّه العظيم: جاز دخولُ اللامِ عليه، بخلافِ الفصلِ المتقدّمِ، فإنَّ الذي قُصِدَ به الاختصاصُ لا يجوزُ دخول اللّامِ عليه، المسكين في مررتُ به المسكينَ منصوبٌ على الاختصاصِ، (١-ولو رفعتَه أيضاً لجازَ-١)، ويكونُ ارتفاعهُ بالابتداء ومررت به خبره.

قالَ جارُ اللّه: وقد جاءَ نكرةً في قولِ الهُذَليّ(٢):

ويَــأوى إلى نسـوةٍ عُـطَّلٍ وشُعثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالى

قال المشرّحُ: الضربُ الرابعُ ما ذكره الشيخُ في هذا البيتِ، فإن سألتَ: بِمَ انتصبَ قوله شُعثاً؟ أجبتُ: بالعطفِ على محلِّ نسوةٍ عُطَّلٍ، فإنْ سألتَ: لِمَ أفادَ مثل هذا العطفِ الاختصاصُ؟ أجبتُ: لأنَّ الإعراضَ في العطفِ السَّلِسِ المعتادِ أوهمَ أنَّ الثاني ليسَ من جنسِ الأولِ، وهذا معنى الاختصاصِ، فإن سألتَ: وعمراً من قولك: مررت بزيدٍ وعمراً يجبُ أن يكونَ من بابِ الاختصاصِ أيضاً؟ أجبتُ: قضيةُ القياسِ ذلـك إلّا أنَّ النحويين إنّما يُسَمُّون مثلَ هذا المنصوبِ اختصاصاً، إذا كان المنصوبُ مختصاً بصفةٍ فيها مبالغةٌ دون الموصوفِ، فإن سألتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمرٍ تقديره: أخُـصُّ بالذّكرِ شُعثاً ومراضيعَ؟ أجبتُ: هذا التقديرُ لا يفيدُ أنَّ الشُّعثَ المراضيعَ يؤدي إليها، فالأولُ من اختصاصِ المنادى المَضموم والثاني المضافُ، والثالثُ المعرفُ باللامِ، والرابعُ في النكرةِ المعطوفةِ.

(١ - ١) في (أ) والواقعة فيه بحال وهو تحريف.

(٢) سيذكره الشارح.

البيتُ لأميَّة بن أبي عائذٍ الهُذلي[1]. الضميرُ في يأوي للصائد، عُطَّلٍ: أي لا حِملَ عليها، الشُّعثَ: جمع شَعثاء وهي التي لا تُسَرِّحُ رأسَها، ولا تَدهَنُه ولا تَغسِلُه. المراضيعُ: جمع مُرضعٍ، أُشبعتِ الكسرةُ فتولدت عنها الياءُ، ونحوها مفاليسُ في جمع مُفلِسٍ، يصفُ صنفين من النّساءِ، وقبله[2]:

فـأورَدَهـا مَـرصَـداً حـافِـظاً ... به ابنُ الدُّجى لاطياً كالطّحـال

مُفيـداً مُعيـداً لأكـلِ الـقَبـيـ ... ـصِ ذا فـاقـةٍ مُلحِمـاً للعيـالِ

وَيأوِي .... البيت

الضميرُ في أورَدَها للعَيرِ الوَحشِيّ البارزُ المنصوبُ فيه للأُتُنِ. الدُّجى: جمع دُجيةٍ، وهي بيتُ الصائدِ، ولذلك يقالُ له الظُّلمة. الضميرُ في به لِلمَرصَدِ لاطياً بالأرض لكيلا يَراهُ الوَحش، ويُحتَمَلُ أن يريدَ بابنِ الدُّجى ابنَ الظُّلَمَ، لأنَّه يكمنُ للوحشِ بالليلِ، لأنّ لزوقَه كلزوقِ الطِّحال بالجَنبِ، القَنصُ: هو الصيّدُ المفيدُ المُكتَسِبُ يقال: أفادَ بمعنى استفادَ. المعيدُ: هو الذي أعادَ أكلَ الصيدِ مرةً بعدَ أُخرى الفاقةُ: هي الحاجةُ، المُلحِمُ: هو الذي يكثِرُ أهلُه من أكلِ[3] اللَّحمِ.

---

(١) من بني عمرو من هذيل أدرك الجاهلية وعاش إلى زمن عبد الملك فمدحه وأقام بمصر عند عبد العزيز بن مروان، وكان يأنس به ثم رجع إلى البادية ومات سنة ٧٥ هـ رحمه اللّه.
أخباره في الأغاني: ٢٣/١٦٣، والشعر والشعراء: ٦٦٧، والخزانة: ١/٤٢١.

(٢) الأبيات في شرح السكري لديوان الهذليين: ٥٠٧، وشرح أبيات الكتاب لابن السّيرافي: ١/١٤٦، وروايتها وشرح مفرداتها منقول عن ابن السّيرافي، وروى في شرح السّكري: البيت الثالث هكذا:

له نسوة عاطلات الصدور عوج مراضيع...

انظر توجيه إعراب الشاهد وشرحه في: المنخّل: ٣٣، وزين العرب: ١٥ والأندلسي: ١/٢٠٧، والزملكاني: ٢/٣٦ وابن يعيش: ٢/١٨ والبيت من شواهد الكتاب: ١/١٩٩، انظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ١/١٤٦ وشرحها للكوفي: ١٧، ٥٩، ٧٦، وانظر معاني القرآن للفراء: ١/١٠٨، ٣/٢١٦ العيني: ٤/٦٣، والخزانة: ١/٤١٧.

(٣) في (أ).

قالَ جارُ اللّه: وهذا هو الذي يقالُ فيه نُصِبَ على المدحِ والشَّتمِ والتَّرحمِ.

قالَ المشرّحُ: هو في قولِهِ: وهو الذي (1-يقال فيه-1) تَنصَرِفُ إلى المذكورِ في الأضربِ الثلاثةِ، دونَ الأولِ.

(1 - 1) في (أ).

[بَابُ الترخيم]

قالَ جارُ اللّه: «ومن خصائصِ النّداءِ التّرخيمُ إلاّ إذا اضطُرَّ الشاعرُ فرخَّم في غيرِ النداءِ».

قالَ المشرّحُ: الترخيمُ مُختصٌّ بالنداءِ، لأنّ الترخيمَ أمرٌ مُلبِسٌ، وإنما صِيرَ إليه إيذاناً بأنَّ المنادى لَهُم[1] مهمٌّ، ولا يمكنُ تأخيرهُ ريثَما يتمُّ اسمُ المنادى، والإنسانُ في حالةِ النّداءِ أكثرُ انتباهاً لاسمه منه لا في حالةِ النداءِ، فيكونُ إلباسُه في حالةِ النداءِ أقلَّ، إلَّا إذا اضطُرَّ الشّاعرُ فرَخَّمَ في غيرِ النداءِ كما في قولِه[2]:

وأَضحَت منكَ شاسعةً أُماما

---

(١) في (ب) له فهم.

(٢) هذا البيت لجرير وصدره:

ألا أضحت حبالكم رماما

وهو مطلع قصيدة قالها في مدح هشام بن عبد الملك. ديوانه: ٢٢١ والبيت من شواهد سيبويه: ٤٤٣/١، انظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ٥٩٤/١ ونوادر أبي زيد: ٣١، والجمل للزجاجي: ١٨٩، وشرح شواهده لابن سيدة: ٤٣، والفصول والجمل لابن هشام اللخمي: ٢٧، ١٧١، ووشي الحلل لأبي جعفر اللبلي: ٥٠، وأمالي ابن الشجري: ١٢٦/١، ٧٩/٢، ٩١، والإنصاف: ٣٤٣ وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٣٨، وضرائر القزاز ١١١، والعيني: ٢٩٠/٤، والخزانة: ٢٧٣/١ قال ابن سيدة في (شرح أبيات الجمل): وأمّا المبرد فقال الرواية: وما عيد كعهدك يا أماما

وانظر ردّ ابن عصفور في كتابه الضرائر: ١٣٩ على المبرّد.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وله شرائطُ، أحدُهـا: ـ أن يكـونَ الاسمُ علماً، والثانية: ـ أن يكونَ غيرَ مضافٍ، والثالثة: ـ أن لا يكونَ مندوباً ولا مستغاثاً، الرابعةُ: ـ أن تزيدَ عدّته على ثلاثة أحرف».

قالَ المشرِّحُ: شَرَطَ العلميَّةَ في الترخيمِ ،لأنَّ العلمَ أشهرُ، فيكونُ الحذفُ منه أقلَّ التباساً[1]، والترخيمُ إنما يكونُ ولا محلّ[2] التباس[3]، قال ابنُ السرّاج: ونعتُ المرخَّمِ عندي قبيحٌ، كما قالَ الفَرَّاءُ، من أجلِ أن لا يُرَخَّمَ الاسمُ إلاّ وقد عُلِمَ ما حذفَ منه ومن عُنِيَ به، فإن احتيج إلى النعتَ للفرقِ فَرَدُّ ما يَسقُطُ منه أولى. وعَدَمُ الإضافةِ إزالةُ اللَّبسةِ فيه، والترخيمُ إثباتُها فيتناقضان، ومن ثَمَّ حُمِلَ قول الراجز[4].

مُهرَ أبي الحَبحَابِ لا تَشِلِّي

[٣٠/أ] على / أنّه منادى مضاف، وإنما دَخلت الكسرةُ في اللاّمِ من «تشلِّ» لالتقاءِ الساكنين، وتبعها الياء للإطلاقِ[5]، ويشهدُ لذلك قوله بعد ذلك:

بَاركَ فيكَ اللَّهُ من ذي إلِّ

ولو كان يريدُ مهرة لقال: من ذاتِ إلٍّ. وأن لا يكونَ المنادى مندوباً ولا مستغاثاً، لأنَّ مقام النّدبةِ والاستغاثةِ مقامُ الاحتياطِ، ولذلك لا يحذفُ حرفُ

---

(١) في (أ) التباساً.
(٢) في (ب) مقام.
(٣) في (أ) الالتباس.
(٤) البيت لأبي الخضر اليربوعيّ، كذا قال الصَّغاني.
أنشده ابن السّكيت في إصلاح المنطق: ٢١ انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ورقة: ١٤ ورواية المؤلف هنـا كرواية ابن السكيت. قال الصَّغاني في التكملة يردُّ عليه: كذا أنشده ابن السكيت والرواية: «مُهرَ أبي الحارث» وأبو الحارث بشر بن عبد الملك بن بشر بن مروان. «التكملة: ٤٠٦/٥» وانظر مقدمة «العُباب» للصغـاني أيضاً.
(٥) في (أ) الأطراف.

النداءِ عنهما، وأن لا يزيدَ على ثلاثةِ أحرفٍ عدّته، لأنَّ المستوجِبَ للتخفيف هو الزّائدُ.

قالَ جارُ اللّه: «إلاّ ما كانَ آخره تاءَ التأنيث، فإنّ العلميّةَ والزّيادةَ على الثلاثةِ غيرُ مشروطين، يقولون: يا عاذِلُ، ويا جَارِ لا تستنكري، ويا ثِبَ اقبلي، ويا شا ارجِني».

قالَ المشرّحُ: الاسمُ إذا كان فيه تاءُ التأنيث فإنَّ ترخيمَه لا يتوقفُ على العلميَّةِ والزّيادةِ على الثلاثةِ، وهذا لأنَّ ما فيه تاءُ التأنيثِ فهو بمنزلةِ كلمتين، وذهابُ إحدى الكلمتين لا يوجبُ في الكلمةِ الباقيةِ لَبسةً، بخلافِ ما ليس فيه تاءُ التأنيثِ، فإنه لَيس بمنزلةِ كلمتين، وكذلك فَكُّ الكلمةِ عن الكلمةِ أهونُ من إسقاطِ حرفٍ، ألا تَرى أنَّ طرحَ الهاءِ في ضاربةٍ أهونُ من طرحِ الباءِ منه.

قالَ جارُ اللّهِ: «وأمّا قولهم: صاحِ، وأطرق كَرا، فمن الشّواذِ».

قالَ المشرّحُ: لما جازَ أن يحذفَ حرفُ النّداءِ منهما فقد نُزّلا تنزيلَ العَلَمِ مما لا يجُوِّزُ ترخيمَه ابنُ السِّكّيت[1]: شاةٌ داجنٌ وراجنٌ: إذا ألفتِ البيوتَ واستأنست.

قالَ جارُ اللّه: «والترخيمُ حذفُ آخرِ الاسمِ على سبيلِ الاعتباطِ.

قالَ المشرِّحُ: الترخيمُ كأنَّه التَليينِ والتكسيرِ، ومنه قولهم: وَقَعَت عليه رَحمَةُ اللّهِ بالتحريك، وهي قريبٌ من الرّحمة، لأن الرحمة انكسارٌ في الطّبيعةِ فهذه مسماه في اللّغةِ وأما في الإعراب فعلى ما ذكره الشّيخُ. عَبَطَ البعير[2] واعتَبَطَه إذا نَحَرَه من غيرِ عِلّةٍ فإن سألتَ: من المحالِ أن تتصرَّفَ العربُ في شيءٍ ثم[3] لا يكونُ له علةٌ؟ أجبتُ: المعنى بأنَّ ذلك حذفٌ في

(١) هذا النّص عن ابن السكيت أيضاً في الصحاح: (دجن).
(٢) الصحاح: (عبط).
(٣) في (ب) ولا يكون.

آخر الكلمة لا لعلة ظاهرة، وأمَّا غَرَضُ التخفيف فهو شاملٌ[1] لجميعِ المواضعِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ثُمَّ إمَّا أن يكونَ المحذوفُ كالثّابتِ في التقديرِ، وهو الكثيرُ، أو يجعلَ ما بقي كأنّه اسمٌ برأسهِ فيعاملُ بما يعاملُ به سائرُ الأسماءِ فيقالَ على الأولِ: يا حارِ، ويا هِرَقْ، ويا ثَمُو، ويا بَنُو، في المسمى ببنون، وعلى الثاني يا حارُ ويا هرقُ، ويا ثَمِي، ويا بَنِى».

قال المشرّح: يا حارِ - بكسر الراء - من باب[2] جَعلِ المحذوفِ كالثابتِ في التقديرِ، لأنّا لو عاملناه معاملةَ الأسماءِ الكاملةِ لضممناهُ، وكذلك يا هرق بالسّكون. هِرَقْلُ بوزنِ سِبَحْلٍ من ملوكِ الرُّوم، أوّلُ من ضرَب الدنانيرَ الهِرَقْلِيَّة، وأما «دَيرُ هِزَقْلٍ»[3] فهو بالزّاي المُعجمةِ، وكذلك «ثَمُو بالـواو، ألا تَرى أنّه لو عومل معاملة الأسماءِ الكاملةِ لقيل يا ثَمِي، لأنَّه ليس في الأسماءِ المُظهرةِ اسمٌ آخرُه واوٌ مضمومٌ ما قبلها، وكذلك في المسمى بِثِبُون، وأمَّا يا حارُ بالضمّ ويا هِرَقُ بالضمّ أيضاً فمن بابِ جَعَل[4] كأنّه اسمٌ برأسِه، [5]وكذلك ضممناه كما يُضمُّ يا زيدُ، وكذلك يا ثَمِي، لأنَّا قَلَبنَا فيه الواوَ المضمومَ ما قبلها إلى الياءِ، وهذا يدلُّ على أنا جَعلنا ما بَقِيَ كأنّه اسمٌ برأسه[5] إذ لولا ذلك لما جازَ القلبُ، وكذلك قالَ الأخفشُ. إن رخَّمت رجلاً اسمه شاه قلت: ياشا أقبل، ومن قال يا حارُ فرفع قال: يا شاهُ أقبل فردَّ الهاء الأصلية لأنَّه لا يكون الاسمُ على حرفين أحـدُهما سـاكنٌ. وقُرِىءَ[6]: ﴿ وَنادَوا يا مالِكُ ﴾ ويا مالِ بالكسر[7] والضمّ، في ترخيمِ مالك.

---

(١) في (أ) فهو لجميع المواضع شامل.
(٢) في (أ).
(٣) معجم البلدان لياقوت: ٢/٥٤٠.
(٤) في (أ).
(٥ - ٥) في (أ).
(٦) سورة الزخرف: آية: ٧٧.
(٧) الكسر قراءة علي بن أبي طالب، وابن مسعود، ويحيى والأعمش. انظر المحتسب لابن =

قالَ جارُ اللَّه: «ولا يخلو[1] المُرَخّم من أن يكونَ مفرداً، أو مركباً. فإن كان مفرداً فهو على وجهين أحدُهما: - أن يُحذفَ منه حرفٌ واحدٌ كما ذكرت. والثاني: - أن يحذفَ منه حرفان، وهما على نَوعين: إمَّا زيادتان في حكم زيادةٍ واحدةٍ كاللّتين في أعجازِ أسماء ومروان[2] وعثمان وطائِفيّ، وإمَّا حرفٌ صحيـحٌ وقبله مدّة، وذلك مثل مَنصور وعَمّارٍ ومسكين».

قالَ المشرّحُ: اعلم أنَّ ما يحذفه التَّرخيمُ في آخـرِ المُنـادى من الحرفين لا يخلو من أن يكونا أُصليين، أو زائِدين، أو أحدهما أُصلياً والآخرُ زائداً[3]، فأمَّا الأصليان فلا يجوزُ بالإجماعِ حذفُهُما، وإنما الذي يجوزُ حذفُ آخرِهما، كما لو قُلت في غضنفر يا غَضنفَ وفي سفرجل يا سفرجَ. وأمَّا الزيادتان فلا تخلو من أن يكونا زيادتين في حُكمِ زيادةٍ واحدةٍ أو لا يكونان، والمرادُ بكونهما / زيادتين في حكمِ زيادةٍ واحدةٍ، أنَّهما زيدتا[4] معاً كما في [٣٠/ب] آخرِ أسماءَ اسمِ امرأةٍ، ومروان وطائفيّ، من الألف الممدودة، وهي في الحقيقة حرفان، ومن الألف والنون، ومن ياءِ النِّسبَةِ، فلئن لم يكونا لم يَجُز إلّا حَذْفُ واحدةٍ[5] منهما كما في مَرجانةَ اسمِ امرأةٍ، فإنَّك تقولُ فيها يا مَرجان، وفي طائفي يا طائف[6]، وإن كانتا حُذفتا معاً، وإن كان أُحدُهُما[7] أصلاً، والأخرى زيادةً لا تخلو من أن تكـونَ الزيادةُ متأخرةً أو متقدمةً، فلئن كانت متأخرةً اقتُصِرَ في الحذفِ على الزّيادةِ كما تقول في كِمِثرَى يا كمثرُ،

= جني: ٢/٢٥٧. والبحر المحيط لأبي حيان: ٨/٢٨ والضمّ قراءة أبو السّرار الغنوي. البحر المحيط لأبي حيان: ٨/٢٨.

(١) في (أ) ولا يخلو من أن يكون المرخم.

(٢) في (أ) تأخر مروان بعد عثمان.

(٣) في (ب) زيادة.

(٤) في (ب) زيداً.

(٥) في (ب) واحد.

(٦) في (ب) فقط.

(٧) في (ب) أحدهما معاً.

وإن كانت علي العكس فإمَّا أن تكونَ الزّيادةُ مدّةً أو لا تكون، فلئن لم تكن وذلك مثل عَجَّولٍ بتشديد الجيم حُذِفَ أحدُهما، ولئن كانت مدَّةً وذلك في مثل عمّـار ومسكين ومنصور حذفَ الحرفان معاً، وذلك لأنَّ حذفَ الحرفِ الواقعِ في الطّرفِ وإن كان من وجهٍ أولى فحذفُ ما قبلَ ذلك من وجه آخرَ أولى، لأنّه حرفُ علّةٍ قريبٌ من الطّرفِ، ولذلك أعللنا صُيَّماً وقُيَّماً مع تصحيحِ صُوّامٍ وقُوّامٍ للقربِ.

قالَ جارُ اللَّه: «وإن كان مركباً حذفَ آخرُ الاسمين فقيلَ: يا بُختَ، ويا عَمرَ[1]، ويا سِيبَ ويا خَمسَةَ[2] في بُختَنَصّر، وعمـرَويهِ وسِيبَـويهِ، والمسمى بِخَمسَةَ عَشَرَ».

قالَ المشرّحُ: إنّما حذفَ آخرُ الاسمين لاستثقالِهِ. بُختَنَصَّر: بتشديد الصّادِ نقله أبو حاتِمٍ[3] في كتابِ (ما تلحن فيه العامّة) عن الأصمعيّ.

قالَ جارُ اللَّه: وأمّا بَرِقَ نحرُه وتأبّط شَرّاً فلا يُرخَّمُ».

قالَ المشرّحُ: إنّما لا يُرخَّمُ لأنَّ له جهتين من الارتباطِ، جهةُ ارتباطٍ ظاهرٍ، وجهةُ ارتباطٍ معنويّ، فإن سألتَ: فكيفَ سَقَطَ في النّسبةِ أحـدُ الشرطين فقيلَ: بَرَقِيٌّ وتَأَبّطِيٌّ، ولم يَسقُط في الترخيمِ؟ أجبتُ: لأنه لو لم يَسقُط في النّسبةِ لَمَزَجَ بين ثلاثةِ أشياءَ، وذلك لا يجوزُ، بخلافِ التّرخيمِ.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ وقد يُحذفُ المنادى فيقالُ: يا بؤسَ لزيدٍ بمعنى يا قَومُ بؤسَ لزيدٍ ومن أبياتِ الكتابِ[4]:

---

(١) في (ب) عمرو.

(٢) في (ب) خمس.

(٣) هو سهل بن محمد السجستاني، روى عن الأصمعي وأبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري وهو من علماء اللّغة. قال القفطي: لم يكن حاذقاً بالنحو أخباره في إنباه الرواة: ٢/٥٨، وأخبار النحويين البصريين: ٩٣، ومعجم الأدباء: ١١/٢٦٣.

(٤) لم أعرف قائله، وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٣٤، والخوارزمي: ١٧ وزين =

يـــا لعنــةَ اللّهِ والأقــوامِ كلِّهِمُ   والصَّالِحون على سَمعانَ من جارِ»

قال المشرّح: يا بؤسَ لزيدٍ دعاءٌ، قال أبو عمرو تأويلُ ذلك يا ويحَ له، وفيه وجهان أحدُهما: ما ذَكَرَه الشَّيخُ من أنَّ المنادى محذوف.

الثّاني: أنّ حرفَ النّداءِ قد انسَلَخ عن معنى النّداءِ، وبقي التَّنبيهُ المجرّدُ، ومنه ﴿ ألا يسجُدُوا ﴾[1] بدليل القراءةِ الثانية [ألا يا هؤلاء][2] اسجدوا. والصالحون بالواو. وفيه وَجهان أحدُهما: ـ أن يكونَ معطوفاً على محلِّ قوله: والأقوامِ، لأنَّ محلَّه الرّفعُ إذ هـو في معنى الفاعـلِ للّغة ونحوه[3]:

طلبَ المُعَقِّب حقَّه المَظلومُ

وحَكى لي الأُستاذُ[4] منشىءُ النَّظَر رَضِيّ الدّين النِيسَابوري عن بعضِ

= العرب: ١٥، وشرح الأندلسي: ٢١٥/١، وشرح ابن يعيش: ٢٤/٢، ٤٠ وشرح الزملكاني: ٤٦/٢.

وهو من شواهد الكتاب: ٣٢٠/١، وشرحه للسّيرافي: ٥٢/٣ والنكت للأعلم الشنتمري: ٢٠٥ وانظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ٣٢/٢، وشرحها للكوفي: ٦٢، ٢١٨. والكامل: ٤٧، ٤٨، وأمالي ابن الشجري: ٣٢٥/١، ١٥٤/٢، والجنى الداني: ٣٥٦، والعيني: ٢٦١/٤، والخزانة: ٤٧٩/٤.

(١) سورة النّمل: آية: ٢٥.

(٢) في (أ) و(ب) إلا ها هنا.

(٣) صدر البيت:

حتى تهجّر في الرّواح وهاجه

وهو للبيد بن ربيعة العامري، في ديوانه: ١٢٨ من قصيدة أوّلها:

طـلل لخـولـة بـالـرّسيس قـديم   فـبعـاقـل فـالأنـعـمـين رسـوم

والبيت في أمالي ابن الشجري: ١٢٨/١، ٣٢/٢، والإنصاف: ٢٣٢، وشرح ابن يعيش: ٢٤/٢، ٤٦، والعيني: ٣١٥/٣، والخزانة: ٣٣٤/١.

(٤) لم أعثر له على ترجمة، والذي يظهر لي أنه من شيوخ صدر الأفاضل. وقد أسند إليه أخباراً في شرحه للمقامات (التوضيح): ١٩، ١٣٠، ١٤٦، ١٦٩... منها: وكان الأستاذ منشىء النظر رضي الدين النيسابوري رحمه اللّه معجباً بهذا البيت للحريري. وفي ورقة ١٦٩ قال: تفليس: بكسر التاء... وحكى لي الأستاذ منشىء النظر رضي الدين النيسابوري رحمه اللّه =

أصحابِنا من الأفاضلِ أنّـه طالـعَ دِيوانَ أبي مَنصُـورٍ الكاتبِ المَعـروفِ بِصُرّبَعَر[1] فاستَدرَكَ عليه في قَوله:

وكـأنَّهم يبغُـون في تلكَ الـرُّبـا   أن يَـأسِرُوا العيُّـوقَ والـدَّبِـرانِ

وذلكَ أنَّ الدبران لا يخلو من أن يكونَ مفرداً؛ أو مثنى، فلئن كانَ مفرداً فليس فيه إلاّ النّصبُ، وإن كان مثنىً فحقُّه أن يكونَ بالياءِ. وكان الأستاذُ معجباً بهذا الاستدراك فقلتُ له ـ على البديهة ـ: لأنَّه معطوفٌ على مَحَلِّ العَيُّوق، (٢-ومحلُّه الجَرُّ بدليلِ أنَّ-٢) أن يَأسِرُوا في معنَى المَصدَرِ، وهو مُضَافٌ إلى العَيُّوق، فظنَّه الأستاذُ وحياً من السماءِ، وكاد يَسجِد لولا مانِعُ الحَيَا، وافتتَحَ بعقبِ[3] ذلك مباحثُه للمفصَّل.

والثاني: ـ أن يكونَ على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مَقامَه،

= أنهم فرقة من أهل سمرقند في قديم الدهر ارتحلوا إليها. ولم يذكر اسمه، وترحّمه عليه يدلّ على أنه قد توفي قبل كتابة (التّوضيح) وقد أتمه الخوارزمي تأليفاً كما يقول في خاتمته سنة ٦٠٩ هـ.

ولا أدري فلعلّه هو الرضي الذي قال عنه الخوارزمي فيما نقل عنه ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥١/١٦.. مضيت إلى بخارى طالباً للعلم وقاصداً للقراءة على الرضي وعلى أية حال فالخوارزمي لم يذكر الرضي هذا إلا سبقه بـ (الأستاذ) إلاّ في موضع واحد، وذلك حينما اختار له في بدائع الملح: ورقة ٦٠ قال: قال الإمام منشىء النظر رضي الدين النيسابوري في صاحب الكتاب:

غـاب مـجـد الـديـن عـنـي غـيـبـة   عـرضـتـنـي لـظـنـي بـعـد هـلاك
أطـلـب الـمـجـد فـلا أدركـه   وكـذا المجـد عـسيـر الإدراك (هـكـذا؟)

(١) شاعر عبّاسيّ اسمه علي بن الحسين بن علي بن الفضل الكاتب، لقب والده بـ (صرّبعر) لشدّة بخله، وانتقل اللقب إلى ابنه أبي منصور هذا، وهو شاعر مجيد من الكتاب. قال له نظام الملك: أنت صـرّدرّ لا صرّبعـر فلزمته توفي سنة ٤٦٥ هـ انظر ترجمته في وفيات الأعيان: ٣٥٩/١، والأعلام: ٨١/٥ له ديوان شعر طبعته دار الكتب المصريّة سنة ١٩٣٤ م.

وأنشد له الخوارزمي في مؤلفاته كثيراً، واختار له في «بدائع الملح» ويلقبه بـ (صربعـر) احتقاراً له وتهكماً به.

والبيت في شرح الزملكاني: ٤٦/٢ نقلاً عن الخوارزمي دون إشارة.

(٢ ـ ٢) في (أ).

(٣) في (أ) وفي (ب) بعد ذلك وكتبت بعقب فوقها بخط مغاير.

تقديره ولعنةُ اللَّهِ[1] والصَّالحون، ويروى بالياءِ، وهو ظاهرٌ بالعطفِ على الأقوامِ، ويُحتَمَلُ أن يكونَ على إضمارِ المضافِ[2]. سِمْعَان: من أسماء الرِّجال، وهو بكسر السِّين، كذا الرِّواية عن الشّيخِ، وعليه السِّمعانيون بمرو ولشيخنَا[3]:

بدَيرِ سَمعان قبرُ مُفتَقَدٍ   نَظيرُ قبرٍ بديرِ سَمعَان

دَيرُ سَمعان[4]: فيه قبرُ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ رضي اللَّه عنه. ورأيتُ في (أنسابِ الرُّواة) لتاجِ[5] الإسلامِ السَّمعاني أنّه بفتحِ السِّين. والسَّماعِنةُ بأجمعهم على ذلك. والرَّجل أعرَفُ بجدّه وأبيه من أجنبي لا يُعدُّ في ذَويه. ورأيتُ في نسخةٍ يا لها من نسخةٍ من كتابِ (الاستِيعاب) لابن عبدِ البَرِّ النَّمرِيِّ[6]. وقد ضَبَطَ فيه فتحةَ السِّين.

---

(١) في (ب).

(٢) في (ب).

(٣) لم أجد هذا البيت في ديوان الزّمخشري نسخة رئيس الكتاب.

(٤) انظر معجم ما استعجم: ٥٨٥، ومعجم البلدان: ٥١٧/٢، والروض المعطار: ٢٥١ ولم يرد في المطبوع من كتاب (الديارات) للشابشتي.

(٥) هو عبد الكريم بن محمد بن منصور التّميمي السّمعاني المروزي أبو سعد عالم حافظ مؤرخ من مشاهير علماء الإسلام له «تاريخ مرو كبير»، وله ذيل على تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وله معجمان للشيوخ أحدهما طبع في مجلدين واسمه (التحبير في المعجم الكبير)... وأشهر مؤلفاته كتابه: (الأنساب) وهو مطبوع. هذّبه ابن الأثير في كتاب سماه: (اللّباب).
ترجمة السمعاني: في طبقات الشّافعية: ٢٥٩/٤، واللّباب: ٩/١ وتذكرة الحفاظ: ١٠٧/٤.

(٦) هو يوسف بن عبدالله بن محمد أبو عمر النمري القرطبي الأندلسي من كبار فقهاء المالكية، ومن مشاهير علماء الإسلام، مولده بقرطبة سنة ٣٦٨ هـ ووفاته بشاطبة سنة ٤٦٣ هـ له مؤلفات كثيرة مشهورة منها التّمهيد... في شرح الموطأ، وله في الأدب والمحاضرات كتاب اسمه بهجة المجالس طبع في مجلدين وكتابه الاستيعاب في معرفة الأصحاب في تراجم الصحابة رضي الله عنهم وهو مطبوع مشهور.
ترجمته في: بغية الملتمس: ٤٧٤، والصلة: ٦١٦، وجمهرة الأنساب: ٢٨٥.

[بَابُ التَّحذِيرِ]

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ، ومن المنصوبِ باللّازِم / إضمارُه، قولك في التّحذيرِ: إيّاك والأسدَ، أي: اتقِ نفسَكَ أن تَتَعَرَّضَ للأسدِ، والأسدَ أن يهلِكَكَ، ونحوه: رأسَكَ والحائطَ، وماز رأسَك والسّيفَ، ويقال: إيّايَ والشَّرَّ، و«إياي أن يحذِفَ أحدَكُم الأرنَبَ» أي: نَحِّني عن الشَرِّ، ونحِّ الشرَّ عَنِّي، ونحِّني عن مشاهدةِ حذفِ الأرنبِ، ونحِّ حذفِها عن حضرَتِي ومشاهَدَتِي، والمعنى: النَهيُ عن حذفِ الأرنبِ. [٣١/أ]

قالَ المشرّحُ: هذا الفصل[١] يذكرُ فيه ما إذا كانَ المنصوبُ متعدداً، والعاملُ أيضاً متعدّداً، وهو من جنسٍ واحدٍ، فإن سألتَ: لم لا يجوزُ إظهارُ العاملِ فيه؟ أجبتُ: لأنَّ ذلكَ لا يقالُ إلاّ إذا كانت البَلِيَّةُ مشرفةً والوقتُ ضَيقاً فكأنَّ القائِلَ يَرى أنَّ[٢] الوقتَ أضيقُ من أن يُتَكَلَّمَ فيه إلاّ بمثلِ ذلك، ومما هو أبلغُ منه قولهم: الأسدَ، الأسدَ، والجدارَ الجدارَ. مازِ تَرخيمٌ ومعناه: يا مازِنُ، فإن سألتَ: المنادى لم يَكن مازناً، وإنما هو كَرَّامٌ المازِنيُّ شدَّ على بُجَيرٍ فعانقَه، ولم يكن لقعنبِ بن عتَّابٍ الرِّياحي إلا بُجَيراً هِمَّةً، فلما رأى ذلك أقبلَ نحوهما فقال كَرّامٌ: يا قَعنبُ أَسيري أَسيري فقال قَعْنَب ذلك، والسَّيفُ

---

(١) نقل الأندلسي في المحصّل: ١/ ورقة ٢١٦ شرح هذا الفصل مع تصرف في النص.
(٢) في (أ).

في يَده وقد أَشبعتُ الحكايَةَ في بيتِ السِّقطِ[1]:

لَمْ أَقلْ فيه مازِ رأسَكَ والسّيفَ كما قالها[2] المريدُ بُجَيرَا.

أجبتُ: نَعم الذي فيه قيل هو كرَّامُ المازِنيُّ، ولم يُرخِّم مازني، وإنّما رُخِّمَ مازنٌ، وكأنَّما سُمِيّ كرّاماً بلقبِ جَدِّه، ثم رُخِّمَ[3]، وهذا[4] لأنَّ اللّقبَ مما يَسري إلى الأنباءِ بدليلِ الهَيْضَمِ في الكراميَّة[5]، فإنَّه يقالُ على كلِّ إمامٍ من ذلك البيتِ كمحمدٍ الهَيضم، وأبي نَصرِ الهَيضَم. وعليه فليحمل نحو قوله[6]:

عشيـةً فـرَّ الحـارثيّـون بعـدمـا قَضَى نَحبَه في مُلتَقَى القومِ[7] هَوبَرا

---

(١) شروح سقط الزّند: ١٨٠٠/٤ ـ ١٨٠٢. وقد ذكر الخوارزمي قصة المثل بتفـاصيلـها هناك. ومما جاء في القصة مما يتعلق بأعلام الرّجال:

١ ـ بحير: هو بحير بن عبدالله بن سلمة بن قشير.

٢ ـ قعنب: هو قعنب بن عتاب الرّياحي اليربوعي.

واليوم الذي قتل فيه بحير هو يوم أرام الكلبة وهو الذي يقال له يوم المروّت. ذكره أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه أيام العرب (ولديّ قطعة من الكتاب) ورقة ٢٢، وذكر أنّ كرّاماً اسمه يزيد بن أزهر المازني. وانظر المروّت في معجم ما استعجم: ١٢١٣/٤، ١٢١٤ ومعجم البلدان: ١١١/٥ بالفتح ثم التشديد والضمّ وسكون الواو تاءً مثناة.

(٢) في (أ) قاله، وفي (ب) قال.

(٣) قال الأندلسي في المحصّل: ١/ ورقة ٢١٦: وامّا أن يكون ترخيماً بعد ترخيم، كأنه رخم مازنياً فصار مازناً، ثم رخّم مازناً ثانياً فصار ماز.

(٤) النّص في المحصل للأندلسي: ١/ ورقة ٢١٦.

(٥) الكراميّة: فرقة ينتسبون إلى أهل السنّة والجماعة تنسب إلى محمد بن كرام الذي نشأ بسجستان وتوفي ببيت المقدس. مجسمون يذهبون إلى أنّ الله محدود من جهة العرش أكثر أتباعهم في خراسان وما وراء النّهر.

(٦) البيت لذي الرّمة كما في ديوانه: ٦٤٧/٢ من قصيدته التي أولها:

خـليليّ لا رسـم بـوهبيـن مـخبـر ولا ذو حِجاً يستنطق الـدار يعـذر

وهبين: أرض بناحية البحرين لبني تميم. قال شارح ديوانه: يعني يزيد بن هوبر الحارثي فقال: هوبر للقافية.

والبيت في المقرب لابن عصفور: ٢١٤/١، ٢٠٤/٢. المحصّل للأندلسي: ٢١٧/١ نقلًا عن حواشي المفصّل للزمخشري.

(٧) في (ب) الخيل، وكتب فوقها القوم.

وهو أحسنُ من أن يُجعلَ في بابِ ارتكابِ الحذفِ من المُلْبِسِ في ضرورةِ الشّعرِ. الحذفُ بالعصا، وأما[1] الخَذف ـ بالخاء المعجمة[2] ـ فبالحَصى.

قالَ جارُ اللّه: «ومنه شأنَك والحجَّ، أي عليك شأنَك مع الحجِّ، وامرأ ونفسَه، أي دَعه مع نفسِه، وأهلَك والليلَ أي بادرهم قبل اللّيلِ».

قالَ المشرّحُ: هذا[3] الفصلُ يذكرُ فيه ما إذا كان المنصوبُ متعدّداً، ولم يكن مكرراً محضاً، والعاملُ فيه مفردُ، لا يظنّ بأنَّ المرادَ بالشّأنِ شيءُ هو ما وراءَ أمورِ الحَجِّ، حتى كأنَّه أُريد اقتضاءُ دينٍ على غريمٍ أو اشتِغالٌ[4] بتجارةٍ رابحةٍ، أو قتالُ عدوٍّ مُعَارِضٍ، بل المرادُ مقدّماتُ الحجِّ نحو المُسافرةِ وتهيئةِ أسبابِه، وحينئذٍ تكون الواو بمعنى مع ضرورةَ أنَّها لو كانت العاطفةَ لكانَ المأمورُ به شيئين، وليس بهما، وإنّما هو شيءُ واحدٌ وهو الحجُّ مع لوازِمه. امرأً ونفسَه يحتملُ أن تكونَ الواو عاطفةً، وأن تكون بمعنى مع، فإن حملته على العطفِ كانَ حثّاً على هَجره، والفرارِ عنه نفسه، وهذا كما يقالُ: خَلّيتَكَ ونفسَكَ، وخلّيتَكَ وأخلاقَكَ، وإن حملتَهُ على معنى مع ـ وهو الذي إليه ذهبَ الشّيخُ ـ فهو إمّا قَصرٌ ليدِه ولسانِه عنه كقولهم: امرأً وما اختاره هو الظّاهر. وإمَّا استعظامٌ لما يُزاوله من التَّعبِ كقولهم: خَلّه وأشغالَه، وإما تنبيهٌ على أنَّ عاقبةَ ما يزاوله حَميدةٌ أو وَخِيمَةٌ. وفي عراقياتِ الأبِيوَرديّ[5]:

إذا الإنسانُ قـرّبَ أعـوجيّاً وضـاجـعَ هـندوانيـاً صَقيـلاً
فَدَعه والمصاعَ فسوفَ يُؤتى بـه ملكـاً مهيبـاً أو قَتيـلاً

(١) في (ب) فقط.
(٢) في (ب)... فبالخصى بالخاء المعجمة.
(٣) النص في شرح الأندلسيّ: ٢١٧/١. نقلاً عن التخمير.
(٤) في (أ) اشتغل.
(٥) ديوان الأبيوردي (العراقيات): ٣٩٩/١، وقد روي في الديوان: إذا الأموي...

فإن سألتَ: لم احتججتَ لتصحيحِ كلامِك ببيتِ رجلٍ لا يحتجُّ بشعرِه؟!.

أجبتُ بوجهين، أحدُهما: أنّ الرّجلَ كما هو من الشّعراءِ فهو أيضاً من الأدباءِ ولو نَقَلتُ عنه كلاماً منثوراً للزِمَكَ قبولُه، فكيفَ إذا كان منظوماً؟! الثّاني: أنَّ هذا نقلٌ في المعنى لا في اللّفظِ، فيجوزُ الاحتجاجُ بقوله، قال ابنُ جني[(١)] المحدَثُون يحتجُّ بهم في المعاني كما يحتجُّ بالقدماءِ في الألفاظِ. أهلَك واللّيل: أي بَادر[(٢)] أهلَك أن يفوتُوا بمجيء اللّيلِ، وبادِرِ اللّيلَ أن يفوتَهم بمجيئِه، ومحصولُه: بادِرهم قبلَ اللّيلِ.

قالَ جارُ اللّه: «ومنه عَذِيرَك أي أحضرِ عُذرَك[(٣)] أو عاذِرَكَ».

قالَ المشرّحُ: هـذا المثلُ وقـعَ في قولِ عَمـرِو بنِ معدِي كـربٍ الزُّبيديّ[(٤)]:

عَذِيريَ من خَلِيليَ من مُرَادِ

كان باليمنِ رجلٌ اسمهُ ثورٌ[(٥)]، غَزا هو وعمرُو بنُ معدي كربَ، فَغَنِما فوقع بينهما بسببِ قِسمةِ الغَنَائِمِ منافرةٌ فقالَ عمرٌو[(٦)]:

---

(١) الخصائص: ١/٢٤.

(٢) الخصائص: ١/٢٧٩.

(٣) في (ب) عذيرك.

(٤) ديوانه: ص ٩٦، وفي نسبته إليه اختلاف أذكره بعد قليل.

(٥) رواية الأغاني: ١٥/٢٢٦ كان عمرو غزا هو وأبيّ المرادي... ورواه غير:... هو وقيس بن المكشوح المرادي، وقال الغندجاني في فرحة الأديب: ١٦/أ:... قيس بن هبيرة بن عبد يغوث... وهبيرة هو المكشوح. ومثله في الاشتقاق لابن دريد: ٤١٤، قال فارس مذحج: وهو الذي قتل الأسود العنسي الذي تنبأ باليمن وأمّا قول المؤلف ـ رحمه اللّه ـ كان باليمن رجل اسمه ثور غزا هو وعمرو بن معدي كرب... فهذا خطأ ظاهر وقع فيه المؤلف، لأن عمرو بن معدي كرب يكنى أبا ثور، وأمّا الذي غزا معه ونافره فهو أبيّ المرادي على رواية أبي الفرج، وقيس بن هبيرة المرادي على رواية الأسود وغيره.

(٦) رواية الديوان عذيرك من خليلك..

=

أُريـدُ حَيـاتَـه ويـريـدُ قَتلِي عَذِيريَ من خَلِيلِيَ من مُـرَادِ/ [٣١/ب]

ومرادُ قبيلةٌ من اليمنِ(١)، وهو مرادُ بنُ مالك بنُ زيدٍ بنُ كهلانَ بنُ سبأ، سُمّوا بذلك لتمرُّدِهم وهوعلى هذا القول: فَعَّال. احضَر العاذِر حتى يعذُرك، والمعنى إن أوقعتَ بك كنتَ في ذلك معذوراً، فكأنَّه استعملَ فيما لا عُذرَ فيه للتّبكيتِ كقوله(٢):

عَذِيري الحَيَّ من عدوا ن كانُوا حَيَّةَ الأرضِ

لأنَّ حَيّةَ الأرضِ مثلاً(٣) في البُغَاةِ، والمعنى إن أمكنَك ذلك فجِيء به. عَدَوانُ(٤): بالدّالِ المهملةِ، وهو ابن عمروِ بنِ قيسِ بنِ عَيلان.

قالَ جارُ اللّه: «ومنه هذا ولا زَعَمَاتِك، أي ولا أَتَوَهّم زَعَمَاتِك».

= والبيت من شواهد سيبويه: ٣٩/١، وانظر شرح الشاهد في الأعلم: ٣٩/١، وابن السّيرافي: ٢٥٩/١، وابن خلف: ١٢٢/١، والكوفي: ٣٧، وتفسير عيون سيبويه: ٢٤. ورواية الكتاب حباءه وأنشد الأسود وابن خلف بعد البيت:

ومن يشـرب بمـاء الجـوف يعـذر على مـا كـان من حمق الفـواد

ولم يرد هذا البيت في ديوان شعره.

الاشتقاق لابن دريد: ٥٣٩، خزانة الأدب: ٢٨١/٤.

والبيت في الكامل: ١٩٨/٣، والتنبيه لأبي عبيد البكري: ٢٤، والهمع: ١٦٩/١.

(١) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٤٠٦، والمقتضب لياقوت الحموي: ٨٦ والصحاح للجوهري: ٥٣٥/١.

(٢) البيت لذي الأصبع العدواني واسمه حرثان بن محرث تقدم التعريف به وهو مطلع قصيدة له في ديوانه: ص ٤٦. وبعد البيت:

بـغـى بـعـضـهـم بـعـضـاً فـلـم يـبـقـوا عـلى بـعض
فـقـد صـاروا أحـاديـثـاً بـرفـع الـقـول والـخـفض

والبيت من أبيات الكتاب: ١٣٩/١، وشرح أبياته للأعلم، وشرحها لابن السّيرافي: ٢٩٨/١ والكوفي: ٣٨، وابن خلف: ١٢٣/١، وتفسير عيون سيبويه: ٢٤. وانظر تخريج القصيدة في ديوان شعره.

(٣) انظر ثمار القلوب: ٥١٧.

(٤) جمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٢٤٣، والصحاح: ٢٤٢٢.

قالَ المشرّحُ: كما يحتمل[1] أن يكونَ مفعولاً، فكذلك يحتملُ أن يكون انتصابُه على المصدَرِ، فبعد ذلك قولك: هذا، إمَّا أن يكونَ في محلِّ النّصبِ، فيكونُ المعنى: أزعمُ هذا ولا تَزعمُ زعماتِك وإمَّا في محلِّ الرّفعِ فيكون بمنزلةِ قولهم: هذا القولُ لا قولك: إلّا أنَّ ذلك بلا العاطِفَةِ وهذا بالواو العاطفةِ، وإنَّما لَزِمَ إضمارُ العامِل ها هنا للابتدارِ إلى مخالَفَةِ المخاطَبِ.

قالَ جارُ اللَّه: «وقولهم: كِليهما وتمراً، أي أعطني».

قال المشرّحُ: في هذا التفسير نظرٌ. والصّوابُ أعطيكَ وأطعمُك، ويتضحُ لك ذلك إذا تَصَفَّحت شأنَ ورودِ المثلِ[2]. مرَّ بعضُهم[3] بعمرو[4] بنِ حَمران الجَعدي، وكان عنده زُبدٌ وقرصٌ، فقال له أعطِني زبداً وقرصاً فقالَ عمرو أعطيكَ وأطعمُك، وأزيدُك تمراً ولزمَ إضمارُ العامِلِ ها هنا للابتدارِ إلى طاعةِ المخاطبِ.

قالَ جارُ اللَّه: «وكلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرٍّ، أي أبيتِ كلَّ شيءٍ ولا تَرتكبُ شتيمةَ حرٍّ».

---

(١) نقل الأندلسي شرح هذه الفقرة كلها في المحصّل: ١/ ورقة ٢١٨.

(٢) ورد المثل في جمهرة الأمثال: ٢/١٤٧، والفاخر: ١٤٩، ومجمع الأمثال ٢/١٥١ والمستقصى: ٣٧٠، وفصل المقال: ١١٠، وانظر المثل في كامل رواياته وتفاصيل قصته في مجمع الأقوال في معاني الأمثال لابن العكبري: الورقتان ١٣٧، ١٣٨.

وللمثل روايتان (كلاهما وتمرا، وكليهما وتمرا)، وقد وجه ابن العكبريّ كلتا الروايتين توجيهاً حسناً. قال: . . . ومن رفع حكى أنّ الرجل قال أنلني مما بين يديك؟ فقال عمرو: أيهما أحبّ إليك زبد أم سنام؟ فقال الرجل: كلاهما وتمراً، أي مطلوبي كلاهما، وأريد معهما تمراً أو فزودني تمراً. وعلى هذه الرواية يصح توجيه كلام الزمخشري إلا أنه نصب كليهما، وكان حقها أن ترفع.

وأما رواية النصب فكما وجهها الخوارزمي هنا.

(٣) الرجل الذي مرّ بعمرو هو عائذ بن يزيد اليشكري كما جاء في فصل المقال. ١١٠.

(٤) في (أ) عمر.

(٥) في (ب) فقط.

قالَ المشرّحُ: لَزِمَ إضمارُ العاملِ ها هنا[1] للابتدارِ إلى النهي، ومنهم من يرفعُ الأولَ وينصبُ الثاني كأنّه قال: إيتِ كلَّ شيءٍ أمم ولا تشتُمْ حُراً.

قالَ جارُ اللّه: «ومنه قولهم: أتيته أمراً قاصداً، لأنّه لمّا قال أتيته عُلم أنه محمولٌ على أمرٍ مخالفٍ للمنهيّ عنه، قال اللّهُ تعالى[2]: ﴿ انتَهُوا خَيراً لَكُم ﴾ ويقولون حسبُك خيراً لك، ووراءَك أوسعُ لك».

قالَ المشرّحُ: المعنى أتيت أمراً قاصِداً، وكذلك: أيتِ خيراً وكذلك أيتِ أوسعَ لك، أي مكاناً أوسَع لك، ولزمَ إضمارُ العاملِ للابتدارِ إلى الأمرِ.

قالَ جارُ اللّه: «ومنه[3] من أنتَ زيد تَذكُر زيداً أو ذاكراً زيداً».

قالَ المشرّحُ: انتصابُ ذاكراً أو تذكرُ على الحال، والعاملُ فيه ما في معنى مَنْ من الاستفهام[4] وعن السّيرافي: كان رجلاً يُسمّى زيداً، وكان زيدُ رجلاً مشهوراً بالشجاعةِ، أو ضرب من ضروبِ الفَضلِ المذكور بها الرَّجُلُ فدفعَ عن ذلك وأنكرَ عليه. وقد يجوزُ فيه الرفعُ وتقديره: ذكرك أو كلامُك زيدٌ، فلزم إضمارُ العامل لما فيه من الابتدارِ إلى الإنكارِ.

قالَ جارُ اللّه: «ومنه مرحباً وأهلاً وسهلاً أي أصبت رحباً، لا ضيقاً وأتيت أهلاً، لا أجانِبَ، ووطِئتَ سهلاً من البلادِ، لا حزناً».

---

(١) في (ب) فقط.

(٢) النساء: آية: ١٧١ لم يشرح المؤلف هذه الآية، ولم يوجه قراءة النصب فيها وقد اختلف النحويون في توجيه إعراب خيراً، وما ذكره الزمخشري هنا هو توجيه سيبويه في الكتاب: ١٤٣/١.

وقال الكسائي: هو منصوب بإضمار يكن، وقال الفراء: هو منصوب بالفعل المذكور، وهو قوله: انتهوا. انظر المسألة في مجالس الخطيب الإسكافي ورقة ٥٢، ٥٣.

(٣) انظر الكتاب ١٤٨/١.

(٤) نقل الأندلسي في شرح المفصل هذا النص في كتابه ثم ردّ عليه بقوله: أقول: معنى الاستفهام لا يعمل أصلاً إجماعاً من النحويين. المحصل ورقة ٢١٨.

قالَ المشرّحُ: لزمَ إضمارُ العامِلِ ها هنا لما فيه من الابتدارِ إلى الدُّعاءِ.

قالَ جارُ اللَّه: «وإن تأتني فأهلَ الليلِ والنهارِ، أي فإنَّك تأتي أهلاً لك بالليلِ والنهارِ.

قالَ المشرّحُ: لَزِمَ إضمارُ العامِلِ ها هنا لما فيه من الابتدارِ إلى إظهارِ الكرامةِ مع ما فيه من الوجازةِ، وكذلك في جميع هذه المواضع».

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ ويقولون: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصّبيَّ الصّبيَّ، إذا حَذَّروه الأسدَ والجِدَارَ المتداعي وإبطاءَ الصَّبِيِّ».

قال المشرّح: يقالُ: وُطِيء الصبيُّ، وأوطأت دابّتي الصبيَّ، وفي سيفيات أبي الطيب[1]:

وأوطِئَتِ الأُصَيْبِيَةُ الصِّغارُ

قالَ جارُ اللَّه: ومنه أَخاكَ أخاكَ، أي الزمه، والطريقَ الطريقَ أي خَلِّه وهذا إذا ثُنّى لزمَ إضمارُ عامِلِه، وإذا أُفرد لم يَلزم».

قالَ المشرّحُ: لأنَّ التَّثنيةَ تدلُّ على كونِ الأمرِ مهمّاً، وكونُه مهمّاً يقتضي تَركَ العامِلِ للمبادرة إلى التَّثنِيَةِ، ولأنَّ في التَّثنِيَةِ يكونُ لِلتَّوءم هَيئةٌ من الإنكارِ ونَمَطٌ من الاستعجالِ[2] لا يكونُ في حالةِ الإفرادِ، وتلك الهيئةُ وذلك النَّمَطُ دليلٌ على أنَّ الوقتَ أضيقُ من أن يُتَلَفَّظُ بالفعلِ، وذلك الدليلُ مفقودٌ في الإفرادِ. أخاك أخاك من قوله:

أخـاكَ أخـاكَ إنَّ مَن لا أَخـاً لـه كَسَاعٍ إلى الهَيجَا بغَيـرِ سِلاحِ[3]

---

(١) التبيان في شرح الديوان: ٢/١٠٦ وصدره:
فأُرهفت العذارى مردفات

(٢) في (ب) الاستعمال.

(٣) بعد هذا البيت:

=

[بابُ الاشتغال]

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ومن المنصوبِ باللّازمِ إضمارُه إضمارُه ما أُضمِرَ عاملُه على شريطةِ التفسيرِ في قولك: زيداً ضربتُهُ، (١-كأنك قلتَ: ضربتُ زيداً / ضربتُهُ-١)، إلاّ أنَّك لا تبرِزُه استغناءً بتفسيرِه قال ذُو الرُّمّة: [٣٢/أ]

إذا ابنُ أبي مُوسَى بلالاً بَلَغتِهِ فقامَ بفأسٍ بينَ وِصلَيكِ جازِرُ»

قالَ المشرِّحُ: كأنَّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه. [هذا] مذهبُ النحويين. وقد ذكرتُ ما عليه مثلُ هذا الكلامِ في الفصلِ الذي أوَّلُه: «وقد يَجيءُ الفاعلُ ورافعُهُ مضمرٌ» وقبلَ البيتِ(٢):

= وإن ابن عم المرء فاعلم جناحه وهل ينهض البازي بغير جناح

وجعل ابن السِّيرافي هذا البيت قبل بيت الشاهد، وردّ عليه أبو محمد الأعرابي المعروف بالأسود. وبعد بيت الشاهد أربعة أبيات نسبت إلى مسكين الدارمي انظر ديوان شعره: ٢٩. ونسب البيت الأعلم الشنتمري إلى ابن هرمة، انظر ملحقات ديوانه: ٢٦٣ (الشعر المنسوب) ونسبه البحتري في حماسته: ٣٨٨ إلى قيس بن عاصم.

والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ١٢٩/١، وانظر شرح شواهده لابن السِّيرافي: ١٢٨/١، وشرحها لابن خلف ١٣٣/١، وشرحها للكوفي: ٣٣ وفرحة الأديب: ورقة: ٥ وشرح الأشموني: ١٩٣/٣.

(١ - ١) في (ب).

(٢) انظر ديوان ذي الرّمة: ١٠١١ - ١٠٥٠ من قصيدة أولها:

لميّة أطلال بحزوي دواثر عفتها السّوافي بعدنا والمواطر

وهما البيتان: ٦٢، ٦٣، ص ١٠٤١، ١٠٤٢، ورواية الديوان استننت بدل اشتدت، =

أقولُ لها إذا شَمَّر اللّيلُ واستَـوت لها البِيدُ واشتَـدَّت عليها الحَـرائِر

إذا ابـنُ أبـي مُـوسَـى...... ....

شمَّر اللّيلُ: ذهبَ أكثرُه. استَوَت بها: أي اشتَدَّ بها سيرُها، ومَضَت على غيرِ قَصدٍ، واشتدّت الرّيـاحُ الحارّةُ، وهي تَكسيـرُ حَرورٍ، ومثلُها القَلائِصُ: جمعُ قَلوصٍ وهو[1] بلالُ بن أبي بُردَةَ قاضي البَصرة[2] الوِصلُ: - بالكَسر - هو المَفصِلُ، وهذا - وإن كان يُرى في الظّاهِرِ هِجاءً لابنِ أبي مُوسَى، فليس به يقولُ: إذا بلّغتِنِي الممدوحَ فقد بلغتِ المقصودَ فإن لم تَكُوني فلا كُنتِ، وعلى هذا الأسلوبِ بيتُ الشَّماخِ[3]:

= كما روى: (بلال) بالرفع، وذكر الرواية الثانية الباهلي شارح الدّيوان انظر إعراب البيت وشرحه في المنخّل؛ ٣٤، والخوارزمي: ١٧، وزين العرب: ١٥ وشرح ابن يعيش: ٣١/٢، والأندلسي: ٢٢١/١، والزملكاني: ٥٥/٢. وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٤٢/١، انظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ١٦٥/١، وشرحها لابن خلف: ٥٤، وشرحها للكوفي: ١٣، ٣٩، ٢٢٢، وتفسير عيون سيبويه لهارون بن موسى القرطبي: ١٣.

وانظر المقتضب: ٧٧/٢، والكامل: ١٣٠/١، والخصائص: ٢٨٠/٢ وابن الشجري: ٣٤/١، والمغني: ٢٦٩/١، والخزانة: ٤٥٠/١.

(١) في (ب).

(٢) قاضي البصرة وأميرها، بـلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري، ولاه خالد القسري سنة ١٠٩ هـ فأقام إلى أن قدم يوسف بن عمر الثقفي سنة ١٢٥ هـ فعزله وحبسه ومات في سجنه سنة ١٢٦ هـ ثقة في الحديث، ولم تحمد سيرته في القضاء.

ترجمته في تهذيب النهذيب: ٥٠٠/١، وخزانة الأدب: ٤٥٢/١.

(٣) ديوانه: ٣٢٣.

الشماخ بن ضرار، وقيل اسمه معقل بن ضرار بن حرملة الذبيـاني الغطفـاني أدرك الجاهليّة والإسلام، وله صحبة، وله أخ شاعر اسمه مزرد سيأتي ذكره إن شاء اللّه. وللشّماخ ديوان مطبوع حققه وشرحه الدكتور صلاح الدين الهادي. طبع في دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م.

أخباره في الأغاني: ١٥٨/٩، الشعر والشعراء: ٣١٥/١، والخزانة: ٥٢٦/١ والبيت من قصيدة يمدح بها عرابة بن أوس من بني مالك بن الأوس صحابي جواد.

ترجمته في الإصابة: ٤٧٣/٢ رقم الترجمة: ٥٤٩٨. وأول القصيدة في الديوان:

كـلا يـومي طـوالـة وصـل أروى ظَـنـون آن مـطـرح الـظّـنـون

ورواية الديوان: (وحططت رحلي).

إذا بَلَّغتِني وَحَمَلتِ رَحلِي   عُرابَةَ فاشرَقي بِدَمِ الوَتِينِ

والذي يَدُلُّ على أنَّه ليسَ بهجاءٍ قولُه في هذه النُّونيّة[1]:

إذا ما رايةٌ رُفعتِ لِمَجدٍ   تلقَّاها عُرابةُ باليَمِينِ

أَفتَرَى الشَّماخَ يمدحُ رجلاً ويهجوه في مقطوعةٍ[2]؟!

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومنه زيداً مررتُ به، وعمراً لقيتُ أخاه، وبِشراً ضربتُ غُلامَه بإضمارِ جعلتُ على طَريقي، ولابَستُ، وأَهنتُ، قال سيبويه[3]: والنَّصبُ عَرَبيٌّ كَثيرٌ، والرَّفعُ أجودُ».

قالَ المشرِّحُ: يريدُ إذا قُلتَ: زيداً مررتُ به، فمعناه: جعلتُ[4] زيداً على طريقي مررتُ به، وإذا قُلتَ: عمراً لقيتُ أخاه فمعناهُ، لابَستُ عَمراً لقيتُ أخاه، وإذا قُلتَ: بِشراً ضربتُ غُلامَه فمعناه أَهنتُ بِشراً ضَرَبتُ غُلامَه. والحَقيقةُ ما ذكرتُ في ذلك الفصلِ، وإنما كانَ الرَّفعُ فيه أجودَ الكلامينِ[5] لأنَّه آكدُ الكلامين على ما ذَكرتُهُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ثمَّ إنَّك تَرى النَّصبَ مختاراً ولازِماً، فالمختارُ في موضِعَين، أحدُهما: أن تَعطِفَ هذه الجملةَ على جملةٍ فعليَّةٍ كقولِكَ: لقيتُ القومَ حتى عبدَ اللَّهِ لَقيتُه، ورأيتُ عبدَاللَّهِ وزيداً مررتُ به وفي التَّنزيلِ[6]: ﴿يُدخِلُ مَن يَشاءُ في رَحمتِهِ والظَّالمين أَعَدَّ لهم عذاباً أليماً﴾.

قالَ المشرِّحُ: إنّما يختارُ[7] النصبُ ها هنا، وهو أحدُ المَوضِعَين تَوَخِّياً

---

(١) الديوان: ٣٣٦ في نفس القصيدة.

(٢) نقل الزملكاني في شرحه: ٢/٥٥ ما قاله الخوارزمي هنا دون إشارة إليه.

(٣) الكتاب: ١/٤٢، وشرحه للسّيرافي: ١/١٩١.

(٤) في (ب).

(٥) في (ب).

(٦) سورة الدّهر: آية: ٣١.

(٧) نقل الأندلسي شرح هذه الفقرة في شرحه: ١/٢٢٢ وردّ عليه بقوله قلت: تقدم أن هذا الرجل =

للمُشاكلةِ، وهذا لأنَّ طَرَفي العَطفِ بمنزلةِ طَرَفي التَّثنِيَةِ، ومن ثَمَّ يُصارُ إلى العَطفِ إذا تَعَذّرتِ التَّثنِيَةُ في ضرورةِ الشِّعرِ قال[1]:

كــأنَّ بينَ فَـكِّهــا والـفَــكِّ   فارةُ مِسكٍ ذُبِحَت في سَكِّ

وطَرَفا[2] التَّثنية يتشاكلان صُورةً ومعنى، فكذلك[3] هذا. قوله تعالى: ﴿ والظَّالمين أعَدَّ لهم عَذَاباً أليماً ﴾ تقديرُه[4]، ويعذِّبُ الظّالمين.

قالَ جارُ اللّهِ: «ومنه[5] ﴿ فَريقاً هَدى وفَريقاً حَقَّ عليهم الضَّلالة ﴾.

قالَ المشرِّحُ: قوله: «فَريقاً حقَّ عليهم الضَّلالةِ»، يَحتملُ أمرين[6]،

= يختار كلام الكوفيين في هذا الفصل، ؛ فينصب قولك: زيداً ضربته بالفعل المذكور ويجعل ضميره بدلاً منه... ثم ذكر ما سبق أن ذكره الخوارزمي في باب الفاعل، وقال: قلت: أمّا الأول فغلط وذلك أنه تقرر في اصطلاح النحويين ـ وهو سلّم بذلك ـ أن العامل في البدل هو العامل في المبدل وأن إعرابه كإعرابه، وهذا متعذر هنا في كثير من الصور فإن قولك: زيداً مررت به، لا يجوز أن يكون الضمير هنا بدل من زيد، لوجهين، أحدهما: أن الضمير مخفوض، وزيداً منصوب. الثاني: أنّ العامل في الضمير متعد بحرف الجر، فلا يجوز أن يكون هو الناصب لزيد، ولذلك يجوز قصداً من غير غلط زيداً لقيت رجلاً يحبه وهـا هنا لا يتصور البدل، وكذلك زيداً لست مثله، العامل في زيد مخالف للعامل في ضميره الذي زعم أنه بدل، وإذا اختلف العامل بطل البدل بالإجماع، وإذا تعذر البدل في هذه الصورة وفي غيرها مما لا يحصى كثرة، فكيف تزعم أنّ جميع ما جاء في هذا يحمل على البدل؟!

وما ذكره في امتناع كم رجلاً لقيته أن يعمل فيه ما قبله فصحيح لكن ما قال نحوي قط أن العامل هنا مقدر قبل، بل هو مقدر بعد. فالتقدير عند الجميع كم رجلاً رأيت رأيته، ... وإذا صح التقدير بعد لم يلزم منه أمر ممتنع، ولا مخالفة قاعدة بل وفينا بمقتضى الاستفهام وطردنا الباب.

وأمّا قوله: إنّ العدول عن النصب لا لوجب فسوء ظن بالعرب العقلاء أن يفعلوا أشياء لا لحكمة، وقد بيّنا الموجب قبل، وكونه مفعولاً في الحقيقة ولأنه نفس الضمير معنى، والضمير منصوب فكان هو أيضاً كذلك. فأين عزب عقل هذا الرّجل؟!

(١) تقدم تخريجه.
(٢) في (أ) طرفان.
(٣) في (أ)وكذلك.
(٤) في (ب) يريد.
(٥) سورة الأعراف: آية: ٣٠.
(٦) انظر شرح الأندلسي: ٢٢٢/١ وعقب عليه بقوله: أقول: الثاني هو الصحيح...

الرَّفعُ بالابتداءِ ـ وهذا ظاهرٌ ، والنَّصبُ على أن يُجعلَ قولُه حَقَّ عليهم الضَّلالة كِنايةً عن الإِضلالِ[1] ـ وما أَلطَفَهَا ـ فلمَّا انعطَفَت هذه الجُملةُ على الجملةِ الفعليَّةِ صارَ الاختيارُ هو النّصبُ، ضَرورةَ أنَّ العطفَ يَقْتَضِي مَزِيَّةَ تَشَاكُلٍ.

قالَ جارُ اللَّه: «وإذا قلتَ: زيداً لقيتُ أباه، وعمراً مررتُ به، ذَهَبَ التَّفاضُلُ بينَ رَفعِ عمروٍ ونَصبِه، لأنَّ الجُملةَ الأولى ذاتُ وَجهَين.

قالَ المشرِّحُ: ذلك الفصلُ[2] الذي ذكرناه في الفَصلِ المتقدّم من اختيار النَّصبِ على الرَّفعِ فيما إذا كان المَعطوفُ عليه لا يَشتملُ إلاّ على جملةٍ فِعليَّة، أمَّا إذا كانت الجملةُ المَعطوفُ عليها ذاتَ وَجهين فإن كان فيها جُملةٌ ابتدائيةٌ وجُملةٌ فعليةٌ فالنصبُ في الجملةِ المعطوفِ عليها لا يكونُ هو الاختيارُ وذلك قولك: زيدٌ لقيتُ أباه وعَمراً مَررتُ به، فكما يحسُنُ في عمروٍ النَّصبُ، لأنَّه معطوفٌ على الجملةِ الفعليةِ، وهي لقيتُ أباه، فكذلك يحسُنُ فيه الرَّفعُ، لأنَّه معطوفٌ على الجملةِ الإسميَّةِ وهي زيدٌ لقيتُ أباه.

قالَ جارُ اللَّه: «فإن اعتَرَضَ بعدَ الواوِ ما يَصرفُ الكلامَ إلى الابتداءِ كقولك: لقيتُ زيداً، وأمَّا عمرٌو فقد مررتُ به، ولقيتُ زيداً وإذا عبدُاللَّه يَضربُه عمرٌو، وعادت الحالُ الأولى جَذَعةً.

قالَ المشرِّحُ: يقول الشَّيخُ: ذلك الموضعُ الذي اختارَ فيه النّصب على الرَّفعِ إذا دَخَلَ في الجملةِ / المعطوفةِ ما يصرفُ الكلامَ إلى الابتداءِ صارَ [٣٢/ب]
الاختيارِ فيه الرفعُ، وذلك إذا قُلتَ: لقيتُ زيداً، وأمَّا عَمرٌو فقد مررتُ به، وأهنتُ بِشراً، وأمَّا بكرٌ فقد أكرَمتُهُ وذلك لأنَّ[3] الأجودَ أن يكونَ الاسمُ الواقعُ

(١) في (أ) الضلال، وما في (ب) يوافقه ما جاء في شرح الأندلسي منقولاً من هنا.
(٢) في (ب).
(٣) في (أ) أن.

بعدَ إمّا[1] مرفوعاً بالابتداءِ وكذلك ما بعدَ إذا المفاجأة حسبَ ما كان في قولك: زيدٌ مررتُ به وهذا معنى قوله: عادتِ الحالةُ الأولى جَذَعةً[2]. الجَذَعَةُ اسمٌ لِوَلَدِ البَقَرِ، والحافرِ والإبلِ في زمنٍ ليست بسِنٍّ[3] تنبتُ ولا تسقُطُ.

هذه الكلمة غَلَبَ عليها الإمامُ عبدُ القاهر الجُرجاني فإنّه ربَّما يقول في كتابه الموسوم بـ «دلائل الإعجاز» عادت الشُّبهةُ الأولى جَذَعةً، والإمامُ عبدُ القاهر قد أخذَها من أبي نَصرٍ العُتبيّ، وعن قريبٍ يعودُ الخلافُ جَذَعاً، وأبُو نصر العتبيُّ قد اغتَصَبَها من الجاحظِ[4].

قالَ جارُ اللَّهِ: «﴿ وأما ثمودُ فهديناهم ﴾[5]».

قالَ المشرِّحُ: «ثمودَ» في قراءةِ الرّفعِ مرفوعٌ بالابتداءِ، وهديناهم خبرُه، وأما على قراءةِ النّصب فهو منصوبٌ بعاملٍ تقديره وأما عاملتُنا ثمودَ فهديناهم، وكذلك إذا قلتَ: زيدٌ لقيتُه، وأمَّا عَمراً فقد[6] مررتُ به، لأنَّ معناه وأمَّا مُلابَسَتِي عَمراً فقد مررتُ به. وعندَ النحويين مهما يَكُن من شيءٍ فهديناهم[7] ثمودَ، ومهما يكن من شيءٍ فقد مررتُ بعمروٍ، وتقولُ: أمّا يومَ الجمعةِ فإنَّك سائرٌ، ومعناه أمَّا الواقعةُ يومَ الجمعةِ فإنـك سائـرٌ، وعندَ بعضِهم[8] مهما يكن من شيءٍ فإنَّك سائرٌ يومَ الجمعةِ.

---

(١) في (أ) ما.
(٢) شرح الأندلسي: ١/٢٢٤.
(٣) النّص هنا من كتاب الصحاح للجوهري: (جذع) في أ، ب بشيء ثبت والتصحيح من كتاب الصحاح للجوهري، وشرح المفصّل للأندلسي.
(٤) عقب الأندلسي في شرحه: ١/٢٢٤ على ذلك بقوله: أقول: جرت هذه الكلمة عندهم مجرى المثل في هذا المعنى وقد رأيتها في السّيرة وفي غيرها من الكتب.
(٥) سورة فصلت: آية: ١٧.
(٦) في(ب).
(٧) في (أ).
(٨) في (ب) وعندهم.

قالَ جارُ اللَّهِ: «الثاني: أن تقعَ موقعاً هو بالفعلِ أولى، وذلك أن تقعَ بعد حرفِ الاستفهامِ [(١-] كقولك: أعبدَ اللَّهِ ضربتُه[-١)]».

قالَ المشرّحُ: بَيَّنَ الشيخُ الموضعَ الثاني من المواضع التي يُختارُ فيها النَّصبُ على الرفع، وذلك أن تقعَ موقعاً هو بالفعلِ أولى، وذلك على[(٢)] أنواعٍ، النوعُ الأول: أن تقعَ بعد حرفِ الاستفهامِ كقولك: أعبدَ اللَّهِ ضربتُه، وهذا لأنَّ مذهبَ النحويين أنَّ الاستفهامَ لا يدخلُ إلَّا على الفِعلِ، فإذا لم يَكن الفعلُ عُقيبَهُ مَذكوراً فهو فيه مقدّراً، تقديره: أَضَرَبتَ عبدَاللَّهِ ضَرَبتَهُ، وهذا ليس بشيءٍ، والحَقيقةُ ما ذكرتُه في الفصل الذي أوّله: (وقد يَجيءُ الفاعلُ ورافعُه مضمرٌ).

قالَ جارُ اللَّه: «ومثله آلسّوطَ ضربتَ به زيداً، وآلخوانَ أُكِلَ عليه اللَّحمُ وأزيداً أنتَ محبوسٌ عليه، وأزيداً أنت مكابرٌ عليه، وأزيداً سمعتَ بهِ».

قالَ المشرّحُ: مذهبُهم أنَّ المنصوبَ قبلَ الفعلِ المتّصلِ به الضميرُ المنصوبُ ينتصبُ بفعلٍ آخرَ مضمرٍ قبلَ ذلكَ المنصوب، وهو على لفظِ ذلك المذكورِ بعدَ ذلِك المنصوبِ، فإن لم ينجَع إضمارُه أُضمرَ ما هو قريبٌ من ذلك الفعلِ ولذلك قالوا: في آلخوانِ أُكلَ عليه اللحمُ، أعلى اللَّحم الخوانَ وأزيداً أنت محبوسٌ عليه ارتقبتَ[(٣)] زيداً أنت[(٤)] محبوسٌ عليه، وهذا تمحُّلٌ شنيعٌ، وهبكَ تمحَّلتَ ها هنا فما وجهُ التَّمحُّلِ في قولك: آلسوطَ ضُربَ به عمروٌ؟ وذلك لأنَّك لا تكادُ تجدُ شيئاً ينصبُ السّوط، وإنما الوجهُ الصحيحُ ها هنا ما ذهبَ إليه الكوفيُّون من أنَّ المنصوبَ المُتقدمَ يَنتصبُ بهذا الفعل

(١ - ١) في (ب).
(٢) في (أ) وهو على نوعين.
(٣) في (أ) أم بقيت.
(٤) في (ب).

الواقعِ بعدَ الضمير[1]، والضميرُ ينتصبُ على البدلِ منه، فإذا كان هذا الفِعلُ فِعلاً يتعدى بحرفِ الجرِّ نُزِّلَ[2] تنزيلَ ما ليس معه حرفُ جَرٍّ من الأفعالِ المتعدِّيةِ ويتحيَّل بحيلةٍ حتى ينتصبَ به ذلك الاسمُ[3] كما إذا قلتَ: زيداً خَرَجتُ به، فإنه يُعاملُ[4] معاملةَ زيداً أخرجته، وأزيداً أنت مكابرٌ عليه أي مغلوبٌ عليه، وهذا كما يَقولون غَلَبَ فلانٌ على عِمايَتِهِ.

قالَ جارُ اللّه: «ومنه أزيداً ضربتُ عمراً وأخاه، وأزيداً ضربتُ رجلاً يُحِبُّهُ، لأنَّ الآخرَ ملتبسٌ بالأوّلِ بالعطفِ أو بالصِّفةِ.

قالَ المشرِّحُ: الضميرُ[5] في أَخاه ينصرفُ إلى زيدٍ، ولو صرفتَه إلى عمروٍ فَسَدَ الكلامُ وأمَّا في المسألةِ الثانيةِ، فسواءٌ صرفتَه إلى زيدٍ أو لم تَصرفه فإنَّ المسألةَ صحيحةٌ أمَّا إذا صرفتَه إليه فظاهرٌ، وأمَّا إذا لم تَصرفهُ إليه، فلأنَّ الضَّميرَ المنصوبَ فيه شيءٌ انصرفَ إلى رجلٍ[6] فالضَّميرُ المُنَكَّرُ المرفوعُ ينصرفُ بالضرورةِ إلى زيدٍ فتصحُّ[7] المسألةُ.

وفي هذين المثالين أنَّ الضميرَ الراجعَ إلى المنصوبِ قبلَ الفعلِ كما إذا اتَّصل (8 بالفعلِ صحَّ، فكذلك إذا اتَّصل 8) بما هو في صورةِ المفعولِ لذلك الفِعلِ، وكذلك إذا اتَّصل بالمَعطوفِ على ما هو في صورةِ المفعولِ لذلك الفِعلِ، ونظيرُ هذه المسألة قوله[9]:

---

(1) في (ب) بعده.
(2) في (أ) يتنزل.
(3) في (أ) الفعل.
(4) في (ب) معامل.
(5) نقل الأندلسي في شرحه: 1/225 هذا النص ولم يعقب عليه بشيء.
(6) في (أ) رجلاً.
(7) في (أ) فصح.
(8 - 8) في (أ) فقط.
(9) البيت لأبي العلاء المعرّي انظر شروح سقط الزند: 1/241.

وهـاجَته الجَنـوبُ لوصـلِ حيٍّ   أقـامَ ويَمَّمـوا داراً طَـرُوحـا/ [٣٣/أ]

من المعلومِ أنَّ الجُملة إذا وَقعت صِفَةً لنكرةٍ فلا بُدَّ فيها من ضَميرٍ يَرجِعُ إلى تلكَ النَّكرةِ. وقوله:

أقامَ ويَمَّموا داراً طَروحا

وقعَ صفةً للنكـرةِ وهي «حَيٍّ»، ثمَّ ليسَ في الجملةِ الأولى وهي «أقام»: ضميرٌ راجعٌ إليه، إنَّما الضميرُ في الجملةِ المعطوفةِ وهي «يَمَّموا» فقد أغنى عن الضميرِ في الجملةِ المعطوفةِ كما يُغني في الجملةِ المعطوفِ عليها.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فإن قلتَ: أزيدٌ ذُهبَ به فليس إلا الرَّفع». (١-قال المشرِّحُ-١): إنما لم يَجز فيه سِوى الرَّفعُ، وذلك لأنَّ الاسمَ الواقعَ قبلَ الفعلِ والضَّميرَ المتَّصل يتجاوَبانِ ارتفاعاً وانتصاباً فإذا كانَ الضميرُ في قولك: ذُهبَ به في محلِّ الرفعِ فلا بُدَّ من أن يكونَ الاسمُ الواقعُ بعدَ الفعلِ مرفوعاً أيضاً.

قالَ جارُ اللَّه: «وأَنْ يقعَ بعد إذا وحيثُ كقولك: إذا عبدَ اللَّهِ تلقاه فأكرمه، وحيثُ زيداً تجده فالزمه[٢]».

قال المشرِّحُ: قوله: وأَنْ يقعَ بعدها إذا وحيثُ معطوفاً[٣] على قوله بأن يقعَ بعد حرفِ الاستفهامِ. بيَّنَ الشيخُ ها هنا النوعُ الثاني من أنواعِ الموقعِ الذي هو بالفعلِ أولى، وذلك أن يقعَ بعدَ إذا كقولك: إذا عبدَاللَّه تلقاه فأكرمه، وذلك أن إذا للشَّرطِ، والشرطُ يَقتضي الفعلَ، وكذلك حيثُ ها

(١ - ١) سقطت سهواً من (ب).
(٢) في (ب) فاكرمه.
(٣) في (ب) معطوف.

هنا، بمنزلةِ إذا، لأنَّها ظرفٌ مكانِيٌّ، كما أنَّ إذا ظرفٌ زَمانيٌّ، ثم استُعمل كلٌّ منهما في الشرط.

قالَ جارُ اللَّه: «وبعد حرفِ النَّفي كقولك ما زيداً ضربتُهُ، قال جرير:

فـلا حسباً فَخـرتَ به لتَيْمٍ ولا جَدّاً إذا ازدَحَمَ الجُدودُ

قالَ المشرّحُ: ها هنا بَيَّن الشَّيخُ النَّوعَ الثّالثَ[1] من أَنواعِ الموقعِ الذي هو بالفعلِ أولى، وذلك أن يقعَ بعدِ حَرفِ النَّفي كقولك: ما زيداً ضربتُه؟ وهذا لأنَّ المنفِيّ في الحقيقةِ هو الفعلُ، فوَجَبَ أن تَدخُلَ عليه حقيقةً، فإذا لم تَدخُل عليه حقيقةً، وَجَبَ أن تَدخلَ عليه تقديراً، ولن تدخلَ عليه تقديـراً إلاّ إذا انتَصَبَ زيداً، الـلامُ[2] في «لِتَيمٍ» يتعلقُ «بحسباً» وقبله[3]:

ويُقضى الأمـرُ حينَ تغيبُ تيمٌ ولا يُستـأذَنـون وهـم شُهُـودُ

يقولُ: تَيمٌ أقِلّاء أَذِلّاء، لا يَدخُلون في مشاورةٍ، ولا يَقِفُ إمضاءُ الأمورِ

---

(1) انظر شرح الأندلسي: ١/٢٢٦.

(2) في (ب) باللام.

(3) ديوان جرير: ٣٣٢، وأول القصيدة:

ألا زارت وأهـل مـنـى هـجـود وليـت خيـالـهـا بـمـنـى يـعـود

وقد نقضها عمر بقصيدة طويلة أثبتها جامع ديوانه الدكتور يحيى الجبوري عن منتهى الطلب لابن ميمون. الديوان (٦٠ ـ ٦٨) وأولها:

آب الـهـم إذ نـام الـرّقـود وطـال الـليـل وامـتـنـع الـهـجـود

وفي نقض هذا البيت يقول:

وتـدعـى للـمـشـورة آل تـيـم ويـربـوع ومـا تـدعـى شـهـود

انظر إعراب الشاهد وشرحه في المنخّل: ٣٥، وشرح الخوارزمي: ١٨، وزين العرب: ١٦، وشرح الأندلسي: ١/٢٢٦، وابن يعيش: ٢/٣٦، والزملكاني: ٢/٦٢، وهو من شواهد سيبويه: ١/٧٣، انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ١/٥٦٨، وشرحها لابن خلف: ١/٦٧، وشرحها للكوفي: ١٤٦، ٢٠٩، وانظر الخزانة: ١/٤٤٧.

عليهم. يهجو عُمَرَ بنَ لَجَإٍ التَّيمي[1].

قالَ جارُ اللَّه[2]: «وأن يقعَ في الأمرِ والنَّهي كقولك: زيداً اضربْهُ، وخالداً اضربْ أبـاه، وبشراً لا تَشتُمْ أخاه، وزيداً ليضربْهُ عَمرو، وبِشراً ليقْتُلْ أباه عَمرو».

قال المشرِّحُ: ها هنا بيَّنَ الشَّيخُ النَّوعَ الرَّابعَ من أنواعِ الموقعِ الذي هو بالفعلِ أولى، وذلك إذا كان الفِعلُ الواقِعُ بعدَ ذلِكَ الاسمِ أمراً أو نَهياً، فَنصبُ ذلك الاسمِ أولى من رَفعِهِ، لأنَّه لو رُفِعَ رُفعَ بالابتداءِ، ولا يحسُنُ رفعُه بالابتداءِ، لأنَّه لو رُفع بالابتداءِ لَوقَعَ الأمرُ والنَّهيُ موقعَ[3] الخبرِ وذلك قبيحٌ، لأنَّ الخبرَ مما يتطرقُ إليه الصِّدقُ والكَذِبُ.

قالَ جارُ اللَّه: «ومثله أَمَّا زيداً فاقتُله، وأمَّا خالداً فلا تَشتُم أباه.

قالَ المشرِّحُ: يقولُ الشيخُ: الاسمُ إذا وَقَعَ بعدَ الأمرِ والنَّهي فإنّه لا يجوزُ رفعُه بالابتداءِ وإن دَخَلَ على أوّلِه ما يُقَوِّي جانبَ الابتداءِ وهو «أمَّا». فإن سألتَ: فيمَ انتصبَ زيداً ها هنا؟ أجبتُ: بمضمرٍ على ما ذَكَرنا، وهو المعاملةُ، والمعنى: أمَّا معاملتُنا[4] زيداً فهذه المعاملةُ، وهي أنَّا نأمرُ بقتلِه، فإن سألتَ: ألستَ قد وقعتَ فيما فَررتَ منه وهو جَعلُ الأمرِ خَبراً؟ أجبتُ: لا، لأنَّ هذا وإن كانَ فيه جَعلُ الأمرِ خَبراً لكن على وَجهِ الخِفّةِ ضرورةَ أنَّ المُبتَدَأ ها هنا مَنوِيٌّ غيرُ ظاهرٍ، وذلك فيه جَعلُ(5- الأمرِ خبراً على وجهِ-5)

(١) عمر بن لجأ بن حديد بن مصاد من تيم الرباب اشتهر بمهاجاة جرير أخباره قليلة جداً، فلم يذكره أبو الفرج في الأغاني. يقول ابن قتيبة إنه مات بالأهواز انظر الشعر والشعراء: ٢/٦٨٠، وطبقات فحول الشعراء: ١/٤٣١.
(٢) في (ب) قال: رحمه اللَّه بدل جار اللَّه سهو من الناسخ.
(٣) في (ب) بموقع.
(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ١/٢٢٧ نصّ كلام المؤلف هنا وعلق عليه بقوله: أقول: تقدير الناصب من لفظ الفعل المذكور ـ إن أمكن ـ أولى.
(٥ ـ ٥) في (ب).

العلانِيَةِ وفرقٌ بينَ الفتحِ على(١ وجهِ الخُفيةِ١)، وبينه(٢) على وجهِ العلانيةِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والدُّعاءُ بمنزلةِ الأمرِ والنَّهيِ، تقولُ: اللّهمَّ زيداً فاغفر ذنبَه، وزيداً أمرَّ اللَّهُ عليه العيشَ قال أبو الأسود(٣):

فكلًّا جزاهُ اللَّهُ عَنّي بما فَعَلْ

قال المشرّحُ: الدّعاءُ بمنزلةِ الأمرِ، إلَّا أنَّ المأمورَ ها هنا مثْلُكَ أو فوقُك، والمأمورُ هنا دونَك(٤)، صدرُ البيت(٥):

أميرانِ كانا آخيَاني كِلاهُما فَكُلًّا.... البيت

قالَ جارُ اللَّه: «وأمَّا زَيداً فَجَدَعاً له، وأمّا عمراً فَسقياً له».

قالَ المشرّحُ: معناه: وأمَّا مُعامَلَتي زَيداً فهذه المُعاملَةَ، وهي: أنّي أَدعو عَليه(٦).

قالَ جارُ اللَّه: «واللَّازِمُ أن تَقَعَ الجملةُ بعد حرفِ لا يليه إلّا الفعلَ كقولك إنْ زيداً تَره تَضرِبْهُ، قال:

لا تَجزَعي إن مُنفِساً أهلكتُهُ

قالَ المشرّحُ: كانَ الشيخُ ذكرَ في أوائلِ هذا الفصلِ، ثمَّ إنك تَرى

(١ - ١) في (ب).

(٢) في (ب).

(٣) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني. واضع علم النحو معدود في العلماء والشعراء والأمراء والأعيان. ولي إمارة البصرة في خلافة علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه وهو من التابعين توفي سنة ٦٩ هـ أخباره في إنباه الرواة: ١٣/١، وصبح الأعشى: ١٦١/٣، وتهذيب ابن عساكر: ١٠٤/٧.

(٤) في (أ) فوقك.

(٥) ديوان أبي الأسود: ٧٨ ورواية الديوان:... بما عمل.

(٦) في (ب) أدعو له.

النّصبَ مختاراً ولازماً، فإلى الآنَ قد قَيَّد المُختارَ، والآن قد أخذَ في شرحِ اللّازِمِ فقال: اللّازِمُ أن يقعَ بعدَ حَرفٍ لا يَلِيهِ إلّا الفعلُ / وهو «إنْ». فإن [٣٣/ب] سألتَ: فما التفرقةُ بينَ «حيثُ» «وإذا»، وإنْ، جعلتَ النّصبَ بعد «إذا» مختاراً، وبعد «إن» لازماً؟ أجبتُ: إنَّ «إذا» شيءُ دخيلٌ في المجازاةِ، بخلافِ إنْ فإنّها أمُّ الباب، وهي لا تدخلُ إلّا على الجملةِ الفعليّةِ، بخلافِ إذا فإنَّها رُبَّما (١-دَخلت على الجُملةِ الإسميّةِ-١)، وفي «فُتوحِ ابنِ أعثَمَ الكُوفي»(٢):

إذا ما الثُّريّا في السّماءِ كأنَّها جُمانٌ وَهى عِقدِهِ فَتَبَدَّدا

البيتُ للنَّمرِ بنِ تَولَب، وتمامه(٣):

(١ - ١) في (أ).

(٢) ابن أعثم الكوفي: أحمد بن أعثم، وقيل محمد بن علي بن أعثم من أهل الكوفة مؤرخ شيعي المذهب، ضعيف عند أصحاب الحديث له. كتاب الفتوح انتهى فيه إلى أيّام الرشيد. وله كتاب آخر أشبه بالذيل عليه وقف عليهما ياقوت الحموي وله كتاب في وقعة صفين، وهذه كلها موجودة. أمّا كتاب الفتوح فقد طبع في دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد بالهند وأما كتاب وقعة صفين فلا يزال مخطوطاً. أخباره في الكتب قليلة جداً، وفاته في حدود سنة ٣١٤ هـ. ترجمته في معجم الأدباء: ٢٣٠/٢ والذريعة: ٢٢٠/٣، ودائرة المعارف الإسلامية: ٩١/١. نقل الزملكاني في شرحه: ٥٦/٢ عبارة الخوارزمي هنا دون إشارة فحرّفها الناسخ إلى نوح بن أعثم الكوفي، وكذلك في مختصر شرح الزملكاني المسمى (غاية المحصّل) للمؤلف، فلعلّ التحريف كان من الزملكاني نفسه سامحه الله وغفر له.

البيت ليزيد بن الطّثريّة انظر ديوانه: ٣١، وربيع الأبرار: ١/، وهو يزيد بن سلمة بن سمرة بن كعب بن عامر كنيته أبو المكشوح من بني قشير بن كعب بن عامر، نسبته إلى أمه من بني طثر من عنزة بن وائل. قتله بنو حنيفة يوم الفلج سنة ١٢٦ هـ. جمع ديوانه الطوسي فضاع وأعاد جمعه الدكتور حاتم الضامن، ثم أعاد جمعه أيضاً الدكتور ناصر بن سعد الرشيد وهما مطبوعان.

(٣) البيت للنمر بن تولب في ديوانه: ٧٣.

وهو النمر بن تولب بن زهير... العكلي شاعر صحابي معمر. له ديوان جمعه الدكتور نوري حمّودي القيسي وطبع دون تاريخ في بغداد بعد سنة ١٩٦٨ م. أخباره في طبقات ابن سعد: ٢٦/٧، والاستيعاب: ١٥٣١:٤ انظر إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٣٦، والخوارزمي: ١٨، وزين العرب: ١٦ وشرح الأندلسي: ٢٢٧/١، وابن يعيش: ٣٨/٢، =

وإذا هَلَكتُ فعندَ ذلك فاجزَعِي

قالَ جارُ اللّهِ: «(وهلّا) (وألّا)، و(لولا) (ولوما) بمنزلةِ (إنْ)، لأنَّهنَّ يطلبنَ الفعلَ، ولا يبتدأ بعدها الأسماءُ.

قالَ المشرّحُ: هذه الكَلِمُ كلُّها للتَّحضِيضِ، والتَّحضِيضُ لا يكونُ إلّا[1] بالفعلِ، وفي هذه المسألة نظرٌ. قال أبو سعيدٍ السِّيرافي[2]: لا يجوزُ أن تقولَ: لولا زيدٌ قائمٌ، وهلّا بكرٌ مُنطلقٌ، لكن يَجوزُ هلّا زَيدٌ ضَربته، على معنى هَلّا ضربتَ زيدٌ ضربتَه، والنصبُ جائزٌ على معنى هَلّا ضَربتَ زيداً ضربتَه، وإذا[3] كان الأمران جائزين[4] فهذا لا يقتَضي أن يكونَ الاختيارُ النَّصبَ فكيفَ يلزمُ النّصبُ؟!

قالَ جارُ اللّه: «فصلٌ؛ وحذفُ المفعولِ به كثيرٌ، وهو في ذلِكَ على نوعين، أحدُهما: أنَّ يُحذَفَ لَفظاً ويُرادَ معنىً وتقديراً. والثاني: أنْ يجعلَ بعدَ الحَذفِ نَسْياً مَنْسِيّاً، كأنّ فعلَه من جنسِ الأفعالِ غيرِ المتعديةِ، كما يُنسى عندَ بناءِ الفعلِ للمفعولِ به، فمنَ الأوّلِ قولُه تعالى[5]: ﴿اللَّهُ يبسُطُ الرزقَ لمن يشاءُ ويقدِرُ﴾ وقوله تعالى[6]: ﴿لا عاصمَ اليومَ من أمرِ اللّهِ إلّا من رَحِمَ﴾، لأنَّه لا بُدَّ لهذا الموصولِ من أن يَرجِعَ إليه من صِلَتِه مثلُ ما

= والزملكاني: ٢/٦٤.

والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ١/٦٧، انظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ١/١٦٠ وشرحها لابن خلف: ١/٦٥، وشرحها للكوفي: ٢٥، ٣٩، ١٤٦، وانظر المقتضب: ٢/٧٦، وكتاب الشعر لأبي علي: ٢٦، وأمالي ابن الشجري: ١/٣٣٢، ٣٤٦، والخزانة: ١/١٥٢.

(١) في (ب) بدون.

(٢) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السّيرافي: ١/٢٠٥.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١/٢٢٧.

(٤) في (أ) جائزان.

(٥) سورة القصص: آية: ٨٣.

(٦) سورة هود: آية: ٤٣.

تَرى في قوله تعالى[1]: ﴿ الذي يَتَخَبَّطُه الشيطانُ من المَسِّ ﴾ وقُرِئ قَوله تَعالى[2]: ﴿ وما عَمِلَته أيديهِم ﴾ «وما عَمِلَت»، ومن الثَّاني قولهم: فلانٌ يُعطي ويمنَعُ ويصلُ ويقطَعُ، ومنه قوله تعالى[3]: ﴿ أصلِح لي في ذُرِّيَّتي ﴾ وقول ذي الرِّمة[4]:

وإن تعتَذِر بالمَحلِ من ذي ضُروعِها إلى الضَّيفِ يَخرج في عراقيبِها نَصلي»

قالَ المشرِّحُ: حذفُ المفعولِ على ضربين، أحدُهما: أن يحذفَ ويُراد، وذلك: أن يكونَ عليه سوى نفسِ الفعلِ دليلٌ آخرُ[5]، ألا تَرى[6] أنَّ قولَه: «ويقدِرُ» كما يقتضي المفعولَ، من حيثُ إنَّه فعلٌ متعدٍّ فكذلك يقتضيه من حيثُ إنَّ «يقدِرُ» قد وقعَ في مقابَلتِهِ يَبسُطُ، ويَبسُطُ له مفعولٌ وهو الرِّزقُ، فَكَذَلِكَ يقدِرُ، وهكذا رَحِمَ في قوله: ﴿ إلّا من رَحِمَ ﴾، كما يَستَدعِي المفعولَ من حيثُ إنَّ[7] الرَّحمةَ لا تكونُ بدونِ مرحومٍ، فكذلك يستدعِيهِ من حيثُ أنّه وقعَ صِلةً، والجملةُ متى وقعت صِلةً لموصولٍ فلا بُدَّ فيها من ضَميرٍ يَرجِعُ إلى المَوصولِ.

والثاني: ـ أن يُحذفَ فلا يرادُ، بل يُتركُ نَسياً منسياً، كما في قولهم: فلانٌ يُعطي ويَمنعُ، بدليلِ أنَّ كلَّ واحدٍ من المفعولين المحذوفين لا دليلَ

(١) سورة البقرة: آية: ٢٧٥.
(٢) سورة يس: آية: ٣٥.
(٣) سورة الأحقاف: آية: ١٥.
(٤) ديوانه: ١/١٥٦ من قصيدته التي مطلعها:
خليليّ عوجا عوجة ناقتيكما على طلل بين القرينة والحَبلِ
انظر شرح البيت وإعرابه في المنخّل: ٣٧، والخوارزمي: ١٨، وزين العرب: ١٦ وشرح الأندلسي: ١/٢٢٩، وابن يعيش: ٢/٣٩، والزملكاني: ٢/٦٦.
(٥) في (أ).
(٦) في (ب) الأولى.
(٧) في (ب).

عليه سِوى نفسِ الفعلِ. وأمَّا قوله تعالى: ﴿واصلح لي في ذُرِّيَّتِي﴾ فكما تَرَكَ المفعولَ فيه نَسياً مَنسِياً فقد أبطلَ تعديةَ الإصلاحِ رأساً، ألا تَرى أنّه جُعِلَ بمنزلةِ الفعلِ اللّازمِ من(١) حيثُ عُدّي بِفي، معناه(٢): واجعل الإصلاح في ذُرِّيَّتي. الضميرُ في «تَعْتَذِرُ» للنّاقةِ، والباءُ في «بالمِحْلِ» للأداةِ، لا للظرفِ. عنى بذي ضروعها اللَّبنَ الذي في ضُرُوعِها كما يُراد بذي بَطنها الولدُ (٣-الذي في بطنِها-٣)، يريدُ بجعلِ الجُرحِ في عَراقِيبها نَصلَ سَيفي.

---

(١) في (أ).

(٢) انظر شرح الأندلسي: ١/٢٢٩.

(٣ - ٣) في (ب).

[بابُ المفعُول فيهِ]

قالَ جارُ اللَّه : « المفعولُ فيه : هو ظَرفا الزَّمان والمكان ، وكلاهما ينقسمُ إلى مبهمٍ ومؤقَّتٍ ومُستعملٍ اسماً وظرفاً ، ومُستعملٍ ظرفاً لا غير ، فالمبهمُ : نحو الحِينِ ، والوَقتِ ، والجِهاتِ السّتِّ . والمؤقتُ نحو اليومِ ، والليلةِ ، والسوقِ ، والدارِ ، والمستعملُ إسماً وظرفاً ما جازَ أن (1) يعقبَ عليه العوامل ، والمستعملُ ظَرفاً لا غيرُ (1) ما لَزِمَ النَّصبَ نحو قولك : سِرنا ذاتَ مرّةٍ ، وبُكْرةً وسَحرَ وسُحَيْراً وضُحىً ، وعِشاءً ، وعَشِيّةً ، وعَتمةً ، ومساءً ، إذا أردتَ سحراً بعينه ، وضُحَى يومِك وعشيَّته ، وعِشاءَه وعَتَمَةَ ليلتِك ومَسَاءَهَا(3) .

قَالَ المشرّحُ : سرنا ذاتَ مرةٍ ، من بابِ إضافةِ المُسمَّى إلى الإسم . معناه : سِرنا بمُصاحبةِ(4) هذا الإسمِ ، وأصلُه من قولهم : رجلٌ ذو مالٍ ،

(1 - 1) ساقط من (أ).

(2) ساقط من (أ).

(3) قال الزملكاني في شرحه: 2/66: اختلفت عبارات النّحاة في ضبط المبهم والموقت وكلامه مؤذن أنّ المبهم ما ليس بمحصور بقدر معين، ولا اسمه ثابت له من جهة نفسه والمؤقت بخلافه. والأجود ما أشار إليه جماعة المحققين وهو أنّ ما كان جواباً من الأزمنة لمتى فهو مختص، وما كان جواباً لكم فهو محدود، وما سواهما فهو المبهم وقد عبّر عن القسمين الأولين بالمؤقت، لأنّ معنى المؤقت المحدود، وكذلك ظرف المكان ينقسم إلى هذه الأقسام.

(4) في (ب) صاحبة.

وامرأةٌ ذاتُ جَمالٍ[(١)] فإن سألتَ : فهل بينَ قولهم سِرنا مَرّةً وسِرنا ذاتَ مرّةٍ فرقٌ ؟ أَجبتُ : نَعم[(٢)] إذا قيلَ : سِرنا مرّةً احتَمل أن يكونَ للقائلِ عِلمٌ بتلكَ المرةِ زائدٌ على عِلمِ المخاطبِ بها ، كما إذا قُلتَ : أكلتُ طَعاماً فإنه يَحتملُ أن يكونَ ذلك الطعامُ معلوماً للمتكلمِ غيرَ معلومٍ للمخاطبِ بخلافِ « ذاتَ مرّةٍ » فإنَّه يتبرأ المُتَكَلّمِ من زيادةِ العلمِ . قوله : بكرةً[(٣)] على التنوين . كذا السَّماعُ ، وسَحَر غير منونٍ[(٤)] ، وهو عندي مبنيٌّ ، وعندَ النَّحويين لا ينصرفُ ، وقد قَرَّرتُ فيما مضى من هذه المسألة فإن سألتَ : [٣٤/أ] كيفَ لم يُبنَ سُحَيْراً مع أنّ كلًّا / منهما متضمنٌ لمعنى اللاَّمِ ؟ أجبتُ : لأنَّ كونَه مُتَضَمّناً[(٥)] لمعنى اللامِ إن اقتضى أن يكونَ بمنزلةِ الحرفِ فكونه مُصَغَّراً يقتضي أن يكونَ إسماً وكونُه مُصَغَّراً آخرُهما وجوداً فيكونُ الغلبةُ له .

قالَ جارُ اللَّهِ : « ومثله عندَ وسِوى وسَواء » .

قالَ المشرّحُ : عِندَ من الظُّروفِ اللاَّزمةِ ، لأنَّه لا يدخلُ عليه من العَوامِلِ سِوى « مِن » ، وأنَّها لا تَخلو من الظَّرفيَّةِ ، كما في قولِهِ تعالى[(٦)] : ﴿ ومِنَ اللَّيلِ فَتَهَجَّد به نافلةً لَكَ ﴾ ، أي بعضُ اللَّيل ، قالَ الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرجاني : وتقولُ العامَّةُ : خرجتُ إلى عندِه خطأ . سِوى ، وسَواء[(٧)] في الأصلِ من صفاتِ الأمكنةِ ، يُقَالُ : مكانٌ سُوىً ، ثمَّ أُجري مَجرى المكانِ في قولك : جاءَني القومُ سِواكَ أي مكانك ، وبذلك[(٨)] انتصبَ المحدودُ . ويشهدُ لكونِهِ ظرفاً أنّه تَسْتَقِلُّ به في السّعةِ الصلةُ ،

(١) في (أ) مال.
(٢) نقل الزملكاني في شرحه: ٦٧/٢ شرح هذه الفقرة مصرحاً بنقله عن صدر الأفاضل.
(٣) في (أ) بكرا.
(٤) شرح الأندلسي: ٢٣١/٢.
(٥) في (أ) متضمن.
(٦) سورة الإسراء: آية: ٧٩.
(٧) انظر النّص في شرح الأندلسي: ٢٣٢/١ نقلًا عن الخوارزمي.
(٨) في (أ) وبذلك.

تقولُ : جاءَني من سواكَ ، ورأيتُ ما سواكَ ، ولو لم يَكُن ظَرفاً لما استقلَّت به ؟ ألا تَرى أنَّه لا يُقالُ : جاءَني مَن غيرُ زيدٍ ، وأمَّا قولنا : جاءَني القومُ سوى زيدٍ بمعنى غيرَ زيدٍ فتدريس . قال الإمامُ عبدُ القاهرِ الجرجاني[٢] : لا تقولُ هذا سِواك ، ولا هو على سِواك ، وهذا لأنَّ سِوى لا يكون للاستثناءِ إلَّا إذا كانَ ظَرْفاً ، فإذا أَخرجتَهُ عن الظَّرفية بَطَلَ كَونُهُ للاستثناءِ . قالَ سيبويه : لا يكونُ إسماً إلَّا في الشِّعرِ[٣] ، والذي يفرِّقُ بينهما أنَّهم أَجازوا : عِندي غيرُ عبد اللَّهِ ولا عمرٌو[٤] ، ولم يُجيزُوا سوى عبدِ اللَّهِ ، ولا عمرٌو[٤] ، نَقَلَه[٥] الغُوري[٦] .

قالَ جارُ اللَّهِ : «ومما يختارُ فيه أن يلزمَ الظَّرفيَّةَ صفةُ الأحيان ، تقول : سِيرَ عليه طويلاً وكثيراً ، وقليلاً ، وقديماً ، وحديثاً » .

قالَ المشرِّحُ : صفةُ الأحيانِ[٧] ليست في الحقيقةِ بِظرفٍ ، إذ هي في الأصلِ ليست زماناً ولا مكاناً ، بل هي شيءٌ أجنبيٌّ عن الظَّرفِ ، أُجريَ مَجراه ، وأُقيمَ مقامه ، والدالُّ على كونها ظَرفاً هذا النَّصبُ ، فإذا ذَهَبَ ذَهَبَت[١] عنه[٢] الظَّرْفِيَّة ، واندَرَسَت ، ولم يبقَ من أطلالِها ورسومِها شيءٌ ، بخلافِ الظَّرفِ ، فإنَّه ـ وإن وَدَّعه[٣] النَّصبُ ـ لم يُوَدِّعهُ العِلمُ المحيطُ بكونِهِ

---

(١) انظر شرح الإيضاح له: ورقة ١١٩، ١٣٠.
(٢) الكتاب: ٢٠٢/١، ٢٠٣.
(٣) في (ب) وزيد.
(٤) تقدم التعريف به.
(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٣٢/١، نصّ الخوارزمي من أوله إلى هنا، ولم يعقب عليه بشيء.
(٦) في (أ) ظرف.
(٧) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٣٣/١، ٢٣٤ نصّ هذا المؤلف.
(٨) في (أ) ذهب.
(٩) في (أ).
(١٠) في (ب) أودعه.

ظَرْفاً ، ضرورةَ أنَّه يَبقى فيه بَعدَ وداعِ الظَّرْفِيَّةِ له معظمُ الظَّرفيّةِ ، وهو إمَّا الزَّمانُ ، وإمّا المكانُ ، تقولُ : حُمِلَ به طويلاً ، وكثيراً ، ولو قلتَ حُمِلَ به طويلٌ وكثيرٌ عَمِيَ المُرادُ .

قَالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، ويُجعَلُ المصدَرُ حيناً لِسَعَةِ الكَلَامِ فيقالُ كانَ ذلك مَقدِمَ الحاجِ ، وخفوقَ النجمِ ، وخِلَافَةَ فلانٍ وصلاةَ العَصْرِ » .

قَالَ المشرّحُ : قوله : مَقْدِمَ فُلانٍ منظورٌ فيه ، لأنَّ مفعِلاً كما يكونُ للمكانِ فكذلك[1] يكون للزمانِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « ومنه سِيرَ عليه تَرويحتين ، وانتظر نحرَ جزورين ، وقوله تَعالى[2] : ﴿ وأدبارَ النُّجُوم ﴾ » .

قَالَ المشرّحُ : التَّرويحة : واحدةُ التَّراويح ، ومنه قولهم : يُسْتَحَبُّ أن يُجْمَعَ الناسُ في شهرِ رمضان فيُصَلِّي بهم إمامهم خمسَ ترويحات ، كلُّ تَرويحة بتسليمتين ، ويَجلس بين كلِّ تَرويحتين مقدارَ ترويحة . لَعلّه عنى « بأدبارَ النجومِ » وقتَ انفجارِ الصُّبحِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، وقد يُذهبُ بالظَّرف من غير أنْ يقدّرَ فيه معنى « في » اتساعاً ، فيَجري ذلك مَجرى المَفعولِ به فيُقالُ : الذي سِرتُه يومَ الجمعةِ قالَ الشاعر :[3]

* ويومٌ شَهِدناه سُليماً وعامِراً *

---

(١) في (ب).

(٢) سورة: ق والقرآن المجيد: آية: ٤٠ .

(٣) هو رجل من بني عامر لم يذكر اسمه.

انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٣٧، والخوارزمي: ١٩، وزين العرب: ١٦ وشرح الأندلسي: ١/ ٢٣٤، وابن يعيش: ٢/ ٤٦، والزملكاني: ٢/ ٧١ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١/ ٩٠ وانظر شرح أبياته لابن خلف: ١/ ٧٢ والمقتضب: ٣/ ١٠٥، والكامل: ١/ ٣٣، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ١٦ وأمالي ابن الشجري: ١/ ٦، ١٨٦، والمغني: ٥٥٧، وشرح ألفية ابن معطي للرعيني: ٧.

ويضافُ إليه ، كقولك :[1]

* يا سَارقَ اللَّيلَةَ أَهلَ الدَّارِ *

قوله تَعالى : ﴿ بل مكرُ اللَّيلِ والنَّهارِ ﴾ ، ولولا الاتساعُ لقلتُ : سرتُ فيهِ ، وشَهِدنا فيه » .

قالَ المشرِّحُ : قضيةُ القياسِ أن يكونَ المفعولُ فيه قبلَ المفعولِ به . لأنَّه قد طُرِحَ عنه ، وتَعَدّى إليه الفِعلُ من غيرِ واسطةِ الجارِ ، لكنَّهم لا يُسَمُّونَه مفعولاً به لِوجهين :

أحدهُما : أن المفعولَ به مما يُضافُ[2] إليه ، تقولُ : ضربَ زيدٌ عمراً ، وضَرْبُ عَمْرٍ زيدٌ شديدٌ[3] ، وأكرَمَ بكرٌ خالداً[3] ، وإكرامُ خالدٍ بكرٌ حسنٌ ، والظَّرفُ لا يضافُ إليه ، فلا يُقـال : صلاةُ طلوعِ الشَّمسِ لا تجوزُ ، وإفطارُ غروبِ الشَّمسِ حرامٌ ، وأنتَ تَعني : الصلاةَ في وقتِ طلوعِ الشَّمسِ والإفطارَ في وقتِ غُروبِها ، بل لو أَجزتَ ذلك لأجزتَـه ، وقد أخرجتَ طلوعَ[4] الشَّمسِ[5] والغروبَ عن الظَّرفيَّةِ ، وهذا لأنَّ الإضافةَ إمَّا بمعنى الـلاّم ، أو بمعنَى « مِن » وهذا يَنفِي الإضافةَ إلى الظَّرفِ ، لأنَّه لو أُضيفَ إلى الظَّرفِ لكانت الإضافةُ بمعنَى « في » ، وبينهما تَضادٌ وتَنافٍ .

الثاني : أنَّ المفعولَ به كما يَتَعَدَّى الفعلُ إلى مُظهَرِه ، يَتَعَدّى أيضاً

---

(١) لم ينسب إلى قائل معين، وهو من شواهد كتاب سيبويه : ١/٨٩. ولم يشرح هذا البيت شراح أبيات المفصّل، ولا شراح أبيات كتاب سيبويه لأنّ سيبويه قال: كقولك، ولم يقل كقول الشاعر أو الراجز، ومثله فعل الزمخشري هنا. انظر البيت في: شرح ابن يعيش: ٢/٤٥، ٤٦، والأندلسي: ١/٢٣٤، والزملكاني: ٢/٧١ وأمالي ابن الشجري: ٢/٢٥٠، وشرح الدّرة للرّعيني: ٧، والخزانة: ١/٤٨٥، ٢/١٧٢، ١٧٩.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ١/٢٣٥ شرح هذا الموضع ولم يعقب عليه بشيء.

(٣) في (ب).

(٤) في (ب) الطلوع.

(٥) في (أ) فقط.

إلى مُضمَرِهِ، تقولُ: ضربتُ زيداً، وزيداً ضربتُه، والظَّرفُ وإن كان يَتَعَدى الفعلُ إلى مُظهَرِهِ ، فلا يَتَعَدَّى إلى مضمَره ، تقولُ : ضربتُ يومَ الجمعةِ ، ولا تقولُ : يومَ الجمعةِ ضربتُه ، فإذا أُضيفَ إلى المفعولِ فيهِ أو تَعَدّى الفعلُ إلى مُضمَرِهِ فقد تَمَّ كونُه مفعولاً به ، وَخَرَجَ عن الظَّرفِيَّةِ فمن قبيلِ الأولِ قوله تعالى[1] : ﴿ بل مكرُ اللَّيلِ ﴾ . و :

* يا سارِقَ اللَّيلَة أهلَ الدَّارِ *

ومن قبيلِ الثَّاني قَولُهُ :

* ويومٌ شَهِدناه سُليماً وعَامِراً *

فإن سألتَ : هل بينَ الظرفِ متَّسَعاً فيه ، وبينَه غيرَ مُتَّسَعٍ فيه[2] فرقٌ من حيثُ المعنى ؟ أجبتُ[3] : لا فرقَ فيه بينَ الحالين نَصَّ عليه الشَّيخُ أبو عليٍّ في كتابه الموسوم « بِحُجَّةِ القِراءة »[4] . تَمَامُ البيتِ :

---

(١) سورة سبأ: آية: ٣٣.

(٢) في (أ).

(٣) نقل العلوي في شرحه: ١/١٤٠ شرح هذا الموضع، وعقب عليه بقوله: وهذا فاسد لأمرين: **أمَّا أولاً**: فلأنَّ ما قالاه [الخوارزمي وأبو علي الفارسي] يرد فائدة المجازات الوسيعة، والاستعارات الرشيقة، ويعزل البلاغة عن سلطانها، ويدفع حصلها، ويذهب علق برهانها. **وأمَّا ثانياً**: فلأن ضرورة اللَّفظ قاضية بالتفرقة بينهما فإنه لا بد من فرق بين عدم الحرف ووجوده في مثل قولك: اليوم سرته وسرت فيه، فكيف يقال بأنَّهما شيئان في إفادة المعنى؟!

والعجب من الخوارزمي حيث قبل هذه المقالة عن الفارسي، وأصغى سمعه إليها، وهو يزعم أنَّ له في علم البيان اليد البيضاء. . .

قال: ومما يؤيد التفرقة بينهما ويؤكدها ما قاله المحققون من أهل الكوفة حيث قالوا: ما كان من المعاني مستوعباً لظرفه حسن فيه الرفع، ومما كان غير مستوعب حسن فيه النصب، فعلى هذا تقول: الصيام اليوم والاعتكاف اليوم بالرفع لما كان مستوعباً، وتقول: الأكل اليوم، والشرب اليوم بالنصب لما كان واقعاً في بعضه، وعلى هذا إذا قلت: اليوم سرته كان السير كأنه واقع في كله على جهة المبالغة فيه.

(٤) الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي. طبع الجزء الأول منه بتحقيق علي النجدي ناصف وزميليه سنة ١٩٦٥ ثم وقف إخراج الكتاب. وتعمل الآن دار المأمون للتراث على إخراجه كاملاً.

* قليلٌ سِوى الطَّعنِ النِّهَالِ نَوَافِلُه *

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ[1] ، وينصبُ بعاملٍ مُضمَرٍ كقولك في جوابِ من يقولُ لك : متَى سرتَ ؟ يومَ الجمعةِ ، وفي المثلِ السائرِ[2] : أسائرُ اليومَ وقد زالَ الظُّهرُ » .

قالَ المشرِّحُ : يومَ الجمعةِ منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ ، تقديره : سرتُ يومَ الجمعةِ . أسائرُ اليومَ : من أَسْأَرَ في الإناءِ سُـؤوراً ، والمرادُ : في[3] اليومِ يسيرُ ، يضربُ للرَّجلِ يَرجو الحاجُّ طَلِبتَهُ ، ويُبين له اليأسَ منها . قاله أَبو إسحاق الفارابي[4] في كِتابه الموسومُ بـ (التَّثليثِ) .

---

(١) في (أ).

(٢) جمهرة الأمثال: ١/٩٦، والمستقصى: ١/١٥٣.

(٣) في (أ) باقي اليوم.

(٤) في النّسختين أبو إسحاق، والصواب أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي نسبة إلى فاراب مدينة في ما وراء النهر. من علماء اللّغة المتقدمين، وثقاتهم. لا يعرف بالتحديد متى ولد، ولا متى مات إلا أنه عاش في القرن الرابع الهجري. وهو خال الجوهري صاحب الصحاح، أخباره في كتب التراجم قليلة جداً.

ترجمته في معجم الأدباء: ٦/٦٢، واللّباب لابن الأثير: ٢/١٨٨، وبغية الوعاة: ١/٤٣٧ ألف الفارابي بيان الإعراب، وديوان الأدب، وكتاب التثليث وهذه الكتب الثلاثة نقل عنها الخوارزمي في هذا الكتاب وله كتاب شرح أدب الكاتب.

وديوان الأدب نشر بتحقيق الدكتور أحمد مختار عمر في أربعة مجلدات، وقد قدّم له بمقدمة حافلة واستقصى في ذكر مؤلفاته إلاّ أنّه لم يذكر كتابه (التثليث) من بين مؤلفاته، ولا ضير عليه فهو لم يذكر في التراجم. وهو كتاب في الأمثال، ولم يذكره زلهايم في الثبت الذي وضعه في كتابه الأمثال العربية القديمة. اعتمد عليه الإمام محمد بن عبد الرحمن بن أبي البقاء العكبري في كتابه المسمى: (مجمع الأقوال في معاني الأمثال) وذكر في مصادره فقد جاء في مقدمة كتابه لما ذكر رموز المصادر: (ث) لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي من كتاب (التثليث) له.

وبالرجوع إلى النّصوص التي نقلها عنه ابن العكبري تبين لنا أنّ الفارابي يشرح المثل ثم يضمّنه ببيت من الشعر كما اتفق له من أي بحر، وعلى أية قافية وإليك هذا النّص منه لتقف على منهجه وأسلوبه.

قال حول المثل: (سفيه ولم يجد مسافها).

(ث) أي التثليث ـ يضرب لمن تكون له عادة لا يصبر عنها فيطلب من يماليه عليها.

ونظمه بقوله: =

قالَ جارُ اللَّهِ[1] : « ومنه قولهم لمن ذكر أمراً قد تقادَمَ زمانُهُ حينئذٍ الآن ، أي كان حينئذٍ واسمَعِ الآن » .

قالَ المشرِّحُ : ها هنا ظرفان، أحدُهما : حينئذٍ ، والآخر : الآن ، ولا بُدَّ لِكُلِّ واحدٍ منهما من عاملٍ ، فيُضمَرُ عاملان ، أحدُهما : كان ، والآخرُ : اسمع .

قالَ جارُ اللَّهِ : « ويُضمَرُ عامله على شريطةِ التَّفسيرِ كما صُنِعَ في المفعولِ به ، وتقولُ : اليومَ سرتُ فيه وأيومَ الجمعةِ يَنطلِقُ فيه عبدُ اللَّهِ ، مُقَدِّراً : أسرتُ اليومَ ، وأيَنطلقُ يومَ الجمعةِ » .

قَالَ المشرِّح : كذا[2] يقولون في اليومَ سرتُ فيه : سرتُ اليومَ سرتُ فيه . وعندي أنَّ اليومَ منصوبٌ بهذا الفِعل الظَّاهِرِ ، وهو سرتُ ، والضميرُ المنصوبُ المحلّ في « فيه » منصوبٌ على البَدَلِ من « يومَ » ، وهاتان[3] المسألتان أَعني : اليومَ سرتُ فيه ، وأيومَ الجُمُعَةِ ينطلقُ عبدُ اللهِ يدلَّان على أنَّ « في » مقدّرةٌ في الظَّرفِ .

= سفيه براء لو يصيب مسافها ... لسافهه خيري دهر مكرر

قال خيري دهر: أي أبدا يقال: لا آتيك خيري دهر وخيري دهر بالتشديد والتخفيف.

(١) في (ب) رحمه الله بدل جار الله وهو سهو من الناسخ.

(٢) في (ب) كذلك.

(٣) في (ب) وها هنا.

[بَابُ المفعُول مَعَه]

قَالَ جارُ اللَّهِ : « المفعولُ مَعَه هو المنصوبُ بعدَ الواوِ الكائنةِ بمعنى « مَعَ » ، وإنَّما يَنْتَصِبُ إذا تَضَمَّنَ الكلامُ فِعلاً نحوَ قولِك : ما صنعتَ وأَباكَ ، وما زِلتُ أسيرُ والنِّيلَ ، ومن أَبياتِ الكتابِ[1] :

فكـونُـوا أنتُمْ وبَنِي أَبِيكُم مكانَ الكليَتَينِ من الطِّحَالِ »

قَالَ المُشَرِّحُ : اعلم أنَّ المَفَاعِيلَ في الحَقيقةِ ثَلاثةٌ : المفعولُ به ، والمصدرُ ، والظَّرفُ ، وأمَّا المنصوبُ بمعنى اللاَّمِ ، والمنصوبُ بمعنى مَعَ ، فلَيسا بمفعولين في الحَقيقةِ[2] ، وذلك لأنَّ المفعولَ هو الذي يَقُومُ مقامَ

---

(1) أنشده سيبويه في كتابه دون نسبة، ونسبه القالي في أماليه: ٢٧٤/٢ إلى الأقرع بن معاذ القشيري انظر معجم الشعراء: ٣٨٠ وقال الأسود الغندجاني في فرحة الأديب: ٢٢: لا أعرف هذا البيت على هذا الإنشاد وأعرف: مكان الكليتين من الطحال في أبيات لشعبه بن قمير المازني، ولعل هذا ذاك فعير. [ترجمة شعبه بن قمير في المؤتلف والمختلف للآمدي: ١٤٣] وأنشد البيت في أبيات هكذا:

وأنسا سوف نجعل موليينا مكان الكليتين من الطّحال

انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٣٨، ٣٩، والخوارزمي: ١٩؛ ٢٠، وزين العرب: ١٧ وشرح الأندلسي: ١٣٦/١، وابن يعيش: ٤٨/٢ والزملكاني: ٧٥/٢.

وهو من شواهد الكتاب: ١٥٠/١، وشرح أبياته لابن السّيرافي: ٤٢٩/١، ٤٣٠، وشرحها للكوفي: ٥٠، وشرحها لابن خلف: ١٣٩. وانظر الأصول لابن السّراج: ٢٥٤/١، والإغفال لأبي علي الفارسي: ٣٣/١ ومجالس ثعلب: ٢٥، وسر صناعة الإعراب: ١٤٢/١، وشرح الكتاب للسّيرافي: ٧٩/٢ والبديع في علم العربية: ٦٦ والعيني: ١٠٢/٣.

(2) هذا الرأي مسبوق عليه صدر الأفاضل، فقد جاء في توجيه اللّمع لابن الخباز الموصلي: ٤٣: =

الفاعلِ إذا بُنِي الفِعلُ للمفعولِ به[1] ، والمصدَرُ والظرفُ [2]كـلّ واحدٍ منهما يقـومُ[2] مقامَ الفاعِلِ إذا بُنِيَ الفِعلُ للمفعولِ به وليسَ في الكلامِ مفعولٌ به بخلافِ المنصوبين بمعنى « اللاّمِ » وبمعنى « مَعَ » فإنَّهما البَتَّةَ لا يقومان مقامَ الفاعِلِ ، ومن ثَمَّ تَرَى العربَ يُكَنُّونَ عنْهُما بالضميرِ المُتَّصِلِ حَسْبَما كَنَّوا عن المفعولِ ، فقالوا : زيداً أَظُنُّهُ منطلقٌ ، ويومٌ شَهِدناه . كما قالوا : زيداً ضربتُه . فإن سألتَ : لِم[3] لا يَكُونان[4] مفعولين من حيثُ إنَّهما منصوبان ولهما بالفعلِ تَعَلُّقٌ ، وإن لم يكن ما ذكرتُ من الشيئين ؟ أجبتُ بأنَّهما لو كانا مَفعولين من حيـث[5] إنَّهما منصوبان ولَهُما بالفعـلِ تَعَلُّـقٌ[5] ، لكانَ الحالُ أيضـاً من جملةِ المفاعيـلِ ، وأنَّها لَيست منهـا . تخميرٌ : المصيرُ[6] إلى المنصوبِ بمعنى مَعَ واجبٌ ، متى أُريدَ العَطْفُ ثُمَّ تَعَذَّرَ ، تقولُ : ما صنعتَ وأَباكَ ، لأنَّ رَفعَ أباكَ عَطفاً على الضميرِ في صَنَعتَ لا

= أنّ الزّجاج أسقط المفعول معه، وذكر في المعاني أنّ المفعول له ينتصب انتصاب المصادر فصارت المفاعيل عنده ثلاثة. قال وزاد بعض النحويين مفعولاً منه ومثّله بقوله تعالى: [سورة الأعراف: آية: ١٥٥] ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾ أي من قومه فمن أثبت المفعول منه صارت عنده ستة. وهي في قول الجمهور خمسة. وقد ردّ كثير من العلماء من شراح المفصّل وغيرهم على صدر الأفاضل منهم الأندلسي: قال في شرحه: ١/١٣٦ بعدما أورده نصّ كلامه قال: قلت: والفرق أن الفعل يستدعي المفعول له والمقارن وأما الحال فلا يستدعيها فلهذا لم يعدوها من جملة المفاعيل... وانظر رد الزملكاني في شرحه: ٢/٧٦، ٧٧.

أمّا العلوي فقد أيّد الخوارزمي فقال في شرحه: ١/١٤٢ بعد أن استعرض ما قاله النّحاة في ناصب المفعول معه واستدل لكل فريق: والحق عندنا ما ذهب إليه الخوارزمي في هذه المسألة وهو أن يكن منتصباً على الحال... ثم ذكر ما يؤيد ذلك وقال: فهذه الوجوه لها دالة على كونه منتصباً على الحال ولم يذكرها الخوارزمي، وإنما أيده بوجوه ركيكة.

(١) في (أ).
(٢ ـ ٢) يقومان.
(٣) في (ب) إلاّ.
(٤) في (ب) يكونا.
(٥ ـ ٥) صححت في نسخة ب في هامش الصفحة فلم تظهر في الصورة.
(٦) شرح الأندلسي: ١/٣٣٧.

يجوزُ ، لأنه مُتَّصلٌ ، مَرفوعٌ ، غيرُ مُؤكَّدٍ ، وكذلك لو قلتَ : أنت تسيرُ والنيلَ ، فتنصِبُ النيلَ ، لأنَّه لو رُفعَ لأوهَمَ أنَّه يَسيرُ ، والنيلُ لا يسيرُ ، وإنَّما يَجرِي ، ولأنَّه يلزمُ العَطفُ على الضَّميرِ المُتَّصِلِ المرفوعِ . وكذلك قوله :

وَكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أَبِيكُم

يريدُ : لِتَكُن نِسبَتُكُم إلى بَنِي أَبِيكُمْ نِسبَةَ الكليتَينِ إلى الطِّحَالِ ، ولو رَفَعَ لأوهَمَ ، لأنَّ المنسوبَ إليه شيءٌ آخرُ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « ومنه قوله تَعالى[1] : ﴿ فاجمَعوا أَمرَكُم وشُركَاءَكُم ﴾ » .

قالَ المشرِّحُ : وكذلك قوله[2] : ﴿ فاجمعوا أَمرَكم وشُركاءَكُم ﴾ لأنَّ الاجتماعَ لا يكونُ في الأعيانِ إنما هو في المَعَاني ، فمعنَى الآية : اجمِعوا أمرَكم ، واجمَعوا شركاءَكم ، الأوَّلُ من الاجتماعِ والثاني من الجَمع . تخميرٌ : اعلم أنَّ المنصوبَ بمعنى « مَعَ » ، يدخلُ في الحُكْمِ السَّابقِ على سبيلِ التَّبعِ ، اعتبِره بقولهم : جاءَ البردُ والطيالِسَةَ ، فالطيالسةُ ـ وإن كانت داخلةً في حكمِ المجيءِ لكن على سَبيلِ التَبعِ للبَرْدِ . قالَ الإمامُ عبدُ القاهِرِ الجُرجاني[3] : لو قلتَ : جاءَني الطّيالسةُ والبَردَ ، ولو تُركَ الفصيلُ والناقةَ لم يَستقم .

قالَ جارُ اللَّهِ: «أو ما هو بمعناه نحو قولِكَ: ما لكَ وزيداً، وما شَأنُك وعمراً ، لأنَّ[4] المعنى فيها[5] ما تَصنَعُ ، وما تلابِسُ ، وكذلك حَسبُك وزيداً

---

(١) سورة يونس: آية: ٧١.

(٢) شرح الأندلسي: ٢٣٨/١.

(٣) شرح الإيضاح لعبد القاهر: ١٢١.

(٤) كررت في (أ) سهواً من الناسخ.

(٥) في (أ) فقط.

دِرهمٌ ، وقَطُك ، وكفِيكَ[1] مثله لأنَّها[2] بمعنى كَفاك . قال :

* فمالَكَ والتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ *

وقال :

* فَحَسبُكَ والضَّحاكَ سيفٌ مهنَّدُ *

قالَ المشرِّحُ : العطفُ على الضميرِ في ما لك متعذِّرٌ، وكذلك الضميرُ في ما شأنُك ، لأنَّه ضَميرٌ مُتَّصِلٌ مَجرورٌ ، وكذلك في حَسبُك ، وقَطُك ، وكفِيك مثله ، فإن سألتَ : فكيفَ جازَ النَّصبُ في قولك :

* فحسبُكَ والضَّحَّاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ *

وقال[3] ابنُ السرّاج فيه[4] : ومنهم من[5] يَجُرُّ ، ومنهم من يرفعُ ؟ أجبتُ : ذلك وإن كانَ عطفَ مجرورٍ على مجـرورٍ(٦ من حيثُ الظاهـرُ٦) ، فهو عَطفٌ على منصوبٍ من حيثُ المَعنى ، والمَعنى : يكفِيكَ والضَّحاك . والتَّلدد[7] : وهو التَرَدُّدُ ، وحقيقتُه : الميلُ إلى أَحَدِ اللَّدِّين ، وهما جانِبا الوَادي مرَّةً ، وإلى الأُخرى أُخرى ، ومنه اللَّدودُ ، وهو ما نُصِبَ في أَحَدِ لَديدَيِ الفَم، ويُروَى التلدُّدُ بالرفعِ ، وهي جُملةٌ ابتدائِيَّةٌ في محلِّ النَّصبِ على الحالِ . تمامُ البيت[8] :

---

(١) قال أبو حيان في التذييل والتكميل: ٩/٣ وليس هذا من باب المفعول معه كما زعم الزمخشري. . .

(٢) في (ب) لأنهما.

(٣) الواو في (ب) فقط.

(٤) في (أ).

(٥) الأصول لابن السراج: ٢٥٥/١.

(٦-٦) في (ب)

(٧) في (أ).

(٨) انظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٣٩، والخوارزمي: ٢٠، وزين العرب: ١٧ =

* وقد غُصَّت تِهامةُ بالرِّجَالِ *

يُقالُ إنَّه لمسكين الدَّارِميِّ[1] . صدرُ البيتِ الثاني[2] :

إذا كانتِ الهَيجَاءُ وانشَقَّتِ العَصَا فَحَسبُكَ .... البيت

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، وليس لك أن تجرَّه حَملاً على المُكَنَّى ، فإذا جئتَ بالظَّاهِرِ كان الجرُّ الاختيارُ كقولك : ما شأنُ عبدِ اللَّه وأخيه يشتُمُه ، وما شأنُ قيسٍ والبُرِّ يسرِقُه ، والنَّصبُ جائزٌ » .

قالَ المشرِّحُ : ذاك[3] إذا تَعذَّرَ العطفُ ، فلئن لم يَتَعَذَّر لا يخلو من أنْ يصفوَ عن جميعِ شَوائِبِ القُبحِ ، أو لا يَصفو ، فلئن لم يصفُ جازَ كلا

= وشرح ابن يعيش: ٥٠، والأندلسي: ٢٣٩/١. والعلوي: ١٤٢/١ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١٥٥/١، وانظر شرحه للسّيرافي: ٨٣/٢ والنكت عليه للأعلم: ١١٨، وشرح شواهده لابن خلف: ١٤٣/١. وهو أيضاً من شواهد الجمل لأبي القاسم الزّجاجي: ٣٠٨، انظر شرح أبياته لابن السِّيد: ١١٩ وشرحها لأبي الحسن علي بن سيدة: ٩٩، وشرحها لأبي عبد اللَّه بن هشام اللّخمي: ٢١، ٥٧، ٢٣٠، ٢٣١ وشرحها لأبي جعفر اللّبلي: ٦٣، وشرح رسالة أبيات الجمل لأبي الحسن علي بن حريق: ١٩٥ وانظر: الكامل: ٣٣٤/١، والغرة لابن الدّهان: ٨٠/٢، والبديع في علم العربية: ٦٧، والخزانة: ٥٠٠/١ قال ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل. . . : ص ٥٧ في رده على الأعلم حول هذا البيت:

قال أبو حاتم: هذا المحال! كيف يقدر أن يتلفت حول نجد، وهي مسيرة شهرين أو أكثر؟! وإنما الإنشاد.

أتوعدني وأنت بذات عرق وقد غصت تهامة بالرّجال

(١) اسمه ربيعة بن عامر الدارمي من أشراف بني تميم ترجمته في معجم الأدباء ١١٣/١١، والشعر والشعراء: ٥٤٤/١، والخزانة: ٤٦٧/١.

(٢) نسبه القالي في أماليه: ٢٢٦/٢، وانظر ذيل الأمالي أيضاً: ١٤٠، إلى جرير وأنكر الأستاذ المرحوم عبد العزيز الميمني هذه النسبة. انظر اللآلي: ٨٩٩. وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٣٩، والخوارزمي: ٢٠ وزين العرب: ١٧ وابن يعيش: ٥١/٢، والأندلسي: ٢٣٩/١، والزملكاني: ٧٦/٢.

وهو من شواهد المقصور والممدود لابن ولاد: ١١٧، والبديع في علم العربية لابن الأثير: ٦٨، وكتاب العصا لأسامة بن منقذ: ١٤٠، والمغني لابن هشام: ٦٢٢ والهمع: ١٢٤/١، والدرر: ٩٥/١. .

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٣٣٩/١ شرح هذه الفقرة.

الأمرين ، تقولُ : ما شأنُ قيسٍ والبرَّ يسرقُه بالنصب والجَرِّ إذا الجَرُّ ها هنا لا يخلو عن شيءٍ قليلٍ من القبح(١) ، وذلك يُوهمُ أنَّ المنكَرَ عليه كِلا الشيئين قيسٌ ، والبرُّ ، والمنكرُ عليه أحدُهما ، وهو قيسٌ ، وكذلك قولك : ما شأنُ عَبدِ اللَّه وأخيه يشتُمُه فمن ثَمَّ كان الاختيارُ هو النَّصبُ . ولئن صَفا عن جميعِ شوائبِ القبحِ لم يجز الواو بمعنى « مع » . يقولُ الإمامُ عبدُ القاهر الجرجاني : ولا يجوزُ أن تقولَ : خرجَ زيدٌ وعمراً ، ومررت بزيدٍ وبكراً تَزعُمُ أنَّك أردتَ معنى « مع » بل يَنبغي لك أن تَحْمِلَ الثاني على إعرابِ الأولِ ، كما يُوجِبُهُ حكمُ العطفِ ، تقولُ : خرجَ زيدٌ وعمروٌ ، ومررتُ بزيدٍ وعَمروٍ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وأمّا قولُك ما أنتَ وعبدُ اللّه ، وكيفَ أنت وقَصْعةٌ من ثَريدٍ ؟ فالرفعُ ، قال(٢) :

* مــا أنــتَ ويــبُ أبيــكَ والـفَـخــرُ *

وقال :

* فـمــا القَـيـسـيُّ بـعــدَك والـفَـخَــارُ *

قالَ المشرّحُ : إذا قلتَ : ما أنت وعبدُ اللّه فالرَّفعُ ، لأنَّهُ(٣) لا فعلَ ها هنا ، وكذلك لا يحسُنُ إضمارُه ، لأنَّ « أنت » تدفعُ ذلك . عيبَ قولُ مَن قال :

* ألا اضــرب أنــتَ آبــاطَ الـمَـطِيِّ *

---

(١) نقل العلوي في شرحه: ١٤٣/١ شرح هذه الفقرة وردّ عليها بقوله: وهذا فاسد، فإنا على علالة من جواز النصب كما قررناه على الشيخ، فإما أن يكون النصب هو الاختيار في هذه الصورة وأمثاله فشيء لم أسمع بمثله، وهو غفلة عن الفوائد النحوية، وذهول عن المعاني الأدبية.

(٢) لم ترد في (أ).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٤٠/١ شرح هذه الفقرة.

فإن سألتَ : فإذا لم يكن مُسْتَحسَناً فكيفَ وَرَدَ في قوله تَعالى[1] : ﴿ اسكُن أنتَ وزوجُك الجَنّةَ ﴾ أجبتُ : ذلك لتوطِئَةِ العَطفِ . البيتُ الأوَّل للمُخَبَّلِ السَّعدي[2] وأوله :

يـا زِبرقـانُ أخـا بني خَلَفٍ ما أنتَ ويبُ أبيكَ والفَخـرُ

وبعده[3]: ما أَنت إلاَّ في بَنِي خَلَفٍ كـالاسكِتَين علاهُمـا البَـظْـرُ

يقولُ : من سادَ مثل قومك فلا فخرَ له بسيادتهم . وشبَّهَهُم إذا اجتَمَعُوا حولَه وأَطَافُوا به بالبَظَرِ الذي بينَ الاسكتين ، وأَراد أن يقولَ : هل أنتَ في بني خَلَفٍ إلاَّ كالأسكتَين في بني[4] خلفٍ فقدَّم صَدرَ البيتِ الثاني[5] :

---

(١) سورة البقرة: آية: ٣٥.

(٢) وهو ربيعة بن مالك التميمي، يكنى أبا يزيد. أخباره في الشعر والشعراء: ٤٢٠/١ والأغاني: ١٨٩/١٣، والخزانة: ٥٣٥/٢. جمع شعره الدكتور حاتم الضمن ونشره في المورد انظر البيتين: ص ١٢٥. والزبرقان هو: حصن بن بدر. ولقب الزبرقان لحسنه. مخضرم عاش في الجاهليـة. ثم دخل في الإسلام وهو من سادات بني تميم وكبرائهم انظر جمهرة الأنساب: ٢١٨، والإصابة: رقم: ٢٧٨٢، ٥٢٤/١. انظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٤٠، والخوارزمي: ٢١ وزين العرب: ١٧ وشرح ابن يعيش: ٥١/٢، والأندلسي: ٢٤٠/١، ٢٤١، والزملكاني: ٧٧/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١٥١/١، انظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ٢١٢/١، وشرحها لابن خلف: ١٤٠، وشرحها للكوفي: ٣٨، ٥١، والخزانة: ٥٣٥/٢.

(٣) في (ب).

(٤) في (ب).

(٥) لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائله إلاّ ابن خلف وهو أبو الربيع سليمان بن بنين بن خلف بن عوض النحوي الشّافعي المتوفى في ١٧ رمضان سنة ٦١٤ هـ في كتابه: (لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب) فإنه نسبه إلى الأخطل.

وهذه النسخة عليها خط البغدادي صاحب الخزانة، وترجمة للمؤلف يبدو لي أنها بخط أحمد بن مكتوم القيسي. . .، وكتب عليها: وهو النصف الأول نسخ من نسخة المصنّف ليوسف بن عمر بن علي رسول عفا اللّه عنه. وهو أحد ملوك الرسوليين في اليمن. ولم أجد هذا البيت في شرح السّكري لديوان الأخطل، وقد وجدت فيه قصيدة على وزن البيت وقافيته، ولا يبعد أن يكون البيت منها انظرها في الديوان:

وانظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٣٩، والخوارزمي: ٢١، وشرح ابن يعيش: ٥١/٢، ٥٢، والأندلسي: ٢٤١/١، والزملكاني: ٧٧/٢، =

وكنتَ هُناكَ أنتَ كريمَ قيسٍ فمـا القَيسِـيُّ .... البيت

قالَ جارُ اللَّه : « إلَّا عندَ ناسٍ من العَرَبِ ينصِبونَه على تَأويلِ ما كنتَ أنتَ وعبدَ اللَّهِ ، وكيفَ تكونُ أنتَ وَقَصعةً من ثَريدٍ . قالَ سِيبويهِ : لأنَّ كنتَ وتكونُ تقعان ها هنا[1] كثيراً ، وهو قليلٌ » .

قال المشرّحُ : قوله : « وهو قليلٌ » ، يعني : النَّصبُ ها هنا قليلٌ . فإن سألتَ : أَلستَ قد ذكرتَ أنَّ إبرازَ هذا الضميرِ يَدفَعُ إضمارَ الفعلِ ؟

أجبتُ : بَلى لكن ليسَ هذا على إضمارِ الفعلِ ، بل على تَوَهُّمِ كيفَ أنتَ تكونَ ، إذ لا فرقَ بينَ أن يُقالَ : كيفَ أنتَ ، وبينَ أن يقالَ كيفَ تكُون[2]؟ وقولُ الشيخِ تَدْرِيسٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ : « ومنه : * وما أَنا والسَّيرَ في مَتلَفٍ * » .

قالَ المشرِّحُ : تَمامُه[3] :

= وانظر كتاب سيبويه: ١٥١/١، وشرح أبياته لابن خلف: ١٤٠، وشرحها لابن السيرافي: ٤٣١/١، وشرحها للكوفي: ٥١ .

(١) في (ب).

(٢) ردّ الزملكاني في شرحه: ٧٨/٢ على المؤلف فقال: وقول بعض الشراح في قول الشيخ على تأويل: كيف تكون فيه تسامح، التّسامح منه إذ على لغة من نصب لا بد من تقدير الفعل.

(٣) البيت لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي. شاعر مخضرم يكنى أبا سهم أخباره في الشعر والشعراء ٦٦٦/٢، والإصابة: ١٠٤/١، واللآلي: ٨١/١ وهو مطلع القصيدة في شرح ديوان الهذليين: ١٩٥/١. وتوجد في كثير من كتب الأدب، وشروح الشواهد منها كتاب شرح شواهد الموشح للكرماني والفصول والجمل لابن هشام اللّخمي، والحلل لابن السّيد... وغيرها وحيث أنها توجد في شرح شعر هذيل فلا حاجة بنا إلى إيرادها هنا، وليس هناك زيادة عل ما ورد فيه ـ اللهم ـ إلا اختلاف رواية في كلمة، أو شبهها.

انظر شرح وإعراب البيت في المنخّل: ٤١، والخوارزمي: ٢١، وشرح ابن يعيش: ٥١/٢، ٥٢ والأندلسي: ٢٤١/١، وشرح الزملكاني: ٧٨/٢، والمقاليد: ١٣٤/١. وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١٥٣/١، وانظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ١٢٨/١ وشرحها لابن خلف: ١٤١/١، وشرحها للكوفي: ٥٠، ١٥٢. وهو من شواهد كتاب الجمل للزجاجي: ٣٠٩ انظر شرح شواهده لابن السيد: ١١٩ ـ ١٢١ وشرحها لابن هشام اللخمي: ٢١، ٢٢، =

* يعبِّرُ[1] بالذكَرِ الضَّابِطِ * عنى بالذَّكَرِ : البَعِيرَ الذَّكَرَ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وهذا البابُ قياسٌ عندَ بعضهم » وعنـد الآخرينَ مقصورٌ على السماعِ .

قالَ المشرِّحُ : وجهُ القياسِ : كثرةُ هذا البـاب واطِّرادُه . ووجـهُ السَّماعِ : كلامُ العربِ استقراءُ[2] ، لا قياسَ - اللَّهُمَّ - إلَّا[3] إذا أُصيبَ ذلك الاطِّرادُ الكُلِّي .

= ٢٣١ . وشرحها لأبي جعفر اللبلي : ٩٣ وشرحها لابن سيدة : ١٠٠ . وانظر الغرة في شرح اللمع لابن الدهان : ٢/٨١ والعيني : ٣/٩٣، والهمع : ١/٢٢١ .

(١) وروى (يبرح) وكتبتا معاً في (ب) .

(٢) في (أ) واستقراء القياس .

(٣) في (ب) .

[بَابُ المفعُـولِ لَـه]

قَالَ جارُ اللَّهِ : « المفعولُ لَه : هو عِلَّةُ الإقدامِ على الفِعْلِ ، وهو جَوابٌ لمه، وذلك / قولك : فعلتَ كذا مخافةَ الشَّرِّ ، وادّخارَ فُلانٍ ، وضَربتُه تَأديباً له ، وقَعَدتُ عن الحَربِ جُبناً ، وفعلتُ ذلك[1] أجلَ[2] كذا ، وفي التنزيلِ[3] : ﴿ حَذَرَ الموتِ ﴾ » . [٣٥/أ]

قَالَ المشرِّحُ : ادِّخار فُلانٍ من قوله[4] :

* وأَغْفِرُ عَوراءَ الكَريمِ ادِّخارَهُ *

---

(١) في (ب) ذاك.

(٢) في (أ) من أجل.

(٣) سورة البقرة: آية: ١٩.

(٤) صدر بيت لحاتم بن عبدالله الطّائي انظر ديوان شعره: ٢٣٨ عجزه:

وأعرض عن شتم اللئيم تكرّماً

والبيت من شواهد الكتاب: ١٨٤/١، ٤٦٤، وانظر شرح أبياتـه لابن السِّيرافي: ٤٥/١، وشرحها لابن خلف: ١٥٨/١، وشرحها للكوفي: ٢٥، ٣٨، ٢٧١. ونوادر أبي زيد: ١١٠ والجمل للزجاجي: ٣١٠، وانظر شرح أبياته لابن سيدة: ١٠٠، ١٠١، وشرحها لابن السيد: ١٢٠ - ١٢٣، وشرحها لابن هشام اللخمي: ٢٢، ٢٣٢، وشرحها لأبي جعفر اللّبلي: ٦٤. واللّمع لأبي الفتح بن جنى: ٥٩، وشرحه لابن برهان: ٥٠، وشرحه المسمى الغرة لابن الدهان: ٦٨/٢، وتوجيه اللمع لابن الخبـاز: ٥٥، وشرحـه لجامـع العلوم الأصفهاني: ٤٧. والبديع في علم العربية للمبارك بن محمد بن الأثير: ٧١ والفصول لابن معطي: ١٩٣ وانظر معاني القرآن للفراء: ٥/٢، والمقتضب للمبرد: ٣٤٨/٢، والكامل له: ٢٩١/١، والأصول لابن السراج ٢٥٠/١. والعيني: ٥٧/٣، والخزانة: ٤٩١/١.

أجلَ كذا : أي كسبُهُ[1] ، فإن سألتَ : النَّحويون يَقولون : المفعولُ[2] له هو الغَرَضُ من الإقدامِ على الفِعلِ ، فما باله قد أُعْرِضَ عنه إلى العِلَّةِ ؟ أجبتُ : العلةُ أعمُّ وأشيعُ ، ألا تَرى أنَّك إذا قلتَ : قعدتُ عن الحَربِ جُبناً ، صَحَّ أن يقالَ : العِلَّةُ في قعودِك عن الحربِ الجُبنَ ولا يصحُّ أن يقالَ : الغرَضُ في قعودِكَ عن الحربِ الجُبنَ ، لأنَّ الجُبنَ لا يكونُ الغَرَضُ[3] لعاقلٍ .

لمه : قد كَتَبه الشَّيخُ بالهاءِ[4] ، وهذا كما يكتب ثَمَّة بالفتح مع الهاء ، فرقاً بينه وبينَ « ثُمَّ » بالضّمّ وذلك لأنَّ الخطَّ الإسلامي كان ولم يَكُن نَقطٌ ولا عَجمٌ ، ثم أُحدثا بعد ذلك بزمانٍ فكانوا يَضَعون الحروفَ مواضِعَ النَّقطِ والعَجمِ ، كما زَادوا الواو في عمرٍو ليكونَ فرقاً بينه وبين عُمرَ . فإن سألتَ : أليسَ من شأنِ هذا المنصوبِ أن يُعَدَّ في بابِ المَصْدرِ ، ألا تَرى أنَّك إذا قلتَ ضَربتُه تأديباً له ؟ فمعناه : ضَربتُه ضَرباً[5] واقِعاً بِسَوطٍ ، ثم كان[6] ذلك مَعدوداً[7] في بابِ المَصدَرِ ، فكذلك يَجِبُ أن يكونَ هذا مَعْدُوداً فيه[8] ؟ أجبتُ : بل هذا هو القياسُ ، والبَصريون هُمُ الذين يُتَرْجِمُون هذا البابَ ، وأمَّا الكوفيُّون فلا يُترجمونه ، ويَجعلونه نوعاً من أنواعِ المصدَرِ .

قالَ جارُ اللّهِ : « فصلٌ ، وفيه ثلاثُ[9] شَرائطَ : أن يكونَ مَصدراً وفِعلاً لفاعِلِ الفِعلِ المُعَلّلِ به ومقارِناً له في الوجودِ ، فإن فُقِدَ شيءٌ منها

---

(١) في (أ) لكسبه.
(٢) شرح الأندلسي : ٢٤٢/١ .
(٣) في (أ) الغرض.
(٤) في (ب) مع الهاء.
(٥) ساقط من (أ).
(٦) بعد كان في (أ) إن.
(٧) في (ب) معدود.
(٨) في (أ) في باب المصدر.
(٩) في (أ) ثلاثة.

فاللَّامُ[1] كقولك : جئتُك للسَّمنِ واللَّبَنِ ، ولإكرامِكَ الزائرَ ، وخرجتُ اليومَ لمُخاصَمَتِك زيداً أمسِ » .

قال المشرّحُ : شُرِطَ المَصدرُ في المَنصوبِ بمعنى اللَّامِ ، لأنَّه متى كان مَصدراً كان الإدراجُ فيه أقلَّ ، ألا تَرى أنَّك إذا قلتَ : جئتُك إكراماً لَكَ ، ثُمَّ رجعتَ بهذا الكلامِ إلى الحقيقةِ لم يُحتَج فيه إلى إضمارِ اللَّام ، وذلك أن تقولَ : جئتُك لإكرامِك ، ولو قلت : جئتُك جاهاً لك ثَمَّ رجعتَ به عن حقيقتِهِ فكما يُحتاجُ فيه إلى إضمارِ اللَّام يُحتَاجُ فيه إلى إضمارِ[2] شيءٍ آخرَ ، وذلك أن تقولَ: جئتُك ليحصُلَ لي[3] جاهٌ[4] ، وكذلك شُرِطَ أن يكونَ[5] فعلًا لفاعِلِ الفِعْلِ المُعلِّ ، وذلك أنَّه إذا كان فعلًا له كانَ أقلَّ[6] إدراجاً ، أَلا تَرى أنَّك إذا قُلتَ : ضَربتُه تأديباً له ، فهو أقلُّ إدراجاً ، كما لو قُلت : ضربتُه تأديباً له ، لأنَّ تمامَ المعنى في الأولِ ، ضربتُه لِأُؤَدِّبَـهُ ، ولا كذلك في الثَّاني ، لأنَّه لو قلت : ضربتُه ليتأدَّبَ ، لم يكن تمامُ المعنى[7] ، لأنَّ تمامَ المعنى فيه ، ضَرَبْتُهُ لأؤدّبه فيتأدب[8] ، وكذلك شُرِطَ أن يكونَ مقارِناً له في الوجودِ ، لأنَّ[9] هذا المنصوبَ علَّةُ الأوَّلِ ، وإنَّما يكونُ عِلةً إذا كانَ مقارِناً . فإن سألتَ : المقارَنَةُ ليست بشرطٍ بدليلِ قوله تعالى[10]: ﴿ والخيلَ والبغالَ والحميرَ لِتركبوها وزِينةً ﴾ . ألا تَرى أنَّ زينةً منصوبٌ

---

(١) في (أ) واللّام.

(٢) في (أ).

(٣) في (أ) لك.

(٤) في (أ) جاها.

(٥) في (ب).

(٦) كتبت بين السطرين في (ب).

(٧) في (أ) إذ.

(٨) في (أ) فيؤدب.

(٩) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٤٢/١ شرح هذه الفقرة.

(١٠) سورة النحل: آية: ٨.

بمعنى اللَّامِ ، والزينةُ كانت مفقودةً وقتَ الخَلقِ ؟ أجبتُ : أنَّ[1] المَعنِيَّ بكونه مقارِناً أن يكونَ[2] متقدّماً على الأوَّلِ ، أمَّا إذا كانَ متأخِّراً عنه فلا بأسَ ، كما لو قلتَ : شربتُ النَّقيعَةَ إصلاحاً[3] للبدنِ ، فالإصلاحُ غيرُ واقعٍ عندَ الشُّربِ ، ألا تَرى أنَّ معناه شربتُ النَّقيعةَ لإصلاحِ البدنِ ، وكذلك[4] لا يَقْتَضِي أن يكونَ الإصلاحُ واقعاً وقتَ الشُّربِ كما لو قلتَ : سافرتُ لِأَحُجَّ ، فإنّ ذلك لا يُوجِبُ أن يكونَ الحَجُّ واقعاً وَقتَ السَّفرِ ، كذا هذا . فإذا فاتَ شيءٌ من هذه الشَّرائِطِ فلا بُدَّ من اللامِ فيه ليكونَ[5] الكلامُ أقلَّ إدراجاً .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ؛ ويكونُ معرفةً ونكرةً ، وقد جَمَعَهَا العجَّاجُ في قوله[6] :

يـركبُ كـلَّ عـاقـرٍ جُمهـورِ   مخـافـةً وزعـلَ المَحبُـورِ
والهولَ من تَهَوُّلِ الهُبُورِ »

---

(١) في (أ).
(٢) في (أ) أن لا يكون.
(٣) في (ب) إصلاح.
(٤) في (ب) فكذلك.
(٥) شرح الأندلسي: ٢٤٣/١ وعقب عليه بقوله: هذا غلط منه فإنّ العلة لا تتأخر وإنما الإصلاح متمثلاً عند الشارب وهو الباعث له على الشرب... وما ذكره من المثال ليس مفعولاً له نحوياً، لأن المفعول له النحوي هو المنصوب.
(٦) ديوان العجاج: ٣٥٥/١.
انظر توجيه شرحها وإعرابها في المنخّل: ٤١، والخوارزمي: ٢١، ٢٢ وزين العرب: ١٧، وشرح ابن يعيش: ٥٤/٢، والأندلسي: ٢٤٣/١، والزملكاني: ٨١/٢. وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١٨٥/١، وشرح أبياته لابن السّيرافي: ٤٧/١، وشرحها لابن خلف: ١٥٩/١، وشرحها للكوفي: ٢٥. وهو من شواهد الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ١٩٧، وانظر شرح أبياته للحسن بن عبدالله القيسي: ٤٦، وشرحها لأبي الحجاج يوسف بن يسعون: ٧٨، والأصول لابن السراج: ٢٥١/١، والخزانة: ٤٨٨/١ وقد ضمّنه ابن معطي في ألفيته: انظر شرحها للرعيني: ٨٧/٢، وشرحها لابن الخباز: ٤٥، وشرحها لابن جمعة الموصلي المشهور بابن القواس: ٨٨.

قَالَ المشرّح : العاقِرُ : الرملةُ التي لا تنبتُ[1] ، وحقيقتُها الرملةُ التي انقطَعَ نباتُها ، واشتقاقُها من عَقَرَه . الجُمهورُ : المتراكمُ ، الزَّعَلُ هو[2] النَّشاطُ ، والزَّعـلُ[3] هو القَلَقُ من النَّشـاطِ[3] ، وتركيبُ هذه الحروفِ كيفَما اتفقَ يدلُّ على الفصلِ . إذ القَلَقُ الشَّديدُ والنَّشاطُ / المفرطُ ، كأنَّه يفصلُ بعضَ المفاصل عن البعضِ ، ومنه عَزْلُ العاملِ ، لأنَّه فصلٌ له عن عَمَلِه . [٣٦/أ]
الحُبُورُ : هو[4] الذي يظهَر فيه أثرُ المَسَرَّةِ . واشتقاقُه من الحِبارِ ، وهو الأثرُ . التَهَوُّلُ : أن يَعظُمَ الشيءُ في عينِك حتَّى يَهُولُك أمرُه . فإن سألتَ : لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ التَّهَوُّلُ من هِلتُ الرَّملَ فانهالَ ؟ أجبتُ : لأنَّ ذلك يائِيٌّ وهذا واوِيٌّ . الهُبُورُ : هي الصُّخُورُ بينَ الرَّوابي ، جمعُ هَبر بالفتحِ ، ويُقالُ : هو ما اطمأَنَّ من الأرض ، واشتقاقُه من هَبَرتُ له من اللَّحمِ هَبرةً ، أي قَطَعتُ له قِطعةً ، وذلك لأنَّ ما اطمَأَنَّ من الأرضِ كأنَّه انقَطَعَ منها البعضُ . يقولُ : يركبُ مخافةَ الإنصابِ والانهيَالِ هذا[5] الثورُ الوَحشِيُّ كل مُشرفَةٍ من الرِّمالِ ، ولأنَّه كثيرُ النَّشاطِ فهو صاعدٌ يَهابُ أن يكونَ بين تلك الوهادِ صايداً . « مخافةً » منصوبٌ بمعنى اللاَّم ، لكنَّه نَكِرةٌ ، و « زعـلَ المَحبورِ » منصوبٌ بمعنى اللاَّم أيضاً ، إلاَّ أنَّه معرفةٌ مضافةٌ ، و « الهَولَ » منصوبٌ بمعنى اللاَّم أيضاً إلاَّ أنَّه معرفةٌ باللاَّمِ .

---

(١) الصحاح: ٣/٧٥٥ (عقر).
(٢) كررت في (أ) سهواً.
(٣ ـ٣) في (ب) وانظر الصحاح: (زعل) ٤/١٧١٦.
(٤) اللسان: ٤/١٥٨ (حبر).
(٥) في (ب) هو.

[بَابُ الحَال]

قالَ جارُ اللَّهِ : « الحالُ ، شُبِّهَ الحالُ بالمفعولِ من حيثُ إنَّهما فَضلةٌ مثلُه ، جاءَت بعد مُضِيّ الجملةِ ، ولها[1] بالظَّرفِ شَبَهٌ خاصٌ ، من حَيْثُ أنَّها مَفعولٌ فيها » .

قالَ المُشَرِّحُ : أنا لا أَتَعَجَّبُ من شيءٍ يُعجبني من هؤلاءِ ، بإضافتِها إلى الأحكامِ التي بُنيت على أصولٍ أَصيلةٍ ، وأركانٍ وثيقةٍ ، إلى أدنى مُشابَهَةٍ بين الشَّيئين ، أَلم يَعرِفوا أنَّه ما من شيءٍ إلَّا وهو يُشبهُ شيئاً ، ثم لم يَحظَ المُشَبَّهُ بحكمِ المشبه به ؟! بدليلِ : أنَّ الفقيرَ قد يُشبهُ في شيءٍ الأميرَ ، ثُمَّ لا يُبَجَّلُ تَبْجِيلَ الأميرِ ، إنَّما قِياسُ الشَّبَهِ على ما ذكرتُه ، أن يكونَ الشَّيءُ يُشْبهُ[2] الشَّيءَ لا يَفوتُه إلَّا الصُّورةَ ، والحالُ في الحَقيقةِ خبرُ « كان »[3] ، ألا تَرَى أنَّك إذا قلتَ : جاءَ زيدٌ راكِباً ، فكأنَّكَ قلتَ : جاءَ زيدٌ

---

(١) في (أ) ولهذا.

(٢) في (ب).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ١/٢٤٤ نصّ المؤلف هنا وعقّب عليه بقوله: الذي قاله من أنّ الحال خبر كان هو المذهب الكوفي، وهو باطل، فإنّ الحال لا يكون إلا نكرة في الغالب، وخبر كان ليس من شرطه ذلك، بل قد تجيء معه معرفة مضمراً ومظهراً نحو كنته، وكان زيد أخاك، والحال لا تكون مضمرة البتة، وأيضاً فخبر كان هو خبر المبتدأ بكماله، ولا كذلك الحال فإنها ليست كل الخبر، بل فضلة أو بعض منه، وأيضاً فخبر كان لا يتم دونه الكلام، والحال من شرطها أن يتم دونها الكلام، وتقدر بفي ولا كذلك خبر كان..

في حالَةِ كَونِهِ راكِباً ، ولهذا وَجَبَ تَنْكِيرُها ، وخبرُ كان مُشبَّهٌ بالمفعولِ غيرِ الصَّحِيحِ ، بدليلِ أنَّك إذا قلتَ : كانَ زيدٌ مُنطلقاً ، فمَعنَاه : كانَ زيدٌ على صِفةِ الانطلاقِ ، ثمَّ المفعولُ غيرُ الصحيحِ بمنزلةِ المفعولِ الصَّحيحِ ، والحالُ يُشبِهُ الظَّرفَ من حيثُ إنَّك إذا قلتَ جاءَ زيدٌ راكباً فَمعناه : جاءَ زيدٌ حالَ كونِهِ راكباً ، وقولُك : حالَ كونِهِ راكباً ظرفٌ . فإن سألتَ : فلمَ لَم يُسمَّ ظَرفاً ، كما سُمِّي « فَاهَاً لفيك » مَصدراً ؟ أَجَبتُ : الحالُ لها شَرِيطَةٌ وهي : أن تَكونَ بَيانَ هَيْئَةِ الفاعلِ والمَفْعُولِ ، ولا كَذَلك الظَّرفُ ، فَسَمُّوا هذا النوعَ من الظَّرفِ حالاً .

قالَ جَارُ اللَّهِ : « ومَجيئُها لِبَيانِ هَيْئَةِ الفاعِلِ أو المَفعولِ ، وذلك قولك : ضَربتُ زَيداً قائماً تَجعله حالاً من أيِّهما شِئْتَ » .

قالَ المشرِّحُ : بيانُ هَيْئَةِ الفاعلِ والمَفعولِ كَقَولِكَ : ضَربْتُ زيداً قائماً ، يَحْتَمِلُ أن يكونَ قائماً حالاً من التَّاءِ في ضربتُ ، وأن تكونَ حالاً من زيدٍ ، فيكونَ المعنى في الأولِ : ضَربتُ زيداً وأنا قائمٌ ، وفي الثاني : ضربتُ زيداً وهو قائمٌ ، ثُمَّ الحالُ ليست بيانَ هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ على الإطلاقِ ، بل وَقتَ وقوعِ الفعلِ منه أو عليه .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وقد تكونُ منهما ضَربةً على الجَمْعِ والتَّفريقِ ، كقولك : لقيتُه راكبين ، قال عَنترة :

متى ما تَلقَني فَردَين تَرجف   روانفُ إليَتَيـكَ وتُستَـطَارا

ولقيتُه مصعِداً ومُنحَدِراً » .

قالَ المشرَّحُ : إذا قلتَ : لقيتُ زيداً راكبين ، « فراكبين » حالٌ من انفاعِلِ والمَفعولِ على الجَمْعِ ، وإذا قلتَ : لقيتُه مصعداً ومنحـدراً ، « فمصعداً » و« منحدراً » حالٌ منهما على التَّفريقِ . الرَّانِفةُ : ناحيةُ الإليَةِ ،

عن صاحِبِ « المُجمل »[1] ، وقالَ اللَّحيانِيّ[2] ، رَوانفُ الآكامِ رُؤُوسُها .

تُستَطارا : مَجزومٌ بالعَطْفِ على تَرجِف ، وإنَّما ثنَّى ضَميرَ الفِعل ، لأنَّ المُرادَ بالرَّوانِف الرَّافِعَتان . ونظيرُ هذه المسألةِ : بيتُ أبي الطيِّب[3] :

وَتَكَرَّمتُ رُكَباتُها عن مَبركٍ تَقَعانِ فيه وليس مِسكاً أذفَرا

ألا تَرى أنَّه قال تَقَعَان (٤فيه والضميرُ للرُّكَباتِ٤) ، وهذا لأنَّه جَعل كلَّ رُكبَتَين بمنزلةِ ركبةٍ كما في قوله[5] :

وكأنَّ بالعينينِ حَبَّ قَرَنفلٍ أو سنبُلاً كُحِلَت به فانهَلَّتِ

وقبله[6] :

---

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين الرازي من علماء اللّغة في القرن الرابع الهجري. ألف معجم المقاييس، والصاحبي في فقه اللغة، والمجمل، وغيرها من المؤلفات، وفاته سنة ٣٩٥ هـ، ترجمته في معجم الأدباء: ٨٠/٤ وإنباه الرواة: ٩٢/١، ويتيمة الدّهر: ٣٦٥/٣. وكتابه المجمل طبع الجزء الأول منه الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد وتوقف عن إخراج البقية.

وهذا النّص في المجمل: بنفس لفظ المؤلف: الورقة: ١١٢/ب نسخة يني جامع في تركيا رقم ١١٦٣ وهي نسخة كتبت سنة ٤٨٩ هـ.

(٢) هو علي بن المبارك وقيل: بن حازم أبو الحسن اللّحياني. أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي. وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام. له كتاب النوادر في اللغة مشهور عندهم، ثقة. اعتمد عليه ابن المستوفى كثيراً في إثبات المحصل، أخباره في إنباه الرواة: ٢٥٥/٢، والبغية: ١٨٥/٢.

(٣) التبيان في شرح الديوان: ١٦٩/٢.

(٤ - ٤) في (أ).

(٥) هو من أبيات الحماسة ثاني بيت من القصيدة التي أولها:

حلت تماظر غربة فاحتلت فلجا وأهلك باللوى فالحلت

انظر شرح المرزوقي: ٥٦٤/٢، نسبها إلى سلمي بن ربيعة الضبّي انظر ترجمته في اللآلي للبكري: ٢٦٧، والخزانة: ٤٠٨/٣، وهناك اختلاف في اسمه، واختلاف في رواية القصيدة له ولغيره من الشعراء انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ٥٤٦/٢ هامش رقم (٣)، والبيت في أمالي ابن الشجري: ١٢١/١.

(٦) ديوان عنترة: ٢٣٤.

انظر إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٤٢، والخوارزمي: ٢٢، وزين العرب: ١٨ =

[٣٦/ب] ورُمحي مـازنٍ / قَبَضْت عَليـه أشاجعُ ما تَرى فيهـا انتِشَـارا
وسَيفي كـالعقِيقَـةِ فهـو كِمْعِي سِـلاحِـي لا أَفَـلّ ولا فَـطَارا

الأشاجعُ : أصولُ الأصابِـعِ ، التي تَتَّصلُ بعَصَبِ ظاهِرِ الكَفّ ، واحدها(١) أشجعُ ، عقيقةُ البرقِ [ما انشقّ](٢) منه . الكِمْعُ : ـ بالكسر(٣) ـ هو الضَّجيعُ ، وكذلك الكَميعُ ، وكامَعَهُ : أي ضاجَعَه . السيفُ الأفَلُّ يمدحُ ويذمُّ ، أمّا مَدحُه فلاستعمالِهِ في الحَربِ ، وأمَّا ذَمّه ، فلأنَّه مختلٌّ ، وقد ذُمَّ هاهنا . سَيفُ فَطارٌ ، فيه تَشَقُّقٌ ، والفَطر : هو الشَّقُّ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ؛ والعامِلُ فيها إمَّا فعلٌ وشِبهُهُ من الصِّفاتِ ، أو معنى فِعلٍ كقولك : فيها زيدٌ مُقيماً ، وهذا عَمرٌو مُنطلقاً ، وما شَأْنُك قائِماً ، وما لَك واقِفاً ، وفي التَّنزيلِ(٤) : ﴿ وهذا بَعلي شَيخاً ﴾ ، ﴿ فما لَهم عن التَّذكرةِ مُعرضين ﴾(٥) .

قـالَ المشرّحُ: العـاملُ في الحـالِ شيئان، أحـدُ الشيئين الفعـلُ وشِبهُهُ من الصِّفاتِ ، فالفعلُ نحو قولِكَ : جاءني زيدٌ راكباً ، وشِبهه من الصِّفَاتِ مثلُ قولِكَ : مَررتُ برجلٍ عَفِيفٍ شاباً ، الثَّاني : معنى الفِعلِ : وهي أنواعٌ ، حَرفُ الجَرِّ لأنَّه يَسْتَدْعِي فِعلاً أو شِبهَ فِعلٍ نحو : فيها زيدٌ مُقيماً ، واسمُ الإشارةِ نحو : هذا عمرٌو مُنْطَلِقاً ، لنزولِـهِ منزلـةَ أُشيرُ ، والاستفهامُ نحو : مالَكَ واقفاً ؟ .

= وشرح ابن يعيش: ٢/٥٦، والأندلسي: ١/٢٤٦، والزملكاني: ٢/٨٣، ٨٤ والبديع في علم العربية: ٦٩، وشرح الشافية: ٥٠٥، والخزانة: ٢/٢٠٠.

(١) في (ب) الواحد.

(٢) في (أ)، (ب) ما اتفق والتصويب من شرح ديوان عنترة لأبي الحجّاج الأعلم الشنتمري.

(٣) صححت في هامش نسخة (أ) فلم تظهر في الصورة.

(٤) سورة هود: آية: ٧٢.

(٥) سورة المدثر: آية: ٤٩.

قالَ جارُ اللَّه : « وليتَ ، و« لعلَّ » ، و« كأنَّ »[1] ، يَنْصِبُها أيضاً ، لما فيهِنَّ من معنى الفعل .

قالَ المشرِّحُ : هذا أيضاً من أنواعِ الشَّيءِ الثاني ، فإن سألتَ : بَيِّن لي كيفَ تَعملُ هذه الحروفُ الثَّلاثةُ في الحالِ ؟ أجبتُ : هو [2]نحو[2] : ليتَ ابني فقيراً راجعٌ . فإن سألتَ : العاملُ في الحالِ ها هنا معنى الخَبرِ لا ليتَ ؟ أجبتُ : فرقٌ بينهما ، إذا جَعَلتَ العاملَ فيها ليتَ فقد تَمَنَّيت ابنَك ـ وإن كان فقيراً ـ راجعاً ، وإذا جعلتَ العاملَ فيها خبرَ ليتَ فقد تَمَنَّيتَ ابنَك راجعاً وهو فقيرٌ ، وبينَ المعنيين فرقٌ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فالأولُ يَعملُ فيه مُتقدِّماً ومتأخِّراً ، ولا يعملُ فيه الثَّاني إلاَّ مُتَقَدِّماً » .

قال المشرِّحُ : عنى بالأولِ ها هنا الفعلَ وشبهَهُ من الصفاتِ ، وبالثاني : معنى الفِعل[3] ؛ حرفَ جرٍّ كان ، أو اسمَ إشارةٍ أو استفهاماً ، أو حرفاً من الحُروفِ المشبَّهةِ بالفعلِ . فإن سألتَ : فما بَالهم أَجازوا يومَ الجُمُعَةِ المالُ لَكَ ، فنصبوا الظَّرفَ مُتَقَدّماً ، بما في آخِرِ الجُملةِ الابتدائية من معنى الفِعلِ ، ولم يُجيزوا مَجموعاً لَكَ المالُ ، وما الفرقُ بينَ الحالِ والظَّرفِ في هذا البابِ مَعَ أنَّ الحالَ لَها شبهٌ بالظَّرفِ ؟ أجبتُ : الحالُ كما تَتَعَلَّقُ بالعاملِ ، تَتَعلَّقُ بذي الحالِ ففي هذه الصورةِ يلزمُ تَقدِيمُ الحالِ على كِلا الشَّيئَين بِخلافِ الظَّرفِ ، فإنَّه يتعلقُ بالعاملِ وهو اللاَّمُ دون المالِ ، فلا يلزمُ من تقديمِهِ ها هُنا ، تَقديمُهُ على كلا الشَّيئين فاعرفه فَرقاً واضحاً ظاهراً .

---

(١) صححت في نسخة (أ) في هامش الصفحة فلم تظهر في الصورة.
(٢ ـ ٢) في (أ).
(٣) في (أ) الفاعل.

قالَ جارُ اللَّه : « وقد مَنَعُوا مررتُ راكباً بزيدٍ أن تَجْعَلَ الرَّاكبَ حالاً من المَجْرُورِ » .

قالَ المشرِّحُ : وذلك لِفَصْلِهِ بينَ الفِعلِ ، وبينَ ما هو بمنزلةِ الجُزءِ منه بأجنَبِيٍّ ، وفي هَذِهِ المَسأَلَةِ دَلِيلٌ على أنَّ حَرْفَ الجرِّ ها هُنا بمنزلةِ الجُزءِ من الفِعْلِ لا بمنزلةِ الجزءِ من المفعولِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فَصلٌ ؛ وقد يَقَعُ المَصْدَرُ حالاً كما تَقَعُ الصِّفَةُ مَصْدَراً في قولِهِم قُم قائِماً وفي قوله[1] :

---

(١) هو الفرزدق كما سيذكره الشارح من قصيدة طويلة في ديوانه: ٧٦٩ ـ ٧٧١ قالها في هجاء إبليس ـ لعنه اللَّه ـ أولها:

إذا شئت هاجتني ديار محيله ... ومربط أفلاء أمام خيام

وقبل الشاهد:

ألم ترني عاهدت ربي وأنني ... لبين رتاج قائماً ومقام
على قسم لا أشتم الدهر مسلماً ... ولا خارجا من في سوء كلام

ومنها:

أطعتك يا إبليس سبعين حجة ... فلما انتهى سنّي وتمّ تَمامي
فررت إلى ربي وأيقنت أنني ... ملاق لأيام المنون حمامي

وقال:

ألا طال ما قد بت يوضع ناقتي ... أبو الجن إبليس بغير خطام
يظلّ يميني على الرحل فاركا ... يكون ورائي مرة وأمامي
يبشرني أن لن أموت وأنه ... سيخلدني في جنة وسلام
فقلت له هلا أخيّك أخرجت ... يمينك من خضر البحور طوام

ثم قال:

وما أنت يا إبليس بالمرء أبتغي ... رضاه ولا يقتادني بزمام

انظر إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٤٢ والخوارزمي: ٢٣، وزين العرب: ١٨ وشرح ابن يعيش: ٢/٥٩، والأندلسي: ١/٢٤٩، والزملكاني: ٢/٨٨ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١/١٧٣، انظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ١/١٦٩، وشرحها لابن خلف: ١/١٥٣، وشرحها للكوفي: ١٦، ٣٠، ٤٠ وتفسير عيون سيبويه لهرون بن موسى القرطبي: ٢٦.

وانظر المقتضب: ٣/٢٦٩، ٤/٣١٣، والكامل: ١/١٢٠، ٣٦١، والمحتسب ١/٧٥، والبديع في علم العربية لابن الأثير: ٧٢، والخزانة: ١/١٠٨، ٢/٢٧٠.

* ولا خارِجاً من فِيِّ زورُ كَلامِ *

قالَ المشرّحُ : اعلم أنَّ هذه المسأَلَة ـ أعني قيامَ « خارجاً » ها هنا مقامَ « خروجاً » ، كالمختلَفِ فيها ، وذلك ، لأنَّ شَيْخنَا قد ذكرَ في قول كُثَيِّر[1] :

هَنيئـاً مَـريئـاً غيـرَ داءٍ مُخـامـرٍ لِعَزَّةَ من أَعراضِنـا ما استَحلَّتِ[2]

انتصبَ « هنيئاً » انتصابَ المَصادِرِ ، وهو صِفةٌ في أَصلِهِ ، وتَقديرُه : هنيئاً لعزَّة ما استَحَلَّت من أعراضِنَا هَنِيئاً[3] ، ولو قَدَّرتَ ليكن هنيئاً ما استَحَلّت ، فكانَ ما استَحَلّت » إسمَ كان ، و« هنيئاً » خبرَه لكانَ وجهاً ، ولكنَّ سيبويه يقولُ : إنَّ كانَ لا تُضمر في كلِّ موضعٍ نقصاً تُوفّيه هذه ألفاظه في « شَرحِ النَّصائحِ الكِبار »[4] . حُجَّةُ سيبويه[5] : أنَّ قولَنا : لا يَخرُجُ خُروجاً من فيَّ زورُ كَلامٍ ، معنىً صالـحٌ فَوَجَبَ أن يُحمـلَ عليه لفظُ الفرزدقِ . فإن سألتَ : كما هو معنى صالحٌ فكذلك قولنا : ولا يكونُ خارِجاً من فِيَّ زُورُ كَلَامٍ معنى صالحٌ فَوَجَبَ أن يُحملَ عليه لَفظُه ؟ أجبتُ : ما ذَكرناه أَبلغُ ، فإنَّه مـؤَكّدٌ بالمَصدرِ . فإن سألتَ : ما ذكرناه أقلُّ تَعبيراً ، فبقيَ خارجاً على ما هو عليه في أَصلِه ؟ أَجبتُ : ما ذكرناه أَوفَقُ لأساليبِ كَلامِ العَربِ ، فيكون الحَملُ عليه أَولى . وبيانُ أَنَّه أَوفقُ / لأساليب كلام العَرَب ، أَنَّهُ يُقالُ لا أشتُمُ ولا أَضرِبُ ، ولا أكونُ ضارباً . [٣٧/أ]

قالَ جارُ اللّه: «وكذلك: قَتَلتُهُ صَبراً، ولقيتُه فُجاءَة، وعياناً، وكفاحاً،

(١) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي. ترجمته في الشعر والشعراء: ٥٠٣/١ والأغاني: ٣/٩ والخزانة: ٣٨١/٢. وترجم له اللّبلي في وشي الحلل: ورقة: ٥/ب ترجمة جيدة.

(٢) ديوان كثير: ١٠٠.

(٣) شرح الأندلسي: ٢٥٠/١.

(٤) النّص في شرح المقامات للزمخشري: ٥٤ مقامة: (المنذرة) وشرح المقامات هي المعروفة بالنصائح الكبار.

(٥) الكتاب: ١٧٣/١، وشرح أبي سعيد السّيرافي: ٩٩/٢.

وكلمته مشافهةً وأتيته رَكضاً، وعَدواً[1]، ومَشياً، وأخذتُ عنه سَماعاً، أي مَصبوراً، ومُفاجِئاً، ومُعايناً، وكذلك البواقي».

قالَ المشرّحُ: إنما جُعلت هذه المَصَادِر أحوالاً لأنَّ المَنصوبَ بعدَ الجملةِ الفِعليَّةِ أَليقُ بالحالِ من المَفعولِ المُطلَقِ، بدليلِ أنَّ الحالَ تتعلقُ بالفِعلِ من حيثُ هو مركبٌ بالفاعـلِ أو المفعولِ، أو بهمـا، بخلافِ المفعولِ المُطلقِ، فإنَّه يتعلقُ بالفعلِ من حيثُ هو مفردٌ، ومن حيثُ هو مركَّبٌ بأحدِ الشَّيئين، فيكونُ أليقَ بالحالِ. ونظيره هنا ما إذا كانَ معك قِطعةٌ من الخِلَنْجيْن[2] فاستوهبها منك اثنان كلُّ واحد منهما يَدَّعي أنه محتاجٌ، إلاّ أنَّ أحدَهُما يقولُ إنَّ الطبيبَ أوصاني بشُربِ الخِلَنْجين، والآخرَ يقولُ: إنَّ الطبيبَ أمَرني بشربِ العَسَلِ، ولا شَكَّ أنّ إعطاءَه الأوّلِ أَولى، فالجُملةُ ها هنا بمنزلةِ الخِلَنْجين. فإن سألتَ: فهذا يَنتقِضُ بنحوِ ضَرَبتُ عَمراً ضَرباً فإنَّ المَنصوبَ بعدَ الجملةِ الفِعليَّةِ، وانتصابُه مع ذلِكَ على المَفعول المُطلقِ لا على الحالِ، ثُم ما ذكرتَ من الدليلِ - إن دَلَّ على انتصابِه على الحالِ - فها[2] هنا ما يدلُّ على أنَّ انتصابَه على المفعولِ المُطلق إذا لو انتَصبَ على المَفعولِ المُطلقِ فإنه لا يُقامَ المصدَرُ مقامَ الصِّفَةِ؟ أجبتُ: عن الأولِ بأنَّ قَضيَّةَ ما ذكرتَ من الدّليلِ أن يكونَ المنصوبُ ثَمَّ حالاً، إلاّ أنَّه تَعَذَّرَ جعلُه حالاً إذ الحالُ زيادةٌ في الفائدةِ، ولو جُعِلَ المنصوبُ ثَمَّ حالاً، لم يكن زيادةً في الفائدةِ من ادَّعى مثلَ ذلك ها هنا فعليه الدَّليلُ[3]. ثُمَّ الدَّليلُ على أنّه لم

---

(١) في (أ) فقط مشياً وعدواً.

(٢) هذا النص نقله الأندلسي في شرحه: ١/ ٢٥٠.

(٣) لم أعثر في المعرّب للجواليقي: ١٣٦، وفيه الخلنج، قال: وهو فارسي معرب، تكلمت به العرب... وفي وصف البيروني له في كتابه: الجماهير.. ص ١٧٥ يدل على أنه خشب تنحت منه القصاع والمشارب

(٤) في (ب) ها هنا.

(٥) في (أ) البيان.

يَتَعذَّر جَعلُه[1] ها هنا حالاً، لأنَّك[2] لو قلتَ: كَلَّمتُهُ وأنا أشافِهُهُ جازَ. ولو قلتَ: ضَربتُ عَمراً وأنا أَضربُهُ لم يَجزُ. وعن الثاني بأنَّ ما ذكرتَ من الدَّليلِ إن دَلَّ على إقامةِ المصدَرِ مقامَ الصفةِ خلافُ الأصلِ ها هنا ما يَدُلُّ على أنَّها لَيست كذلك، لأنَّ إقامتَهُ مقامَ الصفةِ يشتملُ على ضرب تأكيدٍ ومبالغـة وذلك المطلوبُ، فوقعَ التَّعارضُ بينهما، فلا بُدَّ من الترجيحِ من وجهٍ آخرَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وليس عندَ سيبويه[3] بِقِياسٍ، وأنكر أتانا رُجلة وسُرعةً، وأَجازه المبردُ[4] في كلِّ ما دَلَّ عليه الفِعلُ».

قالَ المشرِّحُ: الخِلافُ ها[5] هنا نَظيرُ الخِلافِ في قولهم: كيفَ أنت وقَصعةً من ثَريدٍ؟

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ؛ والاسمُ غيرُ الصِّفةِ، والمَصدَرِ بمنزلتهما في هذا البابِ، تقولُ: هذا بُسراً أطيبُ منه رُطَباً. وجاء البرُّ قفيزين، وصاعَين، وكلمتُه فاه إلى فيَّ، وبايعته يداً بيَدٍ وبِعتُ الشاةَ شاةً ودِرهماً، وبيَّنتُ له حِسابَهُ باباً باباً».

قال المشرِّحُ: جازَ أن يكونَ غيرُ المَصدرِ والصِّفةِ بمنزلتهما في هذا البابِ، لأنَّ الحالَ في الأصلِ خبرٌ[6] كان فكما يجوزُ فيه أن يكونَ صِفَةً

---

(١) في (ب) ها هنا جعله.
(٢) في (أ) لأنّك.
(٣) الكتاب: ١/١٨٦.
(٤) المقتضب: ٣/١٣٤، ١٣٦، ٤/٥٩٩ وانظر حاشية ٣/١٣٤ فقد شرح الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة محقق «المقتضب» هذه المسألة هناك. وانظر شرح أبي سعيد السِّيرافي: ٢/١١١، ١١٢ قال بعد أن أورد كلام سيبويه وكان أبو العباس [المبرّد] يجيز في كل شيء دل عليه الفعل فأجاز أن تقول أتانا سرعة، وأتانا رجلة، ولا تقول: أتانا ضارباً، ولا أتانا ضاحكاً لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان والسرعة والرجلة من ضروب الإتيان... ثم قال: وكان الزّجـاج يذهب إلى تصحيح مذهب سيبويه وهو الصواب.
(٥) النصّ في شرح الأندلسي: ١/٢٥١ عن الخوارزمي.
(٦) في (أ) خبراً لكان.

ومَصدَراً وغيرهما فكذلك في الحال. بُسراً: حالٌ وهو لَيس بصِفَةٍ، لأنَّه غيرُ جارٍ، ألا تَرى أنه لا يُقالُ: شيءٌ بُسرٌ، وكذلك رُطباً حالٌ، وهو ليس بصفة، لأنَّه غيرُ جارٍ، رُطباً: حالٌ بدليلِ أنَّه لا يُقالُ شيءٌ رُطبٌ، ولا كذلك قفيزٌ. وصاعين حالٌ، وكلٌّ منهما ليس بصفةٍ، لأنَّه غيرُ جارٍ، وهلمَّ جَرّاً. فاه إلى فِيَّ: أي ضامّاً فاه إلى فِيَّ، فالحالُ في الحقيقةِ ها هنا ضامّاً، ثُمَّ طُرِحَ، وأقيمَ فاه مقامَه، ونظيرُه تُرباً وجَندلاً، ألا ترى أنَّ أصلَه: رميتَ رمياً بتربٍ وجندلٍ، ثُمَّ تُرباً وَجندلاً. فهذه حقيقتُه لكنْ يَنبغي أن يُعلم أنَّ الحالَ ها هنا ليست هي يداً وحدَها، بل هي مع قولِكَ بيدٍ، وكذلك قولُكَ: بِعتُ[1] الشاةَ شاةً ودرهماً، الحالُ فيه ليست شاةً بانفرادِها، بل هي مع قولِكَ: ودِرهَماً وكذلك: بَيَّنتُ حسابَه باباً باباً، الحالُ هي هذه المذكورة.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ وحقُّها أن تكونَ نكرةً وذا الحالِ معرفةً».

قالَ المشرِّحُ: إنما يلزمُ تعريفُ ذي الحالِ، لأنّا لو أتينا بالحالِ عن ذي حالٍ منكّرةٍ لكانَ ذلك استغناءً لا يَدفعُ شبهَةً ما وقعت مع الاعراضِ عن شُبهةٍ قد[2] وقعت، وذلك قبيحٌ. بيانهُ أنا إذا قلنا: رَجلٌ وقعت شُبهةٌ في أنَّ ذلك الرّجلَ من هو؟ أهو زيدٌ أم عمرٌو؟ فإذا ارتَفَعَت هذه الشُّبهةُ فحينئذٍ تقعُ شبهةٌ أُخرى في أنَّ الرجلَ في أيّ حالٍ جاءَ، أفي حالِ كونه ماشِياً؟ /، أم في حالِ كونه[3] راكباً، فالواجبُ في الطبعِ أن يبدأ في الشُّبهةِ الأولى فإذا ارتَفَعَت فحينئذٍ يُقبِلُ على الشُّبهةِ الثانيةِ يرفعُها، وأمَّا تَنكيرُ الحالِ فلأنّها في الأصلِ على ما ذكرنا[4] خبرُ[5] كان. [٣٧/ب]

قالَ جارُ اللَّه: «وأمّا «أرسلها العِراكَ» ومررتُ به وحدَه، وجاؤُوا قَضُّهم

(١) في (ب) بعتك.
(٢) في (ب).
(٣) النص في شرح الأندلسي: ١/٢٥٤ عن الخوارزمي.
(٤) في (ب) ذكرناه.
(٥) في (ب) تكررت كلمة «في الأصل».

بقَضِيضِهِم، وفعلتُه جَهدك، وطَاقتك فمصادرٌ قد تُكلّمَ بها[1] على نِيّةِ وَضعها في موضعِ ما لا تعريفَ فيه، كما وُضع فاه إلى فيَّ في موضعِ شفاهاً، وعنى معتركةً، ومنفرداً، وقاطبةً وجاهداً».

قال المشرّحُ: أوردَ إبلَه العِراكَ إذا أورَدَها جميعَ الماء، والعِراك فِعال من العَركِ بمعنى الدَّلكِ، وأصل الكلام: أوردَ إبلَه الماءَ يُعارِكُ بعضُها بعضاً العراكَ من شدّةِ الزِّحامِ[2]. الإرسالُ: له معنيان، أحدُهما: البَعثُ كقوله تعالى[3]: ﴿إنا أرسلنا نوحاً إلى قومِهِ﴾ والثاني: - التَّخليةُ بين المرسَلِ وما يريده[4] قال:

أَرسلَ فِيها مُقرماً غيرَ قَقر

وأَصله ما أنشده الشَّيخُ أبو عَليٍّ الفارسي[5]:

فأرسلها العِـرَاكَ ولم يَذُدهـا ... ولم يُشفِق على نَغَص الدِّخال[6]

والمعنى خَلَّى بين هذه الإبل وبينَ شُربها، ولم يَمنعها ذلك. يقال: وَحَدَ يحِدُ وَحداً وحِدة نحو وَعَدَ يعِد وَعداً وعِدَةً. هذا محصول كلامِ شَيخِنا في «الكشّاف». وأمَّا جاؤوا قَضُّهم بقضيضيهم فالقضّ والقَصُّ[7] من وادٍ واحدٍ وهو الكَسرُ والتَّفريقُ. عنى بالقَضِّ ها هنا القَصَّ، وبالقَضِيضِ: المَقضُوضَ، لأنَّ في الزَّحمة كاسراً ومكسوراً، ومعناه جاؤوا بأَجمعهِم قالَ الشَّمَّاخُ[8]:

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ) الازدحام.

(٣) سورة نوح: آية: ١.

(٤) في (ب) يريد.

(٥) المسائل المنثورة: ورقة: ٢، ٣ والبيت للبيد انظر ديوانه: ٨٦ وهو من شواهد سيبويه: ١٨٧/١، وانظر شرح أبياته لابن خلف: ١٥٣/١ وهو من الشواهد المشهورة في كتب النحو لكنّهم في الغالب يقتصرون على قوله: (أرسلها العراك) فقط اكتفاء بشهرة البيت عندهم.

(٦) حرّفها الناسخ في (أ) إلى (بعض الرّجال).

(٧) في (ب) القضيض.

(٨) عرفنا به فيما تقدم، وعجز بيته في ديوانه: ٢٩٠. =

أَتَتني سُليمٌ قَضُّها بقضيضها

وأصلُه: جـاؤُوا مختلطاً قضُّهم بقضيضِهـم، ثم جـاؤُوا قَـضُّهـم بقضيضِهم، «جهدَكَ وطاقَتك»: من قولهم: أجهدَك جهدَك في هذا الأمرِ، أي: أبلَغ غايَتَك، وهو بالفَتحِ. لا يقالُ اجهد جَهدك في هذا الأمرِ. ولفظُ الإمامِ عبدِ القاهر الجُرجاني(١): أرسلهـا تَعتَرِكُ العِـراك، وطلبتُه تجهـدُ جهدَك، وتطيقُ طاقَتَك.

قالَ جارُ اللَّه: «ومن الأسماءِ المَحذُوِّ بها حَذوَ هذه المصادرِ قولهم: مررتُ بهم الجَمّاء الغَفير».

قال المشرِّحُ: جاؤوا جَمّاً(٢) غَفيراً، والجَمَّ الغفيرَ، أي جاؤُوابجماعَتِهم الشَّريفَ والوَضِيعَ ولم يَتَخلَّف منهم أحدٌ، وأصلُه: جاؤُوا مُجتَمِعِين اجتماعَ الجَمّاءِ الغفيرِ، واشتقاقُ الجَمّاءِ من الجُمَّةِ وهي: الشَّعرُ المُجتَمِعُ على الرأسِ، مثَّل كثرةَ الناسِ بالشَّعر، والغفيرُ: هو الكثير كأنّه غَفَرَ بَعضُهُم بعضاً أي غَطّاه، وإنما لم يؤنِّث الغفيرَ، لأنّه فَعيلٌ بمعنى مفعولٍ وهو جارٍ. ونظيرُه: كفٌّ خَضيبٌ، ولحيةٌ دهينٌ.

قالَ جارُ اللَّه: «وتنكيرُ ذي الحالِ قبيحٌ، إلَّا إذا قُدِّمَت عليه كقوله(٣):

لعزَّةَ موحِشاً طَلَلٌ قَدِيمٌ»

= تمسّح حولي بالنقيع سبالها

وقد تقدم في باب (المفعول المطلق).

(١) شرح الإيضاح لعبد القاهر: ١٢٤ والنّص غير مطابق لما روي عنه هنا فلعله في كتاب له آخر.

(٢) في (أ) جماء وجماً غفيراً.

(٣) البيت لكثير عزّة. تقدم التعريف به قبل قليل في هذا الباب وهو في ملحقات ديوان كثير: ٥٣٦. ويروى: لمية... وينسب لذي الرّمة في بعض المصادر. ولم أجده في ملحقات ديوانه انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٤٣، ٤٤ وشرح الخوارزمي: ٤٤ وزين العرب: ١٨، وشرح ابن يعيش: ٦٢/٢، ٦٤، والأندلسي: ٢٥٨/١، والزملكاني: ٩٥/٢، وانظر خزانة الأدب: ٥٣١/١.

قالَ المشرّحُ: تنكيرُ ذي الحالِ إذا كانَ مؤخراً[1] عن الحالِ يجوزُ، لأنَّ تأخيرَه دليلٌ على أنّه لا شُبهَةَ فيه، وإن كانت فيه شُبهةٌ فهي ضَعيفةٌ بالإضافة إلى الشُّبهةِ في الحالِ وهذا لأنَّه لو لم يكن كذلك لوقَع الابتداءُ بذي الحالِ. «موحشاً» حالٌ، و«طلل قديم»: ذُو الحالِ.

قالَ جارُ اللّهِ: «والحالُ المؤكِّدةُ هي التي تَجِيءُ على إثرِ جُملةٍ عقدها من اسمين، لا عَمَلَ لها لتوكيدِ خبرِها وتقريرِ مؤدّاه، ونفي الشَّك عَنه، وذلك قولك: زَيدٌ أبوك عَطُوفاً، وهو زيدٌ مَعروفاً، وهو الحَقُّ بَيّنا، أَلا تَرى كيفَ حقّقتَ بالعطوفِ الأُبُوّةَ، والمعروفُ البَيِّنُ، أنَّ الرَّجُلَ زيدٌ وأن الأمرَ حقٌّ، وفي التّنزيلِ[2]: ﴿ وهو الحقُّ مُصَدِّقاً ﴾

قالَ المشرّحُ: الحالُ المؤكدةُ، هي الحالُ الواقعةُ عن خبرِ المبتدأ لبيانِ كيفية أزليَّتِهِ نحو: زيدٌ أبوك عطوفاً، أَلا ترى أنَّ قولَك عطوفاً حالٌ عن قولك: «أبـوك»، «وأبوك» خبـرُ المبتـدأ الـذي هـو زيـدٌ أنـه لبيـان كيفيَّتِـهِ في أَزَليَّتِهِ، يريدُ: أنّه مُذ كان عَطُوفاً، بخلافِ هو زيدٍ قائماً بالنّصبِ على الحالِ فإنّه خَطَأٌ، إذ لا فائدةَ فيه، لأنَّ الحالَ ها هنا تُوجِبُ أنه إذا كانَ قائماً فهو زيدٌ، وإذا تَرَكَ القيامَ فليس به، فأمَّا[4] قولك: هو[5] زيدٌ مَعرُوفاً فمعروفاً حالٌ، لأنَّه إنما يكونُ زيداً بأنه يعرف بزيدٍ ففي الحالِ[6] ها هنا فائدةٌ: كأنَّكَ قلت: هو زيدٌ حقّاً، وكذلك قولك: هو الحقُّ بيّناً، فبيّناً حالٌ عن الحَقِّ الذي هو خبرُ المبتدأ، ولا يجوزُ هو الحقُّ بينٌ، كما جاز هذا الرَّجلُ منطلقٌ، لأنَّ الرجلَ جازَ أن يكونَ صفةً لهذا، ويكون منطلقاً خبرَه، ولا يجوزُ أن يكونَ

---

(١) في (ب) متأخر.
(٢) سورة البقرة: آية: ٩١.
(٣) في (أ) كيفيته.
(٤) في (ب) فأما.
(٥) في (ب).
(٦) في (أ) في الحال.

[٣٨/أ] الحقُّ / صفةٌ لهو وبَيِّنٌ خبرَه، لأنَّ المضمَر لا يُوصفُ.

تَخمير: وقد تجيءُ الحالُ المؤكدةُ عن الجملةِ الفعليةِ كقوله تعالى: ﴿ ثمّ ولّيتم مدُبِرِين ﴾ قالَ الشيخُ أبو عَليّ الفارِسِيّ: والحالُ مؤكدةٌ، لأنَّ في ولّيتُم دلالةً على أنّهم مُدبرون. والحقُّ أن الحالَ ها هنا هي المُستَقبَلةُ، والمعنى: ثمَّ ولّيتُم مُتابِعين في التَّولِيَة، وعليهِ عِندي قولهم: قُمْ قائماً، وهذا لأنَّ الحالَ المؤكدةَ في الحقيقةِ خبرُ ما زَال، وما زَال صلةُ الموصولِ الذي وقعَ صفةً لذي الحالِ ألا تَرى أنّ قولَك هو أبوكَ عَطُوفاً، معناه: هو الذي لم يَزَلْ عطوفاً، وكذلك ﴿ هو الحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾ معناهُ: وهو الحقُّ الذي لم يَزَلْ مُصدِّقاً، ولا يُمكنُ أن تُفسَّرَ الحالُ ها هنا هذا التَّفسير، ألا تَرى أنَّكَ لو قلتَ: ثمَّ ولَّيْتم الذين لم يزالوا مُدبرين لَم يجز(١).

قالَ جارُ اللَّهِ: «وكذلك: أنَا عبدُاللَّهِ آكلاً كما يأكلُ العَبيدُ فيه تَقريرٌ للعُبودِيَّةِ وتأكيدٌ لها.

قال المشرّحُ: عبدُ اللَّهِ ها هنا(٢) إمَّا أن تكونَ جِنساً ـ وهو الظّاهِرُ ـ ونحوه قولك: هو اللِّصُّ خائناً، وإمَّا أن تكونَ عَلماً كما لو قلتَ: أنا عَمرُو بن معدي كَرب بَطَلاً شُجاعاً وحاتِمُ الطَّائِيّ كَريماً جواداً، لكن هذا إنما يجوزُ إذا كانَ عبدُ اللَّه معروفاً بأكله أكلَ العبيدِ. عن عبدِ اللَّهِ بن عمرَ رضي اللَّه(١) عنهما قال(٢): «أُتي نَبيُّ اللَّهِ ﷺ بطعامٍ فقالت عائشةُ رضيَ اللَّه(١) عنها لو

---

(١) في (أ).
(٢) شرح الأندلسي: ١/ ٢٦٠.
(٣) في (ب).
(٤) لم أجد هذا الحديث عن ابن عمر. أخرج ابن سعد في طبقاته: ١/ ٣٨١ عن عائشة بلفظ: يا عائشة: لو شئت لسارت معي جبال الذهب، أتاني ملك وإن حجزته لتساوى الكعبة فقال: إنّ ربك يقرىء عليك السلام، ويقول لك: إن شئت نبياً ملكاً، وإن شئت نبياً عبداً فأشار إلى جبريل صنع نفسك؟ فقلت: نبياً عبداً. وكان النبي ﷺ بعد ذلك لا يأكل متكئاً، ويقول: آكل كما يأكل العبد، وأجلس كما يجلس العبد.

أكلتَ يا نَبِيَّ اللَّهِ وأنت مُتَّكِىءٌ لكان أهونَ[1] عليكَ فأصغَى بِجَبهتِهِ[2] حتّى كاد يمسُّ الأرضَ وقال: بل آكلُ كما يأكُلُ العَبِيدُ وأجلسُ كما يجلِسُ العَبِيدُ، فإنَّما أنا عبدٌ».

قالَ جارُ اللَّهِ: ولو قلتَ: زيدٌ أبُوكَ مُنطَلقاً أو أخوكَ أحلتَ».

قال المُشرّحُ: إنما لا يجوزُ زيدٌ أبوكَ منطلقاً، لأنّه يقتضي أن لا يكونَ أباك، إذ لم يكن مُنطلقاً مذ كان أباك، كما أنّه إذا لم يكن عَطوفاً مذ كانَ لم يكن أباكَ، وهذا[3] كما ذكرناه في قولِك: هو زيدٌ قائماً[4].

قالَ جارُ اللَّهِ: « إلاَّ إذا أردتَ التَبَنّي والصَّداقَةَ » .

قالَ المشرّحُ : بَلى لا يجوزُ ذلك ـ اللَّهم ـ إلاَّ إذا عَنَيتَ زيدٌ يَتَبَنَّاك مُنطَلِقاً ، أو صادقَك مُنْطَلِقاً فيجوزُ لك جَعله حالاً من أيِّهما شِئتَ من الفاعلِ أو من[5] المَفْعُولِ .

قَالَ جارُ اللَّهِ : « والعاملُ فيها أثبتُهُ أو أَحُقُّهُ مضمراً » .

قالَ المشرّحُ : يريدُ أنَّ العـاملَ في الحـالِ المؤكِّدةِ أَحـدُ هذين الفِعلين ، ولو كانَ كانَ التّامةُ لكان أَوجه .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فَصلٌ ، والجُملةُ تَقَعُ حالاً ، ولا تخلُو من أن تكونَ إسميّةً أو فِعليَّةً ، فإن كانت إسمِيَّةً فالواوُ ، إلاَّ ما شَذَّ من قولهم : كلمتُه فُوه[6] إلى فِيَّ ، وما عسى أن يُعثَر عليه في النُّدرةِ وأمَّا لقيتُه عليه جُبَّـةُ وَشـيٍ ، فمعناه مُستَقِرَّةٌ عليه جُبَّةُ وَشيٍ ، وإن كانت فِعلِيَّةً لم[7] يَخلُ من أن

(١) في (ب).
(٢) في (ب) لجبهته.
(٣) في (ب) فهذا.
(٤) شرح الأندلسي: ١/ ٢٦٠.
(٥) في (أ).
(٦) قال الصغاني: في نسخة الزمخشري: فاه.
(٧) في (أ) فلا يخلو.

يكونَ فعلُها مُضارعاً أو ماضياً ، فإن كان مضارعاً لم يخلُ[1] من أن يكونَ مُثبَتاً أو مَنفِيّاً فالمثبتُ بغيرِ واوٍ ، وقد جاءَ في المَنفيِّ الأمران ، وكذلك في الماضي ، ولا بُدَّ معه من « قَد » ، ظاهرةً أو مقـدرةً.

قالَ المشرِّحُ : الحالُ على ضَربين[2] مفردةٌ كقوله[3] :

* فآبوا بالسُّيُوفِ مُكَسَّراتٍ *

وجملةٌ هي إسميّةٌ ، فبعدَ ذلك إمَّا أن يكونَ لا يجوزُ وقوعُ الواوِ حالاً ، وذلك جاءَني زيدٌ وهو راكبٌ ، وأتضربُ زيداً وهو مريضٌ ، ودَخَلتُ عليه وهو يُملي الحديثَ ، وكذا كلُّ ما كانَ المبتدأُ من الجملةِ ضميرَ ذي الحالِ ، وإمَّا أن يجوزَ ، فبعدَ ذلك ، إمَّا أن يَقِلَّ بدونِ الواوِ وقوعُها حالاً نحو كلّمتُهُ فُوه إلى فيَّ ، وأنشدَ أبو عَلِيٍّ[4] :

ولـولا جَنانُ الليـلِ ما آبَ عـامِرٌ إلى جَعفَـرٍ سِـربـالُـه لم يُمَـزَّقِ

وَأنشدَ الإمامان : عبدُ القاهِر الجُرجاني والأزْهَرِيُّ[5] :

---

(١) في (أ) لا يخلو.

(٢) عقد الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز: ٢١٦ ـ ٢٣٠ باباً سماه: (فروق في الحال لها فضل تعلق بالبلاغة) وأغلب ما أورده المؤلف هنا بشواهد وحججه منه فارجع إليه هناك إن شئت.

(٣) في الدلائل: (فآبوا بالرّماح) وهو لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني والبيت له في الحماسة بشرح المرزوقي: ٤٤٩/١، والأشباه والنظائر للخالديان: ١٥٢/١، وسمّاه... بن عبد العزيز، وفي حماسة البحتري: ٦١، ٦٢ لمسلم بن الحجاج.

(٤) انظر دلائل الإعجاز: ٢١٧ عن أبي علي في الإغفال، وانظر الإغفال: ورقة: ٦٨ والبيت لسلامة بن جندل السعدي التميمي: انظر ديوانه: ١٨ وهو في شرح الشواهد للعيني: ٢١٠/٣، وشرح الأشموني: ١٩٠/٢.

(٥) أنشده عبد القاهر في دلائل الإعجاز: ٢١٧، والأزهري في التهذيب ٢٠٣/١٢ وعجزه:

ورفيقه بالغيب ما يدرى

وفي الدلائل (لا يدرى) وهو للمسيب بن علس يصف غوّاصاً وقيل للأعشى، وهو في أغلب المصادر للمسيب. وهو من شواهد إصلاح المنطق: ٤٤١، وانظر شرح شواهده لابن =

* نِصفُ النَّهارِ الماءُ غامِرُهُ *

ومما يُشبه أن يكونَ من هذا البابِ ، إلاَّ أنَّه فَصيحٌ لا كراهيةَ فيه قوله(1) :

إذا أتيتَ أَبــا مَـروان تَـسـأَلُـه وَجَـدتَـه حـاضِـراه الجـودُ والكـرمُ

وإمَّا أن لا يقلَّ كقولِ بَشَّارٍ(2) :

* خَرَجتُ من البَازِي عَلَيَّ سَوادُ *

وكلُّ ما كانَ خبرُ المبتدأ ظَرفاً مقدَّماً على المبتدأ ، وفيه كلامٌ من حيثُ إنَّ خبرَ المبتدأِ إذا كان ظرفاً مقدماً ، هل يَبقى جُملةً اسميّة ، أو لا؟ فعندَ سيبويهِ يَبقى ، وعندَ الأخفش يَنقلِبُ فِعليَّةً وكذا : لقِيتُه وعليه جُبَّةُ وَشيٍ ، فالفرقُ بينَ هذا / النَّوعِ والنَّوعِ الأوَّلِ أنَّ الحالَ في الحقيقةِ ها هنا المقدَّرُ [38/ب] الذي يقتَضِيهِ الظَّرفُ ، والحالَ في الفصلِ الأولِ الجُملةُ بتمامِها . فهذا في الجملةِ الإسميّةِ ، وأما في الجملةِ الفعليّةِ ، فإمَّا أن يكونَ الفِعلُ ماضِياً

= السّيرافي: 316 وانظر: التّصحيف للعسكري: 285، وأمالي ابن الشجري: 190/2، وشرح ابن يعيش: 65/2، والخزانة: 542/1.

(1) البيت للأخطل من قصيدة يمدح بها بشر بن مروان. ولم أجده في ديوانه بشرح السكري. وهو في دلائل الإعجاز: 218.

(2) هو: بشار بن برد العقيلي نسبته إلى امرأة عقيلية هي التي أعتقته. ضرير من أشعر أهل زمانه نشأ بالبصرة، وقدم بغداد، وأدرك الدولتين الأموية والعباسية مولده سنة 95 هـ ووفاته سنة 167 هـ.

أخباره في: الشعر والشعراء: 291، وتاريخ بغداد: 112/7، والخزانة: 541/1 انظر ديوانه جمع وتحقيق وشرح الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: 51/3 من قصيدة قالها لجبلة بن عبد الرحمن الباهلي، وقيل لخالد بن برمك وأول القصيدة:

أخـالـد لـم أخبط إلـيـك بنعمـة سـوى أنـني عـاف وأنـت جـواد

وصدر البيت:

إذا أنكرتني قَرْيَةٌ أو نكرتها

وهو من شواهد دلائل الإعجاز: 228.

فيكونُ مع « قَد » مظهرةً(١) كما في قوله(٢) :

* وأُبنا بالسُّيُوفِ قَد انحَنَيْنَا *

وهذا(٣) النوعُ كما يَجِيءُ بدون الواوِ ، يَجِيءُ أيضاً مع الواوِ ، وَتَقُولُ : جئتُ وقد رَكِبَ الأميرُ ، وهذا لأنَّ الحالَ أصلُها أن تكونَ صفةً ، فإذا كانت الحالُ فعلاً ماضياً مُقتَرِناً « بقد » ولا واو فيه ، فلأنَّ « قد » قد قرَّبت الفعلَ من الحالِ وتركتهُ بتنزيلِ الصِّفةِ فأمّا(٤) إذا كانت فيه واوٌ فلأنَّ « قد » وإن قرَّبت الفعلَ من الحالِ ونَزَّلته تَنزيلَ الصِّفةِ إلاَّ أنَّه لم يُنَزّل منزلتَهَا حذوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ ، فإن لم تكن « قد » معه مظهرةً فهي مقدرةٌ وتقولُ : إنَّ أفْضَلَهُمُ الضَّاربُ أخاه كان أخاه وهو قبيحٌ ، والأخفشُ يُجيزه على قُبحه ، وأمّا قوله(٥) : ﴿ أو جاؤُوكم حَصِرت صُدُورهم ﴾ ، فتأويلُ ذلك عندَ أبي العبَّاس(٦) على الدُّعاءِ وأنَّه من اللّهِ عزَّ وجلَّ إيجابٌ . قالَ أبو العباس : والقراءةُ الصحيحةُ التي جُلُّ أهلِ العلمِ عليها ﴿ أو جاؤُوكم حَصِرَتْ صُدُورُهم ﴾ . وأمَّا أن يكونَ مضارعاً فإما مثبتاً فلا حاجةَ فيه إلى الواوِ كقولِهِ :

* وَلَقَد أمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي(٧) *

---

(١) في (أ) تظهر.

(٢) تقدم ذكره قبل قليل.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٦٢/١ شرح هذا الموضع.

(٤) في (ب) وأمّا.

(٥) سورة النساء: آية: ٩٠.

(٦) المقتضب: ١٢٠/٤، ١٢٦.

(٧) عجزه:

فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

وهو لرجل من سلول، وقيل لعميرة بن جابر الحنفي، وبعده:

عضبان ممتلئا على إهابه ... إني - وحقك - سخطه يرضيني

وهو من شواهد الكتاب: ٤١٦/١، والخصائص: ٢٣٠/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٣/٢، وانظر خزانة الأدب: ١٧٣/١، ٥٢٨.

وقوله :

* وَقَد عَلَوتُ قتودَ الرَّحِل يُسعِفُني[1] *

وقوله تَعَالَى[2] : ﴿ وَنَذَرهم في طُغْيَانِهم يَعمَهُون ﴾ وإما منفياً ، فيجوزُ فيه الأمران[3] ، إمَّا بدون الواوِ فكقولِ أعشى[4] هَمْدَان :

مَسِيــرِي لا أَسيــرُ إلى حَـمِيـمٍ[5] *

وإمَّا معَ الواوِ فنظيرُ بيتِ أبي الطَّيِّبِ[6] :

* كَذاكَ أشكُو ولا أَشكو سِوى الكَلَلِ *

فإن سألتَ : فما وجهُ الواوِ ، وما وجهُ عدمِ الواوِ فيه ؟ أجبتُ : أمّا وجهُ الواوِ فلأنَّ الفِعلَ ها هنا ـ وإن كانَ مضارِعاً ـ لا يقومُ مقامَ الصِّفَةِ ، إلاَّ أنَّ فيه زيادةً وهي حرفُ النَّفي ، فأقيسُ الزِّيادةَ ها هنا بالنُّقصانِ في بابِ إنَّ ،

---

(١) عجزه:

يوم تجيء به الجوزاء مسموم

وهو لعلقمة بن عبدة التميمي. انظر ديوانه: ٧٣ من قصيدته التي أولها:

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ... أم حبلها إن نأتك اليوم مصروم

والبيت في دلائل الإعجاز: ٢٢٥.

(٢) سورة الإنعام: آية: ١١٠.

(٣) انظر شرح الأندلسي: ٢٦٢/١.

(٤) في (أ) الأغشى، وأعشى همدان هو عبد الرحمن بن عبدالله بن الحارث يكنى أبا مصبح فصيح كوفي من شعراء الدولة الأموية، أسره الحجاج وضرب عنقه. أخباره في المؤتلف والمختلف: ١٤، والموشح: ٣٠١.

(٥) البيت في دلائل الإعجاز: ٢٢١.

وصدره هناك:

وكانَ سَفاهةً منا وجَهْلاً

(٦) انظر التبيان في شرح الديوان: ٧٥/٣ وصدره:

أشكر النوى ولهم في عبرتي عجب

من قصيدة قالها أبو الطيب يمدح سيف الدولة الحمداني ويعتذر إليه وذلك في شعبان سنة ٣٤٠ هـ وأول القصيدة:

أجاب دمعي وما الداعي سوى الطلل ... دعا فلبّاه قبل الركب والإبل

أعني زيادةَ « ما » وتخفيفَ « إنَّ » أمَّا وَجهُ عَدَمِ الواوِ فلأنَّ المُضارعِ وإن كانَ فيه زيادةٌ وهي النَّفيُ ، إلَّا أنَّها زِيادةٌ مَمزُوجَةٌ بالمُضَارِعِ فتصيرُ كَلا زيادةَ ، ولذلك قالُوا : لا يجوزُ دخولُ الفاءِ[1] على المضارِعِ المصدَّرِ بلا إذا وَقَعَ موقعَ الجَزَاءِ ، وذلك قولك : إن تَضْرِبني لا أضرِبك بخلافِ « ما » فإنَّه يدخلُ فيه الفاءُ لا مَحَالَةَ ، ولا يَنْجَزِمُ معه المُضارِعُ .

قالَ جارُ اللَّه : « فصلٌ ، ويجوزُ إخلاءُ هذه الجُملة عن الرَّاجعِ إلى ذي الحالِ ، إجراءً لها مُجرى الظَّرفِ وهو قولُك : زيدٌ في الدَّارِ ، لانعقادِ الشَّبَهِ[2] بين الحالِ وبَينَه ، تَقُولُ : أتيتُكَ وزَيدٌ قائمٌ ، ولَقِيتُكَ والجيشُ قادِمٌ ، وقالَ[3] :

* وَقَد أغتَدِي والطَّيرُ في وُكُنَاتِها » *

قال المُشرِّحُ : الأصلُ أن يُعلَمَ أن من حُكمِ الجُملةِ إذا عَرِيَت عن ذكرٍ يَرجعُ منها إلى ذي الحالِ ، أنَّها لا تَصلحُ حالاً إلَّا بالواو ، فلو قُلتَ : رأيتُ الأميرَ وقد اصطَفَّ الجيشُ ، لم يَجُز حَذفُ الواوِ منه البَتَّةَ لأنَّه لَيس في هذه الجُملة ذكرٌ يَعودُ إلى ذِي الحَالِ ، كما في قولك : خَرَجَ يَعْدُو به فَرَسُهُ ، ولو قُلتَ : يعدُو الفَرسُ كان مُحالاً . هذه ألفاظُ الإمامِ عبدِ القاهرِ الجُرجَانِي . وعندِي أنَّه يجوزُ أن تكون هذه الواو واو الظَّرفِ ، ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ : جئتُ والشمسُ طالعةٌ فمعناه : جِئْتُ وقت طلوعِ الشَّمسِ . وأنا في هذه المسألةِ غيرُ ثابتِ القَدَمِ ، أقدِّمُ رجلاً وأؤخِّـرُ أُخْرَى ، ويشهدُ لكونِهِ ظَرفاً وجوه : الوجهُ الأولُ : أنَّ كلَّ حالٍ لا بدَّ لها من ذي حالٍ ، وهذه المصدَّرةُ بالواوِ لها منه بُدٌّ فلا تكونُ حالاً ، وذلك مثل قولك : لا صلاةَ والشمسُ

---

(١) في (أ) والفاعل.

(٢) في (أ) المشبّه.

(٣) البيت لامرىء القيس في معلقته المشهورة انظر ديوانه: ١٩، وشرح المعلقات لابن النحاس: ١٦٣/١.

تَطلعُ ، ولا إفطارَ والشمسُ تَغْرُبُ . فإن سألتَ : لم لا تكونُ « صلاةَ » ذا الحالِ ؟ أجبتُ : لأنَّها نكرةٌ ، والنكرةُ ـ كما هو معتَقَدُهُم ـ لا تكونُ ذا حالٍ ، وكذلك قالوا : بأنَّ الواوَ في قولِهِم جاءَني رجلٌ ومعه آخرُ ، ومرَّ بي بَطَلٌ وفي يده سيفٌ ليست للحالِ .

الوجهُ الثَّاني : أنَّ الحـال بيانُ هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ ، وهذه المصدَّرة بالواوِ ليست به ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ : تَقَلَّدتُ سَيفي والشمسُ طالعةٌ . وطلوعُ الشمسِ ليس ببيانِ هيئةِ المُتَقَلِّدِ .

الوجهُ الثالثُ : أنَّ إسنادَ شيءٍ من الفعلِ إلى الحالِ باتفاقِ النَّحويين لا يجوزُ ، وهذه المُصَدَّرةَ ممَّا يُسْنَدُ[1] إليه المَبْنِيّ للمَفْعُولِ / ألا تَرى أنه [٣٩/أ] يجوز التَّسَحُّر والصبحُ طالعٌ والفطرُ والشمسُ لم تَغْرُبْ ، والظَّرفُ والحالُ مشتَبِهان جدّاً ، ولذلك اشتَبَهَا في قولِكَ : جاءَا معاً ، وذَهَبَا معاً . قال عَلِيُّ بنُ عِيسى[2] : ونُصِبَا معاً على الحالِ كأنَّه قيلَ : ذَهَبَا مُجْتَمعين ، ويجوزُ أن يكونَ نصبُه على الظَّرفِ ، كأنَّه قِيلَ : ذَهَبَا في وقتِ اجتِماعِهِما ، والذي غرَّ النَّحويين منه أنَّهم وَجَدُوا قَولهم : جِئتُكَ والشَّمسُ طالِعَةٌ يَرجِعُ معناه إلى مَعنى قولِك : جِئتُكَ حالَ طُلُوعِ الشَّمسِ فَسَمَّوهُ واوَ الحالِ . وقد غَفَلُوا عَنْ أنَّ قَولكَ حالَ طلوعِ الشَّمسِ ظرفٌ ، لا حَالٌ ، وإذا كانَ له واو الصَّرفِ فلا عَلينا أن تكونَ معها واو الظَّرفِ .

تَخمير : النحويون سَهَوا في واوين ، أحدُهما هذه ، والثَّانيـةُ واو المَنْصُوبِ بمعنى مَعَ ، وذلك أنَّ المنصوبَ بمعنى مَعَ في محلِّ النَّصبِ على

---

(١) في (ب) يستند.

(٢) هو الإمام علي بن عيسى أبو الحسن الرّماني النحوي، أحد مشاهير النحاة في القرن الرابع الهجري عاصر أبا سعيد السّيرافي، وأبا علي الفارسي وطبقتهما. ترجمته في (إنباه الرواة: ٢/٢٩٤، ومعجم الأدباء: ٧٣/١٤) لم أعثر على هذا النّص في كتابه (شرح كتاب سيبويه) مع أنّ نسختي من الكتاب هي نسخة (داماد إبراهيم) وهي نسخة كاملة في مجلدين كبيرين عثرت عليها هناك في صيف عام ١٣٩٧ هـ.

الحالِ ، ألا تَرى أنَّك إذا قُلْتَ : جاءَ البردُ والطَّيالِسَةَ فمعناه مقترناً بالطيالِسَة فلما لم يُمْكِنْ إعرابُ الواوِ ، نُقِلَ إعرابُها إلى ما بَعدها ، ونظيرُ هذه المسألة « إلاَّ » ، إذا وَقَعت صِفَةً نُقِلَ إعرابُها إلى المستثنى ، وعكسُها « غيرُ » . فالواو ها هُنا في الحقيقةِ للحالِ ، لا للمفعولِ مَعَه ، كما أنَّ الواوَ في قولِكَ : جئتُ والشَّمسُ طالِعَةٌ للمفعولِ فيهِ ، لا للحالِ[1] . فخُذهُما شيئين عَليهما سمةٌ مَذْهَبِيَّةٌ . الوُكُناتُ : جمعُ وُكنَةٌ . قالَ أبو عمرو[2] : الوُكْنَةُ والأُكنَةُ ـ بالضَّمِّ ـ مَواقِعُ الطَّيرِ حيثُما وَقَعَت ، ومنه وَكَنَ الطَّائِرُ بَيْضَهُ وَكْناً ، أي : حَضَنَهُ ، وَتَوكَّنَ أي تَمَكَّنَ أي حضن ، وكأنَّه من مقلوبِ الكَوْنِ ، لأنَّ الكَونَ الاستقرارُ ، وعليه قالوا : قد تَكَوَّنَ في منزِلِهِ ، أي[3] : استَقَرَّ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، ومن انتصابِ الحالِ بعاملٍ مضمرٍ قولهم للمرتَحِلِ راشداً مَهدِيًّاً ، ومُصَاحِباً مُعاناً ، بإضمارِ : اذهب ، وللقادِمِ من الحَجِّ مَأجوراً مَبروراً أي رَجَعْتَ ، وإن أنشدَ شِعراً ، أو حَدَّثَت حديثاً قلت : صادقاً بإضمار قلتَ ، وإذا[4] رأيتَ من يَتَعَرَّضَ لأمرٍ قلتَ : متعرضاً لِعَنَنٍ لم يُعنه أي دنا منه متعرضاً .

قال المشرّح : على هَذا تَقديرُ حَذفِ المُضَافِ ، أي : لِذِي عَنَنٍ ،

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٦٣/١ شرح هذا الموضع كله مع تصرف في النّص، وعلق عليه بقوله: قلت: أما قوله في واو الحال أنها للظرف فقد ذكرنا من كلام الجرجاني قبل ما يزيل الخيال الذي وقع له، وأما قوله في واو المفعول معه إنها للحال فهو منه [سهو] وذلك أن النصب قد ظهر في الاسم بعد الواو، فإما أن يكون على ما قال الجماعة، أو على الحال، والثاني باطل، لأنه معرفة، والحال لا يكون الاّ نكرة، ثم واو الحال لا يحتاج إليها في المفرد، إنما احتيج إليها في الجملة، لثبوت غير الضمير ولأنّ واو الحال تقدر بإذ، وهذه بمع فأيّ جامع بينهما؟!.

(٢) لعلّه الشيباني، وهو إسحاق بن مرار. (إنباه الرواة: ٢٢١/١، معجم الأدباء: ٧٧/٦) والنّص في كتاب الجيم: ٢٩٥/٣.

(٣) في (أ) واستقرّ.

(٤) في (أ) وإن...

والعَنَنُ : من عَنَّ ، كالعَرَضِ من عَرَض ، ويَجوزُ أن تَكونَ صِفةً كالحَسَنِ ، عَنَاهُ الأمرُ ، أي أَهَمَّهُ .

قالَ جارُ اللّهِ : « ومنه أَخَذْتُهُ بدرهَمٍ فَصاعِداً ، أو بِدِرهَمٍ فَزائِداً ، أي : فَذَهَبَ الثَّمنُ صاعِداً ، أو زَائِداً .

قالَ المشرّحُ : كذا قالَ النَّحويون . وعِندي[1] أنَّ الكَلامَ أنَّكَ أشرتَ إلى عِدل مَتاعٍ ، وَقَعَ سِعرُ أوَّلِ ثوبٍ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، ثُمَّ غَلاَ السِّعرُ فزاد على الدّرهَمِ ، فيكونُ التَّقديرُ : أخذتُه بدرهَمٍ فَذَهَبَ الثَّمنُ صاعِداً ، فَنَصَبَ صَاعِداً على الحالِ ، والعاملُ فيها ذَهَبَ .

فإن سألتَ : فهل يَجوزُ أن تَجعلَ بَدَلَ الفاءِ الواوَ كما تَقُولُ : أَخذته بدرهَمٍ وزِيادةٍ أجبتُ : لا يَجُوزُ ، لأنَّ قولَهم أخذتُه بدرهَمٍ وزيادةٍ إخبارٌ عن شيءٍ واحدٍ وَقَعَ ، ثَمَنُهُ الدِّرهَمُ مع الزِّيادةِ ، وأمَّا[1] أخذتُه بدرهَمٍ فَصاعِداً فَلَستَ تُريدُ أن تَجْعَلَ صاعِداً مع الدِّرهَمِ ثَمَناً لشيءٍ واحدٍ وقعَ ثَمَنُهُ الدِّرهَمُ مَعَ الزِّيادةِ ، وإنما الدّرهَمُ وَحدَهُ كانَ ثَمَناً لِبَعْضِ الجُملةِ ، ثُمَّ زادَ السِّعرُ ، وإذا كانَ كذلك صارَ إدخالُ الواوِ يُبطِلُ هذا المَعنى ، ولو جِئتَ بثُمَّ في موضعِ الفاءِ لجازَ ، إلَّا أنّ الفاءَ أَحسَنُ ، لأنَّ « ثُمَّ » توجِبُ التَّراخي ، وليسَ في الأمرِ تَراخٍ فاعرِفهُ تَفْسِيراً للمسألةِ مَنقولاً عن السَّلفِ .

قالَ جارُ اللّهِ : « ومنه أَتَميمِيّاً مَرّةً وَقَيسِيّاً أُخرى ؟ كأنَّك قلتَ : أَتَتَحَوَّلُ ومنه قوله تَعالى[2] : ﴿ بَلى قَادِرِينَ ﴾ أي نَجْمَعُها قَادِرِينَ[3] » .

قالَ المشرّحُ : هذا مَثَلٌ في التَّلَوُّنِ . الضَّميرُ المنصوبُ في نَجْمَعُها للعِظَامِ .

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١/٢٦٤ شرح هذا الموضع.

(٢) سورة القيامة: آية: ٤.

(٣) في (ب).

[باب التميز]

قَالَ جارُ اللّهِ : « التميزُ ، ويقالُ له : التَّبيينُ ، والتَّفسيرُ ، وهو رفعُ الإبهامِ عن جملةٍ أو مفردٍ بالنصِّ ، على أحدِ مُحتَمَلاتِهِ ، فمثالُه في الجُملة طابَ زيدٌ نَفساً ، وَتَصَبَّبَ عَرَقاً ، وَتَفَقَّأَ شَحماً ، و * . . . أَبرَحْتِ جَاراً * وامتلأَ الإناءُ ماءً ، وفي التَّنزيلِ[1] : ﴿ واشتَعَلَ الرأسُ شَيباً ﴾ ، ﴿ وفجَّرنا الأرضَ عُيُوناً ﴾[2] » .

قالَ المشرِّحُ : (أَبرَحتِ جَاراً) أي : جئتِ بالبَرَحِ ، وهو العَجَبُ ، ومعناه : أَعجبتِ وبالَغتِ جاراً . وهذه الكلمةُ في بيتِ الأعشي[3] :

أقــولُ لهــا حينَ جَــدَّ الـرحيــلُ　　أَبــرَحْــتِ رَبّــاً وأبــرحــتِ جَــارا

إذا قُلتَ : طابَ زيدٌ لم تدرِ إذ[4] نُسِبَ الطِّيبُ من أيِّ وَجْهٍ ، فإذا

(١) سورة مريم: آية: ٤.

(٢) سورة القمر: آية: ١٢.

(٣) انظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٤٥، والخوارزمي: ٢٥، وشرح ابن يعيش: ٧٠/٢، وشرح الأندلسي: ٢٦٧/١. وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٢٩٩/١، وانظر شرحه للسّيرافي: ٢٦/٣، ٢٧، والنكت عليه للأعلم: ١٩٣ وخزانة الأدب للبغدادي: ٥٧٥/١.

والبيت من قصيدة في الديوان: ٥١ - ٥٢، يمدح بها قيس بن معدي كرب، وأول القصيدة:

أأزمعت من آل ليلى ابتكارا　　وشطت على ذي هوى أن تزارا

والشاهد هو البيت رقم: ٣١.

(٤) في (ب) إن.

قُلتَ : نفساً[1] مَيَّزتَ وكذلكَ لو قُلتَ : قَلباً ، وكذا إذا قُلتَ : تَفَقَّأَ لم يُعلم أنَّ هذا التَّفَقُّؤَ فيه من أيِّ وَجْهٍ ؟ فإذا قُلتَ : يُبساً أو شَحماً فقد مَيَّزتَ .

فإن سألتَ : مَا ذَكرتَه في حدِّ التَّمييزِ ينتقضُ بالحالِ ، ألا تَرى أَنَّكَ إذا قُلتَ : جاءَ زيدٌ فقد بَقِيَ فيه إبهامٌ من حَيْثُ لم تَعرف أنَّ مجيئَه في أيِّ حالةٍ[2] هو ، ؟ فإذا قُلتَ : راكِباً فقد مَيَّزتَ ، وكذلك المفعولُ ، لأنَّك إذا قلتَ ضربتُ : لم يُعلم من المَضروبُ ؟ فإذا نَصصتَ عليه فقد مَيَّـزتَ؟ أجبتُ : التَّمييزُ : رفعُ الإبهـامِ في مُفردٍ أو جُملَةٍ بـالنَّصِّ ، على أَحَدِ مُحْتَمَلاَتِهِ ، على وجهٍ يكونُ المنصوصُ عليه صالِحاً لِوقُوعِهِ في جَوابِ أَحَدِ الطَّلَبَيْنِ ، وهو من أيِّ شيءٍ أو من أيِّ جِهَةٍ ، ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ : عِندي راقودٌ ، فقيلَ لك : من أيِّ شيءٍ ؟ فقلتَ : عَسَلاً صَحَّ ، وإن كان قولك عَسَلاً جواباً لقولك من أيِّ شيءٍ ، وكذلك إذا قيلَ : طابَ زيدٌ فقيلَ : من أيِّ جهةٍ ؟ فقلتَ : قَلباً صَحَّ بخلافِ ما لو قلتَ : جاءَ زيدٌ فقيلَ : من أيِّ شيءٍ ؟ فقلتَ : راكباً لم يَصِحّ ، ولم يكن راكباً جواباً لقولِهِ : من أيِّ شيءٍ ، وكذلك : لو قيلَ من أيِّ جِهَةٍ فقلتَ : راكباً لم يَقَع جواباً وهكذا لو قلتَ : ضَرَبتُ فقيلَ : من أيِّ شيءٍ ؟ فقلتَ : زيداً ، لم يَقع جواباً ، وهكذا لو قِيلَ ها هُنا من أيِّ جهةٍ ؟ فقلتَ : زيداً ، لم يكن جواباً . التمييزُ كما يكونُ مفرداً في نحو قولِهِ تَعالى : ﴿ واشتَعَلَ الرأسُ شَيباً ﴾ فكذلك يكون جَمعاً في نَحو قوله : ﴿ وَفَجَّرنا الأرضَ عُيُوناً ﴾ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « مثالُه في المُفردِ : عِندي راقودٌ خَلًّا ، ورِطلٌ زيتاً ، ومَنَوانِ سَمناً ، وقَفيزانِ بُرّاً ، وعشرون دِرهماً ، وثَلاثون ثَوباً ، وملءُ الإناءِ عَسَلاً ، و« على التمرةِ مِثلُها زُبْداً » ، وما في الأرضِ مَوضعُ كَفٍّ سَحَاباً .

---

(١) شرح الأندلسي: ٢٦٧/١.

(٢) في (ب) وقت.

قالَ المشرِّحُ : الرَّاقودُ : دَنٌّ طويلُ الأسفلِ يُشَيَّعُ داخِلُه[١] بالقارِ ، وجمعُهُ رَوَاقِيدُ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وشُبِّهَ المُمَيَّزُ بالمفعولِ أنَّ مَوْقِعَهُ في هذه الأمثِلَةِ كموقِعِهِ في ضَرَبَ زيدٌ عَمراً ، وفي ضاربٍ زيداً ، وفي ضَاربانِ زيداً ، وضَرْبِ زَيدٍ عَمراً » .

قالَ المشرِّحُ : تَقُولُ : طابَ زيدٌ نَفساً ، بمنزلةِ ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، وراقودٌ خَلًّا بِمنزلةِ ضَاربٌ زيداً ، وكذلك رطلٌ زَيتاً ، بمنزلتِهِ ، ومَنَوان سَمناً ، بمنزلَةِ : ضاربون[٢] زَيداً ، وعِشرون دِرْهَماً بمنزلةِ : ضارِبون زَيداً[٣] ، وملءُ الإناءِ عَسَلاً بِمَنْزِلَةِ ضَرْبِ زيدٍ عَمراً .

هذه تَمَحُّلاتُ النَّحويين ، وقد ذكرتُ فيما مَضى أنَّ قياسَ الشَّبَهِ كيفَ يَنْبَغِي أن يكونَ حتَّى يُعْتَبَرُ والحَقِيقَةُ أنَّ هذه الأشياءَ مَنصوبةٌ بنزعِ الخَافِضِ[٤] .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ[٥] ، ولا يُنْصَبُ المُمَيَّزُ عن مُفردٍ ، إلَّا عن تَمامٍ ، والذي يَتِمُّ به أربعةُ أشياءٍ ؛ التَّنوينُ ، ونونُ التَّثنيةِ ، ونونُ الجَمْعِ ، والإضافةُ ، وذلك على ضَربين : زايلٌ ، ولازمٌ فالزايُلُ : التامُّ بالتَّنوين ، ونونِ التَّثنِيَةِ ، ولأنَّك تقولُ : عِندي رطلُ زَيْتٍ ، ومنوا سَمْنٍ واللَّازِمُ : التَّامُ بنون الجَمْعِ والإضافةِ ، لا تقولُ : ملءُ عسلٍ ، ولا مِثْلُ زُبْدٍ ، ولا عشرو درهمٍ .

---

(١) في (ب) داخلها.

(٢) في (ب) ضاربان.

(٣) في (ب) عمراً.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه ما قاله الخوارزمي هنا، ثم عقب عليه بقوله: قلت قوله بنزع الخافض خطأ، لأنه إما أن يريد أن ما [كلمة ساقطة] تعدى إليه فنصبه حين سقط الخافض، وهذا من قول النحويين، وإما أن يريد سقوط الخافض هو الناصب وحده ولا يخفى أن هذا أمحل مما قاله النحويون وأبعد، فإن سقوط الخافض عدم والعدم لا يعمل شيئاً.

(٥) في (أ).

قالَ المشرِّحُ : أمَّا ملءُ عَسَلٍ فلِفَسَادِ المَعنى ، وذلـك أنَّ المِلءَ يَقْتَضِي أن يكونَ مالئاً لما أُضِيفَ إليه ، وإنما يكونُ مالئاً لما أُضِيفَ إليه أن لو كان المضافُ إليه قابِلاً للامتلاءِ والمضافُ إليه فيما[1] لو أضيفَ إلى العَسَلِ غَيْرَ قابلٍ له ضرورةَ أنَّ العَسَلَ لا يَمْتَلِئُ . أمَّا مثلُ زُبْدٍ فلتغييرِ المعنى فيه ، ألا تَرَى أنَّك إذا قلتَ : « على التَّمرة مثلُها زُبْداً » فالمعنى على التَّمرةِ زُبْدٌ مماثلٌ للتَّمرَةِ ، أي على مِقدارِ التَّمرةِ ، بخلافِ قولِكَ : على التَّمرة مثلُ زُبدٍ ، فإن المعنى على التَّمرة شيءٌ غيرُ زُبْدٍ ، إلَّا أنه مُماثِلٌ للزُّبْدِ . وأمَّا عِشرُو درهمٍ ، فإنَّه بمنزلةِ أَحَدَ عَشَرَ دِرهماً وزيادة[2] . وَأَحَدَ عَشَـرَ لا تُضافُ ، فإن سألتَ : فما وَجهُ التَّمامِ في أَحَدَ عَشَرَ درهماً ؟ أجبتُ : وَجهُ التَّمامِ فيه أنَّه في[3] تقديرِ التَّنوين ، بدَلِيلِ أنَّ أصلَه واحدٌ وعشرةٌ دِرهماً ودَراهِمَ ، إلَّا أنَّه أُسقِطَ التَّنوين للاختِصارِ ، وكلُّ تَنوينٍ حُذِفَ لا لإضافةٍ ، ولا لدخولِ اللَّامِ فحكمُه مُرادٌ ، لأنَّه يَدخُلُ على الكَلِمَةِ ما يُعاقبُهُ[4] .

[٤٠/أ] / قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، وتمييزُ المفردِ أكثرُ فيما كانَ مقداراً ، كيلاً كقَفِيزانِ ، أو وزناً كَمنوانِ ، أو مِساحَةً كموضِعِ كَفٍّ ، أو عدداً كعشرون ، أو مقياساً كـ « ملؤه » و « مِثلُها » .

قال المشرِّحُ : أصلُ المِساحةِ ، من قولهم : مَسَحَ الأرضَ مِساحةً ، أي : ذَرَعَهَا .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وقَد يَقَعُ فيما ليسَ إياها نحو قولِهِم : ويحه رجلاً ، ولله دَرُّه فارساً ، وحَسبُك به ناصِراً » .

قالَ المشرِّحُ : فيما ليس إياها ، أي : فيما ليس كيلاً ، ولا وَزناً ، ولا

---

(١) في (ب) مما.

(٢) في (ب) بزيادة عشر.

(٣) في (ب).

(٤) شرح هذه الفقرة كله في شرح الأندلسي: ١/٢٦٩، ٢٧٠.

مِساحةً، ولا عَدَداً، ولا مقياساً ألا ترى أنَّ قولهم: ويحَه، ليس بكيلٍ، ولا وزنٍ، ولا مِسَاحَةٍ، ولا عَدَدٍ، ولا مِقياسٍ، وكذلك دَرُّهُ، في «للهِ درُّه فارساً». فإن سألتَ: فما بالُهم قالوا: للهِ دَرُّهُ فارساً، ولله دَرُّه من فارسٍ وحسبُكَ به ناصِراً، وحسبُكَ به من ناصرٍ، ولم يُجيزُوا عِندي عِشرون من درهمٍ، ولا خَمسون من رجلٍ؟ أجبتُ: لأنَّ الأولَ كما يَحْتَمِلُ التمييزَ يَحتملُ الحالَ فَتَدخُلُ عليه «من» لِتُخَلِصَه للتمييزِ بخلافِ الثاني فإنه البَتَّةَ لا يَحْتَمل الحالَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ، وقد أَبى سِيبويه تقديمَ المُمَيِّزِ على عامِلِه، وفرّق أبو العباسِ بين النَّوعين فأجازَ نَفساً طابَ زيدٌ، ولم يُجِز لي سمناً منوانِ، وَزَعَمَ أنَّه رأيَ المَازِنِيِّ وأنشد:

* وما كادَ نَفساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ *»

قالَ المشرِّحُ: هو أبو عُثمان المازنيّ أستاذُ المُبَرّد، تلميذ الأخفَشِ، احتجا بأنَّ الفعلَ أقبلُ للتَّصرُّفِ من الإسمِ. حُجَّةُ سِيبَوَيهِ: كَلَامُ العَرَبِ استقراءٌ لا قياسٌ، ولأنَّ المميزَ في هذه الأفعال فاعلٌ من حيثُ المَعنى، فكما أن الفاعلَ لا يجوزُ تقديمُه على نيَّةِ التأخيرِ كذلك هذا، أمَّا البيتُ فالروايةُ «نفسي» على الإضافةِ. صدر البيت[1]:

أَتهجُرُ سَلمى للفِراقِ حَبِيبَها ... وما كَادَ ..... البيت

---

(1) يروى هذا البيت للمخبّل السّعدي، ولأعشى همدان، ولقيس بن معاذ. وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٤٦ والخوارزمي: ٢٥ وزين العرب: ١٨ وشرح ابن يعيش: ٧٤/٢، والأندلسي: ٢٧١/١، والزملكاني: ١٠٦/٢، ١٠٧ وانظر المقتضب: ٣٧/٣، والأصول: ٢٧١/١ وشرح السّيرافي: ٢٥/١ والخصائص: ٢٨/٢، والإنصاف: ٤٤٧، والغرة في شرح اللّمع: ١٢٨/٢، والبديع في علم العربية لابن الأثير: ٧٧، وتوجيه اللّمع لابن الخباز: ٦٠. والخزانة: ٢٣٥/٣. عدّ ابن الأنباري تقديم التمييز على العامل فيه من مسائل الخلاف بين أهل البصرة والكوفة، انظر الإنصاف: ٨٢٨، وكذلك العكبري في التبيين عن مذاهب =

قالَ جارُ اللّهِ : « فصلٌ ، واعلَم أنّ هذه المميزات عن آخِرِها أشياءُ مُزالةٌ عن أصلها ألا تَراها إذا رَجَعَت إلى المعنى مُتَّصِفَةً بما هي مُنْتَصِبَةٌ عنه ، ومتأدِّيةً ، على أنَّ الأصلَ : عِندي زَيتٌ رطلٌ ، وسَمنٌ منوانٌ ، ودَرَاهِمٌ عِشرون ، وعَسَلٌ مِلءُ الإناءِ ، وزبدٌ مثلُ التَّمرِ ، وسَحابٌ مَوضعُ كَفٍّ ، وكذلك الأصلُ ، وصفُ النَّفسِ بالطيبِ ، والعَرَقِ بالتَّصبُّبِ ، والشَّيبِ بالاشتعالِ ، وأن يُقال : طابت نَفْسُه ، وتَصَبَّبَ عَرقُه ، واشتَعَلَ شيبُ رأسِي ، لأنَّ الفعلَ في الحقيقةِ وصفٌ في الفاعلِ » .

قال المشرّح : ومتأدّيةً : منصوبةٌ عَطفاً على قوله متّصفَةً ، فإن سألتَ : فهل يجوزُ على سِياقِ هذا الكَلَام امتلأَ ماءُ الإناءِ ؟ أجبتُ : ما هو بِبَعيدٍ ، والذي يُؤنَس به في هذا الباب بيتُ الأُستاذ أبي إسماعيل الكاتب :

* تَناهَين غيرَ الحُسن مَلأى وسُوقُها *

فإن سألتَ : المرادُ بالسُّوقِ ها هنا الأوعيةُ ، لا ما فِيها ، ويجبُ أن يكونَ كذلك ، حتَّى لا يلزمَ من ذلك المَجَازُ في ملأ ؟ أجبتُ : الحالُ لا تخلو من أن يُراد بالسُّوقِ ها هنا الأوعِيةُ ، أو ما فيها ، فلَئِن أُرِيدَ بها ما فيها فذاكَ ، وإن أُريدَ بها الأوعِيةُ ، فنحن لا نَعني بجوازِ قولنا : « امتلأَ ماءُ الإناءِ » سِوَى أن نُسنِدَ الامتلاءَ في الظَّاهِرِ إلى الماءِ ويراد إسناده إلى الإناءِ .

قالَ جارُ اللّهِ : « السَّبَبُ في هذه الإزالةِ قصدُهُم إلى ضَربٍ من المُبالغةِ والتأكيدِ » .

قالَ المشرّحُ : إنما يَتَّضِحُ لك الفرقُ بينَ الموضوعين في نحو قولِكَ : اشتعلَ ناراً البيتُ ، واشتعلَ البيتُ ناراً .

= النحويين: المسألة رقم ٦٥، واليمني في ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. المسألة رقم (١٥) في قسم الأسماء.

تخمير : هذه الإزالةُ كما تُفِيدُ المبالغةَ تُفيدُ أيضاً الاتصالَ ، ألا تَرى أنّهم جَعَلُوا الفعلَ للعَرَقِ ، فقالوا تَصَبَّبَ عَرَقُ زيدٍ ، وتصبَّبَ ماءُ زيدٍ لم يَكُن فيه دِلالةٌ على أنَّ ذلك مُتَّصِلٌ .

[بَابُ الاستِثنَاء]

قالَ جارُ اللَّه : المَنصوبُ على الاستثناءِ . المُستَثنى في إعرابِهِ على خمسةِ أوجهٍ ، أحدُها : أنَّه منصوبٌ أبداً ، وهو على ثَلاثَةِ أَوجهٍ ، ما استُثنِيَ بإلَّا من كلامٍ موجَبٍ ، وذلك : جاءَني القومُ إلَّا زيداً .

قالَ المشرِّحُ : الأصلُ في كلمةِ الاستثناء « إلَّا » ، لأنَّها لا تَخرجُ عن معناه ، ولا تقيِّدُ غيرَه وما سِواها مما يُستَثنى به فَيخرُجُ عن الاستثناءِ ، ويزيدُ على معناه ، فتكونُ إلَّا مفردةً ، وما سواها من كَلِمِ الاستثناء بمنزلةِ المُركَّبِ ، ولا شُبهَةَ في أنَّ المفردَ / أصلٌ للمركَّبِ . أولاً أُلقي عليكَ [٤٠/ب] التَّرتيبُ في مسائِل الاستثناء ، ثُمَّ أعودُ إلى كلامِ الشَّيخِ فأفسِّرُهُ .

الاستثناءُ إذا وقعَ في كلامٍ[١] بإلَّا ، فذلك الكلامُ لا يخلو من أن يكونَ موجِباً ، أو لا يكون والمَعنِيُّ بالموجبِ ما ليس فيه شيءٌ من الأشياءِ الثَّلاثةِ النَّفي ، والاستِفهام والنَّهي ، وبغيرِ الموجَبِ ما اشتملَ على أحدِ هذه الأشياءِ ، فلئن كان مُوجَباً فليس فيه إلَّا ذكرُ المستثنى منه ، ونصبُ المُستثنَى ، تقولَ : جاءَني القومُ إلَّا زَيداً ، ولا يَجوزُ جاءني إلَّا زيدٌ القوم ولا جاءني القومُ إلَّا زيدٌ بالرَّفعِ . ولئن كان غيرَ مُوجَبٍ لا يخلو مِن أن يكونَ المُستثنى مُقدماً على المُستثنى منه ، أو لا يكون فلئِن كانَ فالمستثنى أيضاً

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١/٢٧٥ شرح هذه الفقرة.

منصوبٌ، تقولُ: ما جاءني إلَّا زيداً أحدٌ، ولئن لم يكُنْ مقدماً لا يَخلو من أن يكونَ المُستثنى من جِنسِ المُستثنى منه أو لا يكونُ فلئن كانَ منه لا يَخلو من أن يَكون الكَلامُ تاماً، أو لا يكونُ، والمَعْنِيُّ بالتام ما كانَ المُستثنى منه مَذكوراً فيه، وبغَيْرِ التَّام ما لَم يَكُن المُستثنى منه مذكوراً فيه، فلئن كان تامّاً ففي المْستثنى منه[1] وَجهان: إعمالُ إلَّا فيه كقولك: ما جاءني أحدٌ إلَّا زيداً. وما رأيتُ أحداً إلَّا زَيداً وما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيداً بالنصب، والبدل هو الفصيح تقول ما جاءني أحدٌ إلّا زَيدٌ وما رأيتُ أحداً إلَّا زيداً. وما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيدٍ فيدورُ إعرابُ المُستثنى مع إعرابِ المُستثنى منه رفعاً ونصباً وجرّاً. ولئن لم يكن تامّاً لَغى إلَّا، والمعنيَّ بذلك أن تَلغُو عملاً لا مَعنى، تقول: ما جاءني إلَّا زيدٌ، وما رأيتُ إلَّا زيداً، وما مررتُ إلَّا بزيدٍ وهذا هو الترتيب في مسائِل الاستثناء فالزمه.

تخمير: اعلَم أنَّهم يقولون إنَّ «إلَّا» تَأتِي مرةً بعدَ تمامِ الكلام، وأُخرى قبلَ تمامِهِ، وليس المرادُ بتمامِ الكلامِ ها هنا ما هو المعروفُ من أن يكونَ الفعلُ قد أَخَذَ فاعلَه والمبتدأُ خَبَرَهُ، ولكنَّ المرادَ بِمجيئِها بعدَ تمامِ الكَلامِ، أن تَجيءَ من بعدِ أن يكونَ قد ذُكرَ في الكلامِ مُستثنىً منه، وعُلّقَ الحكمُ الذي يُراد إخراجُ المستثنى منه بمذكورٍ[3].

عدتُ إلى تفسيرِ كلامِه: «جاءني القومُ» كلامٌ موجبٌ، لأنَّه ليسَ فيه أَحَدُ الأشياءِ الثلاثةِ، وقد وَقَعَ الاستثناءُ في هذا الكَلامِ، والاستثناءُ كما تَرى بإلَّا فيكونُ المُستَثنى منه مَذكوراً، والمُستثَنى لا مَحَالَةَ مَنصوباً.

أمّا كونُ المُستثنى منه مذكوراً فلأنَّ ذكر المُستثنى منه رَفعُ شُبهةٍ مَرْفُوعٍ إليها. والاستثناءُ رَفعُ شُبهة غير مَرْفُوعٍ إليها، بل هي تَعرُّضُه أن يُدفَعَ إليها، فيكونُ الابتداءُ بالأولى أَولى، وهذا لأنَّك إذا قلتَ: جاءني فقد

(١) في (أ).
(٢) في (ب) الصّحيح.
(٣) في (ب) بمذكوره.

رَفَع(١) في الجائي(٢) الشُّبهة من هو ؟ أهو زيدٌ أم عمرو أم غيرُهما(٣) ؟ فإذا جئتَ بالفاعِلِ فقلتَ : جاءَني القومُ فحينَئذٍ تَقَعُ الشُّبهةُ ، في أنَّ الذين جاؤُوا هُمُ القومُ كلُّهم أو(٤) ليسَ معهم البعضُ . ففي ذلكَ المقام يُحتاجُ إلى رفعِ هذه الشُّبهةِ . ونظيرُ هذه المسألةِ الحالُ عن مُنكَّرٍ مُقَدّمٍ .

أما نصبُ المستثنى فقد حُكِيَ عن الشيخ أبي عليٍّ الفارسي أنَّه كانَ يوماً مع عَضُدِ الدَّولة في « المَيدان » ، فَسَأَلَهُ عَضُدُ الدَّولةِ عن المُستَثنَى بماذا يَنْتَصِبُ ؟ فقالَ الشيخ(٥ أبو علي انتصبَ٥) ، لأنَّ التَّقدِيرَ فيه أستَثْنِي زيداً ، فقال له عضُدُ الدَّولةِ فَهلَّا قَدَّرتَ : امتنَع زيدٌ فرفعته(٦) ، فقالَ الشيخُ : هذا جوابٌ مَيْدَانيٌّ ، وإذا رَجَعنا ذكرتُ لك الجَوابَ الصَّحيحَ إن شاءَ اللَّهُ تَعَالى(٧) والجوابُ(٨) الصحيحُ أنه لو جَازَ فيه غيرُ النَّصبِ لكانَ على البَدَلِ ، والبدلُ في حكم تَنْحِيَةِ المُبَدلِ ، فَترجِعُ بِنا المسألةُ إلى أن يجوزَ : جاءَني إلَّا زيدٌ ، وذلك بيِّنُ البُطلانِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وبِعَدا وخَلا بعدَ كلِّ كَلامٍ ، وبعضُهم يَجُرُّ بِخَلا ، وقيلَ بِهما ، ولم يُورد هذا القولَ سيبويهِ ولا المبرّد » .

قالَ المشرّحُ : وكذلك إذا كانَ الاستثناءُ بخَلا وعَدا ، فإنَّ المُستثنى بهما يكونُ ـ لا محالةَ منصوباً ، وَوَجهُ الاستثناءِ فيه أنّك إذا قُلتَ(٩) : خَلَوتُ من كَذا ، فكأنَّك قلتَ : انتفيتُ عنه وإذا قلتَ : عَداني كَذا ، فكأنَّك

(١) في (ب) وقع.
(٢) في (ب) الحال، وعلقت فوقها الجاي على أنها قراءة نسخة أخرى.
(٣) ساقط من (ب) وفي (أ) غيره.
(٤) في (ب) أم.
(٥ ـ ٥) في (ب).
(٦) في (ب) فرفعت زيداً.
(٧) في (ب).
(٨) في (ب) فالجواب.
(٩) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٧٦/١ شرح هذه الفقرة.

قلتَ : انتفَى عَنّي كَذا ، فعلى هذا إذا قلتَ : جاءَني القومُ عدا زيداً ، فيكونُ انتصارُ المستثنى فيها بنَزْعِ الخافِضِ ، وفَرَّقَ بعضُهم بينَ خَلا[1] وعَدا . فقال خَلا يقعُ فيما قَرُبَ وفيما تَباعَدَ ، وتَقول[2] : « عداني الشيءُ » فيما قَرُبَ منك[3] .

قالَ جار اللّه: «فأمّا[4] «ما عَدا» و«ما خَلا» فالنصبُ ليس إلاَّ».

قال المشرّح : (ما) في « ما عَدا » و« ما خَلاَ » هي المَصدَرِيَّةُ . وقال [٤١/ب] شيخُنا : أي وَقتَ عَدو بعضهم زيداً ، ونظيره قولهم[5] : /«رَجَعَ زيدٌ عَودَه على بَدئِه » . بنصبِ عودَه .

قَال جار اللّه : « وكذلكَ « ليسَ » و« لا يكونُ » ، وذلك : جاءَني القومُ ، أو ما جاءَني عدَا زَيداً ، وخَلا زَيداً ، وما عَدا زَيداً ، وما خَلا زيداً قال لَبِيدٌ[6] :

* أَلا كلُّ شيءٍ ما خَلا اللّه بَاطلُ *

وليسَ زيداً ، ولا يكونُ زيداً .

---

(١) في (أ) جاوز.

(٢) في (أ) ويقال.

(٣) النص في شرح الأندلسي: ١/٢٧٦ عن الخوارزمي.

(٤) في (أ) وأما.

(٥) النص في شرح الأندلسي ١/٢٧٧ عن الخوارزمي.

(٦) ديوانه: ٢٥٦ وتمامه:

وكل نعيم لا محالة زائلُ

من قصيدته التي أولها:

ألا تسألات المرء ماذا يحاول ... أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٤٦، والخوارزمي: ٢٥، وزين العرب: ١٨ وشرح ابن يعيش: ٢/٧٨، والأندلسي: ١/٢٧٧، والزملكاني: ٢/١١١ وهو من شواهد المغني الشاهد رقم: ٢٢١، وشرح شواهده للسيوطي: ١٣٤ وشرح أبياته للبغدادي: ٣/١٥٤، ١٥٥. والعيني: ١/١٥، ٣/١٣٤.

قالَ المشرِّحُ: خَلا، وعَدا، وما خلا، وما عدا، كما يقعُ في المُوجَبِ تَقَعُ أيضاً في غَيرِ المُوجَب. المُستَثنى بليسَ منصوبٌ لا محالةَ ومنه قوله عليه السَّلام على ما رواه أفضَل القُضاة يَعقوبُ بنُ شِيرينَ الجَنْدِيُّ[1]: «ما أَحدٌ من أصحابي إلاَّ وقد أخذْت عليه لَيس أبا الدَّرداء»، وفي الحديث[2]: «كُلُّ ما أنهرَ الدَّمَ وأفرى فكُلْ[3] ليسَ السِّنَّ والظُّفرَ فإنَّهما مُدى الحَبَشَةِ». ولا يَكونُ في مَعناه تَقولُ: أَتاني القَومُ لَيسَ زيداً، وأَتوني لا يكون عَمراً، والمعنى ليس بعضُهم زيداً، ولا يَكونُ بَعضُهم عَمراً[4]. وهذا تَفْسِير البَصريِّين. (٥وأمَّا الكُوفيّون٥) فتقديره ليس فعلهم فعلَ زيد وتقديرُ البَصريين أَجود لأنَّه أقلُّ إضماراً.

تخمير: اعلم أنَّ «لَيس» و«لا يكون» وإن أُريدَ بها الاستِثناءُ ففيها ضَميرٌ هو اسمها، ولا يُثنَّى ذلك الضَّميرُ ولا يُجمعُ، ولا يُؤنَّثُ، ونظيرُهُما: «كان» إذا أُلغِيَت في نحو قولك: زيدٌ قائمٌ كان، فلا بُدَّ من أن[6] يكونَ مُقَدَّرٌ لها فاعلاً، ثُم «ليس» ولا يكون، من هذا الكلامِ على مَجرَيَين. أحدُهما: أن يكونَ من كلامٍ غيرِ الأولِ، والثاني[7]: جُملة بعدَ

---

(١) الجَنْـدِيّ: نسبةٌ إلى جَنْد، وهي كما قال ياقوت الحموي في معجم البلدان: ١٦٨/٢ مدينة عظيمة في بلاد تركستان. وهي بفتح الجيم وسكون النون وكسر الدال ثم ياء مشددة. وشيرين: بالشين المنقوطة. لم أعثر له على ترجمة إلاّ ما ذكره ياقوت الحموي في معجم البلدان لما ذكر «جَنْد» قال: وإليها ينسب القاضي الأديب العالم الشاعر المنشىء النحوي يعقوب بن شيرين الجندي. كان من أجلّ من قرأ علي أبي القاسم الزّمخشـري، أقام بخوارزم. وقد ذكرته في كتاب النحويين لعله يقصد: معجم الأدباء، وقد رجعت إلى معجم الأدباء فوجدته قد ترجم لرجل آخر اسمه يعقوب وهو من تلاميذ جار اللّه الزمخشري انظر: معجم الأدباء: ٥٥/٢٠ إلاّ أنه ليس صاحبنا الجَنْدِيّ هذا، واللّه أعلم.

(٢) في صحيح البخاري: ١٢٠/٧ طبع محمد على صبيح عن رافع بن خديج رضي اللّه عنه.

(٣) في (ب).

(٤) في (أ) زيداً.

(٥ ـ ٥) في (ب).

(٦) في (ب) يقدر فاعلاً.

(٧) في (أ) وقد يأتي.

جملةٍ ، يكونُ في الثانيةِ من التَّخصِيصِ ما يكون بمنزلةِ الاستثناءِ كقولك : « جاءَني الناسُ ولم يجئني زيدٌ » و« ذهبَ القومُ ولا أريدُ زيداً » قال اللّه تعالى[1] : ﴿ فإن لم يكن له ولدٌ وورثَه أَبَواهُ فلأمِّهِ الثُّلُث ﴾ ، ثم قال :[2] ﴿ فإن كان له إخوةٌ فلأمِّهِ السُّدسُ ﴾ فقامَ ذلك مَقامَه إلَّا أن يكونَ له إخوةٌ فلأمِّه السُّدُسُ ، قالَ اللّه تَعالى[3] : ﴿ الأعرابُ أَشَدُّ كُفراً ونِفاقاً ﴾ ثم قال[4] : ﴿ ومِن الأعرابِ مَن يُؤمنُ باللهِ ﴾ فقامَ مقامَ إلَّا من يُؤمِنُ بـاللّه .

الثاني : ـ أن يكونا في مَحَلِّ الحال ، ويكون التقديرُ في قامَ القومُ ليسَ زيداً ، قامَ القومُ خَالينَ من زيدٍ ، ويقالُ : جاءَني القَومُ ليس مَعَهُم بَكْرٌ ، كما يقال : وَمَعَهُمْ بَكْـرٌ(٥ ويجوزُ لَيس مَعَهُم بكرٌ ، كما يقالُ وَمَعَهُم بَكْـرٌ٥) ، وذلك لا يَجُوزُ مع إلَّا . ويجوزُ في ليس ولا يكون أن تَقَعَا صِفتَين لما قَبْلَهُما وهما من كلامٍ ، وموضِعُهُما من الإعرابِ موضعُ ما قَبْلَهُمَا كقولك : ما أتتني امرأةٌ لا يكون فلانةً ، ورأيتُ امرأةً ليست فلانةً ، ومررتُ بامرأة ليست هِنداً ولو قلت : أتتني امرأةٌ خَلَت هِنداً لم يَجز .

قالَ جارُ اللّهِ : « وهذه أفعالٌ مضمرٌ فاعِلُها » .

قال المشرِّح : يعني خَلا ، وعَدا ، وما خَلا ، وما عَدا ، وليسَ ، ولا يكونُ ، وتقديرُ الفاعِلِ فيها شبيهٌ بما ذَكَرنَا من تقديرِ الفاعِلِ في ليسَ ولا يكونُ .

قالَ جارُ اللّهِ : وما قُدِّمَ من المُستثنى كقولك : ما جاءَني إلَّا أَخاك

---

(١) سورة النساء : آية : ١١ .
(٢) نفس السورة والآية.
(٣) سورة التوبة : آية : ٩٧.
(٤) سورة التوبة : آية : ٩٩.
(٥ ـ ٥) في (ب).

أحدٌ ، قال(١) : -

ومــالِـيَ إلَّا آلَ أحمــدَ شِـيعــةٌ ومــالِيَ إلَّا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَـبُ

قالَ المُشَرِّحُ : هذا الوجهُ الثاني من الأوجهِ الثَّلاثةِ(٢) ، وهو : ما كان المُستثنى فيه مُقدَّماً على المُستثنى منه ، فإنَّه يَكونُ منصوباً لا مَحالةَ ، وذلك لِتَعذُّرِ البَدَلِ . « مَشْعَبَ الحَقّ » ؛ طريقُه وهو مَفتوح .

قالَ جارُ اللَّه : وما كان استثنـاؤُه منقطعاً كقولك : ما جاءَني أحدٌ إلَّا حماراً ، وهي اللُّغةُ الحِجَازِيَّةُ .

قال المشرِّحُ: هذا هو الوجهُ الثَّالثُ(٣) من الأوجهِ الثَّلاثةِ، وهو ما إذا كانَ المُستَثنى مُنْقَطِعاً فإن المستثنى لا محالةَ منصوبٌ، وذلك لتَعَذُّرِ البَدَلِ . فإن سألتَ : ما معنى « إلَّا » في الاستثناءِ المنقطعِ ؟ أَجبتُ : « إلَّا » في تأويلِ «لَكِنْ» إذا كان الاستثناءُ منقطعاً عندَ البَصريّين وبِمَعْنَى/ «سِوى» عِند الكُوفيين ، قالَه ابنُ السَّراجِ(١) . ثم الاستثناءُ المنقطعُ عائدٌ في المعنى

(١) للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة له في مدح آل بيت الرسول ﷺ وأول القصيدة:

طربت وما شـوقاً إلى البيض أطرب ولا لـعـبـاً مني وذي الـشـيـب يلعـب

انظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٤٧، والخوارزمي: ٢٥، وزين العرب: ١٩، وشرح الأندلسي: ٢٧٨/١، والزملكاني: ١١٢/٢ وانظر المقتضب: ٣٩٨/٤، والجمل للزجاجي: ٢٣٨، وشرح شواهده لابن السيد: ١٠٠، وشرحها لابن هشام اللخمي: ٥٣، ٢٠٥، ٢٠٦ وشرحها لابن سيدة: ٧٩، وشرحها لأبي جعفر اللَّبلي: ٥٧. وانظر مجالس ثعلب: ٤٩، والتذييل والتكميل: ٣٣/٣، والعيني: ١١١/٣، والخزانة: ٢٠٧/٢.

(٢) في (أ) الثالث.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) انظر الأصول: ٣٥٣/١، وانظر الخلاف في المسألة في كتاب «ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة» المسألة رقم (٢٨) قسم الحروف قال: إلّا في الاستثناء المنقطع مما قبله بمعنى لكن عند البصريين. ومذهب الكوفيين أنها فيه بمعنى «سوى» و«كأن». قال: وتقدير البصريين أولى لأنّ سوى خافضة، وإلّا ليست بخافضة، وإلّا حرف وسوى اسم فكان تقديره لكـن أحسن لهذه العلة. . .

إلى[1] المُتَّصِلِ فإذا قُلْتَ : ما فيها أحدٌ إلَّا حِماراً فمعناه[2] : ما فيها أحدٌ[3] ولا ما يَتبعه إلَّا حِماراً ، فإن سألتَ : فإذا كان المعنى على ما ذكرتَه فلِمَ تَعَيَّنَ في الاستثناءِ المُنْقَطِعِ النَّصبُ ؟ أجبتُ : النَّصبُ على الاستثناءِ أَدنى الأمرين ، لأنَّ الإبدَالَ كما يكونُ استثناءً ، فكذلك يكون فيه دَلِيلٌ على أنَّ الثَّانِيَ من جِنسِ الأوَّلِ ، وفي[4] الظاهِرِ ليس[4] الثَّاني من جنسِ الأوَّلِ في الاستثناءِ المُنْقَطِعِ . والنَّصبُ في الاستثناءِ المُنقَطِعِ هو اللُّغةُ الحِجَازِيّة . أمَّا بنو تَميمٍ فيُبدِلُون بأَنْ يجعَلوا المُستَثنى من جنسِ ما قبلَه على المَجَازِ[5] ، على طَرِيقَةِ قولِهم : « عِتَابُكَ السَّيفُ » / و[6] : [41/ب]

* تَحِيَّةُ بينِهم ضَربٌ وَجِيعُ[7] *

قالَ جارُ اللَّهِ : ومنه قوله عَزَّ وجَلَّ[8] : ﴿ لا عاصِمَ اليومَ من أَمرِ اللهِ إلَّا مَن رَحِمَ ﴾ .

قال المشرّحُ : الاستثناءُ في هذه[9] الآية منقطعٌ[10]، لأنَّ مَن رَحِمَ اللَّهُ معصومٌ ، والمعصومُ ليس من جنسِ العاصِمِ ، وفي الكشّاف[11]: كأنَّه قِيلَ

(1) في (ب).
(2) نقل الأندلسي في شرحه: 1/279 شرح هذه الفقرة.
(3) في (ب).
(4-4) في (أ) وفي الاستثناء هو ليس الثاني..
(5) في (ب).
(6) صدره:

وخيل قد دلفت لها بخيل

وهو لعمرو بن معدي كرب الزبيدي. انظر ديوان شعره: 137 وهو من شواهد كتاب سيبويه: 1/365، 429، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي 2/200، 201. والنوادر: 150، والمقتضب: 2/20، 4/419. والخصائص: 1/368، والخزانة: 4/53.

(7) في (أ) رابع.
(8) سورة هود: آية: 43.
(9) في (ب).
(10) نقل الأندلسي في شرحه: 1/280 شرح هذه الفقرة.
(11) الكشاف: 2/568.

ولَكن مَن رَحِمَهُ اللَّهُ فهو المَعْصُومُ . وعِندي أنَّ الاستثناءَ فيه مُتَّصِلٌ ، لأنَّ المعنى : لا عاصِمَ اليومَ من أمرِ اللَّهِ إلاَّ رحمةً من رحمةِ اللَّه . فالرَّحمةُ مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ ، ثُمَّ حُذِفَ المُضافُ وأُقيمُ المُضَافُ إليه مَقَامَهُ .

قالَ جارُ اللَّهِ : وقولهم : ما زادَ إلاَّ ما نَقَصَ ، وما نَفَعَ إلاَّ ما ضَرَّ .

قالَ المُشَرِّحُ : ما ها هنا هي المَصْدَرِيَّة ، كأنَّه قِيلَ : هو على حالةٍ إلاَّ النقصانَ ، ويُحتَمَلُ أن تكونَ ما صِلَةً ، إلاَّ بِمَعْنَى لَكِنْ ، ويكون المَعنى : ما زادَ لَكِنْ نَقَصَ ، كقوله تَعَالى[1] : ﴿ لا يَسْمَعُون فيها لَغْواً إلاَّ سَلاماً ﴾ .

قَالَ جارُ اللَّه[2] : والثَّانِي جائزٌ فيه النَّصبُ والبَدَلُ ، وهو المُستَثنَى من كلامٍ غيرِ مُوجَبٍ كقولِكَ ما جاءَني من[3] أحدٍ إلاَّ زَيداً ، وإلاَّ زيدٌ، وكذلك إذا كانَ المُستثنى مَجروراً أو مَنصوباً .

قال المشرّح : هذا هو الضربُ الثَّاني من الأضربِ الخَمسةِ ، وهو ما إذا كانَ المُستثنى في كَلامٍ غيرِ موجَبٍ ، وهو من جِنسِ المُستَثنى منه[4] مؤخَّراً عنه والكلامُ تامٌّ فإنَّه يجوزُ في المستثنى وجهان ، وهو : النَّصبُ على الاستثناءِ وكذلك البَدَلُ .

قالَ جارُ اللَّهِ : والاختيارُ البدلُ قال اللَّهُ تعالى[5] : ﴿ ما فعلوه إلاَّ قليلٌ مِنهم ﴾ .

قالَ المُشَرِّحُ : البَدَلُ هو الفَصِيحُ . قال أبو سَعِيدٍ السِّيرافِيِّ : وإنما اختِيرَ البَدَلُ في هَذا لأنَّ البَدَلَ فيه والاستثناءَ من جِهَةِ المعنى ، والمعنى واحدٌ ، وفي البَدَلِ فضلُ مُوافقةِ ما قبلَ إلاَّ لِمَا بَعْدَها وتقويةٌ . وفي قراءةِ

(١) سورة مريم: اية: ٦٢.
(٢) ساقط من (ب).
(٣) في (أ).
(٤) في (أ).
(٥) سورة النساء: آية: ٦٦.

القراءِ كلّهم[1] : ﴿ ولم يَكن لهم شُهَدَاء إلاَّ أنفُسُهُم﴾[2] بالرَّفعِ ، قَليلٌ: بدلٌ من واو الضَّمير في فَعَلُوه .

قالَ جارُ اللَّهِ : وأمَّا قوله عَزَّ وجَلَّ[3]: ﴿ إلاَّ امرأتَـكَ ﴾ فيمن قرأ بالنَّصبِ ، فمُستثنىً من قولِهِ : ﴿ فأسرِ بأهلِكَ ﴾ .

قَالَ المُشَرِّحُ : يجوزُ في امرأتُك الرَّفعُ والنَّصبُ ، أمَّا الرَّفعُ فعلى البَدَلِ من أحدٍ ، وأمَّا النَّصبُ فَعلى الاستثناءِ من قولِكَ : فأسرِ بأهلِكَ ، فإن سألتَ : (٤فـإذا كان الاستثناءُ في هذه القراءةِ من قولِكَ : فأسر بأهلِـكَ٤) ، وقعَ التّناقض[5] بينَ القراءَتين لأنّه يَلزم[6] على هذه القراءةِ أن تَكونَ المرأة غيرَ مَسريٍّ بها ، وعلى قراءةِ الرّفع مسريٌّ[7] بها ، وبينَ كونها مسرياً[8] بها ، وبين كونها غيرَ مسريٍّ بها تَنَاقُضٌ ؟ أجبتُ : ما الدليلُ على وقوعِ التَنَافُرِ بين القراءَتين ؟ وهذا لأنَّ قوله فأسرِ بأهلِكَ ، ولا يلتَفِت منكُمْ أحَدٌ ، معناه أسر بأهلِكَ إسراءً غيرَ واقعٍ فيه التِفاتٌ إلاَّ امرأتَكَ ، فإنَّه يُشْتَرَطُ في الإسراءِ بها ذلك. ونظيرُ هذه المسألة: اضرب منكم القومَ ولا يَتَوَجَّعُوا[9] إلاَّ زَيداً فسواءٌ جعلتَ الاستثناء من الجملةِ الثَّانيةِ ، وهي قولك : ولا يتوجعوا[9] ، أو من الجملةِ الأولى فإنَّ زَيداً مضروبٌ . أمَّا إذا جَعَلتَه من الجملة الثانيةِ فظاهرٌ ، ألا ترى أنَّك إذا قُلتَ : لا يتوجَّعُ القومُ في ضَربهم إلاَّ زيداً ، فإنَّ زيداً

(١) شرح الكتاب: ١٢١ نسخة حميدية عن مصورة جامعة الرياض.
(٢) سورة النور: آية: ٦.
(٣) سورة هود: آية: ٨١.
(٤ - ٤) في (أ).
(٥) في (ب) التنافر.
(٦) في (ب) على هذه القراءة يلزم.
(٧) في (ب) مسرياً.
(٨) في (أ) مسرى.
(٩) في (أ) يتوجع.

مَضروبٌ ومُتَوَجِّعٌ ، وأَمَّا إذا جَعَلتَهُ من الجملةِ[1] الأُولى فكذلك قولك : اضرب القومَ ولا يتوجَّعوا إلَّا زيداً ، معناه : اضرب القومَ ضرباً غيرَ مُوجعٍ إلَّا زَيداً ، وهذا يَقْتَضِي أن يَضْرِبَ زَيداً ضَرباً مُوجِعاً ، فإذاً المرأةُ مَسرِيٌّ بها في كِلتا[2] القِراءَتين .

قَالَ جارُ اللَّه : والثالثُ مجروراً أبداً ، وهو ما استُثني بغيرِ وحاشا وسِوَى وَسَواء . (3والمبـردُ يجيزُ النَّصب بحاشـا3).

قالَ المشرِّحُ : هذا هو الضَّربُ الثَّالثُ من الأضربِ الخَمْسَةِ ، أمَّا « غيرُ » فظاهرٌ ، وأمَّا « سِوَى » و «سَواء »، فقد مَضَى ذِكرُهُما .

تخميرٌ : اعلم أنَّ سِوَى ما دامَ على أصلِه لا يُضاف إلى نَكرةٍ ، فلا يُقال : عِندي دِرهَمٌ سِوَى جَيِّدٍ ، ورجلٌ سِوَى عاقلٍ ، بل سِوَى الجَيِّد ، وسوى العاقِلِ .

وأمَّا حاشى : فَمَذهبُ الكوفِيِّين فيه أنَّه فِعلٌ ماضٍ ، ومَذهَبُ بعضِ البَصريِّين أنه مصدَرٌ ومَذهبُ عامةِ البَصريين فيه إلَّا المبرِّدَ أنَّه حَرفٌ[4].

احتجّ بعضُ البصريين لكونِه غيرَ فعلٍ أنَّه تَتَعَلَّقُ به اللَّامُ، كما في قولِكَ: تنزيهاً للَّهِ ولو كان فعلاً لما تَعَلّق به اللَّام كما في قولك[5]: نَزّه اللَّه، ولكونه غيرَ حرفٍ أنّه يَقبَلُ التَّغييرَ والنقصَ، فيقال: حاشى للَّهِ، وحاشَ لِلَّهِ،

---

(1) في (أ).

(2) في (ب) كلتي.

(3 - 3) ساقط من (أ).

(4) انظر الخلاف في المسألة في الإنصاف لابن الأنباري: ٢٨٧، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: مسألة رقم: ٦٩، وائتلاف النصرة لليمني: مسألة رقم ٥٦ قسم الحروف.

وانظر الكتاب: ٣٥٩/١، والمقتضب: ٣٩١/٤، والأصول: ٣٥٣/١ ومعاني الحروف للرماني: ١١٨، والجنى الداني: ٥٨٨.

(5) في (ب) قوله.

[٤٢/أ] والنقصُ[١] إنما يقعُ في / الأسماءِ والأفعالِ دونَ الحُروفِ.

احتجَّ المبردُ والكوفيون: بأنَّه يتصرفُ تَصرُّفَ الأفعالِ، قال النّابغة[٢]:

وَلَا أُحاشِي من الأقوامِ من أَحَدِ

وبأنَّه يدخُله الحَذفُ[٣] فيقال: ﴿حاشَ للَّهِ﴾ وهي قراءةُ أكثر القُراء، وبأنَّ لامَ الجَرِّ تَتعَلَّقُ به في قوله: حاشَى للَّهِ، وحروفُ الجَرِّ لا تَتَعَلَّقُ بحرفِ الجَرِّ. فإن سألتَ: اللامُ فيه مزيدةٌ كما زِيدت[٤] في قوله[٥]: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾؟ أجبتُ: اللّامُ لا تزادُ إلّا لتأكِيدِ معنى الفِعلِ، وهذا يقتَضي أن يكونَ حاشى فعلاً. حُجَّةُ البصريين ما قالَه سِيبويهِ[٦]: لأنَّها لو كانت فعلاً لجازَ أن تكونَ صِلَةً لما، كما يَجُوزُ ذلك في خَلا، فلّما امتنعَ أن يُقالَ: جاءَ القومُ ما حاشى زَيداً دَلّت[٧] على أنّها ليست بفعلٍ، ولأنَّهم قالوا: حاشايَ، من غيرِ

---

(١) في (ب) النقصان.

(٢) ديوان النابغة: ١٣ وصدره:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

ويروى: وما أحاشي، وهو من قصيدته التي أولها:

يـا دار ميّـة بـالعليـاء فـالسّنـد أقـوت وطـال عليهـا سـالف الأبـد

وقد عدّها ابن النحاس في المعلقات: ٧٥٠/٢، وعدّها التبريزي في العشر: ٤٦٢ ط حلب.

والبيت في مجالس ثعلب: ٥٠٤، والجمل: ٢٤٠، وانظر شرح شواهده لابن السّيد: ١٠١، وشرحها لابن هشام اللخمي: ١٨، ٢٠٧ وشرحها لأبي جعفر اللّبلي: ٥٧، وانظر شرح ابن يعيش: ٨٥/٢، ٤٨/٨، ٤٩ وشرح الأندلسي: ٢٨١/١، وشرح الزملكاني: ١١٥/٢، وانظر أيضاً الأصول لابن السراج: ٣٥٦/١، وأمالي ابن الشجري: ٨٥/٢، والغرة لابن الدهان: ١١٢/١، والبديع لابن الأثير: ٧٩ والخزانة: ٤٢/٢.

(٣) في (أ) الحرف.

(٤) في (ب).

(٥) سورة النمل: آية: ٧٢.

(٦) الكتاب: ٣٧٧/١، وانظر شرحه للسّيرافي: ١٢٩/٣، ١٣٠ والنكت عليه للأعلم الشنتمري: ٢٤٠، ٢٤١، والأصول لابن السراج: ٣٥٠/١.

(٧) في (ب).

نونِ الوقايةِ قالَ[1]:

في فِتيةٍ جَعَلوا الصَّليبَ إلاهَهُم حــاشــايَ إنِّي مُسلِمٌ مَعـذُورُ

أي مَختُونٌ.

ويَشهد لِكَونه حَرفاً أنَّ الاسمَ بعده قد انجَرَّ في قوله[2]:

حــاشــا أبي ثَــوبــان إنَّ بــه ضِـنّــاً عن المَلحَاةِ والشَّتْمِ

واشتقاقُ حاشا من قولهم: كنتُ في حَشا فلانٍ أي: في ناحِيَتِهِ، فإذَا قُلتَ: حاشا لزيدٍ فمعناه: قد تَنَحَّى زيدٌ من هَذا.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والرَّابعُ جائزٌ فيه الرَّفـعُ والجَرُّ، وهـو: ما استُثنِيَ بلا سِيَّمَا، وقولُ امرىء القيسِ[3]:

---

(1) البيت للأقيشر الأسدي واسمه المغيرة بن عبدالله. والبيت في التصريح: ١١٢/١، والعيني: ٣٧٧/١، والهمع: ٢٣٢/١.

(2) البيت للجميح الأسدي، واسمه منقذ بن الطمّاح بن قيس الأسدي. أحد فرسان الجاهلية. شهد يوم جبلة، وبه قتل. ولد في عام ميلاد النبي ﷺ. ترجمته وأخباره في شرح المفضليات: ٧١٧، ومعجم الشعراء: ٣٢٩... وهذا البيت مركب من بيتين هما:

حـاشـا أبـي ثـوبـان إن أبـا ثـوبـان لـيس بـبـكـمـة فـدم

عـمـروبـن عـبـدالله إنّ بـه ضـنـا على الـمـلـحـاة والـشـتـم

وقد نبه على ذلك كثير من العلماء منهم ناصح الدين سعيد بن المبارك بن الدّهان الموصلي في كتابه الغرّة في شرح اللّمع: ١٩٢/٢ قال: والبيت الذي أنشده [يعني ابن جني في اللمع: ٧٠] مغيّر عما في ديوان شاعره وهو الجميح الأسدي. ومنهم أبو حيّان قال في كتابه التذييل والتكميل في شرح التّسهيل: ٤٧/٣: وأكثر النّحاة يركب صدر البيت الأول على عجز الثاني. ويروى حاشا أبي ثوبان شرح اختيارات المفضل: ١٥٠٧، وحاشا أبو ثوبان في الأصمعيات: ٢١٨ وحاشا أبا ثوبان في المفضليات ٣٦٧، وشرحها لابن الأنباري: ٧١٧، القصيدة: ١٠٩ وانظر المحتسب: ٣٤١/١، والإنصاف: ٢٨٠، وشرح ابن يعيش: ٨٤/٢، والجنى الداني: ٥٦٢، ٥٦٣، والخزانة: ١٥٠/٢...

(3) هذا عجز بيت من معلقته المشهورة وصدره:

ألا ربّ يوم صالح لك منهما

انظر ديوانه: ١٠، وشرح المعلقات لأبي جعفر النحاس: ١٠٩/١ ودارة جلجل المذكورة =

ولا سِيَّما يومٌ بِدارةِ جُلجُلِ

يروى مجروراً ومرفوعاً، وقد يُروى فيه[1] النّصبُ.

قالَ المشرّحُ: السِّيُّ: هو المثلُ، من قولهم سَوَّيتُ الشيءَ فَتَسَوَّى، واستَوى فإذا قُلتَ: هم فُضَلاَءُ كُرَمَاءُ لا سيَّما زيدٌ فمعناه: لا مثيلَ له في هاتين الخَصلَتَين. ولا سِيَّما يومٌ، إذا رَفعتَ يوماً فما مَوصوفةٌ[2]، تقديره: لا سِيّ شَيءٌ هو يَومٌ، فإذا جَررتَهُ فما صِلَةٌ، وتقديرُه: لا سيَّ يومٍ. فإذا نَصبتَهُ فَما نكِرَةٌ، لا مَوصولةٌ ولا مَوصوفةٌ، تقديرهُ: فلا سِيَّ شَيءٌ أَعني يَوماً. وفي كلامِ شَيخِنا ها هنا إيماءٌ إلى أنَّ النَّصب فيه قليلٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: والخامسُ جارٍ على إعرابه قبلَ دُخُولِ كلمةِ الاستثناءِ، وذلك ما جَاءَني إلَّا زيدٌ، وما رأيتُ إلَّا زيداً، وما مررتُ إلَّا بزيدٍ.

قالَ المشرِّحُ: الكلامُ إذا كان غيرَ مُوجَبٍ، غيرَ تامٍّ لغا فيه ـ كما ذكرناه ـ إلَّا، وكان إعرابُه إعرابَه قبلَ دخولِ إلَّا، أَلا تَرَى أنَّك إذا قُلتَ: ما جاءني إلَّا زَيدٌ، فزيدٌ[3] مرفوعٌ على الفاعِلِيَّة، كما كان قبلَ دُخُول كلمةِ «إلّا» وكذلك[4] إذا قلتَ: ما رأيتُ إلّا زَيداً «فزيداً» منصوبٌ كما كانَ قبلَ دخولِ كلمةِ «إلّا»، وكذلك إذا قُلتَ: ما مررتُ إلا بزيدٍ «فزيدٌ»، مجرورٌ قبلَ كلمةِ «إلّا»[أ/٣]

= في البيت اسم موضع، ودارات العرب كثيرة جمعها الأصمعي في مؤلف خاص وهو مطبوع. وجمعها محمد بن حبيب أيضاً، وصاعد بن الحسن البغدادي... وأوردها كلها أصحاب معاجم البلدان... أمّا دارة جلجل فانظر عنها الدارات للأصمعي: ٥، ومعجم ما استعجم لأبي عبيد البكري: ٣٨٥/١، ٥٣٤، ومعجم البلدان لياقوت: ٥٢٨/٢، وانظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٤٨ والخوارزمي: ٢٦ وزين العرب: ١٩ وشرح الأندلسي: ٢٨٢/١، وابن يعيش ٨٦/٢ والبديع في علم العربية: ٧٩ وانظر المغني: ٣٥١، ٤٨٣، والتصريح: ١٤٤/١، والهمع: ١٣٤/١ والخزانة: ٦٣/٢.

(١) في (أ).

(٢) في (أ) موضوعة.

(٣) في (أ) فقط.

(٤) فوق هذه الكلمة كتب الناسخ بخط دقيق كلمة «طرّة»

فإن سألتَ: لم لا يَجوزُ أن تكونَ «إلاّ» في قولك: (٣ما جاءَني إلا زيدٌ٣) وَصْفاً بمعنى «غير»، ويكون ارتفاعُ زيدٍ من حيثُ إنّه سَرى إليه رَفعةُ «غيرِ» والدليلُ عليه قولُهم: ما ضَربَ إلا هندٌ، ولو كان ارتفاع هندٍ بالفاعلية لَقَبُحَ تَذكيرُ الفعلِ فيه، ولم يَقبُحْ؟ أجبتُ: لو كان إلاّ ها هنا بمعنى «غير» لكان أيضاً بمعناه في قولك(٢): ما مررتُ إلاّ بزيدٍ، وليس بمعنى «غير» ها هنا. لأنَّه يصيرُ المعنى ها هنا(٣) حينئذٍ: ما مررتُ غيرَ بزيدٍ، فزيدٌ مرفوعٌ بالفاعلية كما كانَ قبلَ دُخُولِ كَلمةِ «إلاَّ»، وكذلك إذا قُلتَ: ما رأيتُ إلاّ زيداً فزيدٌ منصوبٌ كما كان قبلَ دُخُولِ كَلِمَةِ إلاَّ، وكذلك إذا قلتَ: ما مررتُ إلاَّ بِزَيدٍ، فزيدٌ مجرورٌ قبلَ دخولِ كلمةِ إلاَّ.

قالَ جارُ اللَّه: «والمشبَّهُ بالمفعولِ منهما هو الأولُ، والثاني في أحدِ وجهيه، وشَبَهُهُ به من(٤) حيثُ مجيئُه فضلةً في الكلامِ».

قالَ المشرِّحُ: عني بالوجهِ الأولِ الضرب الأوّلِ من الأضربِ(٥) الخمسةِ، أعني: ما كانَ منصوباً أبداً، وهو ما استُثنِيَ بإلاَّ، وعَدا، وخَلا، وما قُدِّمَ من المستثنى، وما كان استثناؤه منقطعاً. وبالثَّاني: الضَّربَ الثَّاني من الخمسةِ الأضربِ، وهو ما جَازَ فيه النصبُ والبدلُ، من كلامٍ غيرِ مُوجَبٍ، وعنى بأحدِ وجَهَيه ما نَصبتَ فيه المُستثنى، أمَّا إذا لم تَنصِبه فلا حاجةَ فيه إلى الشَّبَه. قالوا(٦): شُبّهَ المُستثنى المنصوبُ بالمفعولِ من حيثُ إنّه فضلةٌ جاءت بعد تمامِ الكلامِ، وهذا من إقناعيَّاتِ النحويين:

(١ - ١) في (أ) وفي (ب) بعد كلمة الآ: ها هنا وصفاً...

(٢) في (ب) قوله.

(٣) في (أ).

(٤) في (ب) لمجيئه فضلة.

(٥) في (ب) الخمسة الأضرب.

(٦) من هنا... إلى آخر شرح هذه الفقرة نقله البيكندي في شرحه المسمّى بـ(المقاليد): ١٥٧/١ ثم رد على الخوارزمي بقوله: وما ذكره هدم قاعدة النحاة، وفرق إجماعهم، وإجماعهم في النحو حجّة موجبة، وترك الحجة زيغ عن سواء المحجّة، فكان خلافه عن =

وربَّ كـلامٍ مرَّ فـوقَ مَسَامِعِي كما طَنَّ في لَوحِ الهَجيرِ ذُبابُ

والوجهُ فيه أنَّ إلّا في محلِّ النَّصبِ على الحالِ، ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ: جاءني القومُ إلّا زيداً، فمعناه: جاءَني القومُ مستثنىً منهم زيدٌ، ومُستثنىً منصوبٌ على الحالِ، وكذلك أنَّ قولَه[1]:

.... إلّا الـفَـرقَـدَانِ

بأنَّ إلّا ها هنا صِفةٌ، والمعنى: كلُّ أخٍ غير الفرقَدَانِ مُفارقه أخوه، والحالُ والصِّفةُ يتآخيان، ونظيرُ هذه المسألة: الواوُ بمعنى مَع، فإن سَألتَ: فما تقولُ في قولهم: ما جاءني أحدٌ إلّا زيداً، فإنَّك لو جَعلت إلّا حالاً لزم أن يكونَ ذو الحال نكرةً؟ أجبتُ: ذو الحال قد يجيء نكرةً، ومنه قول مُحَمَّـدٍ[2] في كتابِ السَّـرقـةِ: «وإذا خـرج جمـاعـة[3] ممتنعينَ»، وفي الحديثِ[4]: «فأتى[5] فرسٌ سابقاً له» فإن نصبتَه فعلى الحالِ وإلّا فعلى الوَصف. فإن سألت: النَّحويُّون قد اتَّفقوا على أنَّ إعرابَ المُستثنى على البَدَلِ إذا لم تُعمِل فيه «إلّا»، وأنت قد جَعلتَ إعرابَه على الصِّفةِ؟ أجبتُ: هما عبارتان مَحصُولُهما واحدٌ، والذي يدلك على أنَّهما ليسا بدلاً ومبدلاً أنَّ من شأن البدلِ والمبدلِ أن يَقَعَا معاً في كلامٍ إمَّا مُوجَبٍ، وإمَّا غيرِ مُوجَبٍ وأمَّا أن يقعَ أحدُهما في مُوجَبٍ والآخرُ في غيرِ مُوجَبٍ، أو على العكسِ فلا.

قالَ جارُ اللّه: فصلٌ، وحكمُ غيرِ في الإعرابِ حكمُ الاسمِ الواقعِ بعدَ إلّا، تَنصِبُهُ في الموجَبِ المُنقطعِ، وعندَ التقديمِ، وتجيزُ فيه البَدَلَ[6]

= مقابلة إجماعهم كطنين الذباب، ومن يتيمّم مع الماء الطهور بالتراب؟! ويميل إلى السراب مع السائغ من الشراب؟.

(١) سيأتي ذكره في متن المفصّل بعد قليل فانظر تخريجه هناك.

(٢) هو محمد بن الحسن الشيباني تقدم التعريف به.

(٣) في (ب).

(٤) أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر رقم ٢٥٧٧.

(٥) في (ب) فأيّ.

(٦) في (ب) فقط الرفع.

والنَّصبَ في غيرِ الموجَبِ.

قالَ المُشَرِّحُ: «غيرُ» له معنى «إلاّ»، وإعرابُ الاسمِ الواقعِ بعدَ «إلاَّ»، ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ: «جاءَني القومُ غيرَ زيدٍ فمعناه معنى إلاَّ، وله إعرابُ الاسمِ الواقعِ بَعد إلاَّ بدليلِ أنَّ (1إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعدَ إلاّ في المَوجبِ هو النَّصبُ، «وغيرُ» له ذلك ها هُنا، وكذلك تقول في المنقَطِع: ما جاءني أحدٌ غيرَ حِمارٍ ـ بالنصب ـ، كما تَقُولُ: ما جاءَني أَحَدٌ إلاَّ حِمَاراً. وكذلك تقولُ1): ما جاءني غيرَ زيدٍ، وغيرُ زيدٍ، بالنَّصب والرَّفع، كما تقول: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ، وإلاّ زيداً، وفي الجملةِ الاسمُ الواقعُ بعدَ إلاّ بمعنى الصِّفةِ على مضادَّةِ غيرِ، وذلك أنّه يَصعُبُ إعرابُ الأوّلِ، كما أنَّ غيراً يَصعُبُ إعرابُ الثَّاني.

قال جارُ اللَّه: وإنّما عَمِل فيه غيرُ المتعدي لشَبَهِهِ بالظَّرفِ لإبهامِه.

قالَ المشرّحُ: هذا أيضاً من الأشياءِ الإقناعية، فلا يُنتفَعُ به.

قالَ جارُ اللَّه: فصلٌ؛ واعلم أنَّ إلاّ وغيراً يَتَعارضان ما لِكُلِّ واحدٍ منهما، فالذي لغيرِ في أصلِه أن يكونَ وَصفاً[2] يمسّه إعرابُ ما قبلَه، ومعناه المُغايرة: وخِلافُ المُماثلةِ، ودلالَتُها عليه من جِهتين، من جِهةِ الذَّاتِ، ومن جِهَةِ الصِّفَةِ، تقول: مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ، قاصِداً إلى[3] أنَّ مرورَك كان بإنسانٍ آخرَ، أو بمن لَيست صفتُهُ صفَتَهُ.

قالَ المشرّحُ: فرقٌ بينَ غيرِ (4-إذا كان وصفاً، وبينَ إلا-4) إذا كانت[5] استثناءً ألاَ تَرى أنَّك لو قلتَ: مررتُ بغيرِ زيدٍ، وبزيدٍ أيضاً لجازَ،

(1 ـ 1) ما بين القوسين مصحح على هامش نسخة (أ) فلم يظهر في الصورة.
(2) في (أ) صفة.
(3) في (ب) فقط قاصداً إلى ذلك أنّ..
(4 ـ 4) في (ب).
(5) في (أ) كان.

ولو قلتَ: مررتُ بالقومِ إلاَّ زَيداً وزيداً أيضاً لم يجز[١]، وكذلك إذا قلتَ: جاءني القومُ غيرُ أصحابِك على الوصفِ لم يكن الأصحابُ من جملةِ القومِ، وكانوا جَماعةً على حِدَةٍ، وإذا نَصبتَ على الاستثناء فالأصحابُ من جملةِ القومِ، ولأنَّ الصِّفَةَ كما تَجوزُ في الجَمع تَجوزُ أيضاً في الواحدِ، والاستثناءُ لا يكونُ إلاّ في بعض من كلٍّ، ألَا تَرى أنَّك لو قُلتَ: عِندي دِرهَمٌ غيرُ زائفٍ، ودِرهَمٌ غيرُ جَيّدٍ لجازَ، ولو قلتَ: عِندي دِرهَمٌ إلا زائِفاً لم يَجُز، إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ، احتمل معنيين.

أحدُهما: أنْ يكونَ الممرورُ به غيرَ زيدٍ.

الثاني: أنْ يكونَ الممرورُ به غيرَ زيدٍ مع أنَّه لَيست له صِفَةُ زيدٍ، لأنَّ زَيداً فَقيهٌ، والمَمرورَ به أديبٌ، أو لأنَّ زيداً عالِمٌ والممرورَ به جَاهِلٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: وفي قوله عزَّ وجلَّ[٢]: ﴿لا يَستوي القاعدون من المؤمِنين غير أولي الضَّررِ، والمُجاهدون في سبيلِ اللَّهِ﴾ الرّفعُ صِفةُ للقاعدين، والجرُّ صفةٌ للمُؤمِنين والنَّصبُ على الاستثناءِ.

قالَ المشرّحُ: إذا جَعَلتَ الرَّفعَ صفةً للقاعِدين[٣]، فمعناه: لا يَستوي القاعدون الأَصِحَّاءُ من المؤمنين والمُجاهدون، وإذا جعلتَهُ صفة للمؤمنين، فالمعنى: لا يَستوى القاعدون من المؤمنين [٤-]الأَصِحَّاءِ والمجاهدون، وإذا جعلتَه استثناءً فمعناه لا يَستَوي القاعِدُون من المؤمنين[-٤] والمجاهدين في سبيلِ اللَّهِ إلاّ أولي الضَّرَرِ من القاعدين فإنّهم لا يَستوون بالمُجاهدين.

قالَ جارُ اللَّهِ: ثم دَخَل على إلاَّ في الاستثناءِ، وقد[٥] دَخلَ عليه إلاَّ

---

(١) في (ب) لما جاز.

(٢) سورة النساء: آية: ٩٥.

(٣) في (أ)، (ب) القاعدون.

(٤ ـ٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ) ثم دخل على إلاّ.

في الوَصفِيّة، وفي التَّنزيلِ(١): ﴿لو كانَ فيهما آلهةٌ إلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أي غيرُ اللَّهِ، ومنهُ قَوله(٢):

وكـلُّ أخٍ مُفـارقـه أخوه   لعمْـر أَبيـكَ إلّا الفـرقَـدَانِ

قالَ المُشَرِّحُ: قوله ثُمَّ دخلَ فاعله مُضمَرٌ وهو ضميرُ غير المُضمَر في عليه من قولِه: «وقد دَخَل عليه» إلّا لغير إلّا في قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلّا اللَّهُ﴾ مستثنىً فيها اللَّه لفَسدتا، ليست للاستثناء إنما هي صفةٌ، لأنّها لو كانت للاستثناء لفسد معنى الآية، ألا تَرى أنَّك لو قلتَ: لو كان فيهما آلهةٌ مستثنىً فيها اللَّه لكان المعنى فاسداً، وهذا يُوهِمُ أنَّه لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ اللَّه مستثنى منها اللَّه(٣ لفسدتا، لكان المعنى فاسداً، وهذا لأنَّه يوهمُ أنه لو كانَ فيهما آلهةٌ غيرُ مُستثنى منها اللَّه٣) لما فَسدتا، وهذا فاسدٌ من معنى الآية إلا إذا كان بمعنى غير(٤ قالوا إنما يُستثنى بغير في كُلِّ مكانٍ يَصلُحُ أن يكونَ صفةً، ويوصفُ بإلّا في كلِّ موضعٍ يصلحُ أن يكونَ استثناءً، فعلى ذلك لو قلتَ: عِندي من الرجالِ عشرةٌ غير كريم، وكذلك قولك عندي رَجُلٌ إلا كريم لم يجز٤)، وله(٥) شرطٌ وعلامةٌ. أما الشَّرطُ فكلُّ مَوضعٍ / لا يَصلُحُ [٤٣/أ]

---

(١) سورة الأنبياء: آية: ٢٢.

(٢) البيت لحضرمي بن عامر بن مجمّع الأسدي يكنى أبا كدّام. صحابي فارس شاعر توفي نحو سنة ١٧ هـ أخباره في أمالي القالي: ٦٦/١، والمؤتلف والمختلف: ٨٤، والخزانة: ٥٥/٢، ونسبه سيبويه إلى عمرو بن معدي كرب الزبيدي وهو في ديوانه: ١٨١، قال الأعلم: ويروى لسوّار بن المضرّب. انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٤٩ وشرح الخوارزمي: ٢٦، وزين العرب: ١٩ وشرح ابن يعيش: ٨٩/٢، والأندلسي: ٢٨٦/١، والزملكاني: ١١٩/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٧١/١ انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٤٦/٢. وشرحها للكوفي: ٣٥، ٢٢١، والمقتضب: ٢٠٩/٤، والكامل: ٧٦/٤، وكتاب الشعر لأبي علي: ١٢٦، البديع في علم العربية: ٧٨ والتذييل والتكميل: ٤٤/٣، وتذكرة النّحاة: ٢٤٢/٢ والخزانة: ٥٢/٢، ٨٩/٤.

(٣ - ١) في (ب).

(٤ - ٢) في (ب).

(٥) في (أ) فله.

فيه الاستثناءُ لا يصلُحُ فيه أن يكونَ إلّا صفةً، ولو قلتَ: جاءني رَجُلٌ إلَّا زيدٌ لم يجز، لأنَّه موضعٌ لا يصلُحُ فيه الاستِثنَاءُ، وهذا لأنَّ «إلَّا» في الاستثناءِ،فإذا نُقِلَ إلى غَيره من المعنى فإنَّه يجوزُ أن يكونَ فيه صورةُ الاستثناء مخفوضةٌ، ولذلك قُلنا: إذا قُلتَ: ما رأيتُ من أحدٍ إلَّا زيدٍ - بالجر - لم يَجُز، لأنَّه إنما يمكنُ الوصفُ فيه أن لو أمكنَ الاستثناءُ، ولهذه المسألةِ نظيرٌ، وهو أنَّهم قالوا: النّسبةُ إلى الجَمعِ لا تجوزُ، لأنَّ المنسوبَ إليه في الحقيقةِ، إما الولدُ[1]، أو المولدُ، وذلك مفردٌ، فإذا نَسبتَ على المجازِ[2] إلى غيرِ الولدِ والمولدِ فلا بُدَّ من أن يُصانَ فيه صورةَ النِّسبَةِ، وذلك أن يكونَ المنسوبُ إليه مفرداً، وكذلك قالوا بأنه يَجوزُ تَرخيمُ الاسمِ في بابِ النِّداءِ، فإذا رُخِّمَ في غيرِ النِّداءِ ذلك الاسم فلا بُدَّ من أن يكونَ[3] قابلاً للنداءِ، حتى أنَّه لو كان مُعَرَّفاً باللاّم لم يَجُز تَرخيمُه، فعلى حَسبِ ذلك إذا قُلتَ: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ فأنتَ بالخيارِ إن شئت جعلتَ إلا زيداً مُستثنىً[4]، وإن شئتَ جعلتَ إلّا زيداً صفةً.

أمّا العلامةُ فقد قالَ النحّويون: آيةُ ذلك أن يكونَ ما بعدها تابعاً لما قبلها في الإعراب كقولك: أتاني القومُ إلَّا زيدٌ، ورأيت القومَ إلّا زيداً، ومررتُ بالقومِ إلَّا زَيدٍ وأَنشدَ سيبويه[5] لذِي الرُّمّةِ[6]:

أُنيخَت فَألقَت بَلدةً فوقَ بَلدةٍ   قَليلٌ بها الأَصواتُ إلا بَغَامُها[7]

---

(١) في (ب) يجب.

(٢) في (ب) الوالد أو الولد.

(٣) في (ب) الجواز.

(٤) في (ب) أن يكون ذلك الاسم.

(٥) في (أ) استثناء.

(٦) الكتاب: ١/٣٧٠، وشرح السّيرافي: ١/٧٣، والنكت للأعلم: ٢٣٤.

(٧) ديوانه: ١٠٠٤ من قصيدة أولها:

مررنا على دار لميّة مرة   وجاراتها قد كاد يعفو مقامها

وانظر الشاهد في المقتضب: ٤/٤٠٩، وشرح ابن يعيش: ١/٩٣، وشرح الأندلسي: ١/٢٨٦ والأشموني: ٢/١٥٦، والخزانة: ٢/٥٦.

قالَ الإمامُ عبدُ القاهر الجُرجاني: لا يجوزُ أن يكونَ الرّفـعُ على البَدَلِ، لأنَّ البَدَلَ في الإثباتِ لا يجوزُ، ألا تَرى أنَّك لا تقولُ: جاءَني القومُ إلا زيداً، إن شئتَ فاستأنس بما ذكره ابنُ السِّراج[1] في الفرق بينَ إلّا بمعنى الاستثناء، وبين إلَّا بمعنى غَير. الذي له عِندي مايةٌ إلا درهمين فقد أقرَّ بثمانيةٍ وتسعين درهماً، وإذا قال: له عندي ماية إلّا درهمان، فقد أقرَّ بماية، لأنَّ المعنى: له عِندي مايةٌ غيرُ درهمين.

قالَ جارُ اللّه: ولا يجوزُ إجراؤُه مَجرى غيرِ إلا تابعاً، لو قلتَ: لو كان فيهما إلّا اللّهُ، كما تَقولُ: لو كان فيهما غَيرُ اللّهِ لم يَجز.

قالَ المشـرّح: إلّا إذا أُجري مَجرى غيرِ فإنّه لا يجوزُ إلّا تابعاً، وهذا لأنَّ «إلّا» مما لا عَرَاقَةَ له في الوَصفِ، فأمرُ وَصفيَّته مع تَبعِيّتِهِ أوضعُ، فإن سألتَ: هَبْ أنَّ «إلَّا» لا تَجري مجرى غيرِ إلّا تابعاً، ولكنْ لِمَ لا يجوزُ ﴿ لو كانَ فيهما آلهةٌ إلّا اللّهُ ﴾ وهذا لأنَّ الكلامَ غيرُ مُوجَبٍ لكونه مُصَدّراً بالشرطِ، دَلّ عليه مسألةُ كتابِ الطَّلاقِ، إن خَرَجْتِ إلّا بملاءَةٍ فأنتِ طالقٌ، فمتَى خَرَجَتْ من غيرِ ملاءَةٍ حَنَثَ، ألا تَرى أنَّه لو لم يكُن غيرَ مُوجَبٍ لما جازَ فيه الاستثناءُ بدون المُستثنى منه؟ أجبتُ: بأنَّ إلّا[2] في هذا الكلامِ عندَ تركِ المُستثنى منه[3] لا يَخلو من أن يكونَ الاستثناءُ أو الوصفُ، فلئن كانَ الاستثناءُ جاءَ[4] ما ذكرتُهُ من الفَسَادِ المَعنَوِيّ، وهو أنَّه يُوهم أنَّه لو كانَ فيهما آلهةٌ غيرُ اللّهِ مُستَثنى منها اللّهُ لما فَسَدَتا، وإن كانت للوصفِ جاءَ ما ذكرتُه من الفَسَادِ اللَّفظِيّ، وذلـك: «°أنَّ رجوعَ «إلّا»°» إلى غيـرِ أَصـلٍ في

---

(١) لم أجد هذا النص في كتاب الأصول لابن السراج فربما أنه في كتاب له آخر وانظر الغرة لابن الدهان: ٢/٢١٩.

(٢) في (أ) لا.

(٣) في (ب).

(٤) في (ب).

(٥ ـ ٥) ساقط من (أ) كتب في موضعه اللّه.

الوصفِ[1]، قوله[2] بأنَّ هذا الكلامَ غيرَ مُوجَبٍ، قُلنا: ما الدليلُ على ذَلك؟ ويشهدُ له قولُ شَيخِنا في الكَشَّاف: لأنَّ «لو» بمنزلةِ إنَّ في أنَّ الكلامَ معه مُوجَبٌ. ذكره في سُورة الأنبياء[3] .

قالَ جارُ اللَّهِ : وشبَّه سيبويهِ بأَجْمَعُون .

قَـالَ المُشَرِّحُ : أجمعـون تقعُ أبـداً[4] تـأكيـداً لِكلِّهم ، قـالَ اللَّهُ تَعالى[5] : ﴿ فَسَجَدَ الملائكةُ كلُّهم أَجْمَعُـون ﴾ فإن سـألتَ : ما معنى أَجْمَعُون ؟ أجبتُ : أمَّا كُلُّهم فمعناه لم يَخْرُج منهم أحدٌ ، وأمَّا أَجْمَعُون فمعناه : أنَّه قد وَقَعَ منهم[6] السُّجودُ دفعةً لاجتِمَاعِهِم على السُّجود ، يُريد أنَّ[7] إلاَّ بمعنى غير صِفةٌ ، لا تكونُ بدونِ المَوْصُوفِ كما أنَّ أجمعون تأكيدٌ لا تكونُ بدونِ المُؤكّد .

تخمير : عن عَلِيِّ بن عيسى : غيرُ تكونُ على ثلاثةِ أوجهٍ : بمعنى سِوى ، وبمعنى الاستثناء ، وبمعنى الجَحْدِ ، تفسيرُ ذلك : مررتُ برجلٍ غَيرك ، ومررتُ برجلٍ سِواك ، وجاءني القومُ غيرَ زَيدٍ ، وما جاءني أحدٌ[8] غيرَ زَيدٍ ، فالنَّصبُ كما تقولُ : جاءني القوم إلاَّ زيداً ، وما جاءَني أحدٌ إلاَّ زيـداً ، [9]وجئتُ بغيرِ شيءٍ ، وجئتُ بلا شيءٍ من أحد إلاَّ[9] زيداً .

قالَ جارُ اللَّهِ : فَصلٌ ، ويقولون : ما جاءَني من أَحدٍ إلاَّ عَبد اللَّه وما

---

(١) في (ب).
(٢) في (أ) قولك.
(٣) الكشاف: ٥٦٨/٢ .
(٤) في (ب) أجمعون أبدا تقع .
(٥) سورة الحجر: آية: ٣٠.
(٦) في (ب) وقع السجود منهم.
(٧) في (ب) بان .
(٨) في (ب).
(٩-٩) في (أ).

رأيتُ من أحدٍ إلَّا زيداً ، ولا أحدَ فيها إلَّا عَمرٌو فيَحْتَمِلُ البَدَلُ على مَحَلِّ الجَارِ والمَجْرُورِ لا على اللَّفظِ .

قَالَ المُشَرِّحُ : « مِنْ » الاستغراقيّة لا تدخلُ إلَّا على النَّفي ، وكذلك لا تدخلُ إلَّا على النَّكرةِ ، كما في قوله تَعالى[١] : ﴿ وما من إله[٢] إلَّا اللَّهُ ﴾ ﴿ وما من إلهٍ إلَّا الله الواحدُ القهَّارُ[٣] ﴾ .

قال أبو سعيدٍ السِّيرافي : إنما دَخَلت « مِنْ » في النَّفي على النَّكرةِ لنقلِهِ من الواحِدِ إلى معنى الجِنس وكان معناه من واحدٍ إلى أَقصى هذا الجِنس ، إذا عرفتَ هذا فوجهُ انسكابه بك إلى الغَرض أنَّه لو أبدلَ عبدُ اللَّهِ من / أحدٍ في اللَّفظ للزمَ أن تكونَ من الإستغراقيَّة فيه داخلةً في مقامِ [٤٣/ب] الإثباتِ وعلى المَعْرِفَةِ ، وكِلا الأمرين مُستحيلٌ ، أمَّا كونُه حينئذٍ في مقامِ الإثباتِ ، فلأنَّ الاستثناءَ بعدَ النَّفي إثباتٌ ، والبَدَلُ في حُكمِ تكريرِ العاملِ ، وأمَّا أنَّها حِينَئِذٍ تكونُ داخلةً على المعرفةِ فظاهرٌ ، وأمَّا أنَّ كلا الأمرين مستحيلٌ فبالإجماعِ ، ولو كانت هي التي تَدْخُل على المَنفيّ والمُوجَب لجازَ خَفضُ ما بعدَها إلَّا بها ، كقولك : ما أخذتُ من أَحَدٍ إلَّا زيدٍ ، لأنَّ « من » صلةُ الأخذ في هذا ، ولَيست استغراقيَّة[٢] ، وأمَّا قولهم : ولا أحَدَ فيها إلَّا عَمرٌو فالوَجْهُ ما ذكرتُه من قولِ حاتِمٍ[٣] :

* ولا كريمَ من الولدان مَصْبُوحُ *

من أنَّ أحداً وحدَه في مَحلِّ الرَّفعِ لا أن يكونَ الذي في مَحَلِّ الرَّفعِ ها هنا هو المَنْفِي مع لا .

---

(١) سورة آل عمران: آية: ٦٢.

(٢) الآية في (أ) فقط.

(٣) سورة ص: آية: ٦٥.

(٤) في (أ).

(٥) في (ب) الاستغراقية.

(٦) تقدم تخريجه في المنصوبات في اسم لا التي لنفي الجنس.

قالَ جارُ اللّه: وتقولُ: ليس زيدٌ بشيءٍ إلَّا شيءُ لا يُعبأُ به، قال طَرَفَة[1]:

أبنِي لُبَينَى لستُمُوا بِيَدٍ ... إلَّا يَداً لَيست لَهَا عَضُدُ

قالَ المشرِّحُ: إذا قُلتَ: ليس زيدٌ بشيءٍ إلَّا شيئاً لا يُعبَأ به، فليس فيه إلَّا النَّصبَ، وذلك أنَّه لا يجوزُ فيه الجَرُّ، ولا الرَّفعُ فتعَيَّنَ النَّصبُ، أَمَّا أنَّه لا يجوزُ فيه الجَرُّ، فلأنَّه لو جازَ ذلك للزِمَ أن تكونَ الباءُ الدَّاخلةُ على خبرِ لَيس داخلةً في مقامِ الإثباتِ، وذلك لا يجوزُ وأمَّا أنَّه لا يجوزُ فيه الرَّفعُ فلأنَّ المبدَلَ منه وهو قولك: بشيءٍ في محلِّ الرَّفعِ، لأنَّ خبرَ ليس لا يكونُ مرفوعاً. بَنُو لُبَينى: قومٌ من بني أسَدٍ، أُمُّهم لُبَينى، من بَنِي وَالِبة[2] بن الحارث بن علبة[3] وبعده:

أَبَنِي لُبَيْنَىٰ لا أحبّكُمُ ... وَجدَ الإلَهُ لَكُم كما أَجِدُ

البيتُ لأوس بن حَجَر، يقولُ: أحبَّكُم اللَّهُ كَما أُحِبُّكم، وأوس كان[4] لا يُحِبُّهم إنَّما تَهكَّمَ كأنَّه يُريدُ: لا أحبَّكُمُ اللَّهُ، وأبْغَضَكُمْ[5] كما أُبغِضُكم.

---

(١) البيت ليس لطرفة إنما هو لأوس بن حجر. انظر ديوانه: ٢١ وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٤٩، وشرح الخوارزمي: ٢٧، وزين العرب: ١٩ وشرح ابن يعيش: ٢/٩٠، وشرح الأندلسي: ١/٢٨٨ والزّملكاني: ٢/١٢١ وهو من شواهد الكتاب: ١/٣٦٢ انظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ٢/٦٨ وشرحها للكوفي: ٩٧، وانظر معاني القرآن للفراء: ٢/١٠١، ٤١٦ والمقتضب: ٤/٤٢١.

(٢) بنو والبة بن الحارث من بني أسد من جبالهم أبان الأسود أحد جبلي أبان الذي يقطع بينهما وادي الرّمة ومن قراهم نبهانيّة.

انظر معجم ما استعجم ١/٩٥، ومعجم البلدان ونهاية الأرب للقلقشندي أقول: هذه المواضع لا تزال على تسميتها القديمة دون تغيير إلّا أنّ سكانها ليسوا الآن من بني أسد، بل هم حاضرة وبادية، أمّا الحاضرة فامشاج من قبائل شتى، وأمّا البادية فأغلبهم من بني سالم من حرب وبنو سالم في الأصل من مزينة. وهذه المواضع قرب مدينة الرس في منطقة القصيم في أواسط نجد.

(٣) هكذا في نسختي الكتاب، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي بن ثعلبة.

(٤) في (ب).

(٥) في (أ) وأبغضكم إلا مثل ما أبغضكم.

قالَ جارُ اللَّهِ : وما زيدٌ بشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يُعبأ به بالرَّفعِ لا غيرُ .

قالَ المشرِّحُ : الدَّلِيلُ على أنَّه لا يجوزُ في مثلِ هذا البدلِ إلَّا الرفعُ ، أنه لا يَجُوزُ فيه الجَرُّ ولا النَّصبُ فتَعَيَّنَ الرَّفعُ ، أمَّا الجرُّ فلأنَّه لو انجَرَّ لكانت الباءُ التي لا تَدخُلُ إلَّا في مقامِ النَّفي داخلةً في مقامِ الإثباتِ ، وذلك لا يجوزُ . أمَّا النَّصبُ فلأنَّه لو انتَقَصَ النَّفيُ في بابِ المُشبَّهتين بليس فلا مَساغَ فيه للنَّصبَ . فإن سألتَ : ما ذكرتَ من الدَّليلِ وإن دَلَّ على أنَّ الرَّفعَ واجبٌ فها هنا ما يَدُلُّ على أنَّه غيرُ جائزٍ فضلاً عن الوجوبِ وهذا لأنَّ إعرابَ هذا الإسمِ على البَدَلِ من الأوَّلِ ، والرَّفعُ في البَدَلِ إنما يكونُ أن لو كانَ الرَّفعُ في المبدلِ ، والرَّفعُ ليس في المُبدَلِ ها هنا ، فيكونُ في البدلِ .

أما بيانُ المُقدّمةِ الأُولى فظاهرٌ ، وأمَّا بيانُ المقدّمةِ الثَّانيةِ فلأنَّ قولك : بشيءٍ في قولك : ما زيدٌ بشيءٍ في مَحَلِّ النَّصبِ بدليلِ هذه الباءِ .

أجبتُ : قَولُهُ بأنَّ الرَّفعَ في هذا الإسمِ غيرُ جائزٍ ، قُلنا : ما الدَّليلُ على ذلك ؟ قولُه : إعرابُ هذا الإسم على البَدَلِ من الأولِ ، والرَّفعُ في البَدَلِ إنَّما يكونُ لو كانَ في المُبدَلِ ، والرَّفعُ ليسَ في المبدَلِ ها هنا ؟ قُلنا : لا نُسَلِّمُ ، وهذا لأنَّ المُبدَلَ إذا وَقَعَ في مِثلِ هذا المَوقِعِ ، أعني ما بَعد الاستِثْنَاء الواقِع في بابِ المُشَبَّهتين بليس فإنَّه يجوزُ فيه الرَّفعُ فكذلك البَدَلُ .

ومما ألغزَ فيه أفضلُ القُضَاة الجَنْدِيِّ في هذه المسألة(١) :

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٢٨٨/١ هذا اللّغز كما نقل تعليق الخوارزمي عليه ونقله الزملكاني في شرحه: ١٢١/٢ ولم يصرح بنقله عن الخوارزمي مع أنه نقل تعليق الخوارزمي عليه قـال: ومما ألغز فيه بعضهم: . . . وممن نقلوا هذا اللّغز أيضاً السّيوطي في كتابه «الأشباه والنظائر» الجزء الثاني: ص ٢٨٩ إلاّ أنه نسبه للخوارزمي نفسه، وهو خطأ ظاهر كما ترى، والذي حداه على ذلك رغبته في تقطيع أوصال النصوص طلباً للاختصار حتى يوهم أنه يملي =

مـا تـابـعٌ لم يَتَّبـع متبُـوعَـه   في لفـظِهِ ومَـحَلِّهِ يا ذا الـثَّبَـت
مـاذَا بِعلمٍ غَيـرِ عِلمٍ نـافِـعٍ   بـالغتُ في إتقـانِـهِ حـتَّى ثَـبَتْ

ومن العَجَبِ العَجيبِ في شأنِ هذا اللُّغزِ أنَّ الكَلامَ فيه كما هو لِتَعْريفِ هذه المَسألةِ فقد جَرى بين أثناءِ النَّظمِ ما يَدُلُّ على صُورةِ المسألةِ أيضاً، وصوّره بقوله : « ماذا بِعلْمٍ غَيرِ علمٍ نافعٍ » . فلمَّا عَرَضَهُ على جارِ اللَّهِ قال : لقَد جِئتَ شيئاً إدّاً . والنَّصبُ على الاستثناءِ فيها كلِّها جائزٌ إلَّا في الفصلِ الأخيرِ . أما في قولِكَ : ما جاءني من أحدٍ إلَّا عَبد اللَّه فظاهرٌ كما لو قلت : ما جاءني أحدٌ إلَّا عبدَ اللَّه ، وأما في قولك : ما رأيتُ من أَحَدٍ إلَّا عَبْدَ اللَّه فكذلك ظاهر كما لو قلت : ما رأيتُ أحداً إلَّا زيداً ولكنَّ النَّصبَ فيه كما يَحْتَمِلُ البَدَل ، يَحْتَمِلُ الاستثناء ، وأمَّا قولُك : لا أحدَ فيها إلَّا عَمراً ، فقد قالَ أبو سَعِيدٍ السِّيرَافِي(١) : ويجوزُ لا أحدَ فيها إلَّا زيداً بالنَّصبِ على الاستثناءِ ، وتقديرُ الكلامِ قبلَ إلَّا على التَّمامِ ، (٢ولا يصلحُ ذلك في لا إله إلَّا اللَّه ، لأنَّ الكلامَ قبلَ إلَّا لا يَحْسُنُ تقديره على التمـامِ ٢) ، وقد أجازَ فيه الزَّجَّاجُ نَصبَهُ على الاستثناءِ وتقديره : لا إله للحَقِّ وهو ضعيفٌ . وأمَّـا قولُك : ليس زيدٌ بشيءٍ إلَّا شيئاً لا يُعْبَأُ به فظاهرٌ ، وهو بمنزلةِ أن تقولَ : ما مرَّ زيدٌ بأحدٍ إلَّا عمراً ، فإنّ عمراً يجوزُ أن يكونَ منصوباً على الاستثناءِ ، فكذلك هَذا .

قالَ جارُ اللَّهِ : فصلٌ ، وإن قدّمتَ المُستثنى على صِفَةِ المُستَثْنَى منه فَفيه طريقان : أحدُهما : ـ وهو اختيارُ سيبويهِ ـ أن لا تَكترِثَ للصِّفَـةِ ، وتَحمِلَه على البَدَلِ .

= من حفظه سامحه اللَّه ورحمه والسيوطي أمّا أنه نقله عن شرح الخوارزمي (التخمير): مباشرة، وأمّا أنه نقله عن شرح الأندلسي، وهو كثير النقل عن هذا الأخير، وكلاهما قد صرّح أنه لأفضل القضاة. وأفضل القضاة هذا هو يعقوب بن شيرين الجندي الذي تقدّم ذكره في أول هذا الباب.

(١) شرح كتاب سيبويه: ١٢٢ حميديّة.

(٢ ـ ٢) ساقط من (أ).

قال المشرّح : قوله : ـ أن لا تكترِثَ للصِّفةِ وتحمِلَه على البَدَلِ ، له معنيان أحدُهما : ـ أنَّك تَجْعَلُ تأخيرَ المُستثنى عن الموصوفِ[1] كتأخيره عن الصِّفةِ / وهذا لأنَّ الموصوفَ والصِّفَةَ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، فإذا تأخَّرت عن المَوصوفِ ، فكَأنَّه تأخرَ عن الصِّفَةِ . الثاني : أن تَجعل الصِّفَة كالعَدَمِ ، لأنَّ المقصودَ هو الموصوفُ . [٤٤/أ]

قال جار اللَّه : والثَّاني[2] : أن يُنَزَّلَ تقديمُه على الصِّفةِ منزلةَ تَقديمِهِ على المَوصوفِ فتَنْصِبُهُ .

قالَ المُشَرِّحُ : يريدُ أنَّ الاستثناءَ لما تَقَدَّمَ الصِّفةَ ، فكأنَّه تَقَدَّمَ الموصوفَ ، لأنَّهما بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، والاختيارُ في هذه المسألةِ اختيارُ سِيبَويهِ ، لأنَّه لا يَجعلُ الموصوفَ تابعاً للصِّفةِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : وذلك قولُك : ما أَتاني أحدٌ إلَّا أَبوكَ خيرٌ من زَيدٍ ، وما مررتُ بأحدٍ إلَّا عَمرو خيرٌ من زَيدٍ ، وتقولُ : إلَّا أَباك وإلَّا عَمراً .

قال المشرّحُ : الصورتان المتقـدّمتان همـا اللَّتان فيهمـا المُستثنى (٣مرفـوعٌ ومجرورٌ نظيرَ الوجهِ الأوَّلِ ، والصُّورتان المُتأخِرتان هما اللَّتان فيهما المُستثنـى٣) منصوبٌ نَظيرَ الوَجهِ الثَّاني .

قالَ جارُ اللَّهِ : فَصلٌ ، وتقولُ في تَثْنِيَةِ المُستثنى : ما أَتاني إلَّا زيدٌ ، وإلَّا عَمراً وإلَّا زيداً وإلَّا عمرٌو ، ترفعُ الذي أَسندتَ إليه ، وتَنْصِبُ الآخرَ ، وليس لَكَ أن تَرْفَعَهُ ، لأنَّك لا تقولُ : تَركوني إلَّا عمرٌو .

قـالَ المشرّح : المبـرِّدُ يُسمّي هـذا البـابَ في كتـابِـهِ المـوسـوم بـ(المُقْتَضَب)[4] تكريرَ الاستثناءِ بغيرِ عَطْفٍ . إذا قلتَ : ما أَتاني إلَّا

(١) في (أ) المنصوب.

(٢) في (ب).

(٣ـ٣) في (ب).

(٤) المقتضب: ٤/٤٢٤.

زيدٌ[1] وإلَّا عمراً ، رفعتَ أحدَ الإِسمين ، لأنَّه لا بُدَّ للفعلِ من فاعلٍ ، ويَنْتَصِبُ الآخرُ على الاستثناءِ ، لأنَّ المعنى تَرَكْتَنِي غيرَ زيدٍ إلَّا عمراً . فإن سألت : لِمَ لا يجوزُ أن يَرْتَفِعَ الاسمان ها هنا ؟ أجبتُ : لأنه[2] يَلزمُ من ذلك تَعدُّدُ الفِعلِ ، والفاعِلُ واحدٌ . فإن سألتَ : لِمَ لا يَجُوزُ أن يكونَ ارتفاعُ الثاني منهما على البَدَلِ ؟ أجبت[2] : البَدَلُ على أربعةِ أضرُبٍ ، وجميعُ الأضرُبِ ها هنا منتفِيَةٌ . فإن سألتَ : في كلامِ الشَّيخِ ها هُنا نَظَرٌ ، وذلك لأنَّ قولَه : تَركوني ليسَ بمنزلةِ ما أتاني إلَّا زيدٌ ، ألا تَرى أنَّ زيداً قد تَرَكَهُ في تَركوني ، ولم يَتركه في ما أَتانِي إلَّا زَيْدٌ ؟ أجبتُ : الشَّيخُ ها هنا تَعَمَّدَ تسهيلَ الجوابِ ، لا تَطْبيقَ اللَّفظِ بالمعنى ، وإن حاوَلتَ ذلك فَقُل : تركَنِي النَّاسُ وراءَ زيدٍ إلَّا عَمراً ، وما ذَكرناه من العِنايةِ أحسَنُ وأَكْثَرُ مطابقةً ، ولو قلتَ : ما أتاني إلَّا زيداً ، وإلَّا أبو عبدِ اللَّهِ كانَ جَيِّداً إذ كان أبو عبد اللَّهِ زَيداً .

قالَ جارُ اللَّهِ : وتقولُ : ما أَتاني إلَّا عمراً إلَّا بِشراً أحدٌ ، مَنصوبين لأنَّ التَّقديرَ : ما أَتاني إلَّا عمراً أَحَدٌ إلَّا بِشرٌ على إبدالِ بِشرٍ من أَحَدٍ فَلَمَّا قَدَّمتَهُ عَليه[3] نَصبتَهُ .

قالَ المشرِّحُ : إذا قُلتَ : ما أَتاني إلَّا عَمراً إلَّا بِشراً أَحَدٌ نَصبتَ ، لأنَّ المُستَثنى إذا كانَ مُقدَّماً على المُستثنى منه فهو مَنصوبٌ ، واحداً كانَ أو مُتَعَدِّداً ، وتقديرُ الشَّيخِ ها هنا فيه[4] لُطفٌ ومُداراةٌ ، وذَلِكَ أنَّه يقولُ : أنتَ تَعلم أيضاً أن تقديمَ أيِّ مُستَثنَىً كان على مُسْتَثْنَىً منه جائزٌ ، وتَعلمُ أيضاً أنَّ إبدالَ أيِّ مُسْتَثْنَىً منه من مُستَثْنَىً منه أيضاً ، فهب أنّي قُلتُ : ها هنا : ما

(١) في (ب) إلا زيداً إلا عمرو، وكلاهما يجوز، لكنّ ما أثبته يوافق ما في المقتضب.
(٢) في (أ).
(٣) في (أ).
(٤) في (أ) فهو.

أَتاني إلاَّ عَمراً أحَدٌ إلاَّ بِشرٌ فقدّمتُ مُستثنى[1] ، وأبدَلتُ مُستَثنىً[2] ، فإذا قَدَّمتُ هذا البَدَلَ[3] إلى الذي هو مُستثنى على المستثنى منه فقد عَلِمتَ أيضاً أنَّه لا يكونُ في هذا المُستَثنى سِوى النَّصبِ فتَنصِبُ المُستَثنيان ضَرورةً .

قال جارُ اللَّهِ : فصلٌ ؛ وإذا قُلتَ : ما مَرَرتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه كانَ ما بعدَ إلاَّ جملةً إبتدائيَّةً ، واقعةً صِفةً لأحدٍ ، وإلاَّ لَغوٌ في اللَّفظِ مُعطِيةٌ في المعنى فائِدَتَها جاعلةً زيداً خَيراً من جَميعِ من مررتَ به .

قالَ المشرِّح : إذا قُلتَ : ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه فما بعدَ إلاَّ جملةٌ ابتدائيةٌ في محلِّ الجَرِّ ، [4]علـى أنَّها صِفـةٌ[4] للمجرورِ قَبْلَ « إلاَّ » . فإن سألتَ : لِمَ لا يجوزُ أن تَكُونَ الجُمْلَةُ الابتدائيَّةُ بعد « إلاَّ » إما مجرورةً على البَدَلِ من المُستثنى ، وإمَّا مَنصوبةً على الاستِثناءِ وهذا لأنَّ الأصلَ في الاستثناءِ أنَّ المُستَثنى من جِنسِ المُستثَنى منه ، فيكونُ تقديرُ الكلامِ : ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ أحَداً زيدٌ خيرٌ منه ، فيكونُ أحدٌ المُستَثنى إمَّا مَجْرُوراً على البَدَلِ من أحدٍ المُستثنى مِنه ، وهو أحدُ قِسمي الترديد ، وإمَّا[5] المنصوبُ على الاستثناءِ وهو الثاني من قِسمي الترديد[5] ؟ أجبتُ : لو كان الأمرُ كما ذكرتَ لجازَ فيه الوَصْفُ بغيرِ ، كما لو كان أحدٌ في جانبِ المُستثنى مُظهَراً ، وهذا لأنَّ كلَّ موضِعٍ جازَ فيه الاستثناءُ بإلاَّ وإعمالها جازَ فيه الاستثناءُ بغيرِ إلاَّ .

قالَ جارُ[6] اللَّهِ : « فصلٌ ؛ وقد أوقعَ الفِعلُ موقِعَ الإسمِ المُستَثنى في قولهم : نَشدتُك / اللَّهَ إلاَّ فَعلَت ، والمعنى ما أطلُبُ منك إلاَّ فِعْلَكَ » . [٤٤/ب]

---

(١) في (أ) المستثنى.
(٢) في (ب).
(٣) في (أ) الكلام.
(٤ ـ ٤) في (ب) لأنها على صفة.
(٥ ـ ٥) في (ب).
(٦) في (ب) فصل قال رحمه الله:

قالَ المشرّحُ : نشدتُكَ اللَّهَ معناه : سَأَلْتُك باللَّهِ ، ومحصوله : ما أطلُبُ منك إلَّا فِعْلَك ، فإن سألتَ : الفِعلُ الواقعُ بعدَ الاستثناءِ إذا كانَ في معنى المصدَرِ فكيفَ لم يَرد على صِفَةِ المَصْدَرِ ؟ أجبتُ : لأنَّ الفِعلَ الواقعَ قبلَ « إلَّا » قد اجتَمَعَ فيه أنَّه قَسَمٌ ، بِدَلِيلِ قولِهم : عزمتُ عليكَ لتَفْعَلَنَّ ، وأنَّه طَلَبٌ ، ومنتَفٍ وقد اجتمَعَ فيه ثـلاثُ جهاتٍ ، اثنتـان منها القَسَمُ والطَّلَبُ ، والثالثُ : هي الطَّلَبُ المَنْفِيُّ ، أمَّا الثنتان من حيثُ أنَّه قَسَمٌ واجبٌ أن يُتلقى كالقسمِ بجملةٍ مصدّرةٍ باللاَّمِ ، ومن حيثُ إنه طَلَبٌ ، وَجَبَ أنْ يَكونَ الواقِعُ مَصدراً غيرَ مُصَدَّرٍ باللاَّمِ فقُلنا بأنَّه غيرُ مُصَدّرٍ باللاَّمِ عَمَلاً بالدَّليلين بقدرِ الوُسْعِ . وأمَّا الثَّالثةُ : فلأنَّ الفِعلَ الواقِعَ قبلَ الاستثناءِ كما كانَ طَلباً مَنْفِيًّاً اقتضى أن يَتَخَلَّلَ بين الفِعلين حَرفُ الاستثناءِ ، تَوفيراً على الأشياءِ[1] حُقوقَها . فإن سألتَ : الفعلُ الواقعُ بعدَ الاستثناءِ إذا كَانَ في معنى المُستقبلِ فكيف لم يَجِيء مُسْتَقْبَلاً ؟ أجبتُ : فرقٌ بين قوله : ألا جَلَسْتُم ، وبين أن يُقال ألا تَجْلِسُون ، [2]وذلـك لأنَّ ألا جَلَسْتُم طَلَباً لإتمامِ الجُلُوسِ والفَرَاغِ منه ، بخلافِ يَجلسـون[2] ، فإنه يَحتمـل أن يُراد بـه الافتِعال من غيرِ أن يتمَّ الجُلُوسُ .

قالَ جارُ اللَّهِ : وكذلك : أَقسمتُ عَلَيْكَ إلَّا فعلتَ ، وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللَّه عنه : « بالإيواءِ والنَّصرِ إلَّا جَلَسْتُم » .

قالَ المشرّحُ : يريدُ أَقسمتُ عليكَ إلَّا فَعَلتَ ، بمنزلةِ نَشَدْتُك اللَّهَ إلَّا فَعلتَ ، في أنَّه فِعلٌ مُثبَتٌ من حيثُ الظَّاهِرُ مَنْفِيٌّ من حيثُ المَعنى ، والمُستَثنى فِعلٌ . وعن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « لما تُوفي رَسولُ اللَّهِ ﷺ : بَعَثَ أَبو بَكرٍ بَعثاً فمرُّوا ببلادِ ضَمادٍ فلمَّا جاوزُوا تلكَ الأرضَ وقفَ أميرُهم فقالَ : أَعزِمُ على كلِّ من أصابَ شيئاً من أهلِ هذه الأرضِ إلَّا رَدَّه » ، وضَمادٌ هو

---

(١) في (ب) الاستثناء.

(٢ ـ ٢) في (ب).

الذي بايعَ رسولَ اللَّه ﷺ . دَخَلَ ابنُ عبّاسٍ إلى بعضِ الأنصارِ في وليمَةٍ فقامُوا ، فقالَ : « بالإيواءِ والنَّصرِ . . . » الحديثُ نُقِلَ عن « بصائرِ أبي حيَّان التَّوحيدي »[1] بخَطِّ جارِ اللَّهِ ، وأراد بالإيواءِ والنَّصرِ ما في قولِهِ تعالى : ﴿والَّذين آووا وَنَصَرُوا . . . ﴾[*] فاستعطَفَهم بما وَرَدَ فيهم ، وما هو من خَصَائِصِهِم .

قالَ جارُ اللَّهِ : وفي حَديثِ عُمَرَ : عَزَمتُ عليكَ لما ضَرَبَت كاتِبَكَ سَوطاً بمعنى إلاَّ ضربتَ .

قالَ المشرِّحُ : في[2] حَديثِ عَمَرَ : رِوايةٌ أُخرى عن يَحيى بن كَثيرٍ أنَّ كاتِباً لأبي مُوسى كَتَبَ إلى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ من أَبو[3] موسى فكَتَبَ إليه عُمَرُ : إذا أَتَاكَ كِتابي هذا فاضرِبهُ سَوطاً واعزِلهُ عن عَمَلِك .

قالَ جارُ اللَّهِ : فصلٌ ، والمُسْتَثنى يُحْذَفُ تَخْفِيفاً ، وذلك قولهم : ليسَ إلاَّ ، وليس غيرُ .

قالَ المشرِّحُ : الكُوفيُّون يقولونَ : لا غَيرَ بفتحِ الرَّاءِ ، بمنزلةِ لا ريبَ فيه والبَصريُّون يضمُّونه على الغَايةِ ، قال أَبو سَعِيدٍ السِّيرافيّ : فالحَذفُ الذي يَستعملونه بعدَ إلاَّ وغيرِ ، إنما استَعْمَلُوه إذا كانت إلاَّ وغيرُ بعدَ لَيسَ فَقَط . وأمَّا معنى « لَيسَ إلاَّ » فقد مَضَى .

(١) (أبو حيّان: . . . ـ ٤٠٠ هـ) علي بن محمد بن العباس التوحيدي أبو حيان، من أعيان أدباء القرن الرابع الهجري. مولده بشيراز، وقيل: بنيسابور، ووفاته سنة ٤٠٠ هـ صحب ابن العميد والصاحب بن عباد فلم يحمدهما وألف فيهما مثالب الوزيرين. قال ابن الجوزي: زنادقة الإسلام ثلاثة ابن الراوندي والتوحيدي، والمعري وشرهم التوحيدي فإنهما صرحا ولم يصرح.

أخذ علم العربية عن أبي سعيد السيرافي، وهو كثير الذكر له والثناء عليه في مؤلفاته. انظر ترجمته في معجم الأدباء: ٣٨٠/٥، وميزان الاعتدال ٣٥٥/٣.

والنّص في كتابه البصائر والذخائر: ٣١٨/١ تحقيق الدكتور إبراهيم الكيالي.

(٢) في (ب) يوجد في . . .

(٣) في (أ) أبي.

(*) سورة الأنفال: آية: ٧٤.

[بَابُ الخَبَرِ وَالاسمِ في بَابي كَانَ وَإنَّ]

قالَ جارُ اللَّه: الخَبَرُ والاسمُ في بابي كانَ وإنَّ لَمّا شُبِّهَ العامِلُ في البابين بالفِعلِ المُتَعدّي، شُبِّهَ ما عَمِلَ فيه بالفاعِلِ والمَفعولِ.

قالَ المُشَرِّحُ: قد مَرَّ وَجهُ الشَّبَهِ بينَ الحَرفِ المُشَبَّهِ وبينَ الفِعلِ في المَرفوعاتِ، وأمَّا خبرُ كان فلأنَّه يُشبِهُ المفعولَ من حيثُ إنّه اسمٌ يعقُبُ الفاعِلَ، وللفعلِ عليه دِلالةٌ واقتضاءٌ، وقد جَازَ أن يُكَنَّى عَنه بالضَّميرِ المتَّصِلِ.

قالَ جارُ اللَّه: فصلٌ؛ ويُضمَرُ العامِلُ في خبرِ[1] كانَ في مثلِ[2] قولِهم: الناسُ مَجزِيُّونَ بأعمالِهم إن خيراً فخيرٌ، وإن شَرّاً فَشَرٌّ، والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خِنجراً فَخِنْجَرٌ، وإن سَيْفاً فسَيفٌ أيْ: إن كانَ عَمَلُه خَيراً فَجَزَاؤُه خيرٌ، وإن كان عملُه شَرّاً فجزاؤُه شَرٌّ، [3]ومنهم مَن يَنصِبُها أي: إن كان خَيراً كان يُجزى[4] خَيراً[3].

قالَ المشرِّحُ: هـذه المَسألـةُ على أربَعَةِ أوجُـهٍ، نَصبُ الاسمين، ورفعُهُما، ونَصبُ الأولِ ورَفعُ الثاني. وهو أجودُ الوُجُوهِ، وعلى العَكسِ،

(١) في (أ) في باب.
(٢) ساقط من (أ).
(٣ ـ ٣) ساقط من (ط).
(٤) في (ب) فقط.

والمعنى إن كان عَمَلُه خيراً كان جَزاؤُه، خَيراً، وإن وَقَعَ منه خَيرٌ فجزاؤُه خَيرٌ.

تخمير: أَحسَنُ الوجوهِ في هذه المَسألةِ كما ذكرنا نَصبُ الأوّلِ ورَفعُ الثاني، وتَقدِيرهُ على ما ذكره[1] في المَتنِ إن كان عملُه خَيراً فجزاؤُه خيرٌ، وإنّما أَضمَرنا «كان» لكثرةِ وُرُودِها في الكَلامِ. فإن سألتَ: /لِمَ[2] لا تُضمِر [٤٥/أ]
كان التّامة حَتّى يرتفعَ الاسمُ؟ أجبتُ: لأنَّ كان التي هي عبارةٌ عن الجُمل أدورُ في الكلامِ من كانَ التّامة، فيكونُ إضمارُها أولى، وإنّما أُضمرنا المبتدأ في جانبِ الجَزاءِ[3]، ولم نُضمر فيه الفِعلَ، لأنَّ الفاءَ التي تَقَعُ جَواباً إنّما تَدخُلُ للابتداءِ وهذا لأنَّ الجَزَاءَ متى كانَ فِعلاً لم يَحتَج إلى الفاءِ، ثُمَّ رَفعُهُما مَعاً، وتقديرُه إن كان منه خَيرٌ فجزاؤُه خَيرٌ، و«كان» هـا هنـا إمَّا التّامةُ، وإمَّا النّاقِصَةُ، وإنَّما كان هذا الوَجهُ دونَ الوَجهِ الأوَّلِ في الحُسنِ، لأنَّ آخرَ الكَلَامِ ليس على سَنَنِ أوَّلِهِ، ثم نَصبُهُما مَعاً، وتقديرُه إن كان عَمَلُه خَيراً فهو يُجزَى خيراً، وإنما كانَ هذا الوَجهُ دونَ الوَجهِ الثّاني لكثرةِ الإضمارِ فيه، وهو إضمارُ المبتدأ والفِعلِ المَبنِيّ للمَفعولِ، وفاعِلِه. ثُمَّ رَفعُ الأوّلِ ونصبُ الثّاني، وتقديرُه إن حَصَلَ[4] منهم خَيراً كان جزاؤُه خَيراً وإنما كان هذا الوَجهُ أَضعَفَ الوُجُوهِ، لأنَّه عكسُ الوَجهِ المُختَارِ، ومُخالفةُ الأصلِ فيه في الظَّرفِ. فاعرفه بَحثاً يَشهدُ له الذَّوقُ بالصّحةِ.

قالَ جارُ اللّه: والرَّفعُ أَحسنُ في الآخرِ.

قالَ المُشرِّحُ: لأنَّ الآخِرَ هو الجزاءُ المقصودُ بهذا الكَلامِ فَيكُونُ أَداؤُه بِأَقوى الجُملَتَين وهي الإسميَّةُ أولى.

---

(١) في (أ) ذكر.
(٢) في (ب) فلم.
(٣) في (ب) الخبر.
(٤) في (ب) وقع.

قالَ جارُ اللَّه: ومنهم من يَرفعُهُما ويُضمِرُ الرَّافعَ، أي: إن كان معه خِنجَرٌ فالذي يُقتلُ به خِنْجَرٌ.

قالَ المُشَرِّحُ: تَفسير هذا الكلامِ قد مَرَّ آنفاً.

قالَ جارُ اللَّهِ: قال النُّعمانُ بنُ المُنذِرِ[1]:

قَد قِيلَ ذلكَ إن حَقاً وإن كَذِباً

قالَ المُشَرِّحُ: اعلَم أنَّ إيرادَ هذا البيتِ ها هُنا من حَيَّاتِ هذا الكتابِ وعَقَارِبِهِ وذلك أنّه يُوهِمُ أنَّ البيتَ من قبيلِ الكَلامِ المُتَقَدِّمِ، وأنَّه يَجوزُ فيه الوُجُوهُ، وقد قالُوا بأنَّه لا يَجوزُ فيه [2]إلّا النَّصبُ[2]، وهذا لأنَّه إنَّما يقعُ مثلُ هذا على تقديره اسماً لكانَ، ويُجعَلُ الخَبَرُ في تقديرِ الظَّرفِ له، ومُحالٌ أن تكونَ جُملةُ الشَّرطِ[3] ظَرفاً لِجَميعهِ، فلهذا استَحالَ أن تُقَدِّره بقولكَ: إن كانَ فيه حَقٌّ وكَذِبٌ، ومثله قولُهم: مذ كانَ ذلك إن صالِحاً وإن فاسِداً، وأمَّا قولهم[4]:

---

(١) عجزه:

فما اعتذارك من قول إذا قيلا

وقصة البيت سيذكرها الشارح بعد قليل.

توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٥٠، والخوارزمي: ٢٨، وزين العرب: ١٩ وشرح ابن يعيش: ٩٧/٢، والأندلسي: ٢٩٥/١، والزملكاني: ١٢٧/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١٣١/١، وانظر شرح أبياته لابن خلف: ١١٩/١ وشرحها لابن السيرافي: ٣٥٢/١، وشرحها للكوفي: ٣٣، ١٦٤. وانظر أمالي ابن الشجري: ٣٤١/١، ٣٤٧/٢، وشرح الأشموني: ٢٤٢/١، والخزانة: ٨٧/٢.

(٢ - ٢) في (ب).

(٣) في (ب) الشيء.

(٤) البيت لليلى الأخيليّة، انظر ديوانها: ١٠٩ وروايته هناك.

لا تَـغـزُوَنَّ الـدَّهـرَ آل مُـطَرِّف   لا ظـالِـمـاً أبـداً ولا مَـظلُومـا

من قصيدة لها تمدح آل مُطرف العامِريّين وتعرّضُ بعبد اللَّه بن الزّبير. والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ١٣٢/١، وانظر شرح أبياته لابن خلف: ١٢٠/١، وشرحها لابن السيرافي: ٣٤٥/١، وشرحها للكوفي: ١٩، ٣٣، ١٦١ وقد ردّ الأسود الغُندجاني في فرحةِ الأديب: ١٩ على ابنِ السّيرافي، وأكّدَ أنَّ البيتَ لحُميد بن ثور الهلالي. وهو بذلك يوافق ما رواه القالي في أماليه: ٢٤٥/١، وقد أثبتها الأستاذ المرحوم عبد العزيز الميمني في ديوان =

لا تَقْـرَبَنَّ الـدَّهـرَ آلَ مُـطَرِّفٍ   إن ظـالِمـاً منهُم وإن مَـظلُومَـا

فإنّما وَجَبَ نصبُه، لأنَّ المُخاطَبَ مُضمَرٌ في الفِعل فانتَصَبَ ظالماً على الخبرِ، ولا يُمكنُ غَيرُ ذلك، لما يَقتَضِيه مَعنى البَيتِ، فاعرفهُ بَحثاً (١للّه دُرّه١).

(٢لهذا البيتِ قِصَّةٌ عَجيبَةٌ، عَلِقَتْ منذُ صِبَايَ بحفظِي وما عُنيت بحفظِها بلَفظها. كان لِلَبيدِ بن رَبيعة العامِريّ قَرابةٌ رآهم ذاتَ ليلةٍ وهو صَبِيٌّ مُغتمِّين، فَسَألهم عن شَأنِهم فلم يلتَفِتُوا إليه، فألَحَّ عليهم إلى أن قالوا: أنَّ لَنا ببابِ النُّعمانِ بنِ المُنذرِ مُهمّاً، وهُناكَ ربيعُ بنُ زيادٍ العَبسيِّ، وله مَزيدُ قُربَةٍ واختصاصٌ بالنُّعمان، وبَينَنَا وبَينَه عَداوَةٌ فقالَ: استَصحِبوني وأنا أكفي مُهِمَّتَكُم، فلمَّا انتَهوا بلبيد إلى بابِ النُّعمان استأذن أن بالبابِ صَبِيّاً شاعراً، فأُدخِلَ، وأدخَلَ قرابَتَهُ على النُّعمانِ فقالَ والرَّبيعُ هُناكَ مَعَه(٣):

نَحنُ بَنـو أمِّ البَـنيـن الأربَعَـهْ
نَحنُ خِيـارُ عـامِـرِ بنِ صَعْصَعَـهْ
إلَيـكَ جـاوَزنـا بِـلاداً مَسْبَعَـهْ
نُخبِـرُ عن هـذا خَبِيـراً فـاسْمَعَـهْ
مهـلاً أبيتَ اللَّعنَ لا تـأكُـل معـه
إنَّ استَـه مِـن بَـرَص مُـلَمَّـعَـهْ
وإنَّـه يُـدخِـلُ فـيـهـا أُصبُـعَـهْ
يُـدخِـلُه حتَّـى يُـوارى أشجَـعَـهْ
كـأنَّـمـا يَـطلُبُ شَـيئـاً ضَـيَّـعَـهْ

= حميد: ١٣٠ وانظر اللآلي للبكري: ٥٦١، وأمالي ابن الشجري: ١/٤٣١، ٢/٣٤٧، والتصريح: ١/١٩٣، والعيني: ٢/٤٧، ٨٧...

(١ - ١) في (أ).

(٢ - ٢) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٣) ديوان لبيد: ٣٤٠ - ٣٤٣ فيه القصة والأبيات وهي تنقص بعض الأبيات عن ما ثبت في ديوانه وقد وردت القصة مجملة في كثير من شروح المفصّل وشروح أبياته.

قوله: «فاسمَعَه» كأنه على حذفِ النُّون الخَفيفةِ وإرادتِها، والعربُ تتطيَّرُ من الأبرص، فلمَّا سَمِعَ النُّعمان ذلك أمسَكَ عن مواكَلتِهِ. فقالَ الرَّبيعُ: - أبيتَ اللَّعن - إنّ لَبيداً كذَّابٌ، مُرْ إنسانـاً يُفَتِشْ عَنّي، فقالَ النُّعمان:

قَد قِيلَ ذَلِـكَ إنْ حَقّاً وإنْ كَـذِبا فمـا اعتِـذَارُك مِن شَيء إذا قِيـلا

ونحو ذلك المَثَلُ[1]: «إنّ حَسبَكَ من شَرٌّ سَمَاعُـه»[2].

قالَ جارُ اللّهِ: ومنه ألاَ طعامٌ ولو تمراً، وآتني بدَابَّةٍ ولو حِمَاراً، وإن شئتَ رَفَعتَ بمعنى ولو يَكونُ تَمرٌ وحِمارٌ.

قـالَ المُشَـرِّحُ: كـانَ هي التَّـامَّـةُ، وهـذا من الكَـلام المُسمَّى بـ(التَّجريدِ)، وعَليه قِراءَةُ من قَرَأ[3] ﴿ فإذا انشقتِ السَّماءُ فكانت وردةً كالدِّهان ﴾[4] أي فَحَصَلتْ سماءٌ وَردةٌ.

قالَ جارُ اللّه: وادفع الشَّرَّ ولو أُصْبُعاً.

قالَ المُشرِّحُ: ولو كان الدَّفعُ مِقـدارَ أُصبُعٍ، والمعنى: وَلَـو كانَ الدَّفعُ[5] قَليلاً.

قالَ جارُ اللّهِ: ومنه: أمَّا أنت مُنطَلِقاً انطَلَقت، وما مَزِيدةٌ مُعوَّضَةٌ من الفِعلِ المُضمَرِ، ومنه قولُ الهَذليّ[6]:

أبا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ

---

(١) جمهرة الأمثال: ١/٣٤٤، ٢/٢٦٥، والمستقصى: ٢/٦٢.

(٢ - ٢): ديوان لبيد: ٣٤٠ - ٣٤٣ فيه القصة والأبيات وهي تنقص بعض الأبيات عن ما ثبت في ديوانه وقد وردث القصة مجملة فيكثير من شروح المفصّل وشروح أبياته.

(٣)

(٤) سورة الرحمن: آية: ٣٧.

(٥) في (أ).

(٦) ليس للهذلي، وإنما هو للعَبّاس بن مرداس السّلمي. تقدم ذكره انظر ديوانه: ١٢٨ وأبو خراشة =

قالَ المشـرِّح: هذه المسألةُ فيها بَينَ البَصريّين والكوفِيّين خِلافٌ(١)، أمَّا الكوفيُّون فيقولُون أصلُ «أنَّ» هذه إنَّ المكسُورة التى للجَزَاءِ، وأنَّها إنَّما تُفتَحُ إذا دَخَلَت عَليها «ما» لِيَلِيها الاسمُ فيُجِيزُون أمَّا زيدٌ قائماً أَقُم معه مع فَتحِ الهَمزَةِ، على أنَّها قد غَيَّر صورَتَها ليؤذِنَ بتغييرِ عَمَلِها في الشَّرطِ، والمتروك فيها، وعن(٢) مُجاهِدٍ(٣) وأَبِي العَجّاج(٤) - ﴿إنّا هَدَيناهُ السَّبيلَ أمَّا شاكراً وأمَّا كَفُوراً﴾(٥) بفتحِ الهمزة فيهما وَهِي لُغَةٌ شاذَّةٌ نَقَلها الفَرَّاءُ عن قَيسٍ والبَصرِيُّون يقولون هي «إنْ» المَصدَرِيةِ، واللاَّمُ منها محذوفةٌ، لأنَّ حروفَ الجَرِّ تُحذَفُ عندَ إن وأن كثيراً، «وما» مزيدةٌ مُعَوَّضَةٌ من الفِعلِ

= هذا هو خفاف بن عمير بن الحارث السلمي المشهور بـ (خفاف بن ندبة) وهي أمه، أخباره في الشعر والشعراء: ٢٥٨/١.

توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٥١، والخوارزمي: ٢٨، وزين العرب: ٢٠، وشرح ابن يعيش: ٩٩/٢، والأندلسي: ٢٩٧/١، والزملكاني: ١٢٨/٢. والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ١٤٨/١، انظر شرح أبياته لابن خلف: ١٣٧ وشرح الكتاب للسّيرافي: ٦٠، والنكت للأعلم: ١٠٥، والخصائص لابن جني: ٣٨١/٢، والمنصف: ١١٦/٣، وأمالي ابن الشجري: ٣٤/١، ٣٥٣، ٣٥٠/٢، والخزانة: ٨٠/٢، ٤٢١/٤.

(١) لم ترد هذه المسألة في كتب الخلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة لا في الإنصاف، ولا في التبيين، ولا في ائتلاف النصرة، ولا أشار إليها ابن اياز في شرح الفصول، لأنه ألف في الخلاف النحوي، وإذا مرت به مسألة خلافية أحال إلى كتابه الإسعاف الذي تمم به كتاب الإنصاف لابن الأنباري وقد تتبعت مؤلفات ابن اياز فوجدت يشير إلى ثمان وثلاثين مسألة أوردها في كتاب الإسعاف وكلها لم ترد في الإنصاف منها مسألتان وردتا في التبيين، وأوردها جميعها اليمني في ائتلاف النصرة. وهذه المسألة وردت مفصلة في شرح الأندلسي: ٢٩٧/١ وغيره.

(٢) في (أ) عن.

(٣) مجاهد: هو مجاهد بن جبير المكي، أبو الحجّاج، أحد أعلام التّابعين، وأئمة المفسّرين، توفي سنة ١٠٤ هـ ترجمته في غاية النهاية: ٤١/٢.

(٤) في النّسختين (أبي العجّاج) وفي البحر المحيط: ٣٩٤/٨ نسب هذه القراءة إلى أبي العـاج؟ هكذا. وقال: وهو كثير بن عبدالله السّلمي شامي ولي البصرة لهشام بن عبد الملك.

(٥) سورة الدّهر: آية ٣، لم أجد نصّ الفراء حول هذه الآية في المعاني: ٢١٤/٣ فربما أنه في موضع آخر لم أهتد إليه. وذكر أبو حيان في البحر: ٣٩٤/٨ أنّ أبا زيد الأنصاري حكاها عن العرب أيضاً.

المُضمَر راجعةٌ[1] إلى معنى المُسَلَّطَةِ فيما ذكره عَلِيُّ بن عيسى[2]، لأنَّها هِيَ التي سُلِطَت على حَذفِ كُنتُ بأنْ صارت عِوَضاً منه ونحوه «إنَّك ما وخَيْراً». قال أبو سَعِيد السِّيرافي[3] إنَّك ما وخَيراً مقرونان[4] على أنَّ ما مزيدةٌ، وهي لازمـةٌ عِوَضاً عن المَحذوفِ، وهو الخَبَرُ، ونظيرُها: أفعلُ هذا إمّا لا. (ما) ها هنا عِوَضٌ عن الفعلِ، والمَعنى: لأن كُنتَ مُنطلِقاً، من أجلِ أن كنتَ مُنطَلِقاً. وتمامُ البيتِ[5]:

فإنَّ قَومِي لم تَأكُلهُمُ الضَّبُعُ

وفي أمثالِهم[6]: «أَفسَدُ من الضَّبُعِ» لأنَّها إذا وَقَعَت في الغَنَم عاثَتْ، ولم تَكتَفِ بما يَكتَفي به الذِّئبُ، قال حَمزةُ الأصفهاني[7]: ومن عَيثِ الضَّبُعِ وإسرافِهَا في الإفسـاد استعارت العَرَبِ اسمها للسَّنة المُجدبةِ فقالوا: أكلَتنا الضَّبُعُ، وعن ابن الأعرابيّ[8]: لا يريدونَ بالضَّبع السَّنةَ، وإنما هو أنَّ النّاسَ إذا أجدَبوا ضعُفُوا عن الانبعاثِ وسَقطت / قُواهم، فعاثَت فيهم الضِّباعُ [٤٥/ب]

---

(١) في (ب) فيما ذكره علي بن عيسى إلى معنى المسلطة.

(٢) هو أبو الحسن الرّماني.

(٣) لم أهتد إلى هذا النّص في شرح السّيرافي.

(٤) في (أ) مقروناً.

(٥) ورد هذا البيت في ديوان العباس بن مرداس منفرداً بينما قال البغدادي في شرح أبيات المغني: ١/١٧٤ البيت من أبيات للعباس بن مرداس السلمي منها:

السلم يـأخذ منهم مـا رضيت بـه   والحـرب يكفيـك من أنفاسها جـرع

وهذا البيت مما أخلّ به الديوان، وهو للعباس في تفسير القاضي البيضاوي: ١/٢٣٠، وشرح أبياته لخضر بن عطا الله الموصلي: ١/١٥٦. وأبو خراشة هو خِفَافُ بن عُمَيرٍ.

(٦) جمهرة الأمثال: ١/١٠٤، والمستقصى: ١/٢٧١.

(٧) الدرة الفاخـرة: ١/٣٢٨ وحمزة الأصفهاني: من أدباء أصفهان، زار بغداد مراراً مولده سنة ٢٨٠ هـ ووفاته سنة ٣٦٠ هـ ألف كتاب الأمثال، والخصائص والموازنة بين العربية والفارسية وغيرهما. ترجمته في إنباه الرواة: ١/٣٣٥، والفهرست: ١٣٩.

(٨) هو محمد بن زياد الأعرابي أبو عبدالله من رواة الأشعار والأخبار، كثير الحفظ، ألف عدة مؤلفات أهمها كتاب النوادر. ترجمته في إنباه الـرواة: ٣/١٢٨ ومعجم الأدباء: ١٨/١٨٩.

والسّباعُ والذّئابُ فأكَلَتهُم. معنى البيت إن كنتَ ذا نَفرٍ فأنا أيضاً ذو نَفرٍ[1].

قالَ جارُ اللَّه: ويُروى قولُه[2]:

إمَّـا أقمتَ وأمَّا كنتَ مُـرتَحِـلاً   فـاللَّهُ يَكلأُ مـا تَأتِي ومـا تَـذَرُ

بِكَسْـرِ الأوّلِ، وفتحِ الثّانِي.

قالَ المشرّحُ: الأولُ شَرطٌ مَحضٌ، والثَّاني: لَيس بِشَرطٍ إنّما هو إخبارٌ عن ماضٍ معناه: إن قُمتَ فاللَّهُ يَكلأُ ما تَأتي وما تَذَرُ، أو لأن صِرْتَ مُرتَحِلاً فاللَّهُ يكلأُ ما تَأتِي وما تَذَرُ.

---

(١) في (ب) لم تقلّ.

(٢) لم أعثر على قائله إلاّ أنه في شرح الزملكاني منسوب إلى العباس بن مرداس سهو من الناسخ، لأن الشاهد الذي قبله للعباس بن مرداس كما بينا.

توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٥٢، والخوارزمي: ٢٩، وزين العرب: ٢٠ وشرح الأندلسي: ٢٩٨/١، وابن يعيش: ٩٨/٢، ٩٩ ، والزملكاني: ١٢٨/٢ وانظر: مغني اللبيب: ٣٤، وشرح أبياته للبغدادي: ١٧٩/١، ورواه الأزهري في تهذيب اللغة: ٦٢٩/١٥ ولم ينسبه.

أمـا أقـمـت وأمـا أنـت ذا سـفـر   فـاللّه يحفظ مـا تـأتي ومـا تـذر

[بابُ المنصوب بلا النافية للجنس]

قالَ جـار اللَّه: «المنصوبُ بلا التي لِنفيِ الجِنسِ هي كما ذكرتُ محمولةٌ عن إنَّ فلذلك نُصِبَ بها الاسمُ ورُفعَ الخبرُ».

قالَ المُشرّحُ: اِعلَم[1] أنَّ (لا) النافية على ضَربَين، المُشبّهةِ بليس، والنافيةِ للجنسِ، وبينهما فَرقٌ من حَيثُ الصُّورةُ، والمعنى، أمّا من حيثُ الصُّورةُ فمرفوعُ المشبَّهةِ بليس مقدَّمٌ على مَنصوبِها، والنافية للجِنسِ على عَكسِ ذلك، وأمَّا من حيثُ المعنى فلأنَّ النافيةَ للجنسِ تستغرِقُ الجنسَ نفياً من حيثُ اللَّفظِ، والمشبِّهةُ بليس فإنها ـ وإن كانت تستغرِقُ الجنسَ نفياً ـ لكن لا من حيثُ اللَّفظُ، بيانه: أن قولك: لا رجلَ في الدارِ جوابُ من قال[2]: هل في الدارِ من رَجُلٍ، وقولك: لا رجلٌ في الدارِ جوابُ من يقول: هل رَجُلٌ في الدار، وبين المعنيين فَرْقٌ، وذلك أنَّك إذا قلتَ: هل من رجلٍ في الدارِ معناه هل من واحدٍ واثنين فَصاعداً في الدارِ[3] فإذا قيلَ: لا رجلَ في الدارِ ـ بالفتح ـ فمعناه لا من واحدٍ ولا اثنين، ولا أكثر من ذلك في الدارِ إلا أنَّه حَذَفَ من الاستغراقيّةِ في الجوابِ اعتماداً على طَرَفِ السُّؤال، وضمَّن لا النافية معنى مِن ثُمَّ بُنِيَت على الفتحِ، فهذه الفَتحة في

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١/٢٩٩ شرح هذه الفقرة.

(٢) في (ب) يقول.

(٣) في (أ).

اسم «لا» النافية للجنس بمنزلةِ «من» الاستغراقيّة، بخلافِ قولِك: لا رَجُلٌ في الدارِ ـ بالرَّفعِ ـ لأنَّ معناه الجنس الثاني وهو بعضُ هذا الجنسِ واحداً كانَ أو أكثر، فقولك هل رجلٌ في الدَّارِ معناه هل بعض هذا الجِنسِ في الدَّارِ فإن قِيلَ لا رجلَ في الدَّار فمعناه لا بعضُ هذا الجنسِ في الدّارِ، وهذا وإن كان يَقتضي استغراقَ الجنسِ نفياً لكن لا من حَيثُ اللَّفظُ بل من حيثُ الصُّورةُ[١] نَفَى البَعض لأنّا متى نَفَينا بعضَ هذا الجِنسِ عن كونِهِ في الدارِ لزَم أن لا يكون فردٌ من أفرادِ هذا الجنسِ في الدَّارِ إذ لو كانَ فردٌ من أفرادِ هذا الجنسِ في الدارِ لزمَ أن يكونَ بعضُ هذا الجنسِ في الدّارِ، وقد حَكَمنا بأنّه ليس فيها فيكون مُتَدَافعاً.

وأما قَولُ النّحويين بأنَّ قولَنا: لا رَجُلٌ في الدّارِ بالرّفع نفيٌ لرجلٍ واحدٍ وقولنا: لا رَجُلَ في الدّارِ نفيُ الجنسِ فشيءٌ مُضحِكٌ[٢] يُضحَكُ منه ثم يُبكَى من عقولِ النَّحويين ألا تَرى أنَّ قولنا: لا رَجُلٌ أفضلَ مِنك مدحٌ وأيّ مدحٍ ولو كان المرادُ به واحداً[٣] لكان من أقبحِ ما يكون من الذَّمِ، بَلى يمكنُ أن يُقال على المجازِ لا رجلٌ في الدّارِ بل رجلان ولكنَّ ذلك لقرينةِ بل رَجُلانِ ويكون قولنا لا رجلٌ في الدار قابلاً للتخصيصِ لأنّه عامٌّ، والعُمُومِيَّاتُ قابلةٌ للتَّخصيصِ لأنَّ هذا الكلام في الأصلِ عامٌّ قبلَ تضمُّنِه معنى «من» الاستغراقيّة (٤فلما ضُمِّنَ [معنى] «من» الاستغراقية٤) لم يبقَ قابلاً للتخصيصِ ضَرورَة أنَّه تأكيدُ عُمومٍ النّفي[٥] بهذا التَّضمُّن فلم يبقَ قابلاً لفَسخِ مَعنى العُمُومِ.

---

(١) في (أ) الصورة.

(٢) في (أ).

(٣) في (ب) الواحد.

(٤ ـ ٤) في (أ).

(٥) بعد أن نقل الأندلسي هذا النّص من أول هذه الفقرة كما أشرنا سابقاً قال: قلت: أجمع علماء العربية على أنّ قولك: لا رجل في الدار غير عام بدليل حسنِ العطف لا رجل بل رجلان أو =

ووزانُ المسألتين ما لو حَلَفَ إنسانٌ لا يأكلُ طعاماً، ولا يشربُ شَراباً، ولا يلبسُ ثوباً، وقالَ عَنيتُ شيئاً دون شيءٍ دِينَ فيما بينه وبينَ اللَّهِ تَعالى، ولو حَلَفَ لا يأكلُ ولا يشربُ ولا يلبسُ وقال عَنيتُ شيئاً دون شيءٍ لم يُدَنْ فيما بينَه وبينَ اللَّهِ تَعالى. وأمّا أنَّها محمولةٌ على إنَّ فقد مَضى في المرفوعات.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وذلك إذا كان النَّفيُ مُضافاً كقولك لا غُـلامَ رجلٍ أفضلُ منه، ولا صاحبَ صدقٍ موجوداً، أو مضارعاً له كقولك: لا خَيراً منه قائماً ها هنا، ولا حافِظاً للقرآنِ عِندك، ولا ضارباً زَيداً في الدارِ، ولا عشرين درهماً لك، فإذا كان مفرداً فهو مفتوحٌ».

قال المشرّح: «خيراً منه» إنما كان مضارعاً للمضافِ لأنَّه تعلَّقَ بشيءٍ من تمامِ معناه وهو منه، ولا نَعني بالمُضارعةِ إلا هذا القدرَ وكذلك حافِظاً تَعَلَّقَ بقوله للقرآنِ لأنَّه مَفعولٌ غيرُ صحيحٍ لـ «حافظـاً» وكذلك «ضارباً» تعلَّق بزيدٍ وهو له مَفعولٌ صَحيحٌ، وكذلك عِشرينَ تعلَّقَ «بدرهماً»، و «درهماً» تمييزٌ. فإذا كانَ اسمُها مفرداً غيرَ مضافٍ ولا مضارعٍ له فهو مفتوحٌ يقولُ المُستَفتِحُ: «ولا إلَهَ غيرُك» وجهُ الفرقِ بينَ المُفرَدِ والمضافِ أنَّ علَّةَ البناءِ وإن كانت موجودةً في كِلا المَوضِعَين إلا أنَّ المانعَ في فَصلِ الإضافَةِ موجودٌ، وذلك لِمَا عُلِمَ مَن أنَّ المضافَ إليه بمنزِلَةِ التَّنوين للمُضافِ، ويَستحيلُ أن يكونَ الاسمُ مُنَوَّناً ولا يكونُ مُعرَباً، وكذلك المُضـارِعُ للمُضافِ، لأنَّـه بمضارعته ينزِّل منزلةَ المضافِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وخَبَرُه مَرفوعٌ كقولِك: لا رَجُلَ أَفضَلُ مِنكَ ولا أَحَدَ خَيرٌ مِنكَ، ويقـول المُستَفتِحُ ولا إلَهَ غَيرُك».

= ثلاثة، ولو استغرق النفي جميع الرجال لما حسن العطف لمناقضته المعطوف عليه، ولأنّه جواب لمن قال: هل رجـل في الدار، وهذا سؤال عن فرد من الجنس. . . ثم قال وقوله: أنّ لا رجل غيرقابل للتخصيص فاسد فإنّك تصفه، وبالصفة يتخصص لا محالة.

قالَ المشرّحُ: خبرُ «لا» النافية للجنسِ مَرفوعٌ سواءً كان اسمها مفرداً مَفتوحاً أو مُضَافاً أو مُضارِعاً له.

قالَ جارُ اللَّهِ: «أمّا قولُه:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً

فعلى إضمارِ فعلٍ، كأنَّه قالَ: ولا أرى خُلّة، كما قالَ الخليلُ في قولِه:

ألا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّه خَيراً

كأنَّه قالَ: ألا تُرُونَنِي رَجُلًا. وزَعمَ يُونسُ أنَّه نَوَّنَ مُضطَرّاً».

قالَ المُشرِحُ: في قوله: (ولا خُلّةً) وجهان:

[٤٦/أ] أحدهما: ـ وهو قولُ[1] يونس / أن يكونَ هذا مَحمولاً على ضَرورةِ الشِّعرِ، وهذا لأنَّ الأصلَ في اسمِ لا أن يكونَ منصوباً مُنوَّناً إلا أنه تَرَكَ هذا القياس، وللشّاعِر أن يَعملَ بهذا القياسِ المَهجُورِ في ضَرورةِ الشِّعـرِ، فحاصلُ المسألةِ أنّه أعادَ تنوينَ المَبنِيّ في ضَرورةِ الشّعرِ، كما يُعادُ تَنوينُ المُنصَرِف فيها.

الثاني: أنَّ المُفردَ في بابِ «لا» النَّافية للجنسِ لا يُبنى لذاتِه، بل لتَضَمُّنه مَعنى «مِنْ» الاستغراقيّة، وذلك للحاجَةِ إلى مَعنى التأكيدِ والمُبالغة، وها هنا قد انكسرتِ الحاجَةُ بالعَطفِ، فإن سَألتَ: متى يَكونُ العَطفُ دافِعاً للحاجَةِ، إذا كانَ المَعطُوفُ على صورةِ المعطوف عليه أم إذا لم يَكُن؟ أجبتُ: إذا كانَ الواو جامِعاً بين المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه فيما يُثبتُهُ[2]

(١) انظر قول يونس في الكتاب: ٣٥٩/١، والأصول لابن السراج: ٤٨٦/١ وكتاب الغرة في شرح اللمع لابن الدّهان: ٦٧. قال ابن الدّهان: قال سعيد: النّصب بالتنوين في المفرد المعطوف على المبني مع لا، ولا يجيزه يونس وجماعة من النحاة إلّا على الضرورة.

(٢) في (ب) يثبت.

للمَعطوفِ عليه من الحُكـمِ . فإن سَألتَ: لو كانَ العَطفُ ها هنا[2] جامعاً بينَ المعطوفِ والعطوفِ عليه، لبُنِيَ المعطوفُ أجبتُ: العَـطفُ يَقتَضِي المُشارَكَةَ في الإعرابِ لا في البناء ونظيرُه ﴿ يا جِبالُ أوِّبي مَعَه والطَّيـرُ ﴾ [3] على قراءة من قرأ (الطيرُ) رفعاً[4] فإنَّ المعطوفَ ها هنا معربٌ بالإجماعِ ، وإنَّ المعطوفَ عليه مبنيٌّ[5] وأمّا:

ألا رَجُلاً جَزاهُ اللَّهُ خَيراً

فإنَّه ضَمَّنَ كلمةَ النَّفيِ مقرونةً بهمزةِ الاستفهام معنى التَّمَنّي . قالَ ابنُ السَّرّاج[7]: الألفُ إذا دَخلَت على «لا» جازَ أن يكونَ الكلامُ استفهاماً، وجازَ أن يكونَ تَمَنّياً. ولذلك سُمِيّتِ المرأةُ بالمُتمَنيّةِ لقولها[8]:

ألا سَبِيـلَ إلى خَمْرٍ فـأشـرَبَهـا ألَا سَبيلَ إلى نَصْرِ بنِ حَجَّـاجِ

والذي يَدُلُّ على كونِهِ تَمَنِّياً قولهم: ألا ماءَ أشربْهُ ـ بالجَزمِ ، إذ لو لم يَكُن محمولاً عليه لما جَازَ انجزامُ «أشْرَبْهُ»، لأنَّه حينئذٍ يَصيرُ المعنى إن لم

---

(١) في (ب).
(٢) سورة سبأ: آية: ١٠.
(٣) هي قراءة ابن مهران كما في كتاب النشر: ٣٤٩/٢، وهي أيضاً قراءة أبي رزين، وأبي عبد الرحمن السّلمي، وأبي العالية، وابن أبي عبلة انظر زاد المسير: ٤٣٦/٦ .
(٤) في (ب) مبنياً.
(٥) في (أ) بمعنى.
(٦) الأصول: ٤٨٣/١ .
(٧) صاحبة هذا البيت المتمنية، وهي الفريعة بنت همّام وتعرف بـ(الذّلفاء) انظر الخزانة: ١٠٨/٢، ١٠٩ وهي امرأة مدنيّة عشقت فتى من بني سليم يقال له نصر بن حجّاج بن علاط، وكان أحسن أهل زمانه صورة، فأرسلت إليه فزجرها ولم يوافقها. وضرب بها المثل فقيل: أصبّ من المتمنية: الدرة الفاخرة: ٢٧٤/١ ، وزعم بعضهم أنها هي أمّ الحجاج بن يوسف، وزعم آخرون أنّ عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه حلق شعره وهجّره إلى البصرة. . . وأنه قال شعراً يستعطفه. . . هذا وغيره في الخزانة: ١١٠/٢، ١١١ .
والبيت في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ١٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٧/٨ .

يَكُنْ لي ماء[1] أشرَبْه بالجزم وهذا مُحالٌ، وأمَّا قولهم بأنَّ ذلك على إضمارِ فعلٍ، كأنَّه قالَ: ولا أُرى خُلّةً، وألا ترُوُنَنِي رَجُلًا، فَشَيءٌ لا يَدُلُّ عليه فَحوى الكَلام، فرَحِمَ اللَّهُ أمراً خَلَعَ ربقَةَ التَّقليدِ، وانتَقَدَ المعاني ببَصَرٍ حَدِيدٍ.

تمام البيتِ الأوّلِ[2]:

اتَّسعَ الخَرقُ على الرَّاتِقِ

---

(١) في (ب) فما.

(٢) البيت لأبي عامر كما أوضح ذلك الشارح، وأبو عامر: هو ابن حارثة السّلمي. انظر: فرحة الأديب: ٣١، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب: ٥٨٣/١ إلى أنس بن العباس السّلمي، وجعل عجزه:

اتسع الخرق على الراتق

وظّن بعضهم أنّ أنساً هذا هو نفسه أبو عامر جدّ العباس بن مرداس. والصحيح أنه غيره، لأن أبا عامر جاهلي نصّ عليه البغدادي في شرح أبيات المغني: ٣٤٤/٤، وأنس صحابي جليل. أسلم رضي اللّه عنه عام الفتح، وكان من أمراء الفتح الإسلامي في العراق والشام، فشهد القادسيّة واليرموك. ترجمته في الإصابة: ٨٣/١.. وفرق الإمام ناصح الدين سعيد بن المبارك بن الدهان ٥٦٩ هـ بين الروايتين فقال في كتابه «الغرة في شرح اللّمع» وهي نسخة قديمة جيدة عليها خط التجيبي، وهي النسخة الثالثة عندي من هذا الشرح وأشير إلى أماكنها وأرقامها في فهرس المراجع إن شاء اللّه.

قال: البيت الذي أنشده [أي ابن جني في اللّمع: ٤٤] ينشد وحرف رويّة القاف، وينشد وحرف رويّة العين. فإذا أنشد بالقاف فالبيت لأنس بن العبّاس من قصيدة منها:... وأورد الأبيات التي أوردها الخوارزمي هنا. ثم قال وإذا أنشد بالعين فهو من قصيدة لشقران مولى سلامان من قضاعة منها:

إنّ الذي ربصتما أمره ... سرّاً فقد بُيّن للنّاجع

لكالتي يحسبها أهلها ... عذراء بكراً وهي في التاسع

ومنها:

كنا نداريها فقد مزقت ... واتسع الخرق على الراتق

توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٥٢، والخوارزمي: ٢٩، وزين العرب: ٢٠، وشرح ابن يعيش: ١٠١/٢، ١١٣، والأندلسي: ٣٠٢/١، والزملكاني: ١٣٠/٢، وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٤٩/١، ٣٥٩، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٥٨٣/١، وشرحها للكوفي: ١١٢، والكامل للمبرد: ٧٥/٣، والأصول لابن السراج: ٤٩١/١ الجمهرة: ٣٧٣/٢ ونسبه إلى نصر بن سيار، وأمالي القالي: ٧٣، والعيني ٣٥١/٢.

بعثَ النُّعمانُ بنُ المُنذِرِ جَيشاً إلى بَني سُليم لشيءٍ كان وَجِد عليهم من أجلِه، وكان على الجَيش رَجُلٌ يعرفُ بكافرِ[1] بن فَرنتا[2]، أو عمرو بن فَرنتا، فمرَّ الجيشُ على غَطفَانَ فاستَجاشَهم على بَنِي سُلَيم، فَجاشوا، ثُمَّ هَزَمَت بنو سُليمٍ الجَيش، وطَعِن عمروُ بن فَرنتا وأُسر، ومتَّت غَطَفَانُ إلى بَنِي سُليم بالرَّحمِ التي بَينَهُم فقالَ أبو عامرٍ جَدُّ العَبّاس بن مرداسٍ قَصيدةً ذَكَر فيها أنَّ ما بَينَنَا وبينَ غَطَفَانَ قد انقطَعَ بما عَمِلُوه. وأوَّلُها:

إنَّ بغيضــاً نَسَــبٌ نــاســخٌ　　لـيسَ بِمَــوثـوقٍ ولا وائِـقِ
لا صُلحَ بَينِي فـاعلَموه وَلَا　　بَينكُم مـا حَمَلَت عـاتِقِي[3]
سَيفِي ومـا كُنَّـا بِنَجدٍ ومَـا　　قَرقَرَ قُمـرُ الوادِ بـالشّاهِقِ[3]

نسبٌ فاسخٌ: أي باطلٌ، لا يجبُ أن يُراعى، لأنَّهم بَدؤُونـا بالحربِ، وأعانُوا عَلَينا جَيشَ الملكِ، ولم يُراعوا ما بَينَنَا وبينَهم من الرَّحمِ، فنحن أيضاً لا نُراعي لَهُم ذلك، ولا نَعطِفُ عَلَيهم، ولا نَكُفَّ من أجلِ نَسَبٍ بيننا وبَينَهم، وقد تَفاقَمَ فيما بينَنَا وبينَهُم الأمرُ، فلا يُرجى صَلاحُه فهو كالفَتقِ الواسعِ في الثَّوب يتعَبُ من يُريدُ أن يَرفِيهِ[4].

وأمَّا تمامُ البيتِ الثاني كما رأيتُه في (حاشِيَةِ المُفَصّلِ)[5]:

يدلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبِيتُ[6]

(١) في (أ) عامر؛ وما أثبته من (ب) تؤيده المصادر الأخرى، وأهمها شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي، الذي هو مصدر المؤلف فيما يظهر لـي والله أعلم.
(٢) ساقط من (أ).
(٣) وردا في الإنصاف: ٣٨٨، وقد ينسبا إلى أبي الرّبيس التّغلبيّ.
(٤) في (ب) يرتفه.
(٥) لم أجده في النسخة التي عندي من حاشية المفصّل، وهي نسخة ليدن رقم ١٦٤، وهذا ما جعلني أعتقد أنّ هذه النسخة مختصرة عن حاشية المفصّل، وليست هي الحاشية الأصلية.
(٦) تقدّم تخريج هذا البيت فيما سبق وأريد أن أضيف هنا فائدة وجدتها في كتاب شرح شواهد الجمل لابن هشام اللخمي المسمّى: بـ «الفصول والجمل. . . / ورقة: ٥٦ في فصل خصّصه =

المُحَصِّلة: - بالكَسرِ - المرأةُ التي تَنخُلُ تُرابَ المَعدَنِ لتَستَخرِجَ الذَّهبَ، وتَبيثُ: أي تُثِيرُ ترابَ المَعدَنِ.

قَالَ جارُ اللَّهِ: «وحقُّه أن يكونَ نَكِرَةً، قالَ سِيبويهِ[1]: واعلَم أنَّ كلَّ شيءٍ حَسُنَ لك أن تُعمِلَ فيه «رُبَّ» حَسُنَ لك أن تُعْمِلَ فيه «لَا»، وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ[2]:

* لا هَيْثَمَ اللَّيلةَ للمَطِيِّ *

وقولُ ابنِ الزَّبِيرِ الأَسَديِّ[3]:

= للرّد على أوهام بعض العلماء الذين تعرضوا لشرح الشواهد، فردّ على ابن سيدة في شرحه شواهد الجمل، وردّ على أبي بكر خازم بن خازم المخزومي القرطبي في شرحه لشواهد الجمل أيضاً، وردّ على أبي الحجّاج الأعلم الشنتمري في شرحه أبيات الكتاب. قال عند ذكره لهذا البيت في ردّه على الأعلم: وأدخل قول الشاعر:

ألا رجلاً جزاه اللّه خيراً ... يدلّ على محصّلة تبيت

بالتاء المعجمة باثنتين، وإنما هو «تبيث» بثاء معجمة بثلاث، والعرب تقول: بثت الشيء بوثا، وبثته بيثاً إذا استخرجته، فأراد امرأة تعينه على استخراج الذهب وتخليصه من تراب المعدن، وفسره الأعلم على ما وقع في كتاب سيبويه فقال: طابها للمبيت، امّا للتحصيل، وإما للفاحشة، وهذا وهم والصواب ما قدمنا.

أقول: المعنى الذي ذهب إليه ابن هشام اللّخمي صحيح فإن بيث أو بوث بمعنى الاستخراج ذكر ذلك في أكثر معاجم اللّغة، إلاّ أنني لم أجد من روى هذا البيت على هذا الحرف غيره. ونظراً إلى أنّ البيت من قصيدة تائيّة ذكرها البغدادي في الخزانة: ٤٥٩/١، ٤٦٠ فلا يصحّ أن يكون البيت حرف رويه الثاء كما ذهب ابن هشام، وإن كان تفسير الخوارزمي لمعنى البيت يدل على الرواية عنده بالثاء المنقوطة ثلاثاً كما ذهب إليه ابن هشام.

(١) الكتاب: ٣٤٥/١، وشرحه للسّيرافي: ٨١/٣، ٨٢ وشرحه للرّماني: ٢٦٤/١، والنكت عليه للأعلم الشنتمري: ١١٩.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٥٤/١. توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٥٣، والخوارزمي: ٣٠ وزين العرب: ٢٠ وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٢، ١٠٣، والأندلسي: ٢٠٤/١، والزملكاني: ١٣١/٢ وانظر: المقتضب: ٣٦٢/٤، وابن الشجري: ٣٢٩/١ والمصباح لابن يسعون: ٣١، والخزانة: ٩٨/٢.

(٣) هو عبداللّه بن الزّبير الأسدي، من أهل الكوفة، انقطع إلى مدح مصعب بن الزّبير ترجمته في الأغاني: ٢١٧/١٤، والخزانة: ٣٤٥/١ وقد جمع شعره الدكتور عبداللّه الجبوري ونشره سنة ١٩٧٤ م.

أَرى الحـاجَـاتِ عِنـد أبي خُبيبٍ   نَـكَـدنَ ولا أُميَّـةَ فـي الـبِـلادِ

وقولُهم : لا بَصرةَ لكم[1] و« قَضِيَّةٌ ولا أَبَا حَسَنٍ لَها » ، فَعَلَى تقديرِ التَّنكيرِ » .

قَالَ المُشرِّحُ : لا النافيةُ لا تَدخلُ إلَّا على نكرةٍ ، لأنَّ « لا » لِنفيٍ فيه شُمول ، ولا يَحصلُ بلا نفيٌ[2] فيه شُمولٌ إلَّا إذا دَخَلَت على نَكِرةٍ ، بخلافِ (ما) فإنَّها لذاتِ النَّفيِ ، فلذلك عَمَّت بِدُخولها النَّكرةَ والمَعرفةَ ، وأمَّا قوله :

* لا هَيثمَ اللَّيلةَ للمَطِيِّ *

ففيه وَجهان : أَحَدُهما : وعَليه النَّحويون ، أنَّ معناه : لا مثلَ هَيْثَمٍ ، ومثلُ وإن أضيفَ إلى المعرفةِ فإنَّه[2] نكرةٌ على ما يَأتي في موضِعِه ، إن شاءَ اللَّه تَعالى وهكذا تأويلُهم بقيَّةَ الأمثلةِ .

الثاني : ـ وهو الوجهُ ـ وهو أنَّ العلمَ متى اشتَهَرَ بمعنىً من / المعاني [٤٦/ب] يُنَزَّلَ تنزيلَ الجنسِ الدَّالِ على ذلك المعنى ، كما في قولهم : لِكُلِّ فرعونٍ موسى ، وكذلك اشتَقُّوا من الأعلامِ فقالوا : تَمعدَدَ ، إذا تشبَّه في خشونَةِ العيشِ بِمَعْـدٍّ، [3]بـدل تَمَعَّـدَ[3]. [4]ومعنى لا هيثمَ[4]: لا راعيَ جَيِّـدَ الرَّعي ونحوه قـولُ مُصعَب بنِ الزُّبيـر : ما تَـرى : يا إبـراهيمُ[5] ، ولا إبراهيمَ[5] اليومَ ، يعني : أَرى إبراهيمَ[5] بنَ الأشتَرِ[6] .

---

(١) في (ب).
(٢) في (أ).
(٣ ـ ٣) في (ب).
(٤ ـ ٤) في (ب)، وفي (أ) والمعنى لا راعى.
(٥) هو إبراهيم بن مالك الأشتر بن الحارث النخعي من أشهر أنصار مصعب بن الزبير شهد معه الوقائع، وكان آخرها حين وجهه ضد عبد الملك فقتل سنة ٧١ هـ.
(٦) انظر حوادث سنة ٧١ هـ في كتب التاريخ. وفي (أ) هيثم.

فإن سألتَ : فأينَ العامـلُ في الظَّرفِ؟ أجبتُ (١ما دلَّ عليه١) الظَّرفُ . فإن سألتَ : هل يجُوز أن يكونَ العاملُ لا هيثَم لتَضَمُّنِه معنى الفِعل؟ أجبتُ : لا يجوزُ لتَضَمُّنِه معنى « من » الاستغراقيّة ، وكذلك لم يُجيزُوا لا ضاربَ زيدٍ لكَ ـ بفتح ضارب ـ وبعد البيت :

* ولا فتىً مثلُ ابن خَيبَرِيّ *

ابنُ الزَّبيرِ بفتحِ الزَّاي ، كذا الرّواية عن الشَّيخِ .

أَتى عبد اللّهِ بنَ الزُّبير عبدُ اللّهِ بنُ فَضَالَةَ بنُ شَرِيكٍ الوالِبيِّ من بني أَسَدِ بن خُزَيْمَةَ(٢) فقالَ : نَفِدَت نَفَقتِي ، وَنَقِبَت ناقَتِي ، فقال : أحضِرها فأحْضَرَهَا ، فقال : أَقبِل بها وأَدبِر ففعلَ ، فقالَ : ارقَعها بسَبَبٍ واخصُفها بهلبٍ وأَنجد بها ببرُد خُفِّها ؛ فقالَ(٣) ابنُ فَضَالَةَ له : إنِّي أَتيتُك مُسْتَحْمِلاً ، لا مُسْتَوْصِفاً ، فَلَعَنَ اللّهُ ناقةً حَمَلَتنِي إليكَ ، فقالَ ابنُ الزُّبيرِ ، إنَّ وراكِبَها ، وانصرفَ قائلاً :

أقـولُ لِغلمَتِي شُدُّوا رِكـابِي أجـاوِز بَطنَ مكـةَ في سَوَادِ
فماليَ حينَ أقطَعُ ذاتَ عرقٍ إلى ابنِ الكاهِلِيَّةِ من مَعَـادِ
سَيُبعِـدُ بَيْنَنـا نَصُّ المَـطَايـا وتَـعـتـلـقُ الأداويَ والـمَـزَادِ
وكـلُّ مُعيّـد قـد أعلَمتــهُ مناسمُهُنّ طَـلاَّع النِّجَـادِ
أَرى الحاجات .... البيت(٤)

(١ ـ ١) في (ب).

(٢) شاعر كوفي مخضرم، شعره حجّة، كان يهجو عبدالله بن الزبير. أخباره في الأغاني: ٧١/١٢، والإصابة: ٢٠٨/٣، وغيرهما.

(٣) في (أ) قا.

(٤) ورد في شرح مجهول مؤلفه لأبيات الإيضاح بعد هذا البيت قوله:

إذا لم ألقهم بمنى فإني يبيت لا يهش له فؤادي
لقد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي
فإنّ الأمر لو قلتموه كريماً خالد وارى الزّناد =

نجدُ: موصوفٌ بالبردِ، وكانَ جرير إذا أُنشِدَ شعرُ عمر بنِ أبي ربيعةَ قالَ: شعرٌ تِهَامِيّ فإذا أنجدَ وجَدَ البَرْدَ، وهذه كنايةُ عن ذهَابِهِ عن المَتَانَةِ، ونحوه قولِه أَيضاً في شعرِ عَدِي بن[1] الرِّقاعِ العَامِليّ : أَرى شِعراً شَامِيّاً لو لوّحتهُ سَمومُ نَجدٍ لَم يَبقَ منه شَيءٌ ، النَّصُّ : دَفْعُ[2] المَطايا في السَّيرِ وحَملُها على الإِسراعِ . وأبو خُبيبٍ بالضَّم عبدُ الله بنُ الزُّبيرِ ، وخُبيبٌ ابنُ له ، وهو أكبرُ ولَدِهِ ولم يَكُن يُكَنِّيه به إلاَّ من ذَمِّهُ فَجَعَلَه كاللَّقبِ له . فقال له ابنُ الزُّبير لما بَلَغَهُ الشّعرَ عَلِمَ أنَّها شرُّ أمهاتِي فعيَّرني[3] بها وهي خَيرُ عمَّاتِهِ ونظيرُه[4] :

فَسِيروا فلا مـروانَ للحَيِّ إذ شَتَوا   وللرَّكبِ إذ أَمسـوا مُكلِّين جُـوَّعــا

[5]أكلَّ الرَّجلُ: إذا كَلَّت مَطِيَّتُه، كما يقالُ أعطَشَ الرَّجلُ وأَظْمَأَ إذا عَطِشَت مَطِيَّتُهُ وأَظْمَـأَت[5] ، البَصرَةُ ها هنا إحدَى العِرَاقين ، المرادُ بأبي حَسَنٍ عليُّ بنُ أبي طالبٍ « رضي الله عنه » ، وكان فَيصَلاً في الخُصُوماتِ .

قالَ جارُ اللّهِ : « وأمَّا لا سيَّما زيدٌ فمثلُ لا مِثلَ زَيدٍ » .

= من الأعيـاض أو من آل حـرب   أغـرّ كـغـرة الـفـرس الـجـواد

توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٥٤، والخوارزمي: ٣٠، وزين العرب: ٢٠، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٢، والأندلسي: ٣٠٣/١، والزملكـاني: ١٢٩/٢، وهو من شـواهد الكتاب: ٣٥٥/١، وانظر شرحه للسّيرافي: ٩٢/٣، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٥٦٨/١ وشرحها للكوفي: ١٠٨، وانظر المقتضب: ٣٦٢/٤، والأصول: ٤٦٦/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٩/١، والخزانة: ١٠٠/٢ . . .

(١) هو عديّ بن زيد بن مالك بن عدي العامليّ نسبة إلى عاملة، من معاصري جرير، وبينهما مهاجاة، من خاصة بني أميّة، وفاته سنة ٩٥ هـ. أخباره في الأغاني: ١٧٢/٨، ومعجم الشعراء: ٢٥٣، وله أخبار وأشعار في كتاب الإسعاف بشرح أبيات القاضي والكشاف: ١٨٦ - ١٨٨ .

(٢) في (ب) رفع .

(٣) في (ب) معير.

(٤) لم أعثر عليه .

(٥-٥) في (ب).

قالَ المُشَرِّحُ : السِّـيُّ : كما مَضى بمعنى المِثلُ ، وهو وإن أُضيفَ إلى مَعرفةٍ فهو نَكِرَةٌ كالمِثْلِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فَصلٌ ، ولا تَقُول لا أبَ لكَ قالَ نَهَارُ بن تَوسِعة[1] :

أَبـي الإِســلامُ لا أبَ لي سِـوَاه   إذا افتَخَــرُوا بقَيسٍ أو تَـمِيـم[2]

ولا غُلَامينِ لَكَ ، ولا ناصِرين لَكَ » .

قال المشرّحُ : الأبُ ها هنا مُفردٌ نَكِرةٌ ، فلذلك بُنِيَ على الفَتْحِ ، فإن سألتَ ما الدَّليلُ على أنَّه مُفرَدٌ ؟ أليس أنّه تَعَلَّقَ بشيءٍ هو من تمام معناه وهو اللَّامُ ؟

أجبتُ : اللَّامُ في لَكَ ما تُعَلَّقُ بالأبِ ، إنَّما تُعلَّقُ بمحذوفٍ ، وهو كائنٌ ونحوه ، بخلافِ لا خيراً منه قائمٌ ها هنا فإن من فيه تُعلَّقُ بخير[3] ها هنا[4] نفسه ، وكذلك غُلامين ، وناصِرين أيضاً مفردُ[5] ، فإن سألتَ : فإذا كان مفرداً فكيفَ لم يُبنَ بدليلِ أنَّه تَسْقُطُ منه النون الذي هو عرضٌ من التَّنوين أجبتُ : لأنَّ التنوينَ حيثُ يَسقُطُ يَسقُطُ تبعاً لسقوطِهِ الحَرَكَةُ ، وها هنا لم تَسقُطُ الحركةُ ، لأنَّ الياءَ في المُثَنَّى في أَحَدِ حالَتَيه بمنزلةِ النَّصبِ .

---

(١) شاعر أموي عاش في خراسان اشتهر بمدح آل المهلب بن أبي صفرة، لا يعرف تحديد ميلاده ولا وفاته. أخباره في الشعر والشعراء: ٤٤٨/١، والمؤتلف والمختلف: ٢٩٦ جمع شعره الدكتور خليل إبراهيم العطية ونشره في المورد. انظر المقطوعة: ٢٤، وانظر هناك نسبتها لغيره.

(٢) توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٥٤، ٥٥، والخوارزمي: ٣١ وزين العرب: ٢٠، وشرح ابن يعيش: ١٠٤/٢، والأندلسي: ٣٠٤/١، والزملكاني: ١٣٢/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٤٨/١، وانظر النكت للأعلم: ٢٢٠، وهمع الهوامع: ١٤٥/١، والدرر: ١٢٥/١ . .

(٣) في (ب): بخيرا.

(٤) في (أ).

(٥) في (ب).

ونظيرُ هذه المسألةِ : إذا وَقَفْتَ على رجلٍ في : « جـاءني رجلٌ » ، أسقطت التّنوينَ ، وإذا وقفت على رجلان في : « جاءني رجلان » لم تُسقط النُّون ، وذلك لأنَّ النُّونَ ها هنا عِوَضٌ عن التَّنوين ، والتَّنوينُ حَيثُ يَسْقُطُ تَبعاً لِحَرَكَتِهِ ، والحَرَكَةُ ها هنا قائمةٌ ، وهي الألفُ . نَهَارُ : هو[1] عَلَمٌ منقولٌ من نَهارٍ ضِدٌ لَيلٍ ، تَوسِعَةُ : بفتحِ التَّاء المثناة الفوقانية وكسرِ السّين المُهْمَلَةِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وأمَّا قولُهم : لا أباً لك ولا غُلامَي لك ، ولا ناصِرَي لك فمشبَّهٌ بالشُّذوذِ بالمَلَامحِ والمَذَاكِيرِ ولَدُن غُدوَةً ، وقصدُهم فيه إلى الإضافةِ ، وإثباتِ الألفِ وحذفِ النُّونِ لذلك ، وإنَّما أُقحِمَتِ اللاَّمُ المُضِيفَةُ توكيداً للإضافةِ ألا تَراهم[2] لا يَقُولون لا أبا[3] فيها ولا رُقيَتِي عَلَيها ولا مُجيرِي منها وقضاءً من حَقِّ المَنْفِيِّ وفي التَّنكيرِ بما يَظْهَرُ بها من صُورةِ الانفِصالِ » .

قالَ المُشرّحُ : قولهم : لا أَبا لك ، ولا غُلامي لَك ، مُضَافٌ مِن حَيثُ المعنى غيرُ مُضافٍ من حَيْثُ الصُّورةُ ، أَمَّا أَنَّهُ مُضَافٌ من حَيْثُ المعنى فلِسُقوطِ النُّونِ فيه ، وكونِ اللاَّم مُفردةً للإضافةِ من حيثُ المعنى ، وأمَّا أنه غيرُ مُضافٍ من حيثُ الصُّورةُ فلفَصلِ اللاَّم بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه .

تخميـر : قالوا : الكَلامُ يَتّصِلُ بالأوَّلِ على ثَلاَثةِ أوجهٍ :

أحدُها : الخَبَرُ كقولِكَ لا أبٌ لك ، ولا غلامٌ لك .

والثَّاني : الصِّفَةُ كقولِكَ مررتُ بغلامٍ لَكَ .

والثَّالثُ : الإضافَةُ التي لا تُعرِّفُ كقولك : لا أَبَ لَكَ .

ثم هَا هُنا شَيءٌ آخرٌ وهو أَنَّه لَمَّا حَصَلَ لهما صورتان مُخْتَلِفَتَان وهما لا

---

(١) في (ب).
(٢) في (أ) ألا ترى أنهم.
(٣) في (أ) أب.

أبا[1] لك، ولا أبَ لَكَ فَرَّقوا بينَهما معنى، كما فَرَّقوا بينَهُما صُورةً، فَجَعَلوا المُعَرَب للدُّعاءِ، والمبنيَّ لمجرّدِ الخَبَرِ. وما نَقَلْتُهُ عن خَطِّ شَيخِنا «لا أبا لك» كلمةٌ فيها جَفَاءٌ تُسْتَعْمَلُ عندَ الحَثِّ على أَخذِ الحَقّ والإغرَاءِ، ورُبَّمَا استَعْمَلَها الجُفَاةُ من الأعرابِ عِندَ المَسأَلَةِ والطَّلَبِ فَيَقولُ القائِلُ للأميرِ والخَليفَةِ انظرُ في أَمرِ رَعِيَّتِكَ لا أَبا لَكَ فقولهم لا أبا لَكَ بِمَنْزِلةِ فَقَدْتَ أَبَاك، وقَولُهم لا أبَ لكَ معناه ليس لك أبٌ، يقول [الشيخُ[2]] كما أنَّ الملامحَ في جمعِ لَمْحَةٍ والمَذَاكِيرَ في جمعِ ذَكَرٍ شاذٌّ فكذلك سقُوطُ النون في لا غُلامي لكَ، ولا ناصِرَي لك، فكما أنَّ انتصابَ «غدوةَ» في «لَدُن غدوةَ» شاذٌّ، فكذلك ما نَحنُ فيه، وهُم يَقْصِدون في قولهم: لا أبا لك ولا ناصري لَكَ الإضافةَ ولذلك ثبتت الألفُ في ذلك، وسقطت النّون في هذا، وأَمَّا اللاَّمُ الفاصِلةُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه فإنَّما زيدت توكيداً للإضافة، لأنَّ الإضافةَ لا تُنافي اللاَّم، إذ الإضافة ها هنا بمعنى اللاَّمِ، ألا تَرَى أنَّه[3] إذا كانَ الفاصِلُ سِوى اللاَّمِ نحو: «في» و«على» و«مِن» فإنّه لا يجوزُ، طلباً للتنكير في اسم لا النافية للجنسِ، وذلك لأنَّ هذه اللام وإن كانت توكِّدُ مَعنى الإضافةِ، إلاَّ أنها تَفصِلُ بينَ المُضافِ والمضافِ إليه من حيثُ الصُّورةُ، فيحصُلُ التَّنكِيرُ.

قالَ جارُ اللَّه: «وَقَد شُبِّهت في أنَّها مَزيدةٌ ومُؤكِّدَةٌ بتَيْمَ الثاني في:

* يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ[4] ... » *

قال المشرّح: يُريدُ أنَّ هذه اللاَّم مع[5] الإضافة شيئان بمعنى واحدٍ تَرادفا قبل المُضافِ إليه، كما أنَّ التَّيْمَين شيئان بمعنىً واحدٍ ترادفا قبل

(١) في (أ) أب.

(٢) في شرح الأندلسي: ١/٣٠٥: قال الخوارزمي: يقول الشيخ كما أنّ الملامح...

(٣) في (ب) أنّك وقد كتبتا معاً.

(٤) تقدم ذكره.

(٥) في (ب) معنى.

المُضاف[1] [و] المضاف إليه .

قالَ جارُ اللَّهِ : « والفَرقُ بين المَنْفِي في هذه اللُّغة وبينَه في الأولى أنَّه في هذه مُعربٌ ، وفي تِلك مَبْنِيٌّ » .

قالَ المُشرِّحُ : المَنْفِـيُّ (٢ في تلك أي : أبا لـك٢) ، وفي لا أبُ لك مبنيٌّ وكذلك لا غلامَيْ لك ، ولا ناصريْ لَكَ ، معربٌ لأنَّه بمنزلةِ المُضَافِ ، وأمَّا لا غلامين لك ولا ناصريـن لك فهو عندَ سيبويهِ مبنيٌّ ، والمبردُ يمتَنعُ من ذلك[3] ، ويجعَلُ التَّثنيةَ والجَمع كالمضافِ مَنْصُوبين ، وإنَّما امتَنَعَ من ذلك لأنَّ « لا » مع التَّثنِيَةِ والجمعِ جُعِلا بمنزلةِ كلِمةٍ ، ولم يُوجد في كلامِ العربِ إسمان جُعلا إسماً واحداً والثاني مُثَنًّى أو مَجموعٌ .

وحُجَّةُ سيبويهِ : قياسُ التَّثنيةِ والجمعِ على الواحِدِ ، فإن سألتَ : لو كان المُثَنَّى والمجموعُ[4] مبنيّاً لَسَقَطَ منه النّون حَسْب سُقُوطِ التَّنوين من الواحدِ ؟ أجبتُ : النون في التَّثنِيَةِ والجَمعِ أَثبَتُ من التَّنوين ، ألا تَرى أنَّها تَثبُتُ مع اللَّامِ ، والتَّنوينَ يَسْقُطُ معها ، ويشهدُ له أيضـاً أنَّا قـد نُثَنِّي حَضرموتَ ونَجْمَعُهُ فنقولُ : جاءَني حَضْرَموتان ، وحَضْرَموتون ، إذا كان اسمَ رَجُلٍ فقد لَحِقت الاسمَ الثاني التَّثنِيَةُ والجَمْعُ ، وإن كانَ قد جُعِلَ مع ما قَبْلَهُ اسماً واحداً .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وإذا فَصَلتَ فقلتَ : لا يَدينِ بهَا لَكَ ، ولا أبٌ فيها لَكَ ، امتَنَعَ الحَذفُ والإثباتُ عندَ سيبويهِ ، وأجازهُما يُونُسُ » .

---

(١) في (أ).
(٢ ـ ٢) في (ب): النفي في لا أبا لك.
(٣) الكتاب: ٣٤٥/١، والمقتضب: ٣٥٧/٤، وانظر المسألة في شرح أبي سعيد السيرافي للكتاب: ٨٢/٣، وشرح ابن يعيش: ١٠٦/٢، والأندلسي: ٣٠٤/١ وانظر المسألة مفصّلة في الغرة في شرح اللمع: ٦٥.
(٤) في (أ) والجمع.

قالَ المشرّحُ: عَني بالحذفِ حذفَ النُّون، وبالإثباتِ إثباتَ الألفِ واحتجّ يُونس: بأنَّ قولَهم: لا أبا لكَ قد تَنَزَّلَ منزلةَ المُضَافِ والمضافِ إليه ولذلك عادَ الألفُ في أبا لك(١)، فيجوز بينهما الفصلُ بالظرفِ كما في قوله(٢):

* هُمَا أَخَوَا في الحَربِ مَن لا أَخا لَهُ *

وحُجَّةُ سيبويهِ أنَّ هذا فصلٌ بينَ (٣-المضافِ-٣) والمضافِ إليه بشيئَين فلا يجوزُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فإذا قلتَ: لا غلامين ظَريفين لَكَ لم يَكُن بُدٌّ من إثباتِ النُّونِ في الصِّفَةِ والمَوصُوفِ».

قالَ المُشرِّحُ: لا خلافَ في هذه المسألة فيما إذا فَصَلتَ بين المُضَافِ / والمُضَافِ إليه بالظَّرفِ، أمَّا إذا فَصَلتَ بينهما بالصِّفةِ فلا يجوزُ، وهذا لأنَّ الظرفَ يَتَوَسَّطُ بينَ شيئين، فوقَ ما يَتَوسَّطُ بينَهما غيره من الصِّفَةِ. [٤٧/ب]

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ؛ وفي صِفَةِ المُفرَدِ وجهان، أحدُهما: أن تُبنى مَعَه على الفَتح، كقولك لا رَجُلَ ظريفَ فيها، والثاني: أن تُعرَبَ محمُولة على لَفظِهِ ومحلِّه كقولك: لا رَجُلَ ظَريفاً فيها وظَريفٌ فيها(٤)».

قالَ المشرّحُ: يجوز في صِفَةِ المُفردِ أن تُبنى الصِّفةُ مَعَهُ على الفَتْحِ، لأنَّ الموصوفَ(٥) والصِّفَةَ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، ولذلك يَلحَقُ الصِّفةَ المذكورَةَ

(١) في (أ).
(٢) عجزه:

إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما

وسيأتي إنشاذ الزمخشري له في باب الإضافة. وهو لدرنا، وقيل لعمرة الخثعمية كما سيأتي ذكره إن شاء اللّه.

(٣) في (ب).
(٤) ساقط من (أ).
(٥) في (أ) المعطوف.

مع الموصُوفِ حرفُ النُّدبةِ كما يَلحَقُ الاسـمَ بدون الصِّفةِ ، ويجوزُ أن يُعرَبَ مَحمولُه على لفظِهِ أو مَحلِّهِ كما في المَعْطُوفِ ، وذلك نحو قولِهِ تَعالَى[1] : ﴿ يا جبالُ أوِّبي مَعَهُ والطَّيرَ ﴾ والطيرُ[2] .

قالَ جارَ اللّهِ : « وإن فَصَلتَ بينهما أَعرَبتَ الصِّفَةَ[3] ، وليس في الصِّفَةِ الزَّائدةِ عليها إلاَّ الإعرابُ » .

قالَ المشرِّحُ : إذا وَقَعَ الفصلُ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ لم يكن في الصِّفةِ إلاَّ الإعرابُ ، لأنَّه مع الفَصلِ يستحيلُ جَعلُهما بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ليس في الصفةِ الزَّائدةِ على الصِّفةِ إلاَّ الإعرابُ ، وإلاَّ لَزِمَ المزجُ بينَ ثلاثةِ أشياءَ ، وأنَّه لا يجوزُ ، ومن ثَمَّ لم يُجِيزوا رأيتُه صَحرةَ بَحرةَ نَحرَةَ على بناءِ الثلاثة .

قال جار اللّه : « فإن كَرَّرتَ المَنفِي جازَ في الثَّاني الإعرابُ والبناءُ وذلك قولُكَ لا ماءَ ماءً بارداً وإن شئتَ لم تُنَوِّن » .

قالَ المُشَرِّحُ : المَنْفِيُّ المُكَرَّرُ بمنزلةِ المَنْفِيّ المَوصُوفِ ، فكما يَجُوزُ هناكَ الإعرابُ والبناءُ ، كذلك هَا هُنا .

قالَ جارُ اللّه : « فصل »[4] ؛ وحكمُ المعطوفِ حكمُ الصِّفةِ إلاَّ في البِناءِ قالَ :

* فـلا أبَ وإبنـاً مثـلَ مَـروانَ وابنِـهِ *

وقالَ :

* لا أُمَّ لـي إن كـانَ ذاكَ ولا أَبُ *

---

(١) سورة سبأ: آيـة: ١٠ تقدم ذكر قراءتها.

(٢) في (أ).

(٣) في (ب).

(٤) في (أ).

قالَ المشرِّحُ : إذا عُطِفَ على هذا المنفيِّ المفتوحِ ففي المَعْطُوفِ يجوزُ الرَّفعُ والنَّصبُ ، النَّصبُ على اللَّفظِ ، والرَّفعُ على المَحَلِّ ، كما في والطيرُ ولا يجوز فيه الفَتحُ[1] لأنَّ الحرفَ العاطفَ يُشرِّك في الإعرابِ لا في البناءِ ، فإن سألتَ : ما تقول في يا زيدُ وعمرُو فإنَّه ليس في المَعطوفِ إلَّا الضَّمُّ ، أجبتُ : لأنَّ الحاجةَ إلى تَضمينِ الاسم معنَى « من » الاستغراقيَّة قد انكَسرت بالعَطفِ ها هنا ، وأمَّا هُناك فبخِلافِهِ لأنَّ الحاجَةَ إلى تَضمِين الثَّاني معنَى النِّداءِ لم تَنْكَسِر بالعَطْفِ .

تَتِمّةُ البيتِ الأوَّلِ[2] :

* إذا هـو بـالمَجـدِ ارتَـدَى وَتَـأَزَّرا *

ورُوِيَ[3] :

* إذا ما ارتَدَى بالمَجْدِ ثُمَّ تَـأَزَّرا[4] *

---

(١) في (أ) الضمّ.

(٢) ينسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، وينسب لرجل من كنانة من عبد مناف وقال القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح: ٥٣ البيت للكميت بن معروف، وينسب للكميت [بن زيد] الأسدي. وقد جمع الدكتور حاتم الضامن شعر الكميت بن معروف ونشره في المورد وأورد البيت وهو في مقطوعة رقم (د) وهو هناك منفرداً ص ١٧٢، وراجعت شرحاً مجهول المؤلف لأبيات الإيضاح يهتم مؤلفه بتتمة الأبيات ونسبتها ويغلب على ظني أنه من تأليف الإمام ابن عصفور فلم أجد هذا البيت لخرم وقع في الكتاب. أمّا خضر بن عطاءالله الموصلي فقال عن نسبة هذا البيت للفرزدق: ونسبه صاحب الكشاف والسعد التفتازاني إلى الفرزدق، ولم أر في ديوانه إلّا:

فـدى لـهم حـياً نـزار كـلاهـما   إذا المـوت بـالمـوت ارتـدى وتـأزرا

فيحتمل أنه سبق إلى فهمهما من هنا. الإسعاف: ٢٧٧، وانظر المصباح لأبي الحجاج بن يسعون: ٨٨. توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٥٥ والخوارزمي: ٣١ وزين العرب: ٢١، وشرح ابن يعيش: ١٠١/٢، ١١٠، والزملكاني: ١٣٥/٢، ١٣٦ وهو من شواهد الكتاب: ١٤٩/١، والمقتضب: ٣٧٢/٣، ومعاني القرآن: ١٢٠/١، والإيضاح: ٢٤١، والعيني: ٣٥٥/٢.

(٣) في (ب) ويروى.

(٤) هذه الرواية في الإنصاف.

ما قبلَ البيتِ الثَّاني[1] :

هَـل فِي القَضِيَّـةِ أن إذا استَغْنَيْتُمْ　　وأَمِـنتُـمْ فَـأَنَـا البَـعِيـدُ الأجنبُ
وإذا تكـونُ كـريهـةٌ أُدعى لَهـا　　وإذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدعَى جُندَبُ
هــذا لَعُمــرُكُمُ الصَّغـارُ بعَيْنِـهِ　　لا أمَّ لي إن كـانَ ذاك ولا أبُ
عـجبٌ لـتلكَ قـضيَّـةٌ وإقـامَتِي　　فِيكُم على تِلكَ القَضِيَّـةِ أعـجبُ

يقولُ هل في القِصَّةِ العادِلَةِ أنْ أُدعَى إذا نَزَلت بكُم نازِلةٌ ، حَتَّى أُدافعَ عَنكم فإذا تَخَلَّصتُم منها وأَمنتُم ، وكان لَكم خيرٌ ، دُعِيَ إليه دُونِي جُنْدُبُ ،

(١) اختلف في نسبة هذا البيت، وأورد شراح الشواهد ما قيل في نسبته ويعتبر كتاب شرح أبيات الجمل لابن هشام اللّخمي واسمه: «الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، وما وقع في شرح أبيات سيبويه للأعلم من الوهم والخطل» من أوسع هذه الشروح ذكراً للخلاف وإيراداً لأقوال العلماء، وعن ابن هشام نقل اللّبلي في وشي الحلل: ٥٨، والبغدادي في خزانة الأدب: ٢٤٣/١ . قال ابن هشام ص ٢١ منها بيت لضمرة بن ضمرة، وقيل لرجل من مذحج، وحكى أبو عبيد البكري أنه لرجل من بني عبد مناف من كنانة، وحكى أبو رياش أنه لهمام بن مرة أخي جسّاس بن مرة قاتل كليب. وانظر ص ٢٠٩، ٢١٠ .

ورواه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب: ٢٣١/١ للزرافة الباهلي، قال الأسود في «فرحة الأديب»: ولم يخلق اللّه في باهلة من اسمه الزّرافة. وهناك أقوال كثيرة جداً قيلت في نسبة هذا البيت. وأكثر العلماء يميل إلى أنه لضمرة بن ضمرة، واسمه شته، وسمّاه النعمان ضمرة باسم أبيه فاشتهر به. وإن كان الأسود الغندجاني يؤكد عن شيخه أبي الندى في كتابه فرحة الأديب: ١٠ أنها لعمرو بن الغوث بن طيء، ثم أورد قصّة هي أقرب إلى الأسطورة منها إلى الحقيقة. توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٥٥، والخوارزمي: ٣١ وزين العرب: ٢١ وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٢، والأندلسي: ٣١٦/١، والزملكاني: ١٣٦/٢ وهـو من شواهد كتاب سيبويه: ١٦١/١، وشرح أبياته لابن خلف: ١٤٦ وشرحها لابن السيرافي: ٢٣٠/١، وشرحها للكوفي: ٣١، وهو من شواهد الإيضاح العضدي: ٢٤١، وشرح شواهده للقيسي: ٥٣، وشرحها لابن يسعون: ٨٩ والجمل للزجاجي: ٢٤٣، وشـرح أبياته لابن سيده: ٨٣، وشرحها لابن هشام اللّخمي: ٢١، ٢٠٩، ٢١٠، وشرحها لأبي جعفر اللبلي: ٥٨، وانظر المقتضب: ٣٧١/٤، والغرة في شرح اللّمع: ٦٨، والأشموني: ٩/٢، والهمع: ١٤٤/٢، والدرر: ١٩٨/٢ وضمرة الذي يغلب على ظنّي أنه صاحب هذا البيت هو: ضمرة بن ضمرة النهشلي شاعر جاهلي دميمُ الخلقة، ذكيّ حكيم هو القائل: «إنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه» انظر البيـان والتبيين: ١٧١/١، والعقد الفريد: ٢٨٧/٢ .

وتُركتُ أنا وُجنِّبتُ ، وكان ها هنا التَّامة[1] ، و « قَضِيَّةً » نَصبٌ على الحالِ ، فإن سألتَ ما معنى « أنْ » في قوله : « أن إذا استَغْنَيْتُم » أجبتُ : معناه التَّأكيدُ وهي أنْ المُخَفَّفَةُ ، وقد أَغنَانا « إذا » بَعدها[2] عن السِّينِ ونظيرُها قولُه تَعالى[3] : ﴿ وقد نَزَّلَ عليكُم في الكتابِ أن إذا سَمِعْتُم آياتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بها ويُسْتَهْزَأُ بها فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُم حَتَّى يَخُوضُوا في حَدِيثٍ غَيرِه ﴾ .

قَالَ جارُ اللَّهِ : « وأن تَعَرَّفَ فالحَملُ على المَحَلِّ لا غيرُ كَقولِكَ لا غُلامَ لَكَ ولا العَبَّاسُ » .

قالَ المُشَرِّحُ : إنما يَرْتَفِعُ العَبَّاسُ لأنَّ « لا » لا عَمَلَ لها في المَعْرِفَةِ ، واعلَم أن « لا » لا تَعْمَلُ في ثَلاثَةِ أَشياءٍ : في اسمٍ قد عَمِلَ فيه فِعلٌ ، وفي اسمٍ مَنْفِيٍّ بلا بَعده اسمٌ مَنْفيّ ، وهما جَوابُ مُسْتَفهِمٍ قد ثَبَتَ عندَه أَحَدُ الشَّيئَينِ وفي اسمٍ مَعرفةٍ ، فالأولُ : لا مَرحباً ولا أهلاً ، ولا رَعياً ولا سَقياً ، ولا كَرامةٌ ولا مَسَرَّةٌ ، لأنَّ العامِلَ فيها أفعالٌ مُضمَرَةٌ .

والثاني : لا غُلامٌ عِندي ولا جَارِيةٌ، وهذا جَوابٌ لمن قال لَكَ: أغُلامٌ عندَك أم جَاريةٌ ؟ ، ولو قُلتَ : لا غلامَ عِندي ولا جَارِيةَ فهو[4] جوابٌ لمن قَالَ لك هل غُلامٌ[5] عندَكَ أو جاريةٌ ؟ وعليه قرىء :[6] ﴿ لا بَيعَ فيه ولا خُلَّةَ ﴾ .

الثالث : قولك لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو . وكذلك إذا عطفتَ معرفةً منفيّةً على نَكِرَةٍ منفيَّةٍ قد عَمِلَ فيها « لا » ، لم تَعْمَل في المعرفةِ نَحْوَ لا

(١) في (أ) تامة.
(٢) في (أ) بعد.
(٣) سورة النساء: آية: ١٤٠.
(٤) في (ب) وهذا.
(٥) في (ب) هل من غلام.
(٦) سورة البقرة: آية: ٢٥٤، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر السّبعة في القراءات لابن مجاهد: ١٨٧، وزاد المسير: ٣٠٢/٢، والكشف: ٣٠٥/١.

رجلَ في الدّارِ ولا زيدٌ ، وعليه قراءة يعقوب[1] : ﴿ فلا خوفَ عليهم ولا هم يحزنون ﴾[2] بفتح الفاء . ففي هذه المواضِعِ الثّلاثة لا تعمَلُ فيها « لا » ، لخروجِها عن مَعنى الاستغـراقِ / . [٤٨/أ]

قالَ جارُ اللّه: «فصلٌ؛ ويجوزُ رَفعُهُ إذا كُرِّرَ قالَ اللّهُ تعالى[3]: ﴿ فلا رَفَثٌ، ولا فُسُوقٌ، (٤ولا جِدالٌ في الحَجِّ ﴾٤) وقال[5]: ﴿ لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ﴾».

قال المشرّح: إنما يجوزُ الرَّفعُ في الأوَّلِ لأنَّه يجوزُ في الثاني، وإنما يَجُوزُ في الثّاني لأنَّه بالعَطفِ تَنكَسِرُ الحاجةُ إلى تَضمِينِ المَعطوفِ معنى «مـن» الاستغراقِيّة فيرتَفِعُ، فإذا[6] ارتَفَعَ الثـاني ارتَفَعَ الأوّلُ، تَسويةً بينَ المَعطُوفِ والمَعطُوفِ عليه.

تخمير: في قوله تعالى: ﴿لا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ، ولا جِدَالٌ﴾ بالرَّفعِ على جَوابِ المُعادَلَةِ، وأمَّا قراءةُ الفَتح فعلى استفهامين.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وإن جاءَ مَفصولاً بينَه وبينَ «لا»، أو مَعرفةً[7]، وَجَبَ الرَّفعُ والتَّكريرُ كقولك: (٨لا رَجُلٌ فيها٨) ولا امرَأةٌ، ولا زَيدٌ فيها ولا عَمرٌو.

قالَ المُشرِّحُ: أمَّا الرَّفعُ فلوجهَينِ:

أَحدُهُما: ـ تَفرِقَةُ الدّالِ على تَضمينِ المَنفِي مَعنى «من» الاستغراقِيّة

---

(١) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي أبو محمد، أحد القراء العشرة، مولده، ووفاته بالبصرة (١١٧ هـ ـ ٢٠٥ هـ) أخباره في معجم الأدباء: ٧/٣٢٠، وغاية النهاية: ٢/٣٨٦.

(٢) سورة البقرة: آية: ٦٢ وقراءة يعقوب في النشر: ٢/٢١١.

(٣) سورة البقرة: آية: ١٩٧.

(٤ ـ ٤) في (أ).

(٥) سورة البقرة: آية: ٢٥٤.

(٦) في (ب) وإذا.

(٧) ساقط من (أ).

(٨ ـ ٨) في (ب) لا فيها رجل...

وهذا لأنَّ الدّالَّ عَلى التَّضمين مَجموعُ أمـرَين أحدُهما المَنفِيُّ والثَّانِي لا النافيةُ فإذا وَقَعَ بينهمـا التّفرقةُ لا يُهتَدى إلى التَّضمين فلا تُضَمّنُ وإنما لا يُهتَدى إلى التَّضمِين لأنَّه يُشتَغَلُ[1] بالفرقِ عن لا النَّافِيَةِ.

الثاني: ـ أنَّ تقديمَ خبرِ لا علـى اسمها لا يُناسبُ لا النّافِيَة، لكونها حَرفاً مَحضاً، وكون الحُروفِ جَوامدَ غيرَ مُتَصَرّفةٍ، فيرتفعُ اسمُها لتكونَ «لا» هيَ المُشَبَّهةُ بليس[2]، فيكونُ فيها شوبٌ من الفعليّةِ. وأمَّا التَّكريرُ فلأنَّ تقديمَ خبرِها على اسمِها لإعطاءِ المعطُوفِ عليه مزيَّةَ استِعدَادٍ بالعطفِ وإعطاءُ المعطوفِ عليه مزيَّةَ استعدادٍ بالعَطفِ ـ ولا عَطفَ محالٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقَولُهُم لا نُولُكَ أن تَفعَلَ كَذا كَلاَمٌ مَوضُوعٌ مَوضِعَ لا يَنبغِي لك[3] أن تَفعل كذا، وقولُه:

حياتُك لا نَفعٌ (٤-وموتُك فاجِعُ-٤)

وقولُه:

أنْ لا إلينَا رُجُوعُها

ضعيفٌ لا يجيءُ إلا في الشِّعرِ:

قالَ المشرّحُ: قولُه لا نولُكَ أن تفعلَ كذا لَيسَ من قبيلِ ما نحنُ فيه لأنَّه فاعلُ فعلِ مُضمَر تقديره لا يَحِلُّ لك[5] أن تَفعَلَ كذا، وهو في الأصل مَصدَرُ[6] نالَه ينولُهُ إذا أعطاه، وهو من بابِ إضافةِ المَصدَرِ إلى المفعولِ،

---

(١) في (ب).
(٢) في (ب) معلقة في الهامش.
(٣) في (أ).
(٤ ـ ٤) في (ب) في الهامش.
(٥) نولك.
(٦) في (ب).

والمعنى: لا أُعطِيتَ أن تفعل كَذا مَبنِياً للمَفعُولِ. وأمَّا قولُه:

أَنْ لا إلينَا رُجُوعُهَا

فَلا هـا هُنا لَيسَ هي النَّافيةُ للجنسِ إنما هي التي تَدخُلُ[1] على الفِعلِ المُضَارِعِ ورُجُوعُهَا مرفوعٌ أنَّه فاعلُ فعلٍ مُضمَرٍ، تقديره: أن لا يقعَ إلينا رُجُوعُهَا، دليلُه صَدرُ البيتِ[2]:

قَضَتْ وَطَـراً واستَرجَعَتْ ثمَّ آذَنَت رَكَـائِبُهـا أَنْ لاَ إلَينـا رُجُـوعُهـا

لأَ تَرى أنَّه لو لم يُضمِرِ الرُّجوعَ لَلَزِمَ فيه[3] التناقض، وهذا لأنَّ الإيذانَ يَقتَضِي أن لا يكونَ الرجوعُ في الحالِ مُتَحَقِّقاً، (٥كما في قولِك٥): هذه العارِضَةُ تُؤذِنُ بالاستِسقَاءِ، إذا لم يَكُن الاستسقاءُ واقِعاً، وقالَ النَّحويون: تاءُ التأنيثِ الساكنةِ علامةٌ تُؤذِنُ من أولِ الأمرِ بأنَّ ما يَجِيءُ من الفاعِلِ مؤنثٌ، ولو لَم يُضمَر[6] الفاعِلُ فيه[7] لاقتَضَت لا أن يكونَ انتفاءُ الرُّجوعِ في الحالِ مُتَحَقِّقاً. وأمَّا:

حَيَاتُك لا نَفْعٌ ومَوتُك فاجِعُ

فالنَّفيُ فيه وإن لَم يَتَكَرّر من حَيثُ الصُّورةُ فقد تَكَرَّر من حَيثُ المَعنى،

(١) في (ب) على المضارع تدخل.
(٢) لم أعثر على قائله.
توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٥٧، والخوارزمي: ٣١، وزين العرب: ٢١ وشرح ابن يعيش: ٢/١١٢، والأندلسي: ١/٣١٠، والزملكاني: ٢/١٣٧ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١/٣٥٥، والمقتضب للمبرد: ٤/٣٦١، وأمالي ابن الشجري: ٢/٢٢٥ وخزانة الأدب: ٢/٨٨.
(٣) في (ب).
(٤) شرح الأندلسي: ١/٣١٠.
(٥-٥) في (ب) وقولك.
(٦) في (ب) يضمن.
(٧) في (ب) فيه الفاعل.

وذلكَ أن موتَه إذا كان فاجعاً كان ضرراً، وإذا كان موتُه ضَرَراً كانت[1] حياتُه نَفعاً ضَرورةً، كأنَّه[2] قالَ: حياتُك لا نَفعٌ ولا غيرُ نفعٍ صدرُ البيتِ الأول[3]:

وأنتَ امرؤٌ مِنَّا خُلِقتَ لِغيرِنَا   حَياتُكَ لا نَفعٌ وموتُكَ فاجِعُ
وأنتَ على ما كان مِنكَ ابنُ حُرَّةٍ   أَبِيٌّ بما يَرضَى به الخَصمُ مانِعُ
وفيكَ خِصَالٌ صَالِحاتٌ يَشِينُها   لَكَ ابنُ أخٍ عَبدُ الخَلِيقةِ راضِعُ

يقول: وأنت على ما فيك من تَركِ معامَلَتِك لنا بالجَميل كريمٌ تَأبَى أن تُضامَ وأن يَنَالَ مِنك خَصمُكَ ما يَرضاه [4]والخَليقةُ هي الطَّبيعةُ[4]، وعبدُ الخَليقةِ يعني أنَّ طبعَه في الخِسّةِ واللُّؤمِ كَطَبعِ العَبدِ الرَّاضِعِ هو اللَّئيمِ. هذا الشِّعرُ للضَّحَّاكِ بنِ هَنَّامٍ الرُّقاشِيِّ، وهو في الكتابِ منسوبٌ إلى رَجُلٍ من بني سَلُولٍ، والمقولُ فيه الشعر هو الحَضَينُ بن المُنذِر.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد أَجازَ المُبَرّدُ في السَّعةِ أن يُقالَ: لا رَجُلٌ في الدارِ، ولا زيدٌ عِندنا».

قال المشرّحُ: لا رجلٌ في الدارِ عندَ الـمُبَرِّدِ يجوزُ وعندَنا لا يجوزُ

---

(١) في (ب) كان.
(٢) في (ب) أنه.
(٣) البيت كما أوضح الشارح للضحّاك بن هنّام الرقاشي: ونسبه سيبويه إلى رجل من سلول، ونسبه المراغي في المنخّل إلى حضين بن المنذر، ووردت المقطوعة في حماسة البحتري: ١١٦ منسوبة إلى أبي زبيد الطائي، ولم ترد المقطوعة فيما نسب إلى أبي زبيد في مجموع شعره الذي جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسي. والضحّاك بن هنام الرقاشي الذي ينسب إليه البيت ترجمته في الخزانة: ٨٩/٢ والحضين بن المنذر الذي ينسب إليه أحياناً هو من بني رقاش أيضاً تابعي، شاعر مقلّ من فرسان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، معه راية علي وعمره تسع عشرة سنة أخباره في المؤتلف: ٨٧، واللآلي: ٨١٦، والخزانة: ٨٩/٢.
توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٥٦، والخوارزمي: ٣٢، وزين العرب: ٢١، وشرح ابن يعيش: ١١٢/٢، والأندلسي: ٣١٠/١، والزملكاني: ١٣٧/٢ والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٣٥٨/١، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٥٢٠/١، وشرحها للكوفي. ١١٤، ١٩٧، وانظر شرح الأشموني: ١٨/٢، والخزانة: ٨٩/٢.
(٤ - ٤) في (أ).

وهذه المسألةُ المذكورةُ فيما مَضى من أنَّ استعمالِ لا بِمعنَى ليسَ قَلِيلٌ وكذلك أَجَازَ[1] لا زيدٌ عندنا فتدخل لا النَّافية على المَعرِفةِ من غيرِ تَكريرٍ، وهذه بعينِها هِيَ المسألةُ الأُولى، من أنّ «لا» هَا هُنا بِمعنَى لَيس.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ / وفي: «لا حولَ ولا قوةَ [2]إلاّ باللَّهِ[2]» ستّةُ أوجهٍ: أن تَفتَحَهُما، وأن تَنصِبَ الثاني، وأن[3] تَرفَعَه [4]عطفاً على المَحلِّ[4]، وأن تَرْفَعَهُما؛ وأن تَرفَع الأوّلَ على أنَّ لا[5] بمعنى ليسَ، أو عَلى مذهبِ أبي العَّباسِ بفتحِ الثَّاني وأن تَعكِس هذا». [٤٨/ب]

قالَ المُشرِّحُ: الحولُ ها هنا هي[6] القُوّة، وأصلُه من الحَولِ بمعنى الحِيلةِ، لأنَّ الإنسانَ يَقوى بها على ما يُريدُ، فإن سألتَ: في كلامِ الشيخِ نَظَرٌ وذلك: أنَّ قولَه: وأن تَعكِس هذا هو بعينِه الوجهُ الثالثُ أجبتُ: الوجهُ السَّادِسُ وإن كان هو الوجهُ الثَّالثُ صورةً فليس به مَذهَباً.

قالَ جارُ اللَّه: «فَصلٌ؛ وقد يُحذَف المَنفِيّ في قولِهم لا عَلَيكَ، أي لا بأس عَلَيكَ».

قالَ المشرِّحُ: اسمُ لا النَّافيةِ للجنسِ محذوفٌ، وعليك خَبَرُهُ.

---

(١) في (ب).
(٢ - ٢) في (ب).
(٣) في (أ).
(٤ - ٤) في (ب).
(٥) في (ب) على أنّ معنى ليس.
(٦) في (أ).

[بَابُ خبرِ مَا وَلا المشبهتين بلَيس]

قالَ جارُ اللَّه: «خَبَرُ «ما» و«لا» المُشَبَّهَتينِ بِليسَ وهذا التَّشبيهُ لغةُ أهلِ الحِجَازِ، وأمَّا بَنو تَميمٍ فيرفَعون ما بَعدَهُما على الابتِداءِ ويقرؤُون: ﴿ما هذا بَشَرٌ﴾ إلا مَنْ دَرَى كيفَ هِيَ المُصحَفِ».

قالَ المُشَرِّحُ: ما ولا النَّافيتان لا يُعمِلُهُما بنو تَميمٍ، ويَترُكُونَ ما بَعدَهما على الابتِداءِ كما كانا قبلَ دُخُولِ «ما» و«لا» عَليهما، والحِجَازِيُّونَ يشبِّهونَهُما بلَيس لأنَّه لا فَرقَ بَينَهما وبَينَه من حَيثُ المعنى، وذلك أنَّ ما لِنفي الحالِ، كما أنَّ لَيس كذلك، وكَذلك لا تَجرِي مَجرى (ما) في نَفيِ الحَالِ كقولِكَ لا رَجُل في الدَّارِ فإنَّه لا يُقصَدُ به الاستقبَالُ فإن سألتَ: فما[2] تقولُ في إنْ النَّافية، فإنَّ الشَّبَهَ بينَها وبينَ لَيس[3] قائمٌ، ولا تَعمَلُ عَمَلَها ها هنا[4]؟ أجبتُ المُبَرِّدُ قد أجازَ (٥إن زيدٌ قائِماً[6]، كما أجازُوا ما زيدٌ قائماً، ولئن سَلَّمنا أنّه لا يَجُوزُ٥) إعمالُها عَمَلَها كما هو مَذهَبُ سِيبويهِ، لكنَّ الفَرقَ

(١) سورة يوسف: آية: ٣١.

(٢) في (أ) ما تقول.

(٣) في (أ) لا.

(٤) في (ب).

(٥ ـ ٥) في (ب).

(٦) المقتضب: ٣٦٢/٢ قال: وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره. وذلك مذهب بني تميم. وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس كما فعل ذلك في (ما)، وهذا هو القول، لأنّه لا فصل بينهما وبين ما في المعنى.

بينهما ظاهرٌ، وذلكَ أنَّ النَّافيةَ الغالِبُ عَلَيها هُجُومُ الاستثناء على خَبَرِها قالَ اللَّهُ تَعالى[1]: ﴿ إن الحُكمُ إلَّا للَّهِ ﴾ ﴿ إن هِيَ إلَّا فِتْنَتُكَ ﴾[2] ﴿ إن يَتَّبِعُونَ إلَّا الظَّنَّ ﴾[3] فلا غَناءَ للشَّبهِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فإذا انتَقَضَ النَّفيُ بإلَّا أو تَقَدَّمَ الخَبَرُ بَطَلَ العَمَلُ، فقيلَ: ما زيدٌ إلَّا مُنطَلِقٌ، ولا رَجُلٌ إلَّا أفضَلُ مِنكَ وما منطَلِقٌ زَيدٌ ولا أفضلُ منك رَجُلٌ».

قالَ المشَرِّحُ: أمَّا الانتقاضُ فلأنَّ الخَبَرَ قد خَرَجَ عن خَبَرِ المَنفِيِّ، وهذا كالمُستَضعَفِ من الوُلاةِ، إذا خَرَجَ عن ولايَتِهِ أمرٌ فقد قَصَّرَ عن إنفاذِ التَّصرُّفِ فيهِ باعَه.

وأمَّا التَّقديمُ، فلأنَّ القِياسَ في هذا[4] البابِ أن يكونَ الخَبَرُ كالاسمِ مَرفوعاً لأنَّها في الأصلِ مُبتدأٌ وخَبَرٌ، وإنما يَنتَصبُ الخَبَرُ تَشبيهاً لَه بخَبَرِ لَيس ولا تَشبيه إلَّا إذا ظَهَرَ بينهما الشَّبَهُ، وفي حالِ تَقديمِ الخَبَرِ ها هنا لما يَظهَر شَبهُ الخَبرِ بخبر ليس لأنَّ ظُهُورَ الشَّبهِ فيه لا يكونُ إلَّا عندَ تمامِ الكَلَامِ، فيتوقَّفُ النَّصبُ على تمامِ الكَلامِ، وإعرابُ الخَبَرِ لا يَتَوَقَفُ فَبَقي على ما كانَ.

وزانُ هذه المسألةِ إنَّ زيداً مُنطَلِقٌ وعَمرٌو، ولو قُلتَ إنَّ زيداً وعمـرٌو مُنطَلِقٌ لم يَجُز، فإن سَألتَ: فَمَا تَقُولُ في قَولِ الفَرزدَق[5]:

---

(١) سورة الأنعام: آية: ٥٧.
(٢) سورة الأعراف: آية: ١٥٥.
(٣) سورة النجم: آية: ٢٣، ٢٨.
(٤) في (ب) أن يكون الخبر في هذا الباب كالاسم.
(٥) صدره:

فأصبحوا قد أعاد اللّه نعمتهم

إذْ هُم قُرَيشٌ وإذ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

أجبتُ: من النَّحويّين من قالَ هو منصوبٌ على الحالِ لأنَّ التقديرَ إذ ما بَشَرٌ مثلَهم «فمثلَهم» في الأصلِ صِفَةٌ لِبَشَرٍ، وصِفَةُ[1] النَّكرةِ إذا تَقَدَّمت عَلَيها انتَصَبت على الحالِ، كقولها[2]:

والصَّالحاتُ عليها مغلقاً بابُ

على أنَّه رُوِيَ عن بعض العَرَب: «ما مُسيئاً من أَعتَب» كما وَرَدَ[3]: «ليسَ الطِّيبُ إلّا المِسكُ» بِرَفعِ الطِّيبِ[4].

قالَ جارُ اللّه: «فصلٌ؛ ودُخُولُ الباءِ في الخبرِ نحو قولِكَ: ما زيدٌ بُمنطلقٍ إنَّما يَصِحُّ على لغةِ أهلِ الحِجازِ لأنَّك لا تقولُ: زَيدٌ بُمنطَلِقٍ».

قالَ المُشرِّحُ: هذه الباءُ الدَّاخلةُ على الخبــرِ ها هنا هي لُغَةُ أهلِ

= الديوان: ١/٢٣٢ من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١/٣٩، وانظر شرح أبياته لابن خلف: ٢٨ وشرحها لابن السيرافي: ١/١٦٢، وشرحها للكوفي: ٢٩، ٣٩، وتفسير عيون سيبويه لهارون بن موسى: ١١، والنكت للأعلم: ٤٧ والمقتضب للمبرد: ٤/١٩١ ومجالس ثعلب: ١١٣، والجنى الداني: ٢١٣، ٤٢٢، وشرح الأندلسي: ١/٣١٤، الخزانة: ٢/١٣٠. وورد في (أ) (بشراً).

(١) في (ب) ولأنّ الصفة.

(٢)

(٣) في (م) «ليس المسكُ إلا الطِّيب» وهو سهو من الناسخ أو المؤلف رحمهما اللّه ولهذا القول قصة تجدها مفصّلة في مجالس العلماء للزّجاجي: ص ١ فما بعدها، وذيل الأمالي للقالي: ٣٩، وطبقات النحاة للزبيدي: ٣٨، والمزهر: ٢/٢٧٧، والأشباه والنظائر: ٣/٢٣... وهذا القول أيضاً هو إحدى مسائل الحسن بن صافي ٥٦٨ هـ الملقب بـ «ملك النحاة» [إنباه الرواة: ١/٣٠٥]المسماة: «المسائل العشر المتعبات إلى الحشر» وقد ردّ عليه فيها أبو محمد بن بري في مؤلف مستقل في المكتبة الوطنية بباريس رقم ٣٦٤ وهو عندي، وقد نقلها ونقل ردّ ابن برّي عليها كثير من العلماء منهم السخاوي في سفر السعادة، والأندلسي في شرح المفصّل، وابن النّحاس الحلبي في التّعليقة على المقرب، وأبو حيان في تذكرة النّحاة والسيوطي في الأشباه والنظائر.. وغيرهم.

(٤) في (أ) فقط ولعلّ الصواب: «برفع المسك»، لأنّ الطيب مرفوع قطعاً.

الحِجَازِ، أمَّا على لغةِ بني تَميمٍ فلا يكونُ لأنَّهما عِندَهُم باقيان على ما كانا عليه من الابتداءِ، وخَبَرُ المُبتدأ لا تدخُلُ عليه هذه الباءُ، فإن سألتَ: ما الدليلُ على أنَّ هذه الباءَ لا تدخُلُ على خبرِ المبتدأ؟ وهَب أنَّها لا تَدخُلُ عليه، والمُبتدأُ والخَبَرُ في مقامِ الإثباتِ، فَلِم لا تَدخُلُ عليه وهما في مقامِ النَّفيِ؟

أجبتُ: لأنَّ هذه الباءَ لا تَدخلُ إلَّا في مقامِ النَّصبِ، والمقامُ ها هُنا مقامُ الرَّفعِ، ولذلك قالَ ابنُ السَّرَّاج: لا تقولُ ما بقائِمٍ زيدٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ»: ولا التي يَكْسَعُونَها بالتاءِ هي المُشَبَّهةُ بليسَ بعينِها، ولكنَّهم أبوا إلَّا أن يكونَ المنصوبُ بهَا حِيناً، قال اللَّه تعالى[1]:

[٤٩/أ] ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾ أي ليس الحينُ / حينَ مناصٍ.

قالَ المُشَرِّحُ: يَكْسَعُونَها بالتاءِ: أي يَدفعُونَها، كَسَعَهُ إذا ضَرَبَهُ على عَجُزِهُ، ووَرَدَت الخَيلُ[2] يَكْسَعُ بعضُها بَعضاً، ومنه اتَّبعَ فلانٌ أدبارَهم يكسَعُهُم بالسَّيفِ مثلُ يكسَؤُهُم أي يَطرُدُهُم قالَ[3]:

كَسَعَ الشِّتاءُ بِسَبعَةٍ غُبرِ

وإنَّما أُردفَت بالتَّاءِ ليصيرَ لها بليسَ شبهُ صورةً كما لها بها شَبَهُ معنىً، فيحسنُ فيها إضمارُ اسمِها[4]، إذ إضمارُ الاسمِ لا يكونُ في الحروفِ، إنما يكونُ في الأفعالِ. قال سيبويه[5]: ونظيرُ لاتَ في أنَّه لا يكونُ إلا مُضمَراً

---

(١) سورة ص: آية: ٣.

(٢) في (ب) الخيول.

(٣) هو أبو شبل الأعرابي والبيت من مقطوعة له، وهي: [اللسان/ كسع]

كسع الشتاء بسبعة غُبُر ... أيّام شهلتنا من الشّهر
فإذا انقضت أيّام شهلتنا ... صنّ وصنّبر مع الوبر
وبآمر وأخيه مؤتمر ... ومعلل وبمطفى الجمر
ذهب الشتاء مولياً هرباً ... وأتتك وافدة من النجر

(٤) في (أ) لا بينهما.

(٥) الكتاب: =

فيها، لَيسَ«ولا يكونُ» في الاستِثْنَاءِ، إذا قلتَ: أتوني ليسَ زيداً، وأتوني لا يكونُ بِشراً، وقال أيضاً: وليست كلَيسَ في المخاطبةِ والإِخبَارِ عن غائبٍ، تقولُ: لَستَ ولَيسُوا، وعبدُاللَّهِ ليس مُنطلقاً، ولا تقولُ: عبـدُ اللَّه لاتَ مُنطلقاً، ولا قومُكَ لاتوا مُنطَلِقين، وهو مختصٌّ بالخبرِ وما هو في مَعناهُ، أنشدَ جارُ اللَّهِ ـ [1]رَحمه اللَّه[1] ـ :

حنَّت نوارُ ولاتَ حِينَ حَنّتِ[2]

وفي التَّنزيل[3]: ﴿ ولاتَ حينَ مَناص ﴾، واختصَّت بالحين[4] لأَنَّه فيما وراء الحين[4] يقعُ ليس بُمقنعٍ[5]، فإن سألتَ فكيفَ لم يُقنع في الحين[4] بليسَ أيضاً؟ أجبتُ: لأنَّ ليسَ لِنفي الحالِ صَريحاً، وإنَّما يكونُ لغيرِ الحَال، فيقعُ فيه التَّنافُرُ بِخِلافِ «لا» فإنَّه ليس لِنَفي الحالِ صَريحاً ولذلك يُستَعمَلُ في الاستقبالِ.

«تم الجزء الأول من كتاب شرح المفصّل المَوْسُوم بالتخمير»
«تأليف صدر الأفاضل الخوارزمي»
«٥٥٥ ـ ٦١٧ هـ»
«يليه الجــزء الثـانـي:
وأوله: قال جار اللَّه ذكر المجرورات/ باب الإضافة»
وهذه التجزئة من عمل المحقق

(١ - ١) في (ب).
(٢) عجزه:

وبدا الذي كانت نوار أجنّت

وهو لشبيب بن جُعيل، وقيل لحجل بن نضلة، وسيأتي تخريجه إن شاء اللَّه عند ذكر الزمخشري له في باب الإضافة الآتي ذكره بعد هذا الباب.
(٣) سورة ص: آية: ٣.
(٤) في (م) الخبر.
(٥) في (ب) يقنع.

فهرس الموضوعات



دار الغرب الإسلامي
بيروت - لبنان
لصاحبها: الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود
تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113 - 5787 - Beyrouth - Liban

الرقم 1990/5/1500/153
التنضيد : كومبيوتايت / بيروت
الطباعة : دار الشروق / بيروت